



٨٤٤

# مَصْنُوعَاتُ الْفَقِيهَةِ

تَأَلَّفَتْ

الْفَقِيهَةُ الْمُصَوِّلِي الْمَحْفُوقُ

السَّيِّحُ الْخَارِضَانِ مُحَمَّدِي الْهَمْدِي

الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ١٣٢٢ هـ

مُؤَسَّسَةُ النُّشْرَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

الْقَائِمَةُ بِجَمَاعَةِ الْمَدِينَةِ سَانِ يَتِيمِ الْمُتَقَدِّمَةِ



# مِصْبَاحُ الْفَقِيهِ

تَأَلَّفَ  
الْفَقِيهُ أَبُو صُرَيْفٍ الْحَقُّقِيُّ

الْشَيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدٍ هَادِي الْهَمْدَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ

الترجمة سنة ١٣٢٢ هـ

المجلد الثالث عشر

مَكْتَبَةُ النُّشُرِ الْإِسْلَامِيَّةِ  
الْمُتَابِعَةُ لِمَجْلَمَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِبَغْدَادٍ

كتابخانه  
شماره ثبت: ۰۱۸۶۵۵  
تاریخ ثبت:



مصحح الفقيه

مرکز تحقیقاتی (۱۳۸۳) هجری

- الفقه الأصولي الشيخ رضا ابن الشيخ هادي الهمداني □
- فقه □
- مؤسسة النشر الإسلامي □
- ۱۴ جزء □
- الأولى □
- ۳۰۰۰ نسخة □
- جمادى الأولى ۱۴۱۶ هـ □

- تأليف:
- الموضوع:
- طبع ونشر:
- عدد الأجزاء:
- الطبعة:
- المطبوع:
- التاريخ:

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرقة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه وأفضل برّته محمد وأهل بيته الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين.

وبعد، لا يخفى على أصحاب الفضيلة والعلم وذوي الخبرة والاختصاص بالفقه الإمامي ما مرّ به هذا العلم من أدوار تكاملية منذ انقطاع عصر التشريع وشروع عصر الغيبة وإلى يومنا هذا، فبعد أن كان هذا العلم لا يتجاوز ذكر النصوص والروايات أو الإفتاء بمضامينها في بداية عصر الغيبة الصغرى نجد أن هذا العلم قد ازداد عمقاً وسعة في المراحل البعدية، وكان ذلك بسبب تعمق وتكامل المباني الأصولية التي يتركز عليها الفقه الإمامي وانتقال الخبرات العلمية من فقيه سابق إلى فقيه لاحق، فكتّبت الموسوعات الفقهية وصنفت العشرات من الكتب الاستدلالية المعقّدة على يد سلسلة من الفقهاء العظام الذين اتعبوا أنفسهم الشريفة وتحملوا الشدائد وألوان المصاعب في سبيل حفظ الشريعة الغراء وصون أحكامها من التغير والتبديل.

وكتاب «مصباح الفقيه» المائل بين يديك - عزيزنا القارئ - هو عطاء رشحت به يراعة المحقق الكبير والفقيه التحرير الفقيه الأصولي الشيخ رضا الهمداني قدس الله نفسه الزكية، وفضل هذا الكتاب ومؤلفه أشهر من أن يخفى على أهل العلم والتحقيق.



فالكتاب يعدّ من جملة المصادر الهامة التي يرجع إليها الطالب والفقيه لما امتاز به هذا الكتاب من العمق والدقة في شرح «شرايع الإسلام» للمحقق الحلي رضوان الله تعالى عليه وحلّ الإشكالات المستعصية فيه بأسلوبٍ جزلٍ وبيانٍ سهلٍ ومتمين، فلله درّه وعلى الله أجره.

وقد أقدم كلّ من الاخوة الفضلاء الشيخ نورعلي النوري والشيخ محمّد الباقر والشيخ محمّد الميرزائي على تحقيق هذا السفر المبارك بإشراف سماحة المحقق السيد نورالدين جعفریان دامت بركاتهم.

وفي الوقت الذي تشكر المؤسسة جميع الإخوة العاملين على هذا الكتاب قامت بطبعه ونشره بعد مقابلته وتصحيحه. سائلين الله جلّ وعلا أن يوفّقهم وإيانا لنشر معالم الدين إنه خير ناصرٍ ومعين.

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرقة



مرکز تحقیقات کتب پیر علوم اسلامی

# کتابخانه

مرکز تحقیقات کتب و اسناد



مرکز تحقیقات کتابپویای علوم و فناوری

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله  
الطاهرين.



كتاب الزكاة

مركز تحقيق التراث

الزكاة لغة: الطهارة والنفو. وفي عرف أهل الشرع: اسم للحق المعروف  
عندهم المعلوم بثبوته لديهم بنص الكتاب<sup>(١)</sup> والسنة<sup>(٢)</sup> المتواترة، بل هي  
كالصلاة والصيام من الضروريات التي يخرج منكره عن رتبة المسلمين.  
وليس في المال حق واجب بأصل الشرع ابتداءً سوى الزكاة  
والخمس، كما يدل عليه -مضافاً إلى الأصل-: خبر معمر بن يحيى أنه  
سمع أبا جعفر -عليه السلام- يقول: لا يسأل الله عز وجل عبداً عن صلاة  
بعد الفريضة، ولا عن صدقة بعد الزكاة، ولا عن صوم بعد شهر

(١) البقرة ٤٣: ٢ و ٨٣ و ١١٠، النور ٥٦: ٢٤.

(٢) أنظر: الكافي ٣/ ٤٩٨: ٧، الفقيه ١/ ٢: ١، علل الشرائع: ٢/ ٣٦٨، الوصائل: الباب ١

من أبواب ما تجب فيه الزكاة... الحديث ٣.

رمضان<sup>(١)</sup>.

وما قد يترأى من بعض الروايات<sup>(٢)</sup> الواردة في تفسير قوله تعالى: «والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم»<sup>(٣)</sup> من الوجوب، فهي كنفس الآية على خلافه أدلة، حيث إن المتأمل يراها كالنص في عدم إرادة حق واجب معلوم متعلق بالمال في أصل الشرع ابتداءً كالزكاة والخمس، مما يكون المدح في تصفية المال عنه لا في وضعه عليه، بل أريد منها تأكد الاستحباب أو الوجوب، ولكن لا من حيث تعلق الحق بالمال من حيث هو ابتداءً، بل لعروض جهة موجبة له كصلة رحم، أو الوفاء بنذر، أو إعانة مضطر، وغير ذلك من التكاليف التي قد توقف الخروج عن عهدها بصرف المال، كما لا يخفى على المتأمل.

هذا، مع أنه لم ينقل الخلاف في شيء من جزئيات هذه المسألة عدا ما عن الشيخ في الخلاف من أنه قال: يجب في المال حق سوى الزكاة المفروضة، وهو ما يخرج يوم القيمة من الضغث<sup>(٤)</sup> بعد الضغث والحفنة<sup>(٥)</sup> بعد الحفنة يوم الجذاذ. واستدل عليه بإجماع الفرقة وأخبارهم والآية الشريفة<sup>(٦)</sup>.

وأجيب عن الإجماع بالمتنع، بل خلافه مظنة الإجماع، ولذا قد يغلب

(١) التهذيب ٤: ٤٢٤/١٥٣، الوسائل: الباب ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاة... الحديث ١٢.

(٢) الكافي ٣: ٤٩٨-٥٠٠/٨-١١، الوسائل: الباب ٧ من أبواب ما تجب فيه الزكاة... الحديث

٢ و ٣ و ٦.

(٣) المعارج ٧٠: ٢٤ و ٢٥.

(٤) الضغث: ملء اليد من الخشب المختلط. النهاية لابن الأثير ٣: ٩٠.

(٥) الحفنة: ملء الكف. النهاية لابن الأثير ١: ٤٠٩.

(٦) حكاها العاملي في مفتاح الكرامة ٣ كتاب الزكاة ٢، وانظر: الخلاف ٥: ٢، المسألة ١.

على الظن أن يكون مراده بالوجوب غير الوجوب المصطلح ، كما يؤيد ذلك ما حكى عنه في تهذيبه من أنه قال : الوجوب عندنا على ضربين : ضرب على تركه اللوم والعتاب ، وضرب على تركه العقاب<sup>(١)</sup> .

وأما عن الأخبار فبأن ظاهرها الاستحباب ، كما ستعرف .  
وأما عن الآية الشريفة وهي قوله تعالى : « وآتوا حقه يوم حصاده »<sup>(٢)</sup> فأولاً باحتمال أن يكون المراد بالحق الزكاة المفروضة ، كما ذكره جمع من المفتين<sup>(٣)</sup> .

ويؤيده إشعار سوقها بمعهودية الحق ومعلوميته قبل نزول هذه الآية .  
ولكن في المدارك بعد نقل هذا الجواب قال : ولكن ورد في أخبارنا إنكار ذلك .

روى المرتضى - رحمه الله - في الانصار عن أبي جعفر - عليه السلام - في قوله تعالى : « وآتوا حقه يوم حصاده » قال : ليس ذلك الزكاة ، ألا ترى أنه تعالى قال : « ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين »<sup>(٤)</sup> .

قال المرتضى - رحمه الله - : وهذه نكتة مليحة ؛ لأن النهي عن السرف لا يكون إلّا فيما ليس بمقدر ، والزكاة مقدرة<sup>(٥)</sup> .

وثانياً بحمل الأمر على الاستحباب ، بشهادة قول الصادق - عليه السلام - ، في خبر معاوية بن شريح : في الزرع حقان ، حق تؤخذ

(١) حكاه عنه السيد العاملي في مفتاح الكرامة ٣ كتاب الزكاة : ٣ ، وانظر : التهذيب ٤١ : ٢ ذيل الحديث ١٣٢ .

(٢) الأنعام ١٤١ : ٦ .

(٣) منهم : الطبرسي في مجمع البيان ٥٧٨ : ٤ ، والزنجيري في انكشاف ٧٣ : ٢ .

(٤) الأنعام ١٤١ : ٦ .

(٥) مدارك الأحكام ١٢ : ٥ ، وانظر : الانصار : ٧٦ .

به ، وحقّ تعطيه ، أمّا الذي تؤخّده فلعشر ونصف العُشر ، وأمّا الذي تعطيه فقول الله عزّوجلّ : «وآتوا حقّه يوم حصّاه» يعني من حضرك<sup>(١)</sup> الشيء بعد الشيء ، ولا أعلمه ، لا قال : الضعت ثم لصغت حتى يفرغ<sup>(٢)</sup> فإنّه كالنصّ في عدم الوجوب .

وقول أبي جعفر عليه السلام في لصحيح أو الحسن عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير في قول الله عزّوجلّ : «وآتوا حقّه يوم حصّاه» : هذا من الصدقة يعطى المسكين القبضة بعد القبضة ، ومن الجذاذ<sup>(٣)</sup> الحفنة بعد الحفنة حتى يفرغ<sup>(٤)</sup> . إذ المتأدّر منه إرادة الصدقة المندوبة ، هكذا قيل<sup>(٥)</sup> .

وهيه : أنّه لا يعدّ أن يكون مراد به الصدقة المعهودة التي أمر الله تعالى نبيّه بأن يأخذها من أموالهم ، أي البركة ، بمعنى أنّه يحتسب منها ، فكون هذه الرواية حينئذٍ مؤيدة للمعنى الذي ذكرها المفترّون .

وكيف كان ، فنخصّ بالجواز من الآيات : أنّها مع قطع النظر عن الروايات الواردة في تفسيرها ، لا يفهم منها ثبوت حقّ آخر وراء العُشر ونصف العُشر ، وبملاحظة الروايات الدالة عليه ، فالعبرة بما يظهر من تلك الأخبار ، وهي لا تدلّ بدهرهم إلّا على الاستحياب .

هذا ، مع أنّ مثل هذا الحقّ لو كان واجباً لصار من حيث عموم

(١) في المحرّي (ج ١) والمصدر . من حضرك .

(٢) الكافي ١/٥٦٤ ، الوسائل : باب ١٣ من أبواب زكاة الغلات ، الحديث ٢ .

(٣) الجذّ : القطع . النهاية لابن الأثير ١/٢٥١ .

الكافي ٢/٥٦٥ : ٣ ، التهذيب ٣/١٠٦ : ٣٠٣ ، الوسائل : الباب ١٣ من أبواب زكاة الغلات ،

الحديث ١ .

(٥) القائل هو : السيد العاملي في مدارك الأحكام ١٣ : ٥ .



الابتلاء به من الضروريات كالرقة، مع أنَّ المشهور بين المسمين خلافه، فلا ينبغي الاستشكال فيه، كما أنه لا محال للارتياح في تأكد استحبابه، فلا ينبغي تركه.

﴿ وفيه ﴾ أي في كتاب الزكاة ﴿ قسمان ﴾:



## ﴿ الأول ﴾ ﴿ في زكاة المال ﴾

﴿ والنظر: في من تجب عليه، وما تجب فيه، ومن تُصرف إليه ﴾ .

### ﴿ أملاً لأول ﴾

﴿ فتجب الزكاة على البالغ العاقل الحر المالك المتمكن من التصرف ﴾ .

أما وحواها على من ذكر فمألاً لكلام فيه ؛ لأنه هو القدر المتيقن من مورد ثبوت هذا الحكم ، وإنما الكلام في اعتبار هذه القيود في ثبوتها مطلقاً أو في الجملة .

﴿ ف ﴾ نقول : ﴿ البلوغ يعتبر في الذهب والفضة إجماعاً ﴾ مستفيضاً نقله ، بل متواتراً .

ويدل عليه مضافاً إلى ذلك ، أخبار معتبرة مستفيضة ، مثل صحيحة زرارة عن أبي جعفر -عليه السلام- قال : « ليس في مال ليتيم زكاة »<sup>(١)</sup> .  
وصحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما -عليهما السلام- ، قال : سألته

(١) انتهى ٤٦٢/٢٦٤ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ٨ .

عن مال اليتيم ، فقال : «ليس فيه زكاة»<sup>(١)</sup> .  
وصحيفة الحبي عن أبي عبد الله -عليه السلام- ، قال : قلت له : في مال اليتيم عليه زكاة ؟ فقال : «إذا كان موضوعاً فليس عليه زكاة ، فإذا عملت به فأنت ضامن والربح لليتيم»<sup>(٢)</sup> .

وموثقة يونس بن يعقوب ، قال : أرسلت إلى أبي عبد الله -عليه السلام- : إن لي إخوة صغاراً ، فتى تجب على أموالهم الزكاة ؟ قال : «إذا وجبت عليهم الصلاة وجبت عليهم الزكاة» قال : قلت : فما لم تجب عليهم الصلاة ؟ قال : «إذا تحرره فرقه»<sup>(٣)</sup> .

وحر محمد بن فضيل عن الرضا -عليه السلام- ، في صفة صغار لهم مال بيد أبيهم أو أخيه ، هل يجب على مالهم الزكاة ؟ فقال : «لا يجب على مالهم حتى يعمل به ، فإذا عمر به وجب الزكاة ، أما إذا كان موقوفاً فلا زكاة عليه»<sup>(٤)</sup> . إلى غير ذلك من الروايات الدالة عليه ، التي سيأتي التعرض لنقل جملة منها في الفرع الآتي **باب سدد**

والمساق من مثل قوله -عليه السلام- : «ليس على مال اليتيم -أو- في مال اليتيم زكاة»<sup>(٥)</sup> عدم تعلق هذا الحق بهذا العنوان ، فلا يجري في الحول

(١) التهذيب ٤: ٢٦/٦١ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ٧ .

(٢) لكافي ٣: ٥٤٠ ، التهذيب ٤: ٢٦/٦٠ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ١ .

(٣) لكافي ٣: ٥٤١/٧ ، التهذيب ٤: ٢٧/٦٦ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ٥ .

(٤) التهذيب ٤: ٢٧/٦٧ ، الاستبصار ٢: ٢٩/٨٥ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ٤ .

(٥) لكافي ٣: ٥٤١/٤ و ٦ ، التهذيب ٤: ٢٦/٣ و ٦/٢٧ و ٢٩/٧٣ ، الاستبصار ٢: ٢٩/٨٣ و ٣١/٩١ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ٣ و ١١ .

ما دام كونه مال اليتيم ، نظير قوله -عليه السلام-: «لا صدقة على الذين ولا على المال الغائب عنك حتى يقع في يديك»<sup>(١)</sup> فيكون ابتداء الحول بعد البلوغ كما هو المشهور، بل لم يعمل التصريح بالخلاف عن أحد.

وربما يستشهد له أيضاً بسخر أبي بصير المروي في التهذيب عن أبي عبد الله -عليه السلام-، أنه سمعه يقول: «ليس في مال اليتيم زكاة، وليس عليه صلاة، وليس على جميع غلاته من محل أو زرع أو غنة زكاة، وإن بلغ اليتيم فليس عليه لما مضى زكاة، ولا عليه لما يستقبل حتى يدرك، فإذا أدرك كانت عليه زكاة واحدة، وكان عليه مثل ما على غيره من الناس»<sup>(٢)</sup>.

وفيه: أن هذه الرواية، أما صحتها فهو كثيره من الروايات التي اعترفنا بظهورها في المدعى، وأما دليها الذي هو محل الاستشهاد، أعني قوله -عليه السلام-: «وإن بلغ اليتيم» إلى آخره، فهو لا يخلو من إجمال، فإن من المحتمل، بل المظنون كونه مقررته على خصوص الفقرة السابقة عليه، النافذة للزكاة على جميع غلاته من محل وزرع وغيرها، فتكون كلمة الموصول في «ما مضى» و«ما يستقبل» كناية عن نفس الغلات، ويكون المراد بالإدراك بلوغها حد الكمال الذي يتعلق بها الزكاة، فالرواية على هذا أجنبية عن المدعى.

وعلى تقدير أن يكون الموصون كناية عن الزمان الماضي والمستقبل، ويكون المراد بهذا الكلام أنه ليس عليه في شيء من ماله وغلاته لما مضى وما يستقبل زكاة حتى يدرك، فيحتمل أن يكون المراد بالإدراك

(١) التهذيب ٧٨/٣١٤، الوسائل، الباب ٥ من أبواب من يجب عليه الزكاة، الحديث ٦

(٢) التهذيب ٧٣/٢٩٤، الوسائل، الباب ١ من أبواب من يجب عليه الزكاة، الحديث ١١.

بلوغه أو أن تعلق الحق بماله ، وهو في التقدير حلول الحول ، وفي العلات ما ستعرفه ، فيكون حينئذ شاهداً للمدعى .

ويحتمل أن يكون المراد به بوعه حد الرشد الذي يرتفع به الحجر عن ماله ، فيكون على هذا التقدير أيضاً أجنبياً عن المدعى .

ولكن ينبغي هذا الاحتمال عدم الخلاف ظاهراً في كفاية البلوغ ، وعدم اعتبار الرشد في ثبوته ، كما ستعرفه في مال السفيه .

ويحتمل أيضاً ، أن قد يدعى أن الظاهر كون المراد بالموصول الزمان

المستقبل في إيجاب الزكاة لولا الصغر ، لا مطلق الزمان الماضي ، ولذا

يقبح أن يقال : ليس عليه لليوم الماضي أو للشهر الماضي زكاة ، فالمراد

الحول الذي هو السبب في إيجاب الركاه لولا المانع ، فلا ينافي حينئذ

إدراك حوول<sup>(١)</sup> الحول في المستقبل ، ويكون مكملاً الحول فيما مضى ، فتكون

الرواية حينئذ على عكس المطلوب ~~فمنه~~

ولكن في دعوى ظهورها في ذلك ~~بغير~~ <sup>بين</sup> مع ، وقاس حملة الزمان

على خصوص اليوم والشهر قياس مع لغارق ، فبيّنأمل .

هذا كله ، مع ما في الرواية من اضطراب لثن ، فإنها مروية عن<sup>(٢)</sup>

الكافي عن أبي بصير هكذا قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول :

« ليس على مال اليتيم زكاة ، وإن بيع اليتيم فليس عليه لما مضى زكاة ،

ولا عليه فيما بقي حتى يدرك ، فإذا أدرك فإنها عليه زكاة واحدة ، ثم

كان عليه مثل ما على غيره من الناس »<sup>(٣)</sup> .

(١) حوول وحول مصدران « حاء » .

(٢) في الطبع الحصري : بدل (عن) (في) .

(٣) الكافي ٣ : ١١١ / ١ ، الوسائل ، باب ١ من أبواب من يجب عليه الزكاة ، الحديث ٣ .

وهي بهذا المتن أيضاً غير متضح المقاد ، فالأولى ردّ عسماها الى أهله ، وفيما عداها مما عرفت غنى وكفاية ، مع موافقة الحكم من أصله للأصل ، وعدم ثبوت خلاف محقق فيه .

فما عن الكفاية-من الاستشكل في حكم المتأخرين ؛ باستثناء الحلول عند البلوغ<sup>(١)</sup> - في غير محله .

وربما يستدل أيضاً لعدم وجوب الزكاة على غير السالم والمجنون

بحديث «رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق»<sup>(٢)</sup> .

وفيه : أن المقصود بالوجوب ههنا ليس الوجوب التكليفي المعلوم

اشتراطه بالبلوغ ، بل الوجوب الناشئ من سببية بلوغ المال للنصاب ، لتعلق الزكاة به التي لا ربط لها بفعل الصبي .

ولا ينافيها عدم كون الصبي  صبيّاً غير مكلف بإخراجها ، وحديث الرقع أجبي عن ذلك .

اللهم إلّا أن يوحى الاستدلال بأنّ استعادة تعلق هذا الحقّ بالمال إن كان منشؤها الأوامر المتعلقة بإعطاء الزكاة ، وأنّ الله فرض على عباده الزكاة ، كما فرض عليهم [الصلاة]<sup>(٣)</sup> ، فهي بحكم حديث الرفع مخصوصة بالبالغين .

وإن كان الأخبار المسوقة لبيان الحكم الوضعي ، مثل قوله -عليه السلام- : (فما سقته السماء... العُشر)<sup>(٤)</sup> فإطلاقها وارد مورد حكم

(١) كما في كتاب زكاة لشبح الأنصاري: ٤٥٦ ، وانظر: كفاية لأحكام: ٣٤٠ .

(٢) الخصال ٩٣-٩٤/٤٠ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب مقدمة العبادات ، الحديث ١١ .

(٣) زيادة يقتضها الباقي .

(٤) صحيح ليحاري ١٥٥:٢ ، سنن أبي داود ١٠٨:٢/١٥٩٦ ، سنن ابن ماجه ١٨١٦/٥٨٠:١

و١٨١٧/٥٨١ ، سنن الدارقطني ٩/٩٧٠:٢ ، سنن نسائي ٤١:٥ ، سنن البيهقي ١٣٠:٤ .

آخر لا يصح التمسك به فيما نحن فيه ، فليتمل .  
ثم إن الأخبار المزبورة لنافية لزكاة على مال اليتيم وإن لم يقع فيها  
التصريح بخصوص النقدين ، ولكن حيث إن النقدين من أوضح  
مصاديق المال ، تكون تلك الأخبار بمنزلة النص في إرادة زكاتها من  
العموم ، فلا مجال للارتياح في عدم ثبوت زكاة النقدين في ماله .  
﴿ نعم إذا أتجر له من إليه النظر ، استحبت له إخراج الزكاة  
من مال الطفل ﴾ أي : زكاة مال التجارة التي ستعرف استحبابها في غير  
مال الطفل أيضاً .

وهذا أي استحباب إخراج هذه الزكاة من ماله - هو المشهور بين  
الأصحاب ، كما صرح به في المدارك <sup>(١)</sup> وغيره ، بل عن المعتمد والمنتهى  
ونهاية الأحكام وظاهر الغنية دعوى الإجماع عليه <sup>(٢)</sup> .  
وحكي عن المقنعة التعبير بلفظ الوجوب ، كما ورد كذلك في بعض  
الروايات الآتية التي هي مستند هذا الحكم ، فقال ما لفظه : لا زكاة  
عند آل الرسول - صلى الله عليه وآله - في صامت <sup>(٣)</sup> أموال الأطفال  
والمجانين من الدراهم والدنانير ، إلا أن يتحرر الولي لهم ، أو القيم عليهم  
بها ، فإن أتجر بها وحركها ، وجب عليه إخراج الزكاة منها <sup>(٤)</sup> .  
ولكن حمله في التهذيب على إرادة لندب <sup>(٥)</sup> .

(١) مدارك الأحكام ١٧:٥ .

(٢) كما في الجواهر ١٥:١٥ ، وانظر: ٤٨٧:٢ ، منتهى المطالب ٤٧٢:١ ، نهاية الأحكام ٢٩٩:٢ ،  
انقبة (ضمن الجوامع الفقهية) ٥٠٧ .

(٣) لصامت من المال: الذهب والفضة . الصحاح ٢٥٧:١ .

(٤) حكاها صاحب الجواهر فيما ١٥:١٦ ، وانظر: الفقه ٢٣٨ .


(٥) التهذيب ٢٧:١ ذيل الحديث ٦٤ .



ورثنا يؤيد ذلك : ما حكى عنه من التصريح في باب زكاة أمتعة التجارة بأنها ستة مؤكدة فيها على المأثور عن لصادقين -عليهما السلام-<sup>(١)</sup> .  
وعن اخني في السرائر في الوجوب والاستحباب<sup>(٢)</sup> ، ويظهر من المدارك<sup>(٣)</sup> الميل اليه .

وكيف كان فستند هذا الحكم أخبار مستفيضة :  
منها : قوله -عليه السلام- في وثقة يونس بن يعقوب المتقدمة : «إذا اتجر به فزكه»<sup>(٤)</sup> .

وفي حرر محمد بن الفضل المتقدم : «إذا عمل به وحست الزكاة»<sup>(٥)</sup> .  
وحسن محمد بن مسلم أو صحيحه ، قال : قلت لأبي عبد الله -عليه السلام- : هل على مال اليتيم زكاة ؟ قال : «لا ، إلا أن يتجر به أو يعمل به»<sup>(٦)</sup> .

وخر سعيد السمان قال :  عبد الله -عليه السلام- يقول :  
«ليس في مال اليتيم زكاة إلا أنه يتجر به ، فإنه اتجر به فالربح لليتيم ، وإن وضع فعلى الذي يتجر به»<sup>(٧)</sup> .

(١) كما في الجوهر ١٦:١٥ ، وانظر : المقنعة ٢٤٧ .

(٢) كما في المدارك ١٨:٥ ، وانظر : السرائر ٤٤١:١ و ٢١٢:٢ .

(٣) مدارك الأحكام ١٨:٥ .

(٤) الكافي ٣/٥٤١:٧ ، التهذيب ٤/٢٧:٦٦ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ٥ .

(٥) التهذيب ٤/٢٧:٦٧ ، الاستبصار ٢/٢٩:٨٥ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ٤ .

(٦) الكافي ٣/٥٤١:٣ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ١ .

(٧) الكافي ٣/٥٤١:٦ ، التهذيب ٤/٢٧:٦٥ ، الاستبصار ٢/٢٩:٨٣ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ٢ .

ونجبر أحمد بن عمر بن أبي شعبة ، عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام - أنه سئل عن مال اليتيم ، فقال : «لا زكاة عليه إلا أن يعمل به»<sup>(١)</sup>.

وهذه الأخبار ظاهرها - كظاهر العبارة المحكية عن المقنعة - الوجوب ، ولكن المتعين إما حمها على التقية أو الاستحباب ، لا لمجرد إعراض الأصحاب عن ظاهرها حيث لم ينقل القول به إلا عن ظاهر المعيد في عبارته المتقدمة ، بل لمعارضتها بالروايات الآتية في مبحث زكاة مال التجارة ، الصريحة في نفي الوجوب ، وهذه الأخبار وإن كان موردها أخص من مطلق مال التجارة ، ولكن قد ورد مش هذه الأخبار أحراز كثيرة في مطلق مال التجارة وفي خصوص تجارة البالغين أيضاً مما كان ظاهره الوجوب ، فليس حال هذه الأخبار إلا حال غيرها من الروايات الواردة في هذا الباب مما كان ظاهره الوجوب ، فلا بد في الجمع بينها وبين تلك الأخبار إما بحمل ما كان ظاهره الوجوب على تأكيد الاستحباب ، أو الحمل على التقية .

وهذا وإن كان في حد ذاته من أبعد المحامل الذي لا يصار إليه ، مع إمكان الجمع بين الأخبار بوجه آخر ؛ لكونه لدى التحقيق عبارة أخرى عن الطرح ، ولكن قد يقرره في خصوص المقام ما في بعض الروايات الواردة في الباب من الإشارة إلى أن القول بثبوت هذا القسم من الزكاة هو مذهب المخالفين<sup>(٢)</sup> ، ولكن مع ذلك ، الحمل على الاستحباب أظهر ، فإن صدور هذه الأخبار المتظاهرة انتكاثرة البالغة فوق حد التواتر لإظهار

(١) تهذيب ٦٤/٢٧٠٤ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب من يجب عليه الزكاة ، الحديث ١٠.

(٢) أنظر : التهذيب ٦٣/٢٧٠٤ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب من يجب عليه الزكاة ، الحديث ٩.

خلاف الواقع - مع مخالفتها للاحتياط ، خصوصاً في مال اليتيم من غير سبق سؤال ملحي لإظهار خلاف الواقع ، كما هو العالب في مواردّها - في غاية التعد.

نعم ، لا يبعد أن يكون تعبير بلفظ الوجوب ، أو بصيغة الأمر الطاهرة في ذلك من غير تصريح بجواز مخالفته ، مراعاةً للتقية .  
ومن هنا قد يفان : إن حل هذه الأحبار الدالة بظاهرها على الوجوب على التقية - كما نسب إلى الشيخ<sup>(١)</sup> - ليس منافياً لاستفادة الاستحباب منها ، فليتأمل .

وقد ظهر مما ذكر ضعف لقول بني مشروعيّتها مطلقاً ، والله العالم .  
﴿ وإن ضمنه ﴾ أولى باقتراض وجوبه ﴿ وأتحرر لنفسه ، وكان ملياً ، كان الربح له ، ويستحب له الركة ﴾ التي ستعرف استحبابها في مطلق ماله الذي يتحرر به ، لا بخلاف في ذلك ، كما ذكره غير واحد ، ولا إشكال ، بعد فرض حوار التراضى الولي المثلّي مال الطفل .

وهو على إطلاقه لا يخفى من إشكال ، كما صرح به غير واحد من المتأخرين . ولكن ادعى شيخنا المرتضى - رحمه الله - أن المعروف بين لأصحاب حوارّه وإن لم يكن فيه مصلحة لليتيم ؛ للأخبار الكثيرة .  
مها : صحيحة منصور بن حازم عن أبي عبد الله - عليه السلام - في رجل ولّى مال يتيماً ، أيسقرض منه ؟ قال : « كان علي بن الحسين - عليه السلام - يسقرض من مال يتيماً كانوا في حجره »<sup>(٢)</sup> .

(١) لم نثر - بمحدود المصادر المتوفرة لدينا - على مصدر نسب ذلك إلى الشيخ الطوسي . نعم حل تلك الأخبار على التقية الشيخ الأنصاري ، كما في كتاب الزكاة : ١٥٦ .

(٢) الكافي ٦/١٣١:٥ ، الوسائل ، الباب ٧٦ من أبواب ما يكتب به ، الحديث ١ .

ورواية أبي الربيع ، قال : سئل أبو عبد الله - عليه السلام - عن رجل ولى مال يتيماً فاستقرض منه شيئاً ، فقال : «إن علي من الحسين - عليه السلام - قد كان يستقرض من مال أيتام كانوا في حجره ، فلا بأس بذلك»<sup>(١)</sup>.

ورواية منصور الصيقل ، قال : سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن مال اليتيم يعمل به ، قال : «إذا كان عندك مال وصمته فلك الربح وأنت ضامن للمال ، وإن كن لا مال لك وعملت به فالربح للغلام وأنت ضامن للمال»<sup>(٢)</sup>.

ورواية النزنطي عن أبي الحسن - عليه السلام - قال : سألت عن الرجل يكون في يده مال للأيتام فيحتاج إليه ، فيمده يده ويأخذه وينوي أن يرده ، فقال : لا ينبغي له أن يأكل إلا القليل ولا يسرف ، فإن كان من نيته أن لا يرده فهو بالمزول لدى قول الله تعالى : «الذين يأكون أموال النامى طمأ» الآية<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

خلافاً للمحكي عن الحنفي ، فقال : لا يجوز للولي التصرف في مال لطفل إلا بما يكون فيه صلاح المال ، ويعود بقعه الى الطفل دون المتصرف فيه ، وهذا هو الذي تقتضيه أصول المذهب<sup>(٥)</sup>.

وعن المسوط ، قال : ومن بين أمر الصغير والمحور خمسة : الأب والجد

(١) الكافي ٥ / ١٣٢ ، انوسائل ، الباب ٧٦ من أبواب ما يكتب به دين الحديث ١

(٢) التهذيب ٤ / ٢٩ : ٧١ ، الاستبصار ٢ / ٣٠ : ٨٩ ، انوسائل ، الباب ٢ من أبواب من نجس عليه

زكاة ، الحديث ٧.

(٣) السماء ٤ : ١٠.

(٤) الكافي ٥ / ١٢٨ : ٣ ، التهذيب ٦ / ٣٩٩ : ٩٤٦ ، انوسائل ، الباب ٧٦ من أبواب ما يكتب

به ، الحديث ٢.

(٥) حكاية عنه العامل في مفتاح الكرامة ج ٣ كتاب تركاة ، ص ٦ ، وانظر : السرائر ١ : ٤٤١.

ووصي الأب والجد والإمام ومن يأمره الإمام.

ثم قال في كل هؤلاء الخمسة: لا يصح تصرفهم إلا على وجه الاحتياط والحظ للصغير؛ لأنهم إنما نصبوا لذلك، فإذا تصرف فيه على وجه لا حظ فيه، كان باطلاً؛ لأنه خلاف ما نصب (له) (١) (٢). انتهى.

وقال شيخنا المرتضى رحمه الله - بعد أن أورد الأخبار المربورة، ثم نقل العبارة المحكيّة عن اخلي والشيخ في المسوط - ما لفظه: ويؤيد ذلك أن نقل المال إلى الذمم معرض للتلف بالإعسار، أو الإنكار، أو الموت، أو غير ذلك مما يغلب على الاحتمالات القائمة في صورة بقاء العين، ولذا يظهر من المسالك في باب الرهن: التردد في جوار اقتراض الولي مال الطفل (٣).

وعن الذمّة: اشتراط جواز الاقتراض بالمصلحة مضافاً إلى الولاية والملاءة (٤).

وكيف كان، فالقول بالمع، وإلحاق اقتراض الولي لنفسه بإقراضه لغيره - الذي تفصّلوا ظاهراً على أنه لا يجوز إلا مع المصلحة - قوي، إلا أن العمل بتلك الأخبار المجوّزة المسجّرة بما حكى لعلّه أقوى (٥). انتهى، وهو جيد.

ومما يؤيد الجواز أيضاً: معص لأخبار الآتية وغيرها ممّا يدلّ على

(١) في النسخة المعتدلة في التحقيق والطبع لبحري (إليه). وأصحح ما أثبتاه من المسوط.

(٢) كما في كتاب الزكاة للشيخ الأنصاري ١٥٧، وبصر: مسوط ٢٠٠٢.

(٣) المسالك ٣٥: ٤.

(٤) تذكرة الفقهاء ٨١: ٢ (الطبع لبحري).

(٥) كتاب الزكاة - للشيخ الأنصاري - ٤٥٧.

أكل طعامهم وإعطاء عوضه ، وحوار المخالطة والمعاشرة معهم بالتصرف في أموالهم على وجه لا يترتب عليه مفسدة ، كما يشعر بذلك ما في بعض تلك الأحاديث من لاستشهاد بقوله تعالى : « وإن تحلطوهم بإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح »<sup>(١)(٢)</sup>.

ومع ذلك كله ، فالأحوط ترك لاقتراض بلا مراعاة مصلحة اليتيم ، ولو بملاحظة وقوعه عوض ما يمسح به من الأجرة بالقيام بمصلحته وحفظ أمواله ، وإن كان الأظهر بالنظر إلى ما مرّ جوازه للولي إذا كان متناً ولم يترتب عليه ضرر على اليتيم ، وإنما مع عدم الملائة فلا يجوز ، لأنه في معرض المخاطرة وإن كان الولي حراً لاقتراض واثقاً من نفسه بالأداء وعازماً على الوفاء ولو ببيع داره مثلاً ، فإن هذا لا يخرج عن كونه من حيث هو تعريضاً للمال ، إذ قد يبدو به من لا يبيع مستثبات الدّين.

ويدلّ عليه مضافاً إلى ذلك : خبر يروى عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال : سألت : فقلت : أحي أمرني في أن أسألك عن مال يتيم في ححره يتحر به ؟ قال : « إن كن لأخيك مال يحيط بمال اليتيم ، ن تلف أو أصابه شيء غرمه ، وإلا فلا يتعرض لمال اليتيم »<sup>(٣)</sup>.

وصحيح ربعي عنه أيضاً في رجل عنده مال اليتيم ، فقال : « إن كن محتاحاً ليس له مال فلا يمسّ ماله ، وإن هو أتى به فالربح لبيتيم وهو

(١) البقرة ٢: ٢٢٠.

(٢) الكافي ٥: ١٢٩ ، التهذيب ٦: ٣٣٩ / ٩٤٦ . وسائل الشريعة ٧١ من أبواب ما يكتب به ، الحديث ١.

(٣) التهذيب ٦: ٣٤١ / ٩٥٤ ، والكافي ٥: ١٣١ ، ووسائل الشريعة ٧٥ من أبواب ما يكتب به ، حديث ٤ ، وفي الأخبار السعد هكداً : علي بن أبي طالب عن أبيه عن النبي - صلى الله عليه وآله - .

ضامن»<sup>(١)</sup>.

وخبر منصور الصيقل<sup>(٢)</sup> المتقلم.

والمراد بالملاءة: أن يكون واحداً لمقدر من المال يتمكن معه من وفاء دينه على تقدير تلف المال الذي ستعرضه من اليتيم ، وأدنى ما به يتحقق ذلك أن يكون له مال محفوظ عنده غير محتاح إلى صرفه في مؤوته ، ناقلاً عنده ما دام كونه مديوناً لبيتيم محبباً من اليتيم إن تلف ، كما أنه عليه في خبر سالم المتقلم<sup>(٣)</sup>.

فما عن بعض من تفسير الملاءة: بأن يكون له مقدر الدين رائداً على المستشفيات في الدين وقوت يومه وليته<sup>(٤)</sup> ، لا يحبو من مناقشة ؛ لأن هذا المقدار من المال هو في حد ذاته في معرض الروال شيئاً فشيئاً ، فلا يبقى معه التمكن من اوفاء مهبأ أراد ، **فلم ينقل** وهل يكفي تمكنه من اوفاء لا من حيث الملاءة ، بل من حيث الوحاهة والاعتبار ، أو تمكنه من **تحصيل الحقوق ونحوها ؟** وجهان ، أظهرهما العدم ؛ لخروجه عن مورد النص والمتوى ، مع عدم كون مثل هذا التمكن محدداً في خروج لتصرف عن كونه تعريراً بالمال ، وكون تركه أصح بحال اليتيم ، كما لا يخفى.

وهل يعتبر لملاءة في الأب ولجدة كغيرهما ، أم لا يعتبر فيها ذلك ، أو

(١) الكافي ٣/١٣١:٥ ، التهذيب ٣/١١٦:٩٥٥ ، نوسائل ، الباب ٧٥ من أبواب ما يكتب به ، الحديث ٣.

(٢) التهذيب ٧١/٢٩:٤ ، الاستبصار ٨٩/٣٠١:٢ ، نوسائل ، الباب ٢ من أبواب من يجب عليه الزكاة ، الحديث ٧ ، وتقدم في ص ٢١.

(٣) تقدم تماماً في ص ٢٣.

(٤) الشهيد الثاني في المالك ٣٥٦:٩.



في خصوص الأب ؟ وجوه.

وفي المدارك بعد أن ذكر اشترط لملاءة في حور اقتراض الولي ، قال : واستثنى المتأخرون من الولي الذي يعتبر ملاءته الأب ولحد ، فسوّعوا لها اقتراض مال الطفل مع العسر واليسر ، وهو مشكل<sup>(١)</sup> . انتهى . أقول : ربما استدلوا عليه بعض لأخبار التي لو تمت دلالتها ، فهو في صورة احتياح الأب في صرفه ، فالتزام بحواره مطعماً حتى لأجل الاتحار أو إقراض الغير مثلاً ، في غاية الإشكال ، والله العالم .

﴿ أمّا لو لم يكن ملتاً ﴾ ونحر لنفسه ، ﴿ أو لم يكن ولياً ﴾ واتجر كذلك ﴿ كان ضامناً ﴾ للعالم ، من وكده لو اتجر ليتيم مع انتهاء الولاية حتى مع قصد المصلحة ؛ لأنّ هذا لا يخرج يده عن كونها عادية ، بعد أن لم يكن له الولاية عليه شرعاً .

اللهم إلّا أن يقال : إن مقتضى ظاهر الكتب والسنّة حوار التصرف في مال اليتيم مع المصلحة لكل أحد ، وسوغم حصاصه بالولي ، كما حكى<sup>(٢)</sup> عن ظاهر الكفاية وبعض من تأخر عنه .

وفيه كلام ، مع مخالفته لظاهر كلمات الأصحاب إن لم يكن صريحاً ، ولتمام الكلام فيه مقام آخر .

وأما ضمان الولي مع عدم لملاءة فيدل عليه - مضافاً إلى لأصل - لمستفيضة المتقنّة الناهية عن تصرف في ماله مع عدم الملاءة<sup>(٣)</sup> .

(١) مدارك الأحكام ١٩٠٥ .

(٢) حكمة الشيخ الأنصاري في كتب البركة ٤٥٧ ، وانظر كفاية الأحكام للبرقاري ٣٤١ ، وذخيرة المعاد له أيضاً ، ص ٤٣٢ .

(٣) لكاي ٣/١٣١: ٥ و ٤ ، الهذيب ٣٤١: ٦ و ٩٥٥ ، الواسع ، الباب ٧٥ من أبواب ما

يكتسب به ، الحديث ٣ و ٤ ، وتفتتت في ص ٢٣

﴿وللبيتم الربح﴾ في جميع هذه الصور، كما صرح به في المتن وغيره<sup>(١)</sup>، ودنّ عليه جملة من الرويات لمقتمة، كصحح الربعي وخبر سعيد لسمان المتقدمين؛ لتبعيته لجمال، فهذا ممّا لا إشكال فيه من هذه الجهة.

ولكنّه قد يستشكل فيه بأنّ ضرورة الربح له موقوفة على صحة المعاملة المتعلّقة عاله، وهي إن كانت صادرة من غير الولي تتوقّف على إجازة الولي، فرتباً لا يحيزها؛ إذ الإجازة غير واجبة عليه.

وإن كانت صادرة من الولي بقصد وقوعها لنفسه - كما هو المفروض - فقد وقعت بطلّة؛ لعدم كونه مأذوناً شرعاً في التصرف بهذا الوجه، وليست فضوليّة حتى يصحّ أن تلحقها الإجازة منه للبيتم؛ إذ لا معنى لإجازة عمل نفسه.

ويمكن التّفصي عن الإشكالين في تحارة الولي لنفسه بالالتزام بوقوع المعاملة من أصلها صحيحة؛ بلصنوعها من أهلها في محلّها، حيث إنّ لولي أن يبيع هذا العين بهذا الثمن فباعه، فعليه الوفاء بعقده.

وأما قصد وقوع البيع لنفسه، أو لمن هو وليّ عنه، فهو خارج عن حقيقة البيع، ولا مدخلية له في صحته المقتضية لصيرورة الثمن ملكاً لمن خرج الثمن من ملكه.

ولا يباي ذلك كون تصرفه اسوّق بهذا الوجه حراماً موحياً للضمان؛ فإنّ الأب إذا استولى على ما ابنه الصغير على سبيل الاستقلال لا يعوان الولاية عن ابنه، خرج عن كونه مُحسناً، وصار عاصياً، فيستحقّ بتصرفاته (العقاب)<sup>(٢)</sup>، ويترتّب عليها الضمان، ولكنّه لا تزور بذلك

(١) المعتبر ٤٨٧: ٢، المختصر النافع ٥٣، (٢) في السعة الخطية: الإثم، وما أُنشأ من انطبع المحرري.

ولايته وسلطنته على هذا المال ، فإذا باع شيئاً من ماله ، وكان البيع في الواقع موافقاً لمصلحة الابن ، لم يكن قصد الطغيان والعصيان المؤثر في صيرورة يده عادية ، مانعاً عن قدرته على الوفاء بمقده ، ولا عن قلب يده الى يد حقة ، بتغيير قصده ، وجعله لابن ، فلا مقتضي لبطلانه وإن كان واقعاً على وجه غير مشروع ، كما لا يخفى على المتأمل .

وأما إذا صدر من غير الولي وظهر له الربح ؛ فلو حوب إمضائه على الولي ؛ لأن تركه إضرار به عرفاً ، فلا يقاس بترك الاكتساب له ؛ كي يقال : الأصل براءة ذمته ، بل هو - بشهادة العرف - تضييع للربح الحاصل للملك بعمل الغير .

ولعل من أجاز التصرف لكل أحد من المصلحة ، أراد نفوذ تصرفه في مثل المرض ، نظراً الى أنه متى لم يجرى الولي رده بعد حصول الربح ، نفذ التصرف في حقه ؛ إذ لا يجوز له إبطال ، فلا يبقى لإجازته أثر ، إلا أن تكون في حد ذاته شرطاً تعبدياً ، وهو لا يخلو من تعد ، فليتأمل .

هذا كله ، مع أن القواعد العامة غير صالحة لمعارضة النص الخاص ، فلا وقع لأصل الاستشكال ، بعد الاعتراف بظهور النص والفتوى في أن الربح لليتيم في الصورتين المفروضتين المستلزم لضي المعاملات المتعلقة بماله ، الموجبة لحصول الربح شرعاً ، من غير توقفها على إجازة أحد ، فليتأمل ، ولتمام الكلام في الفروض لتصوره في مثل المقام مقام آخر .

﴿ ولا زكاة هنا ﴾ على الظاهر ، أما على المثجر فواضح ؛ لعدم تعلق

لتجارة بماله .

ويدل عليه أيضاً : موثقة سماعة عن الرجل يكون عنده مال اليتيم

يتجر به ، أبيض منه ؟ قال : « نعم » قست : فعليه زكاة ؟ قال : « لا ، لعمرى لا

أجمع عليه خصتين: الضمان والزكاة»<sup>(١)</sup>.

وأما على الصغير، فلعدم كونه مقصوداً بالتحارة حال حصولها، بل وقعت له لا عن قصد، أو بإحارة لاحقة من الولي، بل ومثله خارج عن منصرف أدلتها، مع غناها للاحتياط.

﴿وتستحب الزكاة في غلات الطفل ومواشيه﴾ عن ما في المتن وغيره<sup>(٢)</sup>.

﴿وقيل: تجب﴾.

وفي المدارك نسب هذا القول إلى الشيخ وأتباعها<sup>(٣)</sup>، بل عن السيد في باصرياته: ذهب أكثر أصحابنا إلى أن الإمام يأخذ الصدقة من ررع الطفل وصرعه<sup>(٤)</sup>.

وامتدلت للوجوب: نعموم أدلة الزكاة في الغلات والمواشي.

وخصوص صحيحه زرارة وعمر بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله -عليهما السلام-، أنهما قالا: «مَا كَانَ لِلنَّبِيِّمْ كَيْسٌ عَلَيْهِ فِي الْعَيْنِ وَالصَّامِتِ شَيْءٌ، وَأَمَّا الْغَلَاتُ فَإِنَّ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَجِبَةٌ»<sup>(٥)</sup>.

والجواب: أما عن العمومات، فوجوب تخصيصها بالمستغنيصة المصروفة

(١) التهذيب ٤/٢٨: ٩٩، الاستبصار ٢/٣٠: ٨٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب من يجب عليه الزكاة، الحديث ٥.

(٢) المختار ٢/٤٨٨.

(٣) مدارك الأحكام ٥/٢١، ونظر: لمعة ٢٣٨، والهاية: ١٧٥، والمبسوط ١/٢٣٤، والكافي في الفقه: ١٦٩، والمهذب لابن البراج ١/١٦٨، والمنية لابن رهرة (الجامع الفقهية): ٥٦٧.

(٤) كما في الجواهر ١٥/٢٥، ونظر: لمساتل الدسرية (الجامع الفقهية): ٢٤١، المسألة ١٢٢.

(٥) الكافي ٣/٥٤١: ٥، التهذيب ٤/٢٩: ٧٢، الاستبصار ٢/٣١: ٩٠، الوسائل، الباب ١ من أبواب من يجب عليه الزكاة، الحديث ٢، وفي الكافي والوسائل: (الدين) بدل (العين).

بأنه ليس في مال اليتيم زكاة<sup>(١)</sup> الحكمة على تلك العمومات ، وكون النسبة بين الأخصار النافية وبين العمومات المثبتة الواردة في كل نوع نوع من الأحتاس - كالعلات والموشي وغيرهما - العموم من وجه ، غير قادح ، بعدما أشرنا إليه من حكومة تلك الأخصار على لأدلة المثبتة ، ولذا لا يتوهم أحد ممن سمع بهذه الأخبار ، المدرصة بينها .

هذا ، مع أنه إن أريد بالعمومات الواردة في الغلات والمواشي الأدلة المسوقة لبيان الحكم التكليفي الذي يستفاد منها الحكم الوصفي بالالتزم ، فهي مصروفة الى البالعين بحكم حديث الرفع<sup>(٢)</sup> .

وإن أريد بها ما كان من قس قس قوله - عليه السلام - : « فيما سفته السماء ... العشر »<sup>(٣)</sup> « وفي كل أربعين شاة شاة »<sup>(٤)</sup> وغير ذلك من الروايات المسوقة لبيان الحكم ، فشمونها لمالك الصغير إن كان فإلإطلاق ، لا بالعموم ، ولا يحق على الساطر فيها أن يضافها إلى أبواب الزكاة التي ورد مورد حكم آخر ، فلا يصح التمسك به للمدعى .

هذا ، مع العوض عن قوله - عليه السلام - في موثقة أبي بصير المتقدمة : « وليس على جميع علاته من نخل أو ررع أو غلة زكاة »<sup>(٥)</sup> فإنه نص في

(١) انتهى ٤ : ٢٦ / ٦١ و ٦٢ ، الوسائل ، باب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ٧ و ٨ .

(٢) الخصال : ٩٣ - ٩٤ / ٤١ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب مفتحة العادات ، الحديث ١١ .

(٣) الكافي ٣ : ٥١٣ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب زكاة الغلات ، الحديث ٢ ، باختلاف يسير .

(٤) الكافي ٣ : ٥٣٤ ، انتهى ٤ : ٥٨ / ٢٥ ، الاستبصار ٢ : ٢٢ / ٦١ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١ .

(٥) انتهى ٤ : ٢٩ / ٧٣ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ١١ ، وتقدمت في ص ١٤ .

المدعى ، ولا يصلح لمعارضته العمومات كما هو واضح .  
 وهذا يظهر الجواب عن الصحيحة ؛ فإنها معارضة بهذه الموثقة ، وهي  
 غير صالحة للمكافئة ؛ لاعتصاد موثقة بالشهرة ، بل عن بعض<sup>(١)</sup> : نسبة  
 القول بعدم الوجوب الى مذهب الإمامية ومخالفة العامة .  
 مع إمكان الجمع بينهما بحمل الوجوب على تأكيد الاستحباب ، بل  
 قد يدعى أنه لا ظهور بلفظ (الوجوب) الواردة في الأخبار على إرادة  
 المعنى المصطلح ، فإنه كثيراً ما يطبق على مطلق الثبوت ، ولكنه لا يخلو  
 من نظر .

وكيف كان ، فقتضى انقضاء الجمع بينهما بحمل الصحيحة على  
 الاستحباب ، كما لعله المشهور .

وما عن الشيخ من حمل جواز أبي بصير على إرادة سلب العموم غير  
 المنافي لوجوبها في الغلات الأربع<sup>(٢)</sup> ، فيه ما لا يخفى ، بعد وقوع  
 التصريح فيه بذكر النحل والأربع ، بل قد يشكل الاستحباب أيضاً بأن  
 احتمال إرادة الاستحباب من الصحيحة ليس بأقوى من احتمال جريها  
 مجرى التقية ، وأن يكون المراد بقوله -عنه السلام- : «أما الغلات فعليها  
 الصدقة واجبة» وجوبها في تلك الأربعة من باب التقية ، حيث إن زكاة  
 الغلات وكذا المواشي كانت مما يأخذ منهم بمقتضى العادة . عامل  
 السلطان المنصوب من قبله على حماية الصدقات ، فدواعي التقية بالنسبة  
 اليها كانت قوية ، وهذا بخلاف زكاة القديين ومال التجارة ، حيث  
 لا يقطع على مواردها غالباً إلا من بيده المال .

(١) هو الصلاة الخفية في حج الحق وكشف الصدق ٤٥٦ ، وكما في الخواهر ٢٥٠١٥ .

(٢) تهذيب ٣٠٠٤ دين الحديث ٧٣ ، لاستنصار ٣١٠٢ دين الحديث ٩١ .

فن هنا تردّد بعض متأخري المتأخرين ، أو رجّح القول بعدم الاستحباب أيضاً ، وهو أيضاً لا يخلو من إشكال ، فالحكم موقع تردّد وإن كان الحكم بالاستحباب جمعاً بين الأدلة ، كما هو المشهور ، أشبه بالقواعد ، ولكن الترك أحوط .

هذا بالنسبة الى غلاته ، وأمّا مواشيه فسم يدك دليل على وجوب الزكاة فيها عدا العمومات التي عرفت حالها ، ولا على استحبابها عدا ما قد يُدعى من عدم القول بالفصل بينها وبين الغلات ، وهو أيضاً غير ثابت ، ولذا مال جماعة من متأخري المتأخرين - على ما حكى <sup>(١)</sup> عنهم - الى القول بعدم ، والله العالم .

﴿ وكيف ﴾ ما ﴿ قلنا ﴾ من الوجوب والاستحباب في الموضع الذي التزمنا بشرعيّتها فيه ﴿ فالتكليف بالخراج يتناول الوالي عليه ﴾ لانه هو الذي له ولاية التصرف في ماله ~~فقط~~ <sup>مقتضى</sup> الخروج عن عهدة هذا الحق كغيره من الحقوق المتعقبة بماله ، ~~مضافاً إلى~~ <sup>مقتضى</sup> دلالة بعض النصوص السابقة عليه .

﴿ وقيل ﴾ بل ربما نسب الى الأكثر بل المشهور <sup>(٢)</sup> ﴿ حكم المجنون حكم الطفل ﴾ في جميع ما تقدم حتى في استحباب الزكاة في غلاته ومواشيه ، أو وجوبها على القول به فيها ، ولم نقف على دليل يعتد به على التسوية ، بل عن المصنّف في المعتر بعد أن نقل عن الشيخين القول بمساواة المجنون للطفل في وجوب الزكاة في غلاته ومواشيه ، مطالبتهما بدليل ذلك ، والتعريض عليهما بكونه قياساً مع العارق <sup>(٣)</sup> .

(١) حكاها الشيخ الأنصاري كما في كتاب الزكاة ٤٦٠

(٢) نسبة الى الأكثر بل المشهور صاحب الجواهر فيها ٢٨٥٥

(٣) المعتر ٤٨٨:٢ و ٤٨٩ .



﴿و﴾ كيف كان ف﴿و﴾ لأصح ﴿﴾ كما اعترف به غير واحد من المتأخرين وفاقاً للمصنف رحمه الله: ﴿أنه لا زكاة في ماله، إلا في الصامت، إذا أتجر له الولي استحباباً﴾ كما يشهد لذلك صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج، قال: قُت لأبي عبد الله - عليه السلام - امرأة من أهلها مختلطة، أعليها زكاة؟ فقال: «إن كان عمل به فعليها الزكاة، وإن كان لم يعمل به فلا»<sup>(١)</sup>.

وخبر موسى بن بكير، قال: سألت أبا الحسن - عليه السلام - عن امرأة مصابة ولها مال في يد أخيها، هل عليه زكاة؟ قال: «إن كان أخوها يتجر به فعليها زكاة»<sup>(٢)</sup>.

وهذان الخبران وإن كانا فخرهما الوحوب، ولكن يتعين حملهما على الاستحباب، جمعاً بينهما وبين غيرهما ممثلاً لتقدمت الإشارة إليه في مال الطفل. ثم إن المنساق من الخبرين خصوصاً ثانيهما ورودهما في المال الصامت، فاستفادة نفي الزكاة في مواشيه ومغلاته ما لم يتجر بهما من إطلاق هذين الخبرين، لا يخلو من نظر.

فعلمة المستند لذلك هو الأصل بعد قصور أدلة الزكاة عن شمول مال المجنون؛ لأن ما كان منها مسوقاً لبيان الحكم التكليفي الدال على الحكم الوضعي بالالتزام، فهو مخصوص بالعاقلين بحكم حديث رفع القلم عن المحنون حتى يفيق<sup>(٣)</sup> وما كان من قبيل الخطاب الوضعي من مثل

(١) الكافي ٢/٥٤٢: ٣، التهذيب ٤: ٧٥/٣٠، الوسائل، باب ٣ من أبواب من يجب عليه

الزكاة، الحديث ١.

(٢) الكافي ٣/٥٤٢، التهذيب ٤: ٧٦/٣١، الوسائل، باب ٣ من أبواب من يجب عليه

الزكاة، الحديث ٢.

(٣) الخصال: ٤٠/٩٤-٩٣، الوسائل، باب ٤ من أبواب مقامة العبادات، الحديث ١١.

قوله: «فما سقته السماء... العُشر»<sup>(١)</sup> ونظائره ، فإطلاقه وارد مورد حكم آخر، لا يصح التمسك به لإثباتها على المجنون ، كما تقدم التنبيه عليه في الفرع السابق ، فليتأمل.

ثم إن ظاهر كلمات الأصحاب في فتوهم ومعاهد إجماعاتهم المحكية ، وكذا المنساق من الخبرين المتقدمين: أن العقل كالسلوغ والحرية والتمكّن من التصرف من شرائط تعلق الزكاة بالمال ، فالمجنون كمال الصبي والمملوك والمال الغائب والذّين والمفقود ، خارج عن موضوع هذا الحكم ، فلا يتفاوت الحال حينئذ بين كون المجنون إطاقياً أو أدوارياً ، فتى عرضه المجنون ، خرج ماله عن الموضوع النسي وجبت الزكاة فيه ، كما يفصح عن ذلك إطلاق حكمهم بنسي الزكاة في مال المجنون من غير تعرض في كلمات من تقدم على العلامة - على ما قيل<sup>(٢)</sup> - للمطبق والأدواري.

وتصريح العلامة في تذكره وحكمه عليه: بأنه لو كان المجنون يتقوره أدواراً ، اشترط الكمال طويلاً ~~والجواب عن قولهم~~ في أثباته ، سقط واستأنف من حين عوده<sup>(٣)</sup>.

نعم فرق بينهما في المدارك ، فقار م لقطه: إنها تسقط الزكاة عن المجنون المطبق ، وأما ذو الأدوار فالأقرب تعلق الوجوب به في حال الإفاقة ؛ إذ لا مانع من توجه الخطاب إليه في تلك الحال. ثم نقل قول العلامة في التذكرة كما نقلناه. وأورد عليه بأنه مشكل ؛ لعدم الظفر بما يدلّ على مدعاه.

(١) الكافي ٣/٥١٣ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب زكاة أموال ، الحديث ٢ ، باختلاف يسر.

(٢) كما في الجواهر ٢٩:١٥.

(٣) كما في الجواهر ٢٩:١٥ ، وراجع: تذكرة الفقهاء ١٦:٥ ، ونهاية الأحكام ٢:٣٠٠.

ثم نقل عنه أيضاً أنه قال: وتجب الزكاة على الساهي والنائم والمغفل دون المغمى عليه؛ لأنه تكليف وليس من أهله.

واعترض عليه بما لفظه: وفي الفرق نظر؛ فإنه إن أراد أن المغمى عليه ليس أهلاً للتكليف في حال الإغماء، فسلم، لكن النائم كذلك. وإن أراد كون الإغماء مقتضياً لانقطاع الحول وسقوط الزكاة، كما ذكره في ذوي الأدوار، طوبى بدليله.

وبالجملة فالتوجه مساواة لإغماء للنوم، وتحقق التكليف بالزكاة بعد زوالهما، كما في غيرها من التكاليف، وعدم انقطاع الحول بعروض ذلك في أمثاله<sup>(١)</sup>. انتهى.

أقول: إن كان مستند الحكم بنفي الزكاة في مال المجنون عدم أهليته لتوجه الخطاب إليه بأدائها، كما هو مقتضى استدلالهم له بحديث رفع القلم، لتوجه عليهم الاعتراض بأن هذا إنما هو في حال جنونه، وأما بعد إفاقته فلا مانع من أن يحتاط به بتزكية أمواله، كما في النائم بعد أن استيقظ.

ولا يختص هذا الاعتراض بنفي الأدوار، بل في الإطباقي أيضاً إذا أفاق يصح أن يتوجه إليه الخطاب بتزكية أمواله التي مضى عليه الحول فيما مضى، وكذلك الصبي بعد بلوغه، فهذا يكشف عن عدم تمامية هذا الدليل، ولذا ناقشنا في الاستدلال به على نفي الزكاة في مال الصبي والمجنون، وأما العمدية في ذلك الأخبار الدالة عليه، وعدم الخلاف فيه في الجملة بين الأصحاب، وقصور أدلة الزكاة عن إثبات تعلقها بمال غير البالغ والمجنون، فلا وجه للتفصيل بين الجنون الإطباقي والأدواري، إلا

أن يدعى خروج الأدوارى عن مصرف أدلته ، فعلى هذا لا يتفاوت الحال بين أن يكون وقت جنونه وأن تعلق الزكاة بماله - وهو وقت انعقاد الحب في الزرع ، واصفرار التمر أو احمراره في السحل مثلاً - أو في سائر الأوقات ، وكذا بالنسبة الى ما يعتبر فيه لحول بين ابتداء الحول وبين انتهائه ، بل ولا بين ما لو كانت عادته أن يحسن سنة كاملة ويفيق سنة في أنه يجب عليه بعد إفاقته أن يؤدي الزكاة التي تعلقت بماله ولو في حال جنونه ؛ إذ المفروض عدم كون مثل هذا الحول مانعاً عن تعلق الزكاة بماله وإن كان معذوراً في أدائها حال جنونه كالسائم ، وهذا مما لا يلتزم به المفصل المزبور على ما يظهر من دليله .

إن قلت : إذا كان جنونه مستوعباً لتمام الحول ، وحاصلاً حال تعلق الوجوب بالمال ، لا تتناوله عمومات أدلة الزكاة بالتقريب الذي عرفته آنفاً .

قلت : فعلى هذا ليس المدار على كيفية جنونه أدوارياً أو إطباقياً ، بل على كونه مجنوناً حال تعلق الوجوب بماله ، وهذا بالنسبة الى مثل الزرع والنخل مما لا يعتبر فيه الحول ، مما لا كلام فيه ، وبالنسبة الى ما يعتبر فيه الحول ، مرجعه الى دعوى عدم اعتبار استمرار كمال العقل في تمام الحول ، بل عند حؤول الحول ، فلا يتفاوت حينئذ بين الإطباق والأدوارى أيضاً في أن كلاً منها لو أفاق آخر السنة عند انقضاء الحول ، وجبت الزكاة في ماله .

فتلخص مما ذكر : أنه لا فرق في اجنون بين الإطباق والأدوارى في أنه ليس في ماله زكاة ، وأما أنه بعد إفاقته هل يكفي حؤول الحول أم يعتبر استئنافه ؟ فهو كلام آخر .

والظاهر تسالمهم على اعتبار استئناف الحول ، كما سيأتي لذلك مريد

توضيح في مسألة اشتراط التمكن من التصرف.

وقد ظهر بما ذكر ضعف مقيسة الغنى عليه بالجنون ؛ إذ لا دليل على كون الإغماء مانعاً عن تعلق الزكاة بماله ، فهو كالنوم غير مانع عن ذلك ، والله العالم.

﴿ والمملوك لا تجب عليه الزكاة ، سواء قلنا يملك أو أحلنا ذلك ﴾ مطلقاً أو في الجملة على خلاف المذكور في محله.

أمّا على القول بعدم الملك - كما نسب الى المشهور<sup>(١)</sup> - فواضح ، بل يخرج حينئذ عن الموضوع بقيد اعتبار ملكية النصاب ، كما فعله في محكي الغنية<sup>(٢)</sup>.

وأما على القول بأنه يملك - كما لعنه الأصح - فلحسنه عبد الله بن سنان أو صحيحته عن أبي عبد الله - عليه السلام - ، قال : « ليس في مال المملوك شيء ولو كان له ألف ألف ، ولو احتاج لم يُعَظ من الزكاة شيئاً »<sup>(٣)</sup>.

وصحيفته الأخرى عنه أيضاً ، قال : سأله رجل - وأنا حاضر - عن مال المملوك أعليه زكاة ؟ قال : « لا ، ولو كان له ألف ألف درهم ، ولو احتاج لم يكن له من الزكاة شيء »<sup>(٤)</sup>.

وموثقة إسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي عبد الله - عليه السلام - : ما تقول في رجل يهب لعبده ألف درهم أو أقل أو أكثر ، فيقول : أحلني من

(١) الناسب هو: الشيخ الأنصاري في كتاب الزكاة: ٤٦٠.

(٢) حكاه الشيخ الأنصاري في كتاب الزكاة: ٤٦٠ ، وانظر: الغية (ضمن الجوامع لمقنية): ٥٠٥.

(٣) الكافي ٣: ١/٥٤٢ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ١

(٤) المقية ٢: ١٩/٦٢ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ٣.

ضربي إتيالك ، أو من كل ما كان متي إليك ، أو مما أخضعت وأرھتک ، فيحلّله ويحلّله في حل رعة فيها أعطاه ، ثم إن المولى بعد أصاب الدراهم التي أعطاه في موضع قد وضعها فيه فأخذها ، فحلّال هي ؟ قال : «لا» فقلت: أليس العبد وماله لمولاه ؟ فقال : «ليس هذا ذاك» ثم قال : «فیردها له ، فإنها لا تحلّ له ، وإنه افتدى نفسه من العبد بحافة العقوبة والقصاص يوم القيامة» فقلت . فعلى العبد أن يزكّيها إذا حلّ الحول ؟ قال : «لا، إلّا أن يعمل به بها ، ولا يعطي العبد من الزكاة شيئاً»<sup>(١)</sup> وغير ذلك مما سيأتي نقه.

فما عن المعتد والمتهى وإصاح لدفع : من وحبب الزكاة على تقدير الملك<sup>(٢)</sup> ، ضعيف.

واستدل أيضاً لعدم الوحبب على فرض الملكية بعدم تمكنه من التصرف ؛ للحر عليه ، وينقص منك ~~بأن المولى ابتزاعه منه متى شاء~~ إجماعاً ، كما عن المختلف وغيره<sup>(٣)</sup> نقه ~~بأن المولى ابتزاعه منه متى شاء~~

وأجيب<sup>(٤)</sup> عن الأول : بمنع عدم تمكن من التصرف ، بل له التصرف كيف شاء على تقدير لمكّية ، كما نص عليه في محكي المعتد<sup>(٥)</sup>.

وأورد<sup>(٦)</sup> على هذا الجواب : بأنه إنما يستقيم لو وجد القول بالملكية

(١) الهندب ٨٠٨/٢٢٥٠٨ ، اوصاف ، الباب ٤ من أبواب من يجب عليه الزكاة ، الحديث ٦

(٢) كما في كتاب زكاة الشيخ الأنصاري : ٤٦٠ ، ونظر . معتد ٤٨٩:٢ ، ومتهى المطلب : ٤٧٢ .

(٣) كما في كتاب الزكاة لشيخ الأنصاري . ٤٦٠ ، ونظر . مختلف ٢٩:٣ ، المسألة ٣ ، ومجمع الفائدة والبرهان ١٦٠٤ ، والحدائق اساصرة ٢٨:١٢ .

(٤) نجيب هو : الشيخ الأنصاري . أنظر : كتاب الزكاة : ٤٦٠

(٥) كما في كتاب الزكاة لشيخ الأنصاري ٤٦٠ ، ونظر . معتد ٤٨٩:٢ .

(٦) المورد هو : الشيخ الأنصاري . أنظر . كتاب زكاة . ٤٦٠ .

على هذا الوجه وهو منتفٍ ؛ للإجماع على الحجر عليه ولو ملك .  
أقول : بعد أن كان حُرَّ بفائين بالحجر ، لولا كلهم ، يقولون بعدم الملكية ، يشكل استكشاف هذا لإجماع التقديري من مقالته ، والاعتماد عليه في استكشاف رأي حجة - عليه السلام - ، كما لا يخفى ، مع أنه إن تم فهو إذا لم يكن مولاة فَوْض أمره إليه وصرفه فيه .

وعن الثاني : مع كون هذا لتزلزل مانعاً عن وجوب الزكاة كالمبيع في زمن ( خيار الساع )<sup>(١)</sup> وسائر لأموال المستقلة بالعقود الجائرة ، فعمدة المستند هي الروايات المزبورة أدلة بظاهرها - خصوصاً أولها ، على أن مال المملوك من حيث هو كمال الصغير والمحجور ليس متمتعاً للزكاة ﴿ و ﴾ مقتضى ذلك أنه ﴿ لو تملكه سيده مالا وصرفه فيه ﴾ أيضاً لم تجب عليه الزكاة ﴿ بل هذا هو ﴾ ظهر أفراد مال المملوك الذي يتناوله عموم المصوص ، بل كونه هو المنساق إلى الدهر من مورد الوثقة<sup>(٢)</sup> .

فما عن المحقق الأردبيلي ومقطبي من وجوب الزكاة عليه في ماله الذي رفع مولاة الحجر عنه وصرفه فيه<sup>(٣)</sup> ، ضعف .  
وأما خبر علي بن جعفر لمروي عن قرب الإسناد عن أخيه موسى - عليه السلام - قال : « ليس على المملوك زكاة إلا يأذن مواليه »<sup>(٤)</sup> فلا بد من ردّ عنه إلى أهله ؛ فإن طهره كونه تعلق الزكاة بماله موقوفاً على إذن مواليه ، وهذا مما لم ينقل القول به عن أحد .

(١) في الطبع الخجري بدل ما بين القوسين : ( الخيار )

(٢) أي : وثقة إسحاق بن عمار .

(٣) كما في الجواهر ٣١: ١٥ ، وانظر : مجمع المائدة والبرهان ١٨٠٤ .

(٤) قرب الإسناد : ٨٩٣/٢٢٨ .

ويحتمل قوياً وروده في العبد المأذون في التحارة ؛ إذ ليس فيه تصريح بأنه ليس في ماله زكاة ، فلا يبعد أن يكون المرد به نفي الزكاة عليه فيما في يده من أموال مواليه ، كما هو الغالب المناسب لاعتبار إذنه في ثبوتها عليه.

ويحتمل أيضاً الاستحباب ، كما ذكره في الوسائل<sup>(١)</sup> ، وتعليقها على إذن موالية يصلح أن يكون قرينةً لذلك أيضاً ؛ فإنه لا يخلو من مناسبة ، بخلاف الوجوب ، كما لا يخفى.

﴿ وكيف كان فقد ظهر مما ذكرنا ضعف ما قيل ﴾ من أن العبد يملك ويجب عليه الزكاة ﴿ أخذاً بعموم أدلتها غير لناهض لمعارضة النصوص الخاصة المتقدمة.

هذا ، مع شذوذ هذا القول ، بل ~~عدم~~ معترف القائل به صريحاً ، على ما اعترف به في الجواهر<sup>(٢)</sup> ، عدا أنه استظهر ذلك من الوسيلة حيث لم يذكر الحرية هنا من الشرائط منضمّة إلى ما يظهر منها في باب العتق من أنه يملك<sup>(٣)</sup>.

﴿ وقيل ﴾ بل نسب<sup>(٤)</sup> إلى المشهور : أنه ﴿ لا يملك ﴾ مطلقاً ﴿ والزكاة على مولاه ﴾ بل عن المنتهى<sup>(٥)</sup> بسببه إلى أصحابنا. وعن ظاهر بعض<sup>(٦)</sup> : القول بوجوب لزكاة على مولاه مطلقاً ، سواء

(١) الوسائل ، الباب ٤ من أبواب من يجب عليه الزكاة ، دليل الحديث ٢

(٢) الجواهر ١٥-٣٢.

(٣) كما في الجواهر ١٥:٣٢ ، وانظر: الوسيلة. ٣٤١.

(٤) نسبه إلى المشهور: صاحب الجواهر فيها ١٥:٣٢.

(٥) كما في الجواهر ١٥:٣٢ ، وانظر: منتهى الطلب ١:٤٧٣.

(٦) نسبه الشيخ الأنصاري في كتاب ركعة ١٦٠ ، إلى ظاهر المحكي عن قواعد والتحرير.

وانظر: قواعد الأحكام: ٥١ ، وتحرير الأحكام ١: ٥٧.



قلنا بأنه يملك أم لا يملك .

وقيل <sup>(١)</sup> في توجيهه : أنه ما من مملوك لأحدهما ، فلا تسقط زكاته عنها معاً ، ولأنه ما من مستجمع بشرط الركاة ، فإذا لم يجب على المملوك وجب على السيد ، ولأن المولى لما كان له انتزاعه من يده متى شاء كان كمال في يد وكيله .

وفي الجميع ما لا يخفى ، فافول بوجوب الزكاة على مولاه - ولو على القول بأنه يملك على تقدير وجود قدش به - في غاية السقوط .

نعم ، على القول بأنه لا يملك ، قد يشبه وجوب الزكاة على مولاه بأنه ما من مملوك له في يد عبده قادر على التصرف فيه وانتزاعه منه ، فعليه زكاته بمقتضى عموم أدلتها .

وربما يؤيده أيضاً خصوص رواية علي بن جعفر المتقدمة ، المتعلقة وحوها على العبد على إذن مواليه <sup>(٢)</sup>

ولكن قد يضافه ظهور خمسة ثلث مسائل المتقدمة <sup>(٣)</sup> في أن مال العبد ليس مورداً للركاة ؛ كي يجب عليه أو على مولاه أداؤها ، ومن الواضح عدم إرادة السالبة ببقاء الموضوع من قوله - عليه السلام - : «ليس في مال العبد شيء» بل المراد به بي تعق شيء من ركاة بالمال المنسوب الى العبد عرفاً ، مثل المال الذي وهبه مولاه أو أجبت للعبد على وجه قطع علاقته به ، بحيث لو سُئِل في العرف ، يقال : هذا مال هذا العبد ، ولا دخل له بمولاه .

(١) كما في كتاب الركاة للشيخ الأنصاري : ٤٦٠ .

(٢) قرب الإسناد ٨٩٣/٢٢٨ ، وندمت في ص ٢٨

(٣) نقلت في ص ٣٦ .

فورد هذه الأخبار، وكذا محل كلام لأصحاب في هذا الباب، هو هذا النحيم من المال المحتاز عرفاً عن سائر أموال لمول التي هي في يد عبده المأذون في التجارة مثلاً، مما لا يقال عرفاً: إنه مال العبد، فالخسة دلت بظاهرها على أنه ليس في هذا القسم من المال الذي يضاف إلى العبد زكاة، فلا يجب أدؤها بمقتضى هذا الطاهر، لا على العبد ولا على سيده.

ولا يتفاوت الحال في ذلك بين أن نلتزم بأن إضافة المال إلى العبد حقيقية، وأن العبد يملك، وبين أن نقول بأنه لا يملك، وإضافة محازية بعد دلالة لدليل على أنه لا زكاة في هذا الشيء الذي يقال عليه: إنه مال العبد.

وأوضح من هذه الرواية دلالة على نفي الزكاة على مولاه صحيحة ثالثة لابن سنان أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: مملوك في يده مال، عليه زكاة؟ قال: «لا» قلت: فملى سيده؟ قال: «لا، لأنه لم يصل إلى السيد، وليس هو للمملوك»<sup>(١)</sup> بدءاً على أن يكون المراد بالمال الذي في يده، ماله الذي يضاف إليه عرفاً الذي هو مورد الكلام، فعلى هذا يكون دليل هذه الرواية شاهداً لما هو المشهور من أنه لا يملك، ولكن لا صراحة، بل ولا ظهور له في إرادة ماله؛ لأن المال الذي في يده أعم من ذلك، بل في يده محكوم في الطاهر بكونه لمولاه، وهو مأذون في التصرف فيه، فيحتس قوياً، بل قد يستشعر من ألفاظ الرواية - سؤالاً وجواباً - ورودها في العبد المستقل بعمه الحاصل في يده - من كسبه أو غيره - مال محكوم في لظاهر بكونه ملكاً لمولاه، فمثل

(١) الكافي ٥/٥٤٢، ٣، لمقيه ٢/١٦٠، ٦٣، عمل الشرائع: ٣٧٢، الباب ١٠٠، الحديث ١، الوسائل، الباب ٤ من أبواب من نجب عليه الزكاة، الحديث ٤.

هذا المال لا تجب زكاته على العبد وإن كان مأذوناً في أصل الاكتساب وتحصيله ؛ لعدم كونه ملكاً له ، ولا على مولاه ؛ لعدم وصوله إليه .  
وكون يد العبد في حد ذاتها أضعف من يد الوكيل ، أو كون المولى متمكناً شرعاً من انتزاع ما في يده منه ، لا يجدي في تمكنه من التصرف فيه بالفعل قل إيصاله إليه أو إعلامه به وتمكينه من التصرف فيه ؛ كي تجب الزكاة عليه .

وعلى تقدير أن يكون المراد بالمال الذي في يده هو ماله الذي يضاف إليه عرفاً ، فلا بد من حل قوله - عليه السلام - : «لأنه لم يصل إلى سيده» على إرادة كونه بمنزلة المال لمقطع عنه ، الخارج عن تحت تصرفه واختياره ؛ لصيرورته بجعله لمعبد كالطعام المعد للضيف الذي لا يسع صاحبه السع عن أكله ؛ لمنافاته المروعة ، ولكن إرادة هذا المعنى من الرواية لا يخلو من بُعد ، إلا أن ما ذكرناه في توجيهها - على تقدير إرادته من كون المال عرفاً بحكم المال المقطوع عن سيده - الخارج عن تحت تصرفه واختياره - إن لم يكن بنفسه صالحاً للاستدلال ، فلا أقل من كونه مؤيداً لما استظهرناه من الحسنه<sup>(١)</sup> من عدم وجوب زكاة مال العبد على سيده أيضاً وإن قلنا بكونه ملكاً له في اواقع دون العبد .

فالقول بعدم تعلق الزكاة بمال العبد مطلقاً ؛ تعويلاً على ظاهر الحسنه ، المعتضد بغيره مما عرفت ، هو الأشبه ، خصوصاً فيما هو مورد موثقة إسحاق<sup>(٢)</sup> ، المصراحة بعدم حلية التصرف فيه لمولاه ، مع ما فيها من الإشارة الى تعلق زكاة مال التجارة بماله ، الكاشف عن أن عدم وجوب الزكاة عليه ليس لأجل أنه لا يملك ، بل لكون ماله كمال الصبي ،

(١) أي: حسنة عبدالله بن ساد. وتقدمت في ص ٣٦

(٢) تقدمت في ص ٣٦-٣٧.

فليتأمل.

وأما رواية علي بن جعفر فلا تصلح لمعارضة ما عرفت ؛ إذ غاية ما يمكن كون تعليق ثبوت الزكاة على العبد على إذن مواليه ، مشعراً بوجودها عليهم ، وكون العبد بمنزلة الوكيل في تأدية الزكاة عنهم ، وهذا مما لا ينبغي الالتفات إليه في مقابل ما عرفت .

ولا فرق فيما ذكرناه من عدم وجوب الزكاة على المملوك بين القن والمدبر وأُم الولد ﴿ وكذا المكاتب المشروط عليه ﴾ والمطلق الذي لم يؤد شيئاً ، ضرورة صدق المملوك - المنفي عنه زكاة في النصوص السابقة - على الجميع .

ويدل عليه أيضاً في خصوص المكاتب - مضافاً إلى ما عرفت - خبر أبي البختري عن الصادق - عليه السلام - : « ليس في مال المكاتب زكاة »<sup>(١)</sup> الظاهر في بعضها حتى عن السيد أيضاً بالتقريب الذي عرفته في الحصة السابقة ، وهذا مما لا ينبغي الارتياح فيه بها ، حتى لو قلنا في غيره بوجودها على السد ؛ إذ ليس للمولى لتصرف في ماله وانتزاعه منها ولو على القول بكونه ملكاً له .

﴿ ولو كان ﴾ لمكاتب ﴿ مطبقاً وتحرر منه شيء ﴾ ولو جزءاً يسيراً ﴿ وجبت عليه الزكاة في نصيبه إذا بلغ نصاباً ﴾ لا خلاف فيه على الظاهر ، بل ولا إشكال ؛ لثبوت المقتضي ، وانتفاء المانع ؛ لأنه مال جامع لشرائط الزكاة ، فيعتمه عموم أدلتها .

وأدلة نفي لزكاة عن مال المملوك لا تشملها ، ولذا لا يجري على هذا

(١) الكافي ٣ / ٥٤٢ ، لمعه ٢ / ٦٤ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب من نحب عليه الزكاة ، الحديث ٥ .



- كما ذكره بعض المحققين- لم يتفرع عليه جريان المبيع المشتل على خيار في الحول من حين العقد ، ولا جريان الموهوب فيه بعد القبض ، فإن الهبة قد تلحقها مقتضيات كثيرة توجب فسحها بعد القبض من قبل الواهب.

وإن أرادوا به كون المالك متمكناً من التصرف في النصاب - كما أوما إليه في المعبر- لم يستقم أيضاً ؛ لعدم ملائمته للتفريع ، ولتصريح المصنف بعد ذلك باشتراط التمكّن من التصرف.

وإن أرادوا به حصول تمام السبب لمقتضي لملك - كما ذكره بعضهم- لم يكن فيه زيادة على اعتبار الملك.

وكيف كان ، فالمعتبر تحقق الملك خاصة ، وأما التمكّن من التصرف

فهو شرط آخر ، وسيجيء الكلام فيه <sup>(١)</sup> انتهى  
وهو جيد ، اللهم إلا أن يقال: إن المراهبة عدم نقص الملك من حيث هو ، فإن الملك قد يكون مطلقاً وقد لا يكون كذلك ، ولكن لا بسبب العوارض الخارجية المانعة عن التصرف فيه ؛ فإن نقص الملك على ثلاثة أنحاء :

أحدها : أن يكون لقصور ما يقتضيه عن إفادة السلطنة الثابتة التي ينتزع منها الملكية المطلقة ، كما في الوقف الخاص ، بناءً على ما هو التحقيق من أنّ ماهيته التي يقصدها أواقف بإنشائه ليست إلا تحييس العين وتسهيل المنفعة ، كما في الوقف لعام الذي هو من قبيل التحريرات كالمساجد والقناطر ، فإذا قال الواقف : وقفت هذه الدار على أن يكون هذا الجزء منها مسجداً للمسلمين وما عداها لأولادي نسلًا بعد نسل ،

مثلاً ، لا يقصد من صبغة الوقف إلا مفهوماً واحداً ، ولكن ينتزع عرفاً من قصر منافع الدار على الموقوف عليهم وانقطاع علاقتها عن الواقف ملكيتها لهم ؛ إذ لا معنى للملكية عرفاً إلا علاقة الاحتصاص الحاصلة لهم بإنشاء الواقف وإن لم يقصد الواقف بإنشائه مفهوم التمليك ، بل المفهوم الملازم له ، ولكن الملكية الخاصة بهذا الإنشاء ملكية غير مقتضية للسلطة المطلقة ، بل بحسب ما أنشأ الواقف .

ثانيها : أن يكون بواسطة تعلق حق الغير به ، كما في الرهن ، بل والوقف الخاص أيضاً بالنسبة إلى حق البطون اللاحقة .

ثالثها : أن يكون لقصور يد المالك عنه بغصب أو غيبة ونحوها ، فهذا مما لا نقص في ملكيته من حيث هو ، ولكنه ليس متمكناً من التصرف فيه .

فيصيح أن يراد بقيد التام الاستمرار عن خصوص القسم الأول أو مع الثاني ، وبقيد التمكّن من التصرف عن الثاني .

وكيف كان ، فالأمر فيه سهل ؛ إذ ليس لهذا العنوان - أي : مفهوم التام - بل ولا لمط « التمكّن من التصرف » من حيث هو ، أثر فيما عثرنا عليه من النصوص ، وإنما وقع ذكرهما في كلماتهم من باب التعبير ، والمتبع هو الدليل .

﴿ ف ﴾ بقول : ﴿ لو وهب له نصاب لم يجز في الحول إلا بعد القبض ﴾ بقاء على عدم حصول المسك قبله ، بل وكذا على القول بحصول الملك من حي العقد ، ولكنه مراعى بتحقيق القبض على تقدير وجود قائل به ، كما صرح به في المسالك ، حيث قال بعد ذكر عبارة المتن : سواء جعلنا القبض ناقلاً للملك ، أم كاشفاً عن سبقه بالعقد ؛ لمنعه من

التصرف فيه قبل القبض على التقديرين<sup>(١)</sup>. وإن عترض عليه في المدارك مما لفظه وهو غير جتيد؛ لأن هذا الخلاف غير واقع في الهبة، وإنما وقع الخلاف فيها في كون القبض شرطاً في الصحة أو اللزوم، كما نقله الشارح في بحث الهبة وغيره<sup>(٢)</sup>. انتهى.

ولكن حكى عن كاشف الغطاء: أنه ادعى أن مرد القائلين بكون القبض شرطاً في اللزوم، هو الكشف، لا اللزوم المصطلح؛ لأن الهبة لا تصير بالقبض من العقود اللازمة؛ إذ بعد القبض يجور الرجوع في الهبة عند الكل، إلا في المواضع الخاصة التي ذكروها وعينوها، ولم يجعل أحد ممن له فهم، مجرد القبض من الملزمات.

وصرح المحققون بأن مرادهم من كون القبض شرطاً في اللزوم في الهبة، ليس المعنى المعروف، بل قالوا: إن معناه أن العقد يوجب ملكية مراعاة بتحقيق القبض<sup>(٣)</sup>. انتهى.

وكيف كان، فلا إشكال في أصل المسألة على كل تقدير، كما أنه لا إشكال في جريانه في الحول بعد القبض، بل ولا خلاف فيه على الظاهر المصرح به في كلام بعض<sup>(٤)</sup> وإن كان متزلزلاً من حيث البقاء؛ لاحتمال الرجوع، فإن هذا غير مانع عن أن يتناوله عمومات أدلة الزكاة، كما لا يخفى.

نعم، لو رجع الواهب قبل الحول، سقطت الزكاة بلا إشكال. ولو رجع بعد الحول وإمكان الأداء، لم تسقط جزماً، وقدم حق المقرء

(١) مسالك الأفهام ١: ٣٥٩.

(٢) مدارك الأحكام ٥: ٢٧.

(٣) حكاة صاحب الجواهر فيها ١٥: ٣٧.

(٤) جواهر الكلام ١٥: ٣٧.



لتعلقه بالعين ، ولا يضمنه المتهب ؛ لأن هذا الاستحقاق يجري مجرى الإلتلاف ، بل وكذا لو رجع بعد تعلق الوجوب قبل إمكان الأداء ؛ لعين ما مر.

وإمكان الأداء إنما يجدي في ضمانه للفقراء مع التفريط لا في أصل الوجوب.

فما عن بعض من الاستشكال فيه أو الجرم بعدم وجوب الزكاة حينئذ لا على الواهب ولا على المتهب<sup>(١)</sup> ، لعنه في غير محله.

وأما ما لا يعتبر فيه حوون الحول كالفلات ، فيشترط في وجوب زكاته على المتهب حصول انقضاء قبل تعلق الوجوب بالصاب ، وعدم رجوع الواهب حتى يبلغ محل تعلق الوجوب عنده ، كما لا يخفى.

وكذا لو أوصى له ، باعتبر الحول بعد الوفاة والقبول<sup>(٢)</sup> لأنه وقت انتقال الموصى به إلى ملك الموصى له ، بساء على كون القبول ناقلاً ، وأما لو قلنا بأنه كانت قبضته انتقال الملك من حين الوفاة - كما حكى عن بعض الأصحاب<sup>(٣)</sup> - اعتبر أيضاً حصوله ؛ لعدم تمكنه من التصرف فيه بعنوان كونه ملكاً له قبله.

ولو اشترى نصاباً من الحيوان جرى في الحول من حين العقد ، لا بعد الثلاثة لأن الانتقال يحصل بالعقد لا بعد الثلاثة ، وخيار المشتري في الثلاثة لو لم يكن مؤكداً لمالكه ، غير موجب لنقصها ، فضلاً عن أن<sup>(٤)</sup> يكون مانعاً من أن يتناوله عموم أدلة الزكاة.

نعم ، على القول بعدم انتقال الملك إليه إلا بعد انقضاء زمان الخيار

(١) كما في الخواهر ٣٨: ١٥ ، وانظر. تذكرة المعاهد ٣٢٥ ، المسألة ٢٠.

(٢) حكاه صاحب المدارك فيها ٢٧: ٥.

(٣) ورد في نسخة النسخة: فضلاً أن. وفي الحرة: فضلاً عن. والصحيح ما أثبتناه.

- كما نسب إلى الشيخ<sup>(١)</sup> رحمه الله- أنه عدم حريانه في الحول إلا بعد الثلاثة كما هو واضح ، ولكن المنى ضعيف.

﴿و﴾ كذا ﴿لو شرط البائع ، أو هما ، خياراً زائداً على الثلاثة ، يبنى﴾ جريانه في الحول ﴿على القول بانتقال الملك ، والوجه : أنه من حين العقد﴾ كما تقدمت الإشارة إليه.

وفي المدارك قال : ربما ظهر من عبارة أن الخلاف في وقت الانتقال إنما وقع في الخيار المختص بالبائع ، أو المشترك بينه وبين المشتري ، مع أن الظاهر تحقق الخلاف فيه مطلقاً ؛ فإن الشيخ - رحمه الله - حكم في الخلاف بأن المبيع لا ينتقل إلى ملك المشتري إلا بانقضاء الخيار ، سواء كان لهما أو لأحدهما ، لكنه قال : إن الخيار إذا احتص بالمشتري ، ينتقل المبيع عن ملك البائع بالعقد ، ولا يدخل في ملك المشتري إلا بانقضاء الخيار.

. ومقتضى ذلك : سقوط زكاة عن البائع والمشتري ، وهو ضعيف جداً.

والأصح ما احتاره المصنف - رحمه الله - من حصول الملك بالعقد ، فيحري في الحول من حينه . لكن سيأتي إن شاء الله أنه متى كان للبائع خيار ، فإن المشتري يمنع من التصرفات المافية لخياره ، كالبيع والهبة والإجارة ، فإن ثبت أن ذلك مانع من وجوب الزكاة ، أتجه انتفاء خيار البائع ؛ لذلك ، لا لعدم انتقال الملك<sup>(٢)</sup> . انتهى .

(١) نسبة إليه صاحب المدارك في ٢٨: ٥ ، وانظر المبوط ٢٢٧: ٦ ، والخلاف ٢٢: ٣ ، المسألة ٢٩ .

(٢) مدارك الأحكام ٢٨٠-٢٩ ، وانظر: الخلاف ٢٢: ٣ ، المسألة ٢٩ .

وقد تبع في ما أورده على البساء المذكور، جته في المسالك ، حيث قال -بعد تفسير عبارة المتن- ما لفظه: ويشكل بأن الخيار متى كان للبائع ، أو لهما ، مُنِع المشتري من التصرفات المنافية للخيار ، كالبيع والهبة والرهن والإجارة ونحوها ، وذلك ينافي تمامية الملك ، فيصير كالوقف ونحوه ، مما يبيع له التصرف بالاتساع دون النقل عن الملك<sup>(١)</sup> . انتهى .

وربما وافقهما في هذا الاعتراض غير واحد من المتأخرين ، بل عن فوائد الشرائع أنه قال: ولقائل أن يقول: أين تمامية الملك والمشتري ممنوع من كثير من التصرفات؟<sup>(٢)</sup> انتهى .

وهو في محله إن سلمنا كون خيار البائع من حيث هو مانعاً عن سلطنة المشتري على نقل المبيع أو إتلافه ، ولكنه غير مسلم ، بل هو من حيث هو ليس إلا كخيار المشتري في بيع الحيوان إلى ثلاثة أيام في عدم كونه مقتضياً إلا القدرة على فسخ البيع من سخطه الموجب لعود كل من العوضين إلى ملك مالكة الأول على تقدير بقاءه ، ومثله أو قيمته على تقدير تلفه .

وكون التصرفات السابقة المتعلقة به بحكم التلف ، أو أن له بعد الفسخ استرجاعه ممن انتقل إليه ، فيقع نقله إلى الثالث مراعى بعدم فسخ مالكة الأول ، فيه كلام مذكور في محله .

وكيف كان ، فليس خيار الفسخ من حيث هو مقتضياً لتعهد من لا خيار له بحفظ ما انتقل إليه وامتناعه من التصرفات الناقلة له ،

(١) مسالك الأنعام ١: ٣٦٠ .

(٢) حكاة السيد العاملي في مفتاح الكرامة: ١٩٠٣ ، وصاحب الجواهر فيها: ٣٩: ١٥ .

فالتصرفات الناقدة ليست بنفسها منافية لحق صاحب الخيار؛ فإن صاحب الخيار لا يستحق عليه منعه عن التصرف فيما انتقل إليه قبل أن يفسخ، وإنما حقه لسلطنة على فسخ العقد الذي يتبعه استحقاق استرجاع العين مع بقائها ومثلها أو قيمتها لدى لتعذر.

نعم، في مثل خيار الشرط الذي هو يجعل المتعاقدين قد يتعلق غرض المتبايعين من جعل الخيار بإثبات السلطنة لصاحب الخيار على استرداد شخص العين، كما لعله الغالب في خيار البائع، بعكس خيار المشتري، فيكون ذلك في قوة اشتراط إبقاء العين على المشتري وترك التصرفات المنافية له، فهذا شرط آخر مستفاد من قرائن الأحوال، خارج عما يقتضيه مفهوم أصل الخيار، مع أن في وجوب الوفاء بمثل هذا الشرط ما لم يقع التصريح به في متن العقد، كلاماً ليس هاهنا محلّه.

وعلى تقدير الالتزام به ولو لوقوعه ~~مضرباً~~ في متن العقد، أو الالتزام بكون منع المشتري عن مثل هذه ~~التصرفات~~ من مقتضيات خيار البائع مطلقاً. كما يظهر من الجماعة التي تقدمت كلماتهم وإن كان خلاف التحقيق. اتجه عدم تعلق الزكاة به، وعدم جريانه في الحول، كما في الوقف ومنذور الصدقة.

وتوهم قصور ما دلّ على اعتسار التمكن من التصرف عن شمول مثل المقام، حيث إنّ عمدته على التعميم الإجماع غير المتناول لمحلّ الكلام، فيعته عموم أدلة لزكاة، مدفوع بعدم الحاجة لإثبات اعتبار التمكن من التصرف في وجوب الزكاة، إلى مطالبة دليل خارجي مخصص للعموم، بل المنساق من أدلة الزكاة من مثل قوله تعالى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً» ونحوه ليس إلّا إرادة إجبارها في أموالهم التي كان لهم أن يتصلقوا ويتصرفوا فيها، أي: المثل الطبق، فأدلة الزكاة بنفسها منصرفة

عن المال الذي ليس لمالكه التصرف فيه ، كما لا يخفى على المتأمل ،  
وستعرف أن ما هو شرط يتحقق بوجوب ، شرط في جريانه في الحول فيما  
يعتبر الحول فيه ، والله العالم.

وكذا لو استقرض مالا وعينه باقية ، جرى في الحول من حين  
قبضه الذي هو وقت الانتقاء ، كما هو المشهور ، لا التصرف ، كما  
نسب<sup>(١)</sup> الى الشيخ القول به . وهو ضعيف .

كما يدل عليه وعلى أصل الحكم - مضافاً الى وضوحه - صحيحة  
زرارة أو حسنة بإبراهيم بن هاشم ، قال : قلت لأبي عبد الله  
- عليه السلام - : رجل دفع الى رجل مالا قرضاً ، على من زكاته على  
المقرض أو على المقرض ؟ قال : « لا ، بل زكاتها إن كانت موصوعة عنده  
حولاً على المقرض » قال : قلت : « ليس على المقرض زكاتها ؟ » قال : « لا ،  
لا يركب المال من وجهين في عام واحد ، وليس على الدافع شيء لأنه  
ليس في يده شيء ، إنما المالك في يده لا الآخر »<sup>(٢)</sup> من كان المال في يده  
زكاة » قال : قلت : أفيزكي ما غيره من ماله ؟ فقال : « إنه ماله مادام في  
يده ، وليس ذلك المال لأحد غيره » ثم قال : « يا زرارة ، رأيت وضيفة ذلك  
المال وربحه لم هو وعلى من ؟ » قلت : للمقرض . قال : « فله الفضل وعليه  
النقصان ، وه أن يكسح ويلبس منه ، ويأكل منه ، ولا ينبغي له ( أن  
يزكيه ؟ ) »<sup>(٣)</sup> بل يزكيه فإنه عليه<sup>(٤)</sup> .

(١) سبه اليه السيد العاملي في مدارك الأحكام ٢٩١:٥ ، والشيخ الأنصاري في كتاب  
بركاة: ١٦١ .

(٢) في الكافي: الآخذ .

(٣) في التهذيب « أن لا يزكيه ؟ » .

(٤) تنكا في ٣: ٥٢٠/٦ ، التهذيب ٤: ٨٥/٣٣ ، الوصافي ، الباب ٧ من أبواب من تجب عليه  
الزكاة ، الحديث ١ .

وصحيفة يعقوب بن شعيب ، قال : سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن الرجل يقرض المال للرجل السنة والسنين والثلاث أو ما شاء الله ، على من الزكاة ، على المفترض أو على المقرض ؟ فقال : «على المقرض ، لأن له نفعه وعليه زكاته»<sup>(١)</sup>.

ولا تجري الغنيمة في الحول إلا بعد القسمة **﴿﴾** أما على القول بتوقف الملك عليها - كما نسب<sup>(٢)</sup> إلى المشهور - فواضح.

وأما على القول بمحصل التملك بالحيازة ؛ فلعدم تمامية الملك ؛ لعدم استقرار حصة كل منهم قبل القسمة ، كما صرح به في التذكرة ، حيث قال ما لفظه : فلو تأخرت قسمة الغنيمة حولاً فلا زكاة ؛ لعدم استقرار الملك ؛ وإن للإمام أن يقسم بينهم قسمة تحكم ، فيعطي كل واحد منهم من أي الأصناف شاء ، فلم يتم ملكه على شيء معين ، بخلاف ما لو ورثوا ما تجب فيه الزكاة.

هذا إذا كانت من أجناس مختلفة ، ولو كانت الغنيمة من جنس واحد ، فالوجه ذلك ؛ لأن ملكهم في غاية الضعف ، ولذا يسقط بالإعراض<sup>(٣)</sup>.

وفي المدارك بعد نقل عبارة التذكرة ، قال : وجزم جدي في فوائد القواعد بتوقفه على القسمة وإن كانت الغنيمة تملك بالحيازة ؛ لأن الغنم قبل القسمة ممنوع من التصرف في الغنيمة ، والتمكن من التصرف أحد الشرائط كالمالك .

(١) التهذيب ٤: ٨٤/٣٣ . نوسائل ، الباب ٧ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث .

(٢) المناسب هو : الشهيد الثاني في المسالك ١ : ٣٦٠ .

(٣) تذكرة الفقهاء ٥: ٣٢-٣٣ ، المسألة ٢٢ .

وهو جيد، ولكن على هذا ينبغي الاكتفاء بمجرد التمكن من القسمة.  
وطاهر المصنف في المعتبر جريان الغنيمة في الحول من حين  
الحيازة؛ لأنها تملك بذلك.

وهو مشكل على إطلاقه؛ لأن التمكن من التصرف أحد الشرائط  
كالمالك<sup>(١)</sup>. انتهى.

وربما نسب<sup>(٢)</sup> إلى ظاهر الخلاف أيضاً القول بجريانها في الحول من  
حين الحيازة.

وهو إنما يتجبه لو قلنا بدخولها بالحيازة في ملك الغامين، كالمال  
المشترك بين الورثة، ولكنها بحسب الظاهر ليست كذلك، وتحقيقه  
موكول إلى محله.

ولو عزل الإمام قسماً، جرى في الحول إن كان صاحبه  
حاضراً وإن لم يعصبه، ساقط كملية العزل في تمامية ملكه، وعدم  
اعتبار القبض فيه.

وأما على القول باشتراطه بالقبض - كما حكى عن غير واحد<sup>(٣)</sup> -  
فيعتبر في جريانه في الحول حصول القبض منه أو من وكيله أيضاً، كما  
هو واضح.

وإن كان غائباً فعند وصوله إليه حقيقة أو حكماً، أما قبله  
فلا يجري في الحول وإن قلنا بصيرورته ملكاً له بمجرد العزل أو الاغتنام؛  
لما استعرفه في المال الغائب من أن وصوله إلى صاحبه حقيقة أو حكماً

(١) مدارك الأحكام ٣٠:٥، وانظر أيضاً: للعتبر ٥٦٤:٢.

(٢) نسب إليه صاحب الجواهر فيها ٤١:١٥.

(٣) أنظر: جواهر الكلام ٤٧:١٥.

بحيث يتمكن من التصرف فيه ، شرط في جرده في الحول .  
 ﴿ولو نذر في أثناء الحول الصدقة بعين النصاب﴾ نذراً مطلقاً غير مؤقت أو غير متعلق على شرط ﴿انقطع الحول﴾ لا خلاف فيه على الظاهر ولا إشكال ﴿لتعينه للصدقة﴾ وعدم جواز التصرف فيه بما ينافيه ، فلا يكون مسكه تاماً ؛ كي تشبه أدلة الزكاة .

وأولى بذلك ما لو حمل متعلق نذره كونه صدقة ، بناءً على صحة هذا النذر وخروج العين بذلك عن مسكه ، كما صرح به غير واحد<sup>(١)</sup> ، بل في المدارك : أنه قطع به الأصحاب وإن كان لنا فيه نظر<sup>(٢)</sup> . انتهى .

ولعن وجه نظره ما قد يقال : من أن طاهر أدلة الوفاء بالنذر كون متعلقه فعلاً اختيارياً للمكلف ، فلا يذم من الحكم بطلان نذر النتيجة لو أريد نفسها من دون تأويل بإرادة المصلي ، بل يمكن أن يقال : إننا لا نعقل لقوله : لله علي أن يكون هذا المال (زيد) أو صدقة ؛ معنى ، إلا الالتزام بأن يجعله كذلك ، فلا فرق بين أن يقول : لله علي أن أفعله كذلك ؛ كما في اليمين .

ولتمام الكلام فيما يتوخه عليه من تنقص والإبرام مقام آخر .  
 وكيف كان ، فلا إشكال في كون نذر الصدقة في أثناء الحول مانعاً عن تعلق الزكاة ، كما أنه لا إشكال في عدم سقوط الزكاة لو تعلق به النذر بعد حوول الحول وتعلق الوجوب ، فإن كان متعلق النذر ما عدا المقدار الواجب في الزكاة ، لزمه الأمران بلا إشكال ، وإن كان مجموع النصاب ، وجب إخراج الزكاة أولاً ، ثم التصديق بالباقي ؛ أخذاً بقاعدة

(١) كما في الجواهر ٤٣: ١٥ .


(٢) مدارك الأحكام ٣٩: ٥ .



«ما لا يدرك كله لا يترك كله».

ويحتمل قوتاً وجوب ضمان الزكاة من غير النصاب والتصدق بالجميع ، وفاءً بالنذر؛ فإن سمك أن يتعهد بالركاة من غير حنسه ، فإذا نذر أن يتصدق بالجميع فقد التزم بأداء الركاة من غير مقدمة للوفاء سدره.

ويحتمل كفاية النذر عن الركاة مع اتحاد المصروف لو لم ينصرف إطلاقه الى غيرها.

وأما لو نذر أن يتصدق به في وقت معين ، فإن كان الوقت قبل تمام الحول ، فقد بى شيخنا المرتضى - رحمه الله - الإشكال عن سقوط الزكاة ، سواء وفى بالنذر في وقته أم لم يف ، وسواء قلنا بوجوب القضاء مع هوات الوقت أم لا ؛ لرجوع المؤقت  بعد حصوله الى المطلق ، وقد عرفت الحال فيه.

ثم نقل عن شرح الروضة <sup>(١)</sup> لاكتفاء وجوب الزكاة هنا لو لم يف بالنذر في وقته ولم توجب القضاء.

ثم أورد عليه : بأن مجرد التكليف بالتصدق يوجب انقطاع الحول من غير توقف على الوفاء <sup>(١)</sup> . انتهى .

أقول : كون مجرد تعق التكليف بالتصدق به في وقت معين من غير أن يحدث في متعلقه حق للغير قاس للتدارك ، أو يحب قصاؤه تعدياً ، كما هو المفروض ، أو الأمر بشراء دار لنفسه - مثلاً - بهذه الدراهم المكنوزة عنده فيما لو نذر أن يشتري في هذا اليوم لنفسه داراً بها ، موجباً لانقطاع الحول ، لا يخلو من تأمل ؛ فإنه ليس إلا كوجوب صرف الدينار والدرهم

(١) كتاب الزكاة - للشيخ الأنصاري - ٤٦٦.

المكنون عنده البالغ حدّ النصاب في أثناء الحول وقتاً ما في وفاء دينه أو نفقة عاله ، مع أنّه لا يسعى الإشكال في عدم كون مثله موجباً لانقطاع الحول ، ولا مانعاً عن تعلّق ركاه بذلك المال عند محله له لذلك الواجب ؛ لأنّ هذا لا يوجب نقصاً في ملكيته عرفاً ؛ كي لا يتنبّوله عمومات أدلة الزكاة ، وهذا بخلاف ما لو تعلّق به نذر مطلق ، أو قلنا بوجوب قضاء المؤقت بعد خروج وقته ؛ فإنّه يخرج بذلك عن تحت اختياره شرعاً وعرفاً ، فهو حينئذٍ يحكم غير المملوك في كونه خارجاً عن منصرف العمومات.

وأما ما ستعرفه من اشتراط التمكن من التصرف في النصاب في تمام الحول ، فهو غير منافي لما ذكرنا ؛ لأنّ التمكن من التصرف الذي يستعاد اعتباره من الأدلة الآتية ، إنّما هو كون المالك تحت يده ، بحيث يكون ترك التصرف فيه مستنداً إلى اختياره في مقابل المال العائث والمعصوب أو المرهون الذي تعلّق به حق الغير المنابع له من التصرف فيه رأساً ، فلا ينفك ذلك وجوب صرفه في أثناء الحول إلى مصرف معين ، فإنّه إذا لم يصرفه في ذلك لمصرف ولا في غيره حتى مضى عليه الحول ، يصدق عليه أنّه شيء مملوك له كان متمكناً من التصرف فيه في تمام هذه السنة ولم يتصرف.

والحاصل : أنّ استعادة اعتبار التمكن من جميع لتصرفات في النصاب في جميع الحول بمعنى حوارها له شرعاً ، بحيث ينافيه التكليف بصرفه وقتاً ما في أثناء الحول إلى مصرف خاص من الأدلة ، في غاية الإشكال ، فليتأمل.

وإن كان الوقت بعد تمام الحول ، فليظاهر كونه كالنذر المطلق مانعاً عن تعلّق الركاه به ، سواء قبلنا بوجوب انقضاء أم لم نقل ، وسواء تعلّق

النذر بمجموع النصاب أو ببعضه ؛ لصبروته بواسطة النذر ممنوعاً عن التصرف فيه شرعاً ، مقتمة لبوء بذره الذي هو واجب مطلق ، وهو كالمانع العقلي مانع عن تعلق الزكاة به ، وسيأتي لذلك مزيد توضيح إن شاء الله.

وتوهم عدم وجوب مقتمة لواحد المؤقت إلا بعد حضور وقته ، فلا يصلح النذر في مثل المرض مانعاً عن وجوب الزكاة - مع ضعفه في حد ذاته ، كما حققناه في أول كتاب الطهارة<sup>(١)</sup> - مدفوع بأن هذا إن سلم ففي غير النذر ، وأما النذر فلا مجال للارتباب في أن زمان تعلق التكليف بإيجاد المذور في وقته ، إنما هو وقت حدوث سبه الذي هو إشاء صيغة النذر ، لا زمان حضور لفعل ، كما يشهد بذلك العرف والعقل.

وأما النذر المشروط بشرط : فإن كان الشرط متيقن الحصول ، فحكمه حكم المؤقت في جميع ما عرفت ؛ وإن كان مشكوكاً فيه ، فحكمه

وإن كان محتمل الحصول - كما لو نذر أن يتصدق بجميع النصاب أو بعضه على تقدير وقوع أمر - فإن كان وقوع ذلك الأمر فعلاً اختيارياً له - كدحول دار مثلاً - فلا شبهة في عدم كونه قاطعاً للحول ، ولا مانعاً عن وجوب الزكاة عند دخول الحول ؛ لعدم خروج النصاب بمثل هذا النذر عن ملكه ، ولا عن تحت اختياره ، وكذا لو جعل نذره معلقاً على بقاء النصاب في ملكه إلى حين حصول شرط أو حضور وقت ، بحيث يكون بقاء الملك إلى ذلك الحين من قبيل المقدمات الوجوبية للواجبات المشروطة ؛ إذ لا يخرج الملك عن هذا النذر أيضاً عن تحت اختياره.

(١) ص ٤ من الطبع المصري.

وأما إذا لم يكن الشرط اختياريّاً له ، ولا بقاؤه في ملكه شرطاً للوجوب ، بل مقبّمة لواجب ، فقد يقل بانقطاع الحول بذلك كالمؤقت ؛ لوجوب حفظ هذا المال وترك التصرف فيه ، مقبّمة للوفاء بالنذر الذي تنتجّر التكليف به من حين إنشاء صيغته .

ولكن يتوخّه عليه : أنّ الذي وجب بالنذر هو لتصدق بهذا المال المعيّن على تقدير حصول الشرط ، وهذا هو المراد بالوفاء الذي وجب عليه بالنذر ، فحال سائر المقبّمات الوجوديّة للواجبات المشروطة ، على ما حقّقناه في المبحث المشار إليه من تعلّق التكليف بها من حيث إنشاء الطيب ، لا بعد حصول الشرط ، ولكن لا ينتجّر التكليف بها إلا بعد إحراز تحقّق الشرط في وقته ، وبلا فينبغي وجوب مقبّماته بالأصل حسب ما فصلناه في محله ، فهكذا الكلام في هذا المقام .

ويمكن دفعه : بأنّه إذا وعد مثلاً (زيد) أن يدفع هذا المال إليه إن أتاه غداً في داره ، لزمه عقلاً . إذا كان عازماً على الإنجاز وعدم إبقاء ذلك المال ، وعدم تعجيز نفسه عن دفعه إلى (زيد) على تقدير مجيئه إليه ؛ إذ العزم على دفع هذا المال (زيد) على تقدير مجيئه ينافي بإتلافه ، أو جعل نفسه عاجزاً عن ذلك .

وهكذا الكلام فيما لو التزم به بنذر أو عهد وشهها ؛ فإنّ إتلاف ما تعلّق به النذريّ في التزامه بصرفه إلى المصرف لدى التزم به ، كما هو حقيقة النذر ، ولا معنى لأمر الشارع بالوفاء به إلا إمضاء عمله ، وإيجاب الجري على حسب ما يقتضيه هذا الالتزام من حفظ قدرته على إنجاز ما التزم به ، وعدم تعجيز نفسه عن فعل ما التزم به على تقدير تحقّق شرطه ، كما لا يخفى على المتأمل .

والتمكّن من التصرف في لنصب معتبر في الأجناس كلّها .

على ما صرح به في المتن وغيره<sup>(١)</sup>.

بل في المدارك : هذا الشرط مقطوع به في كلام الأصحاب<sup>(٢)</sup>.

بل في الحدائق : هو مما لا خلاف فيه فيما أعلم ، فلا تجب الركاة في (المغصوب)<sup>(٣)</sup> ولا العائب الذي ليس في يد وكيه ونحو ذلك<sup>(٤)</sup>.

بل عن التذكرة بعد أن ذكر اعتبار عدم المسع من التصرف ، قال : فلا تجب في المغصوب ، ولا الضائع ، ولا المحجود بغير بيعة ، ولا المسروق ، ولا المدعون مع جهل موضعه ، عند عثمان أجمع<sup>(٥)</sup>.

بل قال شيخنا المرتضى - رحمه الله - : التمكن من التصرف شرط في وجوب الركاة إجماعاً محققاً في الجملة ومستفيضاً<sup>(٦)</sup>. انتهى.

واستدل عليه بصحيفة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام - قال : « لا صدقة على الذي ولا على المال الغائب عك حتى يقع في يديك »<sup>(٧)</sup>.

وصحيفة إبراهيم بن أبي منصور قال : قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام : الرجل تكون له لوديعة والدين ، فلا يصل إليهما ، ثم يأخذهما ، متى يجب عليه الركاة ؟ قال : « إذا أحدهما تم يحول عليه الحول يركي »<sup>(٨)</sup>.

(١) شرائع الإسلام ١٤١:١ ، لمع ٢: ٤٩٠ ، مختصر السامع: ٥٣.

(٢) مدارك الأحكام ٣٢:٥.

(٣) في المصدر: المغفود.

(٤) الحدائق الناضرة ٣٩:١٢.

(٥) حكاية في الجواهر ٤٨:١٥ ونظر تذكرة الفقهاء ١٨:٥ ، لمسألة ١١.

(٦) كتاب الركاة - للشيخ الأنصاري - ٤٧٤.

(٧) التهذيب ٧٨/٣١:٤ ، الوسائل ، أبواب ٥ من أبواب من تجب عليه الركاة ، الحديث ٦.

(٨) التهذيب ٨٨/٣٤:٤ ، الاستبصار ٨٠/٢٨:٢ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب من يجب عليه ركاة ، الحديث ١.

وموثقة زرارة<sup>(١)</sup> عن أبي عبد الله - عليه السلام - أنه قال في رجل ماله عنه غائب لا يقدر على أخذه ، قال : « فلا زكاة عليه حتى يخرج ، فإذا خرج زكاه لعام واحد . وإن كان يدعه متعمداً وهو يقدر على أخذه ، فعليه الزكاة لكل ما مر من السنين »<sup>(٢)</sup> .

وخبر سدير الصيرفي ، قال : قلت لأبي جعفر - عليه السلام - : ما تقول في رجل كان له مال ، فاطلق به فدفنه في موضع ، فلما حال عليه الحول ، ذهب ليخرجه من موضعه ، فاحتفر الموضع الذي طن أن المال فيه مدفون فلم يصسه ، فكث بعد ذلك ثلاث سنين ، ثم إنه احتفر الموضع من جوانبه كله ، فوقع على المال بعينه ، كيف يزكاه ؟ قال : « يزكاه لسنة واحدة ، لأنه كان عائداً عنه وإن كان احتسبه »<sup>(٣)</sup> .

وموثق إسحاق بن عمار ، قال : سألت أبا إبراهيم عن رجل يكون له الولد فسقيت بعض ولده ، فلا يدري أين هو ، ومات الرجل ، كيف يصنع بميراث الغائب من أبيه ؟ قال : « يزكاه حتى يجيء » قلت : فعلى ماله زكاة ؟ قال : « لا ، حتى يجيء » قلت : فإذا هو جاء يزكاه ؟ قال : « لا ، حتى يحول عليه الحول في يده »<sup>(٤)</sup> .

وموثقة الآخر عنه أيضاً ، قال : سألت عن رجل ورث مالا والرجل

(١) في التهذيب ، بدل ( زرارة ) عن روى وفي الاستبصار عن روى .

(٢) التهذيب ٤ / ٧٧ ، لاستبصار ٢ / ٨١ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب من تجب عليه الركاة ، الحديث ٧ .

(٣) جاء في هامش المطبوع في بعض نسخ . بتقديم الباء الموحدة عن السين ، ولعل الأول أنسب . ( منه قلت سرّاً ) وفي المصدر : احتسبه .

(٤) الكافي ٣ / ٥١٦ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب من تجب عليه ركاه ، الحديث ١ .

(٥) الكافي ٣ / ٥٢٤ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب من تجب عليه الركاة ، الحديث ٢ .

غائب ، هل عليه زكاة ؟ قال : « لا ، حتى يقدم » قلت : أيركيه حين يقدم ؟ قال : « لا ، حتى يحول الحول وهو عنده »<sup>(١)</sup>.

ويدل عليه أيضاً حر عبد الله بن سنان المتقدم<sup>(٢)</sup> سابقاً في زكاة مال المملوك المشتمل على تعليق نفياً عن السيد بعدم الوصول إليه .  
والمستفيضة الآتية الدالة على أن كل ما لم يحل عليه الحول عند ربه فلا شيء عليه<sup>(٣)</sup>.

أقول : أما دلالة الأحكام المزبورة على اعتبار هذا الشرط في الجملة ممّا لا حياء فيه ، ولكن الإشكال يقع في مواضع :

الأول : في تشخيص مقدار التمكن من التصرف ، والذي يظهر بالتدبر في كلمات الأصحاب في فتوهمهم ومعاندهم إجماعاتهم المحكية بقريضة التصرّيات الواقعة في كلماتهم ~~أنهم~~ <sup>أنهم</sup> بذكر هذا الشرط الاحتراز عن مثل المسروق والمحمود ~~والمتقوض والغائب ونحوها~~ ، فلا يتوجه عليهم الإشكال بأنه إن أريد ~~التمكن من جميع التصرفات~~ ، فلا ريب في انتقاص ذلك بما إذا لم يقدر على تصرف خاص ، لأجل التزام شرعي ، كعدم البيع ، أو قهر قاهر ، كإكراهه على عدم البيع بالخصوص ، بل ومثل التصرف في زمان حير البائع على القول بأنه لا يبيع من لزكاة . وإن أريد التمكن من التصرف في الجملة ، فأكثر ما مثّلوا به لغير

(١) سكافي ٥/٥٢٧:٣ ، التهذيب ٤ ٨٩/٣٤ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب من يجب عليه الزكاة ، الحديث ٣.

(٢) الكافي ٥/٥٤٢:٣ ، الفقيه ٢ ٦٣/١٩ ، علل شرائع ٣٧٢ ، الباب ١٠٠ ، الحديث ١ ، وتقدم أيضاً في ص ٤١.

(٣) الكافي ١/٥٣٤:٣ ، التهذيب ٤ ٥٨ ٢٥ و ١١٣ ٤١ ، الاستبصار ٢: ٢٢-٢٤/٦١ و ٦٥ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب زكاة الأندم ، الحديث ١ ، وثاني في ص ٦٨-٦٩.

المتمكن منه يدخل ؛ فإن المفضوب يمكن نقله إلى الغاصب ، بل إلى غيره في الجملة ، وكذا الغائب والمرهون ، بل والموقوف .

قال شيخنا المرتضى - رحمه الله - ، بعد أن ذكر الاستشكال المزبور : ولتحقيق أن يقال : إن المراد بالتمكن من التصرف في معاهد الإجماعات ، والذي يظهر اعتباره من النصوص ، هو كون المال بحيث يتمكن صاحبه عقلاً وشرعاً من التصرف فيه على وجه الإقباض والتسليم والدفع إلى الغير ، بحيث يكون من شأنه بعد حؤول الحول ، أن يكلف بدفع حصة منه إلى المستحقين ؛ فإن قوله عليه السلام - في الصحيح - إلى إسحاق بن عمار في المال الموروث الغائب أنه لا يجب عليه حتى يحول عليه الحول في يده <sup>(١)</sup> أو وهو عنده <sup>(٢)</sup> .

وقوله - عليه السلام - : «أَيُّهَا رَجُلُ كَانْ لَهُ مَالٌ مُضَوِّعٌ ، وَحَالٌ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ، فَإِنَّهُ يَزْكِيهِ» <sup>(٣)</sup> .

وقوله في حسنة زرارة في مال المقترض : «أَنْ يَزْكُوَ إِذَا كَانَتْ مُضَوِّعَةً عَنْده حَوْلًا عَلَى الْمُقْتَرَضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، يَدُلُّ عَلَى تَعَلُّقِ لُجُوبِ إِذَا حَالِ الْحَوْلِ عَلَى الْمَالِ فِي يَدِهِ وَعِنْدِهِ ، مِنْ غَيْرِ مَدْحَلِيَّةِ شَيْءٍ فِي الْوُجُوبِ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَالُ فِي تَمَامِ الْحَوْلِ بِحَيْثُ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْإِحْرَاجِ ؛ لِأَنَّ هَذَا اتَّهَمَ شَرْطُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ الَّذِي هُوَ أَوَّلُ وَقْتِ الْوُجُوبِ قَطْعًا ، فَهُوَ لَمْ يَكُنْ مُعْتَرِضًا فِي تَمَامِهِ ، لَزِمَ تَوَقُّفُ الْوُجُوبِ - مُضَافًا إِلَى كَوْنِهِ فِي يَدِهِ تَمَامِ الْحَوْلِ - (إِلَى) <sup>(٤)</sup> شَيْءٍ آخَرَ . وَالْخَاصُّ : أَنَّ الشَّارِعَ جَعَلَ بِمَجْرَدِ حُلُولِ الْحَوْلِ عَلَى الْمَالِ فِي يَدِ الْمَالِكِ - بِمَعْنَى : أَنْ يَكُونَ فِي يَدِهِ

(٢٠١) نقلت الإشارة إلى مصدرهما في ص ٦١-٦٢ .

(٣) الكافي ٣/٥٢٢ ، الوسائل ، الباب ١٠ من أبواب من نجب عليه الزكاة ، الحديث ١ .

(٤) كذا في الطبع المحوري والنسخة الخطية والمصدر . والصحيح : على .



تمام الحول - عتة مستقلة لوجوب الزكاة.

وإن كان المراد من كونه في يده هو ما ذكرنا من تسلطه على التصرف في العين بالدفع والإقباض، ثبت المطلوب، وهو اعتبار كونه كذلك تمام الحول.

وإن كان المراد منه ما دون ذلك - أعني: التسلط في الجملة ولو لم يكن مسلطاً على الدفع والإقباض - لزم توقف لوجوب بعد حلول الحول على المال في يده (إلى) <sup>(١)</sup> شيء آخر، وهو كون المال بحيث يتمكن من دفع بعضه إلى المستحق، ويسرم منه عدم استقلال ما فرضناه مستقلاً في العلية <sup>(٢)</sup> انتهى.

أقول: أمّا دعوى أنّ مرد لأصحاب من التمكن من التصرف في معاهد إجماعهم هو هذا المعنى، ففيه ما عرفت من أن مرادهم على ما يظهر من كلماتهم لا احتراز عن تلك الخارج عن يده، أو يد وكيله، أو وليه، كالمسروق والعصوب ونحوهما فمما هو خارج عن تحت سلطنته واختياره.

وأما الأخبار، فدالاتها على اعتبار التمكن من التصرف بهذا المعنى أيضاً محل مناقشة؛ فإنها بظاهرها ليست مسوقة إلا لبان اشتراط تعلق الزكاة بوصول المال إليه وبقائه تحت يده حتى يحول عليه الحول، لا انحصار شرائط الزكاة به وكونه سبباً تاماً لذلك، ولذا لا تنافي بين وبين ما دلّ على اعتبار سائر الشرائط، كالبلوغ حد انصباب، وكونه من أحد الأجناس التسعة الآتية، وغير ذلك مما ستعرف.

(١) كذا في الطبع المحري والنسخة الخفية والمصدر والصحيح: على.

(٢) كتاب الزكاة لشيخ الأنصاري: ١٧١.

سلمنا ظهورها في السبب السابقة ، ولكن لا ينافي ذلك كونه ممنوعاً عن التصرف فيه بالدفع والإقباض لولا تعلق الزكاة به ؛ إذ قد يكون جواز الدفع والإقباض مستقياً عن يحجب الزكاة عنه ، كما لو نذر أو حلف أن لا يخرج النصاب عن ملكه اختياراً إلى ما بعد حؤول الحول ، أو نذر ، أو أمره أبوه أن يجمع كل ما يفصل من ربحه في هذه السنة عن مؤنته ، ولا يخرج عن ملكه حتى يشري به مستاناً مثلاً ، فإذا تعلق به الزكاة أو الخمس ، ارتفع الهي الناشئ من قبل هذه العاوين الطارئة ؛ لأن النذر أو الحلف أو أمر الوالد إنما يجب الوفاء به ما لم يخالف حكماً شرعياً ، أو يراحم حقاً واجباً ، فلا يصح مثل هذه العاوين الطارئة محضاً لما دل على وجوب الزكاة فيما حل عليه الحول ، أو الخمس فيما فصل عن مؤنته ، فليس تمكنه من الدفع والإقباض قبل تعلق الوجوب شرطاً في تحققه .

نعم ، كونه حال تعلق الوجوب بمقتضى الحق أحد مما عن التصرف ، كما في الرهن وغيره ، مانع عن تعلق وجوب الزكاة به ، فيكون عدمه شرطاً في تمامية السبب ، وهو أحص من المذعى .

هذا كله ، مع أن تمكنه من لقبض والإقباض حال تعلق التكليف بالزكاة ، شرط في تحقق الضمان وتأخير الدفع ، لا في تعلق الوجوب ؛ إذ قد يكون ممنوعاً عن الدفع والإقباض عقلاً وشرعاً حال تعلق الوجوب ، ولا يكون ذلك مانعاً عن تعلق الزكاة ، كما في المال المشترك البالغ سهمه حد النصاب ، المتعذر في حقه عقلاً أو شرعاً عند حؤول الحول تسليمه إلى الفقير .

والحاصل : أن التمكن من الدفع والإقباض حال تعلق الوجوب ليس شرطاً في الزكاة ، فضلاً عن اعتباره في تمام الحول ، فليس هذا المعنى

مراداً من النص والفتوى جزءاً.

فألذي ينبغي أن يقال: إن الذي يستفاد من هذه الأخبار ليس إلا اعتبار كون المال في يده تمام الحول - أي: تحت تصرفه - بحيث يكون بقاءه عنده مسنداً إلى اختياره، فإن هذا هو المساق إلى الذهن من مثل هذه الأخبار ولو بانضمام بعضها إلى بعض، فلا يكفي مجرد وصول المال إليه وبقائه عنده بقهر قاهر، من غير أن يتحقق له استيلاء عليه بإبقائه وإتلافه.

وأما كون تصرفه كلاً من الإنقاء والإتلاف سائفاً له شرعاً، فهو أمر آخر، لا يفهم اعتباره من هذه الأخبار.

وعاية ما يمكن الاستدلال به لذلك ما سبقت الإشارة إليه عند البحث عن اشتراط كون المدين قائماً، من أن المساق إلى الذهن من أدلة الزكاة إنما هو تعلقها بالملك العيني الذي يكون لمالكه التصرف فيه، والتسلط على دفعه إلى الفقير أو غيره في مآثر مقاصده، وهذا بالسبب إلى حال تعلق الوجوب واضح.

ولكن الاستدلال به لاعتبار كون المال كذلك في تمام الحول إنما يتم بانضمامه إلى ما يظهر من كلماتهم من التسالم على أن ما هو شرط لتعلق الزكاة، يعتبر استمراره في تمام الحول، كما يشعر بذلك أدلة اعتبار الحول، حيث يستشعر منها إرادته في المال الذي من شأنه الصرف في مقاصده، وأنه إذا تركه حتى حال عليه الحول فإنه يزكّيه.

ويؤيده أيضاً ما ورد في كيفية شرع الزكاة، مثل ما في الصحيح عن عبد الله بن سنان، قال: قال أبو عبد الله - عليه السلام -: «لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا»<sup>(١)</sup> وَأَنْزَلَتْ فِي شَهْرِ

رمضان ، فأمر رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- مناديه ، فنأدى في الناس : إن الله تعالى فرض عليكم زكاة كما فرض عليكم الصلاة ، فحرص عليهم من الذهب والفضة ، وفرض عليهم الصدقة من الإبل والبقر والغنم ، ومن الحنطة والشعير ، والتمر ، والربيب ، ونأدى فيهم بذلك في شهر رمضان ، وعفا عما سوى ذلك «قال» : «ثم لم يتعرض بشيء من أموالهم حتى حال عليه الحول من قائل ، فصاموا وفطروا ، فأمر مناديه ، فنأدى في المسلمين : أيها المسلمون زكوا أموالكم تقبل صلاتكم ، ثم وجه عمال الصدقة وعمال الطسوق» (١) (٢).

ولكن هذا كله بعد تسليم أصل الانصراف المزبور ، والقدر المتيسر منه الذي يصح تسميه ، إنما هو انصراف أدلة الزكاة عن المال الذي ليس لمالكه من حيث هو ، التصرف فيه كيف يشاء وإخراجه عن ملكه بهبة أو بيع ونحوه ؛ لقصور سلطته بالمال كما في الوقف ، أو بواسطة تعلق حق الغير به ، كما في الرهن وشبهه ، لا بمجرد تعلق حكم تكليفي بترك إخراجه عن ملكه أو صرفه في مصرف معين من غير أن يؤثر ذلك شرعاً أو عرفاً نقصاً في ملكيته كما إذا منعه أبوه عن إخراج النصاب عن ملكه ، أو نذر بذلك أو حلف عليه ؛ فإن هذا السحر من المنع من التصرف ليس موجباً لانصراف الأدلة عنه جرماً ، بل وكذا لو حلف على صرفه في مصرف معين لمصلحة نفسه مثلاً ؛ فإن هذا أيضاً غير موجب لنقص ملكيته ولا لانصراف أدلة الزكاة عنه ، فلا يصلح النذر وشبهه حينئذ ، مانعاً عن تعلق الزكاة به عند حصول شرائطه ، كما تقدمت

(١) الطسوق - جمع طسق وهو صرية توضع على الخرج . القاموس المحيط ٢٥٨٣ «طسق»

(٢) الكافي ٤٩٧: ٣ ، الفقيه ٢٦/ ٨ ، الوسائل ، لباب ١ من أبواب ما تجب به الزكاة ،

الإشارة إليه.

وأما نذر الصدقة وشبهها ، فقد التزمت مانقطاع الحول به ، ومانعته عن الزكاة ؛ لكونه لأجل سببته للأمر بدفعه إلى الفقير على الإطلاق موجباً لنقص ملكيته عرفاً وشرعاً ، كما تقدمت الإشارة إليه آنفاً ، ولذا لم نلتزم بقاطعته بلحول في ما لو كان مؤقتاً ولم يف به ، ولم نقل بوجوب قضائه ، فراجع.

فتلخص مما ذكر: أن التمكن من التصرف الذي يمكن إثبات شرطته لتعلق الزكاة بالأدلة المزبورة ، عبارة عن كون ما يتعلق به الزكاة تحت يده حقيقة أو حكماً ، أي: يكون مستولياً عليه بحيث يكون إبقاؤه تحت يده في الحول اختيارياً له ، وأن لا يكون ممنوعاً عن التصرف فيه وإخراجه عن ملكه شرعاً لنقص في ملكيته إما بالذات كما في الوقف ، أو لعارض كما في المرهون.

ومندور الصدقة الذي نصارت بواسطة تصرف الشارع بدفعه إلى الفقير ، بحكم غير المملوك في عدم تناوؤ دلة الزكاة له.

وأما مجرد المنع عن التصرف في وقت حاض - مثلاً - الذي لا ينافي تمامية الملك عرفاً ، كالأمثلة المزبورة ، فلا دليل على مانعته عن الزكاة ، والله العالم.

الثاني: مقتضى ظاهر جُلِّ الروايات المتقدمة الواردة في المال الغائب والمدفون ، بل كلها ، وكذا خبر ابن سنان المشتمل على تعليل نفي زكاة مال العبد على سيده بعدم وصوله إليه<sup>(١)</sup> ، وصحيفة الفضلاء: «وكل ما

(١) لكاتب ٣/٥٤٢ ٥ ، المعية ٢/١٩: ٦٣ ، عن شرائع: ٣٧٢ ، الباب ١٠٠ ، الحديث ١ ، وتقدم أيضاً في ص ٤١.

لم يحل عليه الحول عند رتبه فلا شيء عليه»<sup>(١)</sup> وغير ذلك من الروايات الدالة على اعتبار حؤول الحول عنده بذطة وجوب الزكاة بوصول المال إليه واستيلائه عليه بالفعل - أي: كونه بالفعل في يده وتحت تصرفه - فلا يكفي مجرد تمكنه من ذلك.

ولكن قد يقال بوجوب رفع اليد عن هذا الظاهر، بجعل ما في هذه الأخبار من التعبير بالوصول إليه، وكونه في يده وعنده، كناية عن قوة التسلط والتمكن من التصرف، أو جعل تمكن من إثبات اليد بمنزلة كونه في يده بالفعل، شهادة قوله - عليه السلام - في موثقة زرارة المتقدمة: «وإن كان يدعه متعمداً، أو هو يقدر على أخذه، فعليه الزكاة لكل ما مر من السنين»<sup>(٢)</sup>.

وعن دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد - عليه السلام - أنه قال في الذين يكون للرحل على الرجل: «إذا كان غير متزوج، يأخذ متى شاء، بلا حصومة ولا مدافعة، وهو كسائر من في يده من ماله يركبه، وإن كان الذي عليه يدافعه ولا يصل إليه إلا بحصومة، فزكاته على من في يده، وكذلك مال العائب وكذلك مهر المرأة على زوجها»<sup>(٣)</sup>.

وهيه عدم صلاحية هذين الخبرين لصرف تلك الروايات عن ظاهرها من اعتبار السلطنة الفعلية.

أما الموثقة، فصدرها كغيرها من الأخبار طاهر في عدم كفاية مجرد

(١) الكافي ١/٥٣٤:٣، التهذيب ٤/٥٨/٢٥ و ١١٣/٤١، الاستبصار ٢٢٠٢-٢٤/٦١ و ٦٥، نوسائل، الباب ٨ من أبواب زكاة الأنعام، الحديث ١.

(٢) التهذيب ٧٧/٣١٠٤، الاستبصار ٨١/٢٨، نوسائل، باب ٥ من أبواب من يجب عليه الزكاة، الحديث ٧، وثقت في ص ٦١، الهامش رقم ٢.

(٣) دعائم الإسلام ٢٥١:١ بتفاوت يسير.

صيرورته قادراً على إخراجہ في وجوب الزكاة ، بل يعتبر فيه فعليّة الإخراج ، ورتباً يستشعر من هذه العبارة ورودها في مثل المال المدفون الذي نسي موضعه ، أو للذين وشبهه ، ممّا يصلح أن يطبق عليه عند استيفائه لفظ (الإخراج) فيبتأمل.

وكيف كان ، فلا ظهور لما في ذيلها من قوله -عليه السلام-: «وإن كان يدعه متعمداً وهو يقدر على أخذه...» إلى آخره ، فيما ينافي ذلك . أمّا إن كان المراد به الذين - كما حمل عليه بعض في ظاهر كلامه<sup>(١)</sup> فهو أحسن عتقاً نحن فيه ، وسبأني الكلام فيه .

وإن كان المراد به العبيد ، فكذلك ؛ لأنه منزلة التصريح بمفهوم القيد المذكور في الصدر ، فحصل منه أنه إن كان المال الغائب لم يكن خارجاً عن تحت احتسابه ، بل كان بحيث مهما أراد أن يأخذه أخذه ، كالمال المستودع ، والمذخور تحت الأرض ، وغير ذلك من الموارد التي لم تؤثر غيبته في الخروج عن تحت سلطته الفعلية عرفاً ، وهذا النحو من الغيبة غير مانع عن تعلّق الزكاة جزماً ، وبما الكلام في الغيبة الموجبة لقطع سلطته ، والخروج عن تحت تصرفه بالفعل عرفاً ، كما في ميراث العائب والمسروق والمعصوب ونحوها ممّا هو خارج بالفعل عن تحت تصرفه ، ولكنه قادر على إثبات اليد عليه باستنقاذه من العاصب ، أو الحضور في بلده والاستلاء على أمواله التي ورثها من قريبه في حال غيبته ، والروايات المزبورة دلت بظاهرها على عدم تعلّق الزكاة بهذه الأموال ، وعدم دخولها في الحوز حتى يصل إليها ، ولا ينافي ذلك تعلّقها بالقسم الأول الذي لم يقطع عنه سلطته بغيبته .

(١) هو صاحب الخصال فيها ٣٤:١٢ .

وهذا يظهر الجواب عن خبر الدعائم أيضاً؛ إذ لمنساق منه ليس إلا إرادة هذا النحو من العينة، هذا، مع ما فيه من ضعف السند. إن قلت: مقتضى إطلاق قوله: «وإن كن يدعه متعمداً وهو يقدر على أخذه» عدم الفرق في المال الغائب الذي يقدر على أخذه بين كونه مسبوقة بالعجز، كما هو محل الكلام، وعنده.

قلت: قد أشرنا إلى أن هذه القضية بمسألة التصريح بمفهوم القيد المذكور في الصدر، فيكون محصل مفاده: أن ذلك الموضوع المفروض موضوعاً للصدر لو لم يكن له هذا الوصف - أي: عدم القدرة - بل كان قادراً على أخذه ولكته لم يفعل متعمداً، فعليه زكاته، فالمال الذي لم يكن قادراً على أخذه ثم قدر عليه، خرج عما هو المفروض موضوعاً لهذه القضية، كما يفصح عن ذلك، مضافاً إلى موافقته لقاعدة أخذ الماهيم: إيجاب الزكاة عليه لكل ما مر من السبل؛ إذ لو لم يكن المفروض موضوعاً في هذه القضية، متصفاً بالقدرة على أخذه من حين غيبته، لم يكن يشتر له هذا الحكم على الإطلاق، كما لا يخفى.

إن قلت: سلمنا خروج ما كان مسوقاً بالعجز عما هو المفروض موضوعاً لهذه القضية، ولكن يفهم حكمه منها بتتقيق المناط، حيث يستفاد منه إناطة الحكم بالقدرة على الأخذ، وهي حاصلة في الفرض، وكونها مسبقة بالعجز غير قادح في ذلك.

قلت: بل المناط - على ما يستفاد من الأخبار المتقدمة - هي السطنة الفعلية، وهي غير منقطعة عرفاً فيما هو لمفروض موضوعاً في القضية المزبورة، وأما المال المنقطع عنه - بسرقة ونحوها - فلا تعود سلطنته الفعلية عليه عرفاً، إلا بإثبات يده عليه بالفعل، ولا يكفي فيه مجرد قدرته عليه، فلا يقاس هذا بذلك، فضلاً عن أن يفهم حكمه منه بتتقيق المناط.



ثم لو سلم ظهور هذه الوثقة في كفاية لقدرة على إثبات اليد ، وعدم اعتبار كونه بالمعل تحت يده ، فقول : إن رفع اليد عن هذا الظاهر بحمله على الذئب أو الوديعة وشبهها أهون من رفع اليد عن ظواهر تلك الأخبار ، خصوصاً خبر ابن سنان لمشتمل على التعليل : بأنه لم يصل إلى سيده<sup>(١)</sup> ؛ حيث إن الغالب في مرده : كون سته قادراً على الأخذ منه ، فليتأمل .

الثالث : مقتضى صريح عبارة المصنف في المتن ، وظاهر غيره في فتاواهم ومعاقد إجماعاتهم لمحكية اعتبار التمكن من التصرف في الأجناس كلها .

ولكن في المدارك قال - في شرح عبارة المصنف الآتية : ( فلا زكاة في المغصوب ) - ما لم يظه : إطلاق المكارم يقتضي عدم الفرق في المغصوب بين كونه ممّا يعتبر فيه الحول كالإحصام ، أو لا يعتبر فيه ذلك كالعلات ، وهذا التعميم حكم الشارح قدس سره فقال : إن العصب إذا استوعب مدة شرط الوجوب ، وهو غوة في لمث بأن لم يرجع إلى مالكه حتى بدا الصلاح ، لم يجب .

وهو مشكل جداً ؛ لعدم وضوح مأخذه ؛ إذ غاية ما يستفاد من الروايات المتقدمة أن المغصوب إذا كان ممّا يعتبر فيه الحول وعاد إلى ملكه ، يكون كالمملوك ابتداءً ، فيحري في الحول من حين عوده ، ولا دلالة لها على حكم ما لا يعتبر فيه الحول بوجه .

ولو قيل بوجوب الزكاة في اغلات متى تمكن المالك من التصرف في النصاب لم يكن بعيداً<sup>(٢)</sup> . انتهى .

(١) الكافي ٣ / ٥٤٢ ، الفقيه ٢ / ١٩٦ ، الوسائل باب ٤ من أبواب من يجب عليه زكاة ، الحديث ٤ .

(٢) مدارك الأحكام ٣٤٠٥ ، وانظر : مسالك الأفهام ١ / ٣٦١ .

وأجاب شيخنا المرتضى - رحمه الله - عن دعوى عدم كونه شرطاً في الغلات ، نظراً إلى اختصاص أدلته بما يعتد فيه الحول من الأجناس : بأنه خلاف فتاوى الأصحاب ، بل خلاف ظاهر ما يستفاد من الأحاديث بعد التأمل ؛ فإن قوله - عليه السلام - في رواية سدير ، المسؤول فيها عن المال الذي فقد بعد حلول الحول ، ووجده صاحبه بعد سنين : «أنه يزكيه لسنة واحدة - يعني لسنة الأولى قبل الفقد - لأنه كان غائباً عنه»<sup>(١)</sup> ، يدل بمقتضى تعليل عن أن كل ما عذب لا يجب عليه الزكاة ، والمراد من الغائب ما يعم المفقود ، فبدت على أن الزكاة لا تتعلق بعين المال المفقود ، ولا شئت في عدم القول بالفصل منه وبين مطلق غير المتمكن منه ، كالمفصوب والمجحود ومحوم ، فبدل الخبر على أن الزكاة لا تتعلق بالعين التي لا يتمكن مالكة من التصرف فيها ، كما إذا فرضنا الزرع حال انعقاد حبه أو تسميته حبة أو شعيراً معصوباً ، فالركاه لا تتعلق بعينها بمقتضى الرواية المنقولة إلى عدم القول بالفصل ، وإذا لم يتعلق به حينئذ زكاة ، فلا تتعلق به بعد ذلك ؛ لأن لزكاة إنها تتعلق بالغلات بمجرد صدق الاسم ، أو بمجرد انعقاد حلت في ملك المكلف ، كما يدل عليه جميع ما دل على بيان وقت الوجوب .

ودعوى دلالة العمومات على وجوب الزكاة في الغلات ، خرج صورة عدم التمكن من الإخراج ، فاسدة جداً ؛ إذ تلك العمومات ليست إلا ما دل على تعق الزكاة في الأجناس لأربعة ، فإذا فرض عدم تعلفها بها حتى تحقق عنوان هذه الأجناس في الخارج ، فلا مقتضى لثبوتها فيها بعد ذلك ، ألا ترى أنه لو دخلت في ملك المكلف بعد ذلك ، أو حدث

(١) الكافي ١/٥١٩.٣ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب من نجب عليه الزكاة ، الحديث ١ .

شرط لم يكن قبل ذلك ، انتضت لركاة إجماعاً ، ولا يجوز التمسك في وجوبها بعموم ما دلّ على وجوبها في هذه لأجاس ، فعلم من ذلك أنّ لتعلق الركاة بعين الغلات وقتاً مخصوصاً ، لو لم تتعلق فيه بها لم تتعلق بعد ذلك <sup>(١)</sup> . انتهى .

ويمكن الاستدلال له أيضاً بسائر الروايات المتقدمة الواردة في المال الغائب ؛ إذ المساق من قوله - عليه السلام - : « لا صدقة على اللّذين ، ولا على المال الغائب عك ، حتى يقع في يديك » <sup>(٢)</sup> « بني تعلق الركاة بالمال الغائب - كاللّذين - حتى يستوي عبه ويدخل تحت تصرفه ، فإنّ هذا هو المراد بالوقوع في اليد لا حقيقة .

وانصراف المال الغائب عن ثمر الزرع والنخل إن كان فيدوي يرتفع بعد التفات الذهن إلى المناسبة بين الحكم وموضوعه ، وكون الحكم معلقاً على الوصف المناسب المشرع به .

وتوهم عدم التماي بينه وبين تعلق الركاة بثمره النخل والزرع بعد وصولها إليه ، مدهوع بما نبه عليه شيخنا المرتضى - قدس سره - في عبارته المتقدمة ، من أنّه إذا لم يكن المال حال تعلق الركاة بالمال واجداً لشرائطها ، لم يكن مقتضياً لتعلقها به بعده .

وليس المقصود بهذه الرواية بيان الحكم التكليفي المحض - أي وجوب دفعها إلى الفقير - كي لا يساقبه تعلق الركاة به قبل وصوله إليه ، وإلاّ لقيده سقائه عنده بعد وصوله حتى يحول عليه الحول فيما يعتبر ذلك فيه ، بل المقصود به بيان عدم كون مال الغائب - كاللّذين - متعلقاً لهذا الحقّ

(١) كتاب الركاة - للشيخ الأنصاري - ١٧٥٠

(٢) التهذيب ٤ : ٧٨ / ٣١٤ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب من يجب عليه الركاة ، الحديث ٦ .

ما دام غائباً ، كما هو ظاهر.

وكذا ما ورد في ميراث الغائب ؛ إذ المقصود بالسؤال في قوله : كيف يصنع ميراث الغائب ؟ مطلق ما ورثه من أبيه ، فقوله -عليه السلام- في جوابه : «يعزل حتى يجيء»<sup>(١)</sup> عام لمطلق ما ملكه بالإرث ، زكوةً كان أم غير زكوة. ولما حَكَمَ الإمام -عليه السلام- بأنه يعزل ميراثه حتى يجيء ، احتسب السائل تعلق الزكاة بماله ، فسأله<sup>(٢)</sup> عن ذلك ، فأجابه الإمام -عليه السلام- بقوله : «لا ، حتى يجيء».

وهذا الكلام بظاهره كلام تام وافٍ ببيان ما هو المقصود ببيانه من هذا الجواب ، بحيث لو لم يحذف سؤال آخر ، لكان الإمام -عليه السلام- يقتصر عليه ، ولم يكن فيه قصور في إرادة مراده ، وهو بيان عدم تعلق الزكاة بحضته المعزولة له حتى يجيء ، وهذا الجواب بإطلاقه شامل لجميع ما ملكه بالإرث مما من شأنه أن يتعلق به الزكاة ، سواء كان ممّا يعتبر فيه الحول أم لم يكن.

ولا يصلح أن يكون ما ذكره -عليه السلام- جواباً عن سؤاله الأخير من قوله -عليه السلام- : «لا ، حتى يحول عليه الحول» قرينةً على صرف هذا الكلام عن ظاهره من الإطلاق ، كما أنه لا يصلح أن يكون قرينةً على أن المراد بقوله -عليه السلام- في صدر الخبر : «يعزل حتى يجيء» خصوص هذا القسم من المال ؛ إذ المقصود بهذا الجواب بيان عدم تنجز التكليف بالزكاة بمجرد غيبته ، بل لا بدّ فيه بعد ذلك من تحقق شرطها وهو حوّل الحول في الغائب ، فتحصيله بالذكر على الظاهر من باب التمثيل ؛ لنكتة

(١) الكافي ٣: ١/٥٢٤ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب من يجب عليه الزكاة ، الحديث ٢.

(٢) في النسخة الخطية زيادة: السائل.

الغلبة ، لا لإرادته بالخصوص.

وكيف كان ، فهذا الجواب لا يصحح أن يكون قرينة لصرف ما وقع عنه السؤال في القضية الأولى أو ثانية ، عن ظاهرهما من الإطلاق ، كما لا يخفى على المتأمل.

هذا كله ، مع أن المسألة بحسب الظاهر مما لا خلاف فيه ، فالتشكيك فيه لعله في غير محله.

ولكنك عرفت فيما سبق أن التمكن من التصرف المعتبر في تحقق أصل التكليف بالزكاة - أي : تعيقه بالمال - عبارة عن كون النصاب تحت يده ، غير محجوب عنه ، ولا ممنوع عن التصرف فيه ولو لمانع شرعي ، حسب ما مر الكلام فيه مفصلاً.

﴿ و ﴾ أمّا ﴿ إمكانية ﴾ صرفها إلى مستحقها الذي به يحصل القدرة على ﴿ أداء الواجب ﴾ فهو ﴿ معتبر في اللزمان ﴾ لا في الوجود ﴿ مفصلاً ﴾ عن كونه شرطاً في تحقق الزكاة بالمال ، الذي هو حكم وصفي سببي لا يدور تحققه مدار صحة التكليف ، فحق ملك النصاب ، وحال عليه الحول وهو في يده ، تعيقت الزكاة بماله ، ووجب صرفها إلى مستحقها مهما قدر عليه ، وإمكان الأداء من مقتضات الوحودية للواجب ، لا من شرائط الوجود.

وأما القدرة على الامتثال التي هي شرط عقلي لصحة الطلب ، فهي عبارة عن كون المكلف متمم يتمكن في شيء من أزمته مطلوبة الفعل من إيجاده ، لا كونه بالفعل قادراً عليه ، فالقدرة العقلية المعتبرة في صحة التكليف بالزكاة عبارة عن كون المكلف متمم يقدر على أن يصرفها إلى مستحقها فيما يستقبل ولو بعد سبب ، فحق تنجز في حقه هذا التكليف ، بأن تحقق سببه ، وجب عليه تحصيل القدرة على الأداء ولو بحفظ المال

إلى أن يتمكن منه فيما يستقبل ، وحيث إنه ليس تكليفاً محضاً ، بل حق مالي ، يبقى المال عند عدم تمكنه من الإيصال إلى المستحق في يده ، كالأمانة لا يضمنه إلا بتعدّد أو تمريض ، فلو تمكن من أداء الزكاة بعد أن وجبت عليه ، فقصر فيه ولم يؤدّ حتى نفدت ، ضمنها ، بخلاف ما لو لم يتمكن من ذلك حتى تلفت جميعها أو بعصها بلا تفريط ، وسيأتي لذلك مزيد توضيح إن شاء الله.

﴿و﴾ كيف كان ، فقد ظهر ممّا قلّمنا أنّه ﴿لا تجب الزكاة في المال المنصوب﴾ لا على غاصبه ؛ لعدم كونه ملكاً له ، ولا على المنصوب منه ؛ لعدم كونه في يده ، بلا خلاف في شيء منها على الظاهر ، من غير فرق بين كون المال ممّا يعتبر فيه الحول كالنقدين والأنعام ، وبين كونه ممّا لا يعتبر فيه ذلك كالغلات.

وما في المدارك من الاستشكال في الأخير<sup>(١)</sup> ، في غير محله كما عرفت.

وقد عرفت أيضاً أنّ الأظهر عدم العبارة بتمكنه من استنقاذ المال من الغاصب وإثبات اليد عليه ، بل المدار على كونه بالفعل تحت تصرفه. فإما عن غير واحد<sup>(٢)</sup> من أنّ الزكاة إنّما تسقط في المنصوب ونحوه إذا لم يمكن تخليصه ولو بدقّ بعضه ، فتجب حينئذٍ فيما زاد على الفداء ، ضعيف.

﴿و﴾ كذا ﴿لا﴾ تجب الزكاة في المال ﴿الغائب﴾ الخارج عن تحت سلطنته واختياره ﴿إذا لم يكن في يد وكيله أو وليه﴾ بلا خلاف

(١) مدارك الأحكام ٣٤٠.

(٢) كالسيد العامل في المدارك ٣٤٠.

فيه على الظاهر؛ للنصوص المستفيضة المتقدمة.

وإنما ذكر الولي ليندرج في هذا الحكم مال الطفل والمحمون إن قلنا بثبوت الزكاة فيه وجوباً أو استحباباً، كما نته عليه في المدارك.

ثم قال ما لفظه: ولا يعتبر في وجوب الزكاة في الغائب كونه بيد الوكيل، كما قد يوهمه ظاهر العبارة، بل إنما تسقط الزكاة فيه إذا لم يكن مالكة متمكناً منه، كما يقتضيه ظاهر التفریع، ودلت عليه الأخبار المتقدمة، وصرح به جماعة، منهم: المصنف في النافع، حيث قال: فلا تجب في المال الغائب إذا لم يكن صاحبه متمكناً منه.

ونحوه قال في المعبر؛ فإنه قال بعد أن اشترط التمكّن من التصرف: فلا تجب في المعصوب، ولا في المال الضائع، ولا في الموروث عن غائب، حتى يصل إلى المالك أو وكيله، ولا فيما يسقط في البحر حتى يعود إلى مالكة، فيستقبل به <sup>الحول</sup>.

وقال الشيخ - رحمه الله - في النهاية: ولا زكاة على مال غائب إلا إذا كان صاحبه متمكناً منه أي وقت شاء، فإذا كان متمكناً منه لزمته الزكاة. ونحوه قال في الخلاف.

وبالحملة فعبارات الأصحاب باطقة بوجوب الزكاة في المال الغائب إذا كان صاحبه متمكناً<sup>(١)</sup>. انتهى ما في المدارك. وهو جيد.

فالمدارك حسيث على كونه تمام الحول تحت سلطنة المالك واختياره حقيقة أو حكماً، كما لو دفن ماله في مكان وسافر إلى بلد بعيد، فإنه بعد أن يبعد من بلده مسافة شهر أو شهرين مثلاً، لا يتمكن من التصرف

(١) مدارك الأحكام ٣٤: ٥-٣٥، وانظر: المختصر النافع: ٥٣، والمعتبر ٢: ٩٠، والنهاية: ١٧٥، والخلاف ٢: ٣١، المسألة ٣٠.

فيه بالفعل ، ولكن كونه كذلك مستند إلى اختياره ، فلا يخرج المال بذلك عن كونه تحت تصرفه واختياره ، فهو بحكم ما لو كان بالفعل عنده وفي يده .

وكذا ما لو كان عند وكيله ، ولكن هذا فيما إذا كان وكيلاً عنه في إبقاء المال عنده ، كما في الودعي ، أو على الإطلاق ، بحيث يكون مختاراً من قبل المالك في أن يتصرف في المال أو يتركه حتى يحول عليه الحول . وأما إذا كان وكيلاً عنه في صرفه إلى مصرف خاص ، كما لو وكله في قبض أمواله وصرفه إلى غرمائه أو في بناء مسجد مثلاً ، ثم سافر إلى أن انقطع يده عن الوكيل ، ولم يتمكن الوكيل من صرفه إلى ذلك المصرف ، فبقي المال عنده قهراً حتى حال عليه الحول ، فيشكل حينئذٍ تعلق الزكاة به ؛ فإنّ هذا النحو من البقاء عند الوكيل الغائب ليس بمنزلة المال الذي وصل إليه وبقي عنده وفي يده حتى حال عليه الحول لا حقيقة ولا حكماً ، خصوصاً فيما لو اطلع المالك على حاله وأراد صرفه إلى مصرف آخر ولم يتمكن عنه لغيبته ، فالقول بعدم تعلق الزكاة به حينئذٍ لا يخلو من قوة ، كما ربّما يؤيده من يشهد له : التصوص الآتية الواردة في مال تركه لنفقة عياله ، الدالة على أنه إن كان حاضراً فعليه زكاته ، وإن كان غائباً فلا زكاة عليه<sup>(١)</sup> .

﴿و﴾ كذا ﴿لا﴾ تجب الزكاة في ﴿الرهن على الأئمة﴾ لتعلق حق الغير به الموجب لنقص ملكيته ، وعدم جواز التصرف فيه ، وقد عرفت في صدر المبحث أنّ هذا النحو من النقص مانع عن تعلق لزكاة ، خلافاً لما

(١) أنظر عن سبيل المثال: الكافي ٣/٥٤٤:١-٣ ، المقية ٤٣/١٥٢:٢ ، والتهذيب ٤/٢٧٩:٩٩ .  
و ٢٨٠ ، الوسائل ، الباب ١٧ من أبواب زكاة الذهب والفضة .



عن الشيخ - رحمه الله - في موضع من المبسوط من أنه قال: لو رهن النصاب قبل الحول، فحال الحول وهو رهن، وحت الركاة، فإن كان موسراً، كُلف إخراج الركاة، وب كان معسراً، فقد تعلّق بالمال حقّ الفقراء يؤخذ منه؛ لأنّ حقّ امرئتين في النقة<sup>(١)</sup>.

ولكن حكى عن موضع آخر من موافقة المشهور، فقال: لو استقرض ألفاً ورهن ألفاً، لزمه زكاة الألف القرض دون الرهن؛ لعدم التمكن من التصرف في الرهن<sup>(٢)</sup>.

وعنه في الخلاف، قال: لو كان له ألف واستقرض ألفاً غيرها، ورهن هذه عند المقرض، فإنه يلزمه زكاة الألف التي في يده إذا حال الحول، دون الألف التي هي رهن. ثم استدك بأن المال العنصر الذي لا يتمكن منه مالكة لا يلزمه ركاته، ولرهن لا يتمكن منه.

ثم قال: ولو قلنا: إنه يلزم بمسهر ركناء الألفين، كان قوياً؛ لأنّ الألف القرض لا خلاف بين الطائفة أنه يلزمه زكاتها، والألف المرهونة هو قادر على التصرف فيها، بأن يعلّ رهنها، والمال الغائب إذا كان متمكناً منه يلزمه ركاته بلا خلاف<sup>(٣)</sup>. انتهى.

وحكى عن ظاهر الشهيدين وجلة من تأخر عنها القول بتعلّق الزكاة بالرهن إذا تمكّن من فكّه، كما هو مورد كلام الشيخ، معللاً

(١) حكاها السيد العاملي في مدرك الأحكام ٣٥٠:٥، وانظر: المبسوط ٢٠٨:١.

(٢) حكاها أيضاً السيد العاملي في المدرك ٣٥٠:٥، وانظر: المبسوط ٢٢٥:١ و ٢٢٦.

(٣) حكاها السيد العاملي في مدرك الأحكام ٣٦-٣٥:٥، وانظر: الخلاف ١١١-١١٠:٢.

بصدق التمكن من التصرف فيه<sup>(١)</sup>.

وفيه: أنَّ القدرة على فك الرهن لا يخرج الرهن - مادام كونه رهناً - عن كونه متعلقاً لحق مانع عن التصرف فيه، وقد عرفت أنَّ مثله مانع عن تعلق الركة به، فلا أقوى: عدم تعلق الزكاة به مطلقاً، سواء تمكن من فكّه أم لا، كما هو ظاهر بعض<sup>(٢)</sup>، وصريح بعض آخر<sup>(٣)</sup>.

﴿و﴾ كذا ﴿لا﴾ نجب الركة في ﴿الوقف﴾ لا خلاف فيه على الظاهر ولا إشكال، لا بمجرد عدم تمكن من التصرف في عينه، وكونه متعلقاً لحق الغير، بل لنقص ملكيته بالذات، وكونها منتزعة من قصر منفعته على الموقوف، من غير أن يكون له حق في التصرف في عينه، ومثله خارج عن منصرف أدلة الركة جزئية.

نعم، لو كان وقفاً مخصوصاً، لكان في نمائه - إذا بيع نصيب الموقوف عليه النصيب الركة؛ لأنَّ بناء الوقف ليس بوقف، بل هو ملك طلي للموقوف عليه، فيحري عليه أحكامه شريطة سداد.

﴿و﴾ كذا ﴿لا﴾ نجب الزكة في الحيوان ﴿الضال﴾، ولا ﴿في المال المفقود﴾ كما ظهر وجهه فيما مر.

وفي المسالك، قال: ويعتبر في مدة الضلال والفقد إطلاق الاسم، فلو حصل لحظة أو يوماً في الحول لم ينقطع<sup>(٤)</sup>. انتهى.

وهو جيد، كما اعترف به في المدارك<sup>(٥)</sup>؛ إذ المدار على انقطاع يده

(١) حكاها صاحب الجواهر في ٥٥: ١٥، وانظر نيب ١٦٦-١٦٧، وأندروس ٢٣٠: ١، والمسالك

٣٦١: ١، والروضة للبيه ١٣٠٢

(٢، ٣) كما في الجواهر ٥٥: ١٥.

(٤) مسالك الأنعام ٣٦٢: ١

(٥) مدارك الأحكام ٣٧: ٥.

عن ماله عرفاً ، ولا يتحقق ذلك بمجرد الصلال والفقد ما لم تَظُلْ مدته بمقدار يعتد به ، فإن من شردت دأته مثلاً ، أو نسي الموضع الذي دفن فيه ماله ، لا يحصل بمجرد صدق اسم الضياع والخروج عن اليد ما لم يستقر ذلك ويرجو عثوره عليه .

ومن هنا قد يفرق بينه وبين لمغصوب ، حيث إن الغاصب إذا كانت يده قاهرة ، كالعدو أندي ينهب أمواله ، أو قاطع الطريق الذي ينزع ثيابه ؛ فإنه بمجرد استيلائه على المال ينقطع سلطنة المالك عنه عرفاً ، ويضعف ملكيته كما هو وضع .

﴿ فإن مضى عليه سنون وعاد ، زكاه لسنة ﴾ واحدة  
﴿ استحباباً ﴾ .

في المدارك قال : هذا مذهب الأصحاب ، لا أعلم فيه مخالفاً ، وأسند العلامة في المنتهى إلى الحلبي مؤيداً بدعوى الإجماع عليه ، وحكى عن بعض العامة القول بالوجوب .

والمستند في ذلك ما رواه الشيخ - رحمه الله - في الموثق ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله - عليه السلام - أنه قال في رجل ماله عنه عائب لا يقدر على أخذه ، قال : « فلا زكاة عليه حتى يخرج ، فإذا خرج زكاه لعام واحد ، وإن كان يدعه متعمداً وهو يقدر على أخذه ، فعليه الزكاة لكل ما مر به من السنين »<sup>(١)</sup> .

وما رواه الكليني بسند صحيح عن العلاء بن رزين عن سدير الصيرفي - وهو محدوح - قال : قلت لأبي جعفر - عليه السلام - : ما تقول في

(١) التهذيب ٧٧/٣١٤ ، الاستبصار ٨١/٢٨٠ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب من يجب عليه الزكاة ، الحديث ٧ .

رجل له مال ، فانطلق به فدفنه في موضع ، فلتما حال عليه الحول ذهب ليخرجه عن موضعه ، فاحتضر الموضع الذي ضلَّ أن المال فيه مدفون فلم يصبه ، فكث بعد ذلك ثلاث سنين ، ثم إنه احتضر الموضع من جوانبه كله ، فوقع على المال بعينه ، كيف يزكيه ؟ قال : «يزكيه لسنة واحدة ، لأنه كان غائباً عنه وإن كان احتسبه»<sup>(١)</sup>.

ويدل على أن الأمر للاستحباب قوله -عليه السلام- في صحيحة إبراهيم بن أبي محمود في الوديعة التي لا يصل مالها إليها : «إذا أخذها ثم يحول عليه الحول يزكي»<sup>(٢)(٣)</sup> انتهى.

ويدل عليه أيضاً روايتنا إسحاق بن عمار المتقدمان الدالتان على اعتبار بقائه عنده بعد وصوله إليه حتى يحول الحول عليه<sup>(٤)</sup> ، وغير ذلك من لروايات الدالة على اعتبار بقائه بالنص<sup>(٥)</sup> تحت يده تمام الحول في وجوب الزكاة.

فما عن بعض متأخري المتأخرين من الملل<sup>(٦)</sup> القول بوجوب الزكاة لسنة واحدة<sup>(٧)</sup> ، ضعيف.

ثم إن مقتضى ظاهر عبارة المتن أن لتزكية لسنة واحدة إنها تستحب إذا كانت مدة الضلال والفقد ثلاث سنين فصاعداً. ولكن في المدارك نقل عن العلامة في المنتهى أنه أطلق استحباب

(١) لكوفي ٣/٥١٩: ١ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ١.

(٢) التهذيب ٤/٣٤٠ ، الاستصار ٢٨٠/٢٨٠ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ١.

(٣) مدارك الأحكام ٥/٣٧-٣٨ ، وانظر: منتهى المطلب ١/٤٧٥.

(٤) نقلت في ص ٦١-٦٢.

(٥) كما في الجواهر ١٥: ٥٧.

تزكية المصوب والفضالة مع العود لسنة واحدة ، ثم نفي البأس عنه<sup>(١)</sup> . وهو في محله ؛ لأنه أوفق بإطلاق الوثيقة المزبورة .

وأما خبر سدير ، فيحتمل قوياً ، بل لعله الظاهر منه أن يكون المراد بالسنة الواحدة ، السنة الأولى ، كما وقع التنبيه عليه في عبارة شيخنا المرتضى - رحمه الله - المتقدمة<sup>(٢)</sup> نفياً ، فليتأمل .

﴿ و ﴾ كذا لا تحب الزكاة في القرض حتى يرجع إلى صاحبه ﴿ وبحول الحول عليه في يده ؛ لانتقاله إلى ملك المقرض بالقض ، فتجب زكاته عليه لا على صاحب القرض ، كما عرفت فيما سبق .

ولو تزعج المقرض بالإحراج عن المقرض ، في المدارك قال : الوجه الإجزاء ، سواء أدن له المقرض في ذلك أم لا ، وبه قطع في المنتهى قال : لأنه بمنزلة أداء الدين .

ويدل عليه صريحاً ما رواه الشيخ في الصحيح - عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله - عليه السلام - في رجل استقرض مالا فحال عليه الحول وهو عنده ، فقال : « إن كان الذي أقرضه يؤدي زكاته فلا زكاة عليه ، وإن كان لا يؤدي أدى لمقرض »<sup>(٣)</sup> .

واعتر الشهيدي في الدروس ولبیان في الإجزاء إذن المقرض . والرواية مطلقة<sup>(٤)</sup> . انتهى ما في المدارك .

(١) مدارك الأحكام ٣٨:٥ ، وانظر: منتهى الطلب ١: ٤٧٥ .

(٢) نقلت العبارة في صفحة ٧٣-٧٤ .

(٣) الكافي ٣: ٥٢٠/٥ ، تهذيب ٤: ٨٣/٣٢ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ٢ .

(٤) مدارك الأحكام ٥: ٣٨-٣٩ ، وظهر: منتهى الطلب ١: ٤٧٧ ، واندروس ١: ٢٣٩ ، والبيان: ١٧٠ .

أقول: أمّا تعجيل الإجزاء بآية ممزلة أداء الدين - كما صدر عن العلامة وغير واحد ممن تأخر عنه - فلا يخفى من نظره؛ لأنّ الدين حقّ مخصوص بالكلية يسقط بإبراء اسائه أو استيفائه ذلك لحقّ من أتى شخص يكون، سواء رضي به لمديون أم لا، فإنّ رضا الدائن بكون ما وصل إليه عوضاً عما يستحقّه من لمديون كإبراء ذمّته، كافٍ في سقوط حقّه وفراغ ذمّة المديون، من غير توقّعه على رضاه، بل لا يبعد أن يقال: بعدم اعتبار رضا الدائن أيضاً، إذا كان المدفوع إليه من جنس ما يستحقّه، فليس له الامتناع من قبوله في إذا بذله بأذن تبرّعاً وإن لا يخلو من تأمل.

وهذا بخلاف لركاة؛ فإنّها ليست ملكاً لأحد بالخصوص، بل المستحقّون مصرفها، فلا يترتب على قبض واحد منهم وقبوله ورضاه كإبرائه وإسقاطه، أثر ما لم يكن ذلك بتعجيل من له ولاية النعنين، أي: المالك أو من قام مقامه، خصوصاً بحسب القول المتعلّق بالركاة بالنعين، فلا يقاس التبرّع بأداء الركاة المتعلّق بمان «زيد» على التبرّع بوفاء الدين المتعلّق بذمّته الذي هو حقّ لخصوص الدائن لا يعقل نقاؤه بعد رضا الدائن بكون ما وصل إليه وفاء عنه ولو من غير جسسه أو بأقلّ من حقّه بأيّ حيلة يكون ولو بفعل الأجنبي.

اللهمّ إلّا أن يدلّ عليه دليل تعدي.

هذا، مضافاً إلى ما قد يهمل بأنّ الركاة من العبادات المتوقّفة سقوط التكليف بها على مباشرة المكلف وبوالاستجابة أو التسيب، وفيه كلام يأتي في محله إن شاء الله.

وأما الصحيحة، فهي بظاهرها غير قاصرة عن إعادة المنع.

ودعوى انصرافها إلى صورة إذن المقرض أو اشتراطه، قابلة للمنع.

﴿و﴾ كذا ﴿لا﴾ تحب الزكاة في ﴿الذين﴾ الذي لم يكن تأخيرها من قبل صاحبه ﴿حتى﴾ يقبضه ﴿لا﴾ خلاف فيه على الظاهر.

ويدل عليه قوله -عليه السلام- في صحيحة ابن سنان: «لا صدقة على الذين، ولا على المال العائب عنك، حتى يقع في يدك»<sup>(١)</sup>.

وموثقة الحلبي عن أبي عبد الله -عليه السلام- قال: قلت له: ليس في الذين زكاة؟ قال: «لا»<sup>(٢)</sup>.

وموثقة إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبي إبراهيم -عليه السلام-: الذين عليه زكاة؟ قال: «لا، حتى يقبضه» قلت: فإذا قبضه، أيزكيه؟ قال: «حتى يحول عليه الحول في يده»<sup>(٣)</sup>.

وموثقة أبي بصير عن أبي عبد الله -عليه السلام- قال: سألت عن رجل يكون نصف ماله عيناً ونصفه ذهباً فتحل عليه الزكاة، قال: «يزكي العين، ويدع الذين» قلت: هل ينقضه بعد ستة أشهر، قال: «يزكيه حين اقتضاه»<sup>(٤)</sup>.

وصحيحة إبراهيم بن أبي محمود، قال: قلت لأبي الحسن الرضا -عليه السلام-: الرجل يكون له الوديعة والذين فلا يصل إليها ثم يأخذها، متى تجب عليه الزكاة؟ قال: «إذا أخذها، ثم يحول عليه الحول، يزكي»<sup>(٥)</sup>.

(١) التهذيب ٤: ٣١٤/٧٨، الوسائل، الباب ٥ من أبواب من تجب عليه الزكاة، الحديث ٦.

(٢) التهذيب ٤: ٣٢/٨٠، الوسائل، الباب ٦ من أبواب من تجب عليه الزكاة، الحديث ٤.

(٣) التهذيب ٤: ٣٤/٨٧، الاستبصار ٢: ٢٨٠/٧٩، الوسائل، الباب ٦ من أبواب من تجب عليه الزكاة، الحديث ٣.

(٤) الكافي ٣: ٥٢٣/٦، الوسائل، الباب ٦ من أبواب من تجب عليه الزكاة، الحديث ٩.

(٥) التهذيب ٤: ٣٤/٨٨، الاستبصار ٢: ٢٨٠/٨٠، الوسائل، الباب ٦ من أبواب من تجب عليه الزكاة، الحديث ٩.

وموثقة سماعة ، قال : سألت عن الرجل يكون له الدين على الناس ، تجب فيه الزكاة ؟ قال : « ليس عليه فيه زكاة حتى يقبضه ، فإذا قبضه فعليه الزكاة . وإن هو طان حبسه على لئاس ، حتى يمرّ لذلك سنون ، فليس عليه زكاة حتى يخرج ، فإذا هو حرج رگاه لعامة ذلك »<sup>(١)</sup> .  
الحديث ، إلى غير ذلك من الروايات الدالة عليه .

ويؤيده أيضاً الأخبار الدالة على أن كل ما لا يحول عبیه الحول عند ربه فلا شيء عليه<sup>(٢)</sup> .

ورثنا يسفاد من خير عبد الحميد بن سعد الاستحباب في المؤجل على الملقى الثقة بعد القص لكل ما مر به من السنين ، قال : سألت أبا الحسن - عليه السلام - عن رجل باع بيعاً إلى ثلاث سنين من رجل ملّي بحقه وماله في ثقة ، يزكي ذلك المال في كل سنة تمر به ، أو يزكيه إذا أخذه ؟ فقال : « لا ، بل يزكيه إذا أخذ »<sup>(٣)</sup> . قلت له : لکم يزكيه ؟ قال : قال : « ثلاث سنين »<sup>(٤)</sup> وهو محمود بن علي الاستحباب بشهادة غيره مما عرفت .

ويحتمل قوياً : أن يكون المقصود بالزكاة في هذه الرواية : زكاة مال التجارة ، لا زكاة النقدين من حيث هي ، والله العالم .

﴿ فإن كان تأخيرها من جهة صاحبه ﴾ فـ ﴿ قيل ﴾ كما عن السيد والشيخين في المقعة والخلاف والميسوط<sup>(٥)</sup> : ﴿ تجب الزكاة على مالكه ﴾

(١) الكافي ٥١٩:٣ ، الواسط ، الباب ٦ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ٦ .

(٢) أنظر : الكافي ٥٣٤:٣ ، التهذيب ١١٣/٤١٤ ، الواسط ، الباب ٨ من أبواب زكاة الأثام ، الحديث ١ .

(٣) الكافي ٥٢١:٣ ، الواسط ، الباب ٦ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ٨ .

(٤) كما في الحديث الناصرة ٣٤ ١٢ ، وأجواهر ٥٩١٥ ، وأنظر : جل العلم والعمل (صص ٤٠٠)



واختار في الحدائق أيضاً ذلك<sup>(١)</sup>.

﴿وقيل: لا﴾ وهذا القول على ما ادّعاه في الجواهر هو المشهور شهرة عظيمة، بن عليه إجماع متأخرين<sup>(٢)</sup>، وهو الأظهر<sup>(٣)</sup> وإن كان ﴿الأول أحوط﴾.

واستدل في الحدائق للقول بالوجوب بموثقة زرارة عن أبي عبد الله - عليه السلام - أنه قال في رجل ماله عنه غائب لا يقدر على أخذه، قال: «فلا زكاة عليه حتى يخرج، فإذا خرج زكاه لعام واحد، وإن كان يدعه متعمداً، وهو يقدر على أخذه، فعليه الزكاة لكن ما مرّه من السيئ»<sup>(٤)</sup>.

وحر عمر بن يزيد عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: «ليس في الدين زكاة إلا أن يكون صاحب الدين هو الذي يؤخره، فإذا كان لا يقدر على أخذه فليس عليه زكاة حتى يقضيه»<sup>(٥)</sup>.

وخبر عبد العزيز، قال: سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن الرجل يكون له دين، قال: «كل دين يؤخره فهو إذا أراد أخذه، فعليه زكاته، وما كان لا يقدر على أخذه، فليس عليه زكاة»<sup>(٦)</sup>.

وصحيفة أبي الصالح الكندي عن أبي عبد الله - عليه السلام - في

رسائل لشريف) ٧٤٠٣، ولقمة: ٢٣٩، وخلاف ٨٠٠٢، المسألة ٩٦، والبسوط ٢١١: ١.

(١) الحدائق الناصرة ٣٤: ١٢.

(٢) جواهر الكلام ٢٩: ١٥.

(٣) التهذيب ٧٧/٣١: ٤، الاستبصار ٨١/٢٨: ٢، الوسائل، الباب ٥ من أبواب من تجب عليه الزكاة، الحديث ٧.

(٤) الكافي ٣/٥١٩: ٣، الوسائل، الباب ٦ من أبواب من تجب عليه الزكاة، الحديث ٧.

(٥) التهذيب ٨٢/٣٢: ٤، الوسائل، الباب ٦ من أبواب من تجب عليه الزكاة، الحديث ٥،

وانظر: الحدائق الناصرة ٣٣: ١٢-٣٤.

الرجل يسي أو (يعبر)<sup>(١)</sup> فلا يزل ماله دثناً ، كيف يصنع في زكاته ؟  
فقال: «يزكيه ، ولا يزكي ما عليه من الدين ، إنما الزكاة على صاحب  
المال»<sup>(٢)</sup>.

وعن الفقه الرضوي أنه قال: «وإن غاب عنك مالك فليس عليك  
الزكاة ، إلا أن يرجع إليك ويحول عليه الحول وهو في يدك ، إلا أن  
يكون مالك على رجل متى أردت أخذت منه فعليك زكاته»<sup>(٣)</sup>.  
ولا يعارضها الأخبار المتقدمة<sup>(٤)</sup> لدلة على أنه لا صدقة على الدين ؛  
فإن مقتضى الجمع بينها وبين تلك الأخبار ارتكاب التقييد في تلك  
الأخبار بتخصيصها بما إذا لم يكن التأخير من قبيل المالك كما هو  
الغالب.

ويرد على الاستدلال بموثقة زرارة أنها بظاهرها أحسبته عن المتعنى .  
وأما خبر الكناني ، فهو بظاهره معارض للمعشيرة المصرحة بأنه  
لا صدقة على الدين ؛ ولا يصح تخصيصه بالدين الذي يكون تأخيره من  
قبل صاحبه ؛ لأن موارده النسيئة ، الصهرة في المؤجل الذي لا سلطنة  
للمالك على ستيقانه مهما أراد ، ولا أقل من كون المؤجل من أظهر  
موارده الذي يكون صرف الرواية عنه أبعد من حمها على الاستحباب ،  
مع أن الغالب على الظن أن المراد بالزكاة في هذه الرواية ككثير من  
أخبار الباب ، هي زكاة مال التجارة التي سيأتي الكلام فيها إن شاء  
الله.

(١) في المصدر: يعبر.

(٢) الكافي ٣: ١٢/٥٢١ ، الوسائل ، اسباب ٩ من أبواب من نخب عليه زكاة ، الحديث ١.

(٣) الفقه المنسوب للإمام الرضا عليه السلام: ١٩٨.

(٤) تقدمت في ص ٨٦-٨٧.

وأما خبراً عمر بن يزيد وعبد العزيز، فقد أُجيب عنها بضعف السند، كعبارة الرضوي.

والأولى الجواب عنها بالحمل على الاستحباب؛ جمعاً بينها وبين خبر علي بن جعفر المروي عن كتابه وكتاب قُرب الإسناد للحميري، أنه سأل أخاه عن الذين يكون على القوم المياسير إذا شاء قبضه صاحبه، هل عليه زكاة؟ قال: «لا، حتى يقبضه ويحول عليه الحول»<sup>(١)</sup>.

وهذه الرواية كما تراها، نص في عدم الوجوب، وقصيدة الجمع بينها وبين الخبرين المتقاربين، وكذا عبارة الرضوي وغيرها، بعد تسيم سندها أو دلالتها: إنها هو حمل تلك الأخبار على الاستحباب، أو زكاة مال التجارة، أو غيرها من المحامل.

هذا، مع أن ارتكباب التأويل في تلك الأخبار بالحمل على الاستحباب في حد ذاته، أهون من ارتكباب التخصيص والتأويل في العمومات الساقية للزكاة على الذين ~~تغيرها~~ <sup>تغيرها</sup> من الروايات الظاهرة في اختصاص موجبات الزكاة بالأعيان الخارجية المندرجة تحت مسميات الأحاسن الركوبة حقيقة، كما لا يحى على المتأمل.

وربما يؤيد الاستحباب أيضاً رواية علي بن جعفر - الأخرى - عن أخيه موسى - عليه السلام. قال: «ليس على الذين زكاة، إلا أن يشاء رب الذين أن يزكّيه»<sup>(٢)</sup>.

ثم إننا لو أوجبنا الزكاة في الذين، لآتجه تخصيصه بما إذا كان من جنس التقدين، دون ما إذا كان الذين نعماً؛ لانصراف ما دلّ على

(١) قرب الإسناد ٨٩٥/٢٢٨، الوسائل، الباب ٦ من أبواب من يجب عليه الزكاة، الحديث ١٥.

(٢) قرب الإسناد ٨٩٣/٢٢٨، الوسائل، الباب ٦ من أبواب من يجب عليه الزكاة، الحديث ١٤.

ثبوت الزكاة في الذين عن مثله ، ولأنَّ السوم شرط ، وحصوله ممّا في النقة متعذر ، لا بمعنى أنّ ما في النقة لا يصحّ أن يوصف بكونه سائماً ؛ كي يتوخّه عليه أنّ السائمة والمعوفة قسمان من الحيوان ، فكما يجوز أن يثبت نفس الحيوان في النقة ، يجوز أن يثبت كلّ من قسميه فيها ، فإنّ<sup>(١)</sup> شرط تعلق الزكاة بالأنعام تصدور وصف السوم منها في تمام الحول ، لا اتصافها بكونها سائمة ولو في نقة ، كما لا يخفى.

﴿والكافر يجب عليه الزكاة﴾ كغيرها من استكالييف العرعية التي استفيض نقل لإجماع في كتب الأصول والمروع على كونه مكلماً بها ؛ لعموم أدلتها ، وخصوص قوله تعالى : «وَيُلْ لِمَشْرَكِ الدِّينِ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ»<sup>(٢)</sup> وغيره ، وقد تقدّم في محث عمل الجنة من كتاب الطهارة مزيد توضيح وتحقيق لذلك ، فراجع<sup>(٣)</sup> .

﴿لكن لا يصحّ منه أدائها﴾ ككونها من العبادات المشترطة بالقربة ، التي قد يظهر من كلماتهم السلام على اشتراطها بالإيمان ، كما ربّما يشهد له النصوص المستميضة - إن لم تكن متواترة - الدالة على اشتراط قبول الأعمار بالولاية<sup>(٤)</sup> ، وأنّ من لم يؤال الأئمة - عليهم السلام - فتكون أعماله بدلاتهم ، لم يكن له على الله شيء<sup>(٥)</sup> ، فيدرمه بطلان عمله ، وإلا يلزم استحقاق الأجر عليه ، وهو خلاف صريح الأخبار ،

(١) الظاهر: من لأنّ. هامس طبع المحري.

(٢) سورة فصلت ٦:٤١ و٧.

(٣) رجع كتاب الطهارة: ٢٢٧ (الطبع المحري).

(٤) أنظر على سبيل المثال: الكافي ٨/١٨٣٠١ ، ولوسائل ، باب ٢٩ من أبواب معتقة

العبادات ، الحديث ١.

(٥) الكافي ١٨:٢-١٩/٥ ، الوسائل ، أبواب ٢٩ من أبواب معتقة لعبادات ، الحديث ٢.

فيتأمل.

وعنّه في محكي المعتر وغيره: بأنّ بية القربة معصرة فيها، وهي لا تصح من الكافر<sup>(١)</sup>.

وفيه: أنّه إن تمّ في غير مثل لوصاب والخوارح وغيرهم من الفرق المحكوم بكفرهم، لإنكار بعض ضروريات، مع اعترافهم بالله تعالى وبوجوب الزكاة.

وكيف كان، فإذا أسمى الكفر سقطت الزكاة عنه، كما نصّ عليه غير واحد<sup>(٢)</sup>، بل لم يقل الخلاف فيه صريحاً عن أحد.

نعم، قد يلوح من مدارك<sup>(٣)</sup> ليل أو القول بالخلاف؛ فإنّه بعد أن نقل عن المصنّف في المعتر وعلامة في جملة من كتبه التصريح بأنّ الزكاة تسقط عن الكافر<sup>(٤)</sup> **وإن كان النصاب موحوداً؛ لقوله عليه السلام:- (الإسلام بحث ما سئل)** قال ما لفظه: وبحسب التوقف في هذا الحكم: لصعب الرواية المتضمنة للسقوط سنداً وممتناً.

ولما روي في عدة أحبار صحيحة من أنّ المخالف إذا استبصر لا يجب عليه إعادة شيء من العبادات التي أوقعها في حال ضلّاله سوى الزكاة؛ فإنّه لا بدّ أن يؤدّيها<sup>(٥)</sup>، ومع ثبوت هذا الفرق في المخالف يمكن إجراؤه في الكافر.

(١) حكاها السيّد العامل في مدارك الأحكام ٤١:٥، وانظر: المعتر ٤٩٠:٢.

(٢) مهم انصف في المعتر ٤٩٠:٢، وعلامة في قواعد الأحكام ٥٢:١، وتحرير الأحكام ٥٨:١، ومنهى الطلب ٤٧٩:١، وتذكرة الفقهاء ٤٠:٥، المسألة ٢٧.

(٣) عوالي اللآلي ١٤٥/٥٤:٢، وأسد النعمة ٥٤:٥، ومسدّد أحمد ١٩٩:٢٠٥، تفاوت يسير في الموضعين.

(٤) أنظر: الوسائر، الباب ٣١ من أبواب مقتعة العبادات، والباب ٣ من أبواب المستحقين للزكاة.

وبالجملة ، فالوجوب على الكافر متحقق ، فيحب نقاؤه تحت العهدة إلى أن يحصل الامتثال ، أو يقوم على سقوط بالإسلام دليل يعتد به .  
على أنه ربما لزم من هذا الحكم عدم وجوب الزكاة على الكافر ، كما في قضاء العبادات ؛ لامتنع أدائها في حال الكفر ، وسقوطها بالإسلام ، إلا أن يقال : إن متعق الوجوب إيصالها إلى لساعي وما في معناه في حال الكفر ، ويسعي التمثل في ذلك<sup>(١)</sup> . انتهى .

أقول : أما لمناقشة في سد مثل هذه لرواية المشهورة ، المتسام على العمل بها بين لأصحاب ، مما لا يسفي الالتفات إليها ، بل وكذا في دلالتها ، فإن مثل ركاة والخمس وكفارت وأشاهها من الحقوق الثابتة في الإسلام بمنزلة القدر المتيقن بها ، كما يؤيد ذلك ، بل يدن على أصل المدعى قضاء الضرورة بجريان سيرة النبي صلى الله عليه وآله والأئمة ع عليهم السلام . المائين مقامه ، على عدم مؤاخضة من دخل في الإسلام بشيء من هذه الحقوق بالنسبة إلى الأزمنة المصيبة .

وأما المخالف الذي ستصير ، فهو خارج عن مورد هذا الحكم ، فيحب عليه تدارك جميع ما فاتته من لتكاليف الثابتة في الإسلام مالية كان أم بدنية ، لكن ما أتى به منها على وفق مذهبه قبل استنصاره مُمضى شرعاً ، متة عليه فيما عدا لركاة لمصروفة في غير مصرفها على ما نطق به الأخبار ، فهذا مما لا ربط له بالمقدم .

ودعوى أن التفرقة بين الركاة وغيرها في المخالف إنما هي باعتبار كونها متعلقة بحق الناس ، كما وقع في الأخبار التصريح به ، فهذا يكشف عن أن الركاة أيضاً كسائر حقوق المالية للغير ، الثابتة على

(١) مدارك الأحكام ٤٢:٥ ، وانظر: المصادر في ٥٢ من صفحة ٩٢ .

الکافر، التي قد يتأمل أو يبع عن كونها مشمولةً لحديث الجُت ، مدفوعة بأن الحقوق الدالة القدسة لتتأمل أو المنع عن كونها مشمولةً للص ، إنما هي الحقوق الثابتة عنه لا بشرع الإسلام ، كره الأمانات ، والديون المستقرة في ذمته ، ولا فقد أشرنا إلى أن الخمس والزكاة والكفارات وبظواهرها ، من الحقوق الدالة الناشئة من التكليف المقررة في دين الإسلام ، من أظهر موارد الحديث.

وأما ما ذكره من استلزام هذا الحكم عدم وجوب لزكاة على الكافر ، فهو إشكال يتوخه عن سائر لتكاليف المشروطة التي يتوقف الخروج عن عهدها على مقفمة متقفمة على رماح حصول شرطها وحضور وقتها ، بحيث لو أحل بها امتنع توخه الخطاب بعملها بعد حصول شرطه ، وقد حققنا في أول كتاب الظهارة<sup>(١)</sup> لدى البحث عن وجوب الفسل في الليل لصوم العد ما ينفع منها الإشكال.

وملخصه : أن المدار في صبغة التكليف ، وحسن المواخذة على مخالفته ، إنما هو على تمكن المكلف من الخروج عن عهده ولو بترتيب مقدماته من قبل عشرين سنة ، لا المدة المقيدة بحصولها بعد حضور وقت العمل أو حصول شرطه ، ولكن يجب عند توقفه على مقفمة متقفمة أن يوجه إليه التكليف من حين قدرته عليه ، فيصح أن يكلف كل أحد من أول بلوغه بأن يسلم ويؤدي زكاة أمواله في كل سنة مادام حيّاً ، وأن يأتي بالمرائض اليومية في أوقاتها ، ويقضيها في خارج الوقت لدى فوته في الوقت ، وإذا كلفه بذلك في أول بلوغه ، صحت مؤاخذته على مخالفة الجميع وإن كانت صحة الجميع مشروطة بإسلامه في اليوم الأول

(١) راجع ص ٤ (الطبع المحمدي).

من بلوغه.

ولا ينافي ذلك سقوطها عنه بحدوث الإسلام له حين حصول شرطها أو حضور وقتها ، كما لا يخفى على المتأمل.

وحيث لا يصح من الكافر أداء الزكاة ﴿فإذا تلفت﴾ منه ﴿لا يجب عليه ضمانها وإن أهمل﴾ على ما صرح به في المتن وغيره<sup>(١)</sup> ؛ لأنه غير متمكن حينئذٍ من الأداء ، ولا يكون التلف مع عدم التمكن من الأداء مقتضياً للضمان.

ولكن قد يشكل ذلك بأن عدم تمكنه من الأداء إذا كان مسبباً عن اختياره بقاءه على الكفر ، لا يصح أن يكون ماعياً عن الضمان الذي هو من مقتضيات اليد ما لم يرد دليل على خلافه ، فالقول بتحقيق الضمان - كما رتبها يستشعر من كلمات غير واحدة<sup>(٢)</sup> من المتأخرين - لعله أقوى.

ولكن البحث عنه - كالبحث عن سقوطها على الكافر بعد الالتزام بسقوطها عنه بالإسلام - قليل اعانة.

وما يقال<sup>(٣)</sup> : من أن ثمرة وجوبها تظهر لجواز القهر عليه ، كما في غيره من الممتنعين من أداء الزكاة ، فهو لا يخلو من إشكال.

أما بالنسبة إلى النفي والمعاهد ، فإن كان أخذ الزكاة منهم دخلاً فيما شرط عليهم ، فلا كلام فيه ، وإلا فالزامهم بدفعها أو أخذها منهم بمحض ثبوتها في شرع الإسلام مشكوك ؛ لأنه ينافي تقريرهم على ما هم

(١) شرائع الإسلام ١: ١٤٢ ، ولشهب في البين ١: ١٦٨ ، وحملات في تذكير الفقهاء ١: ٢٠٥.

(٢) كالسيد العاملي في مدارك الأحكام ٤٢٠.

(٣) أنظر: المسالك ١: ٣٦٣ ، وحواهر الكلام ١٠: ٦٣-٦٤.



عليه ؛ لأن قضية ذلك عدم مزاحمتهم فيما يروونه ملكاً لهم بسبب أو نسب ، أو معاملة فاسدة ، بل ترتيب أثر الملكية الصحيحة على ما يروونه في مذهبهم ملكاً لهم ، كما في ثمن الخمر والخنزير ، وميراث العصابة ، وإلا لكان وجوب إخراج زكاة من أموالهم لدى انتقالها إلى مسلم بهبة أو بيع أو إرث ونحوه من أشهر ثمرات ، ولكن الظاهر عدم التزام أحد بها .

وأما بالنسبة إلى الحربي ، فإنه وإن جاز أخذ أمواله جميعها منه قهراً ، ولكن إلزامه بدفع الزكاة أو أحد شيء منه بهذا العنوان ، بحث يترتب عليه أثره ، بأن يتعين صرفه إلى مصرفها المعين ، فلا يحسب من إشكال ، فليتأمل .

﴿والمسلم إذا لم يتمكن من إخراجها وتلفت لم يضمن﴾ للأصل وغيره .

﴿ولو تمكن أو<sup>(١)</sup> قرطبهين﴾ كذا يدل عليه روايات مستحصصة :

منها : قول أبي جعفر - عليه السلام - ، في حسنة محمد بن مسلم : «إذا وجد لها موضعاً فتم يدفعها ، فهو لها ضامن حتى يدفعها»<sup>(٢)</sup> وغير ذلك مما تعرفه إن شاء الله .

﴿والجنون والطفل لا يضمنان﴾ ما يتلف ﴿إذا أهمل الولي مع القول بالوجوب في الغلات ولمواشي﴾ لعدم المقتضي له ، وإنما الكلام في ضمان الولي .

(١) كذا في الأصل ، وفي الشرائع «أو» بدل «و» .

(٢) الكافي ٣ : ٥٥٣ / ١ ، المعية ٢ : ٤٦ / ١٥ ، الوسائل ، الباب ٣٩ من أبواب المنهفين للزكاة ، الحديث ١ ، ومعه . عن أبي عبد الله - عليه السلام - وعن أبي حمزة - عليه السلام - في المدارك

ففي المدارك وغيره: لا يبعد تصميمه ؛ لأنه مخاطب بالإخراج ، فيجري مجرى المالك<sup>(١)</sup> .

أقول: وهو على إطلاقه ما لم يندرج تحت ضمان اليد أو الإتلاف ، لا يخلو من إشكال ، والله العالم.



(١) مدارك الأحكام ٤٤:٥ ، حوهر الكلام ٦٤:١٥ .

## ﴿النظر الثاني﴾

﴿في بيان ما تحب فيه ، وما تستحب﴾

﴿تحب الزكاة في الأنعام : إبل ، والبقر ، والعم ، وفي الذهب ، والفضة ، والعلات الأربع : الحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب . ولا تحب فيما عدا ذلك﴾ .  
أما وحوها في اتسعة المبرورة ، فمما لا شبهة ، بل لا خلاف فيه ،  
بصاً وفتوى .

قال العلامة في التذكرة : وقد أجمع المسلمون كافة على إيجاب الزكاة في تسعة أشياء : الإبل ، والسقر ، والعم ، والذهب ، والفضة ، والحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ، وحتسوا فيما عدا ذلك<sup>(١)</sup> . انتهى .  
وأما عدم وحوها فيما عدا ذلك ، في محكيّ المعتمد : أنه مذهب الأصحاب ، عدا ابن الجيّد<sup>(٢)</sup> .

ونقل عن ابن الجيّد أنه قد توحيد الزكاة في أرض العُشر من كل ما دخل القمير من حنطة وشعير وسمسم وأرز ودخن وذرة وعدس وسُنّت

(١) تذكرة الفقهاء ٤٣٥ وبه «في رد على ذلك»

(٢) حكاها السيد انعماني في مدارك الأحكام ٤٥٥ ، وانظر لمعتمد ٤٩٣:٢ .

وسائر الحبوب<sup>(١)</sup> ، وماقاً للمحكي عن الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأبي يوسف<sup>(٢)</sup> .

ويدل على انحصار وجوب الزكاة في تسعة المربورة أخبار متطابقة .  
منها : صحيح الفصلاء ، عن أبي جعفر وأبي عبد الله -عليهما السلام- ،  
قالا : «فرض الله الزكاة مع الصلاة في لأموال ، وستها رسول الله -صلى  
الله عليه وآله- ، في تسعة أشياء ، وعفا عما سواهن في الذهب ،  
والفضة ، والإبل ، ولبقر ، والغنم ، والخطاة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ،  
وعفا رسول الله -صلى الله عليه وآله- ، عما سوى ذلك<sup>(٣)</sup> .

وفي الموثق ، عن زرارة ، قال : سألت أبا جعفر -عليه السلام- عن  
صدقات الأموال ، فقال : «في تسعة أشياء ، ليس في غيرها شيء في  
الذهب والفضة والخطاة والشعير والتمر والإبل والبقر والغنم السائمة  
وهي الراعية»<sup>(٤)</sup> الحديث .

وفي الموثق أيضاً عن زرارة عن أبي جعفر -عليه السلام- عن أبي جعفر  
-عليه السلام- قال : «ليس في شيء مما أنبتت الأرض من الأرز ،  
والذرة ، والحنظل ، والعدس ، وسائر لحبوب والفاكهة شيء غير هذه  
الأربعة الأصناف وإن كثرت ثمره ، إلا أن يصير مالاً يباع بذهب أو فضة  
تكنزه ، ثم يحول عليه الخول»<sup>(٥)</sup> الحديث .

(١) حكمة العلامة في مختلف ٧٠٣ ، المجلد ٤٥ . (٢) كى في الحديث الناصرة ١٢ : ١٠٨ .

(٣) الكافي ١/٥٠٩٣ ، التهذيب ٤٠/٣٠٥ ، الاستبصار ٢/٣٠٥ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب  
ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ٤ .

(٤) التهذيب ٤٠/٢٠٢ ، الاستبصار ٢/٢٠٢ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ،  
الحديث ٩ .

(٥) التهذيب ٤٠/١٢٦٤ ، الاستبصار ٢/١٢٦٤ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب ما تجب فيه  
زكاة ، الحديث ٩ .

وفي الموثق عن عبد الله بن بكير، عن محمد بن الطيار، قال: سألت أبا عبد الله -عليه السلام- عما يجب فيه الزكاة، فقال: «في تسعة أشياء: الذهب، والفضة، والحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والإبل، والبقر، والغنم، وعفا رسول الله -صلى الله عليه وآله- عما سوى ذلك» فقلت: أصلحك الله، فإنّ عندهما حبّاً كثيراً. قال: فقال: «وما هو؟» قلت: الأرز. قال: «نعم، ما أكثره» فقلت: فيه الزكاة؟ قال: «فزبرني» ثم قال: «أقول لك: إنّ رسول الله -صلى الله عليه وآله- عفا عما سوى ذلك، وتقول لي: إنّ عندهما حبّاً كثيراً، أفبه الزكاة؟»<sup>(١)</sup>

وفي مرسل القمّاط، أنّه سُئِلَ أبو عبد الله -عليه السلام- عن الزكاة، فقال: وضع رسول الله -صلى الله عليه وآله- الزكاة على تسعة، وعفا عما سوى ذلك: الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والذهب، والفضة، والبقرة، والغنم، والإبل. فقال السائل: فالذرة؟ فعصّب عليه السلام، ثم قال: «كان والله على عهد رسول الله -صلى الله عليه وآله- السماسم والذرة والدُّحْن وجمع ذلك» فقال: إنهم يقولون: إنّه لم يكن على عهد رسول الله -صلى الله عليه وآله- وبما وضع في تسعة لما لم يكن بحضرة غير ذلك، فعصّب فقال: «كذبوا، فهل يكون العمود لا عن شيء قد كان؟ ولا والله ما أعرف شيئاً عليه الزكاة غير هذا، من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر»<sup>(٢)</sup>. إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة البالغة حدّ التواتر، الحاضرة للزكاة في تسعة المزبورة، لا حاجة إلى استقصائها.

(١) التهذيب ٩/٤١٤، الاستبصار ٩/١٢، الوسائل، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه الزكاة، الحديث ١٢.

(٢) الخصال ٢/٤٢١-٤٢٢، معاني لأخبار ١/١٥٤، الوسائل، الباب ٨ من أبواب ما يجب فيه لزكاة، الحديث ٣.

وبإزاء هذه الأخبار أخبار آخر ظهرها ثبوت الزكاة في كل شيء يكال من الحبوب.

منها: خبر أبي مريم عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: سألته عن الحرث، ما يزركى منه؟ قال: «سُرّ، والشعير، والذرة، والأرز، والسُّت، والعدس، كن ذلك متايزكى» وقال: «كل ما كيل بالصاع قبلغ الأوساق فعليه الزكاة»<sup>(١)</sup>.

وصحيحة محمد بن مسلم أو حسنته، قال: سألته (عن الحب ما يزركى منه؟)<sup>(٢)</sup> فقال: «ابزّ، والشعير، والذرة، والدخن، والأرز، والسُّت، والعدس، والسَّمسم، كلّ هذ يزركى وأشباهه»<sup>(٣)</sup>.

وعن زرارة - في الصحيح - مثله، وقابله: «كل ما كيل بالصاع قبلغ الأوساق فعليه الزكاة» وقال: «وحمل رسول الله - صلى الله عليه وآله - الصدقة في كل شيء أنبت الأرض، إلا الخضر والبقول، وكل شيء يصد من يومه»<sup>(٤)</sup>.

وخبره الآخر، قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام - في الدرة شيء؟ قال لي: «الدرة، والعدس، والسُّت، والحبوب، فيها مثل ما في الحنطة والشعير، وكل ما كيل بالصاع قبلغ الأوساق التي يجب فيها

(١) الكافي ٣: ٥١١/٦، الوسائل، الباب ٩ من أبواب ما تحب فيه الزكاة، الحديث ٣.

(٢) في الكافي، عن الحبوب ما يزركى منها وفي التهذيب والاستبصار: عن الحرث ما يزركى منه.

(٣) الكافي ٣: ٥١٠/١، التهذيب ٤: ٤٠٣/٧، الاستبصار ٢: ٣/٧، الوسائل، الباب ٩ من أبواب ما تحب فيه الزكاة، الحديث ٤.

(٤) الكافي ٣: ٥١٠/٢، التهذيب ٤: ٦٥/١٧٦، الوسائل، الباب ٩ من أبواب ما تحب فيه الزكاة، الحديث ٦.

الزكاة ، فعليه فيه الزكاة»<sup>(١)</sup>.

وموثقة أبي بصير ، قال : قلت لأبي عبد الله -عليه السلام- : هل في الأرز شيء ؟ فقال : «نعم» ثم قال : «إن المدينة لم تكن يومئذ أرض أرز فيقال فيه ، وبكته قد حصل فيه ، كيف لا تكون فيه وعامة خراج العراق منه!»<sup>(٢)</sup>.

وخبر محمد بن إسماعيل ، قال : قلت لأبي الحسن -عليه السلام- : إن لنا رطبة وأرراً ، فما الذي علينا فيه ؟ فقال : «أما الرطبة فليس عليك فيها شيء ، وأما الأرر فما سقت السماء العُشر ، وما سقي بالدوالي فنصف العُشر في كل ما كنت بالصاع» وقال : «وكيل بالميال»<sup>(٣)</sup>.

وربما يشهد بصدق كلتا الطائفتين وصدورهما عن الإمام صحيحة عتي بن مهزيار ، قال : قرأت في كتاب عبد الله بن محمد إلى أبي الحسن -عليه السلام- : جعلت فداك ، روي عن أبي عبد الله -عليه السلام- : أنه قال : «وضع رسول الله -صلى الله عليه وآله- الزكاة على تسعة أشياء : الحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ، والذهب ، والفضة ، والغنم ، والبقر ، والإبل ، وعفا رسول الله -صلى الله عليه وآله- عما سوى ذلك» فقال له القائل : عندي شيء كثير أصعب ذلك ، فقال : «وما هو؟» قال : الأرز ، قال أبو عبد الله -عليه السلام- : «قول لك : «إن رسول الله -صلى الله عليه وآله- وضع الزكاة على تسعة أشياء وعفا عما سوى ذلك ، وتقول : عندي أرز وعند ذرة ! فقد كانت الذرة على عهد رسول الله

(١) التهذيب ١٧٧/٦٥:٤ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب ما يجب فيه الزكاة ، الحديث ١٠.

(٢) التهذيب ١٧٨/٦٥:٤ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب ما يجب فيه الزكاة ، الحديث ١١.

(٣) الكافي ٥/٥١١:٣ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب ما يجب فيه الزكاة ، الحديث ٢.

- صلى الله عليه وآله - فوق «كذلك هو، ولزكاة على ما كيل بالصاع»<sup>(١)</sup>.  
وكتب عبد الله: وروى غير هذا الرجل عن أبي عبد الله - عليه السلام -  
أنه سأل عن الحبوب، فقال: «وما هي؟» فقال: السمسم، والأرز،  
والذخن، وكل هذا غنة كالحنطة والشعير، فقال أبو عبد الله  
- عليه السلام -: «في الحبوب كتبها زكاة»<sup>(٢)</sup>.

وروى أيضاً عن أبي عبد الله - عليه السلام - أنه قال: «كل ما دخل  
القفيز فهو يجري مجرى الحنطة والشعير وتمر ولزبيب» قال: فأخبرني  
جعلت هناك، هل على هذا الأرز وما أشبه من الحبوب والحمص  
والعدس زكاة؟ فوق - عليه السلام -: «صدقوا، الزكاة في كل شيء  
كيل»<sup>(٣)</sup>.

وهذه الأخبار بظاهرها تناقض الرواية الخاصة للزكاة في التسعة،  
مع ما في بعض تلك الأخبار من التصريح بالعصو عن سائر الحبوب من  
مثل العدس والحمص والأرز والذرة وغيرها، بعكس ما في هذه الأخبار  
من التصريح بوضع الزكاة في الجميع.

وقد نُسب إلى المشهور الجمع بينها بحمل هذه الأخبار بالنسبة إلى  
ما عدا الأجناس الأربعة، على الاستحباب<sup>(٤)</sup>.  
وحكي عن السيد حملها على التقية<sup>(٥)</sup>. واختار هذا الحمل في

(١) الكافي ٣: ٥١٠، التهذيب ٤: ١١/٥١٤، الاستبصار ٢: ١١/٥١٤، الوسائل، الباب ٨ من  
أبواب ما تجب فيه الزكاة، الحديث ٦.

(٢) الكافي ٣: ٥١٠، دليل الحديث ٣، الوسائل، الباب ٩ من أبواب ما تجب فيه الزكاة،  
الحديث ١.

(٣) الكافي ٣: ٥١١، الوسائل، الباب ٩ من أبواب ما تجب فيه زكاة، دليل الحديث ١.

(٤) كما في الخدائق الناصرة ١٢: ١٠٨.

(٥) كما في الجوهر ١٥: ٦٨، وانظر: الانتصار: ٧٨.



الخدائق<sup>(١)</sup> وبالف في تشييده.

وعن الكسني في الكافي ، أنه نقل عن يونس بن عبد الرحمان من قدماء أصحابنا: أنه حمل الأخير الحاصرة في اتسعة على صدر الإسلام ، وما دلّ على ثبوتها في الجميع على ما بعد ذلك<sup>(٢)</sup>.

ويرد على هذا الجمع الأخير إباء حُلّ الأخسار الحاصرة في التسعة عن هذا الحمل ، بل بعضها كلف في إرادتها بالنسبة إلى سائر الأعصار.

وأما ما نسب إلى المشهور من الحمل على الاستحياب ، فهو أيضاً لا يخلو من إشكال ؛ نظراً إلى ما في الأخبار المروية من الإشارة إلى موافقة الأخسار المثبتة لزكاة في سائر الأجاس للعاقبة ومناسبتها لتقية ؛ ضرورة أن مثل هذا الحكم الذي هو عمدة ما يتعلق به سلطنة السلاطين بعد اشتهاره لدى العاقبة واستقرت حصره ملاطبتهم على أحد الركاة من سائر الحبوب ، لم يكن يسع الإجماع تفكيكه السلام. إنكاره ، بل كان عليه إظهار الموافقة لهم ، كما وقع لأمر كذلك في هذه الأخبار ، فلا يبقى لهذه الأخبار بعد أن عدم بأن طهرها لذي هو موافق للعاقبة ، مخالف للواقع. ظهور في كونها مسوقة لبيان الحكم الواقعي ؛ كي يصلح أن يكون التصريح بنفي لزكاة فيما عد تسعة في الأخبار الحاصرة للركاة فيها ، قريبة على إرادة الاستحياب من هذه الأخبار.

ومحّص الكلام: أن الجمع بين الحريين لمتعارضين ، بحمل أحدهما على الاستحياب ، وإن كن في حد ذاته أقرب من الحمل على التقية

(١) الخدائق الناصرة ١٢ ١٠٨

(٢) الكافي ٥٠٩:٣ ذيل الحديث ٢.

لدي هو في الحقيقة بحكم الطرح ، ولكنه في غير مثل المقام الذي يكون احتمال التقية فيه أقوى ؛ وإن حمل على لتقية حيث أقرب إلى الواقع من الحمل على الاستحباب.

ولكن يتوجه على هذا الكلام أنه لا أثر لأقوائية احتمال التقية ، ولا لكون المورد مما لا يحصى بالإمام عليه السلام- عن إظهار مخالفة الواقع في باب الترحيح بناءً على ما هو الحق المحقق في محله من عدم اشتراط حجية ظواهر الألفاظ بإفادة لظن بالمرء ، بل ولا بعدم الظن بالخلاف ، فغاية ما في الباب : أن كون المورد كذلك يورث الظن لقوي بعدم كون الأخبار المثبتة للزكاة في سائر الأجناس مسوقة لبيان الحكم الواقعي ، بل صادرة للتقية ، وهذا الظن ليس بحجة ، ولذا لو لم يكن لهذه الأخبار معارض ، لم يكن هذا الظن مانعاً عن الوصول بها ، فمع المعارض أيضاً لا يصلح لمانعية إذا كان المعارض بنفسه صالحاً لصرف هذه الأخبار إلى الاستحباب.

مرحمة تقيّة / رسوم

والحاصل : أنه إذا أمكن الجمع بين الدليلين المتنافيين في الطاهر ، يجعل أحدهما قرينةً على ارتكاب التأويل في الآخر بشهادة العرف ، وجب الجمع بينهما بذلك ، فإنه مهما أمكن أولى من الطرح ، ولا يجوز الاعتناء باحتمال التقية أو مطنتها ؛ لمخالفتها للأصل.

وأما ما ذكرناه من أنه لا يبقى في مثل هذا المقام ظهور للكلام في إرادة الحكم الواقعي ، فهو لا يخفى من معالطة ؛ إذ لا أثر لذلك في اختلاف مدلول الكلام من حيث هو ، بل هو مورث للظن بعدم كون المدلول مراداً في الواقع ، وهو غير قادح في حجية الظواهر.

فالذي ينبغي أن يقال ، هو : أن الأخبار المثبتة للزكاة في كل ما يكال ليست جميعها على نسق واحد ، بل بعضها يعد في العرف معارضاً

للمروايات الحاصرة للزكاة في التسعة ، فهذا مما يتعين حمله على التقية .  
 مثل قوله -عليه السلام- في صحيفة زرارة : «وجعل رسول الله -صلى الله عليه وآله- الصدقة في كل شيء أستت الأرض ، إلا الخضر والبقول»<sup>(١)</sup> فإنه ينافي ما في تلك الأخبار من التصريح بأن رسول الله -صلى الله عليه وآله- لم يضع الزكاة على ما عدا الغلات الأربع ، بل عفا عنها .

وكذا موثقة أبي بصير ، التي وقع فيها السؤال عن أنه هل في الأرض شيء؟<sup>(٢)</sup> فإن ما تضمنته هذه الموثقة بعينه ما صرح الإمام -عليه السلام- بكذبه في رسالة القمّاط<sup>(٣)</sup> ، فهذه المرسلة بمذلولها اللفظي تشهد بأن ما تضمنته الموثقة من أقوال العدة والمخالفة للواقع ، فصدوره من الإمام لم يكن إلا عن علة .

وبعضها ليس كذلك ؛ فثبت قد يوجد فيها ما لا يراه العرف ماقضاً لتلك الأخبار ، بل يجعل تلك الأخبار قرينة على حل هذا البعض على إرادة مطلق الثبوت الغير المنافي للاستحباب ، مثل ما وقع أبو الحسن -عليه السلام- في جواب مكاتبة عبد الله الثانية : «صدقوا الزكاة في كل شيء كيل»<sup>(٤)</sup> فإن مقتضى الجمع بين هذا التوقيع وبين الأخبار الحاصرة : حل هذا التوقيع على إرادة مطلق الثبوت الذي لا ينافيه العفو

(١) الكافي ٣/٥١٠ ، التهذيب ٤/١٧٦/٦٥ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ٩ و ٧ .

(٢) التهذيب ٤/١٧٨/٦٥ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب ما تجب فيه لزكاة ، الحديث ١١

(٣) معاني الأخبار : ١/١٥٤ ، الخصال ١٩/٤٢١ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ٣ .

(٤) الكافي ٣/٥١١ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، دليل الحديث ١ .

عمّا عدا التسعة ، كما ربما يؤيد ذلك إشعار لفظ «العفو» الوارد في تلك الأخبار بذلك .

﴿و﴾ من هنا قد يتجه الالتزام بما صرح به في المتن وغيره<sup>(١)</sup> ، بل عن بعض<sup>(٢)</sup> نسبتته إلى فتوى الأصحاب ، بل عن الفنية دعوى الإجماع عليه<sup>(٣)</sup> من أنه ﴿تستحب﴾ الزكاة ﴿في كل ما تنبت الأرض ممّا يكال أو يوزن ، عدا الخضر﴾ واسقول ﴿كالقث<sup>(٤)</sup> ، والباذنجان ، والخيار ، وما شاكله﴾ جمعاً بين الأخبار دلتقريب المتقتم .

ولكن لقائل أن يقول : يكون هذا الجمع<sup>(٥)</sup> وجيهاً لو لم يكن في الأخبار الحاصرة للزكاة في التسعة ما ينافيه بظاهره ، بحيث يعدّ في العرف معارضاً للأخبار المثبتة لها في سائر الأجناس .

وليس كذلك ؛ فإنّ قوله عليه السلام - في موثقة زرارة ، وبكبر : «ليس في شيء ممّا أثبتت الأرض من الأرز والذرة والقمح والعنبر وسائر الحبوب والعواكه شيء غير هذه الأربعة الأصناف»<sup>(٦)</sup> يراه العرف مناقضاً للروايات الواردة بأنّ في هذه الأشياء صدقة ، ففي مثل المقام يجب الترجيح بمخالفة العامة ، لا الجمع بين المتعارضين بارتكاب التأويل في كليهما ، بحمل أحدهما على إرادة نفي الوجوب ، والآخر على الاستحباب ؛

(١) شرائع الإسلام ١/١٤٢ ، العنبر ٢/٤٩٤

(٢) صاحب الجواهر فيها ٦٨:١٠ .

(٣) كما في الجواهر ٦٨:١٠ وانظر أيضاً: نعية (صمن الجوسع الفقية) ٥٠٤ .

(٤) القث: الفصيصة . وهي الرطبة من علف الدواب . الهية لابن الأثير ١١:٤ .

(٥) في السخة الخفية: إنّ هذا الجمع كان . والأنسب بالعبارة ما أثبتاه من الطبع الحجري .

(٦) التهذيب ٦:١٢٢ ، الاستبصار ٦:١٢٢ ، الوسائل ، لباب ٩ من أبواب ما تحب فيه

الزكاة ، الحديث ٩ .

فإن هذا النحو من الجمع مما لا يسوغ ارتكابه بلا شاهد خارجي ، كما تقرر في محله .

ودعوى أن الأخبار التي وقع فيها التعبير بلفظ «العفو» شاهدة لهذا الجمع ، قابلة للمنع .

فالإنصاف : أن حل الأخبار المثبتة للزكاة في سائر الأجاس بأسرها على التقية أشبه .

اللهم إلا أن يقال : إن رحمان الصدقة بالذات ، وإمكان إرادة استحبابها بعنوان الزكاة من هذه الأخبار ولو على سبيل التورية التي هي أنسب بحال الإمام - عليه السلام - في موارد التقية ، مع اعتضاده بفهم الأصحاب وفتواهم ، كافٍ في إثبات استحبابها من باب المسامحة ، بل لا يبعد أن يقال : إن الروايات الواردة في (من بلغه ثواب على عمل) <sup>(١)</sup> التي هي مدرك قاعدة التسامح ، غير قاصرة عن شمول مثل هذه الأخبار ، وهو غير منافٍ لتعين بطرحها أو إخراجها على التقية من حيث ابتلائها بالمعارض ، فليتأمل .

وأما الحضر والبقول ، فالظاهر عدم الخلاف في أنه لا زكاة فيها كما يدل عليه مضافاً إلى الأخبار الحاضرة للزكاة في التسعة ، قوله - عليه السلام - في صحيحة زرارة المتقدمة <sup>(٢)</sup> المصرحة بثبوت الصدقة في كل شيء أثبتت الأرض ، إلا الحضر والبقول وكل شيء يفسد من يومه . وحبره الآخر عن أبي جعفر وأبي عبد الله - عليهما السلام - أنها قالوا : «عفارسل الله - صلى الله عليه وآله - عن الحضر» قلت : وما الحضر؟ قالوا : «كل شيء لا يكون له بقاء : البقل ، والبطيخ ، والفواكه ، وشبه

ذلك مما يكون سريع الفساد» قال ررارة: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: هل في القصب شيء؟ قال: «لا»<sup>(١)</sup>.

وفي خبر محمد بن إسماعيل لم تقدم: «أما الرطبة فليس عليك فيها شيء»<sup>(٢)</sup>.

وخبر عبد العزيز المهدي، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن القطن والرغفران، عليهما زكاة؟ قال: «لا»<sup>(٣)</sup>.

وموثقة سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام: «ليس على البقول، ولا على البطيخ وأشباهه، زكاة»<sup>(٤)</sup> الحديث.

وخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: «ليس على الخضر ولا على البطيخ ولا على البقول وأشباهه، زكاة»<sup>(٥)</sup> الحديث.

وصحيحة محمد بن مسم، عن أبي جعفر عليه السلام: أنه سئل عن الخضر فيها زكاة وإن بيعت بمال العظم؟ فقال: «لا، حتى يحول عليه الحول»<sup>(٦)</sup>.

وصحيحة الحلبي، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما في الخضر؟ قال عليه السلام: «وما هي؟» قلت: القصب<sup>(٧)</sup> والبطيخ ومثله من الخضر، قال: «ليس عليه شيء، إلا أن يباع مثله بمال، فيحول عليه

(١) التهذيب ٤: ٦٦/١٨٠، الوسائل، الباب ١١ من أبواب ما تجب فيه الزكاة، الحديث ٩.

(٢) تقدم في صفحة ١٠٢.

(٣) الكافي ٣: ٥١٢/٥، الوسائل، الباب ١١ من أبواب ما تجب فيه الزكاة، الحديث ٦.

(٤) الكافي ٣: ٥١١/١، الوسائل، الباب ١١ من أبواب ما تجب فيه الزكاة، الحديث ٧.

(٥) التهذيب ٤: ٦٦/١٧٩، الوسائل، الباب ١١ من أبواب ما تجب فيه الزكاة، الحديث ١٠.

(٦) الكافي ٣: ٥١١/٢، التهذيب ٤: ٦٦/١٨١، الوسائل، الباب ١١ من أبواب ما تجب فيه

الزكاة، الحديث ١.

(٧) لقصب: كل نبت اقتصب وأكس طرياً. مجمع البحرين ٢: ١٤٤.

الحول ففيه الصدقة» وعن العنصرة<sup>(١)</sup> من الفرسك وأشباهه ، فيه زكاة ؟ قال : «لا» قلت : فثمنه ؟ قال : «ما حال عليه الحول من ثمنه فزكّه»<sup>(٢)</sup>.

عن الوافي : العنصرة ، جمع عنصرة ، أصلها عنصرة ، فردت الهاء في الجمع : كل شجر له شوك ، كأنه أراد بها الأشجار التي تحمل الثمار كائنة ما كانت. والفرسك ، كزمرح الخوخ أو ضرب منه أحمر<sup>(٣)</sup>.

وهذه الأشياء التي دلت الروايات المزبورة على عدم تعلق الزكاة بها أغلبها مما جرت العادة بتقديرها بالوزن.

ولعل ما في أغلب الروايات المثبتة للزكاة في سائر الحبوب من إطلاق قوله -عليه السلام- : «كل ما كيل بالصاع» أو «المكيال» في مقام إعطاء الضابط ، إنما هو للحري مجرى الغالب من عدم تقدير ما عدا الحبوب بالمكائيل وإن كان مما يوزن.

ثم إن مقتضى ظاهر بعض الأشجار المتقدمة ، بل صريحه عدم تعلق الزكاة بالفواكه وشبهها من الثمار التي ليس لها بقاء ، بل مطلق ثمر الأشجار على ما يظهر من صحيحة الحلبي على ما ذكر في تفسيرها<sup>(٤)</sup>.

وأوضح منه دلالة على ذلك صحيحة محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر وأبي عبد الله -عليهما السلام- في البستان يكون فيه اثمار ما لو بيع كان مالاً ، هل فيه صدقة ؟ قال : «لا»<sup>(٥)</sup>.

(١) في الكافي : العنصرة. وفي التهذيب : عن شجر العنصرة.

(٢) الكافي ٣/٥١٢ : ٣ ، التهذيب ١/١٨٢ : ٦٧ ، الوسائل ، الباب ١١ من أبواب ما يجب فيه الزكاة ، الحديث ٢.

(٣) حكاها صاحب الجوهر فيها ٧١ : ١٥ وانظر : الوافي ٦١ : ١٠.

(٤) تقدم آنفاً ما ورد في تفسيرها عن الوافي.

(٥) الكافي ٣/٥١٢ : ٦ ، الوسائل ، الباب ١١ من أبواب ما يجب فيه الزكاة ، الحديث ٣.

وفي الجواهر - بعد أن ذكر دلالة الصحيحة وغيرها على نفي الزكاة في الثمر - قال: لكن لم أجد من أفتى به صريحاً عدا الأستاذ في كشفه ، نعم في الدروس والروضة نسبته إلى الرواية<sup>(١)</sup> . انتهى .

أقول: لا يبعد دعوى خروج ثمر الأشجار عن منصرف إطلاق ما تنسب الأرض ، المذكور في كلماتهم ، والله العالم .

﴿ وفي ﴾ زكاة ﴿ مال التجارة قولان ، أحدهما : الوجوب ﴾ وقد نُسب هذا لقول إلى قوم من أصحابنا<sup>(٢)</sup> ، وعن الحسن بن عيسى نسبته إلى طائفة من الشيعة<sup>(٣)</sup> .

وفي المدارك نقل عن المصنف أنه حكى عن بعض علماء قولاً بالوجوب ، ثم قال: وهو الظاهر من كلام ابن بابويه في (من لا يحضره الفقيه)<sup>(٤)</sup> .

﴿ والاستحباب أصح ﴾ وشهره في الجواهر هو المشهور نقلاً وتحصيلاً<sup>(٥)</sup> ، بل عن الانتصار وظاهر الخية - نسبته إلى الإمامية<sup>(٦)</sup> .

ومستند القول بالوجوب ظواهر أخبار كثيرة بالغة في الكثرة نهايتها .  
مها : المستفيضة المتقدمة في أوائل الكتاب ، الواردة في مال اليتيم والمجنون<sup>(٧)</sup> .

(١) حواهر الكلام ١١: ١٥ ، وانظر: كشف الغطاء: ٣٥٣ ولدروس ٢٢٩: ١ والروضة البهية ١٤: ٢ .

(٢ و ٣) كما في الجواهر ١٥: ٧٢ .

(٤) مدارك الأحكام ٤٩: ٥ ، وانظر: الفقيه ١١: ٢ .

(٥) جواهر الكلام ١٥: ٧٣ .

(٦) كما في حواهر الكلام ١٥: ٧٣ وانظر: الانتصار ٧٨ والمبة (ص ١١٠ جوامع المعية): ٥٠٤ .

(٧) نقلت في ص ١٢ وما بعدها .



ومنها: صحيحة محمد بن مسلم أو حسنة ، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام- عن رجل اشترى متاعاً وكسده عليه ، وقد زكى ماله قبل أن يشتري المتاع ، متى يزكيه ؟ قال: «إن أمسك متاعه يبتغي به رأس ماله فليس عليه زكاة ، وإن كان حبسه بعدما يجد رأس ماله فعليه الزكاة بعدما أمسكه بعد رأس المال».

قال: وسألته عن الرجل توضع عنه الأموال يعمل بها ، فقال: «إذا حال عليه الحول فليزكها»<sup>(١)</sup>.

ورواية أبي الربيع الشامي ، عن أبي عبد الله عليه السلام- في رجل اشترى متاعاً فكسده عليه متاعه ، وقد كان زكى ماله قبل أن يشتري به ، هل عليه زكاة ، أو حتى يسره ؟ فقال: «إن كان أمسكه ليلتمس الفضل على رأس المال فعليه الزكاة»<sup>(٢)</sup>.

ورواية محمد بن مسلم ، وفيها قال: «كل مال عملت به فليك فيه الزكاة إذا حال عليه الحول»<sup>(٣)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة التي سيأتي نقل جملة منها لدى البحث عن موضوع هذا الحكم وشرائطه.

وقد حل المشهور هذه الأخبار على الاستصحاب ، جمعاً بينها وبين الروايات الدالة بظاهرها أو صريحها على عدم الوجوب.

منها: المستفيضة المتعلّمة<sup>(٤)</sup> المحصورة لما يجب فيه الزكاة في التسعة.

(١) الكافي ٣/٥٢٨:٢ ، التهذيب ٤/٦٨:٤ ، الاستبصار ٢/١٠:٢٩ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ٣.

(٢) الكافي ٣/٥٢٧:١ ، التهذيب ٤/٦٨:١٨٥ ، الاستبصار ٢/١٠:٢٨ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ٤.

(٣) الكافي ٣/٥٢٨:٥ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ٨.

(٤) نقلت في صفحة ٩٩ وما بعدها.

وصحيفة زرارة عن أبي جعفر - عليه السلام - أنه قال : « الزكاة على المال الصامت الذي يحول عليه الحول ولم يحركه » .  
وصحيفته الأخرى ، قال : كنت قاعداً عند أبي جعفر - عليه السلام - وليس عنده غير أبيه جعفر - عليه السلام ، فقال : « يا زرارة ، إنَّ أباذر وعثمان تنازعا على عهد رسول الله - صلى الله عليه وآله - فقال عثمان : كلَّ مال من ذهب أو فضة يدار ويعمس به ويتحر به ، فيه الركاة إذا حال عليه الحول ، فقال أبوذر : ألقا ما تتحر به أو دير وعمل به فليس فيه زكاة ، إنما الركاة فيه إذا كان ركازاً أو كسراً موضوعاً ، فإذا حال عليه الحول فيه الركاة ، فاحصما في ذلك إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله - فقال : القول ما قال أبوذر » فقال أبو عبد الله - عليه السلام - لأبيه : « ما تريد ( إلا أن يخرج ) »<sup>(١)</sup> مثل هذا فيكف الناس أن يعطوا فقراءهم ومساكينهم » فقال أبوه - عليه السلام - : « إلبك عني لا أجد منها بدءاً »<sup>(٢)</sup> .  
وموثقة ابن بكير ، وعبيد ، وخليفة عن أصحابها ، قالوا : قال أبو عبد الله - عليه السلام - : « ليس في المال المصطرب زكاة » فقال له إسماعيل ابنه : يا أبت جعلت فداك ، أهلكك فقراء أصحابك فقال : « أي يابني ، حقُّ أراد الله أن يخرجك فخرج »<sup>(٣)</sup> .  
وموثقة إسحاق بن عمار ، قال : قلت لأبي إبراهيم - عليه السلام - :

(١) التهذيب ٩٠/٣٥٠٤ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب ما تحب فيه الركاه ، الحديث ٣ .

(٢) في التهذيب والاستبصار إلى أن يخرج .

(٣) التهذيب ١٩٢/٧٠٠٤ ، الاستبصار ٢٧/٩٢ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب ما تحب فيه الركاة ، الحديث ١ .

(٤) التهذيب ١٩٠/٧٠٠٤ ، الاستبصار ٢٥/٩٢ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب ما تحب فيه الزكاة ، الحديث ٥ .

الرجل يشتري الوضيعة يشتها عنده لتزيد وهو يريد بيعها ، أعلى ثمنها زكاة ؟ قال : «لا ، حتى يبيعها» فبت : فإذا باعها يزكي ثمنها ؟ قال : «لا ، حتى يحول عليه الحول وهو في يده»<sup>(١)</sup> .

وصحيحة سليمان بن خالد ، قال : سئل أبو عبد الله - عليه السلام - عن رجل كان له مال كثير ، فاشترى به متاعاً ثم وضعه ، فقال : هذا متاع موصوع ، فإذا أحست بعتة فيرجع إلى رأس مالي وأفصل منه ، هل عليه صدقة وهو متاع ؟ قال : «لا حتى يبيعه» قال : فهل يؤدي عنه إن باعه لما مضى إذا كان متاعاً ؟ قال : «لا»<sup>(٢)</sup> .

وقد يلوح من عبارة الخدائق لميل إلى حمل الأضرار السابقة الدالة بظاهرها على الوجوب على النجبة<sup>(٣)</sup> .

وقد عرفت لدى التكميم في استحباب حراج الزكاة من مال الطفل إذا اتجر له من إليه السطر ~~أفصل الروايات الدالة بظاهرها على ثبوت~~ هذا القسم من الزكاة ، على النجبة ~~وكما يظهر من صاحب الخدائق -~~ لا يحنو من وجه ، إلا أن حمها على لاستحباب - كما هو المشهور - أوجه ؛ فإن صدور هذه الأضرار المتكاثرة الدالة فوق حد التواتر ، لإطهار خلاف الواقع من غير سبق سؤال ملجئ لذلك ، مع محالته للاحتياط في كثير من موارد ، في غاية البعد .

ولا يقاس هذا بزكاة سائر الفضلات التي لم يستعد حمل الأضرار الآمرة

(١) الكافي ٥٢٩:٣ ، التهذيب ١٨٨/٦٩:٤ ، الاستبصار ٣١/١١:٢ ، الوسائل ، أبواب ١٤ من أبواب ما يجب فيه الزكاة ، الحديث ٤ .

(٢) التهذيب ١٩١/٧٠:٤ ، الاستبصار ٢٦٩:٢ ، الوسائل ، أبواب ١٤ من أبواب ما يجب فيه الزكاة ، الحديث ٢ .

(٣) الخدائق الباصرة ١٥٠:١٢ .

بها - بالغة ما بلغت - على التقية ، حيث إن التقية بدفع زكاة الغلات إلى عامل لصدقات من قتل الحائر ، ويصهر لموافقة لهم في ذلك الزمان كانت واجبة على الشيعة ، فكان على الإمام - عليه السلام - الأمر بإخراجها حقاً للمائهم ، كأمر علي بن يقطين بالوضوء على وفق مذهب العامة<sup>(١)</sup> حقناً لدمه .

وهذا بخلاف زكاة مال التجارة التي لا يعلم بتحقيق شرائطها غالباً إلا مالكة ، فلا مقتضي لإيجاب دفعها عليهم تقيّة ، حيث إن للمالك المدوحة عن دفعها بإنكار اجتماع شرائطها ، ولا للإفتاء بوجوبها تقيّة ما لم يكن مسوقاً لسؤال ، خصوصاً مع أن الغالب كون السائل مثل محمد ابن مسلم وررارة وأبي بصير متى لم يكن الإمام - عليه السلام - يعطيهم من حراب النورة ، والله العالم .

﴿ و ﴾ كذا يستحب الزكاة ﴿ في الخيل الإناث ﴾ كما في المتن وغيره<sup>(٢)</sup> ، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه<sup>(٣)</sup> .

ويدل عليه صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم عنها - عليها السلام - قالوا : « وضع أمير المؤمنين - عليه السلام - على الخيل العتاق الراعية في كل فرس في كل عام دينارين ، وحصل على البراذين ديناراً »<sup>(٤)</sup> .  
والخيل العتيق - على ما صرح به في الحدائق<sup>(٥)</sup> - كرم لأصل ، وهو

(١) الإرشاد - للشيخ المفيد - ٢٧٥ ، والوسائل ، الباب ٣٢ من أبواب الوضوء ، الحديث ٣ .

(٢) شرائع الإسلام ١ : ١٤٢ ، الاعتبار ٢ : ٤٩٥ .

(٣) كما في الخلاف ٢ : ٥٤ ، لسألة ٦٣ ، ولعمية (مس الجوامع لفقيه) : ٥٠٧ ، ومدارك الأحكام ٥١ : ٥ .

(٤) الكافي ٣ : ٥٣٠ ، التهذيب ٤ : ١٨٣ / ١٧ ، الاستبصار ٢ : ٣٤ / ١٢ ، الوسائل ، الباب ١٦ من

أبواب ما تحب فيه الزكاة ، الحديث ١ .

(٥) الحدائق الناضرة ١٢ : ١٥٢ .

ما كان أنواه عربيتين. والبرذون - بكسر الباء - خلافة.

وحسنة زرارة ، قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : هل في البغال شيء ؟ قال : «لا» فقلت : كيف صار على الخيل ولم يصر على البغال ؟ فقال : «لأن الغال لا تنقح ، والخيل الإناث ينتجن ، وليس على الخيل الذكور شيء» قال : قلت : فما في الحمير ؟ فقال : «ليس فيها شيء» قال : قلت : هل على الفرس أو السعير يكون للرحل يركبها شيء ؟ قال : «لا ، ليس على ما يعلف شيء ، إنما الصدقة على السائمة والمرملة في مراحها عامها الذي يقتشها فيه اسرحل ، فأما ما سوى ذلك فليس فيه شيء»<sup>(١)</sup> والمرج بالحيم المرعى<sup>(٢)</sup>.

وليس لمدين الخسرين ظهور يعتد به في وجوها ، بل في أولها إشعار بعدمه.

وعلى تقدير تسليم ظهورها في ذلك ، يجب رفع اليد عنه ، جمعاً بينها وبين خبر زرارة عن أحدهما **تحتها السلام** : «ليس في شيء من الحيوان زكاة ، غير هذه الأصناف الثلاثة : الإبل ، والقر ، والغنم»<sup>(٣)</sup> وغيره من الأخبار الكثيرة الحاضرة للزكاة لواحة فيما عداها ، مع أنه بحسب الظاهر مما لا خلاف فيه.

**وتسقط** الزكاة وجوباً وبدلاً عما عدا ذلك إلا ما سنذكره ، فلا زكاة في البغال والحمير والرقيق.

كما يدل عليه مضافاً إلى الأصل ، وبخصوص الحصر في خصوص

(١) الكافي ٢/٥٣٠٣ ، التهذيب ٦٧٠٤-٦٨٠/١٨٤ ، الوسائل ، الباب ١٦ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ٣.

(٢) المصباح للنير ٥٦٧.

(٣) التهذيب ١٠٤/٤١ ، الوسائل ، الباب ١٧ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ٤.

الأولين: الخبران المتقدمان<sup>(١)</sup>، وفي الأخير موثق سماعة «ليس على الرقيق زكاة»، إلا رقيق يتغنى به التحرة، فإنه من المال الذي يزكي<sup>(٢)</sup>. وأما ما في الصحيح عن أبي جعفر وأبي عبد الله -عليهما السلام- أنها سُئلا عما في الرقيق، فقالا: «ليس في الرأس أكثر من صاع تمر إذا حال عليه الحول، وليس في ثمنه شيء حتى يحول عليه الحول»<sup>(٣)</sup> فاحتمل قوتاً أن يكون المراد به زكاة الفطرة على أن يكون المراد بحول الحول: حلول ليلة العيد في كل سنة، والله العالم.

ولو تولد حيوان بين حيوانين أحدهما زكوي، روعي في إلحاقه بالزكوي إطلاق اسمه لأن الأحكام لشرعية بدور مدار مساوين موضوعاتها التي أنيط بها الحكم.

ومن هنا يعرف الحال فيما لو تولد حيوان مندرج عرفاً في مستى الركوي، بحيث أطلق عليه اسمه حقيقة من حيوان من غير جنسه على خلاف العادة، أو عكسه؛ فبأنه يلحق به حكمه، فما كان مندرجاً في مستى الغنم مثلاً، بشهادة العرف، فهو حلال يتصدق به الزكاة عند اجتماع شرائط الزكاة، وما كان مندرجاً في مستى الخسائر مثلاً، فهو حرام ونجس، سواء كان تولد من جنسه أو من غير جنسه، أو كان مما أنشأه الله تعالى بقدرته من شجر أو حجر أو مدر.

فما استوجهه في المسالك من الحكم بحرمة أكله إذا كان متولداً من

(١) وما حبرا زرارة ومحمد بن مسلم عنها -عليهما السلام- وررارة عن الصادق -عليه السلام- الذين نقلتا أيضاً في صفحة ١١٥ و١١٦.

(٢) الكافي ٣: ٥٣٠، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب ما يجب فيه الزكاة، الحديث ٢.

(٣) الكافي ٣: ٥٣٠، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب ما يجب فيه الزكاة، الحديث ١.

محرمين ، معللاً بكونه فرع محرمين<sup>(١)</sup> ، وكذا ما عن غيره من بعض الخاصة أو العامة من الخلاف في بعض الفروض المتصورة في المسألة ، بعد فرض كون المتولد مصداقاً حقيقةً في لعرف للحيوان المحلل الذي وجبت الزكاة فيه<sup>(٢)</sup> ، مما لا ينبغي الالتفات إليه .



(١) امسالك ١ : ٣٦٤

(٢) أنظر: المبسوط للشيخ الطوسي ١ : ٢١٤ ، والخلاف ٢ : ٣٣ ، المسألة ٣ .

## ﴿القول﴾

### ﴿في زكاة الأنعام﴾

﴿والكلام: في الشرائط والفريضة واللواحق﴾.

### ﴿أما الشرائط فأربعة﴾

﴿الأول: اعتبار النُصَب﴾<sup>١</sup>

فلا تجب قبلها بلا خلاف فيه نصاً وفتوى ﴿وهي في الإبل اثنا عشر نصاباً: خمسة كل واحد منها خمس ، فإذا بلغت ستاً وعشرين صارت كلها نصاباً ، ثم ست وثلاثون ، ثم ست وأربعون ، ثم إحدى وستون ، ثم ست وسبعون ، ثم إحدى وتسعون ، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين فأربعون أو خمسون أو منها﴾ على المشهور في الجميع.

بل في المدارك قال: هذه لصح جمع عليها بين علماء الإسلام ، كما نقله جماعة ، منهم المصنف رحمه الله في المعبر ، سوى النصاب السادس ؛ فإن ابن أبي عقيل وابن الجنييد أسقطاه ، وأوحيا نبت الخاض



في خمس وعشرين إلى ست وثلاثين ، وهو قول الجمهور<sup>(١)</sup> . انتهى .  
 أقول : نسبة الخلاف في نصاب السادس إلى ابن الحنيد لعله غفلة  
 منه ، كما نبه عليه في الحقائق<sup>(٢)</sup> ؛ فإن ابن الحنيد - على ما نقل عنه  
 العلامة في المختلف - لم يخالف لمشهور في النصاب السادس ، بل في  
 فريضة النصاب الخامس .

ففي المختلف قال : المشهور أن في خمس وعشرين من الإبل خمس  
 شياه ، فإذا زادت واحدة وجب بنت مخاض أو ابن لبون ذكر ، ذهب  
 إليه الشبخان والسيد المرتضى وابن بابويه وسائر وأبو الصلاح وابن  
 السراج وباقي علمائنا ، إلا ابن أبي عقيل وابن الحنيد ، فإنهما أوجبا في  
 خمس وعشرين بنت مخاض .

قال ابن أبي عقيل : فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض إلى  
 خمس وثلاثين ، فإذا زادت واحدة ففيها بنت لبون .

وقال ابن الحنيد : ثم ليس في زيادتها يعني على العشرين - شيء  
 حتى تبلغ خمساً وعشرين ، فإذا بلغت ففيها بنت مخاض أنثى ، فإن لم  
 تكن في الإبل فإن لبون ذكر ، فإن لم يكن فخمسة شياه ، فإن زاد على  
 الخمس والعشرين واحدة ، ففي بنت مخاض أنثى ، فإن لم توجد فإن  
 لبون ذكر ، إلى خمس وثلاثين ، فإن زادت واحدة على خمس وثلاثين ،  
 ففيها بنت لبون أنثى<sup>(٣)</sup> . انتهى .

(١) مدارك الأحكام ٥: ٥٤-٥٣ ، وانظر لمع ٢: ٤٩٨ .

(٢) الحقائق للصدرة ١٢: ٤٤ .

(٣) المختلف ٣: ٤٣٣ ، المسألة ١٣ ، وانظر أيضاً بقعة ٢٣٧ ، الهبة: ١٩٧ ، المبوط ١٩١١ ، الخلاف

٦: ٢ ، المسألة ٢ ، حل العلم والعمل (ص ١٣٧ رسائل الشريف المرتضى) ٣: ٧٦ ، لمع

(الخواص الفقهية): ١٣ ، الرسم ١٣٠ ، الكافي في الفقه: ١٦٦ ، المهذب ١: ١٦١ ،

وحكى قول علي بن بابويه ، المحقق في المعجم ٢: ٤٩٨ .

فالفرق بين النصبين عنده بديلة الخمس شياء في الأول دون الثاني ، فكأن مستنده في هذا التفصيل كون الخمس والعشرين بالخصوص مورداً لتعرض حسنة العصلاء لآية<sup>(١)</sup> - التي هي مستند ابن أبي عقيل - وسائر الروايات الموافقة للمشهور ، لدالة على أن فيها خمس شياء ، ورأى الجمع بهما بهذا الوجه الغير الخالي من النظر .  
وربما نقل الخلاف أيضاً في بعض ما ذكر عن بعض .  
فمن الصدوق في هدايته أنه قال : إذا بلغت إحدى وستين ففيها جذعة إلى ثمانين ، وإذا زدت واحدة فصيرتها إلى تسعين<sup>(٢)</sup> ، وهو المنقول عن رسالة أبيه<sup>(٣)</sup> ، والفقهاء لرصوي<sup>(٤)</sup> أيضاً .  
وعن السبكي في الانتصار ، أنه ذهب إلى أنه لا يتمتع المرص من إحدى وتسعين إلا سلوع مائة وثلاثين ، بل قد يلوح من كلامه اتفاق الإمامية عليه ، مع أنه حكى عن بعض الصحابة ، كالشيخ في الخلاف والحلي في السرائر وغيرهم : دعوى الإجماع على خلافه<sup>(٥)</sup> .  
وكيف كان ، فهو ضعيف محجوج بما ستعرف .  
ويدن على مشهور أخبار معترة مستفيضة ، منها :  
صحيحة عبد الرحمان بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام . قال :  
« في خمس قلائص<sup>(٦)</sup> شاة ، وليس في دون الخمس شيء » ، وفي عشر

(١) تأتي في صفحة ١٢٤

(٢) المختلف ٣ : ٤٨ ، لمائة ١٥ ، ونظر حدة (صم جومع لهنه) ٥٤ .

(٤) نقله صاحب الخدائق ١٢ : ٤٨ ، ونظر الفقه المصوب للإمام الرضا عليه السلام : ١٩٧ .

(٥) كما في الجوهر ٧٩ : ١٥ ، وانتصر الانتصار ٨١ ، ومثّل نصرة (صم جومع الفقهية) ٢٤١ ، والخلاف ٧ : ٢ ، لمائة ٣ ، والسرائر ٤٤٩ : ١ .

(٦) لقنوص من الوقف : الشاة . وجمع القلوص قلوص وقلائص . لصحاح ١٠٥٤ : ٣ .

شأتان ، وفي خمس عشرة ثلاث ، وفي عشرين أربع ، وفي خمس وعشرين خمس ، وفي ست وعشرين ابنة مخاض إلى خمس وثلاثين» وقال عبد الرحمان: هذا فرق بيننا وبين الناس «فإذا رادت واحدة ففيها بنت لبون إلى خمس وأربعين ، فإذا زادت واحدة ففيها حقة إلى ستين ، فإذا زادت واحدة ففيها جذعة إلى خمس وسبعين ، فإذا زادت واحدة ففيها بنتا لبون إلى تسعين ، فإذا زادت واحدة ففيها حقتان إلى عشرين ومائة ، فإذا كثرت الإبل ففي كل خمسين حقة»<sup>(١)</sup>.

وصحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله -عليه السلام- قال: سألت عن الركاة ، قال: «ليس فيما دون الخمس من الإبل شيء ، فإذا كانت حساً ففيها شاة إلى عشر ، فإذا كانت عشراً ففيها شأتان إلى خمس عشرة ، فإذا كانت خمس عشرة ففيها ثلاث من الغنم إلى عشرين ، فإذا كانت عشرين ففيها أربع من الغنم إلى خمس وعشرين ، فإذا كانت خمساً وعشرين ففيها خمس من الغنم ، فإذا زادت واحدة ففيها ابنة مخاض إلى خمس وثلاثين ، وإن لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر ، فإذا زادت واحدة على خمس وثلاثين ففيها ابنة لبون إلى خمس وأربعين ، فإذا رادت واحدة ففيها حقة إلى ستين ، فإذا رادت واحدة ففيها جذعة إلى خمس وسبعين ، فإذا رادت واحدة ففيها ابنة لبون إلى تسعين ، فإذا رادت واحدة ففيها حقتان إلى عشرين ومائة ، فإذا كثرت الإبل ففي كل خمسين حقة»<sup>(٢)</sup> الحديث.

وصحيحة زرارة المروية عن الفقيه عن أبي جعفر -عليه السلام- قال:

(١) التهذيب ٤/٢١١: ٥٣ ، الاستبصار ٢/١٩ ٥٧ ، والكافي ٣/٥٣٢: ٢ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٤

(٢) التهذيب ٤/٢١٠: ٥٢ ، الاستبصار ٢/١٩ ٥٦ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٢.

«ليس فيها دون الخمس من الإبل شيء ، فإذا كانت خمساً ففيها شاة إلى عشر ، فإذا كانت عشراً شاتان ، فإذا بلغت خمسة عشر ففيها ثلاث من الغنم ، فإذا بلغت عشرين ففيها أربع من الغنم ، وإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها خمس من الغنم ، فإذا زادت واحدة ففيها ابنة مخاض إلى خمس وثلاثين ، فإن لم يكن عنده ابنة مخاض فبن لبون ذكر ، فإن زادت على خمس وثلاثين بواحدة ففيها ابنة لبون إلى خمس وأربعين ، فإن زادت واحدة ففيها حقة - وإنا سئبت حقة - لأنها استحققت أن يركب ظهرها<sup>(١)</sup> - إلى ستين ، فإن زادت واحدة ففيها حذقة إلى خمس وسبعين ، فإن زادت واحدة ففيها بنتا لبون إلى تسعين ، فإن زادت واحدة فحقتان إلى عشرين ومائة ، فإن زادت على العشرين ومائة واحدة ففي كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين ابنة لبون»<sup>(٢)</sup>

وعن الشيخ بإسناده عن رواية عن أبي جعفر وأبي عبد الله -عليهما السلام- نحوه<sup>(٣)</sup> ، بأدنى اختلاف في المصطلح

وفي الحديث نقل عن المصنف -رحمه الله- في المعتبر ، أنه قال : روى أبو بصير ، وعبد الرحمن بن الحجاج ، وزرارة ، عن أبي جعفر وأبي عبد الله -عليهما السلام- قالوا : «إذا زدت عن خمس وعشرين ففيها بنت مخاض ، فإن لم تكن فابن لبون ذكر إلى خمس وثلاثين ، فإن زادت فابنة لبون إلى خمس وأربعين ، فإن زادت فحقة إلى ستين ، فإن زادت فحذقة إلى خمس وسبعين ، فإن زادت فابنتا لبون إلى تسعين ، فإن زادت فحقتان إلى

(١) أنظر : الصحاح ٤ : ١٤٦٠ .

(٢) لفظه ٢ : ١٢ ، ٣٣ ، الوسائل ، باب ٢ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١

(٣) تهذيب ٤ : ٢١٠ / ٥٤ ، الاستبصار ٢ : ٥٨ / ٢٠ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب زكاة الأنعام ،

عشرين ومائة».

قال: وهذا مذهب علماء الإسلام.

«فإن زادت في كل خمسين حقة، وفي كل أربعين انبة لبون».

قال: وبه قال علماؤنا، ثم نقل أقول العامة.

ثم قال صاحب الحقائق: وهذه الرواية لم يتعرض لنقلها أحد من الأصحاب في كتب الاستدلال، ولا من المحدثين في كتب الحديث، حتى صاحب الوسائل الذي جمع فيه ما زاد على كتب الحديث الأربعة<sup>(١)</sup>. انتهى.

أقول: الذي يغلب على النظر أنه لم يقصد بهذه الرواية إلا نقل مضمون الروايات التي سمعها معصية، فهي على الظاهر ليست رواية مستقنة غير تلك الأحبار، فليتأمل.


احتج ابن أبي عقيل على نقل حقه<sup>(٢)</sup> بما رواه الكليني والشيخ في الحسن أو الصحيح - عن زرارة - وهو عن مسلم، وأبي بصير، وبريد العجلي، والفضيل، عن أبي جعفر وأبي عبد الله - عليهما السلام - قال: «في صدقة الإبل في كل خمس شاة إلى أن تبلغ خمساً وعشرين، فإذا بلغت ذلك ففيها انبة مخاص، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ خمساً وثلاثين، ففيها انبة لبون، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ خمساً وأربعين، فإذا بلغت خمساً وأربعين ففيها حقة طروقة المحل، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ ستين، فإذا بلغت ستين ففيها حدة، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ خمساً وسبعين ففيها انبة لبون، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ تسعين، فإذا

(١) الحقائق الناصرة ٤٥: ١٢-٤٦، وانظر: المعتمد ٥٠٠: ٢.

(٢) كما في الحقائق الناصرة ٤٦: ١٢.

بلغت تسعين ففيها حِقَّتَان طرِقتا الفحل ، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ عشرين ومائة ، فإذا بلغت عشرين ومائة ففيها حِقَّتَان طرِقتا الفحل ، فإذا زادت واحدة على عشرين ومائة في كل خمسين حِقَّة ، وفي كل أربعين ابنة لبون ، ثم ترجع الإبل على أسنانها ، وليس على النيف شيء ، ولا على الكسور شيء ، ولا على لعوامل شيء ، إنما ذلك على السائمة (الراعية)»<sup>(١)</sup> الحديث.

وقد حكى عن السيد المرتضى - رحمه الله - أنه أجاب عن هذه الرواية: بحمل بنت مخاض على كونها بالقيمة<sup>(٢)</sup> .  
واحتمل بعض حمله على الاستحياب<sup>(٣)</sup> .

وعن الشيخ أنه أجاب عنها بأن قومه - عليه السلام - : «فإذا بلغت ذلك فعلمنا ابنة مخاض» يحتمل أن يكون المراد: وزاكت واحدة ، وإنما لم يذكر في اللفظ ؛ لعلمه بفهم المخاطب ذلك  قال: ولو لم يحتمل ما ذكرناه ، يجازيها أن نحمل هذه الرواية على ضرب من التقيّة ؛ لأنها موافقة لمذهب العامة<sup>(٤)</sup> .  
وأورد عليه المصتف في محكي لمعتر ، فقال: وهذان التأويلان ضعيفان.

أما الإضمار: فعيد في التأويل.

وأما التقيّة - فكيف يحتمل على التقيّة ما صار إليه جماعة من محققي

(١) الكافي ١/٥٣٩، ٣ ، التهذيب ٥٥/٢٢٠٤ ، الاستبصار ٥٩/٢١٠، ٢ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٢ .

(٢) حكاها صاحب الخدائق فيها ٤٧: ١٢ ، وانظر: الانتصار: ٨١ .

(٣) كما في الخدائق الناضرة ١٢ : ٤٧ .

(٤) كما في الخدائق الناضرة ١٢ : ٤٧ ، وانظر: التهذيب ٢٣: ٤ ، والاستبصار ٢١: ٢ - ٢٢ .

الأصحاب ، ورواه أحمد بن محمد البنظري ؟! وكيف يذهب على مثل ابن أبي عقيل والبنظري وغيرهما ممن اختار ذلك ، مذهب الإمامية من غيرهم ؟!

والأولى أن يقال : فيه رويتان ، أشهرهما ما احتاره المشايخ الخمسة وأتباعهم <sup>(١)</sup> . انتهى .

ولا يخفى عليك أن لأصحاب إنما التجأوا إلى ارتكاب مثل هذه التأويلات ، وإبداء مثل هذه الاحتمالات في مقام التوجيه ؛ تفادياً عن طرح مثل هذه الرواية الصحيحة ، وليس الإشكال المستوحى عنها مخصوصاً بهذا الموضع ؛ كي يمكن أن يقال : فيه روايتان ، أشهرهما كذا ؛ فإنها تدلّ بظاهرها على أن النصاب السادس : خمس وثلاثون وفيها ابة لبون ، والسابع : خمس وأربعون وفيها **حقة** ، والثامن : ستون وفيها جذعة ، والتاسع : خمس وسبعون وفيها **ستة لبون** ، والعاشر : تسعون وفيها **جفتان** ، مع أنه يعتبر في جميع هذه **النُصب** زيادة واحدة بأصاق الخاصة والعامة ، على ما يظهر من التذكرة وغيرها .

فمن هنا قد يشكل توجيهها بأحمل على التقية أيضاً ؛ لمخالفتها في سائر فقراتها لمذهب الجمهور أيضاً .

اللهم إلاً أن يقال : إن ترك ذكر اعتبار زيادة واحدة على الخمس والعشرين في إيجاب ابة محاض ، إنما هو للجري مجرى التقية ، وتركها في سائر النُصب مع اعتبارها فيها بضعاً وفتوى ؛ للإشارة إلى كون زيادة الواحدة على الخمس والعشرين أيضاً معتبرة وإن لم تكن مذكورة في اللفظ ، كما في غيرها من النُصب .

(١) حكاه صاحب الخدائن فيها ١٢: ٤٧ ، وانظر: المعبر ٢ : ٤٩٩-٥٠٠ .

ومتما يؤيد الإضمار الذي ذكره الشيخ: ما ذكره في الوسائل ، فإنه بعد أن روى هذه الرواية عن الكليني كما ذكرناه ، وعن الشيخ مثله<sup>(١)</sup> ، قال: ورواه الصدوق في معاني الأخبار عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن إبراهيم بن هاشم عن حماد بن عيسى مثله ، إلا أنه قال: -على ما في بعض النسخ الصحيحة-: «فإذا بلغت خمساً وعشرين ، فإن زادت واحدة ففيها بنت مخاض -إلى أن قال-: فإذا بلغت خمساً وثلاثين ، فإن زادت واحدة ففيها ابنة لبون» ثم قال: «فإذا بلغت خمساً وأربعين وزادت واحدة ففيها حقة» ثم قال: «فإذا بلغت ستين وزادت واحدة ففيها جذعة» ثم قال: «فإذا بلغت سبعين وزادت واحدة ففيها ابنتا لبون» ثم قال: «فإذا بلغت تسعين وزادت واحدة ففيها حقتان»<sup>(٢)</sup> وذكر بقية الحديث مثله.

فعلى هذا تكون هذه الصحيحة أيضاً دليلاً كالمشهور.

وكيف كان ، فهذه الصحيحة لا يجب رد عملها إلى أهله ؛ لعدم صلاحيتها لمعارضة ما عرفت ، مع مخالفتها للإجماع ، واختلاف المتن.

وأما القول المحكي عن الصدوقين ، فيمكن أن يكون مستنده: الرضوي الذي لم تثبت حجته لدينا.

وربما يشهد له أيضاً خبر الأعمش المروي عن الخصال عن جعفر بن محمد في حديث شرائع الدين: «وتحب على لإبل الزكاة ، إذا بلغت خمساً ، فيكون فيها شاة ، فإذا بلغت عشراً فشاتان ، فإذا بلغت خمس عشرة فثلاث شياه ، فإذا بلغت عشرين فأربع شياه ، فإذا بلغت خمساً وعشرين

(١) الوسائل ، الباب ٢ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٦.

(٢) الوسائل ، الباب ٢ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٧.



فخمس شياه ، فإذا زادت واحدة ففيها ابنة مخاض ، فإذا بلغت خمساً وثلاثين وزادت واحدة ففيها ابنة بون ، فإذا بلغت خمساً وأربعين ورادت واحدة ففيها حقة ، فإذا بلغت ستين وزادت واحدة ففيها جدعة إلى ثمانين ، فإذا زادت واحدة ففيها ثني إلى تسعين ، فإذا بلغت تسعين ففيها بنتا لبون ، فإذا زادت واحدة إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الفحل ، فإذا كثرت الإبل ففي كثر أربعين ابنة لبون ، وفي كل خمسين حقة ، ويسقط العتم بعد ذلك ويرجع إلى أسنان الإبل»<sup>(١)</sup>.

وفيه: ما لا يخفى من عدم صلاحية هذه الرواية - مع ما فيها من مخالفة المشهور ، أو الجمع عليه - لمعارضة غيرها مما عرفت.



### وينبغي التنبيه على أمور:

الأول: قال في المسالك في شرح قول المصنف - رحمه الله -: فأربعون أو خمسون أو منها ، ما لفظه: **تُشِيرُ بِفُلِكَ إِلَى** أن الصواب بعد بدوعها ذلك يصير أمراً كلياً لا يحصر في فرد ، وأن التقدير بالأربعين والخمسين ليس على وجه التخيير مطلقاً ، بل يجب التقدير بما يحصل به الاستيعاب ، فإن أمكن بهما ، تحيّر ، وإن لم يمكن بهما ، وجب اعتبار أكثرهما استيعاباً ، مراعاةً لحقّ الفقراء ، ولو لم يمكن إلا بهما ، وجب الجمع ، فعلى هذا يجب تقدير أول هذا الصواب وهو: المائة وإحدى وعشرون بالأربعين ، والمائة وخمسين بالخمسين ، والمائة وسبعين بهما ، ويتحير في المائتين ، وفي الأربعمائة يتخير بين عشرة بهما ، وبكل واحد منهما<sup>(٢)</sup>.

(١) الحصل. ٩/٦٠٥.

(٢) مسالك الأهمام ١: ٣٦٥.

وعن المحقق الثاني<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup> أيضاً التصريح بأن التقدير بالأربعين والخمسين ليس على وجه التخيير، بل على النحو لذي ذكره في المسالك، بل ربما نُسب<sup>(٣)</sup> ذلك إلى المشهور، خلافاً للمحكي عن المحقق الأردبيلي والشهيد الثاني في فوائد القواعد، وغير واحد ممن تأخر عنها كأصحاب المدارك، والحدائق، والرياض- فقالوا بالتخيير<sup>(٤)</sup>.

في المدارك -بعد نقل عبارة المسالك المستقمة- قال ما لفظه: وما ذكره -رحمه الله- أحوط، إلا أن الطاهر لتخيير في التقدير بكل من العددين مطلقاً، كما اختاره -قدس سره- في فوائد القواعد، ونسبه إلى ظاهر الأصحاب؛ لإطلاق قوله -عليه السلام- في صحيحة زرارة المتقدمة: «وإن زادت على العشرين والمائة واحدة، ففي كل خمسين حقة، وفي كل أربعين ابنة لبون».

ويدل عليه صريحاً اعتبار التقدير بالخمسين خاصة في روايتي عبد الرحمن وأبي بصير المتقدمتين، ولو كان التقدير بالأربعين منعياً في المائة وإحدى وعشرين وما في معناها لما ساع ذلك قطعاً<sup>(٥)</sup>. انتهى.

ويتوجه على الاستدلال بصحيحة زرارة وبظايرها مما وقع به التعبير بأن في كل خمسين حقة، وفي كل أربعين ابنة لبون: أن المقصود بذلك بيان أن الإبل إذا كثرت وتجاوزت عن المائة ولعشرين لا يتعق النصاب

(١) كما في الجواهر ٨٠:١٥، وانظر: جامع انصاعد ١٥:٣.

(٢) كانشهد الثاني كما في الجواهر ٨٠:١٥، وانظر مسلك الأفهام ٣٦٥:١.

(٣) الناسب هو صاحب الحدائق الناصرة فيها ٥٠:١٢.

(٤) كما في الجواهر ٨١:١٥، وانظر: مجمع الفائدة والبرهان ٩٨:٤، والحدائق الناصرة ٥٠:١٢.

ورياض المسائل ٢٦٥:١.

(٥) مدارك الأحكام ٥٨:٥.

بخصوص عدد المجموع ، بل يلاحظ العدد خمسين خمسين ، وأربعين أربعين ، فيخرج الفريضة منه على ما يقتضيه ذلك العدد بهذه الملاحظة ، فالنصاب حينئذٍ كل خمسين وكل أربعين ، فكل جزء يفرض منه بالغا حد الأربعين فهو موجب لثبوت ابنة لبون فيه للفقر ، وكل ما يفرض بالغا حد الخمسين فهو سبب لثبوت حقة فيه ، ولكن لا على سبيل الاجتماع ، بل على سبيل التبادل ؛ إذ المال الواحد لا يزكى مرتين.

فالمراد بهذه العبارة أن الزكاة الواجبة في هذا المال هي ما إذا قيس إلى كل أربعين أربعين تقع ابنة لبون في كل أربعين مصداقاً لها ، بمعنى أنه يحصل بدفعها إلى المستحق الخروج عن عهدة ما في كل أربعين من هذا العدد ، وإذا قيس إلى كل خمسين خمسين فدفع حقة عن كل منها كذلك ، فهو عتير في خروج أيهما شاء ، إذا أمكن الخروج عن عهدة جميع ما ثبت في هذا المال بأي من العددين - كما إذا كان كل من العددين عاداً للجميع كما في المدينين والأربعمائة - وإلا تعين عليه الأخذ بما يحصل به الاستيعاب إن كان ، وإلا فالأكثر استيعاباً ؛ لأننا إذا فرضنا المجموع مائة وخمسين ، فقد تعلقت الزكاة بمجموعها ؛ لأن المجموع ثلاث مصاديق لخمسين ، وقد دلت الأدلة بأسرها على أن في كل خمسين حقة ، فلا عفو في هذا العدد ، فلو عمل فيه بعموم قوله : «في كل أربعين ابنة لبون» لزم بقاء ثلاثين منه غير مزكى ، مع كونها جزءاً من النصاب الآخر ؛ لأن هذا العموم لا يقتضي إلا كون ثلاث بنات لبون مجزية عما في هذا العدد من الأربعينات الثلاث.

وأما كون الثلاثين - لرائدة عديها - عفواً مع كونها جزءاً من النصاب الآخر فليس من مقتضيات هذا العموم ، فيجب في مثل الفرض - مقدمة للخروج عن عهدة الزكاة الثابتة في الجميع - احتسابها خمسين خمسين.

ومن هنا يظهر الحال في الفرض الذي حصل الاستيعاب بها معاً ، أو كان أحدهما أكثر استيعاباً ؛ فإن مقتضى إطلاق سببة كل من الأربعين والخمسين لثبوت موجبه عدم الخروج عن عهدة الزكاة المفروضة في مجموع هذا المال ، إلا بالأخذ بما يحصن به الاستيعاب مع الإمكان ، وإلا فالأكثر استيعاباً.

ولعل هذا المعنى هو المقصود بقوله - عليه السلام - في ذيل صحيحة الفضلاء - بعد أن ذكر النصاب الكافي - : « ثم ترجع الإبل على أسنانها » وفي خبر الأعمش : « ويرجع إلى أسنان الإبل » بمعنى أنه بعد أن كثرت الإبل لا يبقى لفريصتها حد مضبوط ، بل تعمل الإبل منطلقاً على الأسنان التي يتحقق بها تزكية الجميع ، وهذا مما يختلف باختلاف الموارد ، ففي مورد هي : ثلاث مئات لبون ، وفي آخر : بنتا لبون وجقة ، وفي ثالث : عكسه ، وفي رابع : ثلاث جقق ، وهكذا .

ومما يؤيده أيضاً : قوله - عليه السلام - في الصحيحة المزبورة بعد هذه الفقرة : « وليس على النيف شيء ، ولا على الكسور شيء » فإنه مشعر باختصاص العقود بالنيف الذي هو اسم لما بين العقدين دون نفس العقود ، وهذا إنما يتم لو جعلنا المرجع أسنان الإبل بالمعنى الذي ذكرناه ؛ إذ لا عقد من العقود إلا ويطاقه أحد النصابين ، أو كل منهما أو كلاهما معاً ، كما لا يخفى على المتأمل .

والمراد بموله : « ليس على النيف شيء » على الظاهر إنما هو في النصاب الأخير ، أي : بعد أن كثرت لإبل ، لا مطلقاً ؛ كي يتأفك ثبوته في مثل ست وعشرين ، وغيرها من النصب التي وقع التصريح بحكمها منفصلاً قبل هذه الفقرة ، فلا مقتضي لحمل ( النيف ) على إرادة ما بين

النصابين ، كما قيل<sup>(١)</sup>.

ومما يؤيد أيضاً اعتبار الأخذ بما يحصل معه الاستيعاب ولو من مجموع النصاب وروده كذلك في زكاة القر في الصحيحة المبرورة. وأجيب عن الاستدلال بروايتي عبد الرحمان وأبي بصير بأن هاتين الروايتين طاهرهما انحصار لنصاب الأخير في الخمسين ، والفريضة الأخيرة في الحقة.

وهذا الظاهر غير مراد جزماً ؛ لمخالفته للإجماع ، والنصوص المتقدمة ، فيحب حملها على بيان أحد النصابين ، وهو وإن استلزم تأخير البيان بالنسبة إلى الموارد التي لا يمكن العد خمسين ، ولكن عن وقت الخطاب لا الحاجة<sup>(٢)</sup> . ولا محذور فيه.

وببيان أوفى : أن ظهور قوله عليه السلام - في الخبرين : «إذا كثرت الإبل في كل خمسين حقة» في انحصار النصاب الأخير في الخمسين ، والفريضة الأخيرة في الحقة ، ليس إلا من باب السكوت في مقام البيان ، فهو لا يصلح معارضة لنصوص المصرحة بعدم الانحصار ووجود نصاب آخر وهو : كل أربعين ، وأن في كل ابنة لبون.

وقضية مسببة كل من النصابين لثبوت مقتضاه على الإطلاق عدم تحقق العفو، إلا في النيف الخارج عن موضوع كل من النصابين ، كما عرفت.

وقد اندفع بما أشرنا إليه - من أن المقصود بمثل قوله عليه السلام - في صحيحة زرارة : «فإن زادت عن لعشرين والمائة واحدة ، ففي كل خمسين

(١) قال به صاحب المدارك فيها ٦٤٥.

(٢) المجيب هو : الشيخ الأنصاري في كتاب الزكاة : ٤٧٧.

حِقة ، وفي كل أربعين ابنة لبون» بيان صيرورة النصاب كلياً عند صيرورة العدد كثيراً وتجاوزته عن المائة والعشرين ، لا في خصوص ما إذا زادت واحدة ما قد يقال : من أن الأدلة واردة في مقام بيان الحكم عند زيادة واحدة على العشرين والمائة ، فكيف يمكن الحكم بعدم جواز احتسابها بخمسين في خصوص هذا المورد ؟!

توضيح الاندفاع : أنه لم يقصد بهذا الكلام بيان الحكم في خصوص هذا المورد ، بل صيرورة النصاب كنيّاً من هذا الحد ، مع أننا لم نقل بخروج هذا المورد عن موضوع هذا الحكم رأساً ، بل ارتكبتنا فيه مخالفة ظاهر ، وقلنا : بعدم كفاية دفع جفتين في الخروج عن عهدة جميع الزكاة الواجبة في مجموع هذا العدد الثابتة بعموم قوله - عليه السلام - من سائر الأخبار : «وي كل أربعين ابنة لبون» فلاحظ وتدبر.

الثاني : هل التخيير في مثل المائتين والأربعين ، أو مطلقاً لو قلنا به ، فهل هو للمالك أو الساعي ؟ وجهان : الوجه الأول : إذ ليس للساعي إلا إلزامه بدفع ما ألزمه الشارع بدفعه ، فإذا كان مفاد حكم الشارع : أن ما وجب في ماله ما يقع في كل أربعين ابنة لبون مصداقاً له ، وفي كل خمسين حقة ، ولم يعين عليه أحدهما ، فليس للساعي الامتناع من قبوله .

فما عن الشافعي من تخيير الساعي ؟ نظراً إلى تحقق سبب الفريضة ، فليس للمالك الامتناع عنه<sup>(١)</sup> ، ضعيف .

الثالث : هل الواحدة الزائدة على المائة والعشرين شرط في وجوب الفريضة ، أو جزء من النصاب الذي هو موردها ؟ وجهان : من ظهور

(١) كما في تذكرة الفقهاء ٦٣: ٥ .

قوله -عليه السلام-: «في كل أربعين ابنة لبون» أن مورد الحق الذي يثبت في المائة وإحدى وعشرين ثلاث أربعينات ، فالواحدة خارجة منها .  
ومن أن هذا الكلام مشوق لبيان ما يجب إخراجه في زكاة الإبل المتجاوز عددها عن المائة والعشرين ، وإلا فتعلق الحق هو مجموع المال لا خصوص الأربعينات . والأول أوفق بما يقتضيه الحمد على ظاهر كلمة «في» فليتأمل .

وربما فرعوا على هذا النزاع احتساب جزء منه على الفقير لو تلف فلا تقريظ .

وفيه بحث سيأتي تخفيفه في محله إن شاء الله تعالى .  
﴿وفي البقر نصابان : ثلاثون وأربعون دائماً﴾ ما ما بلغت ، وقصة ذلك على ما عرفت أنه وجوب الرجوع إلى ما يحصل به الاستيعاب من كل من العددين أو أحدهما .

ويدل عليه ما رويته الكلبيني رحمه الله عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، ومحمد بن مسلم ، وأبي بصير ، وبريد العللي ، والمصلي ، عن أبي جعفر وأبي عبد الله -عليهما السلام- أنهما قالوا: «وفي البقر في كل ثلاثين بقرة تباع حولي ، وليس في أقل من ذلك شيء ، وفي أربعين بقرة مستة ، وليس فيها بين الثلاثين إلى الأربعين شيء حتى تبلغ أربعين ، فإذا بلغت أربعين ففيها مستة ، وليس فيها بين الأربعين إلى الستين شيء ، فإذا بلغت الستين ففيها تبعة إلى السبعين ، فإذا بلغت السبعين ففيها تبعة ومسته إلى الثمانين ، فإذا بلغت الثمانين ففي كل أربعين مستة إلى تسعين ، وإذا بلغت تسعين ففيها ثلاث تبوعات حوليات ، فإذا بلغت عشرين ومائة هي كل أربعين مستة ، ثم ترجع البقر على أسنانها ، وليس على ليف شيء ، ولا على الكسور شيء ،

ولا على العوامل شيء ، إنما الصدقة ، على لسان الراعية» الحديث.  
وفي خبر الأعمش المروي عن الخصال : «وتجب على البقر إذا بلغت ثلاثين بقرة تبعة حولية ، فيكون فيها تسع حولي إلى أن تبلغ أربعين بقرة ، ثم تكون فيها ستة إلى مئتين ، ثم تكون فيها مئتان إلى تسعين ، ثم يكون فيها ثلاث تبائع ، ثم بعد ذلك تكون في كل ثلاثين بقرة تبيع ، وفي كل أربعين مئتين»<sup>(١)</sup>.

«وفي الغنم خمسة نصاب» ولها : «أربعون وفيها شاة ، ثم مائة وإحدى وعشرون وفيها شاتان ، ثم مائتان وواحدة وفيها ثلاث شياه» لا يقل خلاف في شيء من ذلك ، إلا من الصدوقين في النصاب الأول ، فاعتبرا فيه زيادة واحدة على الأربعين<sup>(٢)</sup>.

وهو ضعيف ، كما ستعرف. ولعله لذلك لم يعتد غير واحد بمخالفتها ، وادّعوا صريحاً أو ظاهراً على ما حكى<sup>(٣)</sup> عنهم الإجماع على هذه النصب الثلاثة.

مرزوقية زكاة الأنعام

«ثم ثلاثمائة وواحدة» وهو النصب الرابع.  
«فإذا بلغت ذلك قيل : يؤخذ من كل مائة شاة»  
وقد نسب هذا القول في المدارك<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup> إلى جملة من الأحلاء ،

(١) الكافي ٣ / ٥٣٤ ، تهذيب ٥٧ / ٢٤٤ ، لمسان ، الباب ٤ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١.

(٢) الخصال : ٩ / ٦١٥.

(٣) الفقيه ١٤ : ٢ ، دليل الحديث ٣٦ ، وحكى قوم أيضاً عدداً من الخلف ١ / ٥٤-٥٥ ، المباه ٢١.

(٤) حكاها صاحب الخواهر في ٨٣٠١٥.

(٥) مدارك الأحكام ٦١ : ٥٠-٦١.

(٦) كالحقائق الناضرة ٥٨ : ١٢.



كالشيخ المفيد، والمرتضى، والصدوق، وابن أبي عقيل، وسنار، وابن حمزة، وابن إدريس<sup>(١)</sup>. وعلى هذا فتكون تُصَبُّ أربعة.

وقيل: بل تحب في ثلاثمائة وواحدة  $\frac{1}{4}$  أربع شياء حتى تبلغ أربعمائة  $\frac{1}{4}$  يصير نصاب كلياً، ويسقط هذا الحساب، وتعدّ الغنم مئة مائة  $\frac{1}{4}$  فيؤخذ من كلّ مائة شاة بالغاً ما بلغ، وهو الأسهر  $\frac{1}{4}$  من أشهر، كما في الجواهر<sup>(٢)</sup>، بل عن خلاف، وطاهر الغنية: دعوى الإجماع عليه<sup>(٣)</sup>.

واستدلّ لقول الأول بصحيفة محمد بن قيس عن أبي عبد الله عليه السلام. قال: «ليس فيما دون لأربعين من الغنم شيء، فإذا كانت أربعين ففيها شاة إلى عشرين ومئة، فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى المائتين، فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث من الغنم إلى ثلاثمائة، فإذا كثرت الغنم، ففي كلّ مائة شاة<sup>(٤)</sup> الحد المنساق من قوله -عليه السلام-: «وإذا كثرت الغنم» بقريضة سابقة لإرادة تجاوز عددها عن الحد المذكور فيه، أي: الثلاثمائة، كما ورد نظيره في نصاب الإبل في علّة روايات. ويدلّ عليه أيضاً خبر الأعمش الآتي<sup>(٥)</sup> بالتقريب المزبور.

(١) أنظر لقعة ٢٣٨، حل الغنم والعمل (ضمن رسائل شريف المرتضى) ٧٧٣، المقع (ضمن الجوامع الفقهية) ١١، مرسية ١٣١، الوسيلة: ١٢٦، انبرثر ١٣٦١، وحكى قول ابن أبي عقيل، العلامة الحلبي في المختلف ٥٣: ٣، لمسألة ٢٠.

(٢) حوهر الكلام ٨٤: ١٥.

(٣) كما في الجواهر ٨٤: ١٥، وأنظر خلاف ٢١: ٢، امسألة ١٧، والغنية (ضمن الجوامع الفقهية): ٥٠٦.

(٤) لتهدب ٥٩/٢٥٤، الاستبصار ٢٣ ٢٢، الوسائل، باب ٦ من أبواب زكاة الأنعام، الحديث ٢.

(٥) يأتي في صفحة ١٤١.

وفي المدارك نقل عن العلامة في المنتهى : أنه استدللّ على هذا القول أيضاً بما رواه ابن مابويه في الصحيح - عن زرارة ، عن لباقر عليه السلام - قال : « فإن زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة ، فإذا كثرت الغنم سقط هذا كله ، وأخرج من كل مائة شاة » .

ثم قال : أقول : إن هذا المعنى موحود في ( من لا يحضره الفقيه ) بعد رواية زرارة ، والظاهر أنه ليس من جملة الرواية ، كما يدلّ عليه أول الكلام وآخره ، ولهذا لم ينقلها العلامة في غير هذا الكتاب ، ولا تعرّض لها أحد فيما أعلم <sup>(١)</sup> .

أقول : ما في الفقه على ما نقلها في الخدائق صورته هكذا : روى حريز عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام : قال : قلت له : في الجواميس شيء ؟ قال : « مثل ما في البقر ، وبس على الغنم شيء حتى تبلغ أربعين شاة ورادت واحدة ففيها شاة » إلى آخر العبارة <sup>(٢)</sup> .

وسوقها يشهد بكونها من كلام الصدوق ، كما يؤيد ذلك عدم ذكره في الكافي <sup>(٣)</sup> بعد تلك الرواية ، فلاحظ .

حجّة القول المشهور صحيحة الفصلاء ، المتقدم ذكر حملة منها في المقامين المتقدمين ، وفيها : « وفي الشاة في كل أربعين شاة شاة ، وليس فيها دون الأربعين شيء ، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ عشرين ومائة ، فإذا بلغت عشرين ومائة ففيها مثل ذلك شاة واحدة ، فإذا زادت على عشرين ومائة ففيها شاتان ، وليس فيها أكثر من شاتين حتى تبلغ مائتين ، فإذا

(١) مدارك الأحكام ٦٢:٥ وانظر : المنتهى ٤٨٩:١ .

(٢) الخدائق الناصرة ٦٣:١٢ ، وانظر : الفقيه ١٤٠:٢ .

(٣) أنظر : الكافي ٢/٥٣٤:٣ .

بلغت مائتين ففيها مثل ذلك ، فإذا زادت على المائتين شاة واحدة ففيها ثلاث شياه ، ثم ليس فيها أكثر من ذلك حتى تبلغ ثلاثمائة ، فإذا بلغت ثلاثمائة ففيها مثل ذلك ثلاث شياه ، فإذا زادت واحدة ففيها أربع شياه حتى تسبع أربعمائة ، فإذا تمت أربعمائة ، كان على كل مائة شاة ، وسقط الأمر الأول ، وليس على ما دون المائة بعد ذلك شيء ، وليس في النيف شيء»<sup>(١)</sup> الحديث.

وفي المدارك بعد ذكر مستند القولين ، قال : والمسألة قوية الإشكال ؛ لأن الروایتين معتبرتتا الإسناد ، والجمع بينهما مشكل جداً ، ومن ثم أوردتهما المصنف - رحمه الله - في المعبر من غير ترجيح . واقتصر في عبارة الكتاب على حكاية القولين ، ونسبة القول الثاني إلى الشهرة .

وقال العلامة في المستفيضة <sup>في هذا الطريق</sup> الحديث الأول أوضح من الثاني ، واعتضد بالأصل ، فيعتبر العمل به .

وهو غير بعيد ، مع أن الرواية الثانية مخالفة لما عليه الأصحاب في النصاب الثاني ، وذلك مما يضعف الحديث .

ولو كانا متكافئين في السند وال متن ، لأمكن حمل الرواية الأولى على التقية ؛ لموافقها لمذهب العامة ، أو حمل الكثرة الواقعة فيها على بلوغ الأربعمائة ، ويكون حكم اثلاثمائة وواحدة مهملًا في الرواية<sup>(٢)</sup> . انتهى .

أقول : ما ذكره من أن الرواية الثانية مخالفة لما عليه الأصحاب ؛ فهو

(١) انكافي ١/٥٣٤.٣ ، التهذيب ٥٨/٢٥٤ ، لاستبصار ٦١/٢٢٢ ، الوصائل ، الباب ٦ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١ .

(٢) مدارك الأحكام ٦٣.٥ ، وانظر المعبر ٥٠٣.٢ ، والمنهاج ٤٨٩:١ .

مبني على ما رواه عن الشيخ ، من أنه قال : «وليس فيما دون الأربعين شيء حتى تبلغ عشرين ومائة ، ففيها شأتان»<sup>(١)</sup> لحديث .

وهي بهذا المتن مروية عن التهذيب<sup>(٢)</sup> ، وهو بحسب الظاهر من سهو قلم النساخ أو الشيخ في هذا الكتاب<sup>(٣)</sup> .

وأما على ما قلتمناه ، وهو رواية الكندي في الكافي ، والشيخ في الاستبصار ، على ما اعترف به في الحديث<sup>(٤)</sup> ، فهو موافق لما عليه الأصحاب ، فلا اعتداد بما نقل عن التهذيب ، بعد شهادة مصموني الرواية وسوقها ، مضافاً إلى القرائن الخارجية بوقوع السقط فيه .

ولعله لذا لم يعتد صاحب الوسائل بهذا الاختلاف ؛ فإنه بعد أن رواها عن محمد بن يعقوب كما قلتمناه ، قال : محمد بن الحسن بإسناده عن محمد بن يعقوب مثله<sup>(٥)</sup> . فم يعتد بها في التهذيب ؛ لمعلومية السهو فيه ، أو كانت النسخة الموجودة عنده مهتلفة عن ذلك .

وكيف كان ، فهو لا يصلح لمعارضته الكافي الذي هو الأصل في نفيه ، مع أن مخالفة هذه الفقرة لما عليه الأصحاب لا توهم مثل هذا الحديث الذي هو المعول عليه في كثير من الفروع التي ستسمعها .

وأما ما قيل : من أن طريق الحديث لأول أوضح من الثاني ؛ فكأنه أشير بذلك إلى ما في طريق الخبر الثاني من اشتماله على إبراهيم بن هاشم الذي قد يساقش في توصيف حديثه بالصحة ، حيث إن أهل

(١) مدارك الأحكام ٦٢:٥ .

(٢) كما في المدارك ٦٢:٥ ، وفي التهذيب الطبع ٥٨/٢٥١ ما يخالف هذا المتن .

(٣) أي تهذيب الأحكام

(٤) الحديث لناصر ٦٠:١٢ .

(٥) الوسائل ، الباب ٦ من أبواب زكاة الأتعام ، دين الحديث ١ .

الرجال لم ينصوا بتوثيقه.

وهذا مما لا ينفي الالتفات إليه ؛ وإن إبراهيم بن هاشم باعتبار جلالة شأنه ، وكثرة رواياته ، واعتماد منه والكليني والشيخ وسائر العلماء والمحدثين ، غني عن التوثيق ، بل هو أوثق في النفس من أغلب الموثقين الذين لم تشت وثاقهم إلا بطون اجتهادية غير ثابته الاعتبار.

والحاصل : أن الخدشة في روايات إبراهيم في غير محلها ، خصوصاً في هذا الحديث الذي هو من أوثق الروايات المعتبرة لدى الأصحاب المعمول بها في حل فقراتها ، حتى أن مثل السب الذي لا يعمل بأخبار الآحاد ، ارتكب العبد في تأويلها بالسببة إلى نصب الإبل التي هي بظاهرها مخالفة للمشهور ، أو المجمع عليه.

فالحق : مكافئة الخسرين من هبم السند ، وقصور الأول عن المكافئة من حيث الدلالة ، ووجه الصدور ، كما أشير إليه في عبارة المدارك ، فإن استفادة حكم ثلاثمائة وواحدة من إطلاق قوله : «فإذا كثرت الغنم» مع أنه لا أثر يعتد به في اتصافه بهذه الصفة ، لو لم تكن موصوفة بها قبل هذه الزيادة ، إنما هي لماسبة المقام وسوق الكلام لبيان حكم الغنم على الإطلاق ، الكاشف عن أن المقصود هذا العموم ، هو : بيان حكم الغنم عند تجاوزه عن هذا الحد ، وهذا غاية الظهور ، فلا يصح معارضاً للنص الصريح : بأنه إذا زادت على استلاثمائة واحدة ففيها أربع شياه ، خصوصاً مع موافقته للتقية ؛ فإنه مذهب الفقهاء الأربعة<sup>(١)</sup> على ما

(١) وهم أبو حنيفة النعمان بن ثابت ، تولى سنة ٨٠ ومات ببغداد سنة ١٥٠ ، ومالك بن أنس ، تولى سنة ٩٥ ومات سنة ١٧٩ ، ومحمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع ، تولى سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٠٤ ، وأبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، تولى سنة ١٦٤ ، ومات في رجب سنة ٢٤١ ، طبقات فقهاء لأبي إسحاق الشيرازي : ٦٧ و ٧١ و ٨٦ و ٩١.

قيل<sup>(١)</sup> ، فهو قاصر عن معارضة الخبر الثاني - وهي صحيحة الفضلاء - من حيث وجه الصدور أيضاً.

والمتجه ، هو الأخذ بمضمون هذه الصحيحة ، كما هو المشهور ، وحمل الكثرة لواقعة في صحيحة محمد بن قيس ، وخبر الأعمش الآتي<sup>(٢)</sup> ، على بلوغ الأربعمئة ، فيكون حكم الثلاثمئة وواحدة مسكوتاً عنه ، ولعل الحكمة في إهمالها مراعاة اتقية ، والله اعلم.

وأما ما حكى عن الصدوقين<sup>(٣)</sup> من اعتبار زيادة الواحدة على الأربعين في الصواب الأول ، فردّه غير واحد: بعدم وجود دليل عليه. واعترض عليهم في الحدائق بما لفظه: لا يخفى أنّ ما ذكره الصدوق في هذا المقام من أوله إلى آخره عين عبارة: كتاب العقدة الرضوي ، ومنه يعلم أنه المستند له فيما ذكره<sup>(٤)</sup>.

أقول: ويمكن أن يكون مستنده ما رواه في الحصال ، بإسناده عن الأعمش ، في حديث شرافع الدين ، عن حفص بن محمد - عليها السلام - قال: «وتحب على الغنم لزكاة إذا بلغ أربعين شاة وتزيد واحدة فيكون فيها شاة إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين ، فإن زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمئة ، وبعد ذلك يكون في كل مائة شاة شاة»<sup>(٥)</sup>.

وكيف كان ، فهو ضعيف ؛ فإن شيئاً منها لا يهض حجة في مقابل ما عرفت.

(١) القائل هو: العلامة الخلي في تذكرة الفقهاء ٨٢: ٥.

(٢) يأتي في هذه لصحة.

(٣) كما في جواهر الكلام ٨٣: ١٥.

(٤) الحصال: ٩/١٠٥.

(٥) الحدائق الباصرة ٥٧: ١٢.

ثم إن هاهنا سؤالاً مشهوراً ، وهو : أنه إذا وجب أربع شياء عند بلوغها ثلاثمائة وواحدة ، ولم تتغير المريضة حتى تبلغ خمسمائة ، فأي فائدة تترتب على جعل الأربعمائة نصاباً ؟

وكذلك الكلام بالنسبة إلى الثلاثمائة وواحدة ، على القول الآخر ، حيث لا يجب عندها إلا ما يجب بالنصاب الذي قبلها : المائتان وواحدة ، وهي : ثلاث شياء ، ولا تتغير المريضة على هذا القول حتى تبلغ أربعمائة ، فيتوجه حينئذٍ على هذا القول أيضاً السؤال عن فائدة جعل الثلاثمائة وواحدة نصاباً مستقلاً ؟

وأجاب عنه في الجواهر : أنه يمكن أن يكون الوجه في ذلك متابعة النص ، أو أن الاتحاد في المريضة ، مع فرض كون النصاب كلياً ذا أفراد متعددة ، يفرد عن الأول في غالب أفرادها . كخمسمائة فصاعداً غير قاذح<sup>(١)</sup>.

ولا يخفى عليك أن الجواب الأول إنساني محض.

وأما الثاني فغير حاسم لمادة السؤال ؛ فإنه بذلك بيان معقوليته ، أي : إمكان جعل النصاب كلياً عند بلوغها هذا الحد ، وإلغاء خصوصيات الأفراد وإن اتحد مقتضاهما في بعض الموارد ، فهذا مما لا مجال لإنكاره ، وإنما المقصود بالسؤال الاستفهام عن الثمرة المترتبة على جعل الأربعمائة نصاباً كلياً ، وأنه أي فرق بين ذلك ، وبين ما لو أهمل الأربعمائة وقال : فإذا بلغت ثلاثمائة وواحدة ففيها أربع شياء حتى تبلغ خمسمائة ، فإذا تمت خمسمائة كان على كل مائة شاة ؟ فشيء من الجوابين المذكورين لا يحدي في رفع هذا السؤال.

وقد أشار المصنف - رحمه الله - إلى الجواب عنه بقوله: ﴿وتظهر الفائدة في الوجوب﴾ أي: محل الوجوب ﴿وفي الضمان﴾. أمّا الأول: وإنه إذا كانت أربعمائة، محلّ لوجوب مجموعها؛ إذ المجموع نصاب، ومحلّ الوجوب النصاب، ولو نقصت عن الأربعمائة ولو واحدة، كان محلّ لوجوب الثلاثمائة وواحدة، والرثد عفو.

ويتفرّع على هذا جوار تصرف المالك فيه قبل إخراج حقّ المقيّر، بناءً على المنع عنه قبل الإخراج إلّا مع الضمان - كما هو المصرّح به في كلماتهم - فإنّ هذا إنّما هو فيما يتعلّق به الوجوب دون العفو، كما هو صريح بعض، وسيأتي تحقيقه إن شاء الله.

وأما الثاني - أي الضمان -: فهو أيضاً متفرّع على محلّ الوجوب، فلو تلف من أربعمائة واحدة بعد الحول <sup>بغير قهر يترك</sup> سقط من الوجوب جزء من مائة جزء من شاة.

وإن شئت قلت: أربعة أجزاء شاة من أربعمائة جزء. ولو كانت ناقصة من أربعمائة ولو واحدة وتلف منها شيء ما دامت الثلاثمائة باقية، لم يسقط من الفريضة شيء.

وكذلك الكلام على القول الآخر بالنسبة إلى الثلاثمائة وواحدة والمائتين وواحدة.

ولكن على هذا القول يتأتّى الكلام في أنّ الواحدة الزائدة على الثلاثمائة هل هو شرط الوجوب أو جزء الوجوب؟ فإنّ فيه الوجهين المتقدمين في الواحدة الزائدة على المائة والعشرين في نصاب الإبل، فعلى القول بالشرطية لا يترتب على تله نقص في الواجب، بخلاف الجزئية.

وفي المدارك - بعد شرح عبارة المتن - قال ما لفظه: لكن يمكن المناقشة في عدم سقوط شيء من الفريضة في صورة النقص عن الأربعمائة؛ لأنّ



مقتضى الإشاعة توزيع الثالف على الحقيين وإن كان الزائد على النصاب عفواً ؛ إذ لا منافاة بينهما ، كما لا يحى على المتأمل<sup>(١)</sup> . انتهى .

وتبعه في هذه المناقشة بعض من تأخر عنه<sup>(٢)</sup> .

ومبخص هذه المناقشة : أن الزكاة تتعلق بالعين ، فهي حصّة مشاعة في مجموع هذا الغنم ، فكون لرائد عمواً ، معناه : عدم كونه مؤثراً في إيجاب شيء زائد على ما يوجه لنصاب ، لا كونه ممتازاً عما تعلق به حقّ الفقير .

وأجاب عنها في الحقائق : بأنه إن أريد بتعلق الزكاة بالعين تعلقها بالمجموع المشتمل على النصاب والرائد الذي هو عمواً ؛ فهو ممنوع .

وإن أريد بعين النصاب فيكون حقاً شائعاً في مجموع النصاب ؛ فهو مسلم ، لكن لا يلزم منه ما ذكره<sup>(٣)</sup> لم أطال الكلام في إيضاحه بما لا يهتأ نقله .

وقد يتخيل أن ما ذكره في الجواب كلامٌ صوري لا يكاد يرجع إلى محصل ، نظراً إلى ما تقدمت الإشارة إليه من أنه ليس للنصاب وجود ممتاز عما عداه ؛ كي تكون حصّة الفقراء شائعة في خصوصه ، بل كلّ فرد من أفراد هذا المجموع إذا لوحظ منضمّاً إلى ما عداه ممّا يكمل به العدد البالغ حدّ النصاب ، يقع مصداقاً له ، فنسبة حقّ الفقير إلى جميع هذه الغنم على حدّ سواء ، فهو يستحقّ من مجموع هذه الغنم أربع شياه وإن كان المقتضي لإيجابه في المجموع اشتماله على النصاب .

ويدفعه : أن إشاعة حقّ الفقير في عين النصاب دون العفو ، لا تتوقف

(١) مدارك الأحكام ٥ : ٦٤ .

(٢) وهو الحق السبرواري في دجيرة المعاد : ٤٣٥ .

(٣) الحقائق الناضرة ١٢ : ٦٤ .

على تشخص النصاب وتمييزه عما زاد عليه في الخارج ، بل على تحققه في الواقع ، فلو باع زيداً مثلاً صاعاً من صبرة ، وشرط عليه أن يكون رُبْعُه لعمره ، فقد جعل لعمره في هذه الصبرة رُبْعاً مشاعاً من صاع كلي مملوك لزيد ، متصادق على أي صاع فرض من هذه الصبرة ، فبقاء ملك عمرو ، الذي هو ربع مشاع من الصاع الذي ملكه زيد تابع لبقاء ملك زيد ، الذي هو صاع من هذه الصبرة على سبيل الكلّية ، بحيث لا يرد عليه نقص بتلف شيء من الصبرة مادام بقاء صاع منها ، كما تقرّر في مسألة بيع الصاع من الصبرة.

فإن أردت مثلاً مطابقاً لما نحن فيه ، فهو إما لو نذر أنه إن رزقه الله عشرين شاة لا بشرط عدم الزيادة ، وبقيت عنده سنة ، فنصفها صدقة لأرحامه ، فرزقه الله تعالى ثلاثين ، وبقيت الثلاثون عنده إلى سنة ، فقد تحقّق موضوع نذره ، وصار نصف العشرين الموجود في ضمن هذا المجموع بعنوانه الإجمالي ، ملكاً لأرحامه ، فلا دخلت الثلاثون باقية عنده ، ليس للعشرين الذي تعلّق النذر بصدقة بعضه تشخص يمتاز به عما زاد عليه ، بل كلّ فرد من أفراد هذه الغنم الموجودة عنده إذا انضمّ إلى ما عداها ممّا يكمل به هذا العدد ، يقع مصداقاً له ، كما فيما نحن فيه ، فلو تلف منها شيء قبل تعلّق الوجوب أم بعده ما لم ينقص العدد عن العشرين ، لا يرد نقص على ما ثبت للأرحام بالنذر ، فلو تلف منها عشرة وبقيت عشرون ، تعيّن الحقّ فيه ولم ينقص منه ، فإنّه يصدق على ما بقي : أنّ هذه العشرين غنماً قد ملكها في أوّل السنة ، وبقيت عنده سنة ، فصار نصفها للأرحام ، بمقتضى نذره ، فكذلك الكلام فيما نحن فيه.

ثم لا يخفى عليك أنّ ما ذكرناه كلّهُ مبنيّ على تعلّق الزكاة بالعين لا بالنقّة ، وكون الفريضة شائعة في النصاب شياع الكسر في العدد

الثام ، لا شياع الفرد المنتشر في أفراد الكلّي ، وإلا فلا وجه لسقوط شيء من الفريضة بتلف شيء من النصاب ، على تأمل في الأخير ، كما سيتضح لك وجهه عند التكلّم في تعلق الزكاة بالعين ، فليتأمل.

والفريضة تجب في كلّ نصاب من نصب هذه الأجناس ، وما بين النصابين لا يجب فيه شيء كما هو ظاهر النصوص المزبورة وكلمات الأصحاب أو صريحها ، وقد عرفت آنفاً أنّه أمر معقول وليس فيه منافاة لما تقتضيه قواعد الشركة بعد مساعدة الدليل.

نعم ، قد يظهر من مثل قوله -عليه السلام- في صحيحة محمد بن قيس: «فإذا كانت أربعين ففيها شاة إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى المائتين ، فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث من الغنم إلى ثلاثمائة»<sup>(١)</sup> أنّ بلوغ النصاب **سبب لجهت الفريضة** في الغنم البالغ هذا الحدّ فما زاد حتى تبلغ النصاب الآخر.

وكذا قوله -عليه السلام-: «وفيها مثل ذلك» الوارد في صحيحة الفضلاء<sup>(٢)</sup> ، في كلّ عدد ينتقل منه بزيادة واحدة عليه إلى نصاب آخر من نُصُب الغنم ، كالعشرين ومائة ولماثين والثلاثمائة ؛ فإنّ ظاهره كون مجموع هذه الأعداد مورداً للفريضة التي هي مثل الفريضة الثابتة بالنُصُب السابقة.

ولكن قد ينافي هذا الطاهر ما في نفس هذه الصحيحة ، فضلاً عن

(١) التهذيب ٥٩/٢٥:٤ ، الاستبصار ٦٢/٢٣٠٢ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٢.

(٢) الكافي ١/٥٣٤:٣ ، التهذيب ٥٨/٢٥:٤ ، الاستبصار ٦١/٢٢:٢ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١.

غيرها ، من التصريح عند ذكر فريضة كل نصيب ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ النصاب الآخر فإن ظاهر هذه العبارة كون ما بين النصابين خارجاً عن محل الوجوب.

ويؤكد ذلك ما ورد فيها بعد بيان كل من نصيب الإبل والبقر: «وليس على النيتف شيء ولا على الكسور شيء» وبعد بيان نصيب الغنم أيضاً ، قال: «وليس على ما دون المائة بعد ذلك شيء ، وليس في النيتف شيء».

وارتكاب التأويل في هذه الفقرات يحملها على ما لا ينافي الأول ممكن ، ولكن العكس أقرب ، مع اعتضاده بفتوى الأصحاب وإرسالهم له إرسال المسلمات.

«وقد جرت العادة في: عادة المعهات بتسمية ما لا تتعلق به الفريضة من الإبل شتقاً ، ومن البقر وقصاً ، ومن الغنم عفواً ، ومعناه في الكل واحد» فإنه يريد بالجميع ما لا تتعلق به الفريضة مما قتل النصاب وما بين النصابين.

وفي المدارك قال في شرح العبارة: هذه العبارة من مصطلحات الفقهاء ، والمستفاد من كلام أهل اللغة أن الشق - بفتح الشين المعجمة والنون - والوقص - بفتح الواو - لفظان مترادفان.

قال في القاموس: الشق محركة ما بين الفريضتين في الزكاة ، ففي الغنم ما بين الأربعين ومائة وعشرين ، وقس في غيرها<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: الوقص - بالتحريك - واحد الأوقاص في الصلقة ، وهو ما بين الفريضتين<sup>(٢)</sup>. ونحوه قال الجوهري في الصحاح<sup>(٣)</sup>.

(١) القاموس المحيط ٣: ٢٥١.

(٢) القاموس المحيط ٢: ٣٢٢.

(٣) الصحاح ٣: ١٠٦١ ، و ٤: ١٥٠٣.

وقال ابن الأثير في النهاية: الشنق - بالتحريك - ما بين الفريضتين من كل ما يجب فيه الزكاة<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup> . انتهى .

﴿فالتسع من الإبل نصاب وشنق﴾ ، فالنصاب خمس ، والشنق أربع ، بمعنى : أنه لا يسقط من الفريضة شيء ولو تلفت الأربع سواء كان قبل تعلق الوجوب أم بعده .

أما الأول فواضح ؛ لحصول النصاب الذي هو سبب الوجوب بدونها ، بل وكذا الثاني ؛ إذ لا وجه لسقوط شيء من الفريضة بعد تحقق الوجوب مادام عمله باقياً ، إلا على تقدير أن يقال : إن بلوغ النصاب سبب لثبوت الفريضة في جميع المال ، البالغ حد النصاب فما فوق حتى تبلغ نصاباً آخر ، على سبيل الإشاعة والشركة في الجميع ، لا في خصوص النصاب .

ولكنك عرفت ضعف هذا القول ومخالفته لظاهر النصوص وصريح الفتاوى ، وسيأتي لذلك مزيد توضيح لدى التكلّم في كيفية تعلقها بالعين إن شاء الله .

﴿وكذا التسعة والثلاثون من البقر نصاب ووقص﴾ ، فالفريضة في الثلاثين ، والزائد عفو<sup>(٣)</sup> حتى يبلغ الأربعين . وكذا مائة وعشرون من الغنم ، فإن نصابها أربعون ، والفريضة فيه ، وعفوها ما زاد حتى تبلغ مائة واحد وعشرين ، وكذا ما بين النصب التي عدّناها .

وقد عرفت آنفاً أن فائدة كون الأربعمائة نصاباً ، مع أن الفريضة التي تثبت بها هي الفريضة التي تثبت بالنصاب السابق ، أي :

(١) النهاية ٥٠٥:٢ .

(٢) مدارك الأحكام ٦٥:٥ .

(٣) في شرائع الإسلام ١: ١٤٤: (وقص) بدل (عفو) .

الثلاثمائة وواحدة ، تظهر هاهنا ، أي : هل الوجوب ، وعدم العفو المترتب عليه الضمان ، فإنه لو لم تكن الأربعمائة نصيباً لكان ما بين الثلاثمائة والخمسمائة جميعه عفواً لم يكن يترتب على تلف شيء منه نقص في الفريضة ، بخلاف ما إذا كانت الأربعمائة نصيباً ؛ فإن مقتضاه سقوط جزء من مائة جزء بتلف واحدة من أربعمائة بعد تعلق الوجوب ، وأما قبله فلا أثر له ؛ لقيام النصاب السابق مقامه في إيجاب الأربع شياء وإن اختلف محلها ، حيث إن الأربعمائة سبب لإيجاب كل من الأربع في كل مائة من المئات الأربع ، وأما الثلاثمائة وواحدة فهي سبب لإيجابها في مجموع هذا العدد الخاص .

وما يقال : من أن المثجج عدم سقوط شيء بتلف الواحدة من الأربعمائة مطلقاً ولو بعد تعلق الوجوب ، لكفاية الثلاثمائة وواحدة في إيجابها ، ففيه : أن الثلاثمائة وواحدة المدرجة في ضمن الأربعمائة ، المؤثرة في إيجاب الأربع ، ساقطة عن الاعتبار ، وإلا لزم تأثيرها في إيجاب أربع أخرى غير ما وجبت بالأربعمائة ؛ إذ لا يعقل إيجاب تلك الفريضة التي أوحشتها الأربعمائة بعينها بسبب آخر في غير هذا المحل ، فقياس تلف واحدة من الأربعمائة بعد تعلق الوجوب ، وتحقق الأربعمائة بشرائط التأثير ، على تنمها قبله قياس مع الفارق ، كما لا يخفى .

ولا يضم مال إنسان إلى غيره وإن اجتمعت شرائط الخلطة وكانا في مكان واحد .

فيه تعريض على ما حكى عن بعض العامة من أن الخلطة بكسر الخاء - وهي العشرة ، يجعل المالين مالاً واحداً ، فتجب زكاته على مالكيها ، سواء كانت خلطة أعيان كأربعين بين شريكين ، أو خلطة أوصاف كالاتحاد في المرعى والمشرى والمراح والفحل والحالب والمحلب

مع تميز المالكين<sup>(١)</sup>.

وهو عندنا باطل ؛ لاستثناء ما يدل عليه ، بل قضاء جميع ما دلّ على اشتراط الملكية والنصاب بخلافه ؛ فإن مفادها ليس إلا اشتراط بلوغ ما ملكه من الأجناس الزكوية حد النصاب في وجوب الزكاة عليه ، كما هو واضح.

ويدلّ عليه أيضاً خبر زرارة ، المروي عن العليل ، عن أبي جعفر -عليه السلام- في حديث ، قال : قلت له : مائتي درهم بين خمسة أناس أو عشرة وحال عليها الحول وهي عندهم ، أيجب عليهم زكاتها ؟ قال : «لا ، بمنزلة تلك» يعني جوابه في الحرث : «ليس عليهم شيء حتى يتم لكل إنسان منهم مائتادرمهم» قلت : وكذلك في البقرة والإبل والبقر والذهب والفضة وجميع الأموال ؟ قال : «نعم»<sup>(٢)</sup>.

واستدلّ له أيضاً بقوله -عليه السلام- في صحيحة محمد بن قيس المتقدمة : «ولا يفرق بين مجتمع ، ولا يجمع بين متفرق»<sup>(٣)</sup>.

وفي رواية عبد الرحمن بن الحجاج ، أن محمد بن خالد ، سأل أبا عبد الله -عليه السلام- عن الصدقة ، فقال : «مُرْ مُصْلَقَكَ أَنْ لَا يَحْشُرَ مِنْ مَاءٍ إِلَى مَاءٍ ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمُتَفَرِّقِ ، وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْمُجْتَمِعِ»<sup>(٤)</sup> بالحمل على الاجتماع في الملك.

(١) الخاكي هو السيد العاملي في مدارك الأحكام ٦٦:٥.

(٢) أورده صاحب الخرائق فيها ٨٣:١٢ ، وانظر : عل الشرائع : ٣٧٥ ، الباب ١٠٣ ، الحديث ١ ، والوسائل ، الباب ٥ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ٢.

(٣) التهذيب ٥٩/٢٥:٤ ، الاستبصار ٢٣:٢ ٦٢ ، الوسائل ، الباب ١١ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١ ، وتقدم صدر الرواية في صفحة ١٣٦.

الكافي ٥/٥٣٨:٣ ، التهذيب ٢٧٦/٩٨:٤ ، الوسائل ، الباب ١١ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٢.





وهو محجوج بما عرفت ، والله العالم.

### ﴿الشرط الثاني: السوم﴾

- وهو لغة: الرعي ﴿فلا تجب الزكاة في المعلوفة﴾ بلا خلاف فيه بيننا ، بل عن المعتبر أنه قول علماء كافة إلا مالكاً<sup>(١)</sup> . بل عن المنتهى: لا خلاف فيه بين المسلمين<sup>(٢)</sup> .

ويدل عليه من الأخبار قوله -عليه السلام- في صحيحة الفضلاء ، أو حسنتهم ، المروية عن أبي جعفر وأبي عبد الله -عليهما السلام- في حديث زكاة الإبل: «وليس على العوامل شيء ، إنما ذلك على السائمة الراعية»<sup>(٣)</sup> . وفي حديث زكاة البقر: «ليس على النيف شيء ، ولا على الكسور شيء ، ولا على العوامل شيء ، وإنما الصدقة على السائمة الراعية»<sup>(٤)</sup> . وصحيحتهم الأخرى عنها أيضاً قالوا: «ليس على العوامل من الإبل والقر شيء ، وإنما الصدقة على السائمة الراعية»<sup>(٥)</sup> الحديث.

وصحيحة زرارة قال: قلت لأبي عبد الله -عليه السلام- هل على الفرس والبعير يكون للرحل يركبها شيء ؟ فقال: «لا ، ليس على ما

(١) كما في المدارك ٦٧: ٥ ، وانظر المختار ٥١٦: ٢ .

(٢) حكاها السيد الحاملي في مفتاح الكرامة (كتاب الزكاة) ٤١: ٣ ، وانظر منتهى المطلب ٤٨٦: ١ .

(٣) الكافي ١/٥٣٢-٥٣١: ٣ ، معالي الأخبار ١/٣٢٨-٣٢٧ ، التهذيب ٤/٢٢-٢٣: ٥٥ ، الاستبصار ٢/٢٠-٢١: ٥٩ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١ .

(٤) الكافي ١/٥٣٤: ٣ ، التهذيب ٤/٢٤: ٥٧ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٢ .

(٥) التهذيب ٤/٤١: ١٠٣ ، الاستبصار ٢/٢٣: ٦٥ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٥ .

يعلف شيء ، إنما الصدقة على السائمة المرسلة في مرجها عامها الذي يقتنيها فيه الرجل ، فأما ما سوى ذلك فليس فيه شيء»<sup>(١)</sup>.

وموثقة زرارة ، قال : سألت أبا جعفر - عليه السلام - عن صدقات الأموال ، فقال : «في تسعة أشياء ، ليس في غيرها شيء : في الذهب ، والفضة ، والحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ، والإبل ، والبقر ، والغنم السائمة ، وهي الراعية ، وليس في شيء من الحيوان غير هذه الثلاثة الأصناف شيء»<sup>(٢)</sup> الحديث.

﴿و﴾ حيث يعتبر في وجوب الزكاة السوم ، وهو لا يتحقق بالنسبة إلى السخال من حين النشاح ، التزم غير واحد ، كالمصنف في الكتاب ، والفاضل في جملة من كتبه ، والشهيد في اللمعة ، والمحقق الكركي ، ولقطيني ، والصيمري ، على ما حكى عنهم<sup>(٣)</sup> بأنه ﴿لا﴾ تجب الزكاة ﴿في السخال﴾ أي لا تجري في الحول<sup>(٤)</sup> إلا إذا استغنت عن الأتفهات بالرعي لا لتفاء صدق السائمة قبيلها ، خلافاً لصريح آخريين<sup>(٥)</sup> ، فأوجبوا فيها من حين النشاح ، بل رتباً نسب هذا القول إلى المشهور<sup>(٥)</sup> ، بل عن طاهر الخلاف الإجماع عليه<sup>(٦)</sup>.

(١) الكافي ٢/٥٣٠:٣ ، الوسائل ، الباب ١٦ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ٣.

(٢) التهذيب ٢/٢:٤ ، الاستبصار ٢/٢:٢ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ٩.

(٣) كذا في الجواهر ١٥: ٩٢ ، وانظر: شرائع الإسلام ١٤٤٠:١ ، مذكرة العقهاء ٥١: ٥ ، المسألة ٣٤ ، المختلف ٤٢: ٣ ، المسألة ١٢ ، تحرير الأحكام ٦١: ١ ، حاشية الإحكام ٣١٣: ٢ ، إرشاد الأذهان ٢٨٠: ١ ، اللمعة العنقية: ٥٠ ، جامع المقاصد ١١: ٣.

(٤) كذا في الجواهر ٩٢: ١٥ وانظر: المبسوط للطوسي ٢٠٠: ١.

(٥) المناسب هو العلامة الخلي في مختلف ٣: ١٢ ، والمسألة ١٢ ، والشهيد الثاني في المسالك ٣٦٨: ١.

(٦) حكاه السيد العاملي في معنات الكرامة ج ٣ ص ٣٦ من كتاب الزكاة ، وانظر: الخلاف

واستدل له بإطلاق الأدلة أو عمومها ، كما في قوله -عليه السلام- :  
 «في كل ثلاثين بقرة تباع حولي ، وفي كل أربعين شاة شاة»<sup>(١)</sup> مع ما في بعضها -كما في ذيل صحيحة أبي بصير- من التصريح بأنه يعد صغيرها وكبيرها<sup>(٢)</sup> ولولا هذا التصريح ، لكان دعوى انصراف إطلاق الإبل والبقر والغنم عن السخال غير معينة.

وخصوص قوله -عليه السلام- في ذيل موثقة زرارة المتقدمة<sup>(٣)</sup> آنفاً :  
 «وكن شيء من هذه الثلاثة الأصناف ، فليس فيها شيء حتى يحول عليه الحول منذ يوم تنتج».

وفي صحيحته عن أبي جعفر -عليه السلام- قال : «ليس في صغار الإبل شيء حتى يحول عليها الحول من يوم تنتج»<sup>(٤)</sup>.

وفي موثقة الأخرى عن أحدهما عليهما السلام - في حديث : «ما كان من هذه الأصناف الثلاثة : الإبل والبقر والغنم ، فليس فيها شيء حتى يحول عليها الحول من يوم تنتج»<sup>(٥)</sup>.

هذا ، مع أن المنساق من أدلة اعتبار السوم إرادته فيما من شأنه العلف والسوم ، فالحصر المستفاد من قوله -عليه السلام- : «إنما الصدقة على

٢٢:٢ ، لمسألة ١٨.

(١) الكافي ١/٥٣٤:٣ و ١/٥٣٥ ، التهذيب ٥٧/٢٤:٤ و ٥٨/٢٥ ، الاستبصار ٦١/٢٢:٢ ،

الوسائل ، الباب ٤ و ٦ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١ و ١٥.

(٢) التهذيب ٥٢/٢٠:٤ ، الاستبصار ٥٦/١٩:٢ ، الوسائل ، الباب ١٠ من أبواب زكاة الأنعام ،

الحديث ٣.

(٣) نقلت في صفحة ١٥٣.

(٤) الكافي ٣/٥٣٣:٣ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١.

(٥) التهذيب ٥٤/٢٢-٢١:٤ ، الاستبصار ٥٨/٢٠:٢ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب زكاة

الأنعام ، الحديث ٤.

السائمة الراعية» حصر إضافي بالنسبة إلى المعلوفة التي من شأنها أن تسوم ، والصغار في أول النتاج ليس من شأنها السوم ولا الاعتلاف ، فهذه الأخبار لا تصلح مقيدة لإطلاقات الأدلة لو سلم لها إطلاق من هذه الجهة ، فضلاً عن صلاحيتها لمعارضة الأخبار الخاصة الظاهرة أو الصريحة في العموم ، فما ذهب إليه المشهور هو الأقوى.

وأما ما ذهب إليه بعض من الفرق بين ما لو ارتضعت بلبن المعلوفة أو السائمة ، فيلحق كل بما ارتضعت به في الحكم ، كما عن الشهيد في البيان<sup>(١)</sup> - فلعل وجهه دعوى أن مغرومية عدم زيادة حكم الفرع عن الأصل في الذهن ، مانعة عن استفادة إرادة الصغار التي لا تتعلق الزكاة بأتماتها - من إطلاقات أدلتها ، مع أن أخبار الباب بأسرها واردة مورد حكم آخر لا يمكن التمسك بإطلاقها لإثبات الوجوب في نتاج المعلوفة التي لا زكاة في أتماتها.



أما إطلاقات أدلة الزكاة التي هي مثل قوله «ليس فيما دون الخمس من الإبل شيء» ، فإذا بلغت حملاً ففيها شاة»<sup>(٢)</sup> ، فواضح.

وأما ما كان منها نصيغة العموم مثل قوله : في ثلاثين كذا وفي كل خمسين أو أربعين كذا ؛ فعمومها إنما هو بالنسبة إلى أفراد النصب ، فكما أن تقييدها بكونها سائمة ليس تخصيصاً في تلك العمومات ، فكذلك تقييدها بكونها مستغنية عن الأتمات بالرعي ليس تخصيصاً فيها.

وهذا ينقدح الخدشة في الاستدلال بهذه الإطلاقات والعمومات لإثبات أصل الحكم ، وإنما العمدة في ذلك هي الأخبار الخاصة ، وهي

(١) البيان: ١٧٢ ، وحكاه عنه صاحب الجواهر فيها ٩٤٠١٥.

(٢) التهذيب ٥٢/٢٠٤ و ٥٤/٢١ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١ و ٣.

أيضاً لا تدلّ إلا على ثبوت الركاة في صغار الأنعام ككبارها من حين  
النتاح على سبيل الإجمال ، فلا ينافيه اشتراط كون الصغار من توابع  
السائمة ، وكونها بحيث لو استعنت عن الأمتها ، لكان استغناؤها  
بمقتضى شأنها بالمسوم لا بالعنف ، كاشتراط الكبار بكونها سائمة ،  
فالالتزام بهذا التفصيل لا يحو من وجه ، والله العالم.

﴿ولا بد من استمرار السوم جملة الحول﴾ كما يدل عليه قوله  
-عليه السلام- في صحيحة زرارة المتقدمة: «إنما الصدقة على السائمة المرسلة  
في مرجها عامها الذي يقتنيها فيه الرحل»<sup>(١)</sup> ولرح بالجمع مرعى  
الدواب<sup>(٢)</sup>.

والمراد بـ«المرسلة في مرجها عامها» كونها مرسلة فيها وقت الرعي ،  
فلا ينافيه الرجوع إلى أهلها لمصير ونحوه  
كما أن المراد باستمرار السوم جملة الحول اتصافها في تمام الحول  
بكونها سائمة ، وإلا فقد تنامى أو تبكّن ، أو تشرب ، أو تمرص يوماً ،  
أو يومين ، فلا تأكل شيئاً ، ولا ينافي شيء من ذلك اتصافها عرفاً بكونها  
سائمة في مقابل المعلوفة.

وقد اختلفت كلماتهم فيما يتحقق به السوم وما ينقطع به ﴿فذهب  
المصنف<sup>(٣)</sup> وجملة متن<sup>(٤)</sup> تأخر عنه -على ما حكى عنهم<sup>(٥)</sup>- إلى أنه ﴿لو

(١) الكافي ٣/٥٣٠ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب ركاة لأنعام الحديث ٣ ، وتقدم في  
صفحة ١٥٢-١٥٣.

(٢) الصحاح ٣/٤٠١ ، القاموس المحيط ١/٢٠٧.

(٣) شرائع الإسلام ١/١٤٤.

(٤) كالملازمة لختي في القواعد ١/٥٢ ومن عهد اختي في الوجر (الرسائل العشر): ١٢٣.

(٥) حكاها صاحب الجوهر فيها ١٥/٩٤.

علفها بعضاً ولو يوماً ، امتأنف الحول عند استئناف السوم ،  
ولكنهم اعترفوا بأنه لا اعتبار باللحظة عادة .

وعن العلامة في التذكرة ، والشهيد والمحقق الثانيين ، وبعض من  
تأخر عنهم : إحالته إلى العرف<sup>(١)</sup> . بل في الحقائق : الظاهر أن هذا هو  
المشهور بين المتأخرين<sup>(٢)</sup> . واختاره صريحاً شيخنا المرتضى - رحمه الله -  
مُصرّحاً بعدم كون العلف يوماً أو يومين لعارض على خلاف العادة ،  
منافياً له<sup>(٣)</sup> .

وقيل : يعتبر في اجتماع السوم والعلف الأغلب .

وفي المدارك نسب هذا القول إلى الشيخ في المبسوط والخلاف .

ثم قال : واستدل المصنف في المعتبر بهذا القول : بأن اسم السوم  
لا يزول بالعلف اليسير . وبأنه لو اعتبر السوم في جميع الحول ، لما وجبت  
الزكاة إلا في الأقل . وبأن الأغلب يعتبر في سقي الغلات فكذا السوم .

ثم رجع ما اختاره هنا من إنقطاع السوم بالعلف اليسير ، واستدل  
عليه : بأن السوم شرط الوجوب فكان كالنصاب .

ثم قال : وقولهم : العلف اليسير لا يقطع ؛ ممنوع ؛ فإنه لا يقال  
للمعلوفة : سائمة في حال علفها .

ثم قال في المدارك : وفي الأدلة من الجانبين نظر .

أما الأول مما استدلت به للشيخ ؛ فلأن عدم زوال اسم السوم  
بالعلف اليسير لا يقتضي اعتبار الأغلب ؛ فإن غيره قد لا يكون يسيراً .

(١) كما في كتب الزكاة - للشيخ الأنصاري - ٤٧٨ ، ونظرته ذكره نقباء ٤٨٠ هـ ، المسألة ٣٠ ، والمسالك  
٣٦٩ : ١ ، وجامع المقاصد ١١ : ٣ ، ومدارك الأحكام ٥ : ٦٩ .

(٢) الحقائق الناضرة ٧٩ : ١٢ .

(٣) كتاب الزكاة - للشيخ الأنصاري - ٤٧٨ .

وأما الثاني ؛ فلمنع الملازمة وبطلان اللازم.

وأما الثالث ؛ فلأنه قياس محض.

وأما قوله : إنَّ السوم شرط الوجوب فكان كالتصاب ؛ فيتوجه عليه : أنَّ التصاب قد وقع التنصيص على اعتبار ملكه طول الحول ، فينقطع بخروجه عن الملك في أثائه ، بخلاف السوم ؛ لعدم التصريح باعتبار دوامه ، يعني دوام نفس الفعل ، فيرجع في صدق اسم الوصف إلى العرف.

وقوله : لا يقال للمعلوفة : سائمة في حال علفها ؛ غير جيد ؛ إذ الظاهر عدم خروجها بالعلف اليسير عن كونها سائمة عرفاً ، كما لا تخرج القصيدة العربية عن كونها عربيةً باشتغالها على بعض الألفاظ الأعجمية. ومن هنا يظهر أنَّ الأصح الرجوع في ذلك إلى العرف ، كما اختاره العلامة ومن تأخر عنه <sup>(١)</sup> . انتهى ما في المدارك .

والذي يظهر من العبارة المنقولة عن المعبر أن ما ذكره المتأخرون من أنَّ الأصح الرجوع في ذلك إلى العرف ، هذا مما لا ينكره أحد ، وإتباع الخلاف في تحقيق الصدق العرفي على سبيل الحقيقة من دون مسامحة ، فالمصنف منع ذلك ، وقال : لا يقال للمعلوفة : سائمة في حال علفها ؛ أي : لا يقال عليها ذلك عرفاً.

واستدلَّ للقول برعاية الأغلب : بأن اسم السوم لا يزول بالعلف اليسير - يعني عرفاً - فالشأن إنما هو في تحقيق ذلك .

فأقول : قد تطلق السائمة وكذا المعلوفة بمقتضى وضعها اللغوي ، فيراد

(١) مدارك الأحكام ٦٨٥-٦٩ ، وانظر، اليسوط ١٩٨:١ ، والخلاف ٥٣:٢ ، المسألة ٦٢ ، والمعتبر ٥٠٦:٢ ، وتذكره النجاشي ٤٨:٥ ، المسألة ٣٠ والمخطوط : ١٧٥ ، والتحرير ٦٠:١ .

منها ما تلبس بالمبدأ بالفعل ، فإذا أمسكت السائمة عن الرعي ، ونامت أو تلبست بالعلف ، يصح أن يقال : إنها بالفعل ليست بسائمة ، بل نائمة ، أو معلوفة ، أو غير ذلك من الأوصاف المتلبسة بها فعلاً ، وهكذا الكلام في المعلوفة.

وقد تطلقان ويراد منها الاتصاف بحسب ما جرت عادتهما عليه من السوم أو الرعي .

وهذا المعنى هو المتبادر من إطلاق لفظ السائمة أو المعلوفة على الإطلاق ، فإذا قيل : إن فلاناً عنده خمسون إبلًا سائمة ؛ لا يتبادر منه إلا إرادتها بهذا المعنى ، وهذا مما لا ينافية الإمساك عن السوم ولا التلبس بضيقه من مثل النوم والشرب وغيرهم ، بل ولا العلف اليسير لعارض ؛ فإنه لو علف هذه الإبل في يوم أو بعض يوم لعارض ، ثم سُئل عن أن هذه الإبل التي عندك هل هي سائمة أو معلوفة لأجاب بأنها سائمة ، ولكن علمتها في هذا اليوم أو في يوم غير هذا ولا يخرج بذلك عرفاً عن مصداق السائمة بالمعنى الذي يراد من إطلاقها .

لا يقال : إن مقتضى ذلك عدم انقطاع السوم بالشهر والشهرين أيضاً إذا كان لعارض مستمر ، فإنه يصح أن يقال : إنها بالذات سائمة ، ولكن علفتها في هذا الشهر لكذا .

لأننا نقول : فرق بين العلف في زمن يعتد به كالأسبوع والأشبعين ، فضلاً عن الشهر والشهرين ، وبين العلف يوماً ؛ فإنه لا يصح في الأول الجواب بأنها سائمة على الإطلاق بلا استدراك ، بخلاف الثاني ؛ لا لأجل أن العلف اليسير محقق بالعدم عرفاً ؛ كي يكون إطلاق السائمة معه مبنياً على المسامحة العرفية ، بل لأجل أن حصوله في خلال السوم - كحصول الرعي اليسير في مدة كونها معلوفة - ليس منافياً لما يفهم عرفاً من إطلاق



اسم السائمة ، فالسائمة عرفاً تطلق على الدابة التي تكون أكلها بالرعي على النهج المتعارف لدى أهلها ، وليس العلف اليسير في خلال الرعي خلاف المتعارف ؛ كي يحتاج إلى الاستدراك .

إن قلت : سلمنا أن العلف اليسير غير منافٍ لإطلاق اسم السائمة ، ولكن هذا إنما يُجدي إن جعلنا شرط تعلق الزكاة بالأنعام اتصافها بكونها سائمة حتى يحول عليها الحول ، كما هو مفاد أغلب أدلتها ، كصححة الفضلاء ، وموثقة زرارة وغيرهما ، مما دلّ على اشتراط الإبل ، والبقر ، والغنم التي تجب فيها الصدقة ، بكونها سائمة ، وأنه لا يجب في شيء من هذه الأصناف الثلاثة حتى يحول عليه الحول عند صاحبه .

ولكن قد يظهر من قوله - عليه السلام - في صحيحة زرارة : « إنما الصدقة على السائمة المرسلة في مرجحها عامها الذي يقتنيها فيه الرجل »<sup>(١)</sup> اعتبار كون أكلها بالرعي في تمام حولها ؛ فإن قوله : « المرسلة في مرجحها عامها » كناية عن الرعي في تمام الخنية ، وهو أخص من مطلق الاتصاف بكونها سائمة ؛ إذ فرق بين أن يقال : إنها سامت تمام هذا الشهر ، أو تمام هذه السنة ، وبين أن يقال عليها في تمام هذه السنة : إنها سائمة ؛ فإن العلف يوماً مانع عن الصدق في الأول دون الثاني .

قلت : الظاهر أنه لم يقصد بقوله : « المرسلة في مرجحها » التخصيص ، بل التوضيح والتأكيد في مقاب المعلقة والمربوطة عند صاحبها للركوب ، فالمراد به - حسب الظاهر - ليس إلا بيان اعتبار كونها سائمة في تمام عامها ، بأن يكون أكلها في تمام الحول بالرعي على النهج المتعارف المعهود في رعي الأنعام ، وقد أشرنا إلى أن العلف اليسير ، خصوصاً مثل

(١) الكافي ٣ : ٢/٥٣٠ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٣ .

لحظة ولحظتين في خلال السوم ليس أمراً خلاف المتعارف ، بل هو أمر شائع قلماً يتفق غنم أو إبل أو بقرة لا يتفق ذلك بالنسبة إليها في تمام الحول ، ولا يخرج بذلك عرفاً عن مصدق كونها سائمة عامها .

﴿ و ﴾ من هنا يظهر أن القول بأن نصف السير الغير الخارج عما يتعارف حصول مثله كثيراً في خلال السوم هو ﴿ الأشبه ﴾ بأصول المذهب لا ﴿ الأول ﴾ .

﴿ ولو ﴾ اعتلفت من نفسها بما يعتد به ﴿ في الخروج عن أن يطبق عليها بالفعل عرفاً أنها سائمة ﴾ بطل حولها ؛ لخروجها عن اسم السوم ﴿ به في الفرض .

﴿ وكذا ﴾ الحكم ﴿ لو منع السائمة مانع كالثلج ﴾ ونحوه ﴿ فعلقها المالك أو غيره ﴾ من ماله ، أو من مال المالك ، أو من مال ثالث ، سواء كان ﴿ بإدبه أو بغير إذنه ﴾ يخرج في الجميع عن اسم السائمة ، خلافاً لمحكمي التذكرة والمحرز وكشفه بما يورثها الغير بغير إذن المالك ، فتعلق بالسائمة ؛ إذ لا مؤونة على مالك فيه <sup>(١)</sup> .

وفيه : ما لا يخفى من عدم الاعتداد بمثل هذه العدة المستنبطة في الأحكام الشرعية التعبدية .

فالحق دوران الحكم مدار صحة إطلاق اسم السائمة عليها في تمام عامها وعلمه ، فتي صدق عليها اسم لسائمة ، وجب فيها الزكاة وإن توقف سومها على صرف مال كثير لمصانعة ظالم أو استئجار راع ونحوه ، ومتى خرجت عن اسم كونها سائمة ، انقضى حولها وإن كان بفعل الغير من ماله .

(١) كما في الجواهر ٩٦١٥ ، وانظر . تذكرة المفقه ١٠٥ ، والمحرر (صمن الرسائل اعشر) .

نعم ، قد يشكل في بعض الفروض تشخيص كونها سائمة أو معلوفة ، كما لو اشترى أو استأجر أرضاً ذات كلاء ، فرعى غنمه فيها ، فإنه قد يقال : بأن صيرورة علفه مدكاً له تجمعها معلوفة .  
وفيه نظر ؛ إذ الظاهر عدم منافاة شراء المرعى أو استئجاره ؛ لصديق اسم الرعي ، والله العالم .

### ﴿الشرط الثالث: الحول﴾

﴿وهو معتبر في الحيوان ، والسقدين مما تجب فيه﴾ اركاة ﴿وفي مال التجارة ، والخيل مما تستحب فيه﴾ فلا خلاف في شيء منها نقضاً وفتوى على الظاهر ، بر عليه دعوى الإجماع في الجميع ، كما في المدارك <sup>(١)</sup> وغيره <sup>(٢)</sup> .



والنصوص الدالة عليها متطابقة .  
ففي صحيح الفصلاء عن أبي بصير وأبي عبد الله -عليهما السلام- أنهما قالا في زكاة الغنم والبقر : «وكل ما لا يحول عليه الحول عند ربه فلا شيء عليه ، حتى يحول عليه لحول ، فإذا حال عليه الحول وجب فيه» <sup>(٣)</sup> .

وفيهما أيضاً قالا : «ليس على العوامل من الإبل والبقر شيء وإنما الصدقات على السائمة الراعية ، وكل ما لم يحل عليه الحول عند ربه

(١) مدارك الأحكام ٧٠: ٥ و ٧١ .

(٢) كالمتن ٤٨٦: ١ .

(٣) لك في ٥٣٤: ٣ ، انتهى ٥٧ ٢٤ ٤ ، الاستبصار ٢: ٢٢/ ٦١ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١ .

فلا شيء عليه ، فإذا حال عليه الحول وجب عليه»<sup>(١)</sup>.

وفي الصحيح عن زرارة ، عن أبي جعفر -عليه السلام- أنه قال :  
«الزكاة على المال الصامت الذي يحول عليه الحول ولم يحركه»<sup>(٢)</sup> إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة التي ميمر جُتِها في طي المباحث الآتية ، فلا حاجة إلى استقصائها.

ووحده أي : حد الحول المعتبر في وجوب الزكاة بأن يمضي أحد عشر شهراً ، ثم يُهل الثاني عشر ، فعند هلاله تجب ولو لم تكمل أيام الحول بلا خلاف فيه بيننا على الظاهر ، بل عن المعتبر: هذا مذهب علمائنا أجمع<sup>(٣)</sup>.

وفي التذكرة قال : حولان الحول هو يمضي أحد عشر شهراً كاملة على المال ، فإذا دخل الثاني عشر ، وجبت الزكاة وإن لم تكمل أيامه ، بل تجب بدخول الثاني عشر عند علمائنا أجمع<sup>(٤)</sup> والأصل فيه ما رواه الكليني -رضي الله عنه- عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز بن عبد الله ، عن زرارة ، عن أبي جعفر -عليه السلام- قال : قلت له : رجل كان له مائتا درهم ، فوهبها لبعض إخوانه أو ولده أو أهله فراراً من الزكاة ، فعل ذلك قبل حلها بشهر ، فقال : «إذا دخل الشهر لثاني عشر ، فقد حال عليه

(١) الكافي ٣/٥٣٤:١ ، تهذيب ٤/٤١٠:١٠٣ ، الاستبصار ٢/٢٣:٢٤-٢٥ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١.

(٢) تهذيب ٤/٣٥:٩٠ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ٣.

(٣) حكاه صاحب المدارك فيها ٥/٧٢ ، وانظر: المعتبر ٢/٥٠٧.

(٤) تذكرة الفقهاء ٥/٥٩٦ ، مسألة ٣٣.

الحول ، ووجبت عليه فيه الزكاة»<sup>(١)</sup>.

فهذا على إجماله مما لا خلاف فيه ، أي : لا خلاف في تحقق الوجوب ، وتنجز التكليف بأداء الزكاة بمضي أحد عشر شهراً. ولكنهم اختلفوا في أنه هل يستقر الوجوب بذلك ، أو يبقى متزلزلاً إلى أن يكمل الثاني عشر، فإن بقي المال على الشرائط كشف عن استقرار الوجوب بالأول ، وإن انحلت كلاً أو بعضاً كشف عن عدم كونها واجبة ، كما لو حاضت المرأة في أثناء اليوم من شهر رمضان ؟ ظاهر فتاوى الأصحاب ، بل صريح كثير منها : الأول.

ومال الشهيدان ، والمحقق الكركي ، والميسي ، وغيرهم - على ما حكى<sup>(٢)</sup> عن بعضهم - إلى الثاني. حجة القول الأول ظاهر الصحيحة المزبورة<sup>(٣)</sup> ، المعتضدة بالإجماعات المنقولة ، المصرحة بأنه إذا دخل الشهر الثاني عشر ، فقد حال عليه الحول ، ووجبت عليه فيه الزكاة ، وإن مظاهرها الوجوب المستقر ، وهي بدلونها اللفظي حاكمة على مثل قوله - صلى الله عليه وآله - : « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول »<sup>(٤)</sup>. فلا تصلح شيء من مثل هذه الرواية لمعارضته.

حجة القول الثاني أن لفظ « الحول » وكذا « العام » و « السنة » المتكرر ذكرها عند بيان شرط الزكاة عرفاً ولغةً وشرعاً عبارة عن تمام

(١) الكافي ٤/٥٢٦:٣ ، نوسائل ، الباب ١٢ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ١

(٢) الحاكمي هو : صاحب المحاهر فيها ٩٨:١٥ ، وانظر : الدروس ١ ٢٣٢ ، ولسالك ٣٧١:١

ولروضة البهية ٢٣:٢ ، وجامع المقاصد ٩٠:٣

(٣) أي : صحيحة زرارة التي تقدمت آنفاً

(٤) سنن ابن ماجة ١ ٥٧١/١٧٩٢ ، سنن البيهقي ٩٥:٤

السنة ، فقله -عليه السلام- في الصحيحة المزبورة: «إذا دخل الشهر الثاني عشر فقد حال الحول» مبني على التوسعة والتجوز بتنزيل التلبس بالجزء الآخر من الشيء منزلة إتمامه ، والمتبادر من هذا التنزيل إرادته من حيث شرطيته لتنجز التكليف بالزكاة وصيرورتها حقاً للفقير ، لا في جميع الآثار ، فلا ينافيه اعتبار بقاء المال جامعاً لشرائط النصاب إلى تمام الحول في أصل تحقق التكليف ، بحيث لو اختل شيء منها قبل انقضاء عدد أيامها لا باختيار المكلف ، كشف عن عدم تحققه في الواقع ، نظير شرطية بقاء المرأة طاهرة عن الحيض إلى الغروب لوجوب الصوم من أول النهار ، وقد أسلمنا في أول كتاب الطهارة توجيه هذا النحو من الشرائط ، بحيث يندفع به ما قد يتوهم من استلزامه تقديم المعلول على علته ، فراجع<sup>(١)</sup>.

وقد يلوح من كلام المحدث الكاشاني المحكي عن واپه إنكار دلالة الخبر المربور على أصل الوجوب أيضاً ، بل تجل سحره القرار من التكليف بالزكاة بعد استقرارها في المال بلوغ هذا الحد ، فقال ما لفظه :

«لعل المراد بوجوب الزكاة وحول الحول برؤية هلال الثاني عشر: الوجوب ، والحول لمريد المرار ، بمعنى أنه لا يجوز القرار (حين استقرار)<sup>(٢)</sup> الزكاة في المال بذلك ، كيف والحول معناه معروف ، والأخبار بإطلاقه مستفيضة ، ولو حملناه على استقرار الزكاة ، فلا يجوز تقييد ما ثبت بالضرورة من الدين بمثل هذا الخبر الواحد الذي فيه ما فيه ، وإنها يستقيم بوجه من التكلف»<sup>(٣)</sup> . انتهى .

(١) راجع كتاب الطهارة ، ص ٤ (الطبع المحري).

(٢) في الحديث والواو ، بدل ما بين القوسين : حيث لا استقرار.

(٣) حكاها صاحب الحديث فيها ٧٥: ١٢ ، وانظر: الوافي ١٣٥: ١٠.

وفي الحديث بعد أن نقل هذه العبارة ، قال : وهو جيد لولا اتفاق الأصحاب قديماً وحديثاً على العمل بمضمونه في الزكاة مطلقاً ، لا بخصوص هذا الفرد الذي ذكره .

ثم قال : ومما يؤيد ما ذكره - طاب ثراه - صحيحة عبد الله بن سنان ، قال : قال أبو عبد الله - عليه السلام - : «لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ «تُخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا»<sup>(١)</sup> وَأُنْزِلَتْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - مُنَادِيَهُ ، فَنَادَى فِي النَّاسِ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ عَلَيْكُمْ الزَّكَاةَ كَمَا فَرَضَ عَلَيْكُمْ الصَّلَاةَ ، فَفَرَضَ عَلَيْهِمُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَفَرَضَ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ ، وَمِنَ الْخِنْطَةِ ، وَالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرِ ، وَالزَّبِيبِ ، وَنَادَى فِيهِمْ بِذَلِكَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، وَعَفَا عَمَّا سِوَى ذَلِكَ» .

قال : «ثم لم يتعرض لشيء من أموالهم حتى حال عليهم الحول من قابل ، فصاموا وأفطروا ، فَأَسْرَجَتْ أَهْلُ الْبَيْتِ فِي الْمُسْلِمِينَ : أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ ، زَكُّوا أَمْوَالَكُمْ تَقْبَلُ صَلَاتَكُمْ ، ثُمَّ وَجَّهَ الْعَمَّالُ الصَّدَقَةَ وَعَمَّالُ الطُّسُوقِ»<sup>(٢) (٣)</sup> .

أقول : هذه الصحيحة كالنص في أنَّ المراد بحول الحول حقيقة ، ولكن لا صراحة بل ولا ظهور يعتد به في أنه أريد بهذا حوول الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة ، فسر الجائز تحقق الوجوب من ابتداء الشهر الثاني عشر ، وكون تأخير الأمر بدفعها وتوجيه العمال إليهم عن ذلك

(١) سورة لتوبة ٩ . الآية ١٠٣

(٢) الطسوق : الوظيفة من خرج الأرض . الصحاح ٤ : ١٥١٧ «طسوق» .

(٣) الحديث لناصر ١٢ ٧٥-٧٦ ، وطرشأن لروية : الكافي ٣ : ٤٩٧/٢ ، لفقيه ٢/٨٠٢ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ١ .

كتأخيرها عن شهر رمضان ؛ لحكمة رآها النبي صلى الله عليه وآله ، فلا تصلح هذه الصحيحة معارضة للصحيحة السابقة.

وقد ظهر بما أشرنا إليه - في تقريب الاستدلال للمشهور بالصحيحة المزبورة من حكومتها على سائر الأدلة الدالة على اعتبار حوول الحول في الوجوب أن ما ذكره المحدث الكاشاني - من أننا لو حملناه على استقرار الزكاة ، فلا يجوز تقييد ما ثبت بالضرورة من الدين بمثل هذا الخبر الواحد - لا يخلو من نظر ؛ لأنه إن أراد بما ثبت بالضرورة من الدين اعتبار الحول بمعناه الحقيقي ، الذي هو عبارة عن اثني عشر شهراً تاماً ، فهذا مما لم يثبت بالضرورة ، كيف والمشهور - إن لم يكن مجمعا عليه - خلافه !

وإن أراد اعتباره بالمعنى الذي أريد منه في الأخبار وفي معقد الإجماع والضرورة التي هي مستند هذا الحكم ، ففائدة الأمر بصيرورة ما دل عليه كآية أو ستة متواترة ، وقد تقرّر في محله حواش التصرف في طاهر الكتاب والستة المتواترة ، بالخبر المعتبر ، خصوصاً إذا كانت بمنزلة التفسير له كما في المقام ، فالشأن إنما هو في تحقيق مفاد هذه الصحيحة ، وتشخيص مقدار حكومتها على سائر الأدلة.

وأقول : قوله - عليه السلام - : «فإذا دخل الشهر الثاني عشر فقد حال الحول» لم يقصد به حقيقته جزماً ؛ لأن حوول الحول إنما يتحقق بتمامه الذي هو عبارة عن اثني عشر شهراً كاملاً.

فهذا الكلام مبني : إما على التصرف في لفظ الحول باستعماله في أحد عشر شهراً ، فتكون اللام الداخلة عليه حينئذ للعهد ، ومعناه حينئذ أن الحول الذي اعتبره الشارع في باب الزكاة قد حال بمضي أحد عشر شهراً ، فتدل بالالتزام على أن للحول في باب الزكاة معنى شرعياً ، وهو أحد عشر شهراً.



أو في إضافة الحولان إليه بتزويل التلبس بالجزء الآخر منزلة تمامه ، وهذا مجاز شائع.

وأما الأول : فمع بُعده في حد ذاته ، يخالف لسوق الرواية ، حيث إن المساق منها سؤالاً و جواباً في مائر فقراتها ليس إلا استعمال الحول في معناه الحقيقي ، وأن المقصود بهذه لفظة تنزيل التلبس بالشهر الثاني عشر الذي به يتم الحول منزلة تمامه ، كما في قول القائل : إذا دخل الساعة الأخيرة من النهار ؛ أو إذا زالت الشمس فقد انقضى النهار ؛ أو إذا دخل العشر الآخر من شهر رمضان فقد انقضى ؛ كما ورد في الأدعية المأثورة : هذه أيام شهر رمضان ولياليه قد تصرمت <sup>(١)</sup> ؛ فكون النهار والشهر والحول اسماً للمجموع بنفسه قرينة إرادة التجويز من نسبة الانقضاء إليه.

مع أنه قد بنافيه ما في هذا هذه الصحيحة من نظير من وقف ماله بعد دخول الشهر الثاني عشر قرناً من التكليف بالزكاة ، بمن أفطر في شهر رمضان أول النهار ، ثم سافر آخره ، في أنه لا يحديه ذلك في الفرار عن الكفارة ، بعكس ما لو وهب ماله قبل أن يدخل الشهر الثاني عشر ؛ فإنه بمنزلة من سافر ثم أفطر ، فإنك إن تأملت فيه تحبه شاهد يصدق على أن المقصود بقوله - عليه السلام - : « فقد حال الحول » ليس انقضاء نفس الحول حقيقة ، بحيث يحتسب الشهر الثاني عشر من السنة الثانية ، كما توهمه غير واحد <sup>(٢)</sup> ، حيث زعموا دلالة الرواية على أن للحول حقيقة شرعية في هذا الباب ، فالتزموا بأن الشهر الثاني عشر

(١) إقبال الأعمال : ١٩٩ .

(٢) منهم : فخر المحققين في إصباح المولود ١ : ١٧٢ - ١٧٣ ، والعملي في مدارك الأحكام ٥ : ٧٢ .

يحتسب شرعاً من السنة اللاحقة ، فكأن المحدث الكاشاني نظر في عبارته المتقدمة إلى ذلك ، فرآه مصادمةً لضرورة ، فمنع حوازي إثباته بالخبر الواحد في مقابل السيرة الجارية على بعث عامل الصدقات في كل سنة مرة ، والروايات الدالة على أنها لا تجب في كل سنة إلا مرة ، وأنه لا يزكى مال في عام من وجهين ، وإساء غير واحد منها - كصحيحة عبدالله بن مسنان المتقدمة<sup>(١)</sup> - عن إرادة أحد عشر شهراً من الحول.

وكيف كان ، فهذا المعنى مع الغض عن سائر المبعثات ، في حله ذاته بعيد ، والمنساق من الصحيحة إنما هو إرادة المعنى الثاني ، أي : التجوز في النسبة بتنزيل دخول الشهر الثاني عشر منزلة انقضاء الحول حكماً.

فالمراد به إما تنزيله منزله على الإطلاق ، أي بالنسبة إلى جميع ما يعتبر وجوده في تمام الحول ، وقضية ذلك استعمل الوجوب بدخول الثاني عشر ، كما هو ظاهر المشهور ، أو في خصوص متعلق التكليف بالزكاة ، دون سائر الشرائط المعتبرة في تمام الحول ، ونهت عن حينئذ به الوجوب مراعى بعدم اختلال سائر الشرائط - كلاً أو بعضاً - إلى تمام السنة ، أو في خصوص الحكم الذي سبقت هذه الفقرة لبيانها ، أي من حيث حرمة التفويت وإتلاف متعلق الزكاة ، كما يظهر من المحدث الكاشاني.

والأول أقرب إلى معناه الحقيقي ، والأخير أقرب إلى مفهومه العرفي بالنظر إلى خصوصية المورد ، وما يقتضيه الجمع بينه وبين غيره مما دل على اعتبار سائر الشرائط في تمام الحول ؛ إذ لا يلزم على تقدير حله على هذا المعنى التصرف في ظاهر شيء من تلك الأدلة ، بخلاف سائر المحامل.

مع أن وقوع السؤال عن جواز الإلتلاف قبل حله بشهر أو يوم ،  
يصلح أن يكون قرينة على أن يكون المنع عنه بخصوصه هي الجهة  
الملحوظة لديهم التي يصرف إليه ، طلاق التشبيه .  
فعلى هذا يكون قوله - عليه السلام - : «ووجبت الزكاة» كقوله : «فقد حال  
الحول» مبنياً على مجاز المشاركة .

لكن قد يضافه ظهور جملة من الفقرات المذكورة في الصحيحة قبل  
هذه وبعدها ، بل صراحتهما في إرادة الوجوب الحقيقي ، وصيرورة الزكاة  
بدخول الشهر الثاني عشر ملكاً للفقير ، كما لا يخفى على من لاحظها .  
وكفاك شاهداً عليه : ما تقدمت الإشارة إليه من نظيره بمن أفطر ثم  
سافر ، فقوله - عليه السلام - : «ووجبت الزكاة» لم يستعمل إلا في معناه  
الحقيقي ، فذكره بعد قوله - عليه السلام - : «فقد حال الحول» تصريح بالحكم  
المقصود بهذا النزول الذي يتفرع منه حصة الإلتلاف .

فيبقى الكلام حينئذ في أن الإلتلاف من هذا الكلام ، هل هو إرادة  
عموم المنزلة ، أي بالنسبة إلى جميع الأمور التي اعتبر تحققه في تمام الحول  
في تعلق الزكاة ، أو خصوص الحكم التكليفي في مقام العمل الغير المنافي  
لكونه مراعى بقاء سائر الشرائط الخارجة عن تحت اختياره في بقية  
الحول ؟

وقد أشرنا آنفاً إلى أن الأول أقرب إلى معناه الحقيقي ، وأوفق بظاهر  
قوله - عليه السلام - : «ووجبت الزكاة» فإن ظاهره الوجوب المستقر .  
ولكن ربما يبعده استلزامه تأخير البيان في الأخبار الكثيرة النافية  
للزكاة عند اختلال شيء من شرائطها قبل إكمال السنة - عن وقت  
الحاجة في مثل هذا الحكم عدم الانتلاء ، وهو في غاية البعد ، إلا أن  
الالتزام بكون الوجوب المتعجز في حقه بدخول الشهر الثاني عشر مراعى

بعدم اختلال شيء من الشرائط المعتبرة في الحول في بقية الشهر غير مُجدي في دفع هذا المحذور؛ فإنَّ جُلَّ الأخبار المشار إليها - إن لم يكن كلها - يدلُّ بظاهرها على عدم تعلُّق التكليف بالزكاة قبل انقضاء السنة، فلا يندفع المحذور المزبور إلا بالالتزام بمقالة المحدث الكاشاني<sup>(١)</sup>، وهو مع مخالفته لظاهر فتاوى الأصحاب وصريح إجماعاتهم المنقولة، واستلزامه ارتكاب التأويل في جملة من فقرات الرواية المعتبرة التي كادت تكون صريحة في خلافه أشكل.

مع أنه قد يستشعر من بعض الأخبار معهودية كون الشهر الثاني عشر لديهم، هو الشهر الذي كان يؤدي فيه الزكاة، فعلى هذا تكون الأخبار المشار إليها منزلة على المعهود.

وقد تلخص مما ذكر أنَّ ما نسب إلى المشهور من استقرار الوجوب بدخول الشهر الثاني عشر<sup>(٢)</sup>، هو الأصح، وإنَّ كتاب السنة التي تتكرر الزكاة بتكررها لا تتم إلا بتعامها، والآلة العالمية

ولو اختلف أحد شروطها في أثناء الحول في قبل أن يهل الشهر الثاني عشر الذي به يتحقَّق الوجوب بطل الحول، مثل أن نقصت عن النصاب فأتمها، أو عاوضها بغيرها ولو بجنسها بغير نوعها كالغنم بالغنم الشامل للمعز والضأن أو مثلها بغيرها هو مساوٍ له في الحقيقة والأوصاف المصنَّفة، كما لو بادل غنماً ذكراً سائمة ستة أشهر بمثلها كذلك، أو ديناراً بدينار آخر من صنفه.

على الأصحِّ بخلافه لما حكى عن الشيخ في المبسوط من أنه

(١) تقدّمت مقالة في صفحة ١٦٥.

(٢) أنظر: الجواهر ٩٨:١٥.

قال: لو بادل بجنسه بي على حوله، وإن كان بغير جنسه، استأنف الحول<sup>(١)</sup>.

وهو شاذ، بل عن السرائر: أن إجماعنا على خلاف ما ذهب إليه فيه<sup>(٢)</sup>.

واستدل له بصدق أنه منك أربعين سائمة طول الحول.

وفيه ما لا يخفى، بعد قضاء الأدلة باشتراط أن يحول عليه الحول وهو عند صاحبه؛ فإن شيئاً من البدل والمبدل عنه لم يحل عليه الحول عنده، كما هو واضح.

وربما يظهر من فخر المحققين فيما حكى من شرحه على الإرشاد موافقته؛ فإنه قال على ما نقل عنه: إذا عاوض النصاب بعد انعقاد الحول عليه مستجمعاً للشرائط، <sup>فغير حنسه وهو زكوي أيضاً - كما لو</sup> عاوض أربعين شاة بثلاثين <sup>معه</sup> وحود الشرائط في الاثنين - انقطع الحول، وابتدأ حول الثاني <sup>بمن يبيع حنسه</sup>، وإن عاوضه بجنسه وقد انعقد عليه الحول أيضاً مستجمعاً للشرائط، لم ينقطع الحول، بل بقي على الحول الأول، وهو قول الشيخ أبي جعفر الطوسي - قدس الله روحه -؛ للرواية.

وإنما شرطنا في المعاوض عليه انعقاد الحول؛ لأنه لو عاوض أربعين سائمة بأربعين معلوفة، لم تجب الزكاة إجماعاً، وكذا لو عاوض أربعين سائمة ستة أشهر بأربعين سائمة أربعة أشهر، لم تجب الزكاة إجماعاً، بل ينبغي أن تكون بأربعين سائمة مئة ستة أشهر، ومتى اختل أحد

(١) حكاها السيد العاملي في مدرك الأحكام ٧٤٠، وانظر: المبسوط ٢٠٦:١.

(٢) حكاها صاحب الجواهر فيها ١٠١:١٠، وانظر: السرائر ٤٥٢:١.

الشروط ، لم تحب الزكاة إجماعاً. وكذا لو عاوض نصاباً من الذهب بنصاب منه ، وكان المأخوذ منه طفلاً أو مجنوناً ، لم تنعقد الزكاة إجماعاً ؛ لأنه لم ينعقد عليه حول إجماعاً ، وكذا لو عاوض ببعض النصاب<sup>(١)</sup>. انتهى.

أقول: وكأن مراده بالرواية التي أرسلها ، هي عمومات أدلة الزكاة من مثل قوله -عليه السلام-: «في كل أربعين شاة شاة وفي الإبل إذا بلغت خمساً ففيها كذا» وهكذا ، وإلا فمن المستبعد وصول نص خاص جامع لشرائط الحيّة إليه مخفف على غيره ، مع أنه لم يشر إلى متنها أو سندها ولو إجمالاً ، فالرواية التي استشهد بها بحسب الطاهر ليس إلا كالإجماعات التي استدلت بها للفروع المذكورة في كلامه ؛ فإنّ المراد بتلك الإجماعات بحسب الطاهر ليست إلا الإجماعات الحقيقية على اعتبار جامعيتها ما يتعلق به الزكاة لشرائطها من مثل السوم والنصاب ، وكون النصاب مملوكاً للحز العاقل البالغ في تمام الحول ، وغير ذلك من الشرائط المعتبرة فيه ، وإلا فليس شيء من هذه الفروع بهذا التفصيل المذكوراً في كلماتهم ؛ كي يستدلّ عليه بالإجماع في خصوصه.

وكيف كان ، فيرد عليه: أنّ بقاءه في ملك مالكه جامعاً للشرائط حتى يحول عليه الحول وهو في يده أيضاً شرط ، وهو منتف في الفرض ، كما هو واضح.

وقيل: إذا فعل ذلك فراراً ، وجبت الزكاة.

وهذا القول منقول عن السيّد في انتصاره ، مدعيّاً عليه الإجماع<sup>(٢)</sup>.

(١) كما في الجواهر ١٥: ١٠٢.

(٢) نقله السيّد العاملي في مدارك الأحكام ٧٤٠-٧٥ ، وانظر: الانتصار: ٨٣.

﴿وقيل: لا تجب وهو الأظهر﴾ الأشهر، بل المشهور على ما في الجواهر<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>؛ لانقطاع الملك به، فبعته ما دلّ على نفي الزكاة فيما لم يحل الحول عليه وهو عند صاحبه، الشامل بإطلاقه لصورتي الفرار وعدمه، وخصوص ما ورد من جواز الفرار من خبر عليّ بن يقطين، عن أبي إبراهيم<sup>(٣)</sup>، وحسن عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله -عليه السلام-<sup>(٤)</sup>، وحسن زرارة أو صحيحه<sup>(٥)</sup>، وحسن هارون بن خارحة<sup>(٦)</sup>، وغير ذلك فيما ستسمعه في زكاة التقدين.

وبإزاء هذه الأخبار أخسار أحر ظاهرها الوجوب<sup>(٧)</sup>، وستعرف في المبحث المشار إليه عدم صلاحيتها لمعارضة هذه الأخبار.

﴿ولا تعدّ السخال مع الأمتهايات﴾ أي: إذا كانت الأمتهايات نصاباً فولدت في أثناء الحول، لا تتبع السخال أمتهاياتها في الحول بأن تعدّ معها عند حوّل حولها.

﴿بل لكلّ منها حول بأنفسها﴾ أي: كانت السخال بنفسها نصاباً

(١) جواهر الكلام ١٥: ١٠٢.

(٢) الخدائق الناضرة ١٢: ٧٦.

(٣) علل الشرائع: ٣٧٠، الباب ٩٣، الحديث ١، الوسائل، الباب ١١ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٢.

(٤) الكافي ٣: ٥٥٩/١، تنقيح ٢: ١٧/٥٣، المحاسن: ٥٢/٣٩٩، الوسائل، الباب ١١ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ١.

(٥) التهذيب ٤: ٢٧/١٠، الاستبصار ٢: ٨٢/٢٤، الوسائل، الباب ١١ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٥.

(٦) الكافي ٣: ٥١٨/٧، علل الشرائع: ٣٧٠، الباب ٩٣، الحديث ٢، الوسائل، الباب ١١ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٤.

(٧) أنظر على سبيل المثال: التهذيب ٤: ٢٤/٩، ٢٥، الاستبصار ٢: ٨٢/٢١، ٢٢.

مستقلاً أو مُكَمَّلَةً لنصاب مستقل ، كما لو كان عنده خمس من الإبل فولدت خمساً ، أو سبع فولدت ثلاثاً ، أو أربعون من البقر ، فولدت أربعين أو ثلاثين ، فبدأ حول السخال من حين استغنائها بالرعي ، أو من حين النتاج ؟ على الخلاف المتقدم<sup>(١)</sup> ، فتجب عند انقضاء حول كل منها فريضته .

وكذا لو ملك ذلك في الزمان المختلف بشراء ونحوه ؛ ضرورة عدم الفرق في ذلك بين تجدد الملك بالولادة وغيرها .

وما في خبر محمد بن قيس في الغنم «يعد صغيرها وكبيرها»<sup>(٢)</sup> غير منافٍ لذلك ؛ لأنّ هذا فيما إذا كان الجميع حامعاً للشرايط المعتبرة فيها .

وأما إذا لم تكن نصاباً مستقلاً ولا مُكَمَّلَةً لنصاب ، فلا شيء عليه قطعاً ، كما لو كان عنده أربعون شاةً ، فولدت عشرين ، أو ثلاثين ، بل وكذا لو ولدت أربعين ؛ لعدم كون الأربعين بعد الأربعين نصاباً ولا مُكَمَّلَةً لنصاب آخر ؛ لأنّ الثمانين من الغنم ليست نصاباً ، بل هي نصاب وعفو ، كما عرفت ، فليس فيها حينئذٍ إلّا شاة عند حؤول حول الأمهات ، كما عن غير واحد التصريح بذلك<sup>(٣)</sup> .

وربما قيل بوجوب شاة لها أيضاً<sup>(٤)</sup> ؛ لعموم قوله -عليه السلام- : «في كلّ أربعين شاة شاة»<sup>(٥)</sup> .

(١) تقدّم في صفحة ١٥٣

(٢) التهذيب ٥٩/٢٥٤ ، الاستبصار ٦٢/٢٣٢

(٣) كالعلامة الحلي في تحرير الأحكام ٦٠:١ ، والسيد العلي في مدارك الأحكام ٧٧:٥ ، وصاحب الجواهر فيها ١٠٤:١٥

(٤) كما في الجواهر ١٠٤:١٥

(٥) الكافي ١/٥٣٤:٣ ، التهذيب ٥٨/٢٥٤ ، الاستبصار ٦١/٢٢٢ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١



ولأنه نصاب كامل وجبت الزكاة فيه مع الانفراد ، فكذا مع الانضمام.

وفيه : أن العموم إنما هو بالنسبة إلى مصاديق النصاب المستدأ ، كما دل عليه قوله -عليه السلام- بعد أن ذكر هذا العموم : «وليس فيما دون الأربعين شيء ثم ليس فيها شيء حتى تسع عشرين ومائة». فهذا الكلام نص في أن الثمانين ليس مصداقاً لهذا العموم ، فكما أنه لو ملك الجميع دفعةً كان الزائد على الأربعين عفواً ، فكذلك لو ملكها في أثناء الحول.

وأوضح من ذلك دلالة على أنه لا تزيد الفريضة بزيادة أربعين أخرى على الأربعين الأولى : قوله -عليه السلام- في صحيحة محمد بن قيس : «ليس فيما دون الأربعين من الغنم شيء م ، فإذا كانت أربعين فصفا شاة إلى عشرين ومائة»<sup>(١)</sup> فإنها كادت تكون صريحة في أن من ملك أربعين شاة إلى عشرين ومائة لا تزيد فريضته عن مائة.

وبما ذكرنا ظهر فساد الاستدلال بأنه نصاب كامل مع الانفراد ، فكذا مع الانضمام ؛ إذ قد عرفت أنه مع الانضمام ليس بنصاب بل عفواً ، فلا يقاس بحالة الانفراد.

وأما إذا لم تكن بنفسها نصاباً مستقلاً أو مكتملة لنصاب مستقل ، ولكن كانت مكتملة لنصاب آخر للمجموع ، كما إذا ولدت ثلاثون من البقر أحد عشر ، أو ثمانون من الغنم اثنين وأربعين ، أو ملكها كذلك بغير ولادة ، ففي سقوط اعتبار الأثون ، وصيرورة الجميع نصاباً واحداً ، أو

(١) التهذيب ٥٩/٢٥٤ ، الاستبصار ٢٣/٦٢ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٢.

وجوب زكاة كل منها عند انتهاء حوله ، فيخرج عند انتهاء حول الأول تباع أو شاة ، وعند مضي سنة من تلك شاتان أو مستة ، أو يجب فريضة الأول عند تمام حوله ، فإذا جاء حول الزيادة لوحظ ما يخصها من فريضة نصاب المجموع ، فإذا جاء حول الثاني للأتمهات أخرج ما نقص من تلك الفريضة وهكذا ، فيخرج في مثال البقر في الحول الأول للأتمهات تباع ، وللمعشر عند انتهاء حولها ربع مستة ، فإذا جاء الحول الآخر للأتمهات يخرج ثلاثة أرباع مستة ، ويبقى هكذا دائماً ، أو عدم ابتداء حول الزائد حتى ينتهي حول لأتمهات ، ثم يستأنف حول واحد للجميع ؟ أوجه.

قال في الجواهر: أوجهها الأخير وفقاً لفخر، والشهيدين ، وأبي العباس ، والمقداد ، والكركي ، والصبيري ، وسيد المدارك ، والخراساني ، والعاقل الهباني ، والأستاذ في كشفه ، والمولى في الرياض ، والمحدث البحراني ، على ما تحكي عن بعضهم ؛ لوجوب زكاة الأول عند تمام حوله ؛ لوجود المقتضي ، وهو اندراجه في الأدلة ، وانتفاء المانع ، ومتى وجب إخراج زكاته منفرداً امتنع اعتباره منضمّاً إلى غيره في ذلك الحول ؛ للأصل ، وقوله -عليه السلام-: «لا ثني<sup>(١)</sup> في صلقة»<sup>(٢)</sup>.

وقول أبي جعفر -عليه السلام-: «لا يزكى المال من وجهين في عام واحد»<sup>(٣)</sup>.

(١) أي: لا تؤخذ الزكاة مرتين في السنة ، والثني بالكسر والقصر: أن يُعمل الشيء مرتين.

الهيئة لابن الأثير ٢٢٤:١ «ثنا».

(٢) النهاية لابن الأثير ٢٢٤:١.

(٣) الكافي ٣/٥٢٠:٦ ، التهذيب ٤/٣٣:٨٥ ، النور ٧ من أبواب من يجب عليه

الزكاة ، الحديث ١.

ولظهور أدلة النصاب المتأخر في غير المفروض.

ومنه يعلم أنه لا وجه للقول بتوزيع الفريضة حينئذ فراراً من ثنية الصدقة<sup>(١)</sup>. انتهى. وهو جيد.

إن قلت: قد اعترفت فيما سبق بأن النصب المندرجة في ضمن نصاب آخر ملغاة من حيث الأثر، فإذا كان عنده في ابتداء الحول ست وعشرون من الإبل فهي سبب لوجوب ابنة مخاض، بشرط بقائها بشرائط التأثير حتى يحول عليها الحول، فإذا بلغت في أثناء الحول ستاً وثلاثين صارت جزءاً لنصاب فريضة ابنة لبون.

فن هنا يتطرق الحدة في الاستدلال لوجوب زكاة الأول عند تمام حوله بوجود المقتضي؛ إذ النصاب الموجود عنده بالفعل عند تمام حوله الأمهات هو مقتضى لإيجاب ابنة لبون، والذي كان مقتضياً لإيجاب ابنة مخاض لم يبق على اقتضائه بعد صيرورته جزءاً من نصاب آخر، بل صار مقتضياً مانضمامه إلى ما عداه لإيجاب ابنة لبون.

فالمنتج حينئذ إما الالتزام بسقوط حول الأمهات؛ لعدم بقاء نصابها بشرائط التأثير في إيجاب ما يقتضيه، وهذا هو الوجه الأول من الوجوه المزبورة.

أو الالتزام بأنه إذا كان مبدأ حول السخال من بعد ستة أشهر من حول الأمهات، فإذا تم حول الأمهات، وجست ابنة مخاض، نصفها وجوباً مستقراً ونصفها مراعى باختلال شيء من شرائط النصاب الثاني

(١) حواهر الكلام ١٥. ١٠٥، وانظر: مصباح العوائد ١٧٤:١، والروضة البهية ٢٥:٢، والموجر

(الربائل العشر)، ١٢٤، والتنقيح الرئع ٣٠٤:١، وحامع لقاصد ١١:٣، ولمدارك

٧٧:٥، وكشف الغطاء: ٣٥٢، ورياض مسائل ٢٦٧:١، والحدائق الناضرة ٧٨:١٢.

في أثناء حوله ، فإن اختل شيء منها قبل أن يتم حول الثاني ، كشف عن أن الواجب لم يكن في الواقع ، لا فريضة النصاب الأول ، وإلا اندرج في النصف الآخر بحسب النصاب الثاني الذي فريضته ابنة لبون عند تمام حوله ، فعليه حينئذ عند تمام حول الأمهات نصف ابنة مخاض ، وعند تمام حول السخال ابنة لبون ، وهذا وجه خامس غير الأربعة المذكورة.

قلت: لا نعي بكون النصب المدرجة تحت نصاب ملغاة: كونها ساقطة عن الاعتبار رأساً ، بل هي أسباب شأنية لإيجاب فريضتها عند تمام حولها ، ولكن يمنعها عن الفعية ، أي استقلالها بالأثر ، جزئيتها للنصاب المشتمل عليها حال كون ذلك لنصاب مؤثراً في إيجاب فريضته التي هي فريضة المجموع ، ويحصل بأدائها الخروج عن عهدة الحق المتعلق بالجميع.

وأما إذا لم يكن ذلك النصاب متعلقاً بشروط التأثير فلا يصلح مانعاً عن تأثير النصاب السابق في إيجاب فريضته ، فعند تمام حول الأمهات لا يكون اندراجها تحت نصاب آخر صالحاً لمنع نصاب الأمهات عن التأثير في فريضتها ؛ إذ لا أثر لذلك النصاب في هذا الحين ؛ لاشتراط تأثيره بأن يحول عليه الحول ، وهو غير حاصل.

إن قلت: ليس المانع عن تأثير النصاب السابق في فريضته ، كون النصاب اللاحق بالفعل مؤثراً في فريضته ، بل كونه سبباً لإيجاب فريضة عند حصول شرطه ، أي كونه مشمولاً لعمومات أدلة ذلك النصاب ؛ فإنه مهما شمله دليل ذلك النصاب ، امتنع أن يعارضه شيء من أدلة النصب المدرجة تحته ، لكونها محدودة بما قبل هذا النصاب ، فلا يتواردان على مورد.

واشترط حؤول الحول لا يقتضي إلّا إلغاء هذا النصاب على تقدير عدم بقائه عنده إلى أن يتم حوله ، وأما على تقدير بقائه فهو مراد بالعموم ، فيمتنع أن يتخلف عنه حكمه .

مثلاً: إذا كان عنده خمس وثلاثون من الإبل فهو نصاب وشئق ، فإذا زادت بعد شهر أو شهرين واحدة فما زاد ، اندرجت من حين حصول الزيادة في موضوع قوله -عليه السلام- : «فإذا زادت واحدة على خمس وثلاثين ففيها ابنة لبون»<sup>(١)</sup> .

واشترط حؤول الحول فيه جعل التكليف بأدائها مشروطاً بحؤول الحول ، فإذا حال عليه الحول فقد تنجز عليه هذا التكليف ، وكشف ذلك عن أن نصاب الأمتها لم يكن موجباً لابنة مخاض ؛ لعدم بقائه بشرائط التأثير في تمام سنته . حيث إن من شرائط تأثير كل نصاب في فريضته عدم اندراجه فيها هو سبب لفريضة أخرى .

قلت: قد وقع في جملة من الأخطاء الواردة في بيان نصاب الأنعام ، وما يجب في كل نصاب ، كصحيفة الفضلاء<sup>(٢)</sup> ، ونخبري زرارة<sup>(٣)</sup> وغيرها<sup>(٤)</sup> ، التصريح بأن كل ما لم يحل عليه الحول عند ربه فلا شيء عليه .

وفي بعضها التعبير بأن «ما كان من هذه الأصناف الثلاثة:

(١) التهذيب ٤/٢١:٤ ، الاستبصار ٢/٢٠:٥٨ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٢ .

(٢) لكافي ٣/٥٣٤:١ ، التهذيب ٤/١١:١٠٣ ، الاستبصار ٢/٢٣:٢٤-٢٥ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١ .

(٣) التهذيب ٤/٢٢-٢١:٥٤ و ٤٢-٤٣/١٠٨ ، الاستبصار ٢/٢٠:٥٨ و ٢٣/٦٣ .

(٤) الفقيه ٢/٨:٢٦ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٣ .

الإبل ، والبقر ، والغنم ، وليس فيها شيء ، حتى يحول عليها الحول»<sup>(١)</sup> .  
وفي خبر ثالث لزرارة عن أبي جعفر - عليه السلام - : «لا يزكى من الإبل  
والبقر والغنم إلا ما حال عليه الحول ، وما لم يحل عليه الحول فكأنه لم  
يكن»<sup>(٢)</sup> فهذه قرينة على أن المراد بمثل قوله - عليه السلام - : «في كل أربعين  
شاة شاة» وفي كل ثلاثين بقرة تبيع ، وفي أربعين مئة ، وفي كل خمس  
من الإبل شاة» وغير ذلك مما ورد في النص ، إنما هي الإبل والبقر  
والغنم التي قد حال عليها الحول ، ولا فليس في شيء منها شيء .  
فما ذكرناه في السؤال من أنه إذا زدت في أثناء الحول واحدة على  
الخمس والثلاثين اندرجت من حين الزيادة في الموضوع الذي وجب فيه  
إبنة لسون ، معلقاً على أن يحول عليها الحول ، لا يحول من مغالطة ؛ فإنها  
قبل أن يحول عليها الحول حالها حال العوامل والمعلومة التي ليس فيها  
شيء لا منجزاً ولا معلقاً على حصول شرط ، وإنما تندرج في الموضوع  
الذي وضع عليه الركاة بعد أن حال عليها الحول ، فإذا كان عنده ثلاثون  
بقرة مثلاً ، فولدت بعد مئة أشهر إحدى عشرة ، فعند تمام حول  
الأمهات تحب فريضتها وهي : تبيع وتبيعة ، ثم لا يحب فيها شيء حتى  
يحول عليها حول آخر ، لا مستقلة ولا منصتة إلى السخال ؛ إذ المال  
لا يزكى من وجهين في عام واحد ، فإذا حال عليها حول آخر تعلقت  
الزكاة بها ، وفريضتها في هذه السنة مئة ؛ لأنها بانضمامها إلى السخال قد  
بلغت أربعين ، فإذا بلغت أربعين وقد حال عليها الحول ففيها مئة .

(١) التهذيب ٤: ٢١-٢٢/٥٤ ، الاستبصار ٢: ٢٠/٥٨ .

(٢) التهذيب ٤: ٤٣/١٠٩ ، الاستبصار ٢: ٢٣/٦٤ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب زكاة الأنعام ،  
الحديث ٢ .

وأما السخال فلا استقلال لها بالتأثير في إيجاب شيء ، أما قبل  
حوول حولها فواضح ، وأما بعده ؛ فلأن إحدى عشرة بنفسها لم يوضع  
عليها زكاة ، بل على العدد الذي صارت الإحدى عشرة مكتملة له ، أي :  
الأربعين ، فما لم يتم شرط تأثير الأربعين في إيجاب فريضته وهو حوول  
الحول على جميع أجزائه ، امتنع أن يستحق مسبه وهو : وحب ستة ،  
وليس لأجزائه استقلال بالتأثير ؛ كي يقال : عند حوول حول السخال قد  
وجب بمقدارها ، وهي أحد عشر جزءاً من أربعين جزءاً [من] <sup>(١)</sup>  
مسته ، والباقي عند تمام حول الأتمهات.

وما في كلمات بعض من التعبير برع ستة للسخال ، وثلاثة أرباع  
للأتمهات ، مسامحة.

وكيف كان ، فالقول بتوزيع الفريضة على أجزاء النصاب بالإضافة  
إلى كل جزء قد تم حوله ، **ضعيف** ؛ لأنه تعدد عن طواهر أدلتها  
بلا مقتضى ، بل لعل قول أبي جعفر عليه السلام في صحيحة زرارة :  
«ليس في النيف شيء حتى يبلغ ما يجب فيه واحد ، ولا في الصدقة  
والزكاة كسور ، ولا يكون شاة ونصف ، ولا بعير ونصف ، ولا خمسة  
دراهم ونصف ، ولا دينار ونصف ، ولكن يؤخذ الواحد وي طرح ما سوى  
ذلك حتى يبلغ ما يؤخذ منه واحد ، فيؤخذ من جميع ماله» <sup>(٢)</sup> الحديث ،  
سيق لدفع مثل هذه التوهمات ، فيتأمل.

وقد تلخص مما ذكر : أنه إنما يكون للسخال حول بانفرادها إذا

(١) زيادة يقتضها السياق.

(٢) علل الشرائع : ٣٧٤ ، الباب ١١٣ ، الحديث ١ ، الوسائل ، الباب ٥ من أبواب زكاة  
الذهب والفضة ، الحديث ٢.

استقلت بالسببية لإيجاب فريضة ، أي : إذا كانت بنفسها نصاباً مستقلاً ، سواء لوحظت منفردة أو منضمة إلى الأمهات ، كما لو كان عنده خمس من الإبل فولدت خمساً ، أو أربعون من البقر فولدت ثلاثين أو أربعين ، وكذا لو كان عنده خمس من الإبل ، فلك بعد ستة أشهر مثلاً ستاً وعشرين ، فإن الست والعشرين نصاب مستقل ، سواء انضم إليها النصاب الأول ، أي : الخمس ، أم لا ، ولكن النصاب الأول في هذه الصورة لدى ملاحظته منضماً إلى الثاني يخرج عن كونه نصاباً ويصير عفوياً.

ولكنك قد عرفت آنفاً أن هذا لا يقدر في استقلال الأمهات بحولها ، حيث إنه يحول قبل أن تندرج السخال فيها وضع عليها زكاة ، بل كانت كأنها لم تكن ، ولكن هذا إنما هو في العام الأول ، وأما في السنة الثانية فلا أثر لنصاب الأمهات ؛ لأن الخمس مع الست والعشرين الجامع لشرائط الزكاة ليست بنصاب ، بل عفوياً.


وكونه قبل اجتماع شرائط الزكاة في الست والعشرين سبباً ، لا يقتضي بقاءه على سببيته بعد انضمامه إلى الست والعشرين التي قد دلّ الدليل على أن فيها إلى أن تبلغ ستاً وثلاثين ليس إلا ابنة مخاض . واستقلاله بالسببية قبل أن يتحقق موضوع هذا الحكم لا يجعله موضوعاً مستقلاً خارجاً عن مصداق قولنا : إن هذا الشخص مالك لإحدى وثلاثين بعبيراً قد حال الحول على ست وعشرين منها جامعة لشرائط النصاب ، وكل من كان كذلك لا تجب عليه إلا زكاة الست والعشرين ، وما زاد عليه ما لم يبلغ ستاً وثلاثين في حق هذا الشخص ملغى لم يوضع عليه زكاة ، سواء حال عليه حول أم لا .

فالقول ببقاء نصاب الأمهات على استقلاله دائماً كما قد يوهمه إطلاق



قولهم: لكلٍّ منها حول بانفراده، في بدئ الرأي ضعيف.

بقي الكلام فيما إذا كان كلٌّ من السخال والأُمّهات مع الانفراد نصاباً، ومع الانضمام مكتملة لنصاب آخر، كما لو كان عنده ست وثلاثون من الإبل، فلت بعد ستة أشهر سبعاً وعشرين، أو إحدى عشرة، أو سبعاً وأربعين إلى غير ذلك من الأمثلة، فهل يستقل حينئذٍ كلٌّ منها بحوله، أو ينعقد للمجموع بعد نصاب الأمّهات حول؟ وجهان: من أن انضمام كلٍّ إلى الآخر إنّما يصلح مانعاً عن تأثير كلٍّ جزء في إيجاب فريضته لدى جامعية الكل لشرائط التأثير في إيجاب فريضته، فإذا حال الحول على جزء بالغ في حدّ ذاته حدّ النصاب، فلا يصح حزئته لنصاب آخر لم يحل الحول عليه، مانعاً عن تأثير هذا الجزء في إيجاب فريضته.

ومن أنه متى اندرج الكل تحت نصاب آخر انحصر فريضته فيما جعله الشارع فريضةً لذلك النصاب،  فمن ملك ستاً وثلاثين من الإبل، فزكاة ماله لدى تمام حوله ابنة لبون، ولم يجعل الشارع في هذا العدد ابنة مخاض وشاتين، أو سعة شياه أبداً.

وكذا من ملك ستاً وأربعين، لم يجعل فيها ابنة مخاض وأربع شياه، أو ابنة لبون وشاة أو شاتين، وهكذا في سائر النصب، فلم يجعل الشارع لأبعضها فريضة غير فريضة الكل.

فكما أنه لو ملك بعد الست والعشرين خمساً، يقع الخمس عفواً، ولا يؤثر عند حوّل حوّلها في إيجاب شاة، فكذلك لو ملك عشراً لا يؤثر في إيجاب شاتين، بل يقع مكتملة لنصاب آخر للأمّهات، وهذا هو الأوجه.

وإنما التزمنا في العام الأول ببقاء حول الأمهات بحاله ، بدعوى أنه يفهم من قول الشارع بعد بيان النصب ، وكلّ ما لم يحل عليه الحول فلا شيء عليه ، أنّ المراد بالأعداد التي وصفت الزكاة عليها هي الأعداد التي قد حال الحول عليها ، فالسخر قبل أن يحول الحول عليها حيث جعلها الشارع كأن لم تكن ، لا تصلح للمانعة عن تأثير عدد الأمهات في إيجاب فريضة عند حوّل حولها ، وأمّا عند تمام حول السخر فقد حال الحول على الجميع ، ولكن لم نترم بتأثيره في إيجاب فريضته التي جعلها الشارع فريضة لهذا العدد ؛ لاستلزامه أن يزكى بعض هذا النصاب في عام من وجهين.

وهذا الدليل لا يقتضي إلّا صرف الحكم عن هذا الموضوع حتى يحول عليه حول آخر بعد حول الأمهات ، لا التصريح في موضوعه ، كيف ولو قلنا: بسببية أبعاد كلّ نصاب لإيجاب فريضة عند تمام حولها قبل حول المجموع ، للرم تنزيل إطلاق قوله عليه السلام: «إذا كثرت الإبل ففي كلّ خمسين حقة ، وفي كلّ أربعين ابنة لبون»<sup>(١)</sup> . وكذا قوله عليه السلام: «إذا تمت أربعمئة ففي كلّ مائة شاة»<sup>(٢)</sup> .

وكذا ما ورد في سائر نصاب الإبل من أنها إذا بلغت إحدى وستين فكذا ، وخمسا وسبعين فكذا ، وإحدى وتسعين فكذا<sup>(٣)</sup> أو غير ذلك على

(١) لكافي ١/٥٣٢-٥٣١:٣ ، التهذيب ١/٥٥/٢٢ ، الاستبصار ٢/٥٩:٢٠ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٦.

(٢) لكافي ١/٥٣٥-٥٣٤:٣ ، التهذيب ١/٢٥:٤ ، الامتصار ٢/٦١:٢٢ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١.

(٣) المصادر في الفاش (١) من هذه الصفحة.

فروض نادرة التحقق ، وهي ما لو دخلت الجميع في ملكه دفعة بشرائط التصحاب ، وإلا فلو ملكها تدريجاً ، كما هو الغالب ، استقل كل بعض بفريضته عند تمام حوله ، فلو ملك في كل يوم أو أسبوع أو شهر خمساً أو سبباً أو عشراً إلى خمس وعشرين حتى حتمت عنده ألف أو ألفان من الإبل ، لم يكن فريضتها على هذا في تمام عمره إلا شياه ، يوماً فيوماً على التدريج ، وهذا مما يقطع بعدم إرادته من أخار الباب ، وبمخالفته لما كان يؤمر باستعماله عامل ، كما لا يخفى على من لاحظ أخبارها.

ولو حال الحول فتلف من النصاب شيء ، فإن فرط المالك ولو بتأخير الأداء مع التمكن منه بلا مسوغ شرعي ، ضمن ، وإن لم يكن فرط ، سقط من الفريضة بنسبة التالف [من النصاب] <sup>(١)</sup> لا خلاف ولا إشكال في ذلك كله ، كما صرح به في الجواهر <sup>(٢)</sup> ، مستعرف من تعلق الزكاة بالعين ، فهي بعد حؤول الحول بمنزلة الأمانة عنده ، فيحري عليها أحكامها.

ولو تلف النصاب كله بلا تفريط ، سقط الكل ، كما يدل عليه مضافاً إلى ما عرفت. المرسل عن أبي عبد الله عليه السلام. في ارحل يكون له إبل ، أو بقرة ، أو غنم ، أو متاع ، فيحول عليه الحول ، فتعوب الإبل والبقرة والغنم ويحرق المتاع ، قال : «ليس عنه شيء» <sup>(٣)</sup>.

وإذا ارتد المسلم عن فطرة قبل الحول ، لم تحب الزكاة لانقطاع الملك وانتقاله إلى ورثته واستأنف ورثته الحول من حين

(١) أثبتناه من المصدر

(٢) الجواهر ١٥: ١٠٩.

(٣) الكافي ٣: ٥٣١ ، الوسائل ، الباب ١٢ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٢.

وصوله إليهم ، وتمسكهم من التصرف فيه ، لا مطلقاً ، كما عرفت فيما سبق .

﴿وإن كان﴾ لا رتداد ﴿بعده﴾ ، وجبت ﴿الزكاة﴾ في ماله ، فعلى من يستولي عليه من الوارث أو غيره ، إخراجه .

﴿وإن لم يكن عن فطرة﴾ ، لم ينقص الحول ، ووجبت الزكاة عند تمام الحول ما دام باقياً .

ولكنك قد عرفت فيما سبق أنه لا يصح منه أداؤها ما دام باقياً على كفره ، على تردد فيما إذا لم يكن مدعياً عن قصد التقرب بأدائها ، فراجع .

#### ﴿الشرط الرابع: أن لا تكون عوامل﴾

ولو في بعض الحول ﴿فإنه ليس في العوامل زكاة ولو كانت سائمة﴾ خلاف فيه على الظاهر ، بل في المدارك . هذا الحكم مجمع عليه من العلماء كافة إلا من شذ من العامة<sup>(١)</sup> .

ويدلّ عليه أخبار معتبرة مستفيضة ، منها : قوله - عليه السلام - في صحيحة الفضلاء بعد بيان نُصْب الإبل ، وكذا بعد ذكر نصاب البقر : «ليس على العوامل شيء»<sup>(٢)</sup> .

وفي موثقة زرارة عن أحدهما : «وكن شيء من هذه الأصناف من الدواجن»<sup>(٣)</sup> ، والعوامل ، فليس فيها شيء»<sup>(٤)</sup> .

(١) مدارك الأحكام ٥/٧٩ .

(٢) الكافي ٣/٥٣٦ ، معاني الأخبار ٣٢٧-٣٢٨ ، التهذيب ٤/٢٢٠٤ ، الاستبصار ٢٠٠٢-٢١/٥٩ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١ .

(٣) هي جمع داجن وهي - انشاء التي تعطيها الدار في منازلهم الهدية لابس الأثير ٢/١٠٢ .

(٤) التهذيب ٤/١٠٤ ، الاستبصار ٢٤٠٢/٦٦ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٦ .

ولا يعارضها موثقة إسحاق بن عمار المضمرة ، قال : سألته عن الإبل تكون للحمل ، أو تكون في بعض الأمصار ، أيجري عليها الزكاة ، كما يجري على السائمة في البرية ؟ فقال : «نعم»<sup>(١)</sup>.

ونحوها رواية أخرى له مسندة عن أبي عبد الله - عليه السلام -<sup>(٢)</sup>.

ورواية ثالثة له ، قال : سألت أبا إبراهيم - عليه السلام - عن الإبل العوامل عليها زكاة ؟ فقال : «نعم عليها زكاة»<sup>(٣)</sup> ؛ لقصورها عن المكافئة.

وفي الوسائل نقل عن الشيخ : أنه أجاب عنها بأن الأصل في هذه الأحاديث إسحاق بن عمار ، يعني أنها حديث واحد ، فلا تعارض الأحاديث الكثيرة. ثم حملها على الاستصحاب. ثم قال : ويحتمل الحمل على الثقة<sup>(٤)</sup>.

أقول : ولكن حملها على الاستصحاب من أئمتنا.

ثم إن الكلام في صدق القول - على ما صرح به في الجواهر<sup>(٥)</sup> وغيره<sup>(٦)</sup> - كاللزام في السائمة ، حتى أن خلاف الشيخ هناك في اعتبار الأغلبيات.

(١) تهذيب ١٠٥/٤١٤ ، الاستبصار ٢/٢٤٦ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٧.

(٢) التهذيب ٤٢/٤١٧ ، الاستبصار ٢/٢٤٦ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب زكاة الأنعام ، دليل الحديث ٧.

(٣) تهذيب ٤٢/٤١٦ ، الاستبصار ٢/٢٤٨ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٨.

(٤) الوسائل ، الباب ٧ من أبواب زكاة الأنعام ، دليل الحديث ٨ ، وانظر : التهذيب ٤٢/٤٢٤ دليل الحديث ١٠٧ ، والاستبصار ٢/٢٤٤-٢٥٠ دليل الحديث ٦٩.

(٥) جواهر الكلام ١١١:١٥.

(٦) ككفاية الأحكام: ٣٦.

وفي الخدائق نقل عن الشهيد في البيان أنه قال: والكلام في اعتبار الأغلب هنا كالكلام في السوم.

ثم قال: وقد صرح الشيخ في المبسوط على ما نقل عنه: باعتبار الأغلب هنا كما ذكره ثمة<sup>(١)</sup>.

أقول: إحالة اتصافها بكونها عاملة على العرف هاهنا أوضح من مسألة السوم التي قيل فيها بكون العلف يوماً أو يومين منافياً له؛ ضرورة عدم كون استعمال الإبل يوماً أو يومين على إطلاقه ما لم تكن معدة لذلك، مصححاً لاتصافها بكونها عاملة على الإطلاق، فالمدار على اتصافها بهذا الوصف عرفاً، فتى أطلق عليها هذا الاسم، خرج عما وضع عليها الزكاة، وانقطع به الحول.

ثم إن ظاهر المتن وغيره، بل صريح جماعة، عدم اعتبار أمر آخر غير ما ذكر، بخلافاً للمحكي عن ستار، فاعتبر الأثمة<sup>(٢)</sup>.

وهو شاذ، بل عن الدروس: أنه بمزولة<sup>(٣)</sup>.

وما يقال من أن قوله -عليه السلام-: «في خمس من الإبل شاة»<sup>(٤)</sup> يشهد له باعتبار تذكير العدد.

فقيه: أن الإبل مؤنث لفظي، قال الله تبارك وتعالى: «أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت»<sup>(٥)</sup>.

(١) الخدائق انصره ١٢ ٨٢، ونظر: البيان: ١٧٢، والمبسوط: ١٩٨:٦.

(٢) كما في الجواهر ١١١:١٥، ونظر: المراسم: ١٢٩.

(٣) حكاه عنها صاحب الجواهر في ١١١:١٥، ونظر: الدروس: ٢٣٣:١.

(٤) التهذيب ٤: ٢٢/٥٥، الاستبصار ٢٠١٢/٥٩، لموسس، الباب ٧ من أبواب زكاة الأنعام،

الحديث ٦.

(٥) العاشية ٨٨: ١٧.

وقال ابن هشام في التوضيح بعد أن ذكر أن ميمز الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسم جنس أو اسم جمع ، خفض بـ (من) تقول : ثلاثة من التمر أكلتها ؛ وعشرة من القوم لقيته ، ما لفظه ممتزحاً بكلام الأزهرى في شرحه : ويعتبر التذكير والتأنيث مع اسمي الجنس والجمع بحسب حالهما ، باعتبار عود الضمير عليهما تذكيراً وتأنيثاً ، فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما ، فإن كان ضميرهما مذكراً أنث العدد ، وإن كان مؤنثاً ذكراً ، فتقول في اسم الجنس : ثلاثة من لعم عندى ؛ بالثاء في (ثلاثة) ؛ لأنك تقول : غم كثير ؛ بالتذكير ؛ للضمير المستتر في (كثير) ، وثلاث من البط ؛ بترك الثاء عن (ثلاث) ؛ لأنك تقول : بط كثيرة ؛ بالتأنيث ؛ للضمير المستتر في (كثيرة) وتقول : ثلاثة من البقر ؛ بالثاء ، أو : ثلاث ؛ بتركها ؛ لأن ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتأنيث باعتبارين ، وذلك ؛ لأن في البقر لغتين : التذكير والتأنيث ، قال الله تعالى : «إن البقر تشابه علينا»<sup>(١)</sup> بتذكير الضمير ، وقمى تشابهت بتأنيثه<sup>(٢)</sup> . انتهى .

ومن هنا يظهر أنه لا يصح الاستشهاد للقول المزبور بما في الأخبار المزبورة من قوله : «فإذا زادت وحدة»<sup>(٣)</sup> حيث وصف مفردتها بالواحدة ، مع أنه لا واحدة للإبل من لفظها ؛ فإن مقتضى القاعدة المزبورة أنه إذا كان العدد واحداً أو اثنين ، أن يعطي عين ما يستحقه ضميرهما من التذكير والتأنيث ، بأن يقال : واحد من القوم لقيته ؛ وواحدة من الإبل أو البط ذبحتها ؛ كما لا يخفى .

(١) البقرة ٢: ٧٠.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفه ابن مالك ٤: ٢٤٥-٢٤٨.

(٣) الكافي ٣: ٥٣٢/٢ ، التهذيب ٤: ٥٣٢ ، الاستبصار ٢: ٥٧/١٩ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٤ .

ويمكن الاستشهاد للقول المزبور بقوله -عليه السلام- في صحيحة عبد الرحمان بن الحجاج: «في خمس قلانس»<sup>(١)</sup> «شاة»<sup>(٢)</sup> الحديث ؛ إذ القلوص -على ما صرحوا<sup>(٣)</sup> به- لا يطلق إلا على الإناث. ولكن يتوجه عليه: أن تخصيص القلائص بالذكر بحسب الظاهر؛ للجري مجرى الغالب من عدم إبقاء الجمال معقلة مرسلة في مرجها عامها.

كما ربما يشهد لذلك ما عن ابن أبي عمير -في الصحيح- على الصحيح ، في حديث: «كان عليٌّ -عليه السلام- لا يأخذ من جمال العمل صدقة ، وكأنه لم يجب أن يؤخذ من الذكورة شيء ؛ لأنه ظهر يحمل عليها»<sup>(٤)</sup> ؛ فإنه يظهر من صدرها وذيلها: أن علة عدم أخذ الزكاة منها كونها عوامل لا ذكورتها ، مع أنه لا ظهور يعتد به في الصحيحة المزبورة في إرادة الاختصاص ، فإن إثباتها في القلائص لا يدل على نفها في الذكور إلا باعتبار ورودها في مقام إعطاء الصلابة المناسب للتعميم لو كان الحكم عاماً ، وليس هذا الظهور ظهراً يعتد به ، في مقابل إطلاقات الأخبار المعتبرة المستفيضة المعتضدة بالشهرة ، وعدم نقل خلاف يعتد به في المسألة ، ومفهوم التعليق الوارد في صحيحة عبد الرحمان ، وغير ذلك من الشواهد والمؤيدات.

وهذا يظهر الجواب عن الاستشهاد برواية الأعمش المروية عن

(١) قلانس جمع ، مفرد قلوص . وهي : الشاة من الإبل . الصحاح ٣ : ١٠٥٤ ، القاموس المحيط ٢ : ٣١٤٠٢ .

(٢) الصادر في الهامش (٣) من صفحة ١٩٠ .

(٣) أنظر المصدرين في الهامش (١) من هذه الصفحة .

(٤) الكافي ٣ : ٥٣١ / ٧ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٤ .



الخصال في حديث شرائع الدين عن جعفر بن محمد -عليهما السلام- قال :  
«وتحب على البقر الزكاة إذا بلغت ثلاثين بقرة تبعة حولية ، فيكون فيها  
تبيع» «مع أن البقرة فرد من البقر الذي يطلق على الذكر والأنثى ،  
وتأنيث التبعة إنما هو باعتبار لفظها ، فلا يفهم من ذلك إرادة خصوص  
المؤنث.

مع أنه لو أريد بها خصوص التبعة على وجه الانحصار ، لوجب رد  
عنها إلى أهلها ؛ إذ لا يشترط في نصاب البقر كونها تبعة حولية ، نقضاً  
وفتوى بلا شبهة.

وربما يؤيد المشهور أيضاً -مضافاً إلى ما عرفت- ما في غير واحد من  
الأخبار الآتية عند بيان فريضة النصاب السادس ، من أنه إن لم يكن  
فيها ابنة مخاض فابن لبون ذكر ؛ إذ الظاهر أن المراد به أنه إذا لم تكن  
فيها ابنة مخاض وكان فيها ابن لبون ذكر أجزأ ذلك ، فليتأمل.

### ﴿وأما الفريضة﴾

﴿فيقف بيانها على مقاصد﴾:

#### ﴿الأول: الفريضة﴾

في الغنم قد تقدم ذكرها ، و﴿في الإبل شاة في كل خمس حتى  
تبلغ خمساً وعشرين ، فإذا زادت واحدة كان فيها بنت مخاض﴾  
وقد سمعت حكاية الخلاف في هذا النصاب عن بعض علمائنا ، مع  
ما فيه من الضعف.

﴿فإذا زادت عشرًا كان فيها بنت لبون ، فإذا زادت عشرًا أخرى كان فيها حقة ، فإذا زادت خمس عشرة كان فيها جذعة ، فإذا زادت خمس عشرة أخرى كان فيها بنتا لبون ، فإذا زادت خمس عشرة أيضاً كان فيها حقتان ، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين طرح ذلك ، وكان في كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون﴾.

وقد تقدم جملة من الروايات الدالة على وجوب هذه الفرائض. وعرفت فيما تقدم: أن ما في بعض تلك الأخبار - كصحيح عبد الرحمن بن حجاج ، وأبي بصير ، من الاقتصار في فريضة النصاب الأخير على قوله: «في كل خمسين حقة» - لا يثبت من حمله على ما لا ينافي غيرهما ، من المعتبرة المستفيضة التي وقع فيها التصريح بعدم انحصار الفريضة فيها ، بل هي في كل خمسين حقة وفي كل أربعين ابنة لبون. وعرفت أيضاً: أن مقتضى التدبر في عقادها ، هو - وجوب التقدير في هذا النصاب بما يحصل به الاستيعاب ؛ فإن حصل بكل منها تخيير ، ولو لم يحصل الاستيعاب بشيء منها ، تحرى إلى أكثرهما استيعاباً ، وإن حصل بأحدهما أو بهما معاً ، تعين ، كما أشار إليه المصنف - رحمه الله - بقوله: ﴿ولو أمكن في عدد فرض كل واحد من الأمرين﴾ كالمائتين والأربعمائة ﴿كان المالك بالخيار في إخراج أيهما شاء﴾ فإن ظاهره اختصاص التخير بمثل هذا الفرض ، خلافاً لما ذهب إليه غير واحد من متأخري المتأخرين من التخير مطلقاً ، اغتراراً بما ينسب إلى الذهن في بادئ الرأي من الأخبار المزبورة ، وقد عرفت أن الذي يقتضيه التحقيق خلافه.

وكيف كان ، فحيث حكنا بالتخير فهو للمالك ، كما صرح به غير

واحد، بل عن المنتهى نسبه إلى علمائنا<sup>(١)</sup>، بل عن التذكرة الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>؛ إذ ليس لأحد أن يلزمه بما لم يتعين عليه شرعاً، مع أن المناق من الأدلة ليس إلا كون المالك مكثراً بإخراج القرضة على حسب ما تعلق بها الطلب شرعاً، ومقتضاه كون التخيير راجعاً إليه.

فما عن الخلاف والمبسوط<sup>(٣)</sup> من القول بتخيير الساعي؛ على تقدير تحققه، ضعيف؛ إذ لا دليل عليه، بل الأدلة على خلافه.

وفي كل ثلاثين من البقر تباع أو تبعة، وفي كل أربعين مستة<sup>(٤)</sup> على المشهور بين الأصحاب، بل في المدارك: هذا قول العلماء كافة<sup>(٥)</sup>؛ بل عن المنتهى: دعوى الإجماع عليه<sup>(٦)</sup>.

وحكي عن ابن أبي عقيل والصدوقين أنهم اقتصروا على ذكر التبيع، فقالوا: في كل ثلاثين تباع، وفي كل أربعين مستة<sup>(٧)</sup>؛ فلم يخبروا بينه وبين تبعة.

كما أنه لم يقع التصريح بكتيبة التبعة في صحيحة الفضلاء المتقدمة التي هي الأصل في هذا الحكم، فإن فيها وقالوا: «في البقر في كل ثلاثين بقرة تباع حولي، وليس في أقل من ذلك شيء»، وفي أربعين بقرة بقرة مستة، وليس فيما بين الثلاثين إلى الأربعين شيء حتى تباع أربعين،

(١) كما في الجواهر ١١٤:١٥، وانظر: منتهى المطلب ٤٨١:١.

(٢) كما في الجواهر ١١٤:١٥، وانظر: تذكرة الفقهاء ٦٢:٥ و٦٣.

(٣) كما في الجواهر ١١٤:١٥، وانظر: الخلاف ١٤:٢، المسألة ٨، والمبسوط ١٩٥:١.

(٤) مدارك الأحكام ٨١:٥.

(٥) حكاها صاحب الخدائق فيها ٥٥:١٢، وانظر: منتهى المطلب ٤٨٧:١.

(٦) كما في الخدائق الباصرة ٥٥:١٢، وانظر: مختلف ٥٢:٣، المسألة ١٩، وللمقنع (ضمن الجوامع

الفقهية) ١٤:١، وكذا الهداية ٥٤.

فإذا بلغت أربعين ففيها مستّة ، وليس فيها بين الأربعين إلى الستين شيء ، فإذا بلغت الستين ففيها تبيعان إلى السبعين ، فإذا بلغت السبعين ففيها تبيع ومستّة إلى الثمانين ، فإذا بدعت ثمانين ففي كلّ أربعين مستّة إلى تسعين ، فإذا بلغت تسعين ففيها ثلاث تبعات حوليات ، فإذا بلغت عشرين ومائة ففي كلّ أربعين مستّة ، ثم ترجع البعير على أستانها»<sup>(١)</sup>. الحديث .

وعن الفقه الرضوي أيضاً: تخصيص التبيع بالذكر<sup>(٢)</sup> ، كعبارة الصدوقين ، وكذا في رواية الأعمش المتقدمة<sup>(٣)</sup> .

ولذا منع في الحقائق التحير وقار بتعين التبيع حيث لم يقف له على دليل في الأخبار ، عدا أنّ المحقق في كتاب المعتبر نقل صحيحة الفضلاء المذكورة بما يطابق القول المشهور ، فقال : ومن طريق الأصحاب ما رواه زرارة ، وعمر بن مسلم ، وأبو بصير ، والفضيل ، عن أبي جعفر وأبي عبد الله - عليهما السلام - قال : « في البعير في كلّ ثلاثين تبيع أو تبعه ، وليس في أقلّ من ذلك شيء ، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ أربعين ففيها مستّة ، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ ستين ففيها تبيعان أو تبعتان ، ثم في سبعين تبيع أو تبعه ومستّة ، ثم في ثمانين مستتان ، وفي تسعين ثلاث تبعات ».

وقد أجاب في الحقائق عمّا نقه في المعتبر: بأنّ في النص منه شيئاً من حيث عدم تعرّض أحد لنقل هذا الحديث هذا المتن ، لا من المحدثين

(١) الكافي ١/٥٣٤:٣ ، تهذيب ٥٧/٢٤٤:٤ ، نوسائس ، الباب ٤ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١ .

(٢) كما في الحقائق الصادرة ٥٦:١٢ ، وانظر الفقه المسبوق للإمام الرضا - عليه السلام - : ١٩٦ .

(٣) نقلت في صفحة ١٩٢ .

في كتب الأخبار، ولا الأصحاب في كتب الاستدلال، فلا وثوق بها<sup>(١)</sup>. وهو في محله؛ إذ غايته كونه بالنسبة إلينا رواية مرسلّة قد يغلب على الظن كونه نقلاً للصحيحة المروية عن الكافي والتهذيب بالمعنى، على حسب ما فهمه الناقل من لفظ الرواية، كما لعله الصواب؛ إذ لا يبعد أن يقال: إنّ مفروسة أولوية اتبعية من التبع في الذهن باعتبار كونها أكثر نفعاً للفقير، مانعة عن فهم إرادة الخصوصية من التبع الوارد في النصوص، بل مطلق ولد السر الذي دخل في السنة الثانية، كما فهمه الأصحاب.

وربما يؤيده أيضاً قوله - عليه السلام - في خبر الأعمش فيما إذا بلغت تسعين: «ثم يكون فيها ثلاث تبائع»<sup>(٢)</sup>. وكذا في المحكي عن الفقهاء<sup>(٣)</sup>، وفي صحيحة الفصلاء أيضاً، على ما في نسخة الوسائل، نقلاً عن الكافي<sup>(٤)</sup>، بل في نسخة الكافي التي رأيناها: «إذا بلغت تسعين فبها ثلاث تبائع حوليات» إذ «التبائع» جمع «تبعة» لا «التبيع».

كما يؤيده أيضاً تذكير اسم لعدد، فهذا يكشف عن أنّ خصوصية الذكورة والأنوثة غير مقصودة بالحكم؛ إذ لم يقل أحد حتى صاحب الحدائق بكون التسعين نصاباً مستقلاً، فريضتها خصوص التبائع، بعكس الثلاثين والستين والسبعين، بل الحكم بثلاث تبائع إنّما هو باعتبار اندراجها في النصاب الكلّي الذي هو في كلّ ثلاثين تبع أو

(١) الحدائق الناضرة ٥٦: ١٢ و ٥٧، وانظر: المتبر ٥٠٣: ٢.

(٢) الخصال: ٩/٦٠٥.

(٣) حكاها صاحب الحدائق فيها ٥٦: ١٢.

(٤) الوسائل، الباب ٤ من أبواب زكاة الأنعام، الحديث ١، وانظر: الكافي ١/٥٣٤: ٣.

تبيعة.

ولكن في الحدائق نقل الصحيحة المزبورة هكذا: «فإذا بلغت تسعين ففيها ثلاث تبيعات حوليات»<sup>(١)</sup> بصيغة الجمع المؤنث السالم ، فعلى هذا لا تنهض هذه الفقرة شاهدة للمدعى ؛ لأنه يصح أن تقع هذه الصيغة صفة للجمع المذكور من غير ذوي العقول ، فيجوز أن يراد بها ثلاثة تبيع ، ويكون تذكير العدد باعتسار لفظ الجمع الذي وقع مميّزاً له دون مفردة ، وإن كان مراعاة حال المفرد - على ما ذكره - أوفق بالقياس.

فعلى هذا التقدير أيضاً لا يخلو من تأييد ، مع أنه لا وثوق بهذا النقل بعد أن وحدناه مخالفاً لما عثرنا عليه من نسخة الكافي والوسائل ، بل المعول عليه ما هو الموجود في الكافي ، وهو شاهد للمدعى ، كما عرفت . مع أن في رواية الأعمش المروية عن ~~الخصول~~ غنى وكفاية لإثبات مثل هذا الفرع الذي ادعى الإجماع عليه ، ولم يتحقق الخلاف فيه حتى من الصدوقين وغيرهم ممن نسب إليهم ~~الخلاف~~ حيث إن منشأ السببه ليس إلا اقتصارهم على ذكر التبيع ، مع أنه حكى عن الصدوق أنه ذكر في الستين بأن فيها «تبيعتان» ، وفي السبعين : بأن فيها تبعة ومسته ، وفي التسعين : ثلاث تبائع<sup>(٢)</sup> . فهذا يكشف عن أنه كغيره من الأصحاب لا يرى فرقاً بين الذكر والأنثى .

هذا كله ، مضافاً إلى ما في كلمات كثير منهم من دعوى الأولوية ؛ لكون التبعة أكثر نفعا للفقير .

ولكن يتوجه على هذه الدعوى أنها إن سلمت ، فإنها تُجدي في

(١) الحدائق الناصرة ١٢: ٥٥ .

(٢) حكاها في الحواهر ١١٥: ١١٥ ، وانظر العقبه ٢: ١٤-١٣ ، المنع (صم لجوامع الفقهية) .

الاجتزاء بها بدلاً عن الفريضة ، لا كونها من حيث هي كالتبعية مصداقاً  
لفريضة ، فربما يظهر أثر ذلك في مكان أو زمان يكون التبعية لشدة  
الحاجة إلى استعماله في الحث ونحوه أعلى قيمة من التبعية ، فلا يتم  
حينئذ الأولوية المزبورة ، كما لا يخفى.

### المقصد الثاني: في الأبدال

﴿مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بِنْتُ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، أَجْزَأُ ابْنُ لَبُونٍ  
ذَكَرٌ﴾ بلا خلاف فيه على الظاهر ، ويدل على روايات:  
منها: قوله عليه السلام- في خبر زرارة: «فإن لم يكن فيها بنت مخاض  
فابن لبون ذكر»<sup>(١)</sup>.

وفي صحيحة أبي بصير: «فإن لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر»<sup>(٢)</sup>.  
وفي صحيحة زرارة الآتية<sup>(٣)</sup>: «ومن وجبت عليه ابنة مخاض ولم تكن  
عنده ، وكان عنده ابن لبون ذكر ، فإنه يقبل منه ابن لبون ، وليس يدفع  
معه شيئاً».

وفي خبر ابن مبيع الآتي<sup>(٤)</sup>: «فمن لم يكن عنده ابنة مخاض على  
وجهها ، وعنده ابن لبون ذكر ، فإنه يقبل منه ابن لبون ، وليس معه  
شيء».

وظاهر عبارة المصنف وغيره كصريح بعض اختصاص ذلك بما إذا

(١) انتهيب ٤: ٢٩٤/٥٤ ، الاستبصار ٢: ٢٠/٥٨ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب زكاة الأنعام ،  
الحديث ٣.

(٢) انتهيب ٤: ٢٠/٥٢ ، الاستبصار ٢: ١٩/٥٦ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب زكاة الأنعام ،  
الحديث ٢.

(٣) تأتي في صفحة ٢٠٣ ، وكذا الإشارة إلى مصادرها.

(٤) يأتي في صفحة ٢٠٤ ، وكذا الإشارة إلى مصادره.

لم تكن عنده ابنة مخاض ، جوداً على ما دلت عليه النصوص المزبورة.  
ولكن عن القواعد وغيره: الاجتراء به اختياراً<sup>(١)</sup> ؛ بل عن إيضاح  
النافع نسبته إلى المشهور<sup>(٢)</sup>.

وقواه في الجواهر معللاً بقيام علو السن مقام الأنوثة ، ولذا لم يكن فيه  
جبران إجماعاً ، بخلاف دفع بنت اللبون ، كما وقع التصريح بها في الخبر  
الآتي ، ولانسباق عدم إرادة الشرط حقيقة من عبارة النص ، وإلا  
لاقتضى عدم إجزائها عنه إذا لم تكن موجودة حال الوجوب وإن وجدت  
بعده ، بناءً على أن الشرط عدم كونها عنده حينه ، لا حال الأداء مع  
معلوماته ، بل صرح في المدارك بتعين إخراجها حينئذ<sup>(٣)</sup> . انتهى .

وفيه : أن القدر المتيقن الثابت بالنص والإجماع إنما هو قيام علو  
السن مقام الأنوثة ما لم تكن عنده أنثى لا عطفاً  
وأما دعوى انساق عدم إرادة الشرط حقيقة من عبارة النص ، ففيه :  
أن غاية ما يمكن ادعائه عدم انسباق الاشتراط أي عدم ظهور الشرطية  
في إرادة المفهوم ، أي الانتفاء عند الانتفاء ، لا ظهورها في خلافه ، فيبقى  
حينئذ إطلاق ما دلّ على أنها إذا بلغت ستاً وعشرين ففيها ابنة مخاض ،  
في غير حال فقدتها عنده ، سليماً عن المقيد ، مع أنه لا شاهد لصرف  
الشرطية عن ظاهرها ، وهي إرادة الشرط حقيقة .

ولكن المنساق من الجزاء الرخصة في دفع ابن لبون ، وعدم لزوم  
التكليف في تحصيل بنت مخاض ، لا تعينه بحيث لو تكفّف في تحصيلها  
ودفعها لم تكن مجزئة ، كما هو الشأن في كلّ مورد علق فيه الجزاء على

(١) كما في الجواهر ١١٦:١٥ ، وانظر: قواعد الأحكام ٥٣:١ .

(٢) كما في الجواهر ١١٧:١٥ .

(٣) جواهر الكلام ١١٧:١٥ ، وانظر: مدارك الأحكام ٨٢:٥ .



عدم القدرة على شيء أو عدم وجوده عنده ، بل الخبران الأخيران كالتصريح في ذلك .

مع أن المساق من الأحكام المزبورة إرادته حال الأداء لا الوجوب ، فالقول باختصاص ذلك بما إذا لم تكن عنده ابنة مخاض أشبه .

ولو لم يكن عنده من أس سوان أيضاً كان مخيراً في ابتياع أيهما شاء كما صرح به في المتن وغيره ، بل عن ظاهر المصنف - رحمه الله - والعلامة في جملة من كتبه : أنه موضع وفق بين عثماننا وأكثر العامة<sup>(١)</sup> .

وعن المعتبر : أنه نقل القول بتعيين شراء بنت المخاض عن مالك<sup>(٢)</sup> .

وفي الجواهر حكى هذا القول عن البيان ، ونقل عن المحقق الأردبيلي في مجمع البرهان أيضاً الميل إليه<sup>(٣)</sup> .

واستدل للمشهور : بأنه بهواء من لون يكون واجداً له دون بنت المخاض ، فيحرثه بمقتضى إطلاق النصوص المزبورة .

ودعوى انصراف النصوص إلى صورة وجود أس لبون في إبله التي تتعلق بها الركاة ، خصوصاً الروايتين الأخيرتين اللتين وقع فيها تقييد مدليته بكونه عنده ؛ فإن المتبادر منها إرادتها في صورة وجود ابن لبون في إبله من قبل ، دون ما إذا اشتراه عند إرادة دفعه إلى الفقير أو المصطلق ، مدفوعة :

أولاً : بمنع الانصراف ، خصوصاً في الخبرين الأخيرين الواردين في

(١) كما في المدارك ٨٢:٥ ، وطر . لمشر ٥١٥:٢ ، وقواعد الأحكام ٥٣:١ ، ومسئى المطلب

(٢) كما في المدارك ٨٢:٥ ، وطر . معتر ٥١٥:٢ ، والشرح الصغر ٢٠٨:١ ، وفتح المعبر ٣٤٩:٥ ، وحلية العلماء ٤٣:٣ .

(٣) جوهر الكلام ١١٧:١٥ ، وطر . بيوت ١٧٣ ، ومجمع عائدة وليرهان ٨١:٤ .

بيان تكليف المصِّق؛ إذ المنساق منها ليس إلا إرادة أنه إذا حضر المصِّق بلداً ورأى شخصاً مالكا لصاب، فإن وحده في ذلك الحين واجداً لفريضة ذلك النصاب، أخذها منه، وإلا فعليه أن يقبل منه الأبدال التي عيَّنها الشارع على النحو الذي ستعرفه، فمن كان فريضته بنت مخاض ولم تكن عنده حال حضور المصِّق بنت مخاض، فليس للمصِّق إلزامه بتحصيلها، بل عليه أن يقبل منه ابنة لبون إن دفعها إليه، وبرء عليه شاتين أو عشرين درهماً، أو ابن لبون من غير أن يردَّ عليه، أو يأخذ منه شيئاً، سواء كان ما يدمعه إليه مملوكاً له من قبل، أو مملكه في ذلك اليوم أو في ذلك المجلس.

فالمراد بقوله: «وكان عنده ابن لبون» كما في إحدى الروايتين<sup>(١)</sup> «وعنده ابن لبون» كما في الأخرى<sup>(٢)</sup>، على الظاهر، هم التوطئة لقوله: «فإنه يقبل منه».

فالمقصود به ما هو مقدمة لهذا الفصل أي الملكية حال الدفع التي يتوقف عليها القبول منه، كما لا يخفى على المتأمل.

ولو سلم انصرافه إلى ما كان عنده من قبل في جملة أمواله التي تعلق بها الزكاة، فهو انصراف بدوي لا يقف عنده الذهن بعد الالتفات إلى عدم اشتراط كون الفريضة أو بدلها من أجزاء ما تعلق به الزكاة، بل كونه ملكاً له حال الدفع إلى الفقير أو المصِّق، فالتشكيك في جواز ابتياع أيهما شاء - فيما هو محل الكلام الذي نجده في أنفسنا - ليس ناشئاً من انصراف النص إلى ما كان موجوداً عنده فيما سبق، بل من تنزيل

(١) وهي رواية ابن سبيع، وتأتي الإشارة إلى مصادرها في صفحة ٢٠٤.

(٢) وهي رواية زرارة، وتأتي الإشارة إلى مصادرها في صفحة ٢٠٣.

القدرة على تحصيل كُُلِّ منها منزلة وجودهما عنده في تقمُّها في الرتبة. ولكن يدفعه دلالة النص على اشتراط تعيين بنت المخاض بوجودها عنده ، لا بالقدرة على تحصيلها ، فما لم تكن عنده ابنة مخاض أجزاء ابن لبون ، سواء كان مملوكاً له بالفس ، أو اشتراه عند إرادة دفعه إلى الفقير. إن قلت: قد اعترفت أن الاجتزاء بابن لبون من باب البدلية ، فالفريضة الأصلية التي اشتمت النعمة بدفعها أولاً وبالذات ، هي بنت المخاض ، ولكنه إذا لم تكن عنده بنت المخاض وحصل عنده ابنة لبون أو ابن لبون ذكر ، اجتزأ الشارع بدفعه بدلاً عما وجب عليه ، وهذا خارج عن محل البحث ؛ إذ الكلام في أنه قبل الشراء مخير في ابتياع أيهما شاء ، وأما أنه بعد شرائه يتحقق الاجتزاء به فهو أجنبي عن ذلك.

قلت: ليس ابتياع شيء منها واجباً نفسياً ، وإنما وجب بحكم العقل مقدمة لتفريغ النعمة عما ~~المتعين~~ ، وإذا جاز شرعاً الاجتزاء بابن اللبون في تفريغ فتمته ولو ~~لم يكن بلبون البدلية~~ ولم يكن هناك مانع عقلي أو شرعي عن شرائه ، لا يحكم العقل بتعيين شراء بنت المخاض ، بل بالتخير بين شرائها وبين شراء ما يقوم مقامها في هذا الحال الذي ليس واجداً لبنت المخاض ، كما لا يخفى.

وامتدلت المصنف في محكي المعتبر ، للقول بتعيين شراء بنت المخاض الذي نقله عن مالك : بأنه مع عدمها لا يكون واجداً لابن لبون ، فيتعين عليه ابتياع ما يلزم النعمة ، وهو بنت المخاض ، ولأنهما استويا في العلم ، فلا يجزئ ابن اللبون ، كما لو استويا في الوجود<sup>(١)</sup>.

وفيها ما لا يخفى بعد الإحاطة بما عرفت.

(١) حكاها صاحب المدارك فيها ٨٢٠ هـ ، وانظر: المعتبر ٢: ٥١٥ هـ.

﴿ومن وجبت عليه سنٌ وليست عنده ، وعنده أعلى منها بسنٌ ، دفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهماً. وإن كان ما عنده أخفض بسن ، دفع معها شاتين أو عشرين درهماً﴾.  
في المدارك : هذا قول علمائنا أجمع ، قاه في التذكرة ، ووافقنا عليه أكثر العامة<sup>(١)</sup>.

وعن الغنية ، والمنتهى ، وجمع الرهون ، وغيرها أيضاً دعوى الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>.

ويدل عليه صحيحة زرارة المروية عن الفقيه ، عن أبي جعفر عليه السلام - في حديث زكاة الإبل ، قال : «وكل من وجبت عليه جذعة ولم تكن عنده ، وكانت عنده جقة دفعها ودفع معها شاتين أو عشرين درهماً ، ومن وجبت عليه جقة ولم تكن عنده ، وكانت عنده جذعة دفعها وأخذ من المصلق شاتين أو عشرين درهماً ، ومن وجبت عليه جقة ولم تكن عنده ، وكانت عنده لبون دفع معها شاتين أو عشرين درهماً ، ومن وجبت عليه ابنة لبون ولم تكن عنده ، وكانت عنده جقة دفعها وأعطاه المصلق شاتين أو عشرين درهماً ، ومن وجبت عليه ابنة لبون ولم تكن عنده ، وكانت عنده لبون دفعها وأعطاه ابنة مخاض دفعها وأعطى معها شاتين أو عشرين درهماً ، ومن وجبت عليه ابنة مخاض ولم تكن عنده ، وكانت عنده ابنة لبون دفعها وأعطاه المصلق شاتين أو عشرين درهماً ، ومن وجبت عليه ابنة مخاض ولم تكن عنده ، وكان عنده ابن لبون ذكر ، فإنه

(١) مدارك الأحكام ٨٣:٥ ، وانظر: تذكرة الفقهاء ٦٦:٥ ، مسألة ٤١.

(٢) حكى عنها صاحب الجواهر ١١٨:١٥ ، وانظر: الغنية (ضمن لمواضع الفقيه): ٥٠٦ ،

ومنتهى الطلب ٤٨٣:١ ، وجمع لعائلة وبرهان ٨٢:٤ ، ومصابيح لشرائع ٢٠٠:١-٢٠١ ،

واحدائق ٥٢:١٢.

يقبل منه ابن لبون ، وليس يدفع معه شيء»<sup>(١)</sup>.

وخبر [ابن] أسيع المروي عن الكافي، والتهذيب ، ومقنعة المفيد ، عن أبيه ، عن جده ، عن جد أبيه ، أن أمير المؤمنين - عليه السلام - كتب له في كتابه الذي كتب له بخطه حين بعثه على الصدقات: «مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذْعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذْعَةٌ ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ ، فَإِنَّهُ يَقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتِينَ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ حِقَّةٌ ، وَعِنْدَهُ جَذْعَةٌ ، فَإِنَّهُ يَقْبَلُ مِنْهُ الْجَذْعَةَ وَيُعْطِيهِ الْمَصْلُوقَ شَاتِينَ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ حِقَّةٌ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ حِقَّةٌ ، وَعِنْدَهُ ابْنَةُ لَبُونٍ ، فَإِنَّهُ يَقْبَلُ مِنْهُ ابْنَةَ لَبُونٍ وَيُعْطِي مَعَهَا شَاتِينَ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ ابْنَةَ لَبُونٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ابْنَةُ لَبُونٍ ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ ، فَإِنَّهُ يَقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةَ وَيُعْطِيهِ الْمَصْلُوقَ شَاتِينَ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ ابْنَةَ لَبُونٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ابْنَةُ لَبُونٍ ، وَعِنْدَهُ ابْنَةُ مَخَاضٍ ، فَإِنَّهُ يَقْبَلُ مِنْهُ ابْنَةَ مَخَاضٍ وَيُعْطِي مَعَهَا شَاتِينَ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ ابْنَةَ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ابْنَةُ مَخَاضٍ ، وَعِنْدَهُ ابْنَةُ لَبُونٍ ، فَإِنَّهُ يَقْبَلُ مِنْهُ ابْنَةَ لَبُونٍ وَيُعْطِيهِ الْمَصْلُوقَ شَاتِينَ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَمَنْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ ابْنَةُ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا ، وَعِنْدَهُ ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرَ ، فَإِنَّهُ يَقْبَلُ مِنْهُ ابْنُ لَبُونٍ ، وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ»<sup>(٢)</sup> الحديث.

وعن المختلف: أنه نقل عن الشيخ علي بن بابويه ، وابنه الصدوق في المقنع ، أنهما جعلوا التفاوت بين بنت المخاض وبنت اللبن شاة يأخذها

(١) المصنف ١٣/١٢:٢ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١

(٢) الكافي ٧/٥٣٩:٣ ، التهذيب ٢٧٣/٩٥٠٤ ، المقنعة ٢٥٣-٢٥٤ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٢.

المصطلق أو يدفعها<sup>(١)</sup>.

وفي الخدائق قال: هذا مأخوذ من كتاب الفقه الرضوي حيث قال -عليه السلام- في الكتاب المذكور بعد ذكر خمسة وثلاثين: «فإن زادت واحدة ففيها ابنة لبون، ومن لم تكن عنده وكانت عنده ابنة مخاض، أعطى المصطلق ابنة مخاض وأعطى معها شاة، وإذا وحيث عليه ابنة مخاض ولم تكن عنده، وكانت عنده ابنة لبون، دفعها واسترجع من المصطلق شاة»<sup>(٢)</sup>. انتهى.

وفيه: بعد تسليم حجتيه، عدم صلاحيته لمعارضة ما عرفت، كما لا يخفى.

ثم إنه قد حكى عن العلامة والشهيد وبعض من تأخر عنهم: القول بجواز الاكتفاء بشاة وعشرة دراهم<sup>(٣)</sup> وهو ليس بالبعيد؛ إذ ليس الحكم تعميماً محضاً؛ كي يتوقف في استفادة مثل ذلك عن أدلته.

وكيف كان فظاهر النص والفتوى كون التقديرات المزبورة حدوداً شرعية لا تتوقف ثبوتها إلا على تحقق موضوعاتها<sup>(٤)</sup>.

فما عس الموجز وكشفه من اختصاص ذلك بما إذا كان القاض الساعي أو الإمام، دون الفقير أو الفقيه؛ لأنه نوع معاوضة، ضعيف؛

(١) حكاها صاحب الخدائق في ٥٣: ١٢، وانظر ص ٥٣، لمسألة ١٧. ولمفع (صمن الخوامع الفقهية): ١٣.

(٢) الخدائق الناصرة ٥٣: ١٢، وانظر: الفقه المسبب للإمام الرضا عليه السلام: ١٩٦.

(٣) حكاها صاحب المدارك في ٨٤: ٥، وصاحب الجواهر في ١١٩: ١٥، وأيضاً صاحب الخدائق في ٥٣: ١٢، وانظر: تذكرة العقهاء ٦٩: ٥، والمالك ٣٧٥: ١.

(٤) كما في الجواهر ١١٩: ١٥، وانظر: الموجز (صمن الرسائل العشر): ١٢٤.

إذ مع أن الفقهاء أيضاً كالساعي في جواز أن يتأتى مثل هذه المعاوضة منه: يتوخه عليه أنه ليس معاوضة حقيقية، بل حكماً شرعياً لا يتوقف إمضاءه على رضا الفقير أو وليه.

﴿وَأَمِنْ هَذَا يَعْرِفُ أَنَّ﴾ الخيار في ذلك ﴿يُفِي فِي دَفْعِ الْأَعْلَى أَوْ الْأَدْنَى، وَالْجَبْرُ شَاتِينَ أَوْ عَشْرِينَ دَرهما﴾ إليه ﴿أَيُّ إِلَى الْمَالِكِ﴾ لا إلى العامل ﴿كَمَا سَبَّهَ فِي الْحَدَائِقِ إِلَى الْأَصْحَابِ<sup>(١)</sup>؛ إذ ليس للعامل أن يتعدى عن الحدود الشرعية، ويوجب عليه ما لم يعينه الشارع عليه.

نعم لو دفع الأعلى ورد إليه المصطلق شاتين أو عشرين درهماً، ليس له الامتناع من القبول ومطالبة الفرد الآخر؛ إذ لم يجعل الشارع التخيير في ذلك له، بل للمصطلق، حيث قال: يدفع إليه المصطلق هذا أو هذا. نعم للمالك أن لا يقبل منه ذلك حينئذ، ويتكلف في تحصيل أصل الفريضة أو بدلها الأدنى، ويدفعه إليه مع شاتين أو عشرين درهماً.

ولا يلاحظ في جبر تفاوت الأشخاص بفتح شاتين أو عشرين درهماً مع البديل إلى العامل أو أحدهما منه، القيمة السوقية، بل هذا الحكم ثابت مطلقاً سواء كانت القسمة السوقية مساوية لذلك، أو ناقصة عنه، أو زائدة عليه ﴿كما صرح به غير واحد<sup>(٢)</sup>﴾. بل في الجواهر: لا أجد فيه خلافاً؛ لإطلاق الدليل.

نعم، استشكل الفاضل، والكركي، وثاني الشهيدين، وسبطه، وبعض من تأخر عنهم: فيما إذا نقصت قيمة ما يدفعه المالك عن الشاتين أو العشرين درهماً الذي يأخذه من العامل، أو مساوية له، من إطلاق النص، ومن أنه كأنه لم يؤد شيئاً، بل استوجه سيد المدارك والمحقق

(٢) كما في الجواهر ١١٩: ١٠٠.

(١) الحدائق الناضرة ١٢: ٥٤-٥٣.

البيهاني في شرحه عدم الإجزاء ، حملاً للرواية على ما هو المتعارف والغالب في ذلك الزمان<sup>(١)</sup> .

أقول : لا ينبغي الارتباب في عدم إرادة مثل هذا الفرض من إطلاق الدليل ؛ لأنَّ الزكاة شُرعت صلةً للفقير ، لا إضراراً به ، فكيف يجوز أن يستحقَّ المالك بدفع الزكاة إلى الفقير ما يساوي قيمة المدفوع ، أو يزيد عليها بأن يدفع بنت لبون قيمتها خمسة عشر درهماً ، ويستحقَّ العشرين من مال الفقير تداركاً للتفاوت الذي يستحقُّه المالك بدفع الأعلى .

فهذه قرينة عقلية صارفة للإطلاق عن مثله حملاً ، بل قد يشكل شمول النص لما إذا كانت الأدنى أو الأعلى مساوية في القيمة للفريضة ؛ فإنَّ إطلاق النصوص جارٍ مجرى العرف والعادة ، دون مثل هذه الفروض الاتفاقية الغير المناسبة للإطلاق ، فالإظهار قصور النص والفتوى عن شمول مثل هذا الفرض أيضاً ، فيرجع في أخف البذل إلى القيمة السوقية ، كما في العرض الآتي .

﴿ولو تفاوتت الأسنان بأزيد من درجة واحدة﴾ بأن كان ما عنده من الإبل فوق الفريضة ، أو دونها بدرجتين فصاعداً ﴿لم يتضاعف التقدير الشرعي ، ورجع في التقاص إلى القيمة السوقية على الأظهر﴾ الأشهر ، بل المشهور ، على ما في الجواهر<sup>(٢)</sup> ، وغيره<sup>(٣)</sup> ، بل في المدارك قال : وبذلك قطع المصنف - رحمه الله - في المعتبر من غير نقل خلاف في ذلك لأحد من الأصحاب ، اقتصاراً في الحكم المخالف

(١) حواهر الكلام ١١٩:١٥-١٢٠ ، وانظر . تذكرة لفقهاء ٧٠:٥ ، وحامع المقاصد ١٨:٣ ، والمالك ٣٧٥:١ ، ومدارك الأحكام ٨٤:٥ .

(٢) حواهر الكلام ١٢٠:١٥ .

(٣) الخدائق الناصرة ٥٤:١٢ .



للقواعد والعمومات على مورد النص<sup>(١)</sup>.

وحكي عن الشيخ في المبسوط ، والعلامة في بعض كتبه ، القول بجواز الانتقال إلى الأدنى والأعلى ، مع تضاعف الجبران<sup>(٢)</sup> ؛ بأن يدفع بنت المخاض مثلاً وأربع شياه عن جئة ، أو مع ستة عن جذعة ، أو يدفع الجئة أو الجذعة عن بنت المخاض ويأخذ أربع شياه ، أو ست شياه ؛ لأن كل من من الأسنان مساو لما قبله مع الجبر بشاتين ، ومساو المساوي مساو ، فتكون بنت المخاض مع أربع شياه أو أربعين درهماً مساوية للجئة ، ومع ست شياه أو ستين درهماً مساوية للجذعة.

وبه : أنه قياس مع الفارق ؛ فإن التقدير الشرعي مبني على المسامحة ، وعدم اعتداد الشارع بالاختلاف اليسير الحاصل غالباً بين قيمة الفريضة وما دوها بمرتبة مع شاتين ، <sup>(أو عشرين درهماً وما فوقها بمرتبة مع أخذ شاتين وعشرين درهماً ؛ لحكمة قصية تشرع هذا الحكم ، فكيف يجوز التعدي عن مورد إلى ما إذا تجاوزت تلزجيتين فصاعداً ، وصار الاختلاف اليسير كثيراً ؟)</sup>

ولقد أجاد في محكي السرائر ، حيث إنه بعد أن حكى عن بعض أصحابنا : أنه إن كان بينهما درجتان فأربع شياه ، وإن كان ثلاث درج فست شياه ، أو ما في مقابلة ذلك من الدراهم ، قال : وهذا ضرب من الاعتبار والقياس ، والمنصوص من الأئمة والمتداول من الأقوال والفتيا بين أصحابنا : أن هذا الحكم فيما يلي السن الواجبة من الدرج دون ما بعد عنها<sup>(٣)</sup>.

(١) مدارك الأحكام ٨٥:٥ ، وانظر المختار ٥١٦:٢.

(٢) حكاها صاحب المدرك ٨٥:٥ ، وانظر المبسوط ١٩٥:١ ، وتذكره الفقهاء ٦٨:٥-٦٩ ، ومختلف

الشيعة ٥١:٣ ، المسألة ١٨. (٣) حكاها صاحب الجواهر فيها ١٢١:١٥ ، وانظر: السرائر ٤٣٥:١.

﴿وكذا﴾ رجع في التقاض إلى لقيمة السوقية إذا كان ما عنده ﴿ما﴾ فوق الجذع من الأسنان ﴿ما﴾ كاشي وارباع فلا يجزئ ذلك عن الجذع وما دونه ، مع أحد الحبران ، أى . شأين أو العشرين درهماً ، بلا عمل خلاف فيه ، بل عن البين الإجماع عليه<sup>(١)</sup> ؛ اقتصاراً في أجزاء غير الفرض عنه على مورد النص.

وفي أجزاء ما فوق لأسنان عن أحد الأساك الواجبة من غير جبر ، وجهان : من خروجه عن مورد النص . ومن إمكان دعوى استفادته من النص بالمحوى ، بدعوى أن المساق من قوله - عليه السلام - : «فإذا بلغت ستاً وثلاثين ففيها بنت لبون ، أو ستاً وأربعين ففيها حمة»<sup>(٢)</sup> إنما هو إرادة ما بلغت هذا السن في مقابل ما لم تسلم ، لا ما تجاوزت عنها ، فتكون الفريضة المنصوص عنها من ~~ما لم تسلم~~ أدنى ما يجزئ ، لا كونها مخصوصها مرادة من النص ، أو بدعوى استفادته من النص من باب الأولوية ، فإن الأعلى ستاً أصلح للفقير ~~الذي يكون أعلى قيمة~~ وأعظم نفعاً.

وفيه : أنه إذا كانت أعلى قيمة وأعظم نفعاً ، فهي مجزئة بملاحظة القيمة ، إن قلنا بجواز الإخراج من غير جنس الفريضة بالقيمة السوقية ، كما [أنه]<sup>(٣)</sup> إذا فرص كون الأدنى أيضاً كذلك ولو باعتبار كونها سميناً ، لكانت أيضاً مجزئة بهذه الملاحظة ، وهذا خارج عن محل الكلام ؛ إذ الكلام في كون الأعلى ستاً مجزئة من حيث كونه كذلك تعدياً وإن لم تكن أعلى قيمة ، وهذا مما لم يعلم أولويته.

(١) حكاها صاحب الخواهر لها ١٢١:١٥ ، وانظر البيان : ١٧٤

(٢) العقبه ٣٣/١٢٠٢ ، التهذيب ٤ ٥٢/٢٠ ، الاستبصار ٢ ٥٦/١٩ وابومائل ، الباب ٢ من

أبواب زكاة الأثنام ، الحديث ١ و ٢ ، والمصنف نقله بالحق ،

(٣) زيادة يقتضها السياق.

وأما دعوى استفادته من النص بتنزيله على بيان أدنى ما يجزئ ، فهي قابلة للمنع ، وكيف لا ، وإلا لكان الأعلى بدرجة من أفضل مصاديق الفريضة الواجبة ، فلم يكن يستحق بدفعه إلى الفقير قيمة التفاوت الذي قدره الشارع بشتين أو عشرين درهماً.

فالأوجه عدم إجزاء ما فوق الأسنان عن الفريضة الواجبة إلا بملاحظة القيمة السوقية إن جَوَزناه.

نعم ، قد يشجع الإجزاء بدفع الأعلى بدرجة بلا جبر في الموارد التي ثبت جوازها مع الجبر ، كما إذا كانت الفريضة بنت مخاض ، فلنفع بنت لبون من غير أن يأخذ التفاوت للأولوية القطعية ، ولأن أخذ التفاوت حق للمالك فله إسقاطه.

وقد حكى عن الشهيد في الدروس والبيان ، القول : بأن فرض كل نصاب أعلى يجزئ عن الأدنى ، <sup>(١)</sup> وكذا في الأول : وفي إجزاء البعير عن الشاة فصاعداً لا بالقيمة وبجهاً <sup>(٢)</sup> *بسم الله الرحمن الرحيم*

قلت : وقد عرفت أن الأوجه عدمه ؛ لخروجه عن المنصوص ، كما أنك عرفت : أن المتجه الاقتصار في الإجزاء بدفع الفريضة الأعلى للأدنى ، لا بملاحظة القيمة (بالموارد) <sup>(٣)</sup> التي دلّ الدليل على جوازها مع الجبر لا مطلقاً ، فلا يجزئ بنت مخاض عن خمس شياه التي هي فريضة خمس وعشرين إلا بالقيمة.

ودعوى استفادة كفاية الفريضة الأعلى عن الأدنى من النص بالأولوية وتنقيح المساط ، غير مسموعة في الأحكام التعبدية ، خصوصاً بعد

(١) حكاه عنه ، صاحب الخواهر فيها ١٢٢: ١٥٠ ، وأنظر : الدروس ٢٣٥: ١ ، والبيان ١٧٥.

(٢) كذا في السحرة وانطع المجري ، ولأنسب بالمعبرة. هل الموارد.

الالتفات إلى ما ورد في قضية أبان من الردع عن العمل بمثل هذه الأولوية التي هاهنا ، حيث استعملها في دية أصابع المرأة ، فلم يُدْعَ لأجلها بما بدعه في ديتها من أنها إذا قطعت منها أربعاً فديتها عشرون ، وإذا قطعت ثلاثاً فثلاثون<sup>(١)</sup> ، فلاحظ .

﴿وكذا ما عدا أسنان الإبل﴾ ولا يجزئ في شيء منها عن فريضتها ما دونها أو ما فوقها مع الجبر ، أو بدونها ؛ لا بملاحظة القيمة السوقية ؛ لخروجها عن مورد النص ، والله العالم .

### المقصد الثالث : في أسان الفرائض

﴿وبنت المخاض ، هي التي لها سبعة ودخلت في الثانية ، أي أمها ما خض بمعنى حامل﴾ .

عن الجوهري : المخاض وحج الولادة ، والمخاص أيضاً الحوامل من النوق ، وأحدتها خيفة ، ولا واحد لها من لفظها ، ومنه قيل للفصيل إذا استكمل الحول ودخل في الثانية : ابن مخاص ، والأنثى ابنة مخاض ؛ لأنه فصل عن أمه ، وألحق أمه بالمخاض ، سواء لقحت أو لم تلحق<sup>(٢)</sup> .

﴿وبنت اللبن﴾ بفتح اللام هي التي لها سنتان ودخلت في الثالثة ، أي أمها ذات لبن .

عن الجوهري : وابن اللبن ولد لدة إذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة ، والأنثى بنت لبون ؛ لأن أمه وضعت غيره فصار لها لبن ، وهو

(١) الكافي ٧/٢٩٩ ، الفقيه ٢٨٣/٨٨ ، تهذيب ٧١٩/١٨٤ ، لومائل ، الباب ٤٤

من أبواب ديات الأعضاء ، الحديث ١ .

(٢) حكاها صاحب المدارك ٨٧: ٥ ، وأمر . صحاح ١١٠٥: ٣ .

نكرة، ويعرف بالألف واللام<sup>(١)</sup>.

والحقة: هي التي لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة، فاستحقت أن يطرقها الفحل، أو يحمل عليها.

عن الجوهري: الحق بالكسر ما كان من الإبل ابن ثلاث سنين وقد دخل في الرابعة. والأنثى حقة وحق أيضاً، سمي بذلك؛ لاستحقاقه أن يحمل عليه، وأن ينفع به<sup>(٢)</sup>.

والجدعة: فتح الجيم ولذا المعجمة وهي التي لها أربع ودخلت في الخامسة.

عن الجوهري: الجدع قس الشيء، والجمع جذعان وجذاع، والأنثى جذعة، والجمع جذعات؛ تنوب به ولد الشاة في السنة الثانية، وولد البقر والحافر في السنة الثالثة وللإبل في السنة الخامسة: أجدع. ثم قال: وقد قيل في ولد النعجة: إنه يجذع في ستة أشهر أو تسعة أشهر<sup>(٣)</sup>.

وهي أعلى الأسنان المأخوذة في الزكاة.

في المدارك قال: لا خلاف في أن الجدعة أعلى الأسنان المأخوذة في الزكاة، كما لا خلاف في أن نت المخاض أصغر أسنانها، وقد تقدم ما يدل على ذلك من النصوص.

قال ابن مابويه - رحمه الله - في كتابه (من لا يحضره الفقيه): أسنان الإبل من أول ما تطرحه أمه إلى تمام السنة: حوار، فإذا دخل في الثانية سمي ابن مخاض؛ لأن أمه قد حملت، فإذا دخل في الثالثة سمي

(١) حكاها أيضاً صاحب المدارك فيها ٨٨٠، وانظر: الصحاح ٢: ٢١٩٣.

(٢) حكاها أيضاً صاحب المدارك فيها ٨٨٠، وانظر: الصحاح ٤: ١٤٦٠.

(٣) حكاها صاحب المدارك فيها ٨٨٠، وانظر: الصحاح ٣: ١١٩٤.

ابن لبون، وذلك لأن أمه قد وضعت وصار لها لبن، فإذا دخل في الرابعة سمي الذكر حقاً، والأنثى جفّة؛ لأنه قد استحق أن يحمل عليه، فإذا دخل في الخامسة سمي جلعاً، فإذا دخل في السادسة سمي ثنياً؛ لأنه قد ألقى ثبته، فإذا دخل في السابعة ألقى رباعيته، وسمي رباعياً، فإذا دخل في الثامنة ألقى السن التي بعد الرباعية، وسمي سدسياً، فإذا دخل في التاسعة فطردبه، وسمي بازلاً، فإذا دخل في العاشرة فهو مخلف، وليس له بعد هذا اسم، والأسنان التي تؤخذ في الصدقة من ابن المخض إلى الجذع<sup>(١)</sup>.

﴿والتببيع﴾ على ما صرح به في المتن<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup>، بل عن بعض<sup>(٤)</sup> أنه عند الأصحاب هو الذي تم له حول ولا ودخل في الثانية.

ولكن في المدارك قال: ذكر الجوهري وغيره: أن التببيع ولد البقر في السنة الأولى، وإنما اعتبر فيه تمام التحول؛ لقوله عليه السلام: في حسنة الفضلاء: «في كل ثلاثين بقرة تببيع حولي»<sup>(٥)</sup>.

وعن المبسوط أنه قال: قال أبو عبيدة: تببيع لا يدل على سن. وقال غيره: إنما سمي تببيعاً؛ لأنه يتبع أمه في الرعي، ومنهم من قال: لأن قرنه يتبع أذنه، حتى صاراً سواءً، فإذا لم تدل اللغة على معنى التببيع والتببيعة، فالرجوع فيه إلى الشرع، والنبي صلى الله عليه وآله، قد

(١) مدارك الأحكام ٨٩:٥، وانظر: المقية ١٣:٢.

(٢) شرائع الإسلام ١: ١٤٧.

(٣) المعتز ٥١٣:٢.

(٤) كما في الجواهر ١٥: ١٢٤.

(٥) مدارك الأحكام ٨٩:٥، وانظر: الصحاح ٣: ١١٩٠، والقاموس المحيط ٨: ٣.

بسن ، وقال : «تبيع أو تبعية ، جذع أو جذعة»<sup>(١)</sup> وقد فسره أبو جعفر وأبو عبد الله -عليهما السلام- بالحولي<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup> . انتهى .

وقال في التذكرة : وأسان البقر أولها الجذع والجذعة ، وهي التي لها حول ، ويسمى شرعاً : تبعاً وتبعية ، لقوله -صلى الله عليه وآله- : «تبيع أو تبعية ، جذع أو جذعة» وكذا قال الباقر والصادق -عليهما السلام- حيث فسراهما بالحولي ، فإذا أكمس سنتين ودخل في الثالثة ، فهو ثني وثنية ، وهي المستة شرعاً<sup>(٤)</sup> . انتهى .

أقول : قد ورد في خبر الأعمش أيضاً توصيفه بالحولي<sup>(٥)</sup> ، فهو بحسب الظاهر صفة مخصصة ، أريد به الاحتراز عما ينصرف إليه إطلاقه عرفاً على ما يظهر من كلمات النفوتين ، وهو ما كان في السنة الأولى .

وكيف كان ، فما ذكره الأصحاب على الظاهر ، هو المراد بالتبيع في هذا الباب ، بشهادة الخبيرين المعصومين بالنبي المرسل المقتم ، مع أنه مما لا خلاف بحسب الظاهر عندهم :  .

بل في الجواهر استدلت له أيضاً بصحيح ابن حمران عن أبي عبد الله -عليه السلام- : «التبيع ما دخل في لثنية»<sup>(٦)</sup> .

ولكن لم أعتز على هذه الرواية في مظانها عن الوسائل وغيره . نعم في المدارك ، بعد أن ذكر في باب الهدي ، أن مذهب

(١) سنن البيهقي ٩٩: ٤ .

(٢) الكافي ١/٥٣٤: ٣ ، التهذيب ٥٧/٢٤: ٤ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١ .

(٣) حكاة عن الميسوط صاحب الجواهر فيها ١٢٥: ١٥ ، وانظر : الميسوط ١٩٨: ١ .

(٤) تذكرة الفقهاء ١٠٦ : ٥ .


(٥) الخصال ٩/٦٠٥ ، الوسائل ، الباب ١٠ من أبواب ما يجب فيه الزكاة ، الحديث ١ .

(٦) جواهر الكلام ١٢٥: ١٥ .

الأصحاب أنه لا يجزئ في الهدى من غير الضأن إلا الشئ ، وذكر جملة من الروايات الدالة عليه .

ثم ذكر أن المشهور في كلام الأصحاب أن الشئ من البقر والغنم ما دخل في الشانية ، وأن العلامة - رحمه الله - في موضع من التذكرة والمنتهى ، قال : الشئ من المعز ما دخل في الثالثة ، وأن هذا هو المطابق لكلام أهل اللغة ، وذكر جملة من كلمات اللغويين ، قال ما لفظه :

والتعويل على ذلك كله مشكك ، نعم روى الكليني رحمه الله - في الصحيح - عن محمد بن حمران عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال : «أسان البقر تبعها ومستها سواء والتبع ما دخل في لثانية»<sup>(١)</sup> .

والظاهر أن قوله : والتبع ما دخل في الثانية ؛ من كلامه ، لا من تنمة الرواية ، كما يفصح عن ذلك  علم ذكره في الوسائل وغيره من تنمة الرواية .

بل في الحدائق بعد أن روى في باب الهدى عن الكافي عن محمد بن حمران ، عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال : «أسان البقر تبعها ومستها في الذبح سواء» قال : أقول : والتبع ما دخل في الثانية<sup>(٢)</sup> .

فهو صريح في كونه من كلامه ، لا من تنمة الرواية ، وكيف كان ، ففي ما عداها غنى وكفاية .

﴿وقيل يح في وجه التسمية : إنه ﴿سمي بذلك ؛ لأنه يتبع قرنه أذنه ، أو تبع أمه في الرعي﴾ .

(١) مدارك الأحكام ٨ ٢٨-٣٠ ، وانظر : تذكرة عده ١٠٦٠٥ والمهي ٤٨٧٦١ .

(٢) الحدائق الناصرة ١٧ : ٨٩٦ ، وانظر : الكافي ٤ : ٣/٤٨٩ ، والوسائل ، الباب ١١ من أبواب

الذبح ، الحديث ٧ .



﴿والمسئة: هي الشنيّة التي كمل لها سنتان ودخلت في الثالثة﴾.

وعن المبسوط: قالوا: هي التي تمّ لها سنتان ، وهو الشنيّ في اللغة ، فينبغي أن يعمل عليه ، وروي عن النبي -صلى الله عليه وآله- أنه قال: «المسة هي الشنيّة فصاعداً»<sup>(١)</sup>.

أقول: وربّما يظهر من العبارة المتعلّمة عن التذكرة ، بل وكذا من عبارة المتن وغيره ، حيث أرسلوه إرسال المسلّمات عدم الخلاف فيه. بل عن المنتهى: دعوى الإجماع على أنّ المراد بها ما كمل لها سنتان ودخلت في الثالثة<sup>(٢)</sup>.

ولا يبعد كفاية هذا الحو من الإشتار المعتضد بما سمعت من نقل الإجماع في إثبات ما أريد منه ~~شوعاً~~ ولا أقلّ من كونه حابراً لضعف المرسلة المزبورة ، مع أنّه يفهم من مناقشتها بالتبعية والتمية: أنّ المراد بها ما تمّ لها سنتان ودخلت في الثالثة ~~من سن~~.

والظاهر عدم اشتراط عدم تجاوزها عنها ، كما يدلّ عليه النبوي المزبور<sup>(٣)</sup> ، مع موافقته للأصل ، وقه العالم.

﴿ويجوز أن يخرج من غير جنس العريضة بالقيمة السوقية ، ومن العين أفضل ، وكذا في سائر الأجناس بالبركوة﴾.

أمّا جواز إخراج القيمة في غير الأنعام ، فمما لا شبهة بل لا خلاف يعتدّ به فيه ، بل عن صريح المعتمد والتذكرة والمفاتيح وظاهر المبسوط

(١) كما في الجوهر ١٥: ١٢٥ ، وانظر: المبسوط ١: ١٩٨.

(٢) حكاها صاحب المدرك فيها ٥: ٩٠ ، وانظر: منتهى الطلب ١: ٤٨٧.

(٣) تقدّم آنفاً.

وليضاح النافع والرياض: دعوى الإجماع عليه<sup>(١)</sup>.  
بل لم ينقل الخلاف فيه إلا عن الإسكافي، مع أنه حكى عن شرح  
الروضة: التصريح بموافقة الإسكافي أيضاً للمشهور<sup>(٢)</sup>.

ويدن عليه مضافاً إلى ذلك، صحيحة البرقي، قال: كتبت إلى  
أبي جعفر الثاني -عليه السلام-: هل يجوز جعلت فداك أن يخرج ما يجب  
في الحرث من الحنطة والشعير، وما يجب على الذهب دراهم قيمة ما  
يسوي، أم لا يجوز إلا أن يخرج من كل شيء ما فيه؟ فأحابه  
-عليه السلام-: «أيتا تيسر يخرج»<sup>(٣)</sup>.

وصحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى -عليه السلام- قال: سألته  
عن الرجل يعطي من زكاته عن الدراهم دنائير أو عن الدنانير دراهم  
بالقيمة أم لا؟ قال: «لا بأس به»<sup>(٤)</sup>.  
وعن عبد الله في كتاب قرب الإسناد عن محمد بن الوليد عن يونس  
ابن يعقوب، قال: قلت لأبي عبد الله -عليه السلام-: عيال المسلمين  
أعطهم من الزكاة، فأشتري لهم منها شيئاً<sup>(٥)</sup> ثياباً وطعاماً، وأرى أن  
ذلك خير لهم؟ فقال: «لا بأس»<sup>(٦)</sup>.

(١) كما في حواهر الكلام ١٢٦: ١٥، وانظر معتبر ٥١٦، وتذكرة الفقهاء ١٩٦: ٥، السألة ١٣١،  
ومعاني لشرائع ٢٠٢: ١، والمبسوط ٢١٣: ١، ورياسة المسائل ٢٦٩-٢٦٨: ١.  
(٢) كما في الجواهر ١٢٦: ١٥.

(٣) الكافي ١/٥٥٩: ٣، العقبة ٥٢/١٦: ٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب زكاة الذهب  
والفضة، الحديث ١.

(٤) كافي ٢/٥٥٩: ٣، العقبة ٥١/١٦: ٢، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب زكاة الذهب  
والفضة، الحديث ٢.

(٥) كلمة «شيئاً» ليس في المصدر.

(٦) قرب الإسناد: ١٥٩/٤٩، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٤،  
والباب ٦ من أبواب المستحقين للزكاة، حديث ٣.

وربما استدلت بإطلاق هذه الرواية لجواز إخراج القيمة في الأنعام أيضاً ، كما هو المشهور على ما في الحدائق<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup> ، بل عن صريح الشيخ ، وابن زهرة ، وظاهر السيد ، والحلي : دعوى الإجماع عليه<sup>(٣)</sup> .  
واستدل لجواز دفع القيمة في الأنعام أيضاً بالصحيحة الأولى<sup>(٤)</sup> ؛ فإنه وقع في السؤال تخصيص ما يجب في الحرث والذهب بالذكر .  
ولكن سقته يشهد بأن ذلك من باب التمثيل ، وأن المقصود بالسؤال هو الاستفهام عن أنه هل يجب أن يخرج من كل شيء يجب فيه الزكاة ما يجب فيه بعيه ، أم يجوز إخراج قيمتها من الدراهم مثلاً بمقدار ما يسوي ؟

فيستفاد من قوله -عليه السلام- : «أَيُّمَا بَيْتَر» عموم الجواز في الجميع ، كما ربما يؤيده أيضاً جواز احتساب الدين من الزكاة ، الشامل بإطلاقه لزكاة الأنعام .

وما ورد في آداب الساعي من الإرفاق بالمالك ، وأنه إذا أخرجها فليقومها فيمن يريد ، فإذا قامت على ثمن ، فإن أرادها صاحبها فهو أحق بها<sup>(٥)</sup> ؛ فإنه يستفاد من مثل هذه الأخبار أنه إذا كانت قيمتها السوقية معلومة ، فدفعها المالك إلى الساعي ، ليس للساعي الامتناع من قبولها إذا

(١) الحدائق الناصرة ١٢: ١٣٦ .

(٢) حواهر الكلام ١٥: ١٢٦ .

(٣) حكاية هم صاحب الجوهر فيها ١٥: ١٢٦ ، وانظر: الخلاف ٢: ٥٠ ، المسألة ٥٩ ، والفقيه

(ضمن الجوامع الفقهية) : ٥٠٦ ، الانصار ٨١ ، المراسم ٩: ٤٤٦ .

(٤) وهي صحيحة البرقي .

(٥) السكالي ٣: ٥٣٨-٥٣٩/٥ ، التهذيب ٤: ٢٧٦-٢٧٧ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٣ .

علم بأنه لا يقوم فيمن يريد بأكثر من هذه القيمة ، كما أنه يستفاد منها أن المقصود بأخذ الزكاة صرف ثمنها في مصارفها ، وعدم تعلّق الغرض بصرف عينها في تلك المصارف.

ومن هنا صحّ للعلامة وغيره الاستدلال له بأن المقصود بالزكاة رفع الخلّة<sup>(١)</sup> وسد الحاجة ، وهو يحصل بالقيمة ، كما يحصل بالعين ، وبأنّ الزكاة إنما شرّعت جبراً للفقراء وممونة لهم ، وربّما كانت القيمة أنفع في بعض الأوقات ، فاقتضت الحكمة التسوية<sup>(٢)</sup> ، إلى غير ذلك من الشواهد والمؤيّدات التي لا تحفى على المتتبع المتأمل.

وحكي عن المفيد في المقنعة أنه قال : لا يجوز إخراج القيمة في زكاة الأنعام إلّا أن تعلم الأسنان المخصوصة في الزكاة<sup>(٣)</sup>.

وعن المصنّف في المعتبر: الميل إليه<sup>(٤)</sup> ووافقهما في المي ، أو القول بالتمسك من إخراج القيمة في زكاة الأنعام مع وجود الأسنان المخصوصة ، غير واجب من المتأخّرين ، كصاحب المدارك والحدائق ، وغيرهما<sup>(٥)</sup> ؛ لتطرق الخدشة إلى جميع ما ذكر ، شاهداً أو مؤيداً للمشهور ، إمّا بقصور السند ، أو ضعف الدلالة ، ورجوع جملة منها إلى الاستحسان والاعتبارات العقليّة الظنيّة التي لا اعتداد بها في الأحكام التعبدية الشرعية.

(١) الخلّة: الحاجة والفقير. لصحاح ٤: ١٦٨٧.

(٢) أنظر: مدارك الأحكام ٩١: ٥ ، تذكرة الفقهاء ١٩٧: ٥٠ ، وحواهر الكلام ١٢٧: ١٥

(٣) حكاه عنه صاحب المدارك فيها ٩٠: ٥ ، وأنظر: المقنعة ٢٥٣.

(٤) حكاه عنه صاحب المدارك فيها ٩٠: ٥ ، وأنظر: المعتبر ١٧: ٢.

(٥) كما في الخواهر ١٢٩: ١٥ ، وأنظر. مدارك الأحكام ٩١: ٥ ، والحدائق الباصرة ٧٢: ١٢ ،

وفيه: إننا ولو سلمنا إمكان الخدشة في كل واحد واحد ممّا ذكره دليلاً أو مؤيداً للمشهور، بشيء من المناقشات التي تقدّمت الإشارة إليها، ولكنّ النصف المتأمل في الجميع لا يكاد يرتاب في صحّة ما ذهب إليه المشهور، ولا سيما بعد الالتفات إلى عدم نقل خلاف يعتد به فيه، وما تقدّم من نقل الإجماع عليه، الجابرين لضعف ما في الخبرين المزبورين في سند أو دلالة إن كان.

مع أنّ الحقّ عدم الحاجة في إثبات جواز إخراج القيمة إلى التثبت بشيء من الأمور المزبورة، بل يستفاد جواز إيداعها بالقيمة بل وجوبه غالباً لمن يتولّى صرفها إلى مصارفها من الأصناف الثمانية التي ستعرفها من الكتاب والستة الآمرة بصرفها إلى هذه المصارف بدلالة الاقتضاء، حيث إنّ الغالب تعذر صرف عن الوصية أو تعثره من غير تبديل أو تغيير، خصوصاً إذا كانت من خصائص الأنعام، إلى تلك المصارف؛ إذ كيف يتمكّن من صرف بنتب الجواهر أو بنتب اللبون بعينها في عمارة المساجد وبناء القناطر ومعونة الحاج وغير ذلك من وجوه البر، أو في أداء مال الكتابة وفكّك الرقاب ووفاء دين الغارمين الذين لا يبلغ دينهم هذا المبلغ، أو لا يرضى صاحبه إلاّ بحقه!

فليس الأمر بصرف الزكاة إلى هذه الوجوه إلاّ كالوصية بصرف ثلث تركته من المواشي والعقار والغلات إلى استجار العبادات، أو شيء من مثل هذه الوجوه، فإنّ مفادها عرفاً ليس إلاّ إرادة صرف ثلثه إلى هذه المصارف بأيّ وجه تيسّر.

وستعرف أنّه يجوز للمالك أن يتولّى بنفسه صرف الزكاة إلى مصارفها، بل هو المكلف بذلك أولاً وبالذات، وإن جاز له إيكاله إلى الإمام عليه السلام، أو الساعي، أو وجب عليه ذلك لدى مطالبته،

وحيثما يجوز له الصرف ، يجوز له الإبدال بالقيمة ، بل قد يجب ذلك ، كما لو انحصر المصرف فيما لا يمكن صرفها إليها إلا بالقيمة ، ومتى جاز له الإبدال لم يتفاوت الحال في ذلك بين أن يبيعها من شخص آخر ، ويصرف ثمنها في مصرفها ، أو يخرج قيمتها ابتداءً بدلاً عما وجب عليه ؛ إذ لا وجه لاعتبار خصوصية البيع أو المعاوضة مع الغير في ذلك ، كما لا يخفى .

وقد تلخص مما ذكر أن ما ذهب إليه المشهور هو الأقوى . وهل يجوز الإخراج بالقيمة السوقية من أي جنس يكون ، أم يختص ذلك بالدراهم والدنانير ؟ ظاهر المتن <sup>(١)</sup> وغيره ، بل عن بعض نسبته إلى الأصحاب تصريحاً من بعض وتلويحاً من آخر <sup>(٢)</sup> : الأول ، بل عن ظاهر الفنية والخلاف دعوى الإجماع عليه <sup>(٣)</sup> ، بل عن البيان أنه قال : لو أخرج في الزكاة منفعة بدلاً من العين كسكنى الدار ، فالأقرب الصحة ، وتسليمها بتسليم العين .

ويحتمل المنع ؛ لأنها تحصل تدريجاً . ولو آجر الفقير نفسه أو عقاره ، ثم احتسب مال الإحارة ، جاز وإن كان معرضاً للفسخ <sup>(٤)</sup> .

ولكن في المدارك قال : إن جواز احتساب مال الإجارة جيد ، وكونه معرضاً للفسخ لا يصح مائعاً ، أمّا جوز احتساب المنفعة فشكل ، بل

(١) شرائع الإسلام ١: ١١٧ .

(٢) كما في حواهر الكلام ١٥: ١٢٨ .

(٣) كما في حواهر الكلام ١٥: ١٢٨ ، وانظر: العبة (صن الخوصع المقهية) ٥٠٦ ، والخلاف ٥٠٢ ، المسألة ٥٩ .

(٤) حكاة صاحب المدارك فيها ٩٢: ٥ ، وانظر: البيان ١٨٦ .

يمكن تطرق الإشكال إلى إخراج القيمة مما عدا النقدين<sup>(١)</sup>، انتهى.  
وربما يلوح من عبارة الوافي الآتية<sup>(٢)</sup> المنع عن التبديل بغير الدراهم  
والدينائير.

ويدلّ على المشهور رواية قرب الإسناد المتقدمة<sup>(٣)</sup>.  
ويمكن الاستدلال له أيضاً بما استشهدنا به لجواز إخراج القيمة من  
استفادته من تجويز صرفها إلى المواضع التي يتعذر أو يتعسر صرف عينا  
إليها غالباً؛ فإنه يستفاد من تجويز تجهيز موقى المسلمين من الزكاة، ووفاء  
ديونهم، وصرفها إلى سائر وجوه البر كبناء المساجد والقناطر وإعانة  
الحاج والزائرين فيما يحتاجون بمقدار حاجتهم: جواز إخراج كل ما يجوز  
شراؤه من الزكاة لأجل هذه المصارف، كالجص والنورة لتعمير المساجد  
وشراء الكفن للميت ونحوه<sup>(٤)</sup>، فيتم القول بالنسبة إلى موارد إمكان  
صرف عينا إلى موارد ما بعدم القول بالفصل، مع أنّ له أن يختار في  
مصرفها من وجوه البر ما لا يتناسبه إلا الجنس الذي أخرج به بدلاً عن  
الفريضة الواجبة في ماله.

ولكن قد يناق ذلك خبر سعيد بن عمر، عن أبي عبد الله  
عليه السلام، قال: قلت له: يشتري الرجل من الزكاة الثياب والسويق  
والدقيق والبطيخ والعنب، فيقسمه؟ قال: «لا يعطيهم إلا الدراهم كما أمر  
الله تعالى»<sup>(٥)</sup>.

(١) مدارك الأحكام ٩٢: ٥.

(٢) تأتي في صفحة ٢٢٣.

(٣) نقلت في صفحة ٢١٧.

(٤) في السعة الخطية والطبع المحجري زيادة يجوز إخراجه بدلاً عن الفريضة لاستعماله في هذه  
الوجوه. ولظاهر أن هذه الجملة رائدة.

(٥) الكافي ٣/٥٥٩: ٣، وسائل، باب ١٤ من أبواب زكاة نهب وانصبة، الحديث ٣.

قال في الوافي: هذا الحديث لا ينافي ما قبله ؛ لأنَّ التبديل إنما يجوز بالدرهم والدنانير دون غيرهما<sup>(١)</sup>. انتهى.

ولكنك قد عرفت ظهور الخبر المروي عن قرب الإسناد المعتضد بالشهرة ومعاقد الإجماعات المحكية في خلافه ، مضافاً إلى ما ادّعيناه من إمكان استنفادته ممّا ورد في بيان المصرف ، فإذهب إليه المشهور هو الأقوى.

وأما الخبر المزبور فهو بظاهره غير معمول به ؛ إذ لا يتعيّن إخراج الدرهم حتى فيما إذا كانت الفريضة من حنسها ، لجواز إخراج قيمتها من الدنانير نقضاً وإجماعاً ، فلم يقصد بقوله -عليه السلام- : «لا يعطهم إلا الدراهم» خصوص الدرهم ، بل هي حاربه بجرى التمثيل ، فأريد بها إتمام عين الفريضة التي تعلق التكليف بإخراجها أولاً وبالذات ، كما يؤيده قوله -عليه السلام- : «كما أمر الله تعالى» حيث لا يفتقر حمله على الأفضلية ؛ لما عرفت من جواز إخراج القيمة في الجملة نقضاً وإجماعاً ، أو النقد الغالب الذي يقدر به القيمة ويقع الثمن غالباً ، أي الدرهم والدنانير ، فيصير حينئذٍ شاهداً للقول المزبور.

ولكن لم يتعيّن إرادة هذا الاحتمال ، بل الاحتمال الأول أوفق بظاهر قوله -عليه السلام- : «كما أمر الله» مع أن مقتضى الجمع بينه وبين رواية قرب الإسناد المتقدمة<sup>(٢)</sup> وغيرها حمل هذه الرواية على هذا التقدير أيضاً على الأفضلية ، أو على ما إذا كن دفع الثمن أصلح للفقير من شراء شيء له.

(١) لوي ١٠: ١٥٢.

(٢) نقلت في صفحة ٢١٧.



ويحتمل أيضاً أن يكون المقصود بهذه الرواية المنع عن التصرف في الثمن بعد فرض تعيين كونه زكاة ولو بجعل نفسه ، أو كونه مأخوذاً من الغير هذا العنوان ، فالتنع حينئذ على حقيقته ؛ إذ لا ولاية له على الفقير بحيث يتصرف في ماله هذا النحو من التصرف الذي يكون غالباً خلاف مصلحته .

نعم ، ما عيّنه للزكاة إن كان بجعل نفسه في زكاة ماله حيث إنه لا يخرج بذلك عن ملكه حتى يصل إلى الفقير أو وليه ، جاز له أن يشتري بذلك الشيء شيئاً آخر ، ويقسمه على الفقراء بعنوان تأدية الزكاة بقيمتها من هذا الجنس من ماله ، ولا ملازمة بين الرخصة في ذلك وبين الرخصة في أن يشتري من الزكاة ذلك الشيء ويقسمه عليهم .

وكون الشراء بذلك المعين ما لم يخرج عن ملكه بوصوله إلى الفقير ، مرجعه إلى ذلك ، غير مجزئ في الرخصة في إيقاعه بهذا الوجه ، كما لا يخفى .

إن قلت : إن الخبر المروي عن قرب الإسناد قد دلّ على جواز إيقاعه بهذا الوجه ، أي بأن يشتري من مال الذي عيّنه للزكاة ثياباً أو طعاماً أو نحوه .

قلت : نعم ، ولكن في الموارد التي يرى أن ذلك أصبح لهم لا مطلقاً ، فيستفاد منه جواز إخراج القيمة في مثل الفرض بالفحوى ، وفي غيره بعدم القول بالفصل ، فليتأمل .

وكيف كان ، فالرواية بعد تطرق هذه الاحتمالات لا تصلح دليلاً لإثبات مذهب الخصم في مقابل ما عرفت ، والله العالم .

ثم إن المراد بالقيمة القيمة وقت الإخراج ؛ لأنه وقت الانتقال إليها .

وقال العلامة في التذكرة: إنها يعتبر القيمة وقت الإخراج إن لم يقوم الزكاة على نفسه ، فلو قومها وضمن القيمة ، ثم زاد السوق أو انخفض قبل الإخراج ، فالوجه وجوب ما بضمنه خاصة دون الرائد والناقص وإن كان قد فرط بالتأخير حتى انخفض السوق أو ارتفع ، أما لو لم يقوم ، ثم ارتفع السوق أو انخفض ، أخرج القيمة وقت الإخراج<sup>(١)</sup> . انتهى .

وفي المدارك بعد نقل هذا الكلام ، قال : وفي تعيين القيمة بمجرد التقويم نظر<sup>(٢)</sup> . انتهى ، وهو في محله .

وما يقال في توجيه مذهب العلامة : من أنه بالضمنان يستقر القيمة في النقة ، ولذا يجوز للمالك التصرف في مجموع النصاب ، نعم لو لم يف بالضمنان ولم يؤد ما ضمن ، رجع السعي إلى العين ، فسقوطها مترلزل لا يستقر إلا بالإبراء .

والحاصل : أن التقويم إذا كان جلتراً والضمنان صحيحاً ، ففتضاء

اشتغال الذمة بالقيمة في وقت التقويم والضمنان<sup>(٣)</sup> .

ففيه<sup>(٣)</sup> : أنه لا دليل على جواز التقويم وصحة الضمان بالمعنى المزبور ، وإنما الثابت بالنص والإجماع جواز تأدية الزكاة بالقيمة السوقية ، وهذا لا يقتضي إلا حواز إخراج القيمة حال التأدية .

وأما الضمان المسوغ للتصرف في مجموع النصاب ، فليس معناه الالتزام بدفع ما هي قيمة لها في ذلك الوقت ، بل الالتزام بتأديتها على ما شرعت ، أي إخراج الفريضة أو قيمتها من مال آخر .

(١) تذكرة الفقهاء ٥ : ١٩٨ .

(٢) مدارك الأحكام ٥ : ٩٢ .

(٣) في السعة الخطية ونطح المحري : وفيه . والأنسب بالعبارة ما أثبت .

وليس معنى تعلق الزكاة بالعين كون شخص معين أو مردّد فيما بين النصاب ملكاً للفقير؛ كي يصح أن يقال: إنه لا معنى لتعهده بأدائها من مال آخر إلا الالتزام بدفع بدلها، وهو في الأنعام - التي هي من القيميات - لا يكون إلا بالالتزام بدفع قيمتها، بل هو معنى لا ينافية وقوع كلّ ما يندرج في مسمى فريضة ذلك النصاب إذا دفعه إلى الفقير مصداقاً له، كما سنوضحه.

مع أننا لا نسلّم اقتضاء الضمان في مثل المقام استقرار القيمة في الذمة؛ إذ المدار في باب الضمان على مراعاة ما هو الأقرب فالأقرب إلى التالف، كما تقرّر في محله.

وحيث إنه لا يستحقّ الفقير في هذا المال إلا ما يقع مصداقاً لابنة مخاض مثلاً، فما يقع مصداقاً لهذا المفهوم إذا لم نقل بكونه لدى دفعه إلى الفقير عين حقّه، فلا أقلّ من كونه أقرب إليه من قيمتها، كما هو واضح.

فتلخص ممّا ذكر: أنّ لأظهر اعتبار قيمتها حال الإخراج، أي حال صرفها إلى مصرفها، أو إيصالها إلى من له الولاية على قبضها، وبحكمه العزل لو قلنا بأنّ له الولاية على ذلك، بحيث يصير بالعزل منكاً لمستحقّ الزكاة، وتبقى تحت يده أمانة من باب الحسبة، ولكنتك ستعرف أنّ إثبات هذا السحو من الولاية له لا يخو من إشكال.

﴿والشاة التي تؤخذ في الزكاة﴾ فريضة في الغنم والإبل، أو جبراً لدى تفاوت أسنان الإبل ﴿قيل: أقلها الجذع من الضأن والثني من المعز﴾ بل هذا هو المشهور كما ادّعاء غير واحد<sup>(١)</sup>، بل في الرياض:

(١) كما في الحديث ٦٦: ١٢، والدخيرة ١٣٦، وكذب الزكاة لشيع الأنصاري. ٤٨٤.

ليس فيه مخالف يعرف<sup>(١)</sup>، بل عن الغنية والخلاف دعوى الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>.

﴿وقيل: ما يستى شاة﴾.

ولكن في مفتاح الكرامة قال: قد اعترف جماعة بعدم معرفة قائله<sup>(٣)</sup>؛ يعني فيما بين القدماء، ولا فقد حكى عن جماعة من المتأخرين الميل إليه، أو القول به<sup>(٤)</sup>.

بل في الحقائق بعد أن نسب القول الأول إلى المشهور، ونقل عن الخلاف دعوى الإجماع عليه، قال: وقيل بأنه ما يستى شاة، وهو الأصح، وإليه ذهب جملة من أفاضل متأخري المتأخرين؛ عملاً بإطلاق الأخبار المتقدمة في نصب الغنم.

ثم قال: واستدل على المشهور، كما ذكره في المعتبر، بما رواه سويد ابن غفلة، قال: أتانا مصلق رسول الله صلى الله عليه وآله، وقال: نهينا أن نأخذ المراضع، وأمرنا أن نأخذ الجذعة والشية. ثم قال: والظاهر أن الخبر المذكور عامي، فإنه غير موجود في أصولنا<sup>(٥)</sup>. انتهى.

وأجيب<sup>(٦)</sup> عما ذكره طعناً في سند الخبر المزبور: بأنه وإن لم يكن مروياً في كتب الأخبار للإمامية، ولكن تدوينه في كتبهم الاستدلالية

(١) كما في الجواهر ١٣٠:١٥، وانظر: رياض المسائل ٢٦٧:١.

(٢) حكاها صاحب الجواهر فيها ١٣٠:١٥، وانظر: النعية (ضمن الجوامع الفقهية): ٥٠٦، والخلاف ٢٤:٢، المسألة ٢٠.

(٣) مفتاح الكرامة، كتاب الزكاة ٧٧:٣.

(٤) كما في الجواهر ١٣٠:١٥.

(٥) الحقائق الباصرة ٦٦:١٢، وانظر: المعتبر ٥١٢:٢.

(٦) أنظر: جواهر الكلام ١٣٠:١٥.

على وجه الاستناد إليه ، بمنزلة تدوينه في كتب أخبارهم ، بل أبلغ في الدلالة على الوثوق والاعتماد عليه ، وهو كافٍ في جبر سنده ، خصوصاً في مثل هذا الفرع الذي قد يحصل من نفس الشهرة الجزم بوصول خبر إليهم بهذا المضمون عن المعصوم.

ولكن قد يشكل ذلك بأنه لو كان مستند المشهور هذا الخبر ، لكانوا يعتبرون الأئمة ، مع أنه ليس في الرواية دلالة على إرادته في العثم ، فلعلّ موردها النقر والبعر ، وسكن في موضع من التذكرة أرسل عن سويد بن غفلة أنه قال : أنا مصدق رسول الله صلى الله عليه وآله ، فقال : أمرنا أن نأخذ الجذع من الصائن ، والثني من المعز<sup>(١)</sup> ؛ فلا قصور حينئذٍ في دلالة.

واستدل له أيضاً بما عن **عوالي اللآلي** مرسلًا أنه صلى الله عليه وآله وسلم . أمر عامله بأن يأخذ من الصائن الجذع ، ومن المعز الثني ، قال : ووجد ذلك في كتاب علي بن الحسين السلام<sup>(٢)</sup>.

وضعف سندها مجبور بما عرفت ، فلا ينبغي الاستشكال في الحكم بعد اشتباهه بين الأصحاب ، وورود مثل هذه الأخبار فيه ؛ إذ لا يبقى معها مجال للتشكيك في كونه مأخوذاً عن أصل معتمد.

هذا ، مع أن إطلاق الشاة على ما دون الجذع محل تأمل ، ولا أقل من انصراف إطلاقها عنه.

﴿ وقد طهر بما ذكر أن نقول في الأول أظهر ﴾ مع أنه أحوط.

ولكن الشأن في تحقيق مفهوم الجذع والثني ، فقد اختلفت كلمات

(١) تذكرة الفقهاء ١٠٨٢٥ . وانظر: لمي لابن قدامة ٤٧٤:٢ ، والشرح الكبير ٥١٧:٢ .

(٢) كما في الجواهر ١٣٠١٥ ، وانظر: حوي نلّالي ٢٣١:٢ و ١١٠ .

الفقهاء والليثويين في تفسيرهما.

فمن كثير من الفقهاء أن المراد بالجذع من الضأن ، ما كمل له سبعة أشهر ، والثني من المعز ما كملت له سنة<sup>(١)</sup> ، بل عن غير واحد نسبته إلى المشهور<sup>(٢)</sup> ، بل عن بعض محشي الروضة أنه لا يعرف قولاً غيره<sup>(٣)</sup>.

وفي المسالك بعد أن فسر الجذع من الضأن بما كمل منه سبعة أشهر إلى أن يستكمل سنة ، قال : وقيل : إنما يجذع ابن سبعة أشهر إذا كان أبواه شاتين ، وإذا كانا هرمين لم يجذع حتى يستكمل ثمانية أشهر<sup>(٤)</sup>.

أقول : ويظهر من العلامة في التذكرة في هذا الباب اختيار هذا القول ، حيث إنه اقتصر في تفسيره على نقل هذا الكلام عن ابن الأعرابي ، كما أن طاهره في هذا الباب أن الشني من المعز ما دخل في الثالثة ، ولكنه ذكر في باب الهدي أن الشني من البقر والمعز ما له سنة ودخل في الثانية ، وقال : وجذع الضأن ما له ستة أشهر<sup>(٥)</sup>.

وفي مجمع البحرين نقل عن المغرب أنه قال : الجذع من المعز لسنة ، ومن الضأن لثمانية أشهر.

ومن حياة الحيوان : الجذع من الضأن ما له سنة تامة.

ثم قال : هذا هو الصحيح عند أصحابنا ، وهو الأشهر عند أهل اللغة

(١) كما في الجوهر ١٥: ١٣١ ، ونظر السرر ١: ٤٣٧ ، وندروس ١: ٢٣٥ ، وإبنيان ١٧٣٢ ، ولتنقيح لرائع ١: ٣٠٥.

(٢) كما في الجواهر ١٥: ١٣١.

(٤) مسالك الأفهام ١: ٣٧٨.

(٥) تذكرة الفقهاء ١: ٢١٣ و ٣٨١ (الطبع المحري) ٨

وقيل: ما له ستة أشهر. وقيل: سبعة. وقيل: ثمانية. وقيل: ابن عشرة؛ حكاه القاضي عياض<sup>(١)</sup>. انتهى.

وأرسل بعضهم على ما في الجواهر عن ابن الأعرابي: الإجداع وقت وليس بسنة، فالعناق تجذع لسنة، ورتباً أجدعت قبل تمامها للمخصب، فتسمن فيسرع إجداعها، فهي جذعة، ومن الضأن إذا كان ابن شابين أجدع لسنة أشهر إلى سبعة أشهر، وإذا كان ابن هرمين أجدع من ثمانية إلى عشرة<sup>(٢)</sup>.

وفي القاموس: أنه يقال: لولد الشاة في السنة الثانية<sup>(٣)</sup>. وعن النهاية: أنه من الضأن ما تمت له سنة، وقيل: أقل منها<sup>(٤)</sup>. وعن الأزهري: الجذع من الضأن الثمانية أشهر<sup>(٥)</sup>. وأما الشيء من المعز، فالمتفول عن كثير من اللغويين تفسيره بما دخل في السنة الثالثة، ونقل عن بعضهم القول بأنه من المعز ما له سنة ودخل في السنة الثانية، كما هو المشهور عند الفقهاء.

وكيف كان فالكلمات في تفسير اللفظين مختلفة، فيشكل الجزم بشيء منها، وإن كان الذئب على الظن بالنظر إلى بعض الشواهد والمناسبات التي يأتي التنبيه عليها إن شاء الله في باب الهدي، صحة ما هو المشهور بين الفقهاء، من تفسير الجذع من الضأن بما كمل له سبعة

(١) مجمع البحرين ٤: ٣١٠.

(٢) حواهر الكلام ١٥: ١٢٢.

(٣) القاموس المحبط ١٢٠٣.

(٤) حكاه صاحب الخدائق ١٢: ٦٧، وطره بابه لاس الأثير ١: ٢٥٠.

(٥) كما في الخدائق الناصرة ١٢: ٦٧.

أشهر، والثني من المعز بما دخل في الثانية، ولكن الاعتماد على مثل هذا الظن الغير المستند إلى حجة معتمدة، لا يخلو من إشكال.

فالأحوط أن لا يكون الضأن الذي يخرج في الزكاة، وكذا في باب الهدي، أقل من سنة، ولا المعز أقل مما دخل في الثالثة، وإن كان الاجتزاء بما كمل سبعة أشهر من الضأن، وبما دخل في الثانية من المعز في البابين - كما هو المشهور - أشبه؛ إذ بعد الناء على إجمال مفهوم الجذع والثني، وتردده بين المعاني المختلفة التي هي من قبيل الأقل والأكثر، وتردد لفظ الجذع بين كونه اسماً للسنة، أو أنه يطلق عليه بعد أن أجذع - وهذا مما يختلف في موارد - وجب لاقتصار - في تقييد إطلاق الأمر بإخراج الشاة في زكاة الإبل والغنم فريضة أو حراً، وكذا في الهدي - على القدر المتقن إرادته من الروايات المقتضية له.

وأما ما عن بعضهم من تفسير الجذع بما له ستة أشهر، فهو مما لا ينبغي الالتفات إليه في مقابل قول **جُلَّ الفقهاء واللغويين الذين فسروه بما له سبعة أشهر فما زاد، كما لا يخفى.**

ودعوى أن ورود الإطلاق مورد حكم آخر - وهو بيان مقدار الفريضة على سبيل الإجمال، فقتضى الأصل وجوب إخراج ما يحصل معه القطع بفراغ النعمة عن التكليف بأداء فريضة الزكاة الواجبة في حقه - مدفوعة أولاً بمنع الإهمال في تلك الأدلة، وعلى تقدير التسليم، فالمرجع في مثله أصالة البراءة عن الكلفة الزائدة عما علم اشتغال النعمة بها، أي اشتراط الفريضة بكونها أعلى متناً من سبعة أشهر، كما تقرّر في محله.

وأضعف من ذلك دعوى انصراف إطلاق اسم الشاة عما لم تستكمل سنة؛ فإن هذه الدعوى - بعد بوبغ الشاة حداً يقال فيها إنها عند بلوغها هذا السن ينزوي ويلقح، كما هو المشهور في كلمات العلماء



واللفوتين - غير مسموعة.

ويشمله في الضعف دعوى أن المساق مما ورد في زكاة الغنم من أن في كل أربعين شاة شاة إرادة واحدة من النصاب ، كما هو مقتضى القول بتعلقها بالعين ، فيجب في فريضة الغنم أن تكون مما حال عليه الحول ، فكون الجذع محزناً ، بناءً على تفسيره بما كان له سبعة أشهر ، أو ثمانية ، أو تسعة ، تعبد شرعي من باب دفع البدل ، وهو مخالف للأصل يتوقف إثباته على ثبوت صدق الجذع على ما لم يكمل السنة ، وهو غير ثابت.

ويدفعها منع الانصراف.

وستعرف أن تعلق اسركة بالعين ليس على وجه ينفيه إرادة الإطلاق من مثل قوله عليه السلام: «<sup>(١)</sup> في كل أربعين شاة شاة».

وبذلك يدفع ما استشكله غير واحد في ما ذهب إليه المشهور من تعلق الزكاة بالعين ، وأن فريضتها الجذع من الضأن ، مع تفسيره له بما كان له سبعة أشهر ، لما<sup>(١)</sup> بين الأمرين من التدافع ، حتى أن بعضاً منهم لم يجد مخلصاً عن هذا الإشكال بعد التزامه بتعلق الزكاة بالعين إلا بالالتزم بأحد أمرين: إما تخصيص الحكم الثاني بما عدا زكاة الغنم ، أو تفسير الجذع بما استكمل سنة ، مع أن تفسير الجذع بما استكمل سنة غير مجيد في التفصي عن هذا الإشكال ؛ إذ لا خلاف في كفاية ما تم له سنة في زكاة أربعين من الغنم ، مع أن الأربعين التي تتعلق بها الزكاة قد يكون جميعها ثنية فما فوق ، فما هو الوجه في الاجتزاء بما له سنة عن زكاة الأربعين التي جميعها ثنية أو رباعية فما فوق ، هو الوجه في الاجتزاء

(١) في النسخة الخطية زيادة بها.

بالجذع ، بأي معنى فسر في زكاة الأربعين شاة مطلقاً ، فلاحظ وتدبر.  
ولا تؤخذ المريضة ، ولا الهرمة ، ولا ذات العوارج.  
في المدارك : الحرم أقصى الكبر ، والعوار مثثة<sup>(١)</sup> لعب ، قاله في  
القاموس<sup>(٢)</sup>.

ثم قال : والحكم بالمنع من أخذ هذه الثلاثة مذهب الأصحاب ، بل  
قال في المنتهى : إنه لا نعرف فيه خلافاً ، واستدل عليه بقوله تعالى :  
« ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون »<sup>(٣)</sup>.

وما رواه الجمهور عن النبي - صلى الله عليه وآله - أنه قال : « ولا يؤخذ  
في الصدقة هرمة ، ولا ذات عوار ، ولا تيس<sup>(٤)</sup> ، إلا أن يشاء  
المصدق »<sup>(٥)</sup>.

وما رواه الشيخ - في الصحيح - عن محمد بن قيس ، عن أبي عبد الله  
- عليه السلام - قال : « ولا تؤخذ هرمة ولا ذات عوار ، إلا أن يشاء  
المصدق »<sup>(٦)</sup>.

ومقتضى الروايتين جواز أخذ ذلك إذا أراد المصدق<sup>(٧)</sup> . انتهى .  
أقول : ولكن ليس في الخبرين دلالة على أنه يجوز للمصدق أن يشاء  
ذلك على الإطلاق ، فهو مقصور على ما إذا رأى المصلحة في قبوله ، كما

(١) أي : بالحركات الثلاث في أوه .

(٢) القاموس المحيط ٢ : ٩٧ .

(٣) البقرة ٢ : ٢٦٧ .

(٤) تيس : الذكر من العز . القاموس المحيط ٢ : ٢٠٣ .

(٥) سنن ابن ماجة ١ : ٥٧٧ / ١٠٨٥ و ١٠٨٧ ، سنن النسائي ٥ : ٢٩٠ .

(٦) التهذيب ٤ : ٢٥٩ ، الاستيعصار ٢ : ٢٣ / ٦٢ .

(٧) مدارك الأحكام ٥ : ٩٤ - ٩٥ ، ونظر : منتهى المطلب ١ : ٤٨٥ .

إذا كان ذات العوار التي دفعت إليه أسمن ، أو أعلى قيمة من غيرها ، أو أرادها لنفسه بدلاً عن حقه ، ولا أقل من عدم كونه مضرّاً بحال المستحقين.

فما يستشعر من كلام بعض من الالتزام بجوازه للمصدق مطلقاً ؛ لما في الصحيحة من التعليق على مشيته ، في غير محله .  
وقد ورد في ذيل صحيحة أبي بصير ، الواردة في زكاة الإبل ، المتقدمة في محله أيضاً التصريح بأنه لا تؤخذ هرمة ، ولا ذات عوار ، إلا أن يشاء المصدق ، يعد صغيرها وكبيرها<sup>(١)</sup>.

ودلالة هذه الأخبار على لمنع عن أخذ المريضة باعتبار اندراجها في ذات عوار ؛ فإن المرض من أظهر مصاديق العيب .  
ولو قلنا بخروجها عن معنى ذلت العوار عرفاً ، فيفهم حكمها منها بالفحوى ، مع أنه لا خلاف لها على الظاهر ، بل لا يبعد دعوى انصراف إطلاقات الأدلة عنها .

وورود الصحيحة الأولى<sup>(٢)</sup> في نصاب الغنم ، والثانية<sup>(٣)</sup> في الإبل ، غير قادح في الاستدلال بكل منهما ؛ لاطراد الحكم في الأنعام ، حتى في البقر الذي هو خارج عن مورد هما ، بعد وضوح المناط وعدم القول بالفصل .

وإنما يمنع من أخذ هذه لثلاثة . على ما صرح به في المدارك<sup>(٤)</sup>

(١) التهذيب ٥٢/٢٠٤ ، الاستبصار ٢/١٩٠ ، نوسائل ، الباب ١٠ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٣ .

(٢) أي : صحيحة محمد بن قيس .

(٣) أي : صحيحة أبي بصير .

(٤) مدارك الأحكام ٩٥:٥ .

وغيره<sup>(١)</sup> - إذا كان في النصاب صحيح أو فقي أو سليم من العوار، وأما لو كان كله كذلك ، فقد قطع الأصحاب بجواز الأخذ منه ، وسيجيء الكلام فيه إن شاء الله.

﴿وليس للساعي التخيير﴾ ، ليس له إلا مطالبة المالك بالخروج عن عهدة الزكاة التي أوجبها الله عليه في ماله ، فإذا دفع إليه المالك شيئاً مما يندرج في مستى الفريضة التي أمره الله بإخراجها من ماله ، ليس له الامتناع من قبوله.

﴿فإن وقعت المشاحة﴾ بينها بأن عيّن المالك فرداً من مصاديق الفريضة التي أوجبها الله عليه ، ولم يقبل منه الساعي وكلفه بفرد آخر من مصاديقها ، فقد تعدى الساعي عن حده ، وألزمه بما لم يتعين عليه شرعاً ، فلم يجب على المالك الالتزام به ، بل له الخيار في تعيين أي فرد شاء ، بمقتضى عمومات الأدلة ، وخصوصاً الأخبار الواردة في آداب الساعي.

فإن قيل: من آتاه لدى المشاحة ﴿يقرع حتى يبقى السنّ التي تجب فيها﴾ ضعيف.

### ﴿وأما اللواحق﴾

﴿فهي: أن الزكاة تجب في العين لا في النقة﴾ على المشهور، كما عن المفاتيح وغيره<sup>(٢)</sup> ، بل لم ينقل الخلاف فيه صريحاً عن أحد من

(١) كجواهر الكلام ١٥: ١٣٥.

(٢) حكمة العاملي في مصباح الكرامة ج ٣ كذب الزكاة ص ١٠٩ ، وانظر: معانيع الشرائع

٢٠٣: ١ ، والحدائق الناضرة ١٢: ١٤١.

أصحابنا ، بل عن غير واحد دعوى إجماعهم عليه<sup>(١)</sup> .  
والمراد بوجوبها في العين تعلقها بها ، لا وجوب إخراجها منها ؛ فإنه يجوز الدفع من مال آخر ، كما ستعرف ، فعنى وجوبها في العين كون العين هي مورد هذا الحق لا النقة ، ولذا عثر بعضهم في فتواه ومعقد إجماعه بلفظ التعلق كما في عبارة شيخنا المرتضى - رحمه الله - فإنه قال :  
الظاهر أنه لا خلاف بين الإمامية في تعلق الزكاة بالعين ، وصرح في الإيضاح بإجماع الإمامية على ذلك ، وحكى دعوى اللوفاق عن غير واحد ، نعم حكى في البيان عن ابن حمزة ، أنه حكى عن بعض الأصحاب : تعلقها بالنقة<sup>(٢)</sup> .  
أقول : وربما نسب هذا القول في كلماتهم إلى الشافعي<sup>(٣)</sup> . وعن المعبر نسبه إلى بعض العامة<sup>(٤)</sup> .

وفي المدارك قال في شرح عبارة المتن : وإطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق في ذلك بين كون المال الذي يجب فيه الزكاة حيواناً ، أو علةً أو أثماً ، وهذا التعميم صرح في المتن ، وقال : إنه قول علمائنا أجمع ، وبه قال أكثر أهل العلم<sup>(٥)</sup> .

ثم قال : واستدل عليه بقوله - عليه السلام - : « في أربعين شاة شاة »<sup>(٦)</sup> « وفي خمس من الإبل شاة »<sup>(٧)</sup> « وفي ثلاثين من البقر تبيع »<sup>(٨)</sup> « وفيما سقت

(١) أنظر : سواهر الكلام ١٥ : ١٣٨ .

(٢) كتاب الزكاة للشيخ الأنصاري : ٤٨٥ ، وأنظر : البيان ١٨٦٠ .

(٣) أنظر : المعبر ٢ : ٥٢٠ .

(٤) حكاه صاحب المدارك في ٩٧ : ٥ ، وأنظر : المعبر ٢ : ٥٢٠ .

(٥) منتهى الطلب ١ : ٥٠٥ .

(٦) الكافي ٣ : ٥٣٤ / ١ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١ .

(٧) الكافي ٣ : ٥٣١ / ١ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٦ .

(٨) الكافي ٣ : ٥٣٤ / ١ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١ .

السياء العشر»<sup>(١)</sup> «وفي عشرين مثقالاً من الذهب نصف مثقال»<sup>(٢)</sup> وظاهر هذه الألفاظ وجوب الفرض في العين.

وبأنها لو وجبت في النقة، لتكررت في الصاب الواحد بتكرر الحلول، ولم تُقدَّم على الدين مع بقاء عين النصاب إذ قصرت التركة، ولم تسقط تلف الصاب من غير تفريط، ولم يجز للساعي تتبع العين لو باعها المالك، وهذه اللوازم باطلة اتفاقاً، فكذا الملزوم.

ويدل عليه أيضاً ما رواه الكليني في الصحيح - عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: رجل لم يزك إبله أو شاته عامين فباعها، على من اشتراها أن يزكها لما مضى؟ قال: «نعم تؤخذ زكاتها ويتبع بها البائع أو يؤدي زكاتها البائع»<sup>(٣)</sup>.

وما رواه ابن بابويه، عن أبي العزائم عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: «إن الله تبارك وتعالى شرك بين الفقراء والأغنياء في الأموال فليس لهم أن يصرفوا إلى غير شركائهم»<sup>(٤)</sup> والفقير إنما تصدق بالوجوب في العين.

ثم قال: وحكى الشهيد في البيان عن ابن حمزة أنه نقل عن بعض الأصحاب وجوبها في النقة<sup>(٥)</sup>؛ وهذا لقول حكاة المصنف - رحمه الله - في الاعتبار عن بعض العامة محتجاً على ذلك بأنها لو وجبت في العين، لكان

(١) الكافي ٢/٥١٢:٣، الوسائل، الباب ٤ من أبواب زكاة العلاب، الحديث ١.

(٢) الكافي ٣/٥١٥:٣، التهذيب ١٣/٦:٤، الاستبصار ٣٥/١٢:٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب زكاة الذهب والنقطة، الحديث ٥.

(٣) لکي ٥/٥٣١:٣، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب زكاة الأنعام، الحديث ١.

(٤) علل الشرائع: ٣٧١، الباب ٩٥، الحديث ١.

(٥) نيبات: ١٨٩.

للمستحق إلزام المالك بالأداء من العين ، ولمنع المالك من التصرف في النصاب إلا مع إخراج الفرض.

ثم أجاب عن الأول بالمنع من الملازمة ؛ فإن الزكاة وحيث حبراً وإرفاقاً للفقير ، فجاز أن يكون العدول عن العين تخفيفاً عن المالك ليسهل عليه دفعها.

قال : وكذا الجواب عن جواز التصرف إذا ضمن الزكاة<sup>(١)</sup> . وهو حسن<sup>(٢)</sup> . انتهى ما في المدارك .

أقول : ما ذكروه وحهاً للقول بتعلقها بالذقة من أنها لو كانت متعلقة بالعين ، لكان للمستحق إلزام المالك بالأداء من العين ، ولمنع المالك من التصرف في النصاب إلا مع إخراج الفرض ، ففيه : أن هذا إنما يصلح دليلاً لنفي تعلقها بالعين على سبيل الشركة الحقيقية بطريق الإشاعة لا إثبات تعلقها بالذقة ، ولا ملازمة بين الأمرين ؛ فإن تعلق الزكاة بالعين يتصور على أحواء : *بأن يكون على سبيل الشركة الحقيقية*

أحدها : أن يكون على سبيل الشركة الحقيقية ، بأن يكون للفقير في كل جزء منها بالفعل جزء مشع يكون مجموعه معادلاً للمريضة عيناً أو قيمة ، كما في غير الجنس.

ومقتضاه على هذا التقدير عدم جواز التصرف لأحد الشريكين إلا برضا الآخر ، إلى غير ذلك مما هو من أحكام الشركة ، إلا أن يدل دالّ تعبدني على خلافه.

ثانيها : أن يكون حق الفقير المتعلق بالعين من قبيل الكلي

(١) المعتمد ٥٢٠: ٢ و ٥٢١.

(٢) مدارك الأحكام ٩٦: ٥ و ٩٧.

الخارجي ، أي : شيء من مستمى الفريضة الغير الخارج من هذا العين ، كصاع من هذه الصرة التي هي أربعين صاعاً ، أو شاة من أربعين شاة ، على سبيل الإبهام والإجمال من غير تقييده بشيء من عوارضها المشخصة ، وهذا أيضاً نحو من الشركة ، ولكنها لا تقتضي مع المالك عن التصرف عما زاد عن مقدار الفريضة ، ولكن هذا إنما يعقل فيما إذا كان مستمى الفريضة من أجزاء النصاب ، لا في مثل : في خمس من الإبل شاة.

ثالثها : استحقاق الفقير الفريضة لتي سماها الشارع له من هذا العين ، كاستحقاق غرماء الميت من تركته حقهم وإن لم يكن من جنسه ، فالعين حينئذٍ مورد لهذا الحق من غير أن يكون الحق متقوماً بها ، فإذا دفع المالك لل أجنبي مستمى الفريضة إليه ، فهو بمنزلة ما لو وى الوارث أو المتبرع ديس الميت الذي تعلق به ماله شركته ، فقد أدى إليه عين ما يستحقه لا بدله.

رابعها : أن يكون من قبيل حق الحماية ، كما سيأتي احتمالاه في عبارة الشهيد الآتية<sup>(١)</sup>.

خامسها : أن يكون من قبيل حق الرهانة ، كما سيأتي احتمالاه أيضاً في عبارة الشهيد ، ولكن مرجعه إلى التعلق بالنقة ، كما لا يخفى.

سادسها : أن يكون حق المقيم المتعلق بالعين من قبيل حق من نذر له أن يتصلق عليه بشيء من ماله ، فهو ما لم يدفعه إلى الفقير بقصد التقرب لا يخرج عن ملك مالكه ، ولا يدحس في ملك الفقير ، فحق الفقير المتعلق بهذا المال قبل أن يصرف إليه هو استحقاق صرف شيء منه

(١) تأتي في صفحة ٢٤١.



إليه ، لا كونه بالفعل مملوكاً له .

وملخص الكلام : أنَّ عدم جواز إلزام المالك بالأداء من العين ، ومنعه عن التصرف في النصاب قبل الإخراج ، لا يدلّ على ثبوتها في ذمة المالك ، فالقول بتعلّقها بالذمة مع الغض عن مخالفته للإجماعات المحكيّة المستفيضة ، مدفوع : بمخالفته للأصل ؛ فإن مقتضاه : عدم اشتغال ذمة المالك بشيء عدا ما دلّ عليه [آية] <sup>(١)</sup> الصدقة وغيرها من أدلة وجوب الزكاة ، وهي بأسرها ناطقة بأنّ الله تعالى فرض على عباده في أموالهم الصدقة ، وأموالهم عبارة عن لأعيان الخارجية المملوكة لهم ، وقد خصّها رسول الله - صلى الله عليه وآله - بتسعة أصناف ، فوضع الصدقة فيها ، وعفا عمّا سوى ذلك ، وهي كما تراها كادت تكون صريحة في أنّ الزكاة هي صدقة فرضها الله تعالى على العباد في أموالهم الزكويّة ، لا في ذمهم ، فهذا ممّا لا يسغي الارتباب فيه .

وإنما الإشكال في كيفية تعلّقها بالمالك من أنّه هل هو من باب الشركة ، أو غير ذلك من أنحاء التعلّق ممّا تقلّمت الإشارة إليه .

وقد صرح العلامة في التذكرة بوجوب الزكاة في العين ، ونسبه في عدّة مواضع منها إلى أصحاب ؛ بحيث يظهر منه دعوى إجماعهم عليه ، ومع ذلك قال : الأقرب عندي حواز تصرف المالك في النصاب الذي وجبت فيه الزكاة بالبيع والهبة وأنواع التصرفات .

وليس للساعي فسخ البيع ، ولا شيء من ذلك ؛ لأنّه مالك ، فيجوز له التصرف فيه بجميع أنواعه .

وتعلّق الزكاة به ليس بمانع ، سواء قلنا : الزكاة تجب في العين أو لا ؛

لأنّ تعلّقها بالعين تعلّق لا يمنع التصرف في جزء من النصاب ، فلم يمنع في جميعه ، كأرض الجناية.

ولأنّ ملك المساكين غير مستقرّ فيها ؛ فإنّ له إسقاط حقّهم منه بدفع القيمة ، فصار التصرف فيه اختياراً بدفع غيره. (١) انتهى.

قوله : ولأنّ ملك المساكين... إلى آخره ؛ كأنه مبني على التنزّل والمماشة مع الخصم بالالتزام بالملكية ، كما أنّ في بعض كلماته الإشارة إليه.

وقال في موضع آخر: قد يتّنا أنّ الزكاة متعلّق بالعين ؛ لسقوطها متلف المال بعد الحول قبل إمكان الأداء.

ولقوله -عليه السلام- : في أربعين شاة شاة (٢).  
 وهل يصير أهل السهمان (٣) بقدر الزكاة شركاء لربّ المال ؟ الأقرب المنع -وهو أحد قولي الشافعي (٤) وإلا فلا حرج بالإخراج من غيره.  
 ويحتمل ضعيفاً الشركة ، وبه قال في المسألة الشافعي في الآخر (٥).  
 انتهى.

وعن الشهيد في البيان أنّه بعد أن حكم بوجوب الزكاة في العين ، قال : وفي كيفية تعلّقها بالعين وجهان :  
 أحدهما : أنّه بطريق الاستحقاق ، فالفقر شريك .

(١) تذكرة الفقهاء ١٨٥٠-١٨٧٠ ، المسائل ١٢٢ و ١٢٣

(٢) سنن أبي داود ١٨٠٢/١٨٠٢ ، سنن الترمذي ١٧٠٣ ، سنن ابن ماجة ١٨٠٥/٥٧٧

(٣) السهمان جمع السهم ، أي : النصيب . الصحاح ١٩٥٦:٥

(٤) المجموع ٣٧٧:٥ ، فتح العربر ٥٥١

(٥) المجموع ٣٧٧:٥ ، فتح لمصير ٥٥١:٥ و ٥٥٢ ، حطة لعناء ٣٣٣ ، وتذكرة الفقهاء ١٩٨:٥ ، المسألة ١٣٢

وثانيهما: أنه استيثاق ، فيحتمل أنه كالرهن ، ويحتمل أنه كتعلق  
أرض الجناية بالعبد ، وتضعف الشركة بالإجماع على جواز أدائها من مال  
آخر ، وهو مرجح للتعلق بالذمة ، وعروض بالإجماع على تتبع الساعي  
العين لو باعها المكلف ، ولو تمخض التعلق بالذمة امتنع<sup>(١)</sup> . انتهى .

وفي المدارك بعد نقل هذه العبارة عن السياني ، قال : أقول : إن مقتضى الأدلة الدالة على وجوب الزكاة في العين كون التعلق على طريق الاستحقاق ، وهو الطاهر من كلام الأصحاب ، حيث أطلقوا وجوبها في العين<sup>(٢)</sup> .

أقول : ما استظهره من إطلاق حكم الأصحاب بوجوبها في العين من كون التعلق بطريق الاستحقاق ، أي الملكية المستلزمة للشركة ، لا يخلو من نظر ؛ فإن معنى وجوبها في العين ليس إلا كون العين هي متعلق التكليف بالزكاة ، أي مورد حكم الخارج بصرف شيء منها إلى الفقير مما سماه الله زكاة ، وهذا لا يقتضي أن يكون ما وجب صرفه إلى الفقير قبل صرفه إليه ملكاً له ؛ لجواز أن يصير ملكاً له بدفعه إليه الذي هو فعل اختياري يتعلق به التكليف أولاً وبالذات ، ثم بمتعلقه ، كما لو أمره بأن يهبه أو يبيعه شيئاً من ماله المعين .

ولئن هنا يظهر الخدشة فيما ذكره من أن مقتضى الأدلة الدالة على وجوب الزكاة في العين كون التعلق بطريق الاستحقاق ؛ فإن الأصل في ذلك هي آية الصدقة<sup>(٣)</sup> ، ومفاد هذه الآية بشهادة الروايات الواردة في

(١) حكاها صاحب المدارك فيها ٩٨:٥ ، ونظر: البيان: ١٨٧.

(٢) مدارك الأحكام ٩٨:٥ .

(٣) التوبة ٩-١٠٣ .

تفسيرها<sup>(١)</sup> ، هو أنّ الله تبارك وتعالى فرض على عباده في أموالهم الصدقة ، أي : أوجب عليهم أن يعطوا شيئاً من أموالهم في سبيل الله ؛ فإنّ الصدقة - كما في القاموس<sup>(٢)</sup> - ما أعطيت في ذات الله .

وفي المجمع : ما أعطى [الغير به]<sup>(٣)</sup> تبرعاً بقصد القرية<sup>(٤)</sup> .

وهذا حكم تكيني متوجه إلى المالك ، متعلق بماله ، أي بإيجاد فعل في ماله ، بأن يتصدق بشيء منه إلى لغيره ، أي يُعطيه تبرعاً بقصد القرية ، ويتولد من هذا الحكم التكنيني حكم وضعي ، وهو استحقاق الفقير للمال الذي أمر الله مالكة بأن يتصدق به عليه ، كاستحقاقه للمال الذي نذر مالكة أن يتصدق به عليه ، وهذا مقتضاه : أن يكون قبل دفعه إليه ملكاً للدافع .

كما يؤيد ذلك إضافة الأموال إليهم في الآية الشريفة<sup>(٥)</sup> ، وإطلاق اسم الصدقة على ما يؤخذ منه في الآية والأخبار والفتاوى ، واشتراط قصد القرية في صحته ؛ إذ لو كان للفقير من كسبه صرف المال إليه ، لم يكن يتوقف صحته على قصد القرية ، بل على إيصاله إلى مستحقه كما هو حقّه ، وهو يحصل حتى مع وصف إشاعته بإيصال جميع المال إلى الشريك أو وليه - أي : الساعي أو الحاكم - بأيّ قصد يكون .

اللهم إلا أن يكون ذلك شرطاً تعبدياً على إشكال في تعقله ؛ فإنه

(١) أنظر : الكافي ٣ / ٤٩٧ ، والمفيدة ٢ / ٢٦٨ ، ووسائل ، الباب ١ من أبواب ما يجب فيه

الزكاة ، الحديث ١ .

(٢) القاموس المحيط ٣ : ٢٥٣ .

(٣) زيادة من المصدر .

(٤) مجمع البحرين ٥ : ٢٠٠ .

(٥) العروة ٩ : ١٠٣ .

وإن جاز أن يكلفه الشارع مدفع مال الشريك إليه بقصد القرية ، ولكن  
يُمْتَنَعُ بقاء هذا التكليف بعد وصول حقه إليه واستيلائه عليه ولو بوجه غير  
سائع ؛ لأنه أمر بتحصيل الحاصل.

نعم يجوز أن يكلفه لدى وصوله إليه بلا قصد القرية أن يدفع إليه من  
ماله مثل ذلك هذا القصد مقبلةً لتحصيل القرية التي كانت مطلوبةً في  
ذلك الفعل ، فليتأمل.

واستدل للقول بالشركة أيضاً بظواهرصوص المشتمة على لفظ  
«في» الظاهرة في الظرفية ، مثل قوله -عليه السلام- : «في أربعين شاة  
شاة»<sup>(١)</sup> «وفي كل عشرين مثقالاً من الذهب نصف مثقال»<sup>(٢)</sup> «وفيما سقت  
السماء العشر»<sup>(٣)</sup> وغير ذلك من الروايات الواردة بلفظ «في» فإن ظاهرها  
إرادة الجزء المشاع الحالة في الجميع.

ونوقش فيه بإمكان حمل كلمة «في» في هذه الموارد على السببية  
دون الظرفية ، نظير قولهم : «في قتل الخطأ الدية»<sup>(٤)</sup> «وفي العين نصف  
الدية»<sup>(٥)</sup> ونحو ذلك مما هو شائع معروف ، مؤيداً ذلك بعدم تعقل  
الظرفية حقيقةً في نحو قوله : «في خمس من الإبل شاة» ونحوه مما لا تكون

(١) الكافي ٣/٥٣٤:١ ، التهذيب ٤/٥٨:٢٥ ، الاستبصار ٢/٢٢:٦١ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١.

(٢) الكافي ٣/٥١٥:٣ ، التهذيب ٤/١٣:٦٠ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب زكاة الذهب والعصا ، الحديث ٥.

(٣) الكافي ٣/٥١٣:٣ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب زكاة الفلوات ، الحديث ٢.

(٤) الكافي ٥/٢٧٩:٧ ، التهذيب ١٠/١٥٦:٦٢٤ ، الوسائل ، الباب ١١ من أبواب القصاص في النفس ، الحديث ٩.

(٥) الكافي ٧/٣١١:٣ ، التهذيب ١٠/٢٤٥:٦٧٠ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب ذوات الأعضاء ، الحديث ٤.

فريضتها من جنسها ، فإنه لا مجال هنا لاعتبار الطرفية .  
وأجيب : بأن استعمال كلمة « في » في الطرفية حقيقة ، وفي السببية أقل قليل ، بل قيل : إنه مقصور على السماع ، فلا يحمل عليه اللفظ لدى إمكان حمله على حقيقته .

وأما قوله - عليه السلام - : « في خمس من الإبل شاة » فيحمل على إرادة جزء مشاع من المجموع مساوٍ لقيمة شاة ، بل هذا هو المراد بقوله - عليه السلام - : « في أربعين شاة شاة » إذ لو أريد منها واحدة من الأربعين لا على التعيين ، فليست الواحدة حالة في أربعين ، بل هي بعض منها ، فتكون كلمة « في » مستعملة بمعنى « من » وهو خلاف ظاهر اللفظ .

اللهم إلا أن يحمل على إرادة فرد من مفهوم الشاة المتحققة في ضمن هذه الشياه ، أي الكلبي الخارجي ، كصاع من صبرة على سبيل الإبهام والإجمال ، فتكون كلمة « في » حسيّة مستعملة في حقيقتها .

وكيف كان ، فيرد على أصل الاستدلال بأن قوله - عليه السلام - : « وما سقته السماء العشر » ونظائره مما تقلمت الإشارة إليه ، ليس في شيء منها إشعار - فضلاً عن الدلالة - بملكية شيء للفقير بالفعل حتى يكون مقتضاها الشركة ، بل هي بأسرها مسوقة لبيان الصدقة التي فرضها الله تعالى على العباد في الأجناس التسعة الزكوية ، فهذه الأحبار بأسرها بمنزلة الشرح لذلك .

فقوله - عليه السلام - : « في خمس من الإبل شاة » إلى آخره ، معناه : أن الصدقة التي وضعت على الإبل هي بهذا التفصيل ، أنها : في خمس منها شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي الغنم كذا ، أو في الذهب كذا ، وهكذا إلى آخر ما في الأجناس التسعة ، فلا يستعاد من ذلك إلا شرح ما استفيد من آية الصدقة والروايات الواردة في تفسيرها ، الدالة على وجوب الزكاة

في الأموال ، كما لا يخفى على المتأمل .  
مع أنَّ حمل ما ورد في زكاة الأنعام على المعنى المزبور - أي الكسر  
المشاع في المجموع ، المساوي لقيمة الفريضة أو عينها - تأويل بعيد لا يكاد  
يخطر بذهن أحد متن سمع هذه الأخبار ، فضلاً عن أن تكون ظاهرة  
فيه .

وإرادته من مثل قوله : «فما سقته السماء العُشر» على تقدير تحققها  
لا تصلح قرينة لذلك ، والعرف أعدل شاهد بذلك ؛ فإنك لا تكاد ترى  
أحداً متن سمع مجموع هذه الأخبار ، ولم يكن ذهنه مشوباً بالشبهات ،  
يحكم بإرادة هذا المعنى من مثل قوله : «في خمس من الإبل شاة» أو «في  
أربعين شاة شاة» .

هذا ، مع مخالفته لطاهر الفتاوى حتى القائلين بالشركة ، حيث إنَّ  
طاهرهم كون الفريضة الواحدة في كل عين ما يستحقه الفقير بأصل  
الشرع لا بدله ، فلاحظ . *مرزوقية شريفة*

وقد ظهر بما ذكر ضعف الاستدلال له بصحيفة عبد الله بن سنان  
عن أبي عبد الله - عليه السلام - ، قال : «بَنَ الله عَرُوجاً فرض للفقراء في  
أموال الأغنياء ما يكفون به ، ولو عدم أنَّ الذي فرض لهم لا يكفيهم  
لزادهم»<sup>(١)</sup> .

بل هذه الصحيحة ونطائرها صالحة لصرف بعض الروايات الظاهرة  
أو المشعرة بالملكية الفعلية بحملها على إرادة الملكية الشائنة الناشئة من  
إيجاب دفعه إليهم ، مثل حسنة عبد الله بن مسكان وغير واحد عن أبي

(١) لكافي ٧/٤٩٨-٣ ، الفقيه ١/٢:٢ ، على الشرائع : ٢/٣٦٨ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب  
ما يجب فيه الزكاة ، الحديث ٣ .

عبد الله عليه السلام، قال: «إِنَّ الله جعل للفقراء في مال الأغنياء ما يكفيهم، ولولا ذلك لزادهم»<sup>(١)</sup>.

وفي حسنة الوشاء عن أبي الحسن الرضا -عليه السلام-، قال: قيل لأبي عبد الله -عليه السلام-: لأتني شيء جعل الله الزكاة خمسة وعشرين في كل ألف؟ فقال: «إِنَّ الله جعلها خمسة وعشرين... أخرج من أموال الأغنياء بقدر ما يكتفي به الفقراء»<sup>(٢)</sup> الحديث.

وأضعف من ذلك الاستدلال به بصحيفة عبد الرحمان بن أبي عبد الله، قال: قلت لأبي عبد الله -عليه السلام-: رجل لم يزك إبله وشاته عامين فباعها، على من اشتراها أن يزكها لما مضى؟ قال: «نعم، تؤخذ زكاتها ويتبع بها البائع، أو يؤدي زكاتها البائع»<sup>(٣)</sup>.

فإن هذه الصحيحة على خلاف **مطلوبهم** أدلة؛ فإن ظاهرها صحة البيع ولزومه على تقدير أن يؤدي البائع زكاتها، وأن ما يؤديه البائع عين الزكاة لا بدلها.

فهذه الصحيحة بظاهرها تدل على أن حق الفقير المتعلق بهذا المال من قبيل حق الجناية المتعلق برقبة الجاني، أو حق غرماء الميت المتعلق بتركته، لا الشركة الحقيقية، وإلا لكان مقتضاها توقف صحة البيع بالنسبة إلى حصة الشريك على إجازته، فلم يكن يجديه أداء الزكاة بعد وقوع البيع لا من البائع ولا من المشتري.

ودعوى أن أداء الزكاة يقوم مقام إحارة المالك، مع أنها لا تتم إلا إذا كان التأدية إلى الإمام أو نائبه الوليين على المال، لا إلى الفقير الذي

(١) الكافي ٤/٤٩٧:٣، الوسائل، الباب ١ من أبواب ما يجب فيه الزكاة، الحديث ٩.

(٢) الكافي ١/٥٠٧:٣، الوسائل، الباب ٣ من أبواب زكاة لذهب والفضة، الحديث ١.

(٣) الكافي ٥/٥٣١:٣، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب زكاة الأثنام، الحديث ١.



لا يتمخض الحق له إلا بقيضه ، مدفوعة بأن مقتضى الإجازة انتقال حصته من الثمن إليه ، زادت عن قيمة الفريضة أم نقصت ، لا ما يدفعه البائع أو المشتري بعنوان الزكاة.

ودعوى أن ما يدفعه المالك أو المشتري يقع بدلاً عن الثمن قهراً ، مع مخالفتها لظاهر الصحيحة ، تحتاج إلى دليل تعبدى ، كما لا يخفى.

ويتلوه في الضعف الاستدلال له بما في حسنة بريد بن معاوية - أو صحيحته - الواردة في آداب المصطلق ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام - يقول : «بعث أمير المؤمنين - عليه السلام - ، مصداقاً من الكوفة إلى باديتها ، فقال : يا عبد الله أنطلق وعليك بتقوى الله - إلى أن قال :- فإذا أتيت [ماله] <sup>(١)</sup> فلا تدخله إلا بإذنه ، فإن أكثره له» <sup>(٢)</sup> إلى آخره.

وعن نهج البلاغة فيما كان يكتبه لمن يستعمله على الصدقات : «وإن كانت له ماشية أو إبل فلا تدخلها إلا بإذنه ، فإن أكثرها له» <sup>(٣)</sup>.

فإن قوله : «أكثرها له» وإن كان ظاهره أن بعضه الذي هو مقابل الأكثر ليس له ، بل هو حق لله جعله في أموالهم ، كما يفتح عن ذلك صدر الكلام وذيله ، ولكن لمрад بحق الله بحسب الظاهر المال الذي أمر بالتصديق به ، لا أنه تعالى أخرجه بالفعل عن ملك مالكه ، وجعله لنفسه أو للفقير.

كما يشهد بذلك خبر غياث بن إبراهيم ، عن جعفر ، عن أبيه

(١) زيادة أثبتناها من المصدر.

(٢) الكافي ٣/٥٣٦ ، التهذيب ١/٩٦٤ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١.

(٣) نهج البلاغة شرح محمد عبده ٣٧٠ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٧.

-عليه السلام- ، قال: «كان عليّ -صلوات الله عليه- إذا بعث مصدقه قال له: إذا أتيت على رب المال فقل: تصدّق رحمك الله ممّا أعطاك ؛ فإن ولى عنك فلا تراجع»<sup>(١)</sup>.

ولو سلّم ظهورهما في المدعى فليس على وجه يصلح لإثبات مثل هذا الحكم المخالف للأصول والقواعد ، كما ستعرف.

وعمدة ما يصح الاستشهاد به للشركة موثقة أبي المعز عن أبي عبد الله -عليه السلام- ، قال: «إن الله تبارك وتعالى شرك بين الأغنياء والفقراء في الأموال ، فليس لهم أن يصرفوا إلى غير شركائهم»<sup>(٢)</sup>.

وخبر علي بن أبي حمزة ، عن أبيه ، عن أبي جعفر -عليه السلام- ، قال: سألت عن الزكاة تحب عني في مواضع لا يمكنني أن أؤديها ، قال: «اعزلها ، فإن اتعرت بها فأنت لها ضامن ولها الربح ، وإن تويّت<sup>(٣)</sup> في حال ما عزلتها من غير أن تشغلها في تجارة فليس عليك شيء ، فإن لم تعزلها فاتعرت بها في جملة مالك فإنها تقسطها من الربح ولا وضعة عليها»<sup>(٤)</sup>.

وظهور هذين التحريمين -خصوصاً الأخير منها- في الشركة الحقيقية غير قابل للإتكار ، ولكن الالتزام بها مع بعض عن مخالفتها لظاهر الآية وغيرها ممّا عرفت يستلزم ارتكاب تخصيص في جملة من القواعد المتقنة ، التي ليس ارتكاب التخصيص في شيء منها بأهون من طرح

(١) الكافي ٣/٥٣٨: ٤ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٥.

(٢) الكافي ٣/٥٤٥: ٣ ، علل الشرائع ٣٧١ ، باب ٩٥ ، الحديث ١ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب المستحقين لزكاة ، الحديث ٤.

(٣) نوي المال: هلك. اصحاح ٢٢٩٠: ٦ «نوا».

(٤) لكافي ٤/٦٠: ٢ ، الوسائل ، الباب ٥٢ من أبواب المستحقين لزكاة ، الحديث ٣.



شيخنا المرتضى - رحمه الله - .

ثم قال : ومن هنا قال في الإيضاح : وأورد على الشركة عدم ملك  
الفقير لو نتجت الأربعون قبل أداء الزكاة وبعد الحل .

وظاهر كلام المورّد أنه اتّفاقي ، والحكم وإن لم يثبت بهذا المقدار ،  
إلا أنه يصحّ مؤيداً للنصّ بعد تأييده بخلوّ كدمات الأصحاب عن  
التعرّض لضمان النماء والمنافع عند حلول الأحوال على النصاب ، مع  
مساعدة السيرة عليه <sup>(١)</sup> .

أقول : وكفى شاهداً على عدم استحقاق الفقير من النصاب ما عدا  
فريضته شيئاً من منافعها وغنائها ولو بعد مضيّ مدة من حين تعلّق  
الزكاة : الأخبار الواردة في بيان تكليف المصّلق في كيفية أخذ  
الصدقات ، فإنها كالنصّ في أنه ~~إذا دفع المالك الصدقة المفروضة في~~  
ماله ، وجب على المصّلق قبوله ، وليس له أن يطالبه بأكثر من ذلك ،  
وأنه إذا كان عنده من الإبل ما بلغ ~~مئة مائة~~ كابتة ليون ولم يكن  
عنده ذلك السن وعنده أعلى منها بسنّ دفعها إلى المصّلق ، وأخذ منه  
شاتين أو عشرين درهماً .

مع أن العادة قاضية بأن يوم ورود عامل الصدقات في الناحية التي  
كان يبعثه أمير المؤمنين - عليه السلام - ، على جمع الصدقات ، وكان يأمره  
بأن يعامل مع أهلها هذا النحو من المعاملة ، لم يكن أوّل زمان حوّل  
الحول على ملك الجميع ؛ فإنّ هذا ممّا يختلف باختلاف الأشخاص ،  
فربّما كان زمان حضور الساعي متأخراً عن زمان تعلّق الوجوب بالنسبة  
إلى كثير منهم بشهر أو شهرين أو أكثر ، بل قد يطول مدة جمع الصدقات

(١) كتاب الزكاة للشيخ الأنصاري ٤٨٧ ، ونهر : يصرح الفوائد ٢٠٨ . ١ .

شهرًا أو شهرين ، ومن الواضح أنَّ الإبل والبقر والغنم البالغ حدَّ النصاب لا تخلو في يوم من نَماءٍ متصل أو منفصل ، فلو كان النماء مضموناً على المالك ، لكان على الساعي مطالبته مع الفريضة ، ولم يكن عليه في الغالب عند دفع الأعلى بسراً أن يرذ عليه شاتين أو عشرين درهماً ، بل ما يبقى من العشرين درهماً أو قيمة شاتين بعد وضع قسط الفريضة من النماء المتصل أو المنفصل الحاصل لنصاب من حين تعلق الوحوب إلى يوم الدفع إلى الساعي ، وهذا مما يقطع بعدم إرادته من شيء من النصوص والفتاوى ، ومخالفته للسيرة القطعية.

ومما يعد أيضاً الشركة الحقيقية اتحاد سياق الروايات الواردة في الزكاة<sup>(١)</sup> الواجبة والمستحبة ، كزكاة مال اليتيم ، وما عدا الفلّات الأربع من المكبيلات ، بل بعض الروايات الواردة في بيان ما ثبت فيه الزكاة ، مشتملة على الواجب والمستحب معاً أنه لا يمكن الالتزام بالشركة الحقيقية في المستحب ، فالمقصود بتبويب الزكاة فيها كونها متعلقاً لحقّ الفقير ، الناشئ من إيجاب الشارع أو ندبه التصديق بشيء منها عليه ، كغيرها من الحقوق الثابتة لفقره في أموال الأغنياء ، ممّا عدا الزكاة المبينة في الأخبار<sup>(٢)</sup> الواردة في تفسير قوله تعالى : « وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ »<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى : « فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَغْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ »<sup>(٤)</sup>.

(١) في النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق: تركوات. وما أثبتناه من الطبع المجري.

(٢) أنظر: لكاي ٣ ٥٦٤-٥٦٥/١-٤ ، ونهيد ٣٠٣/١٠٦:٤ و ٣٠٤ ، والوسائل ، الباب ١٣ من أبواب زكاة العلاب ، الأحاديث.

(٣) الأنعام ١٤١:٦.

(٤) المعارج ٢٤:٧٠ و ٢٥.

والذي يقوى في النظر بالنظر إلى مجموع ما ورد في هذا الباب من الآيات والروايات: أَنَّ الله تعالى قد جعل للفقراء في أموال الأغنياء ما يكتفون به ، بمعنى أَنه تعالى أوجب على الأغنياء أن يتصلقوا عليهم من أموالهم التي وضع عليها الزكاة بالفريضة التي عينها لهم ، فصارت الفريضة المقررة في أموالهم بذلك حقاً لازماً لهم على الأغنياء في أموالهم ، فهو ملك لهم شأنه لا بالفعل ، ولدى امتناع المالك عن أداء هذا الحق قد جعل الشارع الحاكم والساعي ، بل وسائر المؤمنين ، بل نفس الفقير عند فقد الحاكم والساعي ولياً على استيفائه ، فيؤديه عن المالك من باب الحسبة بقصد القرية ، وأداء الزكاة الواجبة في هذا المال كغيرها من الحقوق المتعلقة بالأموال لدى امتناع مالكه عن الخروج عن عهدها .

وحيث ثبت بالأدلة الخارجية جواز إخراج الفريضة من مال آخر ، بل جواز دفع القيمة ، كشف ذلك حق أن الحق الذي جعله الشارع للفقير في هذا المال لم يلاحظ فيه خصوصية شخص ولا نوعه ، بل كحق غرماء الميت المتعلق بتركته وإن كان بينهما فرق من حيث تعلق حق الغرماء إذا لم يكن الدين مستوعباً بمجموع التركة ، بحيث لو تلف منها شيء مما زاد عن الحق ، لم يرد به نقص على الغرم ، وهذا حق متعلق بجميعه ، حيث إنَّ الشارع جعل المقير مستحقاً لأن يستوفي له من جميع هذا المال البالغ حد النصاب ، الفريضة التي قررها له عيناً أو قيمة ، كما جعل الزوجة غير ذات الولد مستحقة لأن تستوفي من البناء ثمن قيمتها ، وليس حق الزوجة المتعلق بقيمة البناء ديناً ثابتاً في ذمة الورثة ، بل حقاً متعلقاً بتركته ، فهذا قسم من الحق مبسوط على جميع المال ، فلا ينافيه التوزيع ، ولا جواز إخراج الزكاة من غير العين ، ولا دفع القيمة .

ولا يكاد يسغاد من أدلة الزكاة ، ولا من إطلاق فتوى القائلين  
بوجوب الزكاة في العين ، أزيد من ثبوت هذا النحو من الحقّ للفقير ، وهو  
كافي في صحّة إطلاق لفظ الشركة في قوله -عليه السلام- في الموثقة  
المتقدمة<sup>(١)</sup> : «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى شَرَكٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ وَالْفُقَرَاءِ فِي الْأَمْوَالِ»  
فهو وإن كان خلاف ظاهر إصلاق لفظ الشركة ، حيث ظاهرها الشركة  
الحقيقية ، ولكنه يكفي قرينةً لصرفها عن هذا الطاهر : الجمع بينها وبين  
قوله -عليه السلام- في صحيحة ابن سنان : «إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ فَرَضَ لِلْفُقَرَاءِ  
فِي أَمْوَالِ الْأَغْنِيَاءِ مَا يَكْتُمُونَ»<sup>(٢)</sup> فضلاً عن غيره مما عرفت ، حيث إنّ  
الصحيحة صالحة لتفسير ما أريد من الشركة في هذه الرواية ؛ فبأنّه إذا  
لوحظ مجموع الخبرين بصير المجموع بمنزلة ما لو قال : إنّ الله شرك بين  
الأغنياء والفقراء في الأموال بأنّ فرضي على الأغنياء في أموالهم للفقراء  
بأن يتصدقوا عليهم بقدر كفايتهم مع أنّه لا يمكن إثبات مثل هذا الحكم  
المخالف للقواعد بمثل هذا الظهور فكيف هو واضح.

وأما رواية ابن أبي حمزة استقضية بآيه إذا اتجربها في جملة المال ،  
فلها الربح بقسطها ، وليس عليها الوضعية<sup>(٣)</sup> ؛ فهي بنفسها مخالفة لما  
تقتضيه الشركة الحقيقية ؛ فإنّ نفوذ تصرف أحد الشريكين في المال  
المشترك الموجب لانتقال حقه إلى ثمن ، وإباحة تصرفه فيه ، واستحقاقه  
لقسطه من الربح بغير إجازته ، مخالف للقواعد.

اللّهم إلّا أن يقال : إنّ حكم الشارع بأنّ الربح له بمنزلة الإجازة من

(١) نقلت في صفحة ٢٤٩.

(٢) الكافي ٣/٤٩٨ ، العنقه ١/٢٠٢ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ،  
الحديث ٣.

(٣) الكافي ٤/٦١ ، الوسائل ، الباب ٥٢ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ٣.

الولي حقيقةً أو حكماً بالنسبة إلى المعاملات الواقعة على طبق مصلحة  
الفقر، أي: المشتمة على الربح، وأما ما عداها ممّا لا فائدة فيه  
للفقر، فهي بالنسبة إلى حقّ الشريك بقية على أصالة الفساد، فحقّ  
الشريك باقي في العين، وعلى البائع الخروج عن عهده، فلا وضعية  
عليه.

فلا تعارضها صحيحة عبدالرحمن المتقدمة<sup>(١)</sup> الدالة على تتبع  
الساعي المال، وعدم لزوم الثمن، زاد أم نقص؛ لإمكان صرف هذه  
الصحيحة - لو لم نقل بانصرافها من حيث هي - إلى صورة عدم زيادة الثمن  
عن القيمة، بحيث يكون استيفاء حقّ الشريك من الثمن أصلح بحاله،  
فيجمع بينها بتخصيص الصحيحة بغير المعاملة المشتمة على الربح التي  
دلّت هذه الرواية على صحتها وسببها لا انتقال حقّ الفقر إلى الثمن.  
نعم، طاهر تلك الصحيحة صحة مطلق المعاملات المتعلقة بالمال،  
بل لزومها مع بقاء المال على ما كان من كونه متعلقاً للزكاة الواجبة  
فيه، وأنه إن أذاها المالك من مال آخر فهو، وإلا استوفاه الساعي من  
العين، ورجع المشتري بها على البائع من غير أن يفسخ البيع حتى بالنسبة  
إلى ما دفعه إلى الساعي، وإلا لم يكن له الرجوع إلا بما قابلها من  
الثمن، سواء زاد عن قيمة ما يقع مصداقاً للفريضة الواجبة فيه أم نقص،  
وهذه الأحكام كلّها مافية لشركة الحقيقة، حتى تنزّل حكم الشارع  
بأنّ الربح له منزلة إجازته، وليس الالتزام بشيء منها - بعد تسليم جواز  
العمل بهذه الرواية في موردها - أولى من الالتزام بأنّ الشارع ألحق ربح  
الزكاة الحاصل بالتجارة بأصله في إيجوب دفعه إلى الفقر أو نذبه رعاية

(١) نقلت في صفحة ٢٤٧.



لحق الفقير، الذي جعله الشارع له، وقصر المالك في أدائه.

وقد تلخص من جميع ما ذكر: أنه لا دليل يعتد به على الشركة الحقيقية، بل هي مخالفة للأصول والقواعد وظواهر الأدلة، بل غاية ما يمكن استفادته منها أن الركاة حق مالي متعلق بالعين.

﴿فإذا تمكن من إيصالها إلى مستحقها بعد تنجز تكليف به فم يفعل، فقد ورط في أمر في أدائها إلى المسحق.﴾

﴿فإن تلفت والحال هذه يلزمه الضمان بلا خلاف فيه على الطاهر، بل عن التذكرة: أنه قول عثمان أجمع<sup>(١)</sup>.﴾

ويدل عليه مضافاً إلى ذلك، صحيحة محمد بن مسلم، أو حسنة، قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: رجل بعث بركاة ماله لتقسم، فضاعت هل عليه ضمانها حتى تقسم؟ فقال: «إذا وجد لها موضعاً فلم يدفعها إليه فهو لها ضامن حتى يدفعها، وإن لم يجد لها من يدفعها إليه فبعث بها إلى أهلها فليس عليه ضمان لأنها قد خرجت من يده، وكذلك الوصي الذي يوصى إليه يكون ضامناً لما دفع إليه إذا وجد ربه الذي أمر بدفعه إليه، وإن لم يجد فليس عليه ضمان»<sup>(٢)</sup>.

وصحيحة زرارة، قال: سألت أبا عبد الله - عليه السلام -، عن رجل بعث إليه أخ له زكاته ليقتسمها فضاعت، فقال: «ليس على الرسول ولا على المؤدي ضمان» قلت: فإنه لم يجد لها أهلاً ففسدت وتغيرت أبيضها؟ قال: «لا، ولكن إذا عرف لها أهلاً فعطبت»<sup>(٣)</sup> أو فسدت فهو

(١) حكه السزاري في حيرة ابعاد: ٤٢٧، وانظر: تذكرة عمه: ١٩١: ٥، لمالة: ١٢٦.

(٢) الكافي ١/٥٥٣، ٣، عمه ٤٦/١٥: ٢، التهذيب ١٢٥/٢٧: ٤، الوبائل، الباب ٣٩ من

أبواب المستحقين للركاء، الحديث ١.

(٣) العطية: الملاك، المصحح ١٨٤١.

لها ضامن حتى يخرجها»<sup>(١)</sup>.

﴿وكذا لو تمكن من إيصالها إلى الساعي أو الإمام عليه السلام﴾ يكون الإيصال اليها إيصالاً إلى أهلها ، كما صرح به في الجواهر.

ثم قال : من الظاهر أن الحكم كذلك في المجتهد أو وكيله بالنسبة إلى هذا الزمان ؛ لاتحاد المدرك في الجميع<sup>(٢)</sup> . انتهى.

أقول : إيصاله إلى المجتهد أو وكيله ، بل وإلى الساعي أيضاً ليس إيصالاً إلى مستحقها حقيقة ، بل حكماً ، فإذا جاز له أن يتولاه بنفسه ، وكان ذلك أوثق في نفسه من حيث الوصول إلى المستحق ، لا يتحقق معه صدق اسم التعدي ، فيشكل إثبات الضمان حينئذ بالقواعد العامة.

وأما الأخبار الخاصة فلا يبعد دعوى انصرافها عن مثل الفرض ، وإلا فقتضى إطلاقها عدم الضمان فيه أيضاً ، إذ المطلق من «الأهل» الوارد فيها : إرادة المستحق لا المتولي ، كما لا يخفى.

﴿ولو أ مهر امرأة نصاباً﴾ ملكته بالعقد ، كما تعرفه في محله إن شاء الله.

فلو أقبضها إياه ﴿وحال عليه الخول في يدها﴾ مستجمعاً للشروط المعتبرة في الزكاة ، وجب عليها الزكاة بلا إشكال ؛ لعموم أدلتها . وكونه في معرض السقوط أو التشطير غير قادح في ذلك ، كما في الهبة وغيرها.

(١) الكافي ٣ / ٥٥٣ ، تهذيب ٤٨٤ / ١٢٦ ، الوسائل ، باب ٣٩ من أبواب المستحقين

نكراهة ، الحديث ٢ .

(٢) جواهر الكلام ١٥ / ١٤٦ .

﴿ولو﴾ لو طلقها قبل الدخول وبعد الحول ﴿فإن﴾ كان ذلك بعد أن أخرجت الزكاة من العين ، رجع عليها بنصف الباقي ونصف قيمة المخرج ، كما اعترف به الشهيد فيما حكى عنه<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>.

وحكى<sup>(٣)</sup> عن الشيخ في المبسوط ، وظاهر المصنف في المعتبر: أنَّ عليها إعطاء النصف الذي هو حق الزوج موقراً من الباقي ، وليس لها إعطاء نصف الباقي وقيمة نصف المخرج ؛ لإمكان استيفاء الزوج حقه تماماً من العين ، فلا مقتضي لعدول إلى القيمة.

وفيه: أنَّ النصف الذي يملكه الزوج بالطلاق على ما تقتضيه أدلته إنما هو نصف جميع ما فرض ، أي الكسر المشاع في المجموع ، فإذا تلف منه شيء أو أخرجه زكاة ، فليس مما يعادل نصف الجميع من الباقي هو نصف جميعه حقيقة.

وإن كان الطلاق قبل الإخراج وكان له النصف موقراً ، وعليها حق الفقراء في إخراجها من نصيبها ، ولو من مال آخر.

ولا منافاة بين ملك الزوج لنصف من جميعه واستحقاق الفقراء لعشره بسبب سابق ، ولو عني القول بالشركة الحقيقية في الزكاة ؛ إذ لا معارضة بين الحقين ، فإنَّ كلَّ جزء يفرض منه يمكن أن يكون عُشره لشخص ، ونصفه لآخر ، والباقي لثالث ، كما في باب المواريث.

وليس للمزوجة إحراج الزكاة من العين بعد الطلاق قبل القسمة مع الزوج إلا بإجازته ؛ إذ ليس لأحد الشريكين التصرف في المال المشترك

(١) حكاه صاحب الجواهر فيها ١٤٧:١٥ و ١٤٨ ، وانظر: البيان: ١٧٠.

(٢) كصاحب الجواهر فيها ١٤٨:١٥

(٣) كما في كتاب الزكاة للشيخ الأنصاري. ٤٨٧-٤٨٨ ، وانظر المبسوط ٢٠٨:١ ، والمعتبر

بغير إذن الآخر.

نعم ، يصح لها القسمة مع الزوج وإخراج الزكاة من نصيبها أو غيره ؛ فإن لها أن تنصرف في متعلق الزكاة - مع التعهد بأدائها من مال آخر - حتى بالبيع ، فضلاً عن القسمة مع الشريك .

نعم ، لو لم تخرجها ، كان للساعي تتبع العين واستيفاء نصف حقّ الفقير من النصف المنقل إلى الزوج بالقسمة ، فيرجع به على الزوجة ، فإن القسمة وإن كانت جائزة ، لكنها لم تكن مؤثرة في خلوص ما أفرز للزوج عن حقّ الفقير ما لم يؤدّ زكاتها من مال آخر ، كما لا يخفى .

وقد ظهر أيضاً ممّا قرّرناه من عدم المعارضة بين الحقين أنّه لا فرق في الحكم المزبور بين وقوع الطلاق قبل التمكن من الأداء أو بعده ؛ لأنّ النصف الذي خرج عن ملك الزوجة بالطلاق - الذي هو عبارة عن النصف المشاع - مغاير للعشر الذي يستحقّه الفقير في هذا المال ، فليس خروجه عن ملك الزوجة قبل التمكن من أدائها - الزكاة - سبباً لتلف شيء من مال الفقير بلا تقريط ؛ فإنّ عُشره المشاع - الذي هو متعلق حقّ الفقير - بعد باقٍ على حاله ، نظير ما لو باع مالك عين عُشرها المشاع من شخص ، ثمّ باع نصفها كذلك من آخر ، فإنّ عليه الوفاء بكلّ العقدین . وما توهمه غير واحد في نظائر المقام من أنّه بعد أن خرج عُشرها من ملكه بالعقد الأوّل ، وصار ملكاً لمن اشتراه ، فإذا باع ثانياً نصف الجميع فقد باع نصف ذلك العُشر أيضاً في ضمن الجميع ، فيقع العقد بالنسبة إلى نصف العُشر فضولياً موقوفاً على إجازة مالكة ، ضعيف ؛ إذ ليس للعُشر الذي ملكه المشتري الأوّل امتياز حتى يتعلّق الإشاعة فيه ، إلّا باعتبار إضافته إلى من انتقل إليه ، وقد تعلّق العقد الثاني بالنصف المشاع من هذه العين من حيث هي ، من غير اعتبار إضافتها إلى

مالكها ، والبائع حال بيعه للنصف المشاع منها كان مالكا لما هو أعم من ذلك ، فلا مانع من أن يعمه الأمر بالوفاء بعقده ، كما لا يخفى على المتأمل.

وربما عُلِّلَ عدم ورود النقص على الفقير بعدم كون هذا - أي استحقاق الزوج للنصف - تلفاً ؛ لرجوع عوضه - أي البضع - إليها . وهو ليس بشيء ؛ إذ البضع ليس عوضاً عنه حقيقة ، فالحق ما ذكرناه من أن العُشْرَ الذي يستحقه الفقير مغاير للنصف الذي استحقه الزوج بالطلاق ، فلم يُلَفَّ من حق الفقير شيء ، فلاحظ وتدبر . هذا ، مع أن التمكن من الأداء شرط في الضمان لا في الوجوب ، فحؤول الحول سبب لاستحقاق لفقير من النصاب عُشْرُهُ ، والطلاق إنما يؤثر في استحقاق الزوج لنصف ما فرض على تقدير بقائه في ملك الزوجة إلى حين الطلاق ، وإلا فليس في فرض مزاحمة بين الحقين ، فهي سبب لانتقال حق الزوج إلى الفقير في عورت المزاحمة ، لا لتلف شيء من مال الفقير ؛ كما يقال : إن تلفه قبل التمكن من الأداء ليس مضموناً على المالك ، بل حق الفقير باقٍ في النصاب بحاله ، فلو دفعت نصفها للزوج والحال هذه ، وجب عليها اخراج الزكاة من النصف الباقي عندها ، أو من مال آخر .

ولو هلك النصف في الباقي في يدها بعد القسمة مع الزوج بتضييط منها ، بل مطلقاً حتى مع عدم هلاكه أيضاً ، كان للساعي أن يأخذ حقه المتعلق بالنصف الذي وصل إلى الزوج من العين التي في يده - وهو نصف الزكاة لإتمامها ، كما يستشعر من المتن ؛ فإن الزكاة مبسوطة على جميع النصاب ، وليست من قبيل الكلي الخارجي الذي يتعين في ضمن ما يبقى من مصاديقه ، كما نقلت

الإشارة إليه ، وسيأتي مزيد توضيح لذلك في مسألة ما لو تلف من النصاب شيء فلا تقريظ .

﴿و﴾ كف كان ، فما يأخذه السعي من حقه من الزوج ﴿يرجع الزوج عليها به ؛ لأنه مضمون عليها﴾ بوجوبه في ملكها .  
﴿و﴾ كان عنده نصاب فحال عسه أحوال ، فإن أخرج زكاته في رأس ﴿كل سنة من غيره تكررت الزكاة فيه ، وإن لم يخرج﴾ من غيره ﴿وجب عليه زكاة حول واحد﴾ لعدم بقاء النصاب بعد تعلق الزكاة به في الحول الأول جامعاً للشرائط .

أما على القول بالشركة الحقيقية فوضح ؛ لورود النص عليه بصيرورة بعضه ملكاً للفقير .

وأما على ما قويناه من كون حق الفقير المتعلق بالنصاب من قبيل حق المذوق له التصديق بعين بعد تنخر التكليف بدفعها إليه ؛ فلخروج ما تعلق به هذا الحق عن الطبقية التي قد عرفت اعتبارها في النصاب .

نعم ، لو قيل بتعلقها بالنعمة المحضة ، كالتين من غير أن يكون لها تعلق بالعين ولو من قبيل حق الرهانة ، أتجه الالتزام بتكررها بتكرّر السنين ، ولكن لم يتحقق وجود قائل بذلك بينا ، وعلى تقدير وجوده فهو فاسد ، كما عرفت .

﴿ولو كان عنده أكثر من نصاب ، كانت الفريضة في النصاب ، ويجزى﴾ في الحول الثاني ﴿من الرائد ، وكذا في كل سنة حتى ينقص المال عن النصاب﴾ .

﴿فلو كان عده ست وعشرون من الإبل ، ومضى عليها حولان ، وجب عليه﴾ لسحول الأول ﴿بنت مخاض﴾ فيعصر النصاب ﴿يرجع في السنة الثانية﴾ في نصاب خمس والعشرين ، فيجب للثاني

﴿خمس شياه ، فإن مضى عليها ثلاثة أحوال ، وجب عليه﴾ للأول  
 ﴿بنت مخاض و﴾ لثاني و﴿لثالث﴾ تسع شياه ﴿خمس منها للسنة  
 الثانية ، وأربع من السنة لثالثة التي رجعت إلى نصاب  
 العشرين.

وفي المسالك قال في شرح العبارة: إنها يتم ذلك لو كان النصاب  
 بنات مخاض ، أو مشتملاً على بنت المخاض ، أو على ما قيمته بنت  
 مخاض ، حتى يسلم للحول الثاني خمس وعشرون تامة من غير زيادة.  
 أما لو فرض كونها زائدة عليها في السن والقيمة ، أمكن أن يفرض  
 خروج بنت المخاض عن الحول الأول من جزء واحدة من النصاب ،  
 ويبقى من المخرج منه قيمة خمس شياه ، فيجب في الحول الثالث خمس  
 أخرى ، بل يمكن ما يساوي محض كفاهاً وأزيد ، فتعذر الخمس أيضاً ،  
 ولو فرض كون النصاب بأجمعه ناقصاً عن بنت المخاض ، كما لو كانوا  
 ذكراناً ينقص قيمة كل واحد عن بنت المخاض ، نقص من الحول الأول  
 عن خمس وعشرين ، فيجب في الحول الثاني أربع شياه لا غير ، وذلك  
 كله مستثنى مما أطلقه<sup>(١)</sup> . انتهى .

وقد تبعه فيما أفاده سبطه في المدارك<sup>(٢)</sup> ، واستجوده بعض<sup>(٣)</sup> من  
 تأخر عنها ، وهو لا يحسب من حودة ، وإن كان بالنسبة إلى ما لو زادت  
 قيمة الفريضة عن كل واحدة منها ، كما لو كانت الجميع ذكراناً ، ولم  
 يبلغ قيمة أعلى أفرادها قيمة بنت مخاض ، لا يخلو من تأمل ؛ لإمكان أن

(١) مسالك الأفهام ١ ٣٨٠

(٢) مدارك الأحكام ١٠١:٥ .

(٣) وهو صاحب الجواهر فيها ١٥ ١٥٠ .

يدعى القطع بالتدبر في أدلة الزكاة وما وضعه الشارع في كل نصاب ، بأن الشارع لم يوجب على من ملك ستاً وعشرين من الإبل أزيد من واحدة منها حتى من أعلى أفرادها ، بل جعل فريضة هذا النصاب بنت مخاض بملاحظة كونها أدنى الأسنان وأقلها قيمة ، فمريض كون الجميع ذكراً ، وكون قيمة كل منها دون قيمة بنت مخاض فرض نادر قلماً يتفق حصوله في الخارج ، وعلى تقدير حصوله فما دل على أن فريضة هذا النصاب بنت مخاض منصرف عن مثله ، فليتأمل.

﴿والنصاب المجمع من الضأن والمعز، وكذا من البقر والجاموس، وكذا من الإبل العراب والبخاتي، تجب فيه الزكاة﴾<sup>١</sup> بلا خلاف فيه على الظاهر، بل في الجواهر: الإجماع بقسميه عليه ، لكون المجمع من جنس واحد هما ، ولتعليق الزكاة على اسم الإبل والبقر والعم الشامل للجميع<sup>(١)</sup>.

وانصراف إطلاق اسم البقر عن الجاموس عموماً غير قاصح ، بعد شهادة النص والفتوى بثبوت الزكاة في الجاميس ، وأنه ليس في شيء من صنوف الحيوان زكاة مما عدا الإبل والبقر والغنم ؛ فإنه يستفاد من مجموع ذلك : أن المراد بالإبل والغنم والبقر التي وصع عليها الزكاة جنسها الشامل للجميع ، لا خصوص ما ينصرف إليه إطلاقها عرفاً.

﴿والمالك بالخيار في إخراج الفريضة من أي الصنفين شاء﴾<sup>٢</sup> في المدارك قال في شرحه : إطلاق العبارة يقتضي عدم المرق في جواز الإخراج من أحد الصنفين بين ما إذا تساوت قيمتها أو اختلفت. وهذا التعميم جزم المصنف في المعتر ولعلامة في حلة من كتبه ،



وهو مثله ؛ لصدق الامتثال بإخراج مستقى الفريضة ، وانتفاء ما يدل على اعتبار ملاحظة القيمة مطلقاً ، كما اعترف به الأصحاب في النوع المتحد<sup>(١)</sup> . انتهى .

وحكي عن الشهيدین ولفضل في بعض كتبه ، وغير واحد من القدماء والمتأخرين : اقول بوجوب إخراج فريضة قيمتها مقسطة على الصنفين ؛ لأنه هو الذي تقتضيه قاعدة الشركة<sup>(٢)</sup> .

فعلى هذا لو كان عنده عشرون بقرة وعشرون جاموسة ، وقيمة المسنة من أحدهما اثنا عشر ، ومن الآخر خمسة عشر ، أخرج مسنة من أي الصنفين شاء قيمتها ثلاثة عشر ونصف .

واحتمل الشهيد في البيان جعل ما حكي عنه . أنه يجب في كل صنف نصف مسنة أو قيمته كما هي من بعض العاقلة .

ثم قال : ورد بأن عدول الشرع في الناقص عن ست وعشرين من الإبل إلى غير العين إنما هو **تَلَا يُوْدِي** الإخراج من العين إلى التشقيص<sup>(٣)</sup> ، وهو هنا حاصل .

نعم ، لو لم يؤدي إلى التشقيص كان حساً ، كما لو كان عنده من كل [نوع]<sup>(٤)</sup> نصاب<sup>(٥)</sup> . انتهى .

أقول : أما الاحتمال الأخير فهو فاسد ؛ إذ ليس لأعض النصاب

(١) مدارك الأحكام ١٠٢٥ ، وانظر معتبر ٥١٦٢ ، وانتهى ٤٨٥١ ، وانصوح ٥٤١ .

(٢) حكاه صاحب الجواهر في ١٥ ونظر بدروس ٢٣٤ ، ومسالك ، ومسالك الأهم ٣٨٠ .

وتحرير الأحكام ٦٠:١ و ٦١ و ٦٢ ، وجامع المقاصد ١٨٠٣ .

(٣) ليقص بالكسر الهم ونصيب والشرع القاموس المحيط ٣٠٦:٢ .

(٤) أصنافها من المصدر .

(٥) حكاه عنه صاحب الجواهر في ١٥١١٥-١٥٢ ، وانظر البيان ١٧٦ .

من حيث هي اقتضاء في إيجاب شيء ؛ إذ المؤثر في إيجاب الزكاة إنما هو مجموع النصاب من حيث المجموع ، وهو سبب لإيجاب فرد من المستة ، وليس نصف من هذا ونصف من ذلك فرداً من المستة ، ولا العشرون من البقر والعشرون من الجاموس من حيث هما سببان لإيجاب نصفي مستة ، بل مجموعها سبب واحد لإيجاب مستة ، وقضية إطلاق المستة كفاية إخراج مستأها من أي الصنفين شاء ، كما قواه في المدارك<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup> .

ودعوى انصرافها في مثل الفرض بواسطة المناسبة المغروسة في الذهن إلى فريضة قيمتها مقتطة على الصنفين ، غير مسموعة ، خصوصاً بعد أن علم بأن الشارع لم يلاحظ القيمة في هذا الباب ، بل لاحظ العدد ، فوضع في خمس من الإبل شاة ، وفي أربعين شاة ، وفي ثلاثين بقرة تبعاً حولياً ، وهكذا من غير فرق بين مجموع الجميع من أعلى الأسنان وأغلاها قيمة أو أدناها أو مختلفة .

وأما ما قيل : من أن هذا هو الذي تقتضيه قاعدة الشركة ؛ ففيه بعد الغض عما حَقَّقناه من ضعف القول بالشركة الحقيقية ، أنه ليس لما يستحقه الفقير في كل نصاب حد مصبوط سوى ما قدره الشارع فريضةً لذلك النصاب ، فالعبرة في تشخيص حق الفقير المتعلق بجنس البقر بما يتبادر من إطلاق قوله : «في كل ثلاثين بقرة تباع حولي وفي أربعين بقرة مستة»<sup>(٣)</sup> وهذا مما لا يختلف فيه الحال بين أن نقول : بأن حق الفقير

(١) مدارك الأحكام ١٠٢:٥ .

(٢) مجمع الفائدة والبرهان ٧٣:٤ ، جواهر الكلام ١٥٣-١٥٤ .

(٣) الكافي ١/٥٣٤:٣ ، التهذيب ٥٧/٢٤٤-٤ ، الواسل ، الباب ٤ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١ .

الذي وضعه الشارع على هذا الصاب هو عين الفريضة التي قدرها له ، أو بأن حقه كسر شائع في النصاب مملود شرعاً بوقوع الفريضة قيمة له كما هو مقتضى القول باشتراك ، فإخراج مستحق الفريضة على ما يقتضيه إطلاق دليلها محزى على كل تقدير ، غاية الأمر أنه على القول بالشركة ليس إخراجاً لعين ما يستحقه الفقير بل قيمته .

نعم ، لا يبعد أن يدعى انصراف إطلاق الفريضة فيما إذا لم تكن من غير الجنس إلى واحدة من صنف النصاب الموجود عنده المتعلق به الزكاة ، فإن كان جميع النصاب من الجاموس فتبيع منه ، وإن كان الجميع من البقر فتبيع منه ، وكذا إن كان الجميع من الضأن فواحدة منه ، أو من المعز فكذلك ، وهكذا بالنسبة إلى سائر الأصناف التي يتفاوت بها الرغبات ، ككون الجميع غنماً أو بختياً أو نجدياً أو عراقياً ، وإذا كان مجسماً من صنفين فواحدة منهما من أيهما تكون ، لا من صنف ثالث خارج من النصاب ، فليتأمل .

﴿ولو قال رب المال : لم يحمل على مالي الحول ، أو قد أخرجت ما وجب عليّ﴾ أو تلف ما ينقص بتلفه النصاب ، أو اختل بعض الشرائط في أثناء الحول ، أو نحو ذلك ولو بأن يقول إجمالاً : لا حقّ بالفعل عليّ في مالي ﴿قبل منه﴾ ما لم يعلم كذبه بلا خلاف يظهر منّا ، كما اعترف به في الجواهر<sup>(١)</sup> .

ويدلّ عليه قول أمير المؤمنين - عليه السلام - لمصنفه ، في صحيحة بريد ابن معاوية ، أو حسنته بإبراهيم بن هاشم ، عن الصادق - عليه السلام - : «ثم قل لهم : يا عباد الله ، أرسني إليكم ولي الله لاخذ منكم حقّ الله في

أموالكم ، فهل لله في أموالكم من حق فتؤدوه إلى وليه ؟ فإن قال لك قائل : لا ؛ فلا تراجع ، وإن أنعم لك منهم مُنعم فانطلق معه ، من غير أن تخيفه أو تعده إلا خيراً»<sup>(١)</sup> الحديث.

وخبر غياث ، عن جعفر ، عن أبيه - عليه السلام - ، قال : «كان عليّ - صلوات الله عليه - ، إذا بعث مصدقه ، قال له : إذا أتيت رب المال ، فقل : تصدق - رحمك الله - مما أعطاك الله ، فإن ولى عنك فلا تراجع»<sup>(٢)</sup>.

وفي نهج البلاغة فيما كان يكتبه أمير المؤمنين - عليه السلام - ، لمن يستعمله على الصدقات : «ثم تقول : عباد الله ، أرسني إليكم ولي الله وخليفته لأخذ منكم حق الله في أموالكم ، فهل لله في أموالكم من حق فتؤدوه إلى وليه ؟ فإن قال قائل : لا ؛ فلا تراجع ، وإن أنعم لك مُنعم فانطلق معه»<sup>(٣)</sup> إلى آخره.

«ولم يكن عليه بيّنة ولا عيّنة في شيء من ذلك ، كما يدلّ عليه الروايات المزبورة ، مضافاً إلى أنّ الركة حق متعلق بما في يده وتحت سلطنته.

وله الولاية على إخراجه وتبديله بالقيمة ، وصرفه إلى مستحقه ، وتخصيصه ببعض دون بعض ، وليس لأحد معارضته في شيء من ذلك ، فليس لهذا الحق مستحق خاص ؛ كي يسوغ له معارضته في شيء من

(١) الكافي ١/٥٣٦.٣ ، تهذيب ٢٧٤/٩٦:٤ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١.

(٢) الكافي ١/٥٣٨-٣ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٥.

(٣) نهج البلاغة شرح محمد عبده ٢٧:٣ ، الوسائل ، الباب ١٤ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٧.

ذلك ، ويرفع أمره إلى الحاكم ؛ كي يطالبه بالبيّنة أو اليمين .  
نعم ، لو علم كذبه وبقاء الحق في ماله ، كان على الحاكم وغيره إلزامه بإخراجه من باب الأمر بالمعروف ، كإلزامه بفعل الصلاة وغيرها من العبادات ، واستيفاءه من ماله لدى امتناعه من الإخراج من باب الحسبة .

وعن الدروس بعد أن حكم بتصديقه في عدم الحول بغير اليمين قال :  
يصدق المالك في تلفها بظالم وغيره بيمينه<sup>(١)</sup> .

قيل : ولعله لكون الأولى على وفق الأصل دون الثانية<sup>(٢)</sup> ، ومقتضاه ثبوت اليمين في كلّ ما كان من هذا القبيل حتى الإخراج .

وكيف كان فهو ضعيف ، فإنه لو امتنع عن اليمين ليس لأحد أن يخرج الزكاة من ماله بعد كونه المالك في يده وتحت تصرفه وهو يدعي ملكيته وخلوصه عن حق الغير من غير أن يكون في مقابله خصم يدعي كونه يده عادية .

هذا ، مع أنه لم ينقل الخلاف فيه صريحاً من أحد .

ولو شهد عليه شاهدان بما أنه قد حان عليه الحول ، أو أنّ المال موجود غير تالف ، أو أنه لم يخرجها في الوقت الذي يدعيه ، بحيث تخرج الشهادة عن كونها شهادة على النفي ﴿قَبْلًا﴾ لعموم حجّية البيّنة حسب ما تقرّر في محله ، فهي بمنزلة العلم ، والروايات المزبورة مصروفة عن مثل الفرض .

ولكن لا يخفى عليك أنّ قبول البيّنة في حوّل الحول وعدم الإخراج

(١) حكاها صاحب الجواهر في ١٥٤: ١٥ ، ونظر: ندروس ٢٣٢: ١

(٢) كما في الجواهر ١٥٤: ١٥ .

ونحوهما إنها يجدي في جواز إلزامه بإخراج الزكاة ، أو استيفائه من ماله إذا علم أو اعترف بثبوت الحق في ماله بالفعل على تقدير كونه كاذباً في دعوى الإخراج ، أو اختلال شيء من الشروط ، وإلا فليست البيّنة أوضح حالاً من العلم بكونه كاذباً فيما يدّعيه من الإخراج ونحوه ، وهذا بنفسه لا يسوّغ إلزامه بدفع الزكاة أو استيفائها من ماله ما لم يعترف بثبوت الحق فيه بالفعل أو يعلم من الخارج بكونه كذلك .

ولا يكفي في ذلك العلم إجمالاً بتعلق الزكاة بماله ، وكونه كاذباً فيما يدّعيه من الإخراج ، أو عدم حدوث الحول ؛ لإمكان سقوطها عنه بتلف ، أو احتسابها من دين ، أو غير ذلك من الأسباب التي لم يرد إظهارها ، فاستند إلى دعوى كاذبة تخلصاً عن كلفة الجواب .

وكون ذلك كله مخالفاً للأصول غير قلّج ، بعد كون يده حجة شرعية للحكم بكون ما في يده بالفعل ملكاً مطلقاً له ، وعدم جواز إلزامه بدفع شيء منه إلى الغير ما لم تقم بيّنة على خلافه أو يكتن في مقابله خصم ينكر انتقاله إليه .

وإذا كان للمالك أموال متفرقة في أماكن متباعدة من أحد الأجناس الزكوية كان له إخراج الزكاة من أيها شاء كما هو واضح .

ولعل وجه تخصيصه بالذكر مع استفادته من المباحث السابقة وقوع الخلاف فيه من بعض أهل الخلاف بناءً منه على منع إخراج الزكاة عن البلد التي حصلت فيه مع وجود المستحق<sup>(١)</sup> .

وفيه : أنّ هذا ليس إخراجاً للزكاة التي حصلت فيه ، مع أنّ في

(١) كما في الجواهر ١٥: ١٥٥ .

كبراه نظراً بل منعاً. كما ستعرف إن شاء الله.

﴿ولو كان السر الواجبة في النصاب﴾ كنت المخاض والحيقة والتبيح مثلاً ﴿مريضة﴾ أو هرمة أو ذات عوار، وباقي النصاب صحيحاً فتياً سليماً ﴿لم يجب﴾<sup>(١)</sup> عن الساعي ﴿أخذها﴾ بل لا يجوز إلا أن يرى المصلحة في قبوله، كما عرفته فيما سبق ﴿وأخذ غيرها﴾<sup>(٢)</sup> مما هي أعلى سنّاً، أو أدنى، على التفصيل الذي مرّ شرحه في مبحث الأبدال.

وقد أشرنا فيما مرّ إلى أنه لا يتعين على المالك إخراج الفريضة أو بدلها من عين النصاب، بل له إحراجها عيناً أو قسمة من ما آخر.

وأما الساعي فليس له استيفاؤها عيناً أو بدلاً حتى مع امتناع المالك من أداء الزكاة إلا من النصاب.

﴿ومن هنا يظهر أنه لو كان﴾ ما بلغ النصاب ﴿كله مريضاً﴾ وهرمة، أو ذات عوار ﴿لم يكلف شراء صحيحة﴾ من على الساعي أن يقبل منه ما يدفعه إليه من النصاب الذي تعلق به مما يندرج في مستى فريضته عيناً أو بدلاً، كما يدلّ عليه الروايات الواردة في آداب المصدق<sup>(٣)</sup>.

وما ورد فيها من النهي عن أخذ الهرمة وذات العوار<sup>(٤)</sup>، منصرف عمّا إذا كان النصاب كله كذلك، كما أنّ خروج المريضة والهرمة وذات العوار عن منصرف إطلاق لفظ «الفريضة» الثابتة في النصاب

(١) في الشرائع ١: ١٤٩، لم يجز.

(٢) في الشرائع ١: ١٤٩، زيادة: بالقيمة.

(٣) أنظر الوسائل، الباب ١٤ من أبواب زكاة الأنعام، الأحاديث

(٤) أنظر التهذيب ٤: ٥٢/٢٠، والامتنع ٢: ١٩، ٥٦، والوسائل، الباب ١٠ من أبواب زكاة الأنعام، الحديث ٣.

من مثل قوله: «(في كل أربعين شاة شاة)»<sup>(١)</sup> أو «(أربعين بقرة مستة)»<sup>(٢)</sup> إن سُمّت فهي فيما إذا لم يكن جميع النصاب كذلك ، وإلا فدعوى انصراف الإطلاقات عن مثل هذا النصاب أولى من دعوى انصراف فريضتها إلى الصحيحة السليمة عن العيب.

هذا ، مع أن الحكم في حد ذاته بحسب الظاهر مما لا خلاف فيه بيننا ، بل في المدارك هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب ، بل عن العلامة في المنتهى نسبته إلى علمائنا ، مؤذناً بدعوى الإجماع عليه. ثم حكى عن بعض العامة قولاً بوجوب شراء الصحيحة ؛ لإطلاق قوله -عليه السلام-: «(لا تؤخذ في الصدقة قرمة ، ولا ذات عوار)»<sup>(٣)</sup>. وأجاب عنه بالحمل على ما إذا كان النصاب صحاحاً؛ لأنه المتعارف<sup>(٤)</sup> . وهو جيد.

واستدل أيضاً للمدعى بأنه هو الذي تقتضيه قاعدة تعلق الزكاة بالعين ، وكونها على وجه الشركة الحقيقية <sup>بأنه هو الذي تقتضيه قاعدة تعلق الزكاة بالعين</sup> ، وكونها على وجه الشركة الحقيقية <sup>بأنه هو الذي تقتضيه قاعدة تعلق الزكاة بالعين</sup> ، إلى المشهور<sup>(٥)</sup> ، حيث إن الفقير على هذا لا يستحق إلا كسراً مشاعاً في الجميع ، فإذا كان الجميع مراضاً لم يستحق الفقير إلا جزءاً منها ، فكيف يصح أن يكلف المالك بشراء الصحيحة؟!.

وربما قرعوا على هذا وجوب ملاحظة النسبة بحسب القيمة ، فيما لو

(١) الكافي ١/٥٣٤:٣ ، التهذيب ٥٨/٢٥٠٤ ، الاستبصار ٦١:٢ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١.

(٢) الكافي ١/٥٣٤:٣ ، التهذيب ٥٧/٢٤٤ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١.

(٣) سنن ابن ماجة ١/٥٧٧:١ ، سنن النسائي ٢١:٥ و ٢٩.

(٤) مدارك الأحكام ١٠٤:٥ ، وانظر: منتهى الطلب ٤٨٥:١.

(٥) الناسب هو صاحب الجواهر فيها ١٣٨:١٥.



كان نصفه أو ثلثه أو أقل أو أكثر، بل واحدة منها مريضة والباقي صحيحة أو بالعكس.

وفيه: ما عرفت آنفاً من أنه ليس لما يستحقه الفقير حد مضبوط، وإنما يعرف مقدار ما يستحقه الفقير في النصاب بما فرصه الشارع للفقير في ماله بقوله: «في أربعين شاة شاة»<sup>(١)</sup> و«في ثلاثين بقرة تبيع حولي»<sup>(٢)</sup> و«في ست وعشرين من الإبل ست محاصر»<sup>(٣)</sup> وهكذا.

فإن قلنا: بأن المنساق من هذه الأدلة إنما هو الفرد الصحيح السوي مطلقاً، فكون النصاب كلها مراضاً غير مُحدٍ في الاجتزاء بغير الصحيح؛ إذ لا امتناع في إيجاب الشارع في هذا المال حصة شائعة تعادل فرداً صحيحاً من الفريضة على القول بالمشركة، كما أنه لا امتناع فيه أيضاً على القول بأن الفريضة عين ما يستحقه الفقير، وأن إيجابها في النصاب من قبيل استحقاق غرماء الميت حظهم من تركته.

والحق ما عرفت من منع الانسباق المذكور، بل قد أشرنا فيما سبق من إمكان دعوى القطع في مثل هذه الفروض الخارجة عن المتعارف التي يمكن دعوى خروجها عن منصرف إطلاقات النصوص بأن الشارع لم يجعل الزكاة فيها بأكثر من فريضة من صنفها.

نعم يجب أن لا يكون ما يدفعه صدقة من أدنى الأفراد وأشدّها

(١) الكافي ١/٥٣٤:٣، تهذيب ٢٥:٤، الاستبصار ٢٢:٢/٦١، الوسائل، الباب ٦ من أبواب زكاة الأنعام، الحديث ١.

(٢) الكافي ١/٥٣٤:٣، التهذيب ٢٤:٤/٥٧، الوسائل، الباب ٤ من أبواب زكاة الأنعام، الحديث ١.

(٣) الكافي ٢/٥٣٢:٣، التهذيب ٢١:٤/٥٣، الاستبصار ١٩:٢/٥٧، الوسائل، الباب ٢ من أبواب زكاة الأنعام، الحديث ٤.

مرضاً ، أو أكثرها عواراً ، بحيث يدخل في موضوع النهي الوارد في قوله تعالى : « ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون »<sup>(١)</sup> .

﴿ ولا تؤخذ الربى : وهي الوالد إلى خمسة عشر يوماً ﴾ على ما في المتن<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup> ، بل عن بعض نسبه إلى الأصحاب<sup>(٤)</sup> ، مشعراً بالإجماع عليه .

ولكن كثيراً منهم بعد أن فسروها بذلك ، قالوا : ﴿ وقيل : إلى خمسين يوماً ﴾ ولكتهم لم يستموا قائله .

وأما ما ذكره من التحديد بالخمسة عشر ، فهو وإن كان معروفاً بين الفقهاء ، ولكنه غير معروف في كلمات المغويين .

قال الجوهرى - على ما حكى عنه - : رُبِّي على (فعل) بالضم التي وضعت حديثاً ، وجمعها رُبَاب بالضم ، وللصدر رِبَاب بالكسر ، وهو قرب العهد بالولادة ، تقول : شاة رُبِّي بَيْتة الرُّباب ، وأعز رِبَاب<sup>(٥)</sup> .

وفي الحدائق بعد أن نسب إلى ظاهر الأصحاب : الاتفاق على أنه لا تؤخذ الربى ، ولا الأكلوة ، ولا فعل الضراب ، واستدل عليه بموثقة سماعة الآتية<sup>(٦)</sup> ، قال : والأصحاب قد عللوا المنع في الربى بالإضرار بولدها ، وجعلوا الحد في المنع من أخذها إلى خمسة عشر يوماً ، وقيل : إلى خمسين يوماً ، ولم نجد هذين الحذنين مستنداً .

(١) البقرة ٢٦٧:٢ .

(٢) شرائع الإسلام ١: ١٤٩ .

(٣) المختار ٢: ٥١٤ .

(٤) كنز في الجواهر ١٥: ١٥٨ .

(٥) حكاها صاحب المدارك عنها ١٠٥٠٥ ، وانظر: الصحاح ١: ١٣١ .

(٦) تأتي في صفحة ٢٧٥ .

والذي يفهم من كلام أهل اللغة: أنَّ الرَبِّيَّ هي التي ولدت حديثاً ، كما في الصحاح.

وفي النهاية: أنَّها قريبة العهد بالولادة<sup>(١)</sup>. انتهى.

وقد تعرض في مفتاح الكرامة لنقل كلمات جملة من اللغويين ، فقال: قال في القاموس: الرَبِّيُّ كحَبَبِي الشاة إذا ولدت ، وإذا مات ولدها أيضاً ، والحديثة النتاج.

وفي الصحاح: هي ولدت حديثاً.

وفي النهاية: قريبة العهد بالولادة.

وعن جامع اللغة: هي الشاة إذا ولدت وأتى عليها من ولادتها عشرة أيام أو بضعة عشر.

وعن الأزهرى: هي رَبِّي ما بينها وبين شهر.

وعن أبي عميلة: الرَبِّيُّ من البحر والضأن ، وربنا حاء في الإبل أيضاً.

مرجعتن تشبهت بهما

وفي مجمع البحرين قال: هي الشاة تربى في البيت من الغنم لأجل اللبن.

وقيل: الشاة القريبة العهد بالولادة.

وقيل: هي الوالد ما بينها وبين خمسة عشر يوماً.

وقيل: ما بينها وبين عشرين.

وقيل: ما بينها وبين شهرين ، ونخصها بعضهم بالمعز ، وبعضهم بالضأن<sup>(٢)</sup>. انتهى.

(١) الحداث الصادرة ٧١:٧٠-٧١ ، وانظر الصحاح ١٣١:١ ، ونهاية لابن الأثير ١٨٠:٢ .

(٢) مفتاح الكرامة ، كتاب الزكاة ٧٧:٣ ، وانظر: القاموس المحيط ٧١:١ ، والصحاح ١٣١:١ ، ونهاية لابن الأثير ١٨٠:٢ ، ومجمع البحرين ٦٥:٢ .

والذي يغلب على الظن أنها لغة وعرفاً ما كانت قريبة العهد بالولادة ، وهذا معنى مقول بالتشكيك ، ومن هنا نشأ الاختلاف في تحديده ، فكأن ما ذكره الأصحاب من التحديد بالخمسة عشر ، هو القدر المتيقن مما يطلق عليها أنها ولدت حديثاً.

وكيف كان فمما يدل على المنع عن أخذ الرتبى بالمعنى المزبور: موثقة سماعة عن أبي عبد الله - عليه السلام - ، قال : « لا تؤخذ الأكلة - والأكلة الكبيرة من الشاة تكون في الغنم - ولا ولدة ولا الكبش الفحل »<sup>(١)</sup> إذ الظاهر أن المراد بالوالد هي الوالدة عن قرب ، وربها علل المنع عن أخذها بكونه إضراراً بالمالك أو بولدها.

ويؤيده ما في مجمع البحرين ، يقال : وفي حديث المصطلق : « دعه الرتبى ، والماخض ، والأكلة » أمر المصطلق أن يعد هذه الثلاثة ولا يأخذها ؛ لأنها خيار المال<sup>(٢)</sup>.

ولكن الظاهر كون الحديث عاماً لا يخص الجواهر نقله عن النهاية من حديث عمر<sup>(٣)</sup> بأدنى اختلاف في اللفظ ناشئ من تحريف الناسخ. وكيف كان فلا بأس بإيراده في مقدم التأييد.

واستوجه في المسالك كون لعة في المسع : المرض ؛ لأنها بمنزلة النفساء ، والنفساء مريضة ، ولذا لا يقام عليها الحد ، قال : وعلى هذا لا يجزئ إخراجها وإن رضي المالك<sup>(٤)</sup> . انتهى .

(١) الكافي ٣/٥٣٥:٣ ، نفيه ٢/١٤:١٥/٣٨ ، لوسائل ، الباب ١٠ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٢.

(٢) مجمع البحرين ٣٠٨:٥

(٣) حواهر الكلام ١٥:١٦٠ ، وانظر : النهاية - لابن الأثير ١: ٥٨٠.

(٤) مسالك الأفهام ١: ٣٨٢.

أقول: لا يعدّ هذا مرضاً في العرف، وعلى تقدير صدق كونها مريضة عرفاً، فلا دليل على منع مطلق المرض بحيث يتناول مثل ذلك عن قبولها صدقة، كما لا يخفى.

والأولى الالتزام به من باب التعبد بظاهر الموثقة المزبورة، دون مثل هذه التعليقات الغير المطردة.

نعم سوق الرواية يشهد بأن ذلك من باب الإرفاق بالمالك، فتجزئ مع رضاه كما عن جماعة التصريح به<sup>(١)</sup>. بل عن ظاهر المحكي عن المنتهى نفي الخلاف فيه<sup>(٢)</sup>، خلافاً لظاهر من عدله بالمرض<sup>(٣)</sup>، وقد عرفت ما فيه.

وقد ورد في صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه السلام: «تفسير الربى التي تربي الثين، قال: «لبس في الأكلة ولا في الربى، والربى التي تربي الثين، ولا شاة لبس، ولا فعل الغنم صدقة»<sup>(٤)</sup> هكذا نقله في الجواهر، وتحتفل بكون السحير من الراوي، إلا أنه قال: لكن عن الفقيه رويته: «ولا في الربى التي تربي الثين» فتعين كونه من لفظ الإمام عليه السلام<sup>(٥)</sup>.

وكيف كان فظاهر هذه لصحيحة عدم عد الربى بهذا المعنى من النصاب، كما أنّ ظاهرها ذلك أيضاً بالنسبة إلى الأكلة وفحل الضراب، لا أنها تعدّ منه ولكنها لا تؤخذ في الصدقة، وهو خلاف

(٣-١) أنظر جواهر الكلام ١٥: ١٦٠.

(٤) الكافي ٣: ٥٣٥/٢، الفقيه ٢: ٣٧/١٤، الوسائل، لباب ١٠ من أبواب زكاة الأنعام، الحديث ١.

(٥) جواهر الكلام ١٥: ١٥٩-١٦٠.

المشهور، وسيأتي البحث عنه إن شاء الله.  
 ﴿و﴾ كذا ﴿لا﴾ تؤخذ ﴿الأكولة﴾: وهي السمينة المعدة للأكل ،  
 ولا فحل الضراب كما يدل عليها الوثيقة المتقدمة<sup>(١)</sup>.  
 وم في الوثيقة من نصير الأكولة بالكبيرة من الشاة ، غير منافي لما  
 سمعته من تفسيره بالسمينة المعدة للأكل ؛ إذ الطاهر أن هذا المعنى هو  
 المراد بالكبيرة المذكورة في الرواية لا لكبيرة من حيث السن ، كما يشهد  
 لذلك كونها مفسرة بذلك في اللغة.

فمن الصحاح: الأكولة الشاة التي تعزل للأكل وتسمن<sup>(٢)</sup>.  
 وفي القاموس: الأكولة العاقر من الشياه ، والشاة تعزل للأكل<sup>(٣)</sup>.  
 وعن العلامة في المنتهى أنه عمل المنع عن أخذها بأن في تسلط  
 الساعي على أخذها إضراراً بالمالك ، فكان متعيباً.  
 وبقوله عليه السلام: «يترك كرائم أموالهم»<sup>(٤)</sup> والفحل المعدة  
 للضراب من كرائم الأموال ؛ إذ لا يبعد للضراب في الغالب إلا الجيد من  
 الغنم.

ثم قال: ولو تطوع المالك بإخراج ذلك حاز بلا خلاف ؛ لأن النهي  
 عن ذلك ينصرف إلى الساعي ، لتعويت المالك النفع ، ولإرفاق به ،  
 لا لعدم إجزائها<sup>(٥)</sup>. انتهى.

أقول: قد أشربا آنفاً إلى أن المنسق من الوثيقة المزورة الناهية عن

(١) وثيقة سماعة نقلت في صفحة ٢٧٥.

(٢) حكاها صاحب الجواهر في ١٥: ١٦٢ ، ونظر: لصاح ١٩٢٥: ٤.

(٣) القاموس المحيط ٣: ٣٢٩.

(٤) من الدارمي ١: ٣٨٤ وسن البيهقي ٤: ٩٦ و ٧: ٧ و ٨.

(٥) حكاها صاحب المارك في ١٠٦: ٥ ، ونظر. مني المطب ١: ٤٨٥.

أخذ الأكلة والوالدة وفعل الضراب بواسطة المناسبة المغروسة في الذهن ،  
إنما هو رعاية حال المالك والإرفاق به ، كما فهمه الأصحاب ، فما ذكروه  
من أنه لو تَطَوَّع المالك بإخراجها جار ، منحه .

لا يقال : فعلى هذا لا وجه لتخصيص هذه الثلاثة بالمنع بعد ما بينا  
- فيما سبق - من أن الخيار للمالك في إخراج أيها شاء .

لأننا نقول : المقصود بمثل هذه النواهي بيان ما يستحقه الساعي  
بحيث لو امتنع المالك عن أداء الزكاة ، أو كان غائباً مثلاً ، أو أوكل  
الأمر إليه ، بأن يقول له : حُذ ما تستحقه من غير زيادة ، فيستفاد من  
مثل هذه النواهي أنه ليس للساعي - عند كون الأمر موكولاً إليه شرعاً أو  
برخصة المالك - أن يأخذ مثل المذكورت التي هي من كرائم أموالهم ،  
فلا ينافيه كون المالك محيراً في دفع أيها شاء .

ثم إنهم اختلفوا في عَدَّ الأكلة وفعل الضراب من الصواب ، فظاهر  
الأكثر كما في المدارك <sup>(١)</sup> ، سَلَّ الشَّهْرُ كَمَا فِي الْخَدَائِقِ <sup>(٢)</sup> عَدَّهَا .

وحكي عن جمع ، منهم المَحَقُّقُ في النافع ، والشَّهِيدُ في اللعة ،  
والعَلَّامة في الإرشاد : عدم عَدِّهَا <sup>(٣)</sup> ، واختاره صريحاً في الخدائق <sup>(٤)</sup> .

وعن المحقق الأردبيلي : نفي البُعد عنه <sup>(٥)</sup> ؛ لقوله - عليه السلام - في  
صحيحة عبد الرحمن المتقمة <sup>(٦)</sup> : « ليس في الأكيلة ، ولا في الربى التي

(١) مدارك الأحكام ٥ : ١٠٦ .

(٢) الخدائق الناصرة ٦٩ : ١٢ .

(٣) حكاة هم : صاحب الخدائق ٦٩ : ١٢ ، وانظر . المختصر السافع : ٥٦ ، واللعة  
الدمشقية : ٥٠ ، وإرشاد الأدهان ٢٨١ : ١ .

(٤) الخدائق الناصرة ٧٠ : ١٢ .

(٥) حكاة صاحب الخدائق ٧٠ : ١٢ ، وانظر مجمع الفائدة والبرهان ٧٤ : ٤ .

(٦) نقلت في صفحة ٢٧٦ .

ترتبي اثنين ، ولا شاة لبن ، ولا فعل الغنم صدقة» فإن ظاهرها عدم تعلق الزكاة بهذه الأصناف ، كما تقدمت لإشارة إليه .

وفي المدارك بعد أن استدلت للقول المزبور بهذه الصحيحة ، قال : وهي غير صريحة في المطلوب ؛ لاحتمال أن يكون المراد بنفي الصدقة فيها عدم أخذها في الصدقة ، لا عدم تعلق الزكاة بها ، بل ربما تعين المصير إلى هذا الحمل ؛ لاتفاق الأصحاب ظاهراً على عدا شاة اللبن والرتبي . واستقر الشهد - رحمه الله - في البيان عدم عدا الفعل خاصة إلا أن يكون كلها فحولاً أو معظمها ، فيعد ، والمسألة محل إشكال ، ولا ريب أن عدا الجميع أولى وأحوط <sup>(١)</sup> . انتهى .

واعترضه في الخدائق بأن الصحيحة وإن لم تكن صريحة كما ذكره ، إلا أنها ظاهرة في ذلك تمام الظهور ، والاستدلال لا يختص بالصريح ، بل كما يقع به يقع بالطاهر - إلى أن نقلت - وما أتد به هذا الحمل من قوله بعد العبارة المتقدمة : بل ربما تصبى المصير إلى هذا الحمل ؛ لاتفاق الأصحاب ظاهراً على عدا شاة اللبن والرتبي ، ففيه : أن ما ذكره من الاتفاق غير معلوم ولا مدعى في المسألة .

ومع فرض دعواه ، فأني مانع من العمل بظاهر الخبر ، وترجيحه على الإجماع المذكور ؟

ومع تسليم العمل به وترجيحه على الخبر ، فأني مانع من العمل بالخبر المذكور في الباقي مما لم يقم إجماع ولا دليل على ما ينافية ؟ <sup>(٢)</sup> انتهى ملخصاً .

(١) مدارك الأحكام ١٠٦:٥-١٠٧ ، وانظر: البيان: ١٧٦ .

(٢) الخدائق الناصرة ٦٩:١٢-٧٠ .



أقول: ما ذكره من ظهور الصحيحة في نفي تعلق الزكاة بالمذكورات ، وصحة الاستدلال بالظاهر ، وعدم صلاحية نقل الإجماع بعد ثبوته لمعارضتها ، وجيه ، ولكن الغالب في المذكورات عدم كونها مرسلة في مرجعها عامها ؛ إذ المراد بشاة اللن على الظاهر ما يعزها صاحب الغنم عن قطيعه التي يرسلها في مرجعها عامها ، ويتركها في بيته للانتفاع بلبها في مؤونة عياله والواردين عليه من الضيف ونحوه ، وهي لا تكون غالباً إلا معلوفة ، كما أن الأكيسة التي تعزل للأكل وتضمن لا تكون غالباً إلا كذلك ، بل فعل الضراب أيضاً في الغالب ليس إلا كذلك ، وكذلك الرئى التي تربى اثنين ، فلا محالة قد يرعيا المالك في العالب ولو بعلفها في الليل ، فيمكن كون الصحيحة واردة مؤرد الغالب من عدم تحقق شرط الزكاة ، أي: السوم محضاً ، من غير كونه مشوباً بالعلف في المذكورات.

فيشكل حينئذ رفع اليد عن محمولات أدلة الزكاة بمثل هذا الإطلاق ، خصوصاً بعد الالتفات إلى أن ثبوت الزكاة في مثل هذه الأصناف على تقدير كونها جامعة للشرايط ، أولى ؛ لكونها من خيار أمواله ، وأكثرها نفعاً ، فكونها كذلك موجب لصرف الإطلاق إلى غيرها مما لا تكون جامعة للشرايط لو لم نقل بانصرافها في حد ذاتها إليه من حيث العلة ، فما ذهب إليه المشهور مع أنه أحوط هو الأقوى.

﴿ ويجوز أن يدفع من غير غنم البلد وإن كان أدون قيمة ﴾ سواء كان في زكاة الإبل أو الغنم ؛ لإطلاق أدلتها.

وفصل بينهما في المسالك ، فقال في شرح عبارة المصنف: هذا أي جواز الإخراج من غير غنم البلد مع تساوي في القيمة ، أو كونها زكاة

الإبل ، وإلا لم يجزئ إلا بالقيمة<sup>(١)</sup> .

ولعلّ مناه دعوى أنّ المنساق من قوله -عليه السلام- : «في أربعين شاة شاة»<sup>(٢)</sup> إرادة واحدة من النصاب ، وأنّ الاجتزاء بدفع شاة من غير غنم البلد إنّما هو من باب القيمة .

ولكن مقتضى ذلك اعتبار التساوي في القيمة حتّى في غنم البلد إذا كانت خارجة من النصاب ، ولعلّه ملتمز بذلك ، وتخصيص الكلام بما إذا كان من غير البلد للجري مجرى العالب من عدم زيادة قيمة جميع أجزاء النصاب من قيمة الأفراد المتعارفة من سائر غنم البلد .

وكيف كان ، فهو ضعيف ؛ لما عرفت -فيما سبق- من أنّ ظاهر النصوص والفتاوى وقوع مطلق الشاة التي يأخذها المصطلق مصداقاً لفريضة الواجبة عليه لا خصوص ما هي أجزاء النصاب ، وكيف لا ، مع ذهاب المشهور إلى كفاية الجذع من الضأن في زكاة العنم ، مع أنّه يمتنع كونه من أجزاء النصاب بناءً على ما هو المشهور من تفسيره بما كمل له سبعة أشهر .

﴿ويجزئ الذكر والأنثى﴾ سواء كن النصاب فحولاً أو إناثاً أو ملفقاً ﴿لتناول الاسم﴾ أي اسم الشاة التي جعلت فريضة لهما على الإطلاق بمقتضى إطلاق دليلها .

فما عن الخلاف من أنّ من كان عنده أربعون شاة أنثى أخذ منه أنثى ، وفي الذكر يتخير<sup>(٣)</sup> .

(١) مسالك الأفهام ١: ٣٨٣ .

(٢) الكافي ٣/ ٥٣٤ ، التهذيب ٤/ ٥٨ ، المستصار ٢/ ٢٢ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١ .

(٣) كما في الجواهر ١٥: ١٦٧ ، وانظر: الخلاف ٢: ٢٥ ، لمعة ٢٢ .

وعن جامع المقاصد من أنه يتخير في الذكران أو في شاة الإبل لا مطلقاً<sup>(١)</sup>.

وعن المختلف من أنه يجوز دفع الذكر إذا كان بقيمة واحدة منها دون غيره<sup>(٢)</sup>، ضعيف.

ودعوى أنه هو مقتضى قاعدة الشركة في العين؛ قد عرفت ما فيها فيما مر، كما أنك عرفت أنفاً اندفاع ما قد يتوهم من أنه إذا كانت الجميع أنثى، فلا يكون دفع الذكر إلا من باب القيمة، فلا يكون مجزئاً إلا إذا كان بقيمة واحدة منها، فلاحظ.



(١) كما في الجواهر ١٥: ١٦٧-١٦٨، وانظر: جامع المقاصد ١٧٠٣.


(٢) كما في الجواهر ١٥: ١٦٨، وانظر: مختلف شيعه ١٣٢-١٣٣، المسألة ١٠٣.

## ﴿القول﴾

### ﴿في زكاة الذهب والفضة﴾

﴿ولا تجب الزكاة في الذهب حتى يبلغ عشرين ديناراً﴾ أي  
مطلقاً شرعياً.

في الجواهر: بلا خلاف أحده  <sup>(١)</sup> ، بل الإجماع تقسيمه  
عليه ، والنصوص متواترة فيه <sup>(٢)</sup> .

فإذا بلغ عشرين <sup>(٣)</sup>  <sup>(٤)</sup> فهو كما في المتن <sup>(٥)</sup>  
وغيره <sup>(٦)</sup> : ﴿عشرة قراريط﴾ .

في القاموس: القيراط والقرط بكسرهما ، يختلف وزنه بحسب  
البلاد ، فبمكة ربع مئدس دينار ، ودلعرق نصف عشره <sup>(٧)</sup> .

فما في المتن وغيره ، بل الشائع في عرف الفقهاء من التعبير عن  
نصف دينار بعشرة قراريط ، وعن عشره بقيراطين ، منقول على ما  
بالعراق.

(١) حواهر الكلام ١٥ ١٦٨

(٢) شرائع الإسلام ١٥٠٠١ .

(٣) المختصر النافع ٥٦٠ .

(٤) القاموس المحيط ٣٧٩:٢ .

﴿ثم ليس في الزائد شيء حتى تبلغ أربعة دنائير، ففيها قيراطان، ولا زكاة فيما دون عشرين مثقالاً، ولا فيما دون أربعة دنائير، ثم كلما زاد المال أربعة، ففيه قيراطان بالغاً ما بلغ﴾.  
 ﴿وقيل: لا زكاة في العين﴾ أي المذكورة ﴿حتى تبلغ أربعين﴾  
 ديناراً ﴿ففيها دينار﴾.

وقد نسب في المعتبر - على ما حكى عنه - هذا القول إلى ابني بانويه، وجماعة<sup>(١)</sup>.

وعن الخلاف نسبه إلى قوم من أصحابنا<sup>(٢)</sup>.

﴿و﴾ القول ﴿الأول أشهر﴾ فتوى ورواية، بل هو المشهور، كما ادّعاه غير واحد<sup>(٣)</sup>. بل عن غير واحد<sup>(٤)</sup> دعوى الإجماع عليه، أو نفي الخلاف.



ويدلّ عليه أخبار كثيرة:

منها: ما عن الكليني - في الصحيحين - عن الحسين بن يسار، قال: سألت أبا الحسن - عليه السلام -، في كم وضع رسول الله - صلى الله عليه وآله -، الركاة؟ فقال: «في كل مئتي درهم خمسة دراهم، فإن نقصت فلا زكاة فيها، وفي الذهب في كل عشرين ديناراً نصف دينار، فإن نقص فلا زكاة فيها»<sup>(٥)</sup>.

(١) كما في الجوهر ١٥: ١٦٩، وانظر: المعتبر ٢: ٥٢٣.

(٢) كما في الجوهر ١٥: ١٦٩، وانظر: الخلاف ٢: ٨٤، المسألة ٩٩.

(٣) كصاحب الجواهر فيها ١٥: ١٦٩.

(٤) حكاه صاحب الجواهر فيها ١٥: ١٦٩، ونظر: العتبة (المواضع الفقهية): ٥٠٥، والخلاف ٨٤٢، المسألة ٩٩.

(٥) الكافي ٦/٥١٦، وفيه: الحسين بن بشر، الوسائل، الباب ١ و ٢ من أبواب زكاة الذهب والنقصة، الحديث ٣ و ٣.

وفي الموثق عن علي بن عتبة ، وعتبة من أصحابنا ، عن أبي جعفر وأبي عبد الله -عليهما السلام- ، قالوا : « ليس فيما دون العشرين مثقالاً من الذهب شيء ، فإذا كملت عشرين مثقالاً ففيها نصف مثقال إلى أربعة وعشرين ، وإذا كملت أربعة وعشرين ففيها ثلاثة أحماس دينار إلى ثمانية وعشرين ، فعلى هذا الحساب كلما زاد أربعة »<sup>(١)</sup>.

وعنهم بإسناده عن أبي عبيدة ، عن أبي عبد الله -عليه السلام- ، قال : « إذا جازت الزكاة العشرين ديناراً ، في كل أربعة دنانير عشر دينار »<sup>(٢)</sup>. وعن الشيخ -في الصحيح- عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، قال : سألت أبا الحسن -عليه السلام- عما أخرج من المعدن من قليل أو كثير هل فيه شيء ؟ قال : « ليس فيه شيء حتى يكون في مثله الزكاة عشرين ديناراً »<sup>(٣)</sup>.

وعنه -في الموثق- عن يحيى بن أبي العلاء ، عن أبي عبد الله -عليه السلام- قال : في عشرين ديناراً ذهب دينار »<sup>(٤)</sup>.

وعنه أيضاً -في الموثق- عن زرارة ، عن أبي جعفر -عليه السلام- قال : « في الذهب إذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار ، وليس فيما دون العشرين شيء ، وفي الفضة إذا بلغت مائتي درهم خمسة دراهم ، وليس فيما دون المائتين شيء ، فإذا زادت تسعة وثلاثون على المائتين فليس فيها

(١) الكافي ٣/٥١٥ ، التهذيب ١٣/٦٠٤ ، الاستبصار ٢/٣٥١٢ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ٥.

(٢) الكافي ٣/٥١٦ ، وفيه : ابن عبيدة ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ٦.

(٣) التهذيب ١٣/١٣٨١ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب ما يجب فيه الخس ، الحديث ١.

(٤) التهذيب ١٤/٦٠٤ ، الاستبصار ٢/٣٦١٢ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ٨.

شيء حتى تبلغ الأربعين ، وليس في شيء من الكسور شيء حتى تبلغ الأربعين ، وكذلك الدنانير على هذا الحساب»<sup>(١)</sup>.

وعنه أيضاً - في الموثق - عن زرارة وبكير ، أنهما سمعا أبا جعفر - عليه السلام - يقول في الزكاة: «أما في الذهب فليس في أقل من عشرين ديناراً شيء ، فإذا بلغت عشرين ديناراً ففيه نصف دينار ، وليس في أقل من مائتي درهم شيء ، فإذا بلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم ، فما زاد فبحساب ذلك ، وليس في مائتي درهم وأربعين درهماً غير درهم إلا خمسة دراهم ، فإذا بلغت أربعين ومائتي درهم ففيها ستة دراهم ، فإذا بلغت ثمانين ومائتي درهم ففيها سبعة دراهم ، وما زاد فعلى هذا الحساب ، وكذلك الذهب»<sup>(٢)</sup> الحديث.

ويذكر عليه أيضاً **صحيحه الحلي** ، قال: وسئل أبو عبد الله - عليه السلام - عن الذهب **والفضة ما أقل ما يكون فيه الزكاة ؟** قال: «مائتا درهم وعدلتهما من الذهب»<sup>(٣)</sup>.

**وصحيحه محمد بن مسم** أو حسنة ، قال: سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن الذهب كم فيه من الزكاة ؟ فقال: «إذا بلغ قيمته مائتي درهم فعليه الزكاة»<sup>(٤)</sup> فإن قيمة مائتي درهم في صدر الشريعة

(١) التهذيب ٤: ١٥/٧ ، الامتصاص ٢: ٣٧/١٢ ، الوسائل ، الباب ١ و ٢ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ٦ و ٩.

(٢) التهذيب ٤: ٣٣/١٢ ، الوسائل ، الباب ١ و ٢ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ١٠ و ١١.

(٣) الكافي ٣: ٥١٦/٣ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ١.

(٤) الكافي ٣: ٥١٦/٣ ، التهذيب ٤: ٢٨/١٠ ، الامتصاص ٢: ٣٨/١٣ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ٢.

عشرون ديناراً ، على ما نصّ عليه الأصحاب ، وشهدت به الآثار ، ولذلك خيّر الشارع في باب الديات والخديات بينها ، وجعلها على حدّ سواء ، إلى غير ذلك .

ويدلّ عليه أيضاً غير ذلك من الروايات التي لا حاجة إلى استقصائها ، وستمّر عليك جملة منها في طي المباحث الآتية إن شاء الله . واستدلّ للقول الآخر بموثقة امصلاء عن أبي جعفر وأبي عبد الله -عليهما السلام- أنها قالوا : « في الذهب في كلّ أربعين مثقالاً مثقال ، وفي الورق في كلّ مائتين خمسة دراهم ، وليس في أقلّ من أربعين مثقالاً شيء ، ولا في أقلّ من مائتي درهم شيء ، وليس في النيف شيء حتى يتم أربعون فيكون فيه واحد »<sup>(١)</sup> .

واستدلّ له أيضاً بصحيحة زرارة المروية عن التهذيب ، قال : قلت لأبي عبد الله -عليه السلام- : رجل عنده مائة درهم وتسعون درهماً وتسعة وثلاثون ديناراً ، أيزكّيها ؟ قال : « ليس عليه شيء من الزكاة في الدراهم ولا في الدينائر ، حتى تم أربعين والدراهم مائتي درهم » . وقال : قلت : فرجل عنده أربعة أبنق<sup>(٢)</sup> ، وتسعة وثلاثون شاة ، وتسعة وعشرون نقرة أبركهن ؟ قال : « لا يركي شيئاً منها ، لأنّه ليس شيء منهنّ قد تمّ فليس تجب فيه الزكاة »<sup>(٣)</sup> .

وفي الخدائق بعد أن نقل الاستدلال له بهذه الرواية ، قال ما لفظه :

(١) التهذيب ٤ : ٢٩ / ١١ ، الاستبصار ٢ : ٣٩ / ١٣ ، الوسائل ، الباب ١ و ٢ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ٧ و ١٣ .

(٢) أنش : جمع قلة لثقة ، وأصه : أوثق . النهاية لابن الأثير ٥ : ١٢٩٠ .

(٣) التهذيب ٤ : ٢٦٧ / ٩٢ ، الاستبصار ٢ : ١١٩ / ٣٨ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ١٤ .



ويشكل بأن هذه الرواية قد رواها الصدوق في الفقيه بما هذه صورته .

قال زرارة: قلت لأبي عبد الله -عليه السلام-: رجل عنده مائة وتسعة وتسعون درهماً ، وتسعة عشر ديناراً ، أيزكيها ؟ فقال : «لا ، وليس عليه زكاة في الدراهم ، ولا في الدينير حتى تتم» قال زرارة: وكذلك هو في جميع الأشياء ، وقال : قلت ، إلى آخر ما تقدم .

وبذلك يضحف الاعتماد على رواية الشيخ للخبر المذكور ، ولهذا إن المحدث الكاشاني في الوافي إنما نقل الخبر برواية الصدوق ، ثم نبه على رواية الشيخ ، وقال : إن ما في الفقيه هو الصواب<sup>(١)</sup> . انتهى ما في الحديث .

ومما يؤيد وقوع التعريف في رواية الشيخ ولكن من النسخ لا منه : أن الشيخ أورد هذه الرواية كما هي ، ولم يتعرض لتوجيهها كما تعرض لتوجيه الرواية الأولى<sup>(٢)</sup> بما تيسر ، فهذه الرواية عن أن تلك الرواية لم تكن مخالفة لمذهبه ، وإنما وقع الاشتباه في نقلها .

وكيف كان ، ففي المدارك بعد أن نقل احتجاج ابن بابويه لمذهبه برواية الفضلاء ، قال : وهذه الرواية مروية في التهذيب والاستبصار بطريق فيه علي بن الحسن بن فضال ، وقيل : إنه فطحي ، لكن روى الشيخ -في الصحيح- عن زرارة نحو ذلك ، فإنه قال : قلت لأبي عبد الله -عليه السلام-: رجل عنده مائة درهم وتسعة وتسعون درهماً ، ثم ساق الحديث إلى مائتي درهم .

(١) الحديث الناصرة ١٢ ٨٨ ، ونظر الفقيه ٢/١١٣٢ ، والرواي ١٠ ٦٩ .

(٢) أي : رواية الفضلاء .

ثم قال: وأجاب الشيخ في التهذيب عن الرواية الأولى بأن قوله -عليه السلام-: «ليس في أقل من أربعين مثقالاً شيء» يجوز أن يكون أراد به ديناراً واحداً؛ لأن قوله: «شيء» يحتمل الدينار ولما يزيد عليه ولما ينقص عنه، وهو يجري مجرى المجمل الذي يحتاج إلى التفصيل.

قال: وإذا كنا قد روينا الأحاديث المفصلة في أن في كل عشرين ديناراً نصف دينار، وفيما يزيد عليه في كل أربعة دنانير عشر دينار، حملنا قوله -عليه السلام-: «وليس فيما دون الأربعين ديناراً شيء» أنه أراد به ديناراً واحداً؛ لأنه متى نقص عن الأربعين إنما يجب فيه دون الدينار.

فأما قوله في أول الخبر: «في كل أربعين مثقالاً مثقال» ليس فيه تناقض لما قلناه؛ لأن عندنا أنه يجب فيه دينار وإن كان هذا ليس بأول نصاب، وإذا حملنا هذا الخبر على ما قلناه، كنا قد جمعنا بين هذه الأخبار على وجه لا تنافي بينها. هذا كلامه رحمه الله تعالى..

ولا يخفى ما في هذا التأويل من البعد وشدة المخالفة للمظاهر، ويمكن حل هذه الرواية على التقية؛ لأنها موافقة لمذهب بعض العامة، وإن كان أكثرهم على الأول<sup>(١)</sup>. انتهى ما في المدارك.

أقول: لولا مخالفة الإجماع وإعراض المشهور عن هذه الرواية، لكان الجمع بينها وبين غيرها من الروايات المزبورة بمحمل الزكاة فيما دون الأربعين على الاستصحاب أولى من ارتكاب هذا النحو من التكاليفات، وإن كان هذا أيضاً لا يخلو من إشكال؛ فإن الأخبار بظاهرها متعارضة، والمقام مقام الترجيح لا الجمع، ومن الواضح قصور هذه الرواية عن معارضة الروايات المشهورة بين الأصحاب فتوى ورواية من جمع الوحوى،

(١) مدارك الأحكام ١١١.٥-١١٢، وانظر: تهذيب ١١.٤، ديل الحديث ٢٩.

فالأولى ردّ علمها إلى أهلها.

﴿ولا زكاة في الفضة حتى تبلغ مائتي درهم ، ففيها خمسة دراهم ، ثم كلّما زادت أربعين كان فيها درهم﴾.

في الجواهر: بلا خلاف أجده في شيء من ذلك نصاً وفتوى ، بل الإجماع بقسميه عليه ، والنصوص يمكن دعوى تواترها فيه<sup>(١)</sup>.

أقول: وقد تقدم جملة من لنصوص الدالة عليها ، ولا حاجة إلى استقصائها.

﴿وليس فيما نقص عن الأربعين زكاة ، كما ليس فيما ينقص عن المائتين شيء﴾ ولو يسيراً كالحبة ونحوها وإن تسومح فيه في المعاملات العرفية ؛ لأنّ المسامحة العرفية لا يبتنى عليها الأحكام الشرعية ؛ إذ الحقيقة في التقدير كونه على التحقيق دون التقريب ، كما اعترف به في الجواهر<sup>(٢)</sup>.

ولكن لا يخفى عليك أنّ المبدأ العرفية قد تكون في الصدق ، كإطلاق المثلّال أو الرطل أو المن أو غير ذلك من أسماء المقادير ، على ما نقص عنها بمقدار غير معتدّ به مسامحة ، كإطلاق المن على ما نقص عنه بمثلّال ، والمثلّال على ما نقص عنه نصف حبة مثلاً ، وهذا إطلاق مسامحي مبنيّ على ضرب من التجوّز ، فهذا ممّا لا اعتداد به في التقديرات الشرعيّة الواردة في مقام التحديد ، كما في قوله - عليه السلام - : «ليس فيما دون العشرين مثقالاً من الذهب شيء ، فإذا كملت عشرين مثقالاً ففيها نصف مثقال»<sup>(٣)</sup> فإنّ مقتضى حملها على حقيقته نفي الزكاة

(٢) جواهر الكلام ١٥: ١٧٣.

(١) جواهر الكلام ١٥: ١٧٣.

(٣) الكافي ٣: ١٥٣ ، تهذيب ١٣/ ٦٤ ، الاستبصار ٢/ ٣٥ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ٥.

فما نقص عن العشرين كائناً ما كان ولو أقلّ قليل.

وقد تكون في المصداق ، كإطلاق الذهب على الذهب الرديّ الغير الخالص عن الأجرام الموجبة لرداءته ، وإطلاق الحنطة على الحنطة الغير النقيّة عن الأجزاء الأرضيّة ، وشبهها المستهلكة فيها.

وهذا النحو من المسامحة موجبة لاندراج الموضوعات تحت مستمياتها عرفاً ، فيكون إطلاق العرف أسمياً عليها إطلاقاً حقيقياً فيسترتب عليها أحكامها ، وقد تقدّم في كتاب الطهارة في مبحث المياه ، وكذا في التيمم بالتراب ، مزيد توضيح لذلك <sup>(١)</sup> ، فلاحظ.

ثم إنّ الظاهر أنّ أسماء المقادير أسام لأصول مضبوطة محدودة في الواقع بمحدود غير قابلة للزيادة والقيصة ، فكانّ جميعها مأخوذة من أصل واحد ، مثل أنّ الذراع الحديد الذي وضعه الجاسيتون لتحديد المسافات ، أصله ذراع خاصّ عينه المأمون مثلاً لتقدير المساحة ، وحقّة إسلامبول المتعارفة في هذه الأعصار ، أصلها الحقّة التي أرسلوها من إسلامبول إلى سائر البلاد ، وهكذا سائر المقادير.

فالعشرون مثقالاً الذي هو نصاب الذهب اسم لمقدار خاصّ لا يصدق حقيقة على ما نقص عن ذلك المقدار ولو بمقدار شعرة ، وكلّ فرد من أفراد الذهب أو غيره إمّا بالغ وزنه هذا الحدّ أو ليس ببالغه ، وطريق معرفته : موازنته بالموازين المتعارفة في البلاد اللاتي يعتمد عليها العرف والعقلاء في تشخيص مقادير الأشياء ، فلو اختلفت الموازين ، فبلغ ببعضها حدّ النصاب دون الآخر ، سقطت الموازين عن الاعتبار ، حيث علم إجمالاً بمخالفة أحدهما للواقع ، ولدى تعذر تحقيق ما هو الحقّ منها ،

(١) تقدّم في صفحة ٢٥ و ٢٧٤ من الطبع المحري.

يجب الرجوع في حكمه إلى ما يقتضيه الأصل ، وهو براءة الذمة عن التكليف بالزكاة ، كما حكى القول بذلك عن حلاف الشيخ وتذكرة الفاضل<sup>(١)</sup> ، خلافاً لما عن غير واحد من الحكم بالوجوب.

ففي المسالك بعد أن اعترف بأنه لو نقص عن النصاب ولو حجة في كل الموازين ، لم تجب الزكاة ، قال : وأما لو نقص في بعضها وكمل في بعض آخر وجبت ؛ لاغتفار مثل ذلك في المعاملة<sup>(٢)</sup>.

وفيه : أن اغتفاره في المعاملة مبني على المسامحة ، ولذا يتسامحون لدى اختلاف الموازين في الفضة بما لا يتسامحون بمثله في الذهب ، وفي الخنطة والشعر بما لا يتسامحون في السقدين ، وفي أيام الرخاء بما لا يتسامحون في أيام العلاء.

والحاصل أن المدار على بلوغ النصاب حقيقة لا مسامحة ، واختلاف الموازين أو اتفاقها لا يؤثر في تغيير الحكم. واستدل له أيضاً بهساق بلوغ النصاب بهذا الميزان وهو كاف في وجوب الزكاة ؛ إذ لا يعتر بلوغه للجميع ؛ لعدم إمكان تحققه.

وفيه ما عرفت من أن موضوع الحكم كونه في حد ذاته بالغاً حد النصاب ، سواء وجد في العلم ميزان أم لم يوجد ، والرجوع إلى الموازين المتعارفة في البلد ؛ لكونها طريقاً لمعرفة مقادير الأشياء ، فإذا بلغ النصاب بشيء منها ، يجب التعويل عليه من باب أصالة الصحة والسلامة ما لم يعلم بقصه ، كما جرت عليه سيرة العرف والعقلاء في معاملاتهم ، ولدى

(١) كما في حواهر الكلام ١٧٣٠١٥ ونظر الخلاف ٧٥:٢ ، المسألة ٨٨ ، وتذكرة الفقهاء

١٢٦:٥.

(٢) مسالك الأهمام ٣٨٤:١.

معارضة بعضها ببعض سقطت الجميع عن الاعتبار، فتصير الأصول مرجعاً حتى عند العرف والعقلاء، كما لا يخفى على من راجعهم في أبواب معاملاتهم من مثل بيع السلم وشبهه، ما لم يكن بناؤهم على المسامحة، فلاحظ.

﴿والدرهم: ستة دوانيق، والدنق: ثمان حبات من أوسط حب الشعير﴾.

في الجواهر: لا خلاف أجده، بل عن ظاهر بعض وصريح غيره: دعوى اتفاق الخاصة والعامة عليه، وتصريح اللغويين به<sup>(١)</sup>.

وفي المدارك بعد أن ذكر أن الوحد حمل الدرهم الواقع في النصوص الواردة عن الأئمة -عليهم السلام-، على أنها هو المتعارف في زمانهم -عليهم السلام- قال: وقد نقل الخاصة والعامة أن قدر الدرهم في ذلك الزمان ستة دوانيق، ونص عليه جماعة من أهل اللغة<sup>(٢)</sup>.

وقال العلامة في القواعد: والدرهم ستة دوانيق، والدانق ثمان حبات من أوسط حب الشعير، والمثاقيل لم تختلف في جاهلية ولا إسلام، أما الدراهم فإنها مختلفة الأوزان، واستقر الأمر في الإسلام على أن وزن الدرهم ستة دوانيق، كل عشرة منها سبعة مثاقيل من ذهب<sup>(٣)</sup>.

وفي مفتاح الكرامة قال في شرح هذه العبارة: أما كون الدرهم ستة دوانيق، فقد صرح به في المقنعة والنهاية والمبسوط والخلاف وما تأخر

(١) حواهر الكلام ١٥: ١٧٤.

(٢) مدارك الأحكام ٥: ١١٣-١١٤.

(٣) قواعد الأحكام ١: ٥٤.

عنها ، بل ظاهر الخلاف أن عليه إجماع الأمة. وظاهر المنتهى في الفطرة الإجماع. وفي المدارك : أنه نقله الخاصة والعامة ، ونص عليه جماعة من أهل اللغة. وفي المفاتيح : أنه وفاق عند الخاصة والعامة. وفي الرياض : أنه لم نجد فيه خلافاً بين الأصحاب ، وأنه عزاه جماعة منهم إلى الخاصة والعامة وعلمائهم مؤذنين بكونه مجمعاً عليه عندهم.

وأما كون وزن الدائق ثمانى حبات من أوسط حب الشعير ، فقد صرح به المفيد وجمهور من تأخر عنه. وفي المفاتيح : أنه لا خلاف فيه مثلاً. وقال العلامة المجلسي في رسالته - على ما حكى عنه - في تحقيق الأوزان : إنه متفق عليه بينهم ، وأنه صرح به علماء الفريقين. ومثله قال صاحب الخدائق. وفي المدارك : قطع به الأصحاب. وفي المنتهى : نسبه إلى علمائنا.

وأما كون كل عشرة دراهم سعة مشاقل ، فظاهر الخلاف إجماع الأمة عليه ، وفي رسالة المجلسي <sup>(١)</sup> : أنه مما لا شك فيه ، ومما اتفقت عليه الخاصة والعامة ، وقال أيضاً : إن مما لا شك فيه أن المثقال الشرعي ثلاثة أرباع الصيرفي ، فالصيرفي مثقال وثلاث من الشرعي.

ثم قال : وأما كون المشاقل لم تختلف في جاهلية ولا إسلام عما هي عليه الآن ، ففي الخدائق : أنه صرح به علماء الطرفين ، وقد نقل ذلك عن الرافعي في شرح الوحيز.

ثم قال : قلت : وهو الموجود في شرحه الآخر للبيهي ، وبه صرح المصنف في النهاية ، والمحقق الشافعي على ما حكى ، ويستفاد ذلك من قولهم : الدرهم ستة دوانيق ، والدائق ثمانى حبات من أوسط حب الشعير ، فحيث عدم الدرهم وعدم نسبته إلى المثقال علم المثقال <sup>(١)</sup>. انتهى

(١) مفتاح الكرامة ج ٣ كتاب لركة ، ص ٨٨ ، وانظر : المقتبة : ٢٥١ ، وانهاية : ١٩١ ، والمبسوط

ما في مفتاح الكرامة.

وفي الحقائق قال: لا خلاف بين لأصحاب -رضوان الله عليهم- وغيرهم أيضاً، أنّ الدنانير لم يتغير وزنها عما هي عليه الآن في جاهلية ولا إسلام، صرح بذلك جملة من علماء الطرفين.

قال شيخنا العلامة -أجزل الله إكرامه- في النهاية: والدنانير لم يختلف الميثقال منها في جاهلية ولا إسلام.

وكذا نقل عن الرافعي في شرح الوجيز أنّه قال: الميثاقيل لم تختلف في جاهلية ولا إسلام، والدينار ميثقال شرعي، فهما متحدان وزناً، فلذا يُعبر في أخبار الزكاة تارة بالدينار، وتارة بالميثقال.

وأما الدراهم، فقد ذكر علماء الفريقين أيضاً أنها كانت في زمن النبي -صلى الله عليه وآله-، سابقاً، كما كنتم قبل زمانه بغلّة، وكان وزن الدرهم منها ثمانية دوانيق، وطبرية وزن الدرهم منها أربعة دوانيق، وهكذا بعده إلى زمن بني أمية، فبحسب الدرهمين وقسموها نصفين، كلّ درهم ستة دوانيق، واستقرّ أمر الإسلام على ذلك.

قال شيخنا الشهيد في كتاب اذكرى نقلاً عن ابن دريد: إنّ الدرهم الواقي هو البغلي بإسكان الغين، منسوب إلى رأس البغل، ضربه الثاني في خلافته بسكّة كسروية، وزنه ثمانية دوانيق.

قال: إنّ البغلّة كانت تسمّى قبل الإسلام بالكسروية، فحدث لها هذا الاسم في الإسلام والوزن بحاله، وجرت في المعاملة مع الطبرية وهي

٢٠٩:١، وخلاف ٧٩:٢، المسألة ٩٥، ومبني النطلب ١ ٥٣٧، ومدارك الأحكام ١١٤:٥، ومفاتيح الشرائع ٥٠:١، ورياض المسائل ٢٧٠:١، والحدائق الناصرة ٩٠:١٢، وفتح المرير ٥:٦، وهبة الأحكام ٣٤٠:٢، وجامع المقاصد ١٨٣، وجمع العدة والبرهان ٩٦:٤.



أربعة دوانيق ، ولما كان في زمن عبد الملك ، جمعها واتخذ الدرهم منها ، واستقر أمر الإسلام على ستة دوانيق<sup>(١)</sup> . انتهى ما في الحقائق .

ولقد أطلعنا الكلام في نقل الكلمات ، حيث إنها هي العمدة في تشخيص مثل هذه الموضوعات ، وإن كانت العادة قاضية بأن ما اشتهر بين المسلمين في ضبط مقدار الديار والدرهم - اللذين بني عليهما أحكام شرعية كثيرة عامة الابتلاء - من كون المئقال الشرعي ثلاثة أرباع الصيرفي ، وكون الدرهم نصف المئقال وخمسه ، مأخوذاً من أسلافهم يداً بيد ، خصوصاً بعد الالتفات إلى قصء العادة بقاء عين الدراهم والدنانير المتعارفة في تلك الأعصار إلى الأعصار المتأخرة ، بل قد يوجد في هذه الأعصار من الدنانير القديمة ، ولعل منها الدنانير التي يقال لها : أبولعية ، فثل هذه الأشياء لا يفتني ~~وإنها على العلماء المتصدين لضبطه~~ .

وأما ما ذكره من تحديد الدرهم بستة دوانيق ، والدائق ثمان حبات من أوسط حب الشعير ~~تحدد لهم للذراع الأسود الذي وضعه~~ العباسيون بعثة أصابع ، وتحديد كل إصبع بسبع شعيرات أو ست ، وتحديد كل شعير بسبع شعيرات ، فهو تحديد تقريبي ذكره لشدة الاحتياط في ضبطه بما لا يسلم عن اختلاف كثير حتى بالنسبة إلى صنف واحد من شعير مكان خاص في سنة واحدة ، فضلاً عن البلاد المختلفة في الأقاليم المتشعبة ، كما لا يخفى على من اختبره بمكيال كبير ؛ إذ قلما يتفق مساواة مكيا لين منه في العدد .

وفي الحقائق ، بعد أن نقل عن علماء الفريقين التصريح بأن الدرهم

(١) الحقائق البصرة ١٢: ٨٩-٩٠ ، وطر . نهاية الأحكام ٢: ٣٤٠ ، وفتح المبرر ٦: ٥٠ ، والدكري: ١٦٠ .

ستة دونيق ، وأن كل دائق ثمان حبات ، قال : إلا أنا قد اعتبرنا ذلك بالشعير الموجود في زماننا لأجل استعمال كميّة صاع الفطرة بصنع البحرين ، فوجدنا في ذلك نقصاً فاحشاً عن الاعتبار بالثاقيل الشرعية وهي الدنانير ، والظاهر أن حبات الشعير المتعارفة سابقاً كان أعظم حجماً وأثقل وزناً من الموجود في زماننا<sup>(١)</sup> . انتهى .

ولعلّ هذا هو الوجه فيما ورد من تحديد الدائق باثني عشرة حبة من أوسط حب الشعير في حجر سليمان بن حفص المروزي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام - ، أنه قال : «الدرهم [وزن]<sup>(٢)</sup> ستة دوانيق ، والدائق وزن ست حبات ، والحبة وزن حتي شعير من أوساط الحب ، لا من صفاره ولا من كباره»<sup>(٣)</sup> .

والحاصل : أن تحديد المثقال أو الذراع وشبههما بالشعيرات أو الشعرات حالة على أمر غير مضبوط ، مع أن الدرهم نفسه شيء معين ، وزنه مضبوط لم يتغير في جاهلية ولا إسلام إلى عهد الأعراف المتأخرة في كثير من بلاد المسلمين ، وهو ثلاث أرباع الصيرفي ، وهذا مما لا شبهة فيه .  
 ﴿ وقد سمعت عن جلة منهم لتصريح بأن الدرهم وزنه نصف مثقال شرعي وحسه ، فعلى هذا يكون مقدار العشرة دراهم سبعة مثاقيل ﴾ والمائتا درهم التي هي أول نصب القصة وزن مائة وأربعين مثقالاً .

﴿ ومن شرط وجوب الزكاة فيها ﴾ مضافاً إلى بلوغ النصاب :  
 ﴿ كونها مضروبين دنانير ودرهم منقوشين بسكة المعاملة ﴾

(١) الخدائق الناصرة ١٢: ٨٩-٩٠ .

(٢) زيادة من المصدر .

(٣) تهذيب ١: ١٣٥-١٣٦/٣٧٤ ، الوسائل ، الباب ٥٠ من أبواب الوضوء ، الحديث ٣ .

(١) بلا خلاف فيه على الظاهر فيما عدا ما قرّبه عن الزكاة ، كما ستعرفه .  
بل في المدارك : هذا قول عسائنا أجمع ، وخالف فيه العامة ، فأوجبوا  
الزكاة في غير المنقوش إذا كان نقاراً<sup>(١)</sup> ، بل عن العنية والانتصار  
والتذكرة أيضاً دعوى الإجماع عليه<sup>(٢)</sup> .

ويدلّ على اعتبار هذا الشرط حملة من الأخبار :

منها : صحيحة عليّ بن يقطين أو حسنته بإبراهيم بن هاشم ، عن  
أبي إبراهيم - عليه السلام - ، قال : قلت له : إنه يجتمع عندي الشيء الكثير  
قيمته ، فيبقى نحواً من سنة ، أنزكيه ؟ فقال : « لا ، كلّ ما لم يحل عليه  
الحول فليس عليك فيه زكاة ، وكلّ ما لم يكن ركازاً فليس عليك فيه  
شيء » قال : قلت : وما الركاز ؟ قال : « الصامت المنقوش » ثم قال : « إذا  
أردت ذلك فامسكه ، فإنه ليس في مسائك الذهب ونقار الفضة شيء  
من الزكاة »<sup>(٣)</sup> .

وعن الشيخ في الموثق عن جميل بن دراج ، عن أبي عبد الله  
وأبي الحسن - عليهما السلام - أنهما قالا : « ليس في التبر<sup>(٤)</sup> زكاة ، إنما هي على  
الدينار والدرهم »<sup>(٥)</sup> .

(١) مدارك الأحكام ١١٥:٥ .

(٢) كما في الجواهر ١٨٠:١٥ ، وانظر : العنية (الجوامع الفقهية) : ٥٠٥ ، والانتصار ٨٠٠ ،  
وتذكرة الفقهاء ١١٩:٥ .

(٣) الكافي ٨/٥١٨:٣ ، التهذيب ١٩/٨:٤ ، الاستبصار ١٣/٦:٣ ، الوسائل ، الباب ٨ من  
أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ٢ .

(٤) التبر : ما كان من الذهب غير مصروب ، ولا يقال تبرّ إلا للذهب ، وبعضهم يقوله للفضة  
أيضاً . الصحاح ٦:٢ .

(٥) التهذيب ١٨/٧:٤ ، الاستبصار ١٦/٧:٢ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب زكاة الذهب  
والفضة ، الحديث ٥ .

وعن الصدوق أنه رواها عن جميل بن دراج بسند فيه إرسال وإضمار نحوها<sup>(١)</sup>.

وربما يدل عليه أيضاً بعض الروايات الآتية الدالة على نفيها عن السبائك والحلي والنقار.

فهذا ، أي : اعتبار كونها مسكوكي بسكة المعاملة ، بحيث اندرجا في مستوى الدينارين والدرهم ، أي : النقدين اللذين يتعامل بهما على إجماله ، مما لا شبهة فيه.

كما أنه لا شبهة في عدم اعتبار حصول المعاملة بهما بالفعل ، بل يكفي كونها كذلك سابقاً ، كما صرح به المصنف وغيره ، فقالوا: لما كان يتعامل بهما إحد العبرة نصاً وفتوى باندراجها في مستوى الدينار والدرهم ، وهذا مما لا يختلف فيه الحال بين بقائها على ما كانا عليه من المعاملة بهما وبين هجرهما وسقوط سكتتهما عن الاعتبار لما كانا كما أنه لا يتفاوت الحال فيه بين كون السكة بالكتابة وبين غيرها من الأشكال ، ولا بين كونها سكة الإسلام أو الكفر ، ولا بين عموم رواجها في سائر البلاد أو في خصوص بلد ولو من البلاد النائية ، بلا خلاف في شيء منها على الظاهر ، بل ولا بين سكة السلطان وغيرها إذا جرت في المعاملة ، كما صرح به بعض<sup>(٢)</sup>.

ويدل عليه مضافاً إلى عموم الأدلة ، خصوص خبر زيد الصائغ الآتي<sup>(٣)</sup> في مسألة الدراهم المنقوشة ، فلاحظ.

(١) أنظر: الجواهر ١٨٠: ٩٥.

(٢) أنظر: مستند الشيعة ٢٧٢ ، وكشف العطاء: ٣٥٠.

(٣) يأتي في صفحة ٣٩٣.

فرع: لو اتخذ المضروب بالسكة للينة كالحلي أو غيرها، فمن الروضة وشرحها للفاضل الأصفهاني: لم يتغير الحكم، زاده الاتخاذ أو نقصه في القيمة ما دامت المعامنة به على وجهه ممكنة<sup>(١)</sup>؛ لإطلاق الأدلة والاستصحاب الذي به يرجح الإطلاق المزبور على ما دلّ على نفيها عن الحلي، وإن كان التعارض بينهما العموم من وجه، بل يحكم عليه؛ لأن الخاص وإن كان استصحاباً يحكم على العام وإن كان كتاباً، هكذا قيل<sup>(٢)</sup>.

وفيه نظر؛ إذ لا مقتضي لتحكيم إطلاق وجوب الزكاة في النقيدين على عموم ما دلّ على نفيها عن الحلي، بل العكس أولى بالإدعان، خصوصاً بالنسبة إلى بعض الروايات النافية المشتملة على التعليل المقتضي للاطراد المشعر باختصاص **الزكاة** بالمال الذي من شأنه الصرف في النفقة والصدقة ونحوها، لا مثل الحلي الذي وضع للبقاء، كما في خبر يعقوب بن شعيب المروي عن **الحلي** الذي وضع للبقاء، كما في خبر عليه السلام عن الحلي أيزكي؟ فقال: «إذن لا يبقى منه شيء»<sup>(٣)</sup>.

وخبر علي بن جعفر عن أخيه، قال: سألت عن الزكاة في الحلي، قال: «إذن لا يبقى»<sup>(٤)</sup> إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة التي لها قوة ظهور في العموم.

مع إشعار جملة منها بأن لعنوان كونه حلياً من حيث هو مدخلية في وضع الزكاة عنه، وأن زكاته إعارته، كما يؤيد ذلك ما استسمعه عن

(١) حكاها عنها صاحب الجواهر فيها ١٨٢٠١٥، وانظر الروضة البهية ٣٠٥٢.

(٢) قاله صاحب الجواهر فيها ١٨٢٠١٥.

(٣) الكافي ٣/٥١٨: ٣، الوسائل، الباب ٩ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ١.

(٤) قرب الإسناد ٨٩٣/٢٢٨، الوسائل، الباب ٩ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٩.

العلامة من ذهب أكثر العامة - الذين لا يعتبرون السكة - إلى <sup>(١)</sup> نفيا في الحلبي المحلل.

وملخص الكلام: أن الروايات الواردة في الحلبي في غاية الظهور وقوة الدلالة على شمولها لمثل القلادة المعلق بها الدنانير وشبهها من الحلبي التي استعمل فيها أعيان النقيدين، ولا يصلح لمعارضتها شيء من العمومات. أما العمومات الدالة على ثبوت الزكاة في مطلق الذهب والفضة، فهذه الروايات أخص مطلقاً منها.

وأما عموم ما دل على ثبوتها في الدينار ودرهم، فيمكن منع شموله لما هو محل الكلام؛ فإن عمدته صحيحة علي بن يقطين وموثقة جميل المستقمتان <sup>(٢)</sup>، وهما قابلتان للمناقشة في دلالتها على العموم الأحوالي، بحيث تتناولان الدينار والدرهم اللذين جُعلا حُلَيًّا، فإن شمولهما إن كان فبالإطلاق. ويمكن الخدشة في إطلاقهما من هذه الجهة بمرورهما بموجب حكم آخر، كما لا يخفى على المتأمل.

وهكذا الكلام في بعض الروايات الواردة في بيان حد النصاب التي وقع فيها التعبير بالدينار والدرهم.

ولو سلم ظهورها في العموم الأحوالي، فليس تخصيص العمومات الكثيرة الواردة في الحلبي المعتضدة بما عرفت بأهون من تقييد الدنانير والدرهم بما إذا لم تتخذ حُلَيًّا، بل التقييد بأهون.

لا يقال: إنه يفهم من صحيحة عبي بن يقطين وموثقة جميل وغيرهما

(١) في النسخة الخطية والطبع الحجري: على. وم البناء هو الصحيح.

(٢) تقمتان في صفحة ٢٩٨.

مما دلّ على انحصار ما تجب فيه الزكاة بالدينارين والدراهم: أنّ المراد من الذهب والفضة الوارد فيها أخبار مطلقة: خصوص الدينارين والدراهم، فتكون تلك المطلقات بمنزلة روايات مطلقة واردة في خصوص الدينار والدرهم في كون النسبة بينها وبين ما دلّ على نفيها عن الحلّي العموم من وجه.

لأننا نقول: السبب بين الأخبار المتنافية تلاحظ قبل تخصيص العموم بشيء من الأخبار المخصصة له لا بعده، فكما يجب تقييد المطلقات بما دلّ على نفي الزكاة عما عدا النقيدين كذلك يجب تقييدها بما دلّ على نفيها عن الحلّي، فإطلاق الأخبار النافية عن الحلّي حاكم على إطلاق المطلقات، والمفروض أنّه ليس للعقد الإثباتي المستفاد من الحصر إطلاق أحوالي، وإلا لتحققت المعارضة بينه وبين إطلاق نفي البأس عن الحلّي في مورد اجتماعها لا غير، كما لا يخفى على المتأمل.

وقد تلخص مما ذكر: أنّ القول بنفي الزكاة عند صيرورتها حلياً هو الأشبه.

وأما ما قيل: من أنّ الخاص وإن كان استصحاباً يحكم على العام وإن كان كتابياً؛ فما لا ينبغي لإصغاء إليه؛ فإنّ الأصول العملية لا تصلح معارضة للأدلة اللفظية بوجه، كما تقرّر في محله.

﴿و﴾ كذا من شرط وجوب الزكاة فيها: ﴿حوّل الحول حتّى يكون النصاب موجوداً فيه أجمع، فلو نقص في أثناءه أو تبدّلت أعيان النصاب بغير جنسه أو بجنسه لم تجب الزكاة﴾ كما عرفت ذلك كلّه لدى البحث عن شرائط زكاة الأنعام.

﴿وكذا﴾ عرفت فيما سبق عند بيان شرائط من تجب عليه الزكاة أنّ من شرط وجوب الزكاة التمكن من التصرف في النصاب، وأنّه ﴿لو

منع من التصرف فيه ، سواء كان المنع شرعياً كالوقف والرهن ، أو قهرياً كالغصب ﴿ لم تجب الزكاة ، فرجع .  
 ﴿ ولا تجب الزكاة في الحلّي عملاً كان كالسوار للمرأة وحلية  
 السيف للرجل ، أو محرماً كالخلخال للرجل ، والمنطقة للمرأة ،  
 وكالأواني المتخذة من الذهب والفضة ، وآلات اللهو لو عملت  
 منها﴾ .

في المدرك قال : أما سقوط الزكاة في الحلّي المحلل ، فقال العلامة  
 رحمه الله في التذكرة : إنه قول علمائنا أجمع وأكثر أهل العلم .  
 وأما المحرم ، فقال في التذكرة أيضاً : إنه لا زكاة فيها عند علمائنا ؛  
 لعموم قوله - عليه السلام - : « لا زكاة في الحلّي »<sup>(١)</sup> .

وأطبق الجمهور كافة على إيجاب الزكاة فيه ؛ لأن المحذور شرعاً  
 كالمعدوم حساً .

ولا حجة فيه ؛ لأن عدم الصفة غير معتبر لإيجاب الزكاة ؛ فإن  
 المناط كونها مضروبين بسكة المعاملة ، وهو جيد<sup>(٢)</sup> . انتهى ما في  
 المدارك .

وفي الجواهر : بلا خلاف أجده في شيء من ذلك بيتنا إذا لم يكن  
 بقصد الفرار ، بل الإجماع بقسميه عليه<sup>(٣)</sup> . انتهى .

وبدل على نفي الزكاة في الحلّي أيضاً روايات كثيرة :  
 منها : صحيحة محمد الحلي ، عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال :

(١) أورده الشيخ الطوسي في الخلاف ٨٨:٢ ، المسألة ١٠٢ .

(٢) مدارك الأحكام ١١٨:٥ ، وانظر : تذكرة الفقهاء ١٢٩:٥ و ١٣٢ ، المسائل ٧٠ و ٧١ .

(٣) جواهر الكلام ١٨٣:١٥ .



سألته عن الحلّي فيه زكاة؟ قال: «لا»<sup>(١)</sup>.

وحسنة رفاة، قال: سمعت أبا عبد الله -عليه السلام- وسأله بعضهم عن الحلّي فيه زكاة، فقال: «لا وإن بلغ مائة ألف»<sup>(٢)</sup>.  
وخبر هارون بن خازجة عن أبي عبد الله -عليه السلام-، قال: «ليس على الحلّي زكاة»<sup>(٣)</sup>.

وخبر مروان بن مسلم، عن أبي الحسن، قال: سألت أبا عبد الله -عليه السلام- عن الحلّي، عليه زكاة؟ قال: «إنه ليس فيه زكاة وإن بلغ مائة ألف درهم، كان أبي يخلف الناس في هذا»<sup>(٤)</sup>.  
وخبر العلاء، قال: قلت لأبي عبد الله -عليه السلام-: هل على الحلّي زكاة؟ فقال: «لا»<sup>(٥)</sup>.

ومرسلة ابن أبي عمير، عن أبي عبد الله -عليه السلام- قال: «زكاة الحلّي عارته»<sup>(٦)</sup> إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة التي تقدم بعضها، وسيأتي جملة منها في المسألة الآتية.

(١) الكافي ٣/٥١٨:٣، التهذيب ٢١/٨:٤، الاستبصار ١٨/٧:٢، الوسائل، الباب ٩ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٣.

(٢) الكافي ٣/٥١٨:٤، التهذيب ٢٠/٨:٤، الاستبصار ١٧/٧:٢، الوسائل، الباب ٩ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٤.

(٣) الكافي ٣/٥١٨:٧، التهذيب ٢٦/٩:٤، الاستبصار ٢٣/٨:٢، الوسائل، الباب ٩ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٢.

(٤) التهذيب ٢٣/٨:٤، الاستبصار ٢٠/٨:٢، وفيه. هارون بن مسلم عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله -عليه السلام-، في آخره، الوسائل، الباب ٩ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٧.

(٥) قرب الإسناد ٩٧/٣٠، الوسائل، الباب ٩ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٨.

(٦) الكافي ٣/٥١٨:٦، التهذيب ٢٢/٨:٤، الاستبصار ١٩/٧:٢، الوسائل، الباب ٩ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ١.

وقيل: يستحب فيه شيء في الحلي المحرم في الزكاة وهذا القول منقول عن الشيخ<sup>(١)</sup> -رحمة الله عليه- ولم يعرف مستنده. نعم يستحب في الحلي المحس أنه إذا استعاره مؤمن أن يعيره فإنه زكاته ، كما يدل عليه رسالة ابن أبي عمير المتقدمة<sup>(٢)</sup>. وعن الصدوق في الفقيه أيضاً التصريح بذلك ، فقال: ليس على الحلي زكاة وإن بلغ مائة ألف ، ولكن تعيره مؤمناً إذا استعاره منك فهذه زكاته<sup>(٣)</sup>.

وهو محمول على الاستحباب بشهادة المعتزة المستقبضة المصرحة بأنه ليس في الحلي زكاة ، مضافاً إلى عدم الخلاف فيه ، بل قصور دليله من حيث هو عن إفادة الوجوب.

وكذا لا زكاة في السبائك المتخذة من الذهب والنقار التي هي -كما في الجواهر<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup>:- قطع الغضة غير المصروبة والتبر الذي هو غير المصروب من الذهب كما عني الجوهري<sup>(٦)</sup> ، أو تراب الذهب كما عن بعضهم تفسيره به<sup>(٧)</sup> ، بلا خلاف على الظاهر في شيء من ذلك بيننا نصاً وفتوى ما لم يكن بقصد الفرار من الزكاة ، بل في الجواهر ادعى الإجماع بقسميه عليه<sup>(٨)</sup>.

(١) كما في المدارك ١١٩:٥ ، وانظر: الجمل والعقود (الرسائل المشر) ٢٠٥.

(٢) نقلت في صفحة ٣٠٤.

(٣) الفقيه ٩:٢.

(٤) جواهر الكلام ١٨٤:١٥.

(٥) مدارك الأحكام ١١٩:٥.

(٦) حكاة صاحب المدارك في ١١٩:٥ ، وانظر: الصحاح ٦٠٠:٢.

(٧) حكاة صاحب المدارك فيها ١٢٠:٥ ، وانظر: سأل لعرب ٨٨:٤.

(٨) جواهر الكلام ١٨٤:١٥.

ويدل عليه مضافاً إلى الإجماع والأخبار الحاضرة لها بالدينار والدرهم ، النصوص المستفيضة التي سيأتي نقلها .

ويدل عليه أيضاً بعض الأخبار المتقدمة .

هذا إذا لم يكن بقصد الفرار من الزكاة ، وإلا فقد اختلفت الروايات فيه ، وكذا هتاوى الأصحاب ، فرتباً نسب إلى المشهور بين المتأخرين منقوط الزكاة<sup>(١)</sup> ، بل عن الريدص نسبته إلى عامتهم<sup>(٢)</sup> .

﴿وقيل﴾ والقاتل الصدوقان ، والمرضى - رحمهم الله - والشيخ ، وابننا زهرة وحمزة ، والحلي في إشارة السبق<sup>(٣)</sup> ﴿إذا عملها﴾ أي السقدين ﴿كذلك فراراً ، وجبت الزكاة ولو كان﴾ ذلك ﴿قل حوول الحول﴾ .

واستدل له بموثقة محمد بن مسلم ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحلبي فيه الزكاة ، قال : «لا ، إلا ما قرّبه من الزكاة»<sup>(٤)</sup> .

وخبر معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قلت له : الرجل يجعل لأهله الحلبي من مائة دينار والمائتي دينار ، وأراني قلت له : ثلاثمائة ، فعليه الزكاة ؟ قال : «ليس فيه زكاة» قال : قلت : فإنه قرّبه من الزكاة ؟ فقال : «إن كان قرّبه من الزكاة فعليه الزكاة ، وإن كان إنما

(١) الناصب هو صاحب الجواهر فيها ١٨٥:١٥ .

(٢) حكاه عنه صاحب الجواهر فيها ١٨٥:١٥ ، وانظر : رياض المسائل ٢٧١:١ .

(٣) المقنع (ضمن الجوامع الفقهية) : ١٤ ، المقية ٩:٢ ، جل العلم والعمل (ضمن رسائل الشريف المرتضى) ٧٥:٣ ، البسوط ٢١٠ : ١ ، العيبة (الجوامع الفقهية) : ٥٠٥ ، الوسيلة : ١٢٧ ، إشارة السبق (الجوامع الفقهية) : ١٢٥ .

(٤) التهذيب ٢٤/٩:٤ ، الاستبصار ٢١/٨:٢ ، لوسائل ، الباب ١١ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ٧ .

فعله ليتجمل به فليس عليه زكاة»<sup>(١)</sup>.

وموثقة إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا إبراهيم عن رجل له مائة درهم وعشرة دنانير، أعليه زكاة؟ فقال: «إن كان قريباً من الزكاة فعليه الزكاة»<sup>(٢)</sup>.

وبإزاء هذه الأخبار أخبار مستغضة تدل على القول الأول.  
منها: قوله -عليه السلام- في ديل صحيحة ابن يقطين المتقدمة<sup>(٣)</sup>  
الخاصة لما يجب فيه الزكاة بالصامت المقوش: «إذا أردت ذلك فاسبكه، فإنه ليس في مباتك الذهب ونقار الفضة زكاة».  
وهذه الرواية كالص في المتن: لكونه إرشاداً إلى ما يتحقق به  
الفرار من الزكاة.

وأوضح من ذلك دلالة عليه روية **هارون بن خازجة**، قال: قلت  
لأبي عبد الله -عليه السلام-: إن أخي **يوسف بن هؤلاء** أعمالاً أصاب  
فيها أموالاً كثيرة، وأنه جعل ذلك المال **خُلَيتاً** أراد أن يفر به من الزكاة،  
أعليه زكاة؟ قال: «ليس على الحلبي زكاة، وما أدخل على نفسه من  
القصاص في وضعه ومنعه نفسه فضله أكثر مما يخاف من الزكاة»<sup>(٤)</sup>.  
وصحيحة عمر بن يزيد، قال: قلت لأبي عبد الله -عليه السلام-:

(١) التهذيب ٢٥/٩٠٤، الاستبصار ٢٢/٨٠٢، الوسائل، الباب ٩ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٦.

(٢) التهذيب ٢٧٠/٩٤٤، الاستبصار ١٢٢/٤٠٢، الوسائل، الباب ٥ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٣.

(٣) تقدمت في صفحة ٢٩٨.

(٤) الكافي ٧/٥٩٨:٣، علل الشرائع: ٢/٣٧٠، التهذيب ٢٦/٩٠٤، الاستبصار ٢٣/٨٠٢، الوسائل، الباب ١١ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٤.

رجل فرّ بماله من الزكاة ، فاشتري به أرضاً أو داراً أعليه فيه شيء ؟ فقال : « لا ، ولو جعله خُلِيّاً أو نقرأ فلا شيء عليه فيه ، وما منع نفسه من فضله أكثر مما منع من حق الله لذي يكون فيه »<sup>(١)</sup>.

ورواية علي بن يقطين المروية عن العلل عن أبي إبراهيم - عليه السلام - قال : « لا تحب الزكاة فيما منك » قلت : فإن كان سبكه فراراً من الزكاة ؟ قال : « ألا ترى أن المنفعة قد ذهبت منه ، لذلك لا يجب عليه الزكاة »<sup>(٢)</sup>.  
وقد حكى عن الشيخ في كتابي الأخبار أنه وجه الروايات الدالة على الوحوب تارة بالحمل على الاستحباب ، وأخرى بالحمل على الفرار بعد حوول الحول ، أي دخول الشهر الثاني عشر<sup>(٣)</sup>.

واستدل على الثاني بما رواه في الموثق عن زرارة ، قال : قلت لأبي عبد الله - عليه السلام - : إنَّ أباك قال لي : « من فرّ بها من الزكاة فعليه أن يؤذيها » قال : « صدق أبي ، إنَّ علياً بن يوسف ما وجب عليه ، وما لم يجب عليه فلا شيء عليه فيه »<sup>(٤)</sup>.

ثم قال : « رأيت لو أنَّ رجلاً أغني عليه يوماً ثم مات فذهبت صلاته أكان عليه وقد مات أن يؤذيها ؟ » قلت : لا . قال : « إلا أن يكون أفاق من يومه ».

ثم قال : « رأيت لو أنَّ رجلاً مرض في شهر رمضان ثم مات فيه أكان يصام عنه ؟ » قلت : لا . قال : « وكذلك الرجل لا يؤذي عن ماله إلا

(١) لكافي ٣ : ١/٥٥٩ ، العقبه ١٧٠٢/٥٣ ، الوسائل ، الباب ١١ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ١ .

(٢) علل الشرائع : ١/٣٧٠ ، الوسائل ، باب ١١ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ٢ .

(٣) حكاها عنه صاحب الحقائق في ١٢ ٩٩ ، وانظر : الهديب ٩ : ٤ دليل الحديث ٢٦ ، والاستبصار ٨ : ٢ دليل الحديث ٢٢ .

ما حال عليه الحول»<sup>(١)</sup>.

وهذه الموثقة رواها في الكافي<sup>(٢)</sup> في صحيح أو الحسن بإبراهيم بن هاشم عن زرارة في جملة حديث طويل مشتمل على فقرات قد تدل بعض تلك الفقرات أيضاً على المدعى ، كما لا يخفى على من راجعها. ولكن يتوجه على التوجيه المزبور: أنه وإن شهد به الموثقة المزبورة ، إلا أن بعض تلك الأخبار - أي الرويات المثبتة للزكاة - غير قابل لهذا الحمل ، كخبر معاوية بن عمار ، فإنه كالنص في إرادة الزكاة في المورد الذي لو كان فعله لا يقصد الفرار ، بل لأن يتجمل به ، لم يكن عليه زكاة.

﴿ وكيف كان ، فالجمع بين الأخبار: بحمل الزكاة على الاستحباب أشبه ﴾ بأصول المذهب وقواعده ؛ إذ ليس لتلك الأخبار قوة دلالة على الوجوب ، فضلاً عن صلاحية المكافئة للأخبار النافية التي هي نص في عدم الوجوب ، مع حكومتها ببعضها أي الموثقة المزبورة. على ما كان من تلك الأخبار قابلاً للحمل على الفرار بعد حوول الحول ، أي دخول الشهر الثاني عشر ؛ لكونها مدلولها اللفظي متعرّضاً لتفسيرها ، فلا تصلح تلك الأخبار لمعارضتها.

وما عداها مما هو صالح لمعارضة من هذه الجهة - كخبر معاوية بن عمار - قاصر عن المكافئة من جهات أخرى ، كما هو واضح.

﴿ أما لو جعل الدراهم والدنانير كذلك ﴾ أي سبائك أو نقاراً أو خلياً ﴿ بعد حوول الحول ﴾ الذي قد عرفت أنه يتحقق بدخول الشهر

(١) التهذيب ٤ / ٢٧ / ١٠ ، الاستبصار ٨ / ٢٤ ، الوسائل ، الباب ١١ من أبواب زكاة الذمت والمعة ، الحديث ٥.

(٢) الكافي ٣ / ٤٢٦ : ٤١.

الثاني عشر **﴿وجبت الزكاة إجماعاً﴾** ولم تسقط عنه مع إمكان الأداء وإن خرج النصاب عن ملكه قهراً ، فضلاً عما لو غير صورته باختياره ، كما عرفت فيما سبق .

وقضية الأصل الاجتزاء بمسمى الفريضة الواجبة فيه أو قيمتها من مال آخر من غير اعتداد بزيادة القيمة الحاصلة بالصياغة ، فلو بلغ الحُلِّي وزنه عشرين مثقالاً ، فعليه نصف مثقال من الذهب أو قيمته من مال آخر من غير اعتداد بزيادة القيمة الحاصلة في عين النصاب بالصياغة ؛ لما عرفت في زكاة الأنعام من أنه لا يجب على المالك في باب الزكاة إلا دفع مسمى الفريضة المقدرة في ماله أو قيمتها من أي مال يكون ، ولا يتعين عليه الإخراج من عين النصاب .

ولو أراد الدفع من العين ، **﴿لم يحرم الاجتزاء بأقل من نصف مثقال وإن كانت قيمته أكثر﴾** ، إلا **﴿من باب دفع القيمة إن جاوزناه في نظائره﴾** ، من مثل ما لو دفع ربع دينار **﴿منجكول﴾** بسكك يساوي قيمته قيمة نصف دينار ، يصح أن يقع مصداقاً للفريضة الواجبة عليه في زكاة العشرين من باب دفع القيمة ، ومستعرف في المسألة الآتية ، وكذا في مبحث زكاة العطرة أنه لا يغلو من إشكال ، فالأحوط عدم الاجتزاء فيها لو أخرج الزكاة من جنس ما تعلق به الحق بأقل مما يقع مصداقاً للفريضة الواجبة عليه ، أي أقل من نصف مثقال من الذهب وإن كانت قيمته باعتبار سكوته أو الصنعة الحاصلة فيه أكثر بمراتب ، والله العالم .

**﴿وأما أحكامها﴾** أي : زكاة النقيدين **﴿فمسائل﴾**

**﴿الأولى﴾** : لاعتبار باختلاف الرغبة مع تساوي الجوهرين **﴿في صدق الاسم وإن اختلفت القيمة والأوصاف بذلك﴾** بل يضم بعضها إلى بعض **﴿بلا خلاف فيه على الظاهر﴾** بل عن بعضهم نسبته إلى

الأصحاب<sup>(١)</sup>، مشعراً بالإجماع عليه؛ لإطلاق الأدلة الغير القاصرة عن شمول مثل المورد.

﴿وفي الإخراج إن تطوع المالك بالأرغب﴾ ونحوه من الأفراد الكاملة فقد أحسن وأنفق مما أحب ﴿والأول كان له لإخراج من كل جنس بقسطه﴾ كما هو مقتضى العدل والإنصاف، ومشاركة الفقراء مع الأغنياء في الأموال.

ولا يميزه الدفع من الأدنى؛ لمنفته لقاعدة الشركة. ولكنك عرفت فيما سبق: منع كون ما يستحقه الفقير من العين على سبيل الشركة الحقيقية، فالتجـه حينئذ ما حكى عن الشيخ من أنه قال: إن ذلك - أي التقسيط - على الأفضل<sup>(٢)</sup>، فلو أخرج من الأدنى جازاً لحصول الامتثال.

وعن العلامة في جملة من كتبه أيضاً<sup>(٣)</sup>. وقد تقدم لدى البحث عن كيفية شمول الزكاة بالعين ما يوجب مزيد إيمان بذلك.

ولو كان الجميع من الأعلى، هل يجوز أن يدفع من الأدنى من ماله الآخر؟ وجهان: من إطلاق النص، ومن إمكان دعوى انصرافه إلى فريضة من نوع ما يتعلق به الزكاة. وقد عرفت في زكاة الأنعام أنَّ دعوى انصراف إطلاق الفريضة إلى ما يناسب الجنس الذي يتعلق به الزكاة، ليس كل البعيد، فراجع.

(١) نسيه الهم صاحب الحقائق فيها ٩٣:١٢.

(٢) حكاها صاحب المذرك فيها ١٢٩:٥، وتظهر المبوط ٢٠٩:١.

(٣) كما في جواهر الكلام ١٩٣:١٥، وتظهر: تذكرة الفقهاء ١٢٩:٥، وقواعد الأحكام ٥٤:١، وتحرير الأحكام ٦٢:١.



وفي المدارك ، بعد أن حكى عن الشيخ القول بجواز دفع الأدنى ، قال : وأولى بالجواز ما لو أخرج الأدنى بالقيمة ، أي أخرج منها بقدر قيمة الأعلى أو الوسط .

ولو أخرج من الأعلى بقدر قيمة الأدون ، مثل أن يخرج ثلث دينار جيد قيمة عن نصف دينار أدون ، لم يجرئه ؛ لأن الواجب إخراج نصف دينار من العشرين ، فلا يجرئ لماقص عنه .  
واحتمل العلامة في التذكرة الإجزاء اعتباراً بالقيمة ، وهو ضعيف<sup>(١)</sup> . انتهى .

وهو جيد كما سيأتي مريد توضيح لذلك في مبحث زكاة الفطرة إن شاء الله .

المسألة الثانية : الدراهم المفضوشة <sup>بمخرجها عن اسم الفضة</sup> الخالصة ، أي عن كونه مصداقاً <sup>لها</sup> يقال عليه في يعرف أنه فضة ، لا على جهة المسامحة والتعليل <sup>بأنه</sup> بل على سبيل الحقيقة عرفاً ، وكذا الدنانير المفضوشة كذلك <sup>بأنه</sup> لا زكاة فيها حتى يبلغ خالصها النصاب <sup>بأنه</sup> بلا خلاف فيه على الطاهر ، لأن الزكاة إنما تجب في الذهب والفضة ، لا في غيرها من المعادن .

وإذا بلغ خالصها النصاب تجب الزكاة فيه بلا خلاف في ذلك أيضاً على الظاهر ، بل عن غير واحد نسبته إلى الأصحاب<sup>(٢)</sup> ، مشعراً بالإجماع عليه .

وربما استشكل في هذا الحكم بأن الأدلة قد دلت على وجوب

(١) مدارك الأحكام ١٢٩:٥-١٢٢ ، وانظر: تذكرة الفقهاء ١٢٨:٥ .

(٢) كما في جواهر الكلام ١٩٥:١٥ .

الزكاة في الذهب والفضة المسكوكين درهم ودنانير، والمركب منها، أو من كل منهما مع غيره خارج عن الاسم، فلا يتعلق به الزكاة، بل قد يمنع صدق اسم الدراهم والدنانير حقيقة على المعشوشة.

وفيه: أن المراد بالدراهم والدنانير لذهب والفضة المسكوكين سكة المعاملة ولو مع الغش، كما يفصح عن ذلك مضافاً إلى عدم الخلاف فيه، وإمكان منع عدم صدق الاسم، أو انصراف الذهب والفضة المسكوكين إلى الخالص منها، خبر زيد الصائغ المروي عن الكافي، قال: قلت لأبي عبد الله -عليه السلام-: إني كنت في قرية من قرى خراسان يقال لها: بخارى، فرأيت فيها دراهم تعمل ثلث فضة وثلث مس، وثلث رصاص، وكانت تجوز عندهم وكنت أعملها وأنفقتها، قال: فقال أبو عبد الله -عليه السلام-: «لا بأس بذلك إذا كانت تجوز عندهم» فقلت: رأيت إن حال عليها الحول وهي عندي وفيها ما تجب عليّ فيه الزكاة أزيها؟ قال: «نعم، إنما هو مالك» قلت: فإن أخرجهما إلى بلدة لا ينفق فيها مثلها فبقيت عندي حتى حال عليها الحول، أزيها؟ قال: «إن كنت تعرف أن فيها من الفضة الخالصة ما تجب عليك فيه الزكاة، فزك ما كان لك فيها من الفضة الخالصة من فضة، ودع ما سوى ذلك من الخبيث» قلت: وإن كنت لا أعلم ما فيها من الفضة الخالصة، إلا أنني أعلم أن فيها ما تجب فيه الزكاة؟ قال: «فاسبكها حتى تخلص الفضة ويحترق الخبيث، ثم تركي ما خسر من فضة لسنة واحدة»<sup>(١)</sup>.

قوله -عليه السلام-: «لسنة واحدة» أي السنة التي بقيت عنده حتى حال عليها الحول قل أن يسبكها، دون ما بعدها مما جعل سبائك.

(١) الكافي ٣: ٩/٥١٧، الوسائل، الباب ٧ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ١.

نعم ، يعتبر في تنجز التكليف بالزكاة العلم ببلوغ الخالص نصاباً ، فلو شك فيه نفاه بالأصل ، ولم يجب عليه الفحص بتصفية ونحوها على المشهور ، كما نسب إليهم<sup>(١)</sup> ، بر في المسالك : لا قائل بوجوب التصفية مع الشك في النصاب<sup>(٢)</sup> ، كما في غيره من الشبهات الموضوعية الوجوبية أو التحريمية.

ولكن قد يقال [نه]<sup>(٣)</sup> في مثل هذه الموارد التي يحصل كثيراً ما من الرجوع إلى الأصول النافية لتكليف من غير فحص : الوقوع في مخالفة التكليف ، كتأخير الحج عن أول عام استطاعته عند ترك المحاسبة ، وتضييع حق السادة والفقراء عند ترك الفحص عن حصول الربح في تجارته ، أو بلوغ ماله حد النصاب.

ويدفعه : أن كون إجراء الأصول في محاربتها موجباً لحصول المخالفة كثيراً ، غير مؤثر في إيجاب الاحتياط على من لا يعلم بتنجز التكليف عليه في خصوص المورد الذي هو محل الجواب.

وأضعف من ذلك الاستدلال له بأنه ليس المراد بمثل هذه التكاليف - أي : الزكاة والحج ونظائرها - وجوبها لدى العلم بوجود شرائطها ، كي لا يجب الحج مثلاً على من احتمل في نفسها الاستطاعة أو ظنها ولم يعلم بذلك .

وفيه : أننا لا ننكر وجوب الحج عليه في الواقع على تقدير كونه مستطيعاً ، ولكن كونه كذلك لا يكفي في تنجزه ، أي إلزام العقل بالخروج عن عهده ما لم يعلم بتحقيقه ؛ لأن العلم بالتكليف شرط في

(١) حواهر الكلام ١٥ ١٩٦ .

(٢) مسالك الأفهام ١ : ٣٨٧ .

(٣) زيادة يقتضها السياق .

تنتجزه عقلاً، وإيجاب الاحتياط أو الفحص مع الشك فيه يحتاج إلى دليل وراء إطلاقات أدلة هذه التكاليف لدى حصول شرائطها، ولتمام الكلام فيما يتعلق بالمقام مقام آخر.

ثم لا يخرج المغشوشة عن الجياد لأن الواجب إخراج الخالص، فلا يكون إخراج المغشوشة مجزئاً إلا إذا علم باشتماله على ما يلزمه من الخالص، كما هو واضح.

ولو ملك النصاب - أي عشرين ديناراً مثلاً - ولم يعلم هل فيه غش أم لا، فمن التذكرة: أنه تجب الزكاة؛ لأصالة الصحة والسلامة<sup>(١)</sup>.

أقول: هذا إنما يتحقق فيما إذا كان الغش الذي يحتمله عيباً في الدينار، بحيث لو ظهر لم يقع به المعاملة إلا على سبيل المساعدة.

وأما إذا كانت من صنف الدينار المراكبة في البلد، ولكنه لم يعلم بأن هذا الصنف من الدينار هو المراكبة من خصوص الذهب، أو أنها مركبة من الذهب وغيره، فليس يكونها مركبة من جسين أو أزيد منافياً لصحتها وسلامتها بعد أن كنت هي في أصل وضعها كذلك، فلا مسرح حينئذ للأصلين المزبورين، بل المرجع في مثله أصالة براءة النعمة عن الزكاة.

ولا يخفى عليك أن مورد هذا الكلام إنما هو فيما إذا كان الغش الذي يحتمله بمقدار لو علم بتحقيقه لأثر في خروج الدينار عن كونها مستحقة للإطلاق اسم الذهب عليها على الإطلاق، وإلا فلا أثر مع استهلاكه، كما في سائر الموضوعات التي تدور أحكامها مدار صدق عناوين موضوعاتها عرفاً، والله العالم.

(١) كما في الجواهر ١٥: ١٩٦، وانظر: تذكرة الفقهاء ٥: ١٢٧.

ولو كان الغش بأحدهما كالسراهم بالذهب أو بالعكس ، وبلغ كل من الغش والمعشوش نصيباً ، وجبت الزكاة فيها ، ويجب الإخراج من كل جنس بحسابه ، فإن علمه ولا توصل إليه بالسك ونحوه ، مقدمة للقطع بالخروج عن عهدة التكليف الذي علمه بالإجمال.

فإن تعذر عليه تشخيص مقدار ما يجب عليه إخراجاً من كل منها ، احتاط بإخراج الأكثر مرتين ، مثلاً: لو علم بأن قدر أحد النقيدين ستمائة ، والآخر أربعمائة ، إلا أنه لم يشخص الأكثر ، أخرج زكاة ستمائة ذهباً وستمائة فضة ، ويجزئ ستمائة من الأكثر قيمة وأربعمائة من الأقل.

بل وكذا لو احتمل أكثرية أحدهما ، وتعذر عليه تحقيقه ، احتاط بالجمع في تزكية المقدار الذي <sup>يضمه</sup> ~~يضمه~~ كل منها ، أو هذا المقدار مما هو أعلى قيمة منها من باب إخراج القيمة.

والمعيار في هذا الباب ونظائره ~~بغير~~ <sup>بغير</sup> رجوع الشك في شيء من هذه الموارد إلى الشك في أصل التكليف ، نفاه بأصل البراءة ، وإذا كان الشك في المكلف به ، عمل بقاعدة الشغل ، فإذا فرض الغش بأحدهما ، وكان المجموع ألف مثقال ، وتردد الأمر بين كون ما فيه من الذهب ستمائة والفضة أربعمائة أو بالعكس ، أو احتمل ذلك ، وإن احتمل التساوي أيضاً ، أو الاختلاف بما دون هذا المقدار ، فهو يعلم إجمالاً بثبوت الزكاة في مجموع هذا المال ، والقدر المتيقن مما يجب عليه من زكاة الذهب أربعمائة ، ومن زكاة الفضة أيضاً كذلك ، فيبقى مائتان من هذا المجموع مردداً أمره بين كونه ذهباً أو فضة.

وعلى أي من التقديرين هو مال قد علم بتعلق التكليف بإخراج الزكاة منه عيناً أو قيمة ، فعليه لاحتياط بالنسبة إلى المائتين بإخراج

زكاته ذهباً مرة فيكون بانضمامه إلى الأربعمئة التي هي القدر المتيقن ستمائة ، وفضة أخرى كذلك ، وبإخراج قيمة يقطع بكونها مجزئة عن الفريضة الواجة عليه على أي من التقديرين ، أو إخراج الأعلى قيمة منها بقصد حصول البراءة بدفع القيمة على تقدير المخالفة ، والعين على تقدير الموافقة ، وليست القيمة بنعسها أولاً وبالذات هي متعلق التكليف ؛ كي يكون ترددها بين الأقل والأكثر مصححاً للرجوع بالنسبة إلى الأكثر إلى البراءة ، كما هو واضح .

ومن هنا ظهر الحال فيما لو كان مجموع الألف مردداً بين كونه ذهباً مسكوكاً أو فضة كذلك من أنه يجب العمل بما تقتضيه قاعدة الاشتغال ، بخلاف ما لو كان مردداً بين كونه من أحد القدين وغيرهما من المعادن التي لا يتعلق بها الزكاة .

وأما إذا كان الغش بأحدهما ، ولكن لم يعلم ببلوغ الغش حد النصاب ، كما لو كان عنده ألف دينار ، وعلم إجمالاً بأنه مغشوش بالفضة ، ولكن لم يعلم ببلوغ الغش مقدار النصاب ، أو كان عنده ألف درهم وعلم بأنه مغشوش بالذهب في الحملة من غير أن يعلم مقدار الغش وبلوغه حد النصاب وإن احتمله ، بل احتمل كونه أكثر من النصاب أيضاً بكثير ، فهو لا يعلم بتعلق الزكاة بالمجموع ، حيث يحتمل أن ما فيه من الغش لم يكن بالعمى حد النصاب ، فهو بالنسبة إلى ما يقرب من نصاب الفضة - كمائتي درهم إلا دانقاً ، مثلاً في المثال الأول - وما يقرب من نصاب الذهب - كعشرين مثقالاً إلا جزء مثقال في المثال الثاني - شاك في أصل التكليف ، فينفيه بأصل البراءة ، وبالنسبة إلى ما زاد على هذا المقدار يعمل على حسب ما تقتضيه قاعدة الاشتغال ، وهكذا الكلام في نظائر المقام ، فليتأمل .

المسألة (٣) الثالثة: إذا كان معه دراهم مغشوشة (١) مثلاً ، وقد بلغ خالصها النصاب ، (٢) فإن عرف قدر الفضة ، أخرج الزكاة عنها فضة خالصة (٣) إن شاء (٤) وإن شاء أخرج (٥) عن الجملة منها (٦) مراعيًا للنسبة.

فلو كان معه ثلاثمائة درهم ، والغش ثلثها في كل درهم ، تخير بين إخراج خمسة دراهم خالصة ، وإخراج سبعة ونصف عن الجملة. (٧) وإن جهل ذلك (٨) أي قدر ما فيها من نصاب الفضة ، مع علمه إجمالاً بأصل النصاب ، فإن كانت الدراهم جميعها متساوية في مقدار الغش وإن لم يعلمه بالتفصيل ، حار له الاجتزاء بإخراج ربع العشر من الجميع ، كما هو واضح.

ون لم يكن جميعها على نسبه واحد ، بل كانت مختلفة ، فإن تطوع المالك (٩) وأخرج عن جملتها من الجيد (١٠) أو مما كان منها أقل غشاً مما عداه (١١) احتياطاً ، جاز أيضاً (١٢) بل قد هو الأولى ؛ لما فيه من الاستظهار في براءة الذقة.

وكذا لو أخرج من الخالصة أو المغشوشة ما يحصل معه اليقين بالبراءة وإن لم يبلغ قدر زكاة الجملة ، كما هو واضح.

(١) وإن ما كس (٢) ومتنع ، لا عن إخراج مقدار الواجب (٣) ألزم تصفيته ليعرف قدر الواجب (٤) الذي يحصل بإخراجه القطع بفراغ اللعة عن الواجب الذي علمه بالإجمال على ما في المتن وغيره (٥) ، بل ربما نسب إلى الأكثر ، بل المشهور (٦).

(١) البسوط ٢١٠: ١.

(٢) كما في الخواهر ١٩٧: ١٥ ، وانظر: المالك ٣٨٧: ١.

واستوجه غير واحد من المتأخرين الاكتفاء بإخراج ما تيقن اشتغال النقة به ، وطرح المشكوك فيه ، عملاً بأصالة البراءة .  
ففي المدارك ، بعد أن حكى عن الشيخ القول بلزوم التصفية مقتمّة للقطع بفراغ النقة ، قال : واستوجه المصنف في المعتبر ، والعلامة في جملة من كتبه ، الاكتفاء بإخراج ما تيقن اشتغال النقة به ، وطرح المشكوك فيه ؛ عملاً بأصالة البراءة ، وبأنّ الزيادة كالأصل ، فكما تسقط الزكاة مع الشك في بلوغ النصاب ، فكذا تسقط مع الشك في بلوغ الزيادة نصاباً آخر ، وهو حسن<sup>(١)</sup> . انتهى .

وقد أشرنا آنفاً إلى أنّ هذا - أي العمل بالبراءة فيما زاد عن المتيقن - هو الأوجه ، وقد تقدّم بعض الكلام فيما يتوجه على ما هو من نظائر المقام من النقض والإبرام في مسألة من فاتته فرائض لا يحصى عددها من كتاب الصلاة<sup>(٢)</sup> ، فراجع .

المسألة الرابعة : مال القرض **﴿بتركه﴾** **﴿إن تركه﴾** المقترض بحاله **﴿حتى﴾** حال عليه الحول جامعاً لشرائط **﴿وجبته﴾** الزكاة عليه دون المقرض **﴿بلا خلاف﴾** فيه على الظاهر ، ولا إشكال كما عرفته فيما سبق .

ولكن هذا فيما إذا لم يشترط في عقد القرض زكاته على المقرض ، **﴿وإنما﴾** لو شرط المقرض الزكاة على المقرض **﴿ففيه﴾** خلاف .  
**﴿قيل﴾** والقائل الشيخ على ما نسب<sup>(٣)</sup> إليه : **﴿يلزم الشرط﴾** .

(١) مدارك الأحكام ١٢٣:٥-١٢٤ ، وانظر: المبسوط ٢١٠:١ ، والمعتبر ٥٢٥:٢ ، وتذكرة الفقهاء

١٢٧:٥ ، ومبتهى الطلب ٤٩٤:١ .

(٢) كتاب الصلاة: ٦٢٠ الطبع المحري .

(٣) المناسب هو صاحب المدارك فيها ١٢٤:٥ ، وانظر: البية: ٣١٢ ، والمبسوط ٢١٣:١ .



﴿وقيل: لا يلزم، وهو الأشبه﴾ عند المصنف وغيره<sup>(١)</sup>، بل ربّما نسب<sup>(٢)</sup> هذا القول إلى المشهور.

وامتدلت للقول الأول بعموم «المؤمنون عند شروطهم»<sup>(٣)</sup>.  
وخصوص صحيحته منصور بن حازم، عن أبي عبد الله -عليه السلام-،  
في رجل استقرض مالا فحان عليه الحول وهو عنده، فقال: «إن كان  
الذي أقرضه يؤدّي ركاته فلا زكاة عليه، وإن كان لا يؤدّي أدّى  
المستقرض»<sup>(٤)</sup>.

وأجيب أمّا عن عموم «المؤمنون» ونحوه: بأنّ مورد الشرط السائغة  
في نفسه الغير المخالفة لكتاب والسنة، فلا يصح أن يكون الشرط مؤثراً في  
رفع التكليف بالركاة عن المالك، وإثباته على غير المالك.

وأما عن الصحيحة فبأنّ أقصى ما تدلّ عليه جواز تبرّع المقرض  
للإخراج، وهو لا يستلزم جواز اشتراط تعلق الوجوب به.

وفي المدارك، بعد أن أجاب عن الصحيحة المزبورة بما ذكر، قال:  
واستقرب الشارح -فتنّس سرّه- لزوم الشرط، لا بمعنى تعلق الوجوب  
بالمقرض ابتداءً، وسقوطه عن المقترض؛ فإنّه غير مشروع، بل بمعنى  
تحتمل المشروط عليه لها من المديون، وإخراجها من ماله عنه مع كون  
الوجوب متعلقاً بالمقرض؛ لأنّ المقرض لو تبرّع بالإخراج، لجاز على ما

(١) كالشع المبيد في القصة ٢٣٩، والعلامة في المختلف: ٣٦٠، المسألة ٧

(٢) لتاسب هو صاحب الجواهر فيها ١٥: ٢٠٠.

(٣) التهذيب ٣٧١: ١٥٠٣، لاستبصار ٢٣٢: ٨٣٥، الوسائل، الباب ٢٠ من أبواب  
المهور، الحديث ٤.

(٤) الكافي ٣: ٥٢٠، التهذيب ٤: ٨٣، الوسائل، الباب ٧ من أبواب من يجب عليه  
الركاة، الحديث ٢.

تضمنته الرواية ، فيجوز اشتراطه ، ثم إن وى المقرض بالشرط ، سقطت عن المقرض ، وإلا تعين عليه الإخراج ، وهو حسن<sup>(١)</sup> . انتهى ما في المدارك .

وربما يلوح من غير واحد من المتأخرين الالتزام بلزوم الشرط بالمعنى المزبور ، والعبارة المحكيّة عن الشيخ أيضاً غير آية عن الحمل عليه ؛ إذ ليس فيها تصريح بسقوطها عن المقرض ، نعم ظاهرها ذلك .

وكيف كان ، فربما يستدل له أيضاً : بصحيفة عبدالله بن سنان ، قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : «باع أبي من هشام بن عبد الملك أرضاً بكذا وكذا ألف دينار ، واشترط عليه زكاة ذلك المال عشر سنين ، وإنما فعل ذلك ، لأن هشماً كان هو الوالي»<sup>(٢)</sup> .

وصحيفة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : «باع أبي أرضاً من سليمان بن عبد الملك بمال ، فاشترط في بيعه أن يركي هذا المال من عنده لست سنين»<sup>(٣)</sup> .

وفيه : أن هاتين الروایتين لا تخلوان من الإجمال ؛ فإنّ من المستبعد جداً تعلق غرض الإمام عليه السلام بإبقاء ذلك المال بعينه مكتوزاً عنده حتى يحول عليه أحوال ، وصرف زكاته عن نفسه بوضعها على هشام ، المصوم من حاله أنه على تقدير أن يؤذيها لا يضعها في موضعها ، فكأنّ المقصود بهذا الشرط دفع شره عن نفسه بالترامه بأن لا يأخذ منه شيئاً مما جرت عادتهم على أخذه من أموال المسميين باسم الزكاة من غير ملاحظة

(١) مدارك الأحكام ١٢٥:٥ ، وانظر: المسالك ٣٨٨:١

(٢) الكافي ٢/٥٢٤:٣ ، عل الشرائع ٣٧٥-٣٧٦/٢ ، الوسائل ، الباب ١٨ من أبواب زكاة الذهب والعقّة ، الحديث ١ .

(٣) الكافي ١/٥٢٤:٣ ، الوسائل ، الباب ١٨ من أبواب زكاة الذهب والعقّة ، الحديث ٢ .

شيء من شرائطها ، كالذي يأخذ القشار من أموالهم .  
مع إمكان أن يكون اشتراط الزكاة عليه -الراجع إلى التزامه بعدم أخذها منه ، كالتزامه بعدم أخذ الخراج والمقاسمة من أرض أقطعها له -  
موجباً لسقوطها ، فلا يقاس عليه اشتراطها على سائر الناس الذين ليس لهم الولاية على الصدقات ، كما ربما يشعر به قوله -عليه السلام-: «وإنما فعل ذلك ؛ لأن هشاماً كان هو الوالي» .

ومحتمل أيضاً أن يكون المراد بركاة ذلك المال عشر سنين أو ست سنين : زكاته لما مضى من السنين التي كان ذلك المال مكنوراً عنده ، استظهاراً في خلوص الثمن عن حق الفقراء .

وكيف كان ، فهاتان الصحيحتان من الأخبار المتشابهة التي يجب رد علمها إلى أهله .

فالذي يقتضيه التحقيق هو أنه إذا أراد القائل بلزوم الشرط ثبوت الزكاة على المقرض وسقوطها عن المقرض فهو فاسد ؛ لمخالفته للمشروع .  
وإن أراد به المعنى الذي ذكره في المسالك ، أي : وجوب تحمل المشروط عليه عن المدينين بمقتضى شرطه ، فلا يبعد الالتزام بصحته في الجملة ، كما اعترف به في المسالك <sup>(١)</sup> وغيره <sup>(٢)</sup> ، أخذاً بعموم «المؤمنون عند شروطهم» <sup>(٣)</sup> وغيره ، فليتأمل .

المسألة الخامسة : من دفن مالاً وجهل موضعه ، أو ورث مالاً ولم يصل إليه ، ومضى عليه أحوال ، ثم وصل إليه ، زكاه لسنة .

(١) مسالك الأفهام ١: ٣٨٨ .

(٢) مدارك الأحكام ٥: ١٢٥ .

(٣) التهذيب ٧: ٣٧١/١٥٠٣ ، الاستبصار ٣: ٢٣٢/٨٣٥ ، الوسائل ، الباب ٢٠ من أبواب المهور ، الحديث ٤ .

١١ واحدة ﴿استحياناً﴾ كما عرفت في مس.

المسألة السادسة: إذا ترك نفقة لأهله ﴿بصفة مستين أو ثلاث ، مما زاد﴾ فهي معرّضة للإتلاف ﴿وإفاق ، وإذا عاب عنها وأوكل أمرها إلى أهله والجار هذه ، خرجت عرفاً عن تحت سيطرته ، فقد ضعفت علاقة ملكته بحيث لا تُعدّ عرفاً من أمواله الباقية تحت تصرفه ، بل يراها العرف بحكم التالف.

ولعله لهذا تسقط الزكاة عنها مع غيبة المالك ، وتجب لو كان حاضراً﴾ كما هو المشهور.

ويدلّ عليه أحبار مستنضة.

﴿وقيل﴾ والقاتل ابن إدريس: ﴿تجب فيها على التقديرين﴾<sup>(١)</sup>.  
﴿و﴾ قد أشرنا إلى أن ﴿الأول﴾ مع قوله مشهوراً ﴿مروى﴾ في  
عدة أحبار

في موثقة إسحاق بن عمار، عن أبي الحسن الماقي - عليه السلام - قال: قلت له: رجل خلف عند أهله نفقة ألفين لستين ، عليها زكاة؟ قال: «إن كان شاهداً فعليه زكاة ، وإن كان غائباً فليس عليه زكاة»<sup>(٢)</sup>.  
وموثقة أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: الرجل يخلف لأهله نفقة ثلاثة آلاف درهم نفقة سنتين ، عليه زكاة؟ قال: «إن كان شاهداً فعليه زكاة ، وإن كان غائباً فليس فيها شيء»<sup>(٣)</sup>.

(١) السرائر ١: ٤٤٧.

(٢) الكافي ٣: ٥٤٤، تهذيب ٤: ٢٧٩/٩٩، الوسائل ، الباب ١٧ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ١.

(٣) الكافي ٣: ٥٤٤، المقية ٢: ٤٣/١٥، التهذيب ١: ٢٨٠/٩٩، الوسائل ، الباب ١٧ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ٣.

وفي الصحيح عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله -عليه السلام- في رجل وضع لعياله ألف درهم نفقة فحال عليها الحول، قال: «ان كان مقيماً زكاه، وإن كان عائياً لم يزكه»<sup>(١)</sup>.

وفي المدارك، بعد أن استدل للمشهور بموثقة إسحاق وأبي بصير، قال: وفي الروايتين قصور من حيث السند، فيشكل التعلّق بهما في إثبات حكم مخالف لمقتضى العمومات المتضمنة لوجوب الزكاة في ذلك في حالتي الغيبة والحضور.

ومن ثم ذهب ابن إدريس -رحمه الله- في سرائره إلى وجوب الزكاة فيه إذا كان مالكة متمكناً من التصرف فيه متى رame، كالمودع والمكنوز.

والواجب المصير إليه إن لم يعمل بالرواية الموثقة المؤيدة بعمل الأصحاب<sup>(٢)</sup>. انتهى.

وحيث تقرّر لدينا حقيقة متّلي هذه الأبحاث، خصوصاً بعد اعتضاها بعمل الأصحاب، فلا يبقى مجال للاستشكال في الحكم المزبور. وقد جعل العلامة في التذكرة كوها معرّضة للإتلاف بنفسه هو الدليل عليه<sup>(٣)</sup>، فكان وجهه ما تقلّعت الإشارة إليه من أنه بعد أن دفع المال إلى الغير لينفقه في نفقته وغاب عنه، خرج عرفاً عن مصداق كونه عنده وفي يده بالمعنى الذي اعتبرناه في تعلّق الزكاة به، وهو لا يخلو من وجه، والله العالم.

المسألة السابعة: لا تجب الزكاة حتى يبلغ كلّ جنس من

(١) الكافي ٣/٥٤٤:٢، الوسائل، ليات ١٧ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٢

(٢) مدارك الأحكام ٥/١٢٦-١٢٧، وانظر: السرائر ١/٤٤٧.

(٣) تذكرة الفقهاء ٥/٣٢.

الركوي بعينه ﴿نصاباً﴾ كما يدل عليه الأدلة الدالة على اعتبار النصاب في كل جنس.

﴿قلو﴾ ملك جميع الأجناس و﴿قصر كل جنس﴾ منها ﴿أو بعضها﴾ عن النصاب ﴿لم يجز بالجنس الآخر﴾ بلا خلاف فيه بيننا على الظاهر.

بل في مدارك : هذا قول علمائنا أجمع ، حكاه في المنتهى ، ووافقنا عليه أكثر العامة.

وقال بعضهم : يضم الذهب والفضة ؛ لأنها متفقان في كونها أثماًناً . وقال آخرون : يضم الحنطة والشعير ؛ لاشتراكهما في كونها قوتاً<sup>(١)</sup> . انتهى .

ويدل عليه مضافاً إلى عموم الأدلة الدالة على اعتبار بلوغ النصاب في كل جنس ، خصوص صحبة زرارة ، قال : قلت لأبي عبد الله - عليه السلام - : رجل عنده مائة وتسعة وتسعون درهماً وتسعة عشر ديناراً ، أيركها ؟ فقال : «لا» ، ليس عليه زكاة في الدراهم ، ولا في الدينار ، حتى تتم قال زرارة : وكذلك هو في جميع الأشياء .

وقال : قلت لأبي عبد الله - عليه السلام - : رجل كن عنده أربع أتيق وتسع وثلاثون شاة ، وتسع وعشرون بقرة أيركهن ؟ قال : «لا يزكي شيئاً منهن لأنه ليس شيء منهن تاماً فليس تجب فيه الزكاة»<sup>(٢)</sup> .

(١) مدارك الأحكام ١٢٧:٥ ، وانظر: منتهى المطالب ٥٠٥:١ ، والمغني لابن قدامة ٥٩٧:٢-٥٩٨.

(٢) لفته ٣٢/١١٠٢ ، التهذيب ٢٦٧/٩٢:٤ ، الاستبصار ١٢٠/٣٩:٢ ، الوسائل ، الباب ١ وه من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ١٤ و١ ، والباب ١ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ٢.

ولا يعارضها موثقة إسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم - عليه السلام - قال: قلت له: تسعون ومائة درهم وتسعة عشر ديناراً، أغلبها في الزكاة شيء؟ فقال: «إذا اجتمع الذهب والفضة فبلغ ذلك مائتي درهم ففيها الزكاة، لأنَّ عين المال الدرهم، وكلَّ ما خلا الدراهم من ذهب أو متاع فهو عرص مردود ذلك إلى الدراهم في الزكاة والديات»<sup>(١)</sup> لقصورها عن المكافئة من وجوه.

هذا، مع أنه لم ينقل أقول بمضمونها عن أحد متا، فيحتمل جريها مجرى التقيّة، أو يكون المراد بها زكاة مال التجارة، كما يناسبه ألفاظها. واحتمل بعض<sup>(٢)</sup> كونها خاصاً بمن جعل ماله أجناساً مختلفة، كل واحد منها أقلّ من النصاب فراراً عن الزكاة، مستشهداً لذلك بموثقته الأخرى عن أبي إبراهيم أيضاً، عن رجل له مائة درهم وعشرة دنانير، أغلبها زكاة؟ فقال: «إن فرّ بها من الزكاة فعليه الزكاة»<sup>(٣)</sup> الحديث. وفيه ما لا يحق من التعليل، إذاً ألاحظ الرواية عنه.

وأما خبر الفرار فمحتمل على التدب أو غيره من المحامل، كما عرفته فيما سبق، فراجع.

(١) الكافي ٣: ٥١٦/٨، تهذيب ٤: ٢٦٩/٩٣، الاستبصار ٢: ٣٩٠/١٢١، الوسائل، الباب ١ من

أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٧.

(٢) هو الشيخ الطوسي في التهذيب ٤: ٩٤٠.

(٣) التهذيب ٤: ٢٧٠/٩٤٠، الاستبصار ٤: ١٢٢.

## ﴿القول﴾

### ﴿في زكاة الفلّات﴾

﴿والنظر: في الجنس والشرط ، واللواحق﴾.

## ﴿أما الأول﴾

﴿ف﴾ قد عرفت - فيما سبق - أنه لا يجب الزكاة فيما يخرج من الأرض ، إلا في الأجناس الأربعة: الحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ، لكن تستحب فيما عدا ذلك من الحبوب مما يدخل في المكيال والميزان ، كالذرة ولأرز والعدس والماش ، وكذا السلت والعلس أثناء على خروجها عن مستى الشعير والحنطة .  
﴿وقيل: السلت كالشعير ، والعلس كالحنطة في الوجوب﴾ .  
والقائل بذلك الشيع وجمع من الأصحاب ، كالحنسي ، والفاضل في بعض كتبه ، والشهيدين ، والمحقق الثاني ، والميسي على ما حكى<sup>(١)</sup> عنهم .

(١) كما في الجواهر ٢٢٥: ١٥ ، وانظر المبسوط ٢١٧: ١ ، والسرائر ٤٢٨: ١-٤٢٩ ، وقواعد الأحكام ٥٥: ١ ، والبيان ١٧١: ١ ، ومالك الأنهم ٣٩٠ ، وجامع المقاصد ٢٢: ٣-٢٣ .



واستدلّ عليه بنص أهل النّعة على أنّ العَلَس نوع من الحنطة ،  
والثُّلث نوع من الشعير.

ففي القاموس: الثُّلث - بالضم - الشعير، أو ضرب منه <sup>(١)</sup>.  
وفيه أيضاً العَس - محرّكة - لقراد وضرب من البُرّ تكون حَبَّتَان في  
قشر، وهو طعام صنعاء <sup>(٢)</sup>.

وفي المجمع: الثُّلث - بالضم - فالسكون - ضرب من الشعير لا قشر  
فيه، كأنّه الحنطة، تكون في الحجاز؛ ثمّ نقل عن الأزهري أنّه قال: هو  
كالحنطة في ملاسته، وكاشعير في طبعه <sup>(٣)</sup>. انتهى.

وعن الصحاح قال: العلس ضرب من الحنطة حَبَّتَان في قشر،  
وهو طعام أهل صنعاء.

وقال أيضاً: الثُّلث - بالضم - ضرب من الشعير ليس له قشر، كأنّه  
الحنطة <sup>(٤)</sup>.

وعن ابن الأثير في النهاية أنّه قال: الثُّلث ضرب من الشعير أبيض  
لا قشر له. وقيل: هو نوع من الحنطة؛ والأوّل أصح؛ لأنّه سُئل عن بيع  
البيضاء بالثُّلث، فكرهه، والبيضاء الحنطة <sup>(٥)</sup>.

وعن الأزهري: العلس صنف من الحنطة يكون عنه في الكمام  
الحَبَّتَان وثلاثة <sup>(٦)</sup>.

(١) القاموس المحيط ١: ١٥٠.

(٢) القاموس المحيط ٢: ٢٣٢.

(٣) مجمع البحرين ٢: ٢٠٥.

(٤) حكاية صاحب الجواهر فيها ٢٠٦: ١٥، ونظر: الصحاح ٢٥٣: ١ و ٩٥٢: ٣.

(٥) حكاية صاحب الجواهر فيها ٢٠٦: ١٥، ونظر: النهاية ٣٨٨: ٢.

(٦) كما في الجواهر ٢٠٦: ٥، ونظر: تهذيب النّعة ٩٦: ٢.

وعن العين: السلت شعير لا قشر عليه بالحجاز والغور يتبرّدون بالسويق منه في الصيف<sup>(١)</sup>.

وعن المغرب: شعير لا قشر له ، يكون بالغور والحجاز<sup>(٢)</sup>.

وعن المقاييس: السلت ضرب من لشعير لا يكاد يكون له قشر، والعرب تسميه العريان<sup>(٣)</sup>.

ولكن مع ذلك كله لم يتحقق اندراجها في مسمى لطبعتين حقيقة **وإذا ذهب المصنّف وغيره إلى أن هو لأوّل أشبه بل عن كشف الالتباس والمفاتيح نسبه إلى المشهور<sup>(٤)</sup> ، بل عن الغنية لإجماع عليه<sup>(٥)</sup> ، فإن كلمات الدعويين لا تخلو من اختلاف.**

فقد حكى عن ابن دُرَيْد أنّه قال: السلت حب يشبه الشعير أو هو بعينه ، والعلس حبة سوداء تحبز في الجديب أو لطبخ<sup>(٦)</sup>.

وعن المغرب: العلس بفتحتين. **عن السوري والجهري: حبة سوداء إذا أجذب الناس طحنوها وأكلوها، وقيل هو مثل البرّ إلا أنه عسر الاستنقاء ، تكون في الكمامة حبتان ، وهو طعام أهل صنعاء<sup>(٧)</sup>.**  
وعن المحيط: العلس شجرة كالبرّ إلا أنه مقترن الحب حبتين حبتين<sup>(٨)</sup>.

(١) كما في الجواهر ٢٠٦:١٥، وانظر: العين - للعلين - ٢٣٧:٧.

(٢) كما في الجواهر ٢٠٦:١٥، وانظر: المغرب ٢٥٩:١.

(٣) كما في الجواهر ٢٠٦:١٥، وانظر: معجم مقاييس اللغة ٩٣:٣.

(٤) كما في الجواهر ٢٠٥:١٥، وانظر: معاني الشرائع ١٩١:١.

(٥) كما في الجواهر ٢٠٥:١٥، وانظر: الغنية (أجوامع الفقهية) ٥٠٤:٥.

(٦) كما في الجواهر ٢٠٥:١٥-٢٠٦، وانظر: جهرة اللغة ٣٩٨:١ و ١٤١:٢.

(٧) كما في الجواهر ٢٠٦:١٥، وانظر: المغرب ٥٥٢:٢، وفي الأول: عن السوري. وفي الثاني عن

(٨) كما في الجواهر ٢٠٦:١٥.

الغوري بدل: السوري.

وعن الفائق: السُّلت حَبَّ بين الحنطة والشعير لا قشر له<sup>(١)</sup>.  
وربما يظهر من جملة من الروايات الدالة على استحباب الزكاة في  
سائر الحبوب - التي تقدم ذكرها فيما سبق - مغايرة السُّلت للشعير.

هذا ، مع أن الاعتماد على قول اللغويين في مثل المقام لا يخلو من  
الإشكال ؛ فإنه إنما يرجع إلى اللغة في تفسير مداليل الألفاظ لا في تحقيق  
ماهيتها ، وليس الإشكال هاها في تفسير مفهوم السُّلت والعس ، ولا في  
مفهوم الحنطة والشعير ؛ إذ لا شبهة في أن الحنطة موضوعة لجنس هذا  
الذي يحبز ويؤكل ، وكذا الشعير موضوع لجنس هذا الذي يخبز ويؤكل ،  
ويعطى للدواب ، وهو مما يعرفه أهل كل لغة بلغته ، فليس الإشكال  
ها هنا في شرح الاسم الذي بيانه وظيفة أهل اللغة ، بل الإشكال في أن  
الماهيتين المسميتين بذلك الاسمين في العرف ، هل هما متحدتان بالنوع  
مع ما يسمى في العرف حنطة أو شعيراً ، أم معايرتان لها بالذات وإن  
تشابهتا في الصورة وبعض الخواص<sup>(٢)</sup> .

ولذا تردّد العلامة في قواعده في إلحاق السُّلت بالشعير أو الحنطة ، أو  
عدم الإلحاق بشيء منها ، فقال : القنّس حنطة حبتان منه في كمام  
واحد على رأي ، والسُّلت يُضمّ إلى الشعير لصورته ، ويحتمل إلى الحنطة ؛  
لاتفاقهما طبعاً ، وعدم الانضمام<sup>(٣)</sup> . انتهى .

وهذا مبائن لما نقل عن الشيخ في الخلاف من أنه قال : السُّلت نوع  
من الشعير ، يقال : إنه بلون الحنطة ، وطعمه طعم الشعير بارد مثله ، فإذا  
كان كذلك ضمّ إليه وحكم فيه بحكمه<sup>(٣)</sup> . انتهى .

(١) كما في الجواهر ٢٠٦:١٥ .

(٢) قواعد الأحكام ٥٥:١ .

(٣) حكاها صاحب الجواهر فيها ٢١٧:١٥ ، وطرز: الخلاف ٦٥:٢ ، السألة ٧٧ .

ومرجع هذا النحو من الاستدلال إلى استكشاف وحدة الطبيعة بوجود خاصيتها ، دون القياس وشبهه ، كما قد يتوهم .  
وكيف كان ، فلم يحصل الوثوق من شيء مما ذكر يكون شيء منها مصداقاً حقيقياً لفهوم الخنطة والشعير ، بحيث يتناوله إطلاق اسمه على الإطلاق ، فمقتضى الأصل براءة النقة عن وجوب الزكاة فيها ، ولكن الاحتياط مما لا ينبغي تركه ، خصوصاً بالنسبة إلى السلت الذي قد يغلب على الظن - بالنظر إلى كمات اللعوتين وغيرها من المؤيدات التي منها تسميته في العرف شعير النبي - كونه قسماً من الشعير والله العالم .

### ﴿أما الشرط﴾

﴿فالنصاب﴾ وهذا مما لا شبهة فيه ، والنصوص الدالة عليه متواترة وهو خمسة أوسق ﴿لا خلاف فيه على الظاهر﴾ بل عن غير واحد<sup>(١)</sup> :  
دعوى الإجماع عليه .

﴿والوسق ستون صاعاً﴾ لا خلاف فيه أيضاً نقضاً وفتوى .

ومما يدل على ما ذكر مضافاً إلى عدم الخلاف في شيء منه ، صحيحة زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : «ما أبشت الأرض من الخنطة والشعير والتمر والرييب ما بلغ خمسة أوساق ، والوسق ستون صاعاً ، فذلك ثلاثمائة صاع ، ففيه العُشر ، وما كان منه يسقى بالرشاء والدوالي والنواضح ففيه نصف العُشر ، وما سقت السماء أو السيح أو كان بعللاً

(١) أنظر: الخلاف ٥٨٢ ، المسألة ٦٩ ، وسقى (لخوسع الفقهية) . ٥٠٥ ، وتذكره الفقهاء

٥ : ١٤٢ ، المسألة ٧٨ ، ومفتاح الكرامه ج ٣ كتاب الركاة ، صفحة ٩٣ ، ومدارك الأحكام

١٣١ : ٥ ، وجواهر الكلام ٢٠٧ : ١٥ .

ففيه البشراً تاماً ، وليس فيها دون الثلاثمائة صاع شيء ، وليس فيها أنبتت الأرض شيء إلا في هذه الأربعة أشياء»<sup>(١)</sup>.

وصحيفة سعد بن سعد الأشعري ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن أقل ما تجب فيه الزكاة من البُرِّ والشعير والتمر والزبيب ، فقال : «خمس أوساق بوسق النبي صلى الله عليه وآله» فقلت : وكم الوسق ؟ قال : «ستون صاعاً» قلت : وهل على العنب زكاة ، أو إنما تجب عليه إذا صيره ربياً ؟ قال : «نعم ، إذا خرصه أخرج زكاته»<sup>(٢)</sup>.

وصحيفة الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : «ليس فيما دون خمسة أوساق شيء ، والوسق ستون صاعاً»<sup>(٣)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة - التي سيأتي نقل جملة منها في طيِّ المباحث الآتية - التي وقع فيها التصريح بأنه ليس فيما دون الخمسة أوساق زكاة ، وفي جملة منها أيضاً التصريح بأنَّ الوسق ستون صاعاً.

وأما ما ورد في شواذ الأخبار من أنَّ التَّصَاب وسق ، كما في بعض منها ، كمرسلة ابن سنان ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الزكاة في كم تجب في الحنطة والشعير ؟ فقال : «في وسق»<sup>(٤)</sup>.

وصحيفة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألت في كم

(١) التهذيب ٣٤/١٣٠٤ ، الاستبصار ٤٠/١٤٠٢ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب زكاة الغلات ، الحديث ٥.

(٢) الكافي ٥/٥١٤:٣ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب زكاة الغلات ، الحديث ١.

(٣) التهذيب ٤٨/١٨٠٤ ، الاستبصار ٥٤/١٨٠٢ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب زكاة الغلات ، الحديث ٦.

(٤) التهذيب ٤٥/١٨٠٤ ، الاستبصار ٥١/١٨٠٢ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب زكاة الغلات ، الحديث ٤.

تجب الزكاة من الحنطة والشعير والزبيب والتمر؟ قال: «في ستين صاعاً»<sup>(١)</sup>.  
وفي بعض: «وسقان» كخبر أبي بصير، قال: قال أبو عبد الله  
-عليه السلام-: «لا تجب الصدقة إلا في وسقين، والوسق ستون صاعاً»<sup>(٢)</sup>.  
وخبره الآخر عنه أيضاً، قال: «لا يكون في الحب ولا في النخل ولا في  
العنب زكاة حتى تبلغ وسقين، والوسق ستون صاعاً»<sup>(٣)</sup>.

وفي بعض منها لم يعتبر نصاباً، كموتقى إسحاق بن عمار عن  
أبي إبراهيم -عليه السلام- قال: سألته عن الحنطة والتمر عن زكاتها،  
فقال: «العشر ونصف العشر، العشر مما سقت السماء، ونصف العشر  
مما سقي بالسواقي» فقلت: ليس عن هذا أمالك، إنما أمالك عما خرج  
منه قليلاً كان أو كثيراً ألم حد يزكي ما خرج منه؟ فقال: «زك ما»<sup>(٤)</sup>  
خرج منه، قليلاً كان أو كثيراً، من كل عشرة واحد، ومن كل عشرة  
نصف واحد» قلت: فالحنطة والتمر سواء؟ قالت: «نعم»<sup>(٥)</sup>.

فالأولى رد علمه إلى أهله، بعد مخالفة هذه الأخبار بظاهرها للإجماع  
والنصوص المعتبرة المستفيضة إن لم تكن متواترة.

(١) التهذيب ٤: ٣٦/١٤، الاستبصار ٢: ١٥/١٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب زكاة الغلات، الحديث ١٠.

(٢) التهذيب ٤: ٤٣/١٧، الاستبصار ٢: ١٧/٤٩، الوسائل، الباب ٣ من أبواب زكاة الغلات، الحديث ١.

(٣) التهذيب ٤: ٤٤/١٧، الاستبصار ٢: ١٧/٥٠، الوسائل، الباب ٣ من أبواب زكاة الغلات، الحديث ٣.

(٤) في التهذيب: يزكي مما. وفي الاستبصار: يزكي ما. وفي الوسائل كما في المتن.

(٥) التهذيب ٤: ٤٢/١٧، الاستبصار ٢: ١٦/٤٥، الوسائل، الباب ٣ و ٤ من أبواب زكاة الغلات، الحديث ٢ و ٦.

وقد حكى عن الشيخ وغيره حملها على الاستحباب<sup>(١)</sup> ، ولا بأس به في مقام التوجيه ؛ فإنه أولى من لطرح ، وأنسب بما تقتضيه قاعدة المسامحة في أدلة السنن ، فيحمل ما فيها من الاختلاف على اختلاف المراتب ، والله العالم.

﴿والصاع تسعة أرطال بالعراقي ، وستة بالمدني﴾ كما يدل عليه صريحاً خبر جعفر بن إبراهيم بن محمد الهمداني ، قال : كتبت إلى أبي الحسن - عليه السلام - على يدي أبي : جعلت فداك ، إن أصحابنا اختلفوا في الصاع ، بعضهم يقول : الفطرة بصاع المدني ، وبعضهم يقول : بصاع العراقي ، قال : فكتب إلي : «الصاع ستة أرطال بالمدني ، وتسعة أرطال بالعراقي» قال : وأخبرني أنه يكون بالوزن ألفاً ومائة وسبعين وزنة<sup>(٢)</sup>.

وما رواه في الوسائل عن الحسن بن علي بن شعبة في كتاب تحف العقول عن الرضا - عليه السلام - في كتابه : قال : «والعشر من الحنطة والشعير والتمر والزبيب وكل ما يخرج من الأرض من الحبوب إذا بلغت خمسة أوسق - إلى أن قال - والوسق ستون صاعاً ، والصاع تسعة أرطال ، وهو أربعة أمداد ، والمذ رطلان وربع بالرطل العراقي». قال : وقال الصادق - عليه السلام - : «هو تسعة أرطال بالعراقي ، وستة بالمدني»<sup>(٣)</sup>.

(١) حكاها صاحب الخدائق فيها ١١١:١٢ ، وانظر: التهذيب ١٨:٤ ذيل الحديث ٤٥ ، والاستبصار ١٦:٢ ذيل الحديث ٤٥.

(٢) الكافي ٩/١٧٢:٤ ، الفقيه ٤٩٣/١١٥:٢ ، التهذيب ٢٤٣/٨٣:٤ ، الاستبصار ٤٩:٢/١٦٣ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب زكاة عطرة ، الحديث ١.

(٣) الوسائل ، الباب ٤ من أبواب زكاة العلات ، الحديث ٩ و ١٠ ، وانظر: تحف العقول ٤١٨.

وخبر علي بن بلال ، قال : كُتِبَ إلى الرجل أسأله عن الفطرة ،  
وكم تدفع ؟ قال : فكتب - عليه السلام - : «مئة أرطال من تمر بالمدي ،  
وذلك تسعة أرطال بالبغدادية»<sup>(١)</sup> إذ الأرطال بحسب الظاهر عبارة عن  
الصاع ؛ لأنه الواجب في الفطرة ، كما ستعرف .

﴿وهو﴾ أي الصاع ﴿أربعة أمداد﴾ لا نقل خلاف في ذلك من  
أحد ، بل عن المنتهى أنه قول العلماء كفة<sup>(٢)</sup> . وعن الفنية والخلاف  
وظاهر التذكرة أيضاً دعوى الإجماع عليه<sup>(٣)</sup> .

وعن المعبر والمتهى : أن المذرع لصاع بإجماع العلماء<sup>(٤)</sup> .  
ويدل عليه مضافاً إلى ذلك ، جملة من الأخبار :

منها : صحيحة عبد الله بن سنان ، الواردة في الفطرة ، حيث قال  
فيها : «صاع من تمر ، أو صاع من شعير ، والصاع أربعة أمداد»<sup>(٥)</sup> ونحوها  
صحيحة الحلبي<sup>(٦)</sup> .

مختبر شيرازي

(١) الكافي ٨/١٧٢:٤ ، التهذيب ٢٤٢/٨٣:٤ ، الاستبصار ١٦٢/٤٩:٢ ، الوسائل ، الباب ٧ من  
أبواب زكاة الفطرة ، الحديث ٢ .

(٢) حكاه صاحب المدارك فيها ١٣٤:٥ ، والعامل في معناه الكرامة ، كتاب الزكاة ج ٣  
ص ٩٣ .

(٣) حكاه العامل في معناه لكرامة ج ٣ ، كتاب زكاة ، صفحة ٩٣ ، وانظر : الفنية (الجوامع  
المقوية) : ٥٠٥ ، والخلاف ٥٨٢ ، المسألة ٦٩ و ١٥٦ ، لمسألة ١٩٩ ، وتذكرة الفقهاء  
١٤٣٠٥ ، المسألة ٧٩ .

(٤) كما في معناه الكرامة ج ٣ كتاب الزكاة ، ص ٩٣ ، وانظر . المعبر ٥٣٣:٢ ، ومنتهى المطلب  
٤٩٧:١ .

(٥) التهذيب ٢٣٤/٨١:٤ ، الاستبصار ١٥٥/٤٧ : الوسائل ، الباب ٦ من أبواب زكاة  
الفطرة ، الحديث ١٢ .

(٦) التهذيب ٢٣٣/٨١:٤ ، الاستبصار ١٥٤/٤٧:٢ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب زكاة  
الفطرة ، الحديث ١٢ .



وصحيحة زرارة عن أبي جعفر - عليه السلام - قال: «كان رسول الله - صلى الله عليه وآله - يتوضأ بمذ ، ويغتسل بصاع ، والمذ رطل ونصف ، والصاع ستة أرطال»<sup>(١)</sup>.

وفي المدارك - وكذا في الوسائل - بعد نقل هذه الصحيحة قال: قال الشيخ - رحمه الله - : يعني أرطال المدينة ، فيكون تسعة أرطال بالعراقي<sup>(٢)</sup>. وفي مفتاح الكرامة ، بعد أن نقل هذه الرواية ، وما ذكره الشيخ في تفسير الرطل الواقع فيها ، قال: والظاهر من جماعة أن التفسير من تسعة الرواية.

ويشهد له قوله في التذكرة ما نصه: وقول الباقر - عليه السلام - : «والمذ رطل ونصف ، والصاع ستة أرطال المدينة يكون تسعة أرطال بالعراقي».

وعن المحقق أنه نقل الخبر من كتاب الحسين بن سعيد هكذا: «والصاع ستة أرطال بأرطال المدينة يكون تسعة أرطال بالعراقي»<sup>(٣)</sup>. انتهى.

وكيف كان ، فهذه الصحيحة أيضاً مقتضاها: كون المذ ربع الصاع ، وقضية ذلك أن «المذ رطلان وربع» لعراقي ، ورطل ونصف بالمدني ، كما هو واضح.

ولكن نقل عن الزنطي الذي هو من قدماء أصحابنا القول: بأن المذ

(١) التهذيب ١٣٦٩/٣٧٩ ، الاستبصار ١٢١/٤٠٩ ، الوسائل ، الباب ٥٠ من أبواب الوضوء ، الحديث ١.

(٢) مدارك الأحكام ١٣٣: ٥ ، الوسائل ، الباب ٥٠ من أبواب الوضوء ، دليل الحديث ١.

(٣) مفتاح الكرامة ٩٤: ٣ ، وانظر: تذكرة الفقهاء ١٤٤: ٥ ، والمعتبر ٥٣٣: ٢.

رطل وربع<sup>(١)</sup>.

وهو شاذ لم يعرف له موافق ولا مستند، ومقتضاه الالتزام بأن الصاع خمسة أرطال لو سُم كونه أربعة أمداد.

وأما إن ذهب إلى كونه خمسة أمداد - كما ورد ذلك في خبر المروزي وموثقة سماعة الآتيتين<sup>(٢)</sup> - اللتين قد قيل: إن ثانيتهما هي دليل هذا القول - فمقتضاه الالتزام بكون الصاع ستة أرطال وربع، وهذا أيضاً مخالف لما تطابقت عليه النصوص والفتوى.

والخبران اللذان أُشير إليهما على تفسير صحة الاستدلال بهما غير وافين بالدلالة عليه، كما لا يخفى، وكيف كان فهو في غاية الضعف.

وأما ما في بعض الأخبار من أن لصاع خمسة أمداد، كموثقة سماعة المضمرة، قال: سألت عن الماء الذي يجزكم للغسل، فقال: «اغسل رسول الله - صلى الله عليه وآله - بصاع، وكوفاً بمذ، وكان الصاع على عهده خمسة أمداد، وكان المذ قدر رطل وثلاثة أواق»<sup>(٣)</sup>.

وهذه الرواية مشعرة، بل طاهرة في مفايرة الصاع الذي كان على عهده - صلى الله عليه وآله - للصاع المتعارف في عصر صدور الأخبار المتقدمة المحددة له بأربعة أمداد، فلا يتحقق على هذا معارضة بينهما.

وربما يؤيد ذلك أيضاً خبر سيمان بن حفص المروزي، المروي عن الفقيه والتهذيب، قال: قال أبو الحسن موسى بن جعفر

(١) نقله عنه، المحقق في المعتمد ٥٣٣: ٢.

(٢) تأنيك عن قريب.

(٣) التهذيب ١/ ١٣٦: ٣٧٦، الاستبصار ١/ ١٢١: ١١١، الوسائل، الباب ٥٠ من أبواب

الوضوء، الحديث ٤.

- عليه السلام -: «الغسل بصاع من ماء ، والوضوء بمذ من ماء ، وصاع النبي -صلى الله عليه وآله- خمسة أمداد ، والمذ وزن مائتين وثمانين درهماً ، والدرهم ستة دوانيق ، والدانق وزن ست حبات ، والحبة وزن حقي شعير من أوساط الحب لا من صفاره ولا من كباره»<sup>(١)</sup>.

ولكن يبعد هذا التوجيه أن المتدبر في الأخبار الواردة في تحديد الصاع بأربعة أمداد أو ستة أرطال بالمدي وتسعة بالعراقي ، لا يكاد يرتاب في أن المراد بالصاع فيها ليس إلا الصاع الذي جرى عليه الأحكام ، وهو صاع النبي ، كما وقع التعبير بذلك في جملة من الروايات الواردة في الفطرة<sup>(٢)</sup>.

مع أن صحيحة زرارة المتقدمة كادت تكون صريحة في أن المذ الذي كان رسول الله -صلى الله عليه وآله- يغتسل به ، كان رطلاً ونصفاً ، والصاع الذي كان يغتسل به ، كان ستة أرطال.

هذا ، مع أن الرواية الأخيرة مشتملة على مخالفات أخر لما تطابقت عليه كلمة الأصحاب ، ودلت عليه سائر أخبار أهل البيت ، كتحديد المذ بمائتين وثمانين درهماً ، مع أنك ستعرف أن الصاع نقصاً وفتوى: ألف درهم ومائة وسبعون درهماً ، فلا ينطبق العدد المزبور لا على ربع هذا العدد ولا على خامسه.


وكذا ما فيها من تحديد الدانق بست حبات ، والحبة بالشعرتين ، فإنه

(١) الفقيه ١/٢٣: ٦٩ ، التهذيب ١/١٣٥: ٣٧٤ ، وأورده عن الفقيه والتهذيب ، صاحب الحدائق فيها ١١٣: ١٢.

(٢) أنظر: الكافي ٥/١٧١: ٥ ، وسعفيه ٢/١١٥: ٤٩٢ ، والتهذيب ٤/٨٠: ٢٢٧ ، و٨٧/٢٥٧ ، والاستبصار ٢/٤٦: ١٤٨ و٥١/١٧٠ ، والوسائل ، الباب ٦ من أبواب زكاة لفطرة ، الحديث ١ و٩.

أيضاً يخالف للنص والفتوى ، كما عرفت فيما سبق .  
وقد تكلف بعض<sup>(١)</sup> لتوجيه بعض فقراتها بما لا يهتّمنا بتحقيقه ، بعد مخالفة ظاهرها للنص والإجماع ، ووضوح عدم صلاحية مثل هذه الأخبار الشاذة للمعارضة للروايات المعتبرة المعمول بها بين الأصحاب ، فالأولى ردة علم الخبرين المزبورين إلى أهله .

فظهر بما ذكر أن الصاع الذي عليه مدار الأحكام : أربعة أمداد ، والمذ رطلان وربيع بالعراقي ، ورطل ونصف بالمديني ﴿ فيكون ﴾<sup>(٢)</sup> ألفين وسبعمائة رطل بالعراقي ﴿ حاصلة من ضرب الخمسة في الستين ، فتبلغ ثلاثمائة صاع ، فتضرب الثلاثمائة في التسعة أرتال ، فتبلغ المقدار المزبور .

وألف وثمانمائة رطل بالمديني ،  حاصلة من ضرب الثلاثمائة في الستة ، والصاع ألف ومائة وسبعون درهماً ، بلا رطل خلاف يعتد به فيه .  
وتدلّ عليه مكاتبة إبراهيم بن محمد الحمداي ، قال : اختلفت الروايات في الفطرة ، فكتبت إلى أبي الحسن صاحب العسكر عليه السلام - أسأله عن ذلك ، فكتب : « أن الفطرة صاع من قوت بلدك - إلى أن قال - تدفعه وزناً ستة أرتال برطل المدينة ، والرطل مائة وخمسة وتسعون درهماً ، تكون الفطرة ألفاً ومائة وسبعين درهماً »<sup>(٣)</sup> .  
ويدلّ عليه أيضاً قوله في مكاتبة جعفر بن إبراهيم بن محمد الحمداي

(١) الشيخ الطوسي في الاستبصار ١: ١٢١-١٢٢ ، وانظر: الحدائق لبصرة ١٢: ١١٤-١١٥ .

(٢) في الشرائع ١: ١٥٣ ، ريانة: التصاب .

(٣) التهذيب ٤: ٧٩٦/٢٢٦ ، الاستبصار ٢: ١٤٤/١٤٠ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب زكاة الفطرة ، الحديث ٢ .

المتقدمة<sup>(١)</sup>؛ أخبرني أنه يكون بالوزن ألفاً ومائة وسبعين وزنة ؛ إذ الظاهر أن المراد بالوزنة الدراهم ، بشهادة الخبر السابق .

مع أنه قد يؤيده أيضاً ما في الحقائق ، من أنه روي هذا الخبر في كتاب عيون الأخبار ، وذكر الدرهم عوض الوزن . فيكون الرطل العراقي الذي هو تسع الصاع مائة وثلاثين درهماً ، كما هو المشهور ، بل لم ينقل الخلاف فيه إلا عن الفاضل في التحرير وموضع من المنتهى ، فجعل الرطل العراقي مائة وثمانية وعشرين درهماً وأربعة أسباع درهم<sup>(٢)</sup> ، أي : تسعين مثقالاً .

وكأن مستنده تصريح بعض اللغويين بذلك .

قال في المجمع حاكياً عن المصباح : الرطل معيار يوزن به ، وكسره أكثر من فتحه ، وهو بالبغدادية<sup>(٣)</sup> عشرة أوقية ، والرطل تسعون مثقالاً ، وهي مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم<sup>(٤)</sup> .

وقد أشرنا في مبحث الكثر من الظهارة ، إلى أنه لا يجوز ردّ شهادة جُلّ الفقهاء لأجل تصريح بعض اللغويين بذلك ، خصوصاً فيما لا اختصاص للغوي بمعرفته ، مع إمكان صيرورته في زمان ذلك اللغوي الذي فسره بذلك كذلك<sup>(٥)</sup> .

وكيف كان ، فلا ينبغي الالتفات إلى هذا التفسير في مقابل ما عرفت .

(١) تقلمت في صفحة ٣٣٤ .

(٢) الحقائق الناصرة ١٢-١١٢ ، وانظر : عيون أخبار الرضا عليه السلام . ١٩٠:٣/٧٣ .

(٣) حكاية صاحب الحقائق ١١٣-١١٢ ، وانظر : تحرير الأحكام ١٦٢:١ ، ومنهى المطلب ٤٩٧:١ .

(٤) مجمع البحرين ٣٨٤:٥ ، وانظر : المصباح المير ٢٣٠ .

(٥) راجع ص ٢٧ من الطبع المحرري لكتاب الظهارة .

فالحق هو المشهور من أنَّ الرطل العراقي مائة وثلاثون درهماً ، وقد عرفت في نصاب النقيدين أنَّ كلَّ عشرة دراهم سبعة مثاقيل شرعية ، فهو أحد وتسعون مثقالاً بالمشقال الشرعي وهو ثلاثة أرباع الصيرفي ، فوزن الصاع الذي هو تسعة أرطال بالعراقي بالمشقال الصيرفي ستمائة مثقال وأربعة عشر مثقالاً وربع مثقال ، كما لا يخفى على المتأمل .

والمدار في بلوغ النصاب على التحقيق عندنا دون التقريب ، فلو نقص منه ولو يسيراً ، لم تجب الزكاة ؛ للأصل .

وقول الباقر - عليه السلام - في صحيحة زرارة : «وليس فيما دون الثلاثمائة صاع شيء»<sup>(١)</sup> .

وفي صحيحة زرارة وبكير : «فإن كان من كلِّ صنف خمسة أوساق غير شيء وإن قلَّ فليس فيه شيء» وإن نقص السُر والشعير والتمر والزبيب أو نقص من خمسة أوساق صاع أو بعض صاع فليس فيه شيء»<sup>(٢)</sup> .

ولا عبرة بالمساحات العرفية لدى النقص القليل في الأحكام الشرعية المبنيّة على التحقيق وإن كان ذلك لمقدار مغتصراً لدى العرف في معاملاتهم غالباً ، وقد تقدّم في النقيدين تفصيل القول في ذلك ، وتحقيق ما يقتضيه التحقيق لدى حصول النقص اليسير من اختلاف الموازين ، فراجع<sup>(٣)</sup> .

وحكي عن بعض العامة القول : بأنَّ التقدير بالأوساق تقريري

(١) التهذيب ٤ : ٣٤ / ١٣ ، الاستبصار ٢ : ٤٠ / ١٤ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب زكاة الغلات ، الحديث ٥ .

(٢) التهذيب ٤ : ٥٠ / ١٩ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب زكاة الغلات ، الحديث ٨ .

(٣) راجع ص ٢٩٠ .

لا تحقيقي ، بحيث يؤثر فيه انقص اليسير ؛ لأنّ الوسق حمل وهو يزيد وينقص<sup>(١)</sup> .

وفيه : أنّ الوسق وإن كان كذلك ، ولكنّ الحكم لم يعلق على مطلقه ، بل ما كان منه شئ صاعاً ، كما كشف عن ذلك الروايات من طرق الخاصة والعامة المفترسة له بذلك ، وأنه ليس فيما نقص منه شيء ، فالمدار حينئذٍ على هذا الوزن ، لا على إطلاق لفظ الوسق ، كما هو واضح .

والعبرة ببلوغ حد النصاب وقت الجفاف وصورته تمرأ أو زيبأ ، فلو كان بالغاً هذا الحد قبل حفافه ، لم تجب الزكاة فيه ، كما حكى عن العلامة في المنتهى والتذكرة ، التصريح بذلك ، بل ودعوى الإجماع عليه .

فقال في محكي المنتهى : **لو جفت تمرأ أو زيبأ أو حنطة أو شعيراً فنقص ، فلا زكاة إجماعاً وإن كان وقت تعلق الوجوب نصاباً<sup>(٢)</sup> .**

وقال في التذكرة : **وانصب المعتبر - وهي خمسة أوسق - إنها يعتبر وقت جفاف التمر ويس العنب والغلة ، فلو كان الرطب خمسة أوسق أو العنب أو الغلة ، ولو جفت تمرأ أو ريبأ أو حنطة أو شعيراً نقص ، فلا زكاة إجماعاً وإن كان وقت تعلق الوجوب نصاباً ، أمّا ما لا يجفت مثله وإنما يوكل رطباً كالهلباث<sup>(٣)</sup> والبرني وشبههما من الدقل<sup>(٤)</sup> الرقيق الثمرة فإنه تجب فيه الزكاة أيضاً ؛ لقوله - عليه السلام - : « قيسقت السماء ... العشر »<sup>(٥)</sup>**

(١) كما في المدارك ١٣٥:٥ وحكاية العلامة في تذكرة الفقهاء ١٤٥:٥ ، المسألة ٨٠ .

(٢) منتهى المطلب ٤٩٧:٦ .

(٣) الهلباث: صرب من التمر . لسان العرب ١٩٨:٢ .

(٤) الدقل: أردأ التمر . الصحاح ١٦٩٨:٤ .

(٥) صحيح البخاري ١٥٥:٢ ، سنن النسائي ٤١:٥ .

وإنما تجب فيه إذا بلغ خمسة أوسق تمراً. وهل يعتبر بنفسه أو بغيره من جنسه ؟ الأقرب الأول وإن كان تمره يقل كغيره.

وللشافعي وجهان: هذا أحدهما ، والثاني: يعتبر بغيره ، فإذا كان مما يجفت فيبلغ خمسة أوسق تمراً ، وكان هذا مثله رطباً ، وجبت فيه الزكاة ، فيعتبر بأقرب الأرباب إليه مما يجف<sup>(١)</sup>. انتهى.

وفي المدارك بعد نقل هذه العبارة عن التذكرة قال: ولو لم يصدق على اليابس من ذلك النوع اسم التمر أو الرطب ، أتجه سقوط الزكاة فيه مطلقاً<sup>(٢)</sup>. انتهى. وهو جيد.

ولكن الظاهر صدق اسم التمر والزبيب على اليابس منها من أي نوع يكون ، غاية الأمر أنه يوصف بالرداءة ، كأنه جعور ومعاارة ، فكان الزبيب والتمر وصفاً لليابس من التمرين ، ولكن جملة من أنواع العنب والرطب حيث يقل فائدتها بالتحفيف ثم يجف بعد تحفيفها بمنزلة الإتلاف ، لم يجز العادة بتحفيفها ، لا أنه لا يطلق عليها الاسمان بعد الجفاف ، فليتأمل.

﴿ وقد طهر بما مر أن ﴾ ما نقص ﴿ عن التقدير المزبور ولو يسيراً ﴿ فلا زكاة فيه ، و﴿ أما ﴾ ما زاد ففيه الزكاة وإن قل ﴿ بلا خلاف فيه على الظاهر، بل عن المنهى التصريح بنفي الخلاف فيه بين العلماء<sup>(٣)</sup>.

ويدل عليه إطلاق الروايات الدالة على أن ما أنبت الأرض من

(١) تذكرة الفقهاء ١٤٨: ٥، المسألة ٨٣، ونظر. المجموع سنوي ٤٥٨: ٥، ٤٥٩: ٥، وفتح المبريد ٥٦٨: ٥.

(٢) مدارك الأحكام ١٣٦: ٥.

(٣) حكاة صاحب المدارك فيها ١٣٦: ٥ ، ونظر: منى مطلب ٤٩٨: ٩.



الغلات الأربع إذا بلغ خمسة أوسق ففيها سقته السماء منه العُشر، وفيما كان منه يسقى بالدوالي نصف العُشر.

﴿والخذ الذي يتعلّق به الزكاة من الأجناس﴾ الأربعة لدى المصنّف، وابن الجنيد على ما حكى عنه<sup>(١)</sup>: ﴿أن يسمّى حنطة أو شعيراً أو تمرّاً أو زبيباً﴾.

وعن العلامة في جملة من كتبه حكايته عن بعض أصحابنا<sup>(٢)</sup>، وفي منتهاه حكايته عن والده<sup>(٣)</sup>.

وفي مفتاح الكرامة قال: وقد يفوح ذلك أعني مذهب المحقق من المنع والهداية وكتاب الاشراف ولقنعة والغنية والإشارة وغيرها؛ لمكان حصرهم الزكاة في التسعة التي منها التمر والزبيب والحنطة والشعير، فيكون المعتبر عندهم صدق تلك الأصناف، ولا تصدق حقيقة إلا عند الجفاف<sup>(٤)</sup>. انتهى.

وربما استظهر هذا القول عن الشيخ في نهايته، حيث قال في باب الوقت الذي تجب فيه الزكاة، بعد أن ذكر وقت الوحوب في التقدين: وأما الحنطة والشعير والتمر والزبيب، فوقت الزكاة فيها حين حصولها بعد الحصاد والجذاذ والصرام<sup>(٥)</sup>.

(١) حكاية الشهيد في البيان: ١٨١.

(٢) حكاية العملي في مفتاح الكرامة ج ٣ كذب الزكاة ص ٤٣، وانظر مختلف الشيعة ٦٠٣، المسألة ٢٨، ومنتهى المطلب ٤٩٩:١.

(٣) منتهى المطلب ٤٩٩:١.

(٤) مفتاح الكرامة ج ٣ كتاب الزكاة، صفحة ٤٤، وانظر المنع والهداية وشارة السبق والعمية (ضمن الجوامع الفقهية): ١٣ و ٥٤ و ١٢٥ و ٥٠٤، والمصحة: ٢٣٤.

(٥) كما في مفتاح الكرامة ج ٣ كتاب الزكاة، ص ٤٣-٤٤، وانظر: النهاية: ١٨٢.

وقد حكى عن صاحب كشف الرموز أنه حملها على وقت الإخراج لا وقت الوجوب<sup>(١)</sup> . وهو خلاف الظاهر.

وحكى عن الشهيد في البيان أنه نسب إلى أبي علي ، والمحقق ، أنها اعتباراً في الثمرة التسمية تمرأ وعبأ لا زيبأ<sup>(٢)</sup> ؛ وتبعه في هذه النسبة بعض<sup>(٣)</sup> من تأخر عنه.

ويظهر من المدارك الميل إليه ، بل القول به<sup>(٤)</sup> . ولكن في مفتاح الكرامة أنكر هذه النسبة ، وقال : هذا النقل بالنسبة إلى أبي علي مخالف لما نقله الأكثر عنه ، كما عرفت . وأشار بذلك إلى ما نقله عن غير واحد من أنهم نسبوا إلى أبي علي القول باعتبار تسمية الثمرة تمرأ وزيبأ ، كما في المتن . ثم قال : وأما بالنسبة إلى المحقق فهو خلاف ما هو مشاهد بالبيان<sup>(٥)</sup> . انتهى .

❦ وقيل : بل إذا اشتدت الحجة في الخطئة والشعر ، وبالحمر ثمر النخل ، أو اصفر ، أو انعقد الجضم .  
ورتبنا نسب هذا القول إلى المشهور<sup>(٦)</sup> ، بل عن التنقيح : لم نعلم قائلاً

(١) حكاها العاملي في مفتاح الكرامة ج ٣ كتاب الزكاة ، ص ٤٤ ، ونظر : كشف الرموز

(٢) حكاها صاحب المدارك فيها ١٣٧٥ ، ولعاملي في مفتاح الكرامة ج ٣ كتاب زكاة ص ٤٣ .

(٣) قال العاملي في مفتاح الكرامة ج ٣ كتاب زكاة ، ص ٤٣ ، وتبعه (الشهيد) في نقل ذلك صاحب المقاتيع . وإنظر مصابيح الشرائع ج ١ ص ٢٠١ .

(٤) كما في مفتاح الكرامة ج ٣ كتاب الزكاة ، ص ٤٣ ، ونظر : مدارك الأحكام ١٣٧:٥ و ١٣٨ .

(٥) مفتاح الكرامة ج ٣ كتاب زكاة ، ص ٤٣ .

(٦) أناسب هو صاحب الجواهر فيها ٢١٤:١٥ .

بذهب المحقق قبله<sup>(١)</sup>.

وعن المقتصر: أنَّ عليه الأصحاب<sup>(٢)</sup>.

ونسب إلى جماعة التوقف في القولين<sup>(٣)</sup>.

﴿والأشبه﴾ بظواهر النصوص والفتاوى المعلقة للزكاة على الأجناس الأربعة ﴿الأول﴾ فإن الأحكام لشرعية تدور مدار عناوين موضوعاتها ، فإذا دلّ الدليل على انحصار اركة مما أبنته الأرض في الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، وجب إلحاق البُسر واليَضْرَم وشبههما - من ثمر النخل والكرم مما هو خارج عن مسّيات هذه الأصامي - بما عداها من الثمار مما لا زكاة فيه ، وإلا لم يكن الحصر حاصراً.

اللهم إنا أن يدك دليل خاص من نص أو إجماع على أنَّ المراد بالتمر والزبيب ، ثمرة النخل والكرم عند صلاحها ، فالشأن في إثبات ذلك .

واستدل للمشهور بأمرين: *بمختار*

منها: صدق الحنطة والشعير بمجرد اشتداد الحب ، فيتعلق بهما الزكاة بالعمومات ، فيثبت في البُسر واليَضْرَم بالإجماع المركب ، مضافاً إلى ما عن بعض اللغويين من التصريح بأنَّ البُسر وكذا الرطب نوع من التمر<sup>(٤)</sup> ، ولا قائل بالفرق بينهما وبين اليَضْرَم والعنب.

وفيه: بعد تسليم صدق اسم الحنطة والشعير على الحب بمجرد اشتداده ، وكذا اسم التمر على البُسر والرطب ، فلا شبهة في انصراف

(١) حكاه صاحب الجواهر فيها ١٥ ٢١٤ ، وانظر التقيح الرائع ١: ٣١١.

(٢) حكاه لعاملي في مفتاح الكرامة ج ٣ كذب الزكاة، ص ٤٣ ، وانظر. المقتصر: ٩٩.

(٣) الناسب هو صاحب الجواهر فيها ١٥ ٢١٤.

(٤) حكاه العلامة في منتهى الطلب ١: ٤٩٩.

إطلاق أساميا في المحاورات العرفية ومعاملاتهم ، ووقوع شيء منها في حيز التكليف بصرفه إلى الغير ، إلى لباس منها ، فلا يتبادر من الأمر بالتصديق بشيء من هذه الأجناس . لا إرادة يابسها ، ولذا لم يقع الخلاف في عدم وجوب إخراج الزكاة من الأخضر ، وعدم جواز إلزام الساعي بالدفع منه ، وعدم العبرة بلوغها حد النصاب قبل الجفاف إذا نقص عنه ، وليس شيء من ذلك لدليل تعدي ، بل لعدم انساق غير اليابس من أدلتها ، كما لا يخفى على المتأمل .

هذا كله ، مع أن ما حكى عن بعض اللعوتين من كون البُر أو الرطب نوعاً من التمر ، مع معارضته بقول من عداه مما يشهد العرف بخطئه ، خصوصاً في البُر .

نعم ، صحة إطلاق اسم الحنطة والشعير على الحب بعد اشتداده بل قبله أيضاً ليس بالبعيد ، فلو قلنا **تكتليفه في تعلق الزكاة به** ، وعدم انصراف إطلاق اسمها الوارد في أدلة الزكاة عنه ، **لأنه** القول بالتفصيل بينهما ، وبين التمر والزبيب ، ومخالفته للإجماع المركب غير معلومة ، بل قد يستشعر أو يستظهر من المتن التفصيل ، حيث جعل محل الخلاف التمر والزبيب دون الحنطة والشعير ، فهو مشعر بالمفروغية عن صدق الاسم فيهما الذي هو مناط الوجوب عنده .

ومها : عمومات وجوب الزكاة ، خرج ما خرج ، وبقي الباقي . وقد يقال في تقريب هذا الدليل : إن مقتضى العمومات وجوب الزكاة فيما سقته السماء مطلقاً ، وأدلة تعلق الزكاة بالحنطة والشعير والتمر والزبيب - أي الأخبار الحاصرة للزكاة في هذه الأجناس - لا تنهض لتقييدها ؛ لأن المتبادر منها إرادة الأحسن الأربعة في مقابل الأجناس الأخر ، دون العنب والرطب مثلاً .

وفيه: أنه إن أريد بالعمومات ما كان من قبيل آية الصدقة وأشباهها، فهي أحكام مجملة لا مسرح للأخذ بعمومها بعد ورود الأخبار المستفيضة أو المتواترة المبيّنة لما تحب فيه الزكاة، وحصرها في الأجناس التسعة الزكوية.

وإن أريد بها ما كان من قبيل ما سقته السماء ففيه العشر، وما سقى بالدوالي ففيه نصف لعشر ففيه: أنه لم يقصد بالوصول في مثل هذه الأخبار العموم أو الإطلاق، بل هي إشارة إلى الأجناس الزكوية المعهودة أي الغلات الأربع، كما أفصح عن ذلك قوله -عليه السلام- في صحيحة زرارة: ما أنبت الأرض من الحنطة والشعير والتمر والزبيب، ما بلغ خمسة أوساق، ففيه العشر، وما كن منه يسقى بالرشاء والدوالي والنواضح، فنصف العشر<sup>(١)</sup>.

والحاصل: أن دعوى استيفاء حقوق الزكاة في العنب والتمر والرطب من مثل هذه الأدلة مجازفة، بل هي ناشئة من متابعة المشهور، فلو كانت الشهرة بخلافه، لم يكن يتوهم أحد كون هذه الأدلة منافية له.

ومنها: صحيحة سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله -عليه السلام-: ليس في النخل صدقة حتى يسغ خمسة أوساق، والعنب مثل ذلك حتى يكون خمسة أوساق زيبياً<sup>(٢)</sup>.

وهذه الصحيحة تدلّ على ثبوت الزكاة في العنب إذا بلغ خمسة أوسق

(١) التهذيب ٤: ١٣/٣٤، الاستبصار ٢: ١٤ ٤٠، الوسائل، الباب ١ من أبواب زكاة الغلات، الحديث ٥.

(٢) التهذيب ٤: ١٨/٤٦، الاستبصار ٢: ١٨ ٥٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب زكاة الغلات، الحديث ٧.

لو قدر زيبياً ، فيتم فيما عداه بعدم القول بالمفصل .  
وأورد عليه في محكي الذخيرة بأن لفهوم الصحيحة احتماليين :  
أحدهما : إناطة الوحوب بحالة ثبت له البسوغ فيها خمسة أوسق حال  
كونه زيبياً .

وثانيهما : إناطته بحالة يقدر له هذا الوصف ، والاستدلال بها إنما يتم  
على ظهور الثاني وهو في موضع المنع ، بل لا يبعد ادعاء ظهور الأول ؛ إذ  
اعتبار التقدير بخلاف الظاهر<sup>(١)</sup> . انتهى .

وأجاب عنه في مفتاح الكرامة بلفظه : وفيه أن حاصل الوجه  
الأول أنها تجب في العنب إذا كان زيبياً ، ومن المعلوم زوال وصف  
العنبية عند كونه زيبياً ، كما تقول : تجب صلاة الفريضة على الصغير إذا  
كان كبيراً ؛ وأنت خير بسقوط مثل هذا التعبير عن درجة الاعتبار ،  
فلا بد من المصير إلى التقدير إذا ورد منه في الإحصار .

والاعتدار بأنه تساهل في التعبير باعتباره على قوله إليه - كما في الإسناد  
إلى النخل - مما لا يعول عليه ولا يصحى إليه ، كما هو واضح لمن وحه  
النظر إليه .

وفي الإسناد إلى النخل دلالة أخرى هي أولى بالاعتبار وأخرى ؛ إذ  
الظاهر من الإسناد إليه إرادة ثمره ؛ إذ هو أقرب المجازات وأشهرها ، بل  
المشهور منها ، بل لم يمهّد إطلاقه على خصوص التمر بحيث لم يُرد غيره مما  
تقدّمه من البُسْر والرطب - إلى أن قال - على أنه لو كان المراد منه التمر  
وحده لا ما قبله ، لا وجه للعدول عن التمر إلى النخل ؛ لأنه لا يسوغ إلا  
للأخصرية أو الأظهرية ، أو حكمة أخرى هي بالمراعاة أخرى ، ولا شيء

(١) كما في مفتاح الكرامة ج ٣ كتاب الزكاة ، ص ٤٥ ، وانظر . ذخيرة المعاد : ٤٢٨ .

من ذلك بموجود في المقام<sup>(١)</sup>. انتهى.

أقول: الحق أن العبارة المذكورة في الرواية قابلة للمعنيين، كما ذكره في الذخيرة، ولكن الظاهر كون كلمة «زيباً» تمييزاً لا حالاً عن اسم «يكون».

وعلى أي حال فإما أن يكون المراد بكونه: «خمس أوسق زيباً» كونه كذلك بالفعل، أي خمس أوسق من الزيب، أو بالقوة بأن يكون بمقدار لو جفت لكان خمس أوسق.

والأول، أي: إرادة الفعلية أوفق بظاهر اللفظ، ولكن لا يناسبها لفظ «العنب» الذي أخذ موضوعاً لهذا الحكم؛ لزوال وصف العنبية عند اتصافه بصفة الزيبية، فلا يصح الحمل إلا بإرادة معنى الصيرورة من لفظ «يكون» وهو محال بالأصل، كما أن إرادة الشأنية من قوله: «حتى يكون خمس أوسق زيباً» أيضاً كذلك، فيتعارض الاحتمالان، ويشكل ترجيح أحدهما على الآخر.

وأما ما قيل: من أن في إسناد إلى النخل دلالة على إرادة ثمرته مطلقاً، فيدل على ثبوتها في البسر والرطب.

ففيه: أن قوله: «حتى يسع خمس أوساق» الذي هو شاهد على هذا التقدير يجمعه كالنص في إرادة خصوص التمر الذي هو معظم ثمرته.

ولعل النكته في العدول عن تمر إلى النخل: التنبيه على اعتبار الثماء في الملك في ثبوت الصدقة فيه، لا مطلق تمككه.

ثم لو سلم دلالة هذه الصحيحة على ثبوت الزكاة في العنب قبل جفافه، فتعامية الاستدلال بهذا المذهب المشهور موقوف على عدم القول

(١) مفتاح نكرمة ج ٣ كتاب الزكاة، ص ٤٦.

بالفصل بينه وبين غيره من ثمرة النخل والكرم ، ولم يتحقق ذلك ، بل قد سمعت نسبة القول بالتفصيل إلى ابن الجيد ، وفي المدارك اختياره . ومن هنا يظهر الخدشة في الاستدلال له بخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : «لا يكون في الحت ولا في النخل ولا في العنب زكاة حتى يبلغ ومقين ، والوسق ستون صاعاً»<sup>(١)</sup> مع اشتماله على ما لا نقول به من كون الوsqين نصاباً .

واستدل له أيضاً بصحيفة سعد بن سعد ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن أقل ما يجب فيه الزكاة من البُر والشعير والتمر والزبيب ، فقال : «خمس أوساق بوسق النبي - صلى الله عليه وآله - فقلت : كم الوسق ؟ قال : «ستون صاعاً» قلت : فهل على العنب زكاة ، أو إنما تجب عليه إذا صيره زيباً ؟ قال : «نعم ، إذا أخرجه لخرج زكاته»<sup>(٢)</sup> .

وهذه الصحيفة صريحة في تعلّقها بالعنب ، وظاهرها ثبوت الوجوب من حين الخرص ، وقد صرح الأصحاب بأنَّ زمان الخرص من حين بدو الصلاح .

وأوضح من ذلك دلالة على ثبوت الزكاة من حين الخرص صحيفة سعد - الأخرى - عن أبي الحسن عليه السلام ، قال : سألت عن الرجل تحمل عليه الزكاة في السنة في ثلاث أوقات ، أيؤخرها حتى يدفعها في وقت واحد ؟ فقال : «متى حلت أخرجه» .

وعن الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، متى تجب على

(١) التهذيب ٤٤٤/١٧ ، الاستبصار ٢/٥٠١ ، الوسائل ، له ب ٣ من أبواب زكاة الغلات ، الحديث ٣ .

(٢) الكافي ٣/٥١٤ ، الوسائل ، لباب ١ من أبواب زكاة الغلات ، الحديث ١ .



صاحبها ؟ قال : «إذا صرم وإذا خرص»<sup>(١)</sup>.

ونوقش في الاستدلال بهاتين الصحيحتين بإمكان كون الخرص الوارد فيها بالحاء المهملة من «حرص المرعى» إذا لم يترك منه شيئاً ، بل لعلّ هذا هو المتعين في الصحيحة الثانية ؛ إذ لا معنى لجعل الوقت الصرام والخرص بالمعجمة ؛ لاختلافهما جداً ، ومن هنا قيل على تقدير كونه بالمعجمة يراد منه وقت الصرام أيضاً.

أقول : أما احتمال كون الحرص بالحاء المهملة ، فمما لا ينبغي الالتفات إليه بعد كونه في الكتب المعتبرة مرسوماً بالمعجمة ، ولكن الجمع بينه وبين الصرام في الصحيحة الثانية في جعلها شرطاً للجواب أوجب الإجمال فيما أريد من الشرطين ، حيث لم يعلم بأنّ العبرة بتحقيق كل من الفعلين في جميع الفئات الأربع أو بكل منهما على سبيل البدل ، بأن يكون الشرط حصول أحد الآخرين ، فتكون الواو للترديد ، أو بحصول كل منهما في بعض منها على سبيل التوزيع ؛ أو أنّ المقصود بهما بيان زمان تنجز التكليف بالزكاة لدى تمكنه من معرفة مقدار الغلة وبلوغه حصة النصاب بالاعتبار بالكيل المتوقف على الصرام أو بالخرص ، فكأنه قال : متى صرمها أو عرف مقدارها بالخرص ، تنجز في حقّه التكليف بتركيتها . فعلى هذا يتجه الاستدلال بها للمشهور ، حيث إنّ تنجز التكليف بالإخراج يتوقف على تعلق الزكاة بها من حيث هي من أول زمان إمكان معرفة مقدارها بالخرص وإن لم يتنجز التكليف بها لدى الجهل بمقدارها ولو بالخرص ، ولكن لا وثوق بإرادة هذا المعنى من الصحيحة ، فليتأمل . وأما صحيحته الأولى ، فالظاهر أنّه لم يقصد بقوله - عليه السلام - : «إذا

(١) الكافي ٣/٥٢٣: ٤ ، الوسائل ، أبواب ٥٢ من أبواب استحقاق الزكاة ، الحديث ١ .

خحرصه أخرج زكاته» الخرص المعهود الذي وقته من حين بدو الصلاح ، وليس هو من شأن كل أحد ، بل من وظيفة الخارص ، بل المقصود به بحسب الظاهر بيان ثبوت الزكاة في العنب أيضاً ، وعدم اشتراطه بأن يصيره زيباً ، فإذا خرصه - أي علم ببلوغ يابسه خمسة أوسق بالخرص والتخمين - وجب إخراج الزكاة منه ، فلا تدل هذه الصحيحة إلا على ثبوتها في العنب ، فإن تم الإجماع على مشاركته مع الحظرم والرطب وغيره مما يقوله المشهور ، فهو ، ولكنتك عرفت أنه في محل نظر ، بل منع . وعمدة ما يصح الاستشهاد به لمذهب المشهور : ما علم بالتدتر في الآثار والأخبار وكلمات الأصحاب من أن رسول الله - صلى الله عليه وآله - كان يبعث من يخرص على أصحاب النخل ثمرتها ، ليميز بذلك مقدار الصدقة المفروضة فيها ، وكان - صلى الله عليه وآله - يأمر عامله بأن يترك للحارس العنق والعنقين ، وأن لا يخرص ثم جمرور ومعاقرة ، كما ستعرف تفصيله عند التعرض لبيان فائدة الخرص .

فلو لم يكن حق الفقير متعلقاً بها من حين بدو صلاحها - الذي هو وقت الخرص - لم يكن يترتب على الخرص قبل صيرورتها تمراً فائدة يعتد بها ، بل كان تعدياً وتضييقاً على المالك لا عن استحقاق ؛ إذ قد لا يحب أن يطلع أحد على مقدار ماله وما صدر عنه من المصارف قبل جفافه ، كما أنه قد يحب أن يجعل للحارس أكثر من عنقين ولغيره أيضاً كذلك ، أو يتفق جميعها على أهله وعياله وأصدقائه حال كونها رطباً ، بغير أن يطلع عليه أحد ، فلو لم يكن المقصود بالخرص تمييز حق الفقير وتضمين المالك به ، على تقدير صدور مثل هذه التصرفات منه ، الذي هو فرع ثبوت الحق له بالفعل ، لوقع الخرص لغواً .

وما قيل : من إمكان أن تكون فئدته الحفظ من الخيانة عند تعلق

الحق به أي بعد صيرورته تمراً ؛ ففيه : بعد الغض عن منافاته لما علم من طريقة الشارع من رعاية حال المالك ، والإرفاق به ، وقبول قوله في دعوى التلف ونحوه ، خصوصاً بالنسبة إلى ما قبل تعلق الحق به ، أن غاية ما يمكن معرفته بالحرص هو مقدار ما يبلغ ثمرة النخل الموجودة بالفعل على تقدير بقائها سليمة عن الآفات تمراً عند جفافها ، وأما أن ثمرتها تبقى ولا يأكلها صاحبها ، أو يبيعها ، أو يتفقاها على غيره حال كونها بُسراً أو رطباً ، فهو شيء لا يمكن معرفته بالتخمين ؛ فإنه يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال والأمكنة اختلافاً فاحشاً غير قابل للانضباط ؛ كي يمكن الإحاطة به بالحرص ، ويسوغ نسبة الخيانة إلى آحاد المالكين لدى تخلف ما يوجد عندهم عما حرص.

والحاصل : أن جواز الحرص <sup>الذي</sup> مستعرف مسلمته عند الفريقين في الحملة. من أقوى الأدلة على صحة ما ذهب إليه المشهور من تعلق حق الفقراء بالفضلات من حين <sup>تكون صلاحها</sup> ، فالقول به مع أنه أوفق بالاحتياط ، لا يخلو من قوة.

﴿ ووقت الإخراج ﴾ الذي هو بحيث يسوغ للساعي مطالبة المالك به ، وإذا أخرها عنه مع التمكن ضمن ﴿ في الغلة إذا صفت ، وفي التمر بعد اختراقه ، وفي الزبيب بعد اقتطافه ﴾.

اختراف التمر - بالحاء المعجمة - اجتناؤه ، ومثله الاقتطاف للعنب. قال في المدارك تبعاً للمسالك : وفي جعل ذلك وقت الإخراج تجوز ، وإتمام وقته عند يُبَس الثمرة وصيرورتها تمراً أو زيبباً ، وهذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب ، بل قال في المنتهى : اتفق العلماء كافة على أنه لا يجب الإخراج في الحبوب إلا بعد التصفية ، وفي التمر إلا بعد التشميس

والجفاف ؛ ونحوه قال في التذكرة<sup>(١)</sup> . انتهى ما في المدارك .  
 وهو جيد ، ولكن هذا - أي كون وقت الإخراج بعد الشمس  
 والتجفيف - إنما هو فيما إذا تعلق غرض لمالك بتجفيف الثمرة ، وأما لو  
 تعلق غرضه بصرفها في مقاصده حال كونها رطباً وعنبراً أو حشراً ، ولم  
 نعتد التسمية في تعلق الزكاة بها ، كما هو المشهور ، فوقت الإخراج حينئذ  
 بعد الاختراف والاقتطاف حقيقة ؛ إذ لا تجفيف في الفرض ، وليس  
 اعتبار مضي مقداره شرطاً تعديتاً لوجوب الإخراج ، كما ستعرف .  
 وكيف كان ، فقد أشرنا إلى أن المراد بوقت الإخراج هو الوقت الذي  
 يجوز للساعي مطالته ، وليس [للمالك]<sup>(٢)</sup> الامتناع من الدفع إليه لدى  
 المطالبة ، وأنه لو أخر الزكاة عنه مع التمكن من إيصالها إلى المستحق ،  
 ضمن ، وهذا متأخر عن وقت الوجوب ، سواء قلنا بتعلق الوجوب من  
 حين بدو الصلاح ، أو قلنا بدورانه مدار التسمية .  
 أما على الأول فواضح ، بل وكذا على الثاني ، فإن التسمية تتحقق في  
 الزرع قبل الحصاد فضلاً عن التصفية ، وفي الحل أيضاً قد تتحقق قبل  
 الاحتذاء ، مع أنه لا يجب الإخراج حينئذ ، كما هو ظاهر المتن وغيره .  
 وما عن بعض من اتحاد زمانها على القول بدورانه مدار التسمية ،  
 وأن الحصاد والتصفية في الزرع ، ولاحتذاء في النخل من مقتضات  
 الامتثال ، لا من شرائط وجوب الإخراج ، فهي من المقتضات الوجودية  
 للواجب المطلق ، ضعيف ؛ إذ المناسق من الأمر بصرف العشر أو

(١) مدارك الأحكام ١٣٩:٥ ، وانظر: مسالك الألف ١ ٣٩٢ ، ومنتهى المطالب ١ ٤٩٩ ، وتذكرة

المقها ٥ ٢٨٩ ، المسألة ٢٠٤ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

الخُمس من حاصل زرعه أو ثمرة بستانه في هذه السنة إلى «زيد» مثلاً  
إنما هو إرادة إيصال الحصة المقررة له إليه بعد تصفية الحاصل وصرف  
البستان على حسب ما جرت العادة في تقسيم حاصل الزراعات وثمره  
الأشجار بين شركائهم ، فليس للفقير أولوية مطالبة المالك بالحصة المقررة  
له قبل استكمال الحاصل ، أو ببوغ أوان قسمتها بين مستحقيها في العرف  
والعادة ، ومن المعلوم أن جفاف التمر ، وكذا الزبيب ، بل وكذا الغلة  
تدرج ، فقد يكون ما يندرج تحت المسمى في هذا اليوم بالغاً حد  
النصاب ، وهو يتزايد يوماً فيوماً ، فما لم يستكمل الجميع ، ولم يبلغ أوان  
حصادها ، وجمع التمر والعنب المنشورين للتشميس والتجفيف ، ليس  
للساعي مطالبة حق الفقير ؛ لما أشرنا إليه من أن المناسق من أدلة الزكاة  
إيجاب صرف الحصة المفروضة للفقير في ثمرة النخل والكرم وحاصل  
الزراعات عند بلوغ حدها ووصول أوان تقسيمها بين الشركاء عادة.

وربما يشهد له أيضاً مضافاً إلى ما ذكره ، خبر أبي مريم المروي عن  
الكافي ، عن أبي عبد الله - عليه السلام - في قول الله عز وجل : « وآتوا حقه  
يوم حصاده » <sup>(١)</sup> قال : « تعطي المسكين يوم حصادك الضغث ، ثم إذا  
وقع في البيدر ، ثم إذا وقع في الصاع العُشرون نصف العشر » <sup>(٢)</sup> فإن قوله  
- عليه السلام - : « إذا وقع في الصاع » إلى آخره ، كناية عن بلوغ أوان  
قسمة الحاصل الذي هو بعد التصفية وتخفيف الثمرة.

نعم ، لو وصل وقت التصفية في العرف والعادة ، وتسامح المالك فيها  
وأخبرها عن وقتها المعتاد لا لعذر ، أتجه الالتزام بتحقيق الضمان ، وجواز

(١) الأنعام ١٤١:٦.

(٢) الكافي ٣: ٤٠٥/٤ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب زكاة الغلات ، الحديث ٣.

إلزامه بالتصفية ؛ خروجاً عن عهدة الحق الوجوب في ماله .  
 وإطلاق كلمات الأعلام القائلين بأن وقته بعد التصفية في فتاويهم  
 ومعاقد إجماعاتهم المحكية ، منزل على المتعارف ، فهي غير منافية لذلك .  
 ﴿ ولا تجب الزكاة في الغلات ﴾ ذرعي ﴿ إلا إذا ملكت  
 بالزراعة ، لا بغيره ﴾ أي بغير هذا السبب ﴿ من الأسباب كالاقتناع  
 والهبة ﴾ ونحوهما .

وتخصيص الزراعة بالذكر من باب التثيين ، فكأنه أريد بذلك الكناية  
 عن اشتراط تعلق الزكاة بالغلات بتكوها في ملكه ، بأن لا تكون  
 مملوكتها له محتاجة إلى سبب آخر وراء المذات المؤثرة في تكوها كما هو  
 الشأن في حاصل زرعه ، أو ثمرة بستانه ، أو الحقة المقررة له من الثمرة  
 بإزاء عمله ، كما في عامل المزارعة والمساقاة .  
 وكيف كان ، فالمقصود بهذا الشرط بيان اعتبار كون ما يتعلق به  
 الزكاة حاصلًا في ملكه ، وقد عبر كثير منهم عن ذلك بأن يكون نموها في  
 ملكه .

فمن المصنف في المعبر قال : لا تجب الزكاة في الغلات إلا إذا نمت  
 في الملك ، فلا تثبت فيما يبتاع ولا ما يستوهب ، وعليه اتفاق العلماء <sup>(١)</sup> .  
 وعن المنتهى أنه قال : لا تجب الزكاة في الغلات الأربع إلا إذا نمت  
 في ملكه ، فلو ابتاع غلة أو استوهب أو ورث بعد بدو الصلاح ، لم تجب  
 الزكاة ، وهو قول العلماء كافة <sup>(٢)</sup> .

ولكن في المدارك ناقش في هذا التعبير بأنه غير جيد .

(١) حكاها صاحب الجواهر فيها ٢٢٢:١٥ ، وانظر: المعتر ٥٣٨:٢ .

(٢) كما في الجواهر ٢٢٢:١٥ ، وانظر: منتهى المطلب ٤٩٧:١ .

أما على ما ذهب إليه المصنف من عدم وجوب الزكاة في الفلّات إلا بعد تسميتها حنطة أو شعيراً أو تمرّاً أو زبيباً فظاهر؛ لأنّ تملّكها قبل ذلك كافٍ في تعلّق الزكاة بالتملّك، كما سيصرّح به المصنف - رحمه الله - وإن لم يتّم في ملكه.

وأما على القول بتعلّق لوجوبها ببلوغ الصلاح؛ فلأنّ الثمرة إذا انتقلت بعد ذلك، تكون زكاتها على الناقل قطعاً وإن نمت في ملك المنتقل إليه، وكان الأوضح جعل الشرط كونها مملوكة وقت بلوغها الحد الذي يتعلّق به الزكاة، كما اقتضاه صريح كلام الفريقين<sup>(١)</sup>. انتهى.

أقول: الظاهر عدم الخلاف في اشتراط تعلّق الزكاة في الفلّات بنموها في ملكه، وعدم كفاية تملّكيتها حال التجفيف بحيث لو اشترى عنباً أو رطباً من السوق (وحفظهما)، فصارا خسة أو ساق زبيباً أو تمرّاً، لوجب عليه زكاته؛ فإنّ هذا ممّا لا يظنّ بأحد الالتزام به، خصوصاً فيما إذا لم يكن العنب أو الرطب الذي اشتراه - على تقدير بقائه على ملك ماله - متعلّقاً للزكاة، بأن كان العنب الذي اشتراه ملكاً لصغير، أو مملوكاً لأشخاص لم يكن يبلغ نصيب كلّ منهم حدّ النصاب.

وليس في عبارة المصنف لآنية تصريح، بل ولا ظهور في كفاية تملّكها قبل الاتصاف بالزيبية والتمرية في تعلّق الزكاة بالتملّك، وإنما صرح بنفسها على المالك لو أخرجها عن ملكه قبل ذلك، حيث قال - في مسألة ما لو اشترى نخلاً أو ثمرته بعد بدو صلاحها، بعد أن حكم أولاً بأن زكاتها على البائع كما هو المشهور - ما لفظه:

والأولى الاعتبار بكونه تمرّاً؛ لتعلّق الزكاة بما يسمّى تمرّاً، لا بما

يسمى بُسراً<sup>(١)</sup>.

ولا دلالة في هذا الكلام إلا على نفي وجوبها على المالك لو لم تبق في ملكه إلى زمان صيرورتها تمرأً ، لا على ثبوتها على مَنْ ملكها في هذا الحين.

ثم إنَّ المراد بنموها في ملكه ، هو نموها إلى أن يندرج في الموضوع الذي يتعلق به الزكاة ، لا مطلق النمو في الملك بحيث يعمُّ النمو الحاصل له بعد زمان تعلق الوجوب حتى يتوجه بذلك الإشكال على المشهور.

وكيف كان ، فنشأ اعتبار هذا الشرط مع الغرض عن الإجماع - « قصور ما دلَّ على وجوب الزكاة في الغلات إلا عن إيجابها »<sup>(٢)</sup> على من نَحَت الغلات في ملكه ، وليس في شيء من أدلتها إطلاق أو عموم بحيث يتناول ما لو ملك شيئاً منها بسبب آخر غير التسمية ، كما لا يخفى على مَنْ لاحظها ، بل لو لم يكن الإجماع ، لأشكل استفادة كفاية ملكية الثمرة من حين بدو صلاحها الذي يفسد بالاهضرار والاحمرار في تعلق الزكاة بها على مَنْ انتقلت إليه في هذا الحين ، حيث إنَّ معظم نمائها قد حصل في ملك الغير ، فيخرج بذلك عن منصرف أدلتها ، فليتأمل.

وكيف كان ، فلا ينبغي الارتياح في اشتراط النماء في الملك ، وعدم كفاية الملكية حال التجفيف الذي يتحقق به التسمية ولو قلنا بعدم تعلق الوجوب إلا بعد الجفاف ، والله العالم.

**﴿ ويزكى حاصل الزرع ﴾ أي: الغلات في ملك مَنْ حصلت في**

(١) شرائع الإسلام ١: ١٥٥.

(٢) ورد بدل ما بين القوسين في الطبع حجري هكذا. ظهور ما دلَّ على وجوب الزكاة في الغلات في إيجابها.



ملكه على تقدير جامعيتها للشرائط.

﴿ثُمَّ لَا يَجِبُ بَعْدَ ذَلِكَ فِيهِ زَكَاةٌ، وَلَوْ بَقِيَ أَحْوَالاً﴾ إجماعاً ونصوصاً كما في الجواهر<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>.

ومن جملة الروايات المصرحة بذلك ما عن الكليني والشيخ - في الصحيح أو الحسن - عن زرارة وعبيد الله، عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: «أُتِيَ رَجُلٌ كَانَ لَهُ حَرْثٌ أَوْ ثَمَرَةٌ فَصَلَّقَهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِيهِ شَيْءٌ وَإِنْ حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عِنْدَهُ، إِلَّا أَنْ يَحْمَلَ مَالاً، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عِنْدَهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَزْكِيَهُ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ ثَبِتَ ذَلِكَ أَلْفَ عَامٍ إِذَا كَانَ بَعِيهَ قَائِماً، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ فِيهَا صَدَقَةُ الْمُشْرِ، فَإِذَا أَذَاهَا مَرَّةً وَاحِدَةً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهَا حَتَّى يَحْمَلَ مَالاً وَيَحْمَلَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَهُوَ عِنْدَهُ»<sup>(٣)</sup>.

﴿وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا بَعْدَ إِخْرَاجِ حَقِّهِ السُّلْطَانِ﴾ لا نقل خلاف فيه، بل عن الخلاف وغيره تنعوى الإجماع عليه<sup>(٤)</sup>.

وعن المصنف في المعتبر أنه قال: خراج الأرض يخرج وسطاً، ويؤدي زكاة ما بقي إذا بلغ نصيباً إذا كان لمسلم، وعليه فقهاؤنا وأكثر علماء الإسلام.

وقال أبو حنيفة: لا عُشْرٌ فِي الْأَرْضِ الْخَرَاجِيَّةِ<sup>(٥)</sup>. انتهى.

(١) جواهر الكلام ١٥: ٢٢٣.

(٢) المعتبر ٢: ٥٣٨، ومعارف الأحكام ٥: ١٤١.

(٣) انكبي ٣: ٥١٥، التهذيب ٤: ١٠٢، الوسائل، الباب ١١ من أبواب زكاة الصلوات، الحديث ١.

(٤) حكاية صاحب المدارك فيها ٥: ١١٢، وانظر الخلاف ٢: ٦٧، المسألة ٧٨، والجامع للشرائع: ١٣٤.

(٥) حكاية صاحب الجواهر فيها ١٥: ٢٢٣، وانظر: المعتبر ٢: ٥٤٠.

والمراد بحصة السلطان هاهنا بحسب الظاهر: مطلق الخراج الذي وضعها السلطان على الأرض ، سواء كن بحصة من حاصلها التي يسمى في عرف الفقهاء بالمقاسمة أم بغيرها ، كما حكى عن غير واحد التصريح بذلك .

ففي الخدائق قال : لا خلاف بين الأصحاب -رضوان الله عليهم- في استثناء حصة السلطان ، والمراد بها ما يجعله على الأرض الخراجية من الدراهم ، ويسمى خراجاً ، أو حصة من الحاصل ، ويسمى مقاسمة<sup>(١)</sup> .

وفي المسالك قال : المراد بحصة السلطان ما يأخذه على الأرض على وجه الخراج ، أو الأجرة ولو بالمقاسمة<sup>(٢)</sup> .  
وعن جامع المقاصد : المراد بحصة السلطان خراج الأرض أو قسمتها<sup>(٣)</sup> .

وربما يؤيد ذلك ما عر بعض الأصحاب أنه يعبر هاهنا بالخراج بدل الحصة<sup>(٤)</sup> .

وعن آخر : أنه يعبر بهما ، فقال : بعد الخراج وحصة السلطان<sup>(٥)</sup> ؛ إلى غير ذلك من كلماتهم المفصحة عن ذلك .

ولكن في التذكرة قال : لو ضرب الإمام على الأرض الخراج من غير حصة ، فالأقرب وجوب الزكاة في الجميع ؛ لأنه كالتين<sup>(٦)</sup> . انتهى .

(١) الخدائق الباصرة ١٢: ١٢٣ .

(٢) مسالك الأفهام ١: ٣٩٣ .

(٣) حكاة العامي في مفتاح الكرامة ج ٣ كتاب زكاة ، ص ١٠٤ ، وانظر . جامع المقاصد ٢٢: ٣ .

(٥) كما في مفتاح لكرامة ج ٣ كتاب الزكاة ، ص ١٠٣ وجواهر الكلام ١٥: ٢٢٥ .

(٦) تذكرة الفقهاء ٥: ١٥٦ .

وفي الجواهر، بعد نقل هذه العبارة عن التذكرة، أورد عليها بقوله:  
وهو كما ترى عجوج بظاهر النص والفتوى، ولا أقل من أن يكون الخراج  
كأجرة الأرض التي لا كلام عندهم في أنها من المؤن. انتهى.  
واستدل للمدعى - مضافاً إلى الإجماع المستفيض نقله - بصحيفة  
أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر - عليه السلام - أنها قالوا له: هذه  
الأرض التي يزارع أهلها ما ترى فيها؟ فقال: «كل أرض دفعها إليك  
السلطان، فما حرثته فيها فعليك فيها أخرج الله منها الذي قاطعك عليه،  
وليس على جميع ما أخرج الله منها العُشر، إنما عليك العُشر فيما يحصل في  
يدك بعد مقاسمته لك»<sup>(١)</sup>.

وفي بعض النسخ: «فتاجرته» بدل «فما حرثته».  
وخبر صفوان والبرزنطي، قالوا: ذكرنا له الكوفة وما وضع عليها من  
الخراج وما سار فيها أهل بيته، فقال: «من أسلم طوعاً تركت أرضه في  
يده وأخذ منه العُشر مما سقى السماء والأثمار، ونصف العُشر مما كان  
بالرشاء فيما عمروه منها وما لم يعمروه منها أخذته الإمام فقبله ممن يعمره،  
وكان للمسلمين، وعلى المتقبلين في حصصهم العُشر ونصف العُشر، وليس  
في أقل من خمسة أوساق شيء من الزكاة، وما أخذ بالسيف فذلك إلى  
الإمام يقبله بالذي يرى، كما صنع رسول الله - صلى الله عليه وآله -  
بخيبر، قبل سوادها وبياضها يعني أرضها ونخلها، والناس يقولون:  
لا تصلح قبالة الأرض والنخل وقد قبل رسول الله - صلى الله عليه وآله -  
خبيبر، وعلى المتقبلين سوى قبالة الأرض العُشر ونصف العُشر في

(١) جواهر الكلام ١٥: ٢٢٦.

(٢) الكافي ٥/١٣٣، التهذيب ٩٣/٣٦٤، الاستبصار ٢/٢٥٠، الوسائل، الباب ٧ من  
أبواب زكاة الغلات، الحديث ١

حصصهم».

ثم قال: «إنَّ أهل الطائف أسلموا وجعلوا عليهم العُشر ونصف العُشر، وأنَّ أهل مكَّة دخلها رسول الله -صلى الله عليه وآله- عنوة، وكانوا أسراء في يده فأعتقهم، فقال: اذهبوا فأنتم الطلقاء»<sup>(١)</sup>.

وهاتان الروايتان صريحتان في إخراج الخراج قبل الزكاة.

ولكن قد يستشعر من ألفاظ الخبرين، كقوله -عليه السلام- في الخبر الأول: «بعد مقاسمته لك» ووقوع التعبير في السؤال بلفظ «المزارعة» وفي الخبر الثاني: «العُشر ونصف العُشر في حصصهم»: كون المفروض فيها وقوع القبالة بحصة من حاصل الزرع والحل، وهذا مما يستمى في عرف الفقهاء بالمقاسمة، ولا شبهة في أنَّ حصة السلطان المأخوذة بعنوان المقاسمة لا تجب زكاتها على المتقبل، لأنها كالحصة من المزارعة التي يستحقها مالك الأرض، فلا تدخل ذلك<sup>(٢)</sup> في ملك المتقبل، كي يتوهم وجوب زكاتها عليه.

وهذا بخلاف ما يأخذه السلطان بعنوان الخراج الذي هو لدى التحقيق عبارة عن أجرة الأرض المتعلقة بنعمة المستأجر، فيكون حاصل ثمنها جميعه للمتقبل، وما يدفع منه إلى السلطان يقع بدلاً عن حقه لا عينه.

فلو قلنا بانصراف الخبرين بواسطة الألفاظ المزبورة إلى إرادة الحكم في صورة وقوع القبالة على سبيل المقاسمة، أشكل الاستدلال بها لعموم

(١) الكافي ٣: ٥١٢-٥١٣، تهذيب ٤: ٩٦/٣٨، الاستبصار ٢: ٧٣/٢٥، الوسائل، الباب ٤

من أبواب زكاة الغلات، الحديث ١.

(٢) الظاهر: تلك، بدل ذلك.

المدعى من عدم وجوب الزكاة إلا بعد إخراج حصة السلطان بمعناها  
الشامل لكلا القسمين ؛ لما عرفت من الفرق بينها فيما هو مناط الحكم ،  
فلا يصح مقايضة الخراج بالمقاسمة ، ولكن دعوى الانصراف قابلة للمنع ،  
فليتأمل .

واستدل له أيضاً بما عن الفقه الرضوي : «وليس في الخنطة والشعير  
شيء إلى أن يبلغ خمسة أوسق ، والوسق ستون صاعاً ، والصاع أربعة  
أمداد ، والمدة مائتان واثنتان وتسعون درهماً ونصف ، فإذا بلغ ذلك وحصل  
بعد خراج السلطان ومؤونة العمارة والقرية أخرج منه العشر إن كان سقي  
بماء المطر أو كان بعلاً ، وإن كان سقي بالدلاء ففيه نصف العشر ، وفي  
التمر والزبيب مثل ما في الخنطة والشعير»<sup>(١)</sup> .

وفي الخدائق ، بعد أن نقل هذه العبارة دليلاً للقول باستثناء المؤونة  
مطلقاً ، قال : وهذه العبارة غير الصدوق في الفقيه .

ومنه يظهر أن مستند في الحكم المذكور إنما هو هذا الكتاب<sup>(٢)</sup> .

أقول : وحكي عن الهداية والمقنع والمقنعة أيضاً التعبير بنحو ما في  
الفقيه ، من استثناء خراج السلطان ومؤونة القرية<sup>(٣)</sup> . فكأنه أريد  
بـ «مؤونة القرية» ما له دخل في تحصيل الغلة ، أي مؤونة الزرع الحاصل  
في القرية من حيث حصوله فيها ، فإن أرباب القرى يعاملون غالباً مع  
من يزرع في قرينهم معاملة السلطان مع رعاياه في وضع الخراج عليهم ،

(١) أورده صاحب الخدائق في ١٢ : ١٢٥ ، وانظر الفقه المسبب للإمام الرضا  
عليه السلام : ١٩٧ .

(٢) الخدائق الناصرة ١٢ : ١٢٥ ، وانظر الفقيه ١٨ : ١٩ .

(٣) حكاه العامل في معناه الكرامة ، ج ٣ ، كتاب الزكاة ، ص ٩٨ ، وانظر : المقنع والهداية  
(ضمن الجوامع الفقهية) : ١٣ و ٥٤ ، والمقنعة : ٢٣٩ .

والمراد بـ «مؤونة العمارة» بحسب الظاهر ما كان من قبيل كرى<sup>(١)</sup> الأنهار ونحوه مما يجعل الأرض عامرة.

وكيف كان ، فالعبارة المزبورة كالص في عدم وجوب الزكاة إلا بعد خراج السلطان مطلقاً وإن كان من جنس الدراهم ، ولو باعتبار اندراج هذا القسم منه في المؤونة التي تدل هذه العبارة على استثنائها بالفحوى. ولكن لم يثبت لدينا حجية الرضوي ، فيشكل الاعتماد عليه. اللهم إلا أن يجعل الإجماعات المنقولة المعتمدة بالشهرة المحققة جابرة لضعف سنده ، وهو لا يخلو من الإشكال.

ولكن قد أشرنا في غير موضع إلى أنه وإن لم يثبت عندنا كون الفقه الرضوي من الإمام عليه السلام. ولكن لا مجال للارتياح في كونه - كفتاوي علي بن بابويه التي كانت مرجحاً للشيعة عند إعواز النصوص - تعبيراً عن مضامين أخبار معتبرة لدى معتقده.

فوق هذه العبارة في عبارة الرضوي المعتمدة بورودها في الفقيه والهداية والمقنع والمقنعة التي من شأنها التعبير بمثل الأخبار ، خصوصاً مع ما فيها من استثناء «مؤونة القرية» التي يمتنع صدور مثله من مثل الصدوق لولا متابعة النص ، يورث الجزم بوصول رواية بهذا المضمون إليهم معتبرة لديهم.

وكفى باستكشاف وجود مثل هذه الرواية من مثل هذه العبارة لإثبات مثل هذا الفرع الذي استفيض نقل الإجماع عليه معتضداً بالشهرة المحققة التي قد يدعى كونها بنفسها كافية في الكشف عن وصول دليل معتبر إليهم ، مع اعتضاد ذلك كله بالمؤيدات التي سنذكرها في استثناء

(١) كرى: البئر: حفرته. الصحاح ٦: ٢٤٧٢ ، القاموس المحط ٤: ٣٨٢.

المؤونة ، فلا ينبغي الاستشكال في استثناء خراج السلطان مطلقاً ولو لم نقل به في سائر المؤن أيضاً ، والله العالم.

ثم لا يخفى عليك أن ليس المراد بالسلطان خصوص السلطان العادل ، بل أعم منه ومن المخالفين الذين كانوا يذمون الخلافة والولاية على المسلمين لا عن استحقاق ، كما هو الشأن بالنسبة إلى الموجودين حال صدور الأخبار.

وهل يعم سلاطين الشيعة الذين لا يدعون الإمامة ؟ الظاهر ذلك ؛ فإن المناسق من إطلاق السلطان إرادة مطلقه ، بل كل متغلب مسؤول على جباية الخراج والصدقات من غير التفات إلى مذهبه ، كما يؤيد ذلك : ما جرى عليه سيرة المسلمين في عصر الرضا عليه السلام . من المعاملة مع المأمون معاملة غيره <sup>مقتضى</sup> قلم مضى قبله من سلاطين الجور المدعين للخلافة عن استحقاق.

ولو أخذ الجائر زائداً من الخراج ظلماً ، ففي المسالك قال : لا يستحق الزائد إلا أن يأخذه قهراً بحيث لا يتمكن من منعه سرّاً وجهرّاً ، فلا يضمن حصة الفقراء <sup>(١)</sup>.

أقول : ما ذكره من عدم استثناء الزائد لدى تمكنه من عدم الدفع إليه ، وعدم ضمانه حصة الفقراء لدى الأخذ منه قهراً ، مما لا ينبغي الاستشكال فيه.

ولكن الإشكال [ في أنه ] <sup>(٢)</sup> لدى عدم قدرته على الامتناع هل يعتبر النصاب بعده ، كما في مقدار الخراج المعتاد أم قبله ؟ كما لو غصب هذه

(١) مسالك الأنعام ٣٩٣:١.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

الزيادة غاصب بعد بدو صلاحه.

والذي يقوي في النظر: الأول ، خصوصاً إذا أخذت الزيادة من نفس الغلة ؛ إذ المناسق من قوله -عليه السلام- : «إنما العُشر فيما يحصل في يدك بعد مقاسمته»<sup>(١)</sup> المصوم ، خصوصاً بعد الالتفات إلى أن التعدي في حصّة الجائر غير عزيز.

وهل يلحق بحصّة السلطان ما يأخذه الجائر من الأراضي الغير الخراجية ، كالموات وأرض الصلح والأثقال ؟ الظاهر ذلك ؛ لجريان السيرة من صدر الإسلام على المعاملة مع الجائر معاملة السلطان العادل في ترتيب أثر الخراج على ما يأخذه بهذا العنوان ولو من غير الأرض الخراجية.

ولو منعنا هذه السيرة أو صحتنا أي كشفها عن إضفاء المصوم - فهو من المؤونة التي سيأتي الكلام فيها ، وإن كان الغالب على الظن أن مراد الأصحاب بحصّة السلطان في فتاويهم ومبادئ إجماعاتهم المحكية ما يعتمه ، والله العالم.

وأما وجوب الزكاة فيما بقي في يده بعد إخراج الخراج إذا كان بالغاً للنصاب ، فلا خلاف فيه بيننا ، بل عن جملة من الأصحاب ، منهم : المصنّف في الاعتبار ، والعلامة في التذكرة : دعوى الإجماع عليه<sup>(٢)</sup> . بل في الحدائق ، بعد أن ادّعى إجماع الأصحاب عليه ، قال : وهو المشهور بين الجمهور أيضاً.

ثم قال : ولم ينقل الخلاف هنا إلا عن أبي حنيفة ، فإنه ذهب إلى

(١) الكافي ٣: ٥١٣/٤ ، التهذيب ٩٣/٣٦٤ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب زكاة الغلات ، الحديث ١.

(٢) حكاه صاحب الجواهر فيها ٢٢٣/١٥ ، وانظر : معتبر ٥١٠ ، وتذكرة الفقهاء ١٥٥: ١٥٠ ، المسألة ٩٠ .



أنه لا زكاة فيها بعد أخذ الخراج<sup>(١)</sup>.

ويدل عليه صريحاً مضافاً إلى الإجماع ، صحيحة أبي بصير ومحمد بن مسلم ، ورواية صفوان والبنظلي ، والرضوي المتقدمات<sup>(٢)</sup>.

ولكن قد ورد في عدة روايات ما ينافي ذلك ، منها : صحيحة رفاعه ، قال : سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن الرجل له الضيعة فيؤذي خراجها ، هل عليه فيها عُشر؟ قال : «لا»<sup>(٣)</sup>.

وروايته الأخرى عنه أيضاً ، قال : سأته عن الرجل يرث الأرض أو يشتريها فيؤذي خراجها إلى السلطان ، هل عليه العُشر؟ قال : «لا»<sup>(٤)</sup>.

ورواية أبي كهمش عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال : «مَنْ أَخَذَ مِنَ السُّلْطَانِ الْخَرَاجَ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ»<sup>(٥)</sup>.

ورواية سهل اليسع ، أنه حيث أنشأ «سهل آباد» سأل أبا الحسن - عليه السلام - عما يخرج منها من عليه؟ فقال : «إِنْ كَانَ السُّلْطَانُ يَأْخُذُ خَرَاجَهُ فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ ، وَإِلَّا لَمْ يَأْخُذْ السُّلْطَانُ مِنْكَ شَيْئاً فَعَلَيْكَ إِخْرَاجُ عُشْرٍ مَا يَكُونُ فِيهَا»<sup>(٦)</sup>.

وهذه الروايات بعد شلوذها وموافقها للمحكي عن أبي حنيفة ، لا تصلح معارضة لما عرفت.

وفي الحقائق ، بعد أن ذكر رواية أبي كهمش ، قال : وحملها الشيخ

(١) الحقائق الناضرة ١٢: ١٢٧.

(٢) تقمّت في صفحة ٣٦٢ و ٣٦٤.

(٣) التهذيب ١: ٣٧/٩٤ ، الاستبصار ٢: ٢٥/٧١.

(٤) الكافي ٣: ٥٤٣/٣ ، الوسائل ، الباب ١٠ من أبواب زكاة الغلات ، الحديث ٣.

(٥) التهذيب ٤: ٣٧/٩٥ ، الاستبصار ٢: ٢٥/٧٢ ، الوسائل ، الباب ١٠ من أبواب زكاة الغلات ، الحديث ٣.

(٦) الكافي ٣: ٥٤٣/٥ ، الوسائل ، الباب ١٠ من أبواب زكاة الغلات ، الحديث ١.

على الأرضين الخراجية ، فيفهم منه حينئذ القول بعدم وجوب الزكاة فيها ، كما هو المنقول عن أبي حنيفة.

ثم ذكر سائر الروايات المزبورة ، وقال : والمنقول عن الشيخ حل هذه الأخبار على نفي الزكاة في الحصة التي يأخذها السلطان بعنوان الخراج ، فيصير حاصل المعنى : أن العُشر لا يثبت في غلة الضيعة بكاملها<sup>(١)</sup>.

أقول : وكأنه لم يكن عند صاحب الحقائق وغيره متن فهم من كلام الشيخ موافقة أبي حنيفة من نفي الزكاة في الأرضين الخراجية ، كتاب التهذيب ، أو لم يلاحظوا منه إلا ما جرى ذكره في كلام الشيخ توطئة للجواب عن الأخبار المنافية للزكاة على من أخذ السلطان منه الخراج ببيان مورد هذه الأخبار.

فإنه بعد أن استدلت لما ذكره المصنف من أنه لا زكاة على غلة حتى تبلغ حذها ما يجب فيه الزكاة بعد الخرج والجذاف وخروج مؤنتها وخراج السلطان : بصحيفة أبي بصير ومحمد بن مسلم - المتقدمة<sup>(٢)</sup> - التي وقع فيها التصريح بأن كل أرض دفعها إليك السلطان ليس على جميع ما أخرج الله منها العُشر ، إنما العُشر فيما يحصل في يدك بعد مقاسمته لك ، أجاب عن الأخبار المنافية له الدالة بظاهرها على نفي الزكاة مطلقاً بما ملخصه : أن هذه الأخبار موردها الأرضون الخراجية ، والأرضون الخراجية لا تثبت الزكاة في جميع ما أخرج الله منها ، بل فيما يبقى له في يده ، فيكون قوله - عليه السلام - : «لا زكاة على من أخذ السلطان الخراج منه» يعني لا زكاة

(١) الحقائق الناصرة ١٢: ١٢٧-١٢٨.

(٢) نقلت في ص ٣٦٢.

عليه لجميع ما أخرجته الأرض وإن كان يلزمه فيما يبقى في يده<sup>(١)</sup>. انتهى  
ملخصاً.

وهو توجيه وجيه ، ولكن قد يأبى عنه بعض تلك الأخبار إن لم يكن  
جميعها ، ولكنته - قدس سره - قد تصدى لتوجيه ما لا يقبل هذا الحمل  
بوجه آخر ذكره جواباً عما في مرسل ابن بكير من بعض الفقرات الغير  
القابل لهذا الحمل ، فقال ما لفظه :

فأما ما رواه علي بن الحسن بن فضال ، عن أخويه عن أبيهما ، عن  
عبد الله بن بكير ، عن بعض أصحابنا ، عن أحدهما - عليهما السلام - قال :  
« في زكاة الأرض إذا قبلها النبي - صلى الله عليه وآله - ، أو الإمام  
بالنصف أو الثلث أو الربع فزكاتها عليه ، وليس على المتقبل زكاة إلا أن  
يشترط صاحب الأرض أن الزكاة على المتقبل ، فإن اشترط فإن الزكاة  
عليهم ، وليس على أهل الأرض اليوم زكاة إلا على من كان في يده  
شيء مما أقطعه الرسول - صلى الله عليه وآله - ».

فليس هذا الخبر منافياً لما ذكرناه ؛ لأن المراد بقوله : « وليس على  
المتقبل زكاة » أنه ليس عليه زكاة جميع ما خرج من الأرض وإن كان  
يلزمه زكاة ما يحصل في يده بعد المقاسمة.

والذي يدل على ما قلناه الخبر الذي قد مناعن محمد بن مسلم  
وأبي بصير عن أبي جعفر - عليه السلام - ، أنه قال في حديثه : « وليس على  
جميع ما أخرج الله منها العُشر ، وإنما العُشر عليك فيما يحصل في يدك بعد  
مقاسمته لك » فكان هذا الخبر مفصلاً ، والخبر الأول مجملاً ، والحكم

بالمفضل على المفضل أولى من الحكم بالمحمل على المفضل.

فأما ما تضمن هذا الحديث من قوله -عليه السلام-: «وليس على أهل الأرضين اليوم زكاة» فإنه قد رخص اليوم لمن وجبت عليه الزكاة وأخذ منه ذلك السلطان الجائر أن يحتسب به من الزكاة وإن كان الأفضل إخراجها ثانياً ؛ لأن ذلك ظلم ظلم به<sup>(١)</sup>. انتهى.

أقول: يدل على جواز احتساب ما يأخذ الجائر من الزكاة أخبار كثيرة سيأتي التعرض لنقل بعضها إن شاء الله ، ولكن المراد بذلك الأخبار بحسب الظاهر ما يأخذ بعنوان الزكاة لا مطلقاً ، فيشكل توجيه هذه الأخبار بالحمل على احتساب ما يأخذ الجائر من الزكاة ؛ فإن هذه الأخبار كالنص في إرادة نفي الزكاة على من أخذ منه الجائر الخراج بعنوان كونه خراجاً لا صدقةً.

نعم ، يحتمل قوياً أن يكون نفي الزكاة عليه بملاحظة أن الظاهر من حال السلطان الذي يقبل الأرض على النصف أو الثلث مثلاً: إرادة المعاملة مع الزارع على أن يدفع إليه هذا المقدار عن جميع ما يستحقه من الزرع الحاصل في هذه الأرض أعم من الخراج والزكاة ، فيكون تقبيله بهذا المقدار في قوة الاشتراط بأن تكون زكاته عليه ، أي: يكون العشر أيضاً داخلاً في جملة ما يأخذه ، إلا أن يصرح بخلافه بأن يشترط زكاته على المستقبل ، كما يوصى إلى ذلك الموثقة المزبورة.

وكيف كان ، فلو لم تكن الأخبار المزبورة جارية مجرى التقيّة ، لكان ما ذكرناه في توجيهها من أوجه المحامل ، إن قلنا بصحة احتساب ما يأخذه الجائر من الزكاة ، كما هو الأظهر ، وسيأتي تحقيقه في المسألة

(١) التهذيب ٤: ٣٨٠-٣٩٠ ، والحديث رقم ٩٧.

الأول من مسائل القسم الرابع إن شاء الله.

﴿و﴾ كما لا تجب الزكاة إلا بعد إخراج حصّة السلطان ، كذا لا تجب إلا بعد إخراج ﴿المؤن كلّها على الأظهر﴾ لدى المصنف وغيره<sup>(١)</sup> ، بل المشهور ، كما ادّعاء غير واحد<sup>(٢)</sup> ، بل في مفتاح الكرامة ، بعد أن نقل القول به عن كثير من كتب القدماء والمتأخرين ، وعن جملة منها نسبته إلى المشهور ، قال : بل لو ادّعى مدّع الإجماع ، لكان في محله ، كما هو ظاهر الفنية أو صريحها<sup>(٣)</sup> . انتهى .

خلافاً للمحكي عن الشيخ في الخلاف وموضع من المبسوط وابن سعيد في جامعهم<sup>(٤)</sup> .

فقال - فيما حكى عن خلافه<sup>(٥)</sup> - : كلّ مؤونة تلحق الغلات إلى وقت إخراج الزكاة على ربّ المال ، **وبه قال جميع المقهاء** إلا عطاء ، فإنه قال : المؤونة على ربّ المال والمساكين بالحقّة .

دليلنا : قوله - عليه السلام - : «**فَيَمَاسُكُ السَّاءُ... العُشْرُ أَوْ نَصْفُ العُشْرِ**» فلو ألزمناه المؤونة لبقى أقلّ من العُشْر أو نصف العشر . انتهى .

وعن موضع من مبسوطه أنّه قال : كلّ مؤونة تلحق الغلات إلى وقت إخراج الزكاة على ربّ المال دون المساكين<sup>(٦)</sup> .

(١) كالشيخ الطوسي في النهاية: ١٧٨ ، والخطي في السرائر ٤٣٤:١ و ٤٤٨ ، والعلامة في القواعد ٥٥:١ والتحرير ٦٣:١ .

(٢) كصاحب الجواهر فيها ١٥ ٢٢٨ ، وصاحب الخدائق فيها ١٢ ١٢٩ .

(٣) مفتاح الكرامة ج ٣ كتاب الزكاة ص ٩٨-٩٩ .

(٤) حكاة صاحب الجواهر فيها ١٥ ٢٣٠:١-٢٣١ .

(٥) حكاة العاملي في مفتاح الكرامة ج ٣ كتاب الزكاة ، ص ٩٩ ، وانظر : الخلاف ٦٧:٢ ، المسألة ٧٨ .

(٦) حكاة العاملي في مفتاح الكرامة ج ٣ كتاب الزكاة ، ص ٩٩ ، وانظر : المبسوط ٢١٧:١ .

ولكن حكى عن نهايته وموضع آخر من مبسوطه التصريح بموافقة المشهور<sup>(١)</sup>.

وعن جامع ابن سعيد أنه قال: ولؤونة على رب المال دون المساكين إجماعاً إلا من عطاء<sup>(٢)</sup>. انتهى.

وفي مفتاح الكرامة، بعد نقل عبارة الخلاف وما ادّعاء من الإجماع، قال ما لفظه: ولم يدع بذلك إجماع الأصحاب كما نقلوا عنه، وأراد بجميع الفقهاء فقهاء العامة، ولم يرد فقهاءنا، كما هو المعروف من طريقته لمن مارس كلامه فيه، وكيف يدعي إجماع أصحابنا والفقهاء والهداية والمقنعة وجمال العلم نصب عينيه! بل قد سمعت كلامه في النهاية والمبسوط في موضع من، وقد شرح في التهذيب عبارة المقنعة، ومنه يظهر ومن إجماع جامع الشرائع<sup>(٣)</sup>. انتهى.



وكيف كان، ففي المسألة قولان. أحدهما: استثناء المؤن كلها، وهو المشهور. والآخر: عدمه، وهو المنقول عن الشيخ في الخلاف وابن سعيد في الجامع، كما سمعت.

وعن جماعة من المتأخرين، منهم الشهيد الثاني في فوائد القواعد، ومبسوطه في المدارك، ونجمله في شرح الاستبصار، وصاحب الذخيرة: موافقتها<sup>(٤)</sup>.

(١) حكاها العامل في مفتاح الكرامة ج ٣ كتاب الزكاة، ص ٩٨، وانظر: النهاية: ١٧٨، والمبسوط ٢١٤:١.

(٢) حكاها صاحب المدارك فيها ١٤٢:٥، وانظر: الجمع لشرائع: ١٣٤.

(٣) مفتاح الكرامة ج ٣ كتاب الزكاة، ص ٩٩.

(٤) حكاها الشيخ الأنصاري في كتاب الزكاة ص ٤٩٠، وانظر: مدارك الأحكام ١٤٢:٥، وذخيرة المعاد: ٤٤٢-٤٤٣.

وقال شيخنا المرتضى - رحمه الله -: وهذا القول لا يخلو من قوة ، ولكنه في ذيل كلامه نفى البعثة عما ذهب إليه المشهور<sup>(١)</sup>.

احتج القائلون بعدم الاستثناء بأخبار العشر ونصف العشر. ففي المدارك ، بعد أن اختار هذا القول ، قال : لنا قوله - عليه السلام - في عدة أخبار صحيحة : « ما كان منه يسقى بالرشاء والدوالي والنواضح ففيه نصف العشر ، وما سقت السماء أو السيح أو كان بعلًا ففيه العشر تامًا »<sup>(٢)</sup>.

ولفظ « ما » من صيغ العموم ، فيتناول ما قابل المؤونة وغيره. وأظهر من ذلك دلالة ما رواه الشيخ - في الحسن - عن أبي بصير ومحمد بن مسلم ، عن أبي جعفر - عليه السلام - ، أنها قالوا له : هذه الأرض التي يزارع أهلها ، ما ترى فيها ؟ فقال : « كل أرض دفعها إليك السلطان فاحرثه فيها فعليك بها »<sup>(٣)</sup> أخرج الله منها الذي قاطعك عليه ، وليس على جميع ما أخرج الله منها العشر ، فإِنَّ العشر عليك فيما يحصل في يدك بعد مقاسمته لك<sup>(٤)</sup>.

وهذه الرواية كالصریحة في عدم استثناء شيء مما يخرج من الأرض سوى المقاسمة ؛ إذ المقام مقام البيان ، واستثناء ما عسى أن يتوهم اندراج في العموم<sup>(٥)</sup>. انتهى.

(١) كتاب الزكاة ، ص ٤٩٠.

(٢) التهذيب ٤/١٣: ٣٤ ، الاستبصار ٢/١٤: ٤٠ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب زكاة العلات ، الحديث ١.

(٣) التهذيب ٤/٣٧: ٩٣ ، الاستبصار ٢/٢٥٠: ٧٠ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب زكاة العلات ، الحديث ١.

(٤) مدارك الأحكام ٥: ١٤٢-١٤٣.

وأجيب عن الأخبار الواردة في العُشر ونصف العُشر: بكونها مسوقة لبيان مقدار الصدقة الواجبة في الغلات دون شرائط وجوبها ، فهي نظير قوله -عليه السلام-: «في كل أربعين شاة شاة ، وفي كل ثلاثين بقرة تبيع حولي ، وفي أربعين بقرة مستة»<sup>(١)</sup>.

وفيه: أنَّ هذا إن سلّم فبالنسبة إلى الروايات التي لم يقع فيها التعرّض لاعتبار النصاب ، كما في كثير منها.

وأما بعض تلك الأخبار مما وقع فيه التصريح ببيان موضوع الحكم واعتبار بلوغ النصاب فيه ، من مثل قوله في صحيحة زرارة: «ما أنبتت الأرض من الحنطة والشعير والتمر والزبيب ما بلغ خمسة أوسق ففيه العُشر ، وما كان منه يسق بالرشاء والدوالي والنواضح ففيه نصف العُشر»<sup>(٢)</sup>.

فإنكار ظهوره في سببية بلوغ النصاب لشبوت العُشر ونصف العُشر فيما أنبتته الأرض الذي هو اسم لجميعه لا للزائد عن مؤنثه ، مجازفة.

وأما حسنة أبي بصير وعمر بن مسلم ، أو صحيحتهما ، فربما استدك بعض بها لمذهب المشهور ، إتما بدعوى أنَّ المنساق من قوله: «فما يحصل في يدك بعد مقاسمته»<sup>(٣)</sup> إرادة ما يستغينه من عمله بعد إندار مؤنثه ، خصوصاً على تقدير أن يكون متن الرواية بلفظ «فتاجرته» بدل «فما

(١) الكافي ٣: ٥٣٤ و ٥٣٥ (باب صلقة البقر) الحديث ١ و (باب صلقة النعم) الحديث ١ ، التهذيب ٤: ٢٤ و ٥٧/٢٥ و ٥٨ ، الوسائل ، الباب ٤ و ٦ من أبواب زكاة الأنعام ، الحديث ١ معها .

(٢) التهذيب ٤: ٣٤/١٣ ، الاستبصار ٢: ٤٠/١٤ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب زكاة الغلات ، الحديث ٥ .

(٣) الكافي ٣: ٥١٢/٢ ، التهذيب ٤: ٩٦/٣٨ ، الاستبصار ٢: ٧٣/٢٥ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب زكاة الغلات ، الحديث ١ .



حرثته» كما في بعض النسخ ، فإنه لا يقال عرفاً : قد حصل في يده من زراعته أو تجارته أو صناعته كذا وكذا من الخنطة أو غيرها ؛ إلا على الفائدة التي استفادها من عمله.

وفيه : أن هذا في غير مثل المقام الذي قيده بما بعد مقاسمته ؛ فإنه إذا قيل لأحد الشريكين في زراعة : [في] <sup>(١)</sup> الذي حصل في يده ممّا أخرجه الله من الأرض بعد مقاسمته مع الآخر كذا ؛ لا يتبادر منه إلا جميع حصته من الزراعة لا الباقي له بعد إندار مؤونته ، كما لا يخفى.

وأضعف من ذلك دعوى أن المقاسمة في العادة إنما تقع بعد إخراج المؤونة من الوسط ؛ ضرورة أن المؤونة غالباً تحصل قبل حصول الثمرة من مال الزارع أو في ذمته.

ودعوى كون العادة جارية بإخراجها من الحاصل قبل مقاسمته ، ممّا لا ينبغي الإصغاء إليها ، بل لو ادعى مدّع جري العادة على عكسه ، لكان أولى بالقبول ، حيث إن الغالب كون المنصوبين لمباشرة القسمة واستيفاء حصة السلطان [على رأي سلطانهم] <sup>(٢)</sup> وسلطانهم على رأي الفقهاء الذين لا يقولون باستثناء المؤونة.

والحاصل : أنه لا ينبغي الالتفات إلى مثل هذه الدعاوي الخدمية ، الحاصلة من الطرفين ، العارية عن البيّنة.

وربما يستدلّ له أيضاً برواية عليّ بن شجاع النيشابوري ، أنه سأل أبا الحسن عليه السلام عن رجل أصاب من ضيعته من الخنطة مائة كمر ممّا يزكى ، فأخذ منه العشر عشرة أكرار ، وذهب منه بسبب عمارة

(١) زيادة يقتضها السياق.

(٢) على الظاهر. كما ورد في الطبع المحرري.

الضيعة ثلاثون كراً ، وبقي في يده ستون ، ما الذي يجب لك من ذلك ؟ وهل يجب لأصحابه من ذلك عليه شيء ؟ فوقع لي «مه الخمس مما يفضل من مؤنته»<sup>(١)</sup>.

فبأنها صريحة في أخذ العشر من جميع ما حصل من الأرض ، وأن المؤنة خرجت بعد ذلك ، وهو وإن كان في كلام السائل إلا أن الإمام -عليه السلام- قرره على ذلك ولم ينكره ، وتقريره حجة.

وفيه : أن الظاهر كون لفظ «أخذ» بالبناء للمجهول ، وكون الأخذ هو عامل السلطان الذي قد أشرنا إلى أن بناءهم بحسب الظاهر لم يكن على استثناء المؤنة ، فليس ترك تعرض الإمام -عليه السلام- لبيان حاله كاشفاً عن مشروعية فعله وصحة عمله.

ومما يؤيد كونه بالبناء للمجهول ، وكونه من فعل العامل - مضافاً إلى انسياقه في حد ذاته من سوق الكلام - سؤاله كاسياً عن أنه هل يجب لأصحابه من ذلك عليه شيء ؟ فإنه مشير بعدم جزمه بكون ما أخذ منه حيث لم يكن واصلأ لأصحابه موحاً لبراءة ذمته ، كما لا يخفى على المتأمل.

وامتدلت له أيضاً بوضع الشارع العشر فيما سقته السماء ، أو سقي سبيحاً ، ونصف العشر فيما سقي بالدوالي ونحوها مما فيه مؤنة زائدة ، بدعوى : أن هذا يكشف عن كون المؤنة ملحوظة لدى الشارع في أصل شرع الزكاة ، وأن سقوط النصف عما سقي بالدوالي بلحاظ مؤنته.

ولذا طرد في محكي الفقيه والوسيلة ولنتهى والدروس ، نصف العشر

(١) التهذيب ٣٩/١٦٠٤ ، الاستبصار ١٧: ٤٨ ، وسائل ، الباب ٥ من أبواب زكاة الغلات ،

إلى كل ما فيه مؤونة زائدة<sup>(١)</sup>.

فلو بني على احتساب المؤونة مطلقاً ، لم يكن في ذلك فرق بين الأمرين ، بل كيف يحتسب مؤونة السقي الموجبة لإسقاط نصف العُشر من جملة المؤونة ويخرج نصف العُشر بعد إخراجها ؟ وحيث إن هذا أمر مستبعد ، احتل في محكي البيان إسقاط مؤونة السقي فيما فيه نصف العُشر ، واحتساب ما عداها من المؤن<sup>(٢)</sup>.

وفيه : أنه لا إحاطة للعقول بمناطات الأحكام التعبدية ، فن الجائز أن يكون سقوط النصف عما سقي بالدوالي وشبهها بملاحظة ما فيه من زيادة التعب وقلة الثمر نوعاً ، وإلا فالمؤونة المالية مما لا ضابطة لها ، فكثيراً ما يتوقف تحصيل الماء وتعمير الأرض فيما سقي سيحاً بالنسبة إلى الأماكن البعيدة عن الماء ، خصوصاً في **السكن المجدبة** ، على صرف مال أكثر بمراتب مما يحتاج إليه السقي بالدوالي في الأماكن القريبة من الشطوط ونحوها.

والحاق هذه الموارد بما سقي بالدلاء في إسقاط النصف بإزاء المؤونة كما حكى عن الفقيه وغيره. قياس مستنبط العلة ، مع وجود الفارق ؛ إذ ليس للمؤن الاتفاقية للزرع الذي يسقى سيحاً حد معروف ، بل يختلف غاية الاختلاف ، فلا يصح مقايستها بما يسقى بالدوالي.

والحاصل : أن المتبع في مثل المقام ظواهر الأدلة التعبدية ، فإن قلنا بدالاتها على ثبوت العُشر ونصف العُشر في جميع ما أنبتته الأرض فهو ،

(١) حكاه الشيخ الأنصاري في كتاب الزكاة ، ص ٤٩٠ ، وانظر: الوسيلة: ١٢٧ ، ومنتهى المطلب ٤٩٨.١ ، والدروس ٢٣٧.١ ، ومجموعه في الفقه

(٢) حكاه صاحب المدارك فيها ١٤٨:٥ ، وصاحب الجواهر فيها ٢٣٧:١٥ ، وانظر: البيان: ١٨٠.

وإلا فقتضى الأصل براءة الذمة عن الزائد على المتيقن.  
واستدلّ للقول باستثناء المؤونة بالأصل بعد الخلطة في أدلة النافين  
بما تقلعت الإشارة إليه ، مع ما فيه.

وبقوله تعالى: « تَخَذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ »<sup>(١)</sup>  
فإنّ عفو المال على ما عن الصحاح ما يفضل عن النفقة<sup>(٢)</sup>. وفي  
كلمات بعض: ما يفضل عن مؤونة السنة ؛ وكيف كان فما يقابل المؤونة  
لا يسمى عفواً جزماً.

وبأنّ النصاب مشترك بين المالك والفقراء ، فلا يختص أحدهم  
بالخسارة عليه كغيره من الأموال المشتركة ، ومخالفته لغيره من الأموال  
المشتركة في غالب أحكامه لدليل ، لا تقتضي رفع اليد عما تقتضيه قاعدة  
الشركة فيما لا دليل عليه.

وبأنّ الزكاة في الغلات تجب في التملك والفائدة ، وهو لا يتناول  
المؤونة.

وبقوله -عليه السلام- في صحيحة محمد بن مسلم أو حسنته بإبن  
هاشم: «ويترك للحارس العنق والعنقان والثلاثة لحفظه إياه»<sup>(٣)</sup>.

ودعوى أخصيته من المتعصى ، مدفوعة بعموم التعليل ، مع أنه  
لا قائل بالفرق بين مؤونة الحارس وغيره.

وبما عن الفقه الرضوي ، فعن بعض نسخه: «بعد خراج السلطان ،  
ومؤونة العمارة والقرية».

(١) الأعراف ١٩٩٧.

(٢) حكاية صاحب الجواهر ١٥ ٢٢٨ ، وانظر: الصحاح ٢٤٣٢:٦.

(٣) الكافي ٣ ٢/٥٦٥ ، انتهى ٣/١٠٦:٤ ، الوبائل ، الباب ٨ من أبواب زكاة الغلات ،  
الحديث ٤.

وغن بعض آخر: «بعد خراج السلطان ومؤونة القرية»<sup>(١)</sup> وقد أشرنا آنفاً إلى أن المراد بمؤونة القرية ما له دخل في الزرع ، لا مؤونتها من حيث هي .

وفي الجميع نظر.

أما الأصل فمقطوع بما عرفت من ظهور الأدلة في سببية بلوغ النصاب لثبوت العشر ونصف العشر في جميع ما أنبتته الأرض .  
وأما الآية ففادها بعد تسليم المقدمات المزبورة: استثناء مؤونة المالك ، لا الزرع ، كما هو المطلوب .

ودعوى استفادة استثناء مؤونة الزرع من ذلك أيضاً إما لكونها داخلة في مؤونته أو بالأولوية ، مدفوعة:  
أولاً: بأن العمل بالفحوص أو بالأوسنة فرع حواز العمل بأصلها ، وهو غير جائز؛ إذ لم ينقل عن المحققين باحتصاص الزكاة بمفاضل المؤونة .

مرجع تشييد الزرع مؤونة

وثانياً: أنه إذا زاد العشر أو نصف العشر عن نفقته ، فأخذ الساعي مجموع الزائد ، فقد أخذ العفو من ماله ، فلا منافاة حينئذٍ بينه وبين احتساب المؤونة إذا فضل بمقدار حق الفقير .

وأما ما قيل: من أن النصاب مشترك بين المالك والفقراء ، فلا يختص أحدهم بالخسارة ؛ ففيه: بعد العوض عما عرف من عدم كونه شركة حقيقية ، أنه إن تم ، فهو بالنسبة إلى المؤن المتأخرة عن تعلق حق الفقراء به .

(١) أورده صاحب الجواهر في ١٥ ٢٢٩ ، وانظر: الفقه النسوب للإمام الرضا عليه السلام: ١٩٧ .

ودعوى عدم القول بالفصل - أي الإجماع المركب غير ثابتة.  
ومن هنا يظهر الخدشة في الاستدلال بقوله - عليه السلام -: «ويترك  
للحارس العنق والعنقان والثلاثة»<sup>(١)</sup> فإنه لا يدل إلا على استثناء المؤونة  
التأخرة عن زمان الخرص الذي هو بعد تعلق الوجوب ، ولم يثبت الإجماع  
على عدم الفرق بينها وبين المؤن السابقة عليه.

وربما يناقش فيه أيضاً بأنه على خلاف المطلوب أدل ؛ فإن  
تخصيص الاستثناء - في أخبار الخرص - بالعنق والعنقين والثلاثة  
للحارس ، من أقوى الشواهد على عدم احتساب سائر المؤن ، وأن ترك  
العنق والعنقين - كعدم احتساب أم جمرور ومعاذرة - من باب التخفيف  
المستحب للحارس ، وإلا لكان ينبغي أن يحتسب جميع المؤن ، وإما أن  
يؤخر ذلك كله إلى ما بعد الجذاذ.

وبدعمه أن ظاهره يقتضي ما في قوله *من باب الاستحقاق*  
لا التخفيف.

وأوضح من ذلك دلالة على استثناء ما يستحقه الحارس ما في صدر  
هذا الحديث من التصريح بإعطاء أجر الحارس .

ففي الكافي بإسناده عن زرارة وعمر بن مسلم وأبي بصير ، عن  
أبي جعفر - عليه السلام - في قول الله عز وجل : « وآتوا حقه يوم  
حصاده »<sup>(٢)</sup> فقالوا جميعاً : قال أبو جعفر - عليه السلام - : « هذا من الصدقة  
يعطي المسكين القبضة بعد القبضة ، ومن الجذاذ الحفنة بعد الحفنة حتى

(١) الكافي ٣ : ٥٦٥ ، التهذيب ٢ : ١٠٦ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب زكاة الغلات ،  
الحديث ٤ .

(٢) الأنعام ١٤١ : ٦ .

يفرغ ، ويعطي الحارس أجراً معلوماً ، ويترك من النخل معافاة وأم جمرور، ويترك للحارس يكون في الحائط العنق والعنقان والثلاثة لحفظه إياه»<sup>(١)</sup>.

ورواه الشيخ في التهذيب عن محمد بن يعقوب نحوه ، إلا أنه قال : «وترك للحارس أجراً معلوماً»<sup>(٢)</sup>. يدل «يعطي».

وكيف كان ، فهذه الصحيحة هي عمدة ما يصح الاستدلال به لمذهب المشهور ، ولكنها غير وافية بعموم المدعى إلا بضميمة الإجماع ، كما ادعى ، وهو غير ثابت ، فيشكل التعويل عليه.

وأما ما قيل من أن الزكاة في العلل تجب في النماء والفائدة ؛ ففيه : أن هذا هو عين الدعوى.

وأما الرضوي فليس بحجة. ولكن هاهنا شيء وهو أن هذه المسألة من الصروع العاقة بالوى التي يجب معرفتها والفحص عنها على كل من يجب عليه الزكاة ، فيمتنع عادة غفلة أصحاب الأئمة - عليهم السلام - عن ذلك ، وعدم الفحص عن حكمها مع شدة حاجتهم إلى معرفته ، كما أنه يستحيل عادة أن يشتر لديهم استثناء المؤونة مع مخالفته لما هو المشهور بين العاقة - من غير وصوله إليهم من أئمتهم - عليهم السلام -.

وعلى تقدير عدم اشتهار الاستثناء عندهم ، يكون الحكم لديهم لا عمالة على حسب ما يراه العاقة من عدم الاستثناء ؛ إذ المفروض عدم غفلتهم عن هذا الحكم مع عموم ابتلائهم به.

(١) الكافي ٣: ٥٦٥/٢.

(٢) التهذيب ٤: ١٠٦/٣٠٣.

فهم إما كانوا قائلين بالاستثناء ، أو بعلمه . وعلى الأول : لم يكن ذلك إلا لوصوله إليهم من الإمام عليه السلام ؛ لقضاء العادة باستحالة صدور مثل هذا الحكم المخالف لما عليه العامة عن اجتهاد ورأي من غير مراجعة الإمام ، وعلى تقدير كونهم قائلين بعدم الاستثناء - كما عليه العامة - امتنع عادة أن يشتر خلافه في الأعصار المتأخرة عنهم تعويلاً على الوجوه الضعيفة التي ذكروها في مقابل إطلاقات الأدلة ، بل إنها يعول المتأخرون على مثل هذه الأدلة ، ويعتونه دليلاً بعد أن وجدوا الحكم معروفاً في المذهب ولم يجدوا نقضاً خاصاً يدل عليه .

والخلاصة : أنه يصح أن يدعى في مثل المقام استكشاف رأي الإمام عليه السلام - بطريق الخدس من رأي أتباعه - فالإنصاف : أنه لو جاز استكشاف رأي المعصوم عليه السلام - من فتوى الأصحاب في شيء من الموارد - فهذا من أظهر مصاديقه ، فإذا انضم إلى ذلك ما في الصحيحة المتقدمة من استثناء ما يستحقه الحارس من الأجر والعنق والعنقين ، مع ما سمعته من دعوى عدم القول بالفصل بينه وبين سائر المؤن ، ووقوع التصريح بخروج مؤونة القرية وخراج السلطان في عبارة الرضوي والهداية والمقنع وغيرها ، مما يغلب على الظن كونه تعبيراً عن متون الأخبار ، لا يبق مجال للتشكيك فيه ، والله العالم بحقائق أحكامه .

ثم إنه هل يعتبر النصاب بعد المؤونة ، فلا زكاة فيما لو نقص باستثنائها عن النصاب ، أم قبلها ، فيزكي الباقي وإن قل إذا كان المجموع نصاباً ، أم يفضل بين ما سبق على الوجوب كالسقي والحرث فيعتبر النصاب بعده ، وما تأخر عنه كالجذاذ والحصاد وأجر الناطور ونحوها فيعتبر قبله ؟ وجوه ، بل أقوال :



أشهرها ، بل المشهور على ما صرح في الجواهر<sup>(١)</sup> الأول ، وهو  
الأشبه ؛ لأصالة براءة النقة عن وجوب الزكاة فيها نقص بعد إخراج  
المؤونة عن النصاب.

وربما يشهد له أيضاً عبارة الفقه الرضوي بناءً على حجته ؛ فإن  
المنساق من قوله ، بعد بيان مقدار النصاب : «فإذا بلغ ذلك وحصل بعد  
خراج السلطان ، ومؤونة العمارة والقرية ، أخرج منه العشر»<sup>(٢)</sup> ؛ إلى  
آخره : كون الظرف ، أي لفظ «بعد» متعلقاً بالفعل الواقع قبله ،  
لا بكلمة «أخرج» الواقعة بعده ، فلا قصور في دلالة ، ولكن الشأن في  
حجته ، فليتأمل.

واستدل له أيضاً بأن ظاهر أدلة اعتبار النصاب ثبوت العشر ونصف  
العشر في مجموع النصاب ، فيكون الواجب عُشر النصاب ، فما دلّ على  
استثناء المؤن لا بد وأن يجعل عقيداً لأدلة اعتبار النصاب بما بعد وضع  
المؤن إبقاءً للفظ «العشر ونصف العشر» على نظائره من الإطلاق.

توضيح ذلك : أن المنساق من قوله - عليه السلام - في صحيحة زرارة :  
«ما أنبتت الأرض من الحنطة والشعير والتمر والزبيب ما بلغ خمسة أوساق ،  
والوسق ستون صاعاً ، فذلك ثلاثمائة صاع ، ففيه العشر»<sup>(٣)</sup> إرادة عُشر  
مجموع الثلاثمائة صاع ، وهو ثلاثون صاعاً ، فهذه الصحيحة ظاهرها أنه  
إذا بلغ ما أنبتته الأرض ثلاثمائة صاع ، ثبت فيه ثلاثون صاعاً ، وقد

(١) جواهر الكلام ١٥ : ٢٣٣.

(٢) الفقه النسب للإمام الرضا - عليه السلام - : ١٩٧.

(٣) التهذيب ٤ : ١٣ ، الاستبصار ٢ : ١٤ ، وسائل ، الباب ١ من أبواب زكاة الملات ،  
المجلد ٥.

علم بما دلّ على استثناء المؤونة إجمالاً أنّه إذا كان جميع ما أنبتته الأرض بالغاً ثلاثمائة صاع ، لم يجب عُشر جميعه ، أي : ثلاثون صاعاً .

فيحتمل أن يكون المراد بقوله : «ففيه العُشر» أي : فيما يبقى منه بعد إندار المؤونة ، فيكون إطلاقه منزلاً على الغلب من عدم استيعاب المؤونة للجميع ، وأن يكون المراد بقوله : «ما بلغ خمسة أوساق» ما بلغ هذا المقدار بعد وضع المؤن كلها .

ولكن الاحتمال الثاني أوفق بظاهر قوله -عليه السلام- : «ففيه العُشر» حيث إنّ ظاهره إرادة عُشر مجموع الخمسة أوسق ، لا ما يبقى منه بعد إخراج المؤن ، فهذا هو الأولى ، ومقتضاه : حمل ما دلّ على استثناء المؤونة مقيداً لأدلة اعتبار النصاب بما بعد وضع المؤن .

ويرد عليه : أنّ هذا ليس بأولى من العكس بجعل ما دلّ على استثناء المؤونة مقيداً لإطلاق «فيه العُشر» بما بعد وضع المؤن ، إبقاءً لظاهر ما دلّ على اعتبار النصاب على ظاهره من الإطلاق ، حيث إنّ ظاهره إذا بلغ مجموع ما أنبتت الأرض خمسة أوسق ، لا الباقي منه بعد إخراج المؤن ، فليس ارتكاب أحد التقييدين بأهون من الآخر ، فالاحتمالان متكافئان ، والمرجع حينئذٍ الأصول العملية ، وهي براءة النقة عن وجوب الزكاة فيما نقص عن خمسة أوسق بعد إخراج المؤونة عنه ، وكفى بهذا دليلاً على المطلوب .

لا يقال : إنّ مقتضى عمومات ثبوت الزكاة في الغلات من مثل قوله -عليه السلام- : «فما سقته السماء العُشر» ثبوت الزكاة في مطلق ما أنبتت الأرض ، قليلاً كان أو كثيراً ، وقد تخصص ذلك بما دلّ على اعتبار النصاب ، ولكنته لم يعلم المراد من أدلة النصاب من أنّه هل أريد اعتباره بعد إخراج المؤونة أم قبله ؟ فهو من قبيل التخصيص بالمجمل المرّد بين

الأقل والأكثر، فقتضى القاعدة في مثل المقام الاقتصار في رفع اليد عن العموم، على القدر المعلوم إرادته من المخصص، وهو ما يبلغ مجموعه خمسة أوسق، وأما ما بلغ مجموعه بعد استثناء المؤونة ذلك الحدة، فلم يعلم إرادته من المخصص، فالمرجع فيه أصالة العموم، لا الأصول العملية.

لأننا نقول: إنَّ المقام ليس من قبيل التخصيص بالمجمل المردد بين الأقل والأكثر؛ فإنَّ ما دلَّ على استثناء المؤونة بنفسه مخصص لتلك العمومات، سواء كان هناك دليل آخر يدلُّ على اعتبار النصاب فيما يجب فيه الزكاة، أم لم يكن، فإنه يدلُّ على أنه ليس فيما سقته السماء مما قابل المؤونة، العُشر، وإنما مورد هذا الحكم بعد وضع المؤونة، وقد علم بدليل اعتبار النصاب أنه لا يجب عُشر ما زاد على المؤونة على الإطلاق، بل بشرط بلوغ النصاب.

ولكنه لم يعلم من دليل الاشتراط أنه هل اعتبر هذا الشرط -أي: بلوغ النصاب- في نفس ما يجب فيه العُشر أو أي ما بقي بعد المؤونة، أو بانضمامه إلى ما قابل المؤونة أي: مجموع ما أنبتت الأرض؛ إذ المفروض كون لفظ الدليل محتملاً للأمرين من غير مرجح لأحدهما على الآخر، فلا بدَّ في مورد الإجمال من الرجوع إلى الأصول العملية، لا العموم الذي علم إجمالاً بعدم إرادة ظاهره منه.

فالفرق بين ما نحن فيه وبين العام المخصص بالمجمل المردد بين الأقل والأكثر، هو: أنَّ العام له ظهور في إرادة كلِّ فرد فرد، فلا يرفع اليد عن ظاهره بالنسبة إلى المشكوك؛ لرجوع الشك فيه لدى التحليل إلى الشك في أصل التخصيص بالنسبة إلى هذا الفرد.

وأما فيما نحن فيه، فقد علم في مورد الشك أيضاً بعدم كون العام باقياً على ظاهره من الإطلاق، أي: عدم كون الوجوب المتعلق به وجوباً

مطلقاً ، بل مشروطاً بشرط غير معلوم التحقق ، فلا مسرح للرجوع إلى أصالة العموم ، أو الإطلاق بعد العلم بعدم كون العموم أو الإطلاق مراداً بالنسبة إلى فاقد هذا الشرط الذي لم يعلم بتحقيقه ، بل الأصول العملية وهي براءة النقة عن التكليف ، من غير فرق في ذلك بين كون الشك ناشئاً عن إجمال مفهوم الشرط ، أو اشتباه مصاديقه ، أو غير ذلك من أسباب الاشتباه ، كما لا يخفى على المتأمل.

وربما يؤيد أيضاً اعتبار النصاب بعد المؤونة إشعار الصحيح<sup>(١)</sup> الدال على استثناء أجرة الحارس ، والعنق والعنقين له ، كترك المعافاة وأم جمرور قبل الخرص ، وعدم ملاحظتها في النصاب ، فليتأمل.

واستدلّ للقول الثاني بظهور الأدلة في سببته بلوغ ما أثبتت الأرض خمسة أوسق في وجوب العشر بالنسبة إلى كل جزء من أجزاء النصاب ، وقد علم بما دلّ على استثناء المؤونة علم وجوبه في جميع أجزاء النصاب ، فيرفع اليد عن هذا الظاهر بالنسبة إلى ما يقابل المؤونة ، ويعمل فيما بقي على حسب ما تقتضيه سببته النصاب للوجوب.

وفيه : ما عرفت من معارضة هذا الظاهر بظهور قوله -عليه السلام- : «ففيه العشر» في إرادة عشر مجموع الخمسة أوسق ، لا في الجملة ، أي : خصوص ما يبقى بعد المؤونة ، فلاحظ.

واستدلّ للقول بالتفصيل بين المؤن السابقة على الوجوب ، والمتأخرة عنه بإطلاق الحكم بوجوب العشر فيما بلغ خمسة أوسق ، حيث إنّ ظاهر قوله -عليه السلام- : «ففيه العشر» إرادة عشر جميع الخمسة أوسق ؛ فإنّ

(١) الكافي ٣: ٢/٥٦٥ ، تهذيب ٣/١٠٦٤ ، القاسس ، الباب ٨ من أبواب زكاة الغلات ، الحديث ٤.

مقتضاء الحكم بسببية بلوغ النصاب لوجوب إخراج عُشره مطلقاً ، وحيث علم أنه لا تجب الزكاة فيما قابل المؤونة ، اقتضى إبقاء ذلك الحكم على ظاهره : تقييد بلوغ النصاب بكونه بعد إخراج مثل البذر وأجرة الحرث وغيرهما من المؤن السابقة على الوجوب ، وأما المؤن اللاحقة - كالحصاد ونحوه - فليس إخراجها من الوسط منافياً لاعتبار النصاب قبله ، بل هو من مقتضيات قاعدة الشركة التي اقتضاها إطلاق قوله : « ما بلغ خمسة أوسق ففيه العشر » كما لا يخفى على المتأمل .

وفيه : ما عرفته فيما سبق من ضعف القول بالشركة الحقيقية ، وعدم الالتزام بشيء من لوازمها ، فلا يصح الالتزام بأن الحق الثابت للفقير في هذا المال عند تعلق الوجوب ، هو ثلاثون صاعاً ، ولكنّه صرف في حفظه وإصلاحه كذا ، فلا يجب إلا دفع ما بقي منه بعد مؤونته إلى الفقير .

فالحق ما هو المشهور من عدم الفرق بين المؤن السابقة واللاحقة في اعتبار النصاب [بعدها] <sup>(١)</sup> كما رتباً يؤيده ، بل يشهد له أخبار الخرص ، بالتقريب الذي تقدمت الإشارة إليه .

ثم إن المراد بالمؤونة هو معناها العرفي ، وهو ما يخرمه المالك في نفقة هذه الثمرة من مثل البذر وأجرة الأرض والحرث وشبهها .

قال في المسالك : والمراد بالمؤونة ما يخرمه المالك على الغلة ممّا يتكرر كلّ سنة عادة وإن كان قسراً عامه ، كأجرة الفلاحة والحرث والسقي ، وأجرة الأرض وإن كانت غصباً ولم ينو إعطاء مالِكها أجرتها ، ومؤونة الأجير ، وما نقص بسببه من الآلات والعوامل ، حتّى ثياب المالك

(١) على الظاهر .

ونحوها.

ولو كان النقص مشتركاً بينها وبين غيرها ، وزع.

وعين البذر إن كان [من] <sup>(١)</sup> ماله المركب.

ولو اشتراه ، تخير بين استثناء ثمنه وعينه.

وكذا مؤونة العامل المثلية ، وأما القيمة فقيمتها يوم التلف.

ولو عمل معه متبرع ، لم يحتسب أجرته ؛ إذ لا تعد المؤونة عرفاً.

ولو زرع مع الزكوي غيره ، قسبط ذلك عليهما.

ولو زاد في الحرث عن المعتاد لزرع غير الزكوي ، لم يحتسب الزائد.

ولو كانا مقصودين ابتداءً ، وزع عليها ما يقصد لهما ، واختص

أحدهما بما يقصد له.

ولو كان المقصود بالذات غير الزكوي <sup>ثم</sup> عارض قصد الزكوي بعد

إتمام العمل ، لم يحتسب من المؤن.

ولو اشترى الزرع ، احتسب ثمنه <sup>وما يفرقه بعد ذلك</sup> دون ما سبق

على ملكه.

وحصة السلطان من المؤن اللاحقة لبندو الصلاح ، فاعتبار النصاب

قبلها <sup>(٢)</sup>، انتهى.

فكأنه أراد بهذا الكلام التنبيه على مصاديقها العرفية ، فالأولى إيكالها

إلى العرف ، فإن ما ذكره بعضه لا يحتل من تأمل. فما يعد عرفاً من

مصارف هذه الزراعة بحيث لو مثل عن مقدار ما صرفه في تحصيلها ،

لأجاب بكذا وكذا ؛ فهو مؤونتها.

(١) زيادة من المصدر.

(٢) مسالك الأفهام ٣٩٣٠١.

وما في صدر العبارة من تقييد موضوع المؤونة بما يتكرر في كل سنة ،  
لعله للاحتراز عن مثل حفر الآبار وكري الأنهار ونحوها ، مما يعد عرفاً  
من أسباب عمارة الأرض ، فهي كضمن الأرض التي يشتريها لا يعد عرفاً  
من مؤونة أشخاص الزراعات الحاصلة فيها ، وإن كان لدى التحليل لم  
يقصد بأصل شراء الأرض أو إجراء النهر إلا الانتفاع بالزرع الحاصل ،  
كما لا يخفى على من راجع العرف.

فما في كلمات بعض من بسط مثل هذه المؤن على السنين المتكررة  
بمقدار قابليتها للبقاء لا يخلو من مناقشة.

نعم ، لو دعاه إلى حفر بئر أو قناة خصوص زراعة ، لعُدَّت عرفاً من  
مؤونتها ، كما أنه لو اشترى أرضاً لذلك ، لكان ذلك أيضاً كذلك ،  
فليتأمل.

ولكن هذا بالنسبة إلى زراعة هذه السنة التي بملاحظتها حُفرت هذه  
البئر ، أو كرى هذا النهر ، دون سائر السنين الآتية التي يكون حال البئر  
والقناة بالمقايضة إليها ، حال الأرض التي ملكها في السنين السابقة بشراء  
ونحوه في عدم كون ما صرفه في تحصيلها معدوداً من مؤونتها.

وكيف كان ، فقد عرفت أنه لم يرد في شيء من النصوص الواصلة  
إلينا التصريح باستثناء المؤونة ، عدا ما وقع في عبارة الفقه الرضوي من  
التعبير بلفظ «المؤونة» من غير إضافتها إلى الزرع أو الخلّة ، كما هو  
المتنعى ، بل إلى القرية. وإتباعنا التزامنا باستثنائها بدعوى استكشافه من  
الشهرة المعتضدة بالإجماعات المحكية ، وعدم القول بالفصل بين بعض  
المؤن التي دلت الأدلة على استثنائه ، كأجر الحارس ، والعنق والعنقين  
له.

فإن بنينا على أن ما استكشفناه بهذا الدليل ، هو: كون لفظ

«المؤونة» الواقعة في كلمات الأصحاب في فتاويهم ومعاهد إجماعاتهم المحكية بمنزلة كونها واردة في نص معتبر في وجوب الرجوع إلى العرف في تشخيص مفهومها - كما ليس بالبعيد فنقول: إن هذه الكلمة، وكذا لفظ «النفقة» وشبهها من الألفاظ التي يؤدي مؤداها لا تخلو من إجمال، والقدر المتيقن من ذلك: ما ينفقه على نفس هذه الزراعة من مثل البذر، وأجرة الحرث، وإجارة الأرض في تلك المدة، وتسطيع الأرض، وتنقية النهر، مما لا يبقى له بإزائه مال بعد استيفاء الحاصل.

وأما مثل ثمن الأرض، أو العوامل التي يشتريها للزراعة، أو الآلات التي يستعملها فيها مما يبقى عينا في مسكه بعد استيفاء الحاصل، فهي خارجة عن ذلك، بل لا يعد شيء من مثل ذلك نفقة الزراعة، بل الزراعة تعد عرفاً من فوائد تلك الأشياء التي تنطوقها لتحصيل الزرع.

والحاصل: أن نفقة الشيء ما يصرف فيه لا ما ينفق في تحصيل الأشياء التي يتوقف الزرع على تحصيلها.

نعم، لاحتساب ما يرد على الآلات والأدوات، أو ثياب العامل، أو الأرض التي حصل فيها الزرع من النقص من المؤن وجه.

ولكن الأوجه انصراف إطلاق المؤونة عنها، ولا أقل من خروج مثلها عن القدر المتيقن الذي يمكن الالتزام باستثنائه، ففي مواضع الشك يجب الأخذ بعمومات أدلة الزكاة.

نعم، بناءً على ما صرح به غير واحد من موافقة القول باستثناء المؤونة للأصل، وأنه ليس في الأدلة السمعية ما يدل بإطلاقه أو عمومه على ثبوت الزكاة فيما يقابل المؤونة، اتجه الرجوع في موارد الشك إلى أصالة البراءة، ولكن المبني ضعيف، كما عرفت.



### ﴿وأما النواحي فمسائل:﴾

﴿الأولى: كل ما سقى سبحاً أو بعلاً أو عذياً فيه العُشر، وما سقى بالدوالي والنواضح فيه نصف العُشر﴾ بلا خلاف فيه على الظاهر، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه.

ويدل عليه مضافاً إلى ذلك، أحبار مستعينة إن لم تكن متواترة. منها: صحيحة زرارة وبكير، عن أبي جعفر -عليه السلام- قال في الركاة: «ما كان يعالج بالرشاء ولدلاء والنضح فعليه نصف العُشر، وإن كان يسقى من غير علاج بنهر أو عين أو بعل أو سماء ففيه العُشر كاملاً»<sup>(١)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة التي قد تقدم بعضها في طي المباحث السابقة، وسبأني **إصطلاح** بعض آخر، ولا حاجة إلى استقصائها بعد وضوح الحكم، وكونه مورد اتفاق النص والفتوى.

والمدار في وجوب العُشر ونصف العُشر على ما يظهر من النصوص والفتاوى، كما صرح به في **أحوال**<sup>(٢)</sup>. على احتياج ترقية الماء إلى الأرض إلى آلة من دواليب ونحوه، وعدمه، فلا عبء سبغ ذلك من الأعمال كحفر الأنهار والسواقي وإن كثرت مؤوتها.

والتعبير بالترقية؛ للبحري محرى الغالب، وإلا فربما يكون الماء في مكان عال، ولكن يحتاج إيصاله إلى البرج إلى نقله من ذلك المكان بآلة من دلو وشبهه، ولذا جعل بعض المعيار في ذلك احتياج أصل إيصال

(١) التهذيب ٤: ١٦٠/٤٠، الاستبصار ٢: ١٥٣، الوسائل، الباب ٤ من أبواب زكاة المولات، الحديث ٥.

(٢) حواهر الكلام ١٥: ٢٣٧.

الماء إلى الزرع إلى العلاج واستغنائه عنه<sup>(١)</sup>.  
بل عن المناهل: أنَّ ظاهرهم الاتفاق على هذا الضابط وإن اختلفت عباراتهم<sup>(٢)</sup>.

بل عن المنتهى، بعد جعل المعيار افتقار السقي إلى المؤونة وعدمه: أنَّ عليه فقهاء الإسلام<sup>(٣)</sup>.

ولكنك خير بقصور هذه العبارات جميعها عن إفادة المراد؛ إذ المراد بها على الظاهر، هو بيان إنفاطة العُشر بجري الماء ووصوله إلى الزرع على حسب ما يقتضيه طبع الماء عند تخلية سبيله، بعد جعله معداً للجري على تلك المزرعة ولو بسبب سبيله المتعارف لموجب لترقيته واستعماله عليها وإعداد المحلّ لوصول الماء إليه وإصلاح مجراه وإزالة موانعه وسدّ ثغوره، وغير ذلك من الشرائط المعتبرة في تحقيق الإيصال وحصول السقي، ممّا يتوقف في العادة على المؤونة والعلاج، ويمنع حصول السقي بدونه، وإنفاطة نصف العُشر، بعدم كون وصوله إليه بمقتضى طبعه، بل بسببه إليه بآلة من دولاب وشبهه، فرادهم بفتقار السقي أو الإيصال إلى المؤونة ما كان من القسم الأخير وإن صدق على الأول أيضاً أنه مفتقر إلى المؤونة؛ لامتناع حصوله بدونها، وكيف كان فلا مشاحة في التعبير بعد وضوح المراد.

ولكن قد يشكل الأمر في بعض الموارد من أنه هل هو محقق بالقسم الأول أو الثاني؟ كما لو حصر ماء الثر بوضع شيء ثقيل عليه وأنبوبة في

(١) كتاب الزكاة للشيخ الأنصاري: ٤٩١.

(٢) حكاها الشيخ الأنصاري في كتاب الزكاة ٤٩١.

(٣) كما في كتاب الزكاة للشيخ الأنصاري: ٤٩١، وحكاها صاحب المدارك فيها ١٤٦: ٥،

وانظر: منتهى الطلب ٤٩٨: ١.

وسطه بحيث أثر الثقل في فوران ماء البئر من الأنبوبة وجريه على الأرض ، فهل هو يعد من السقي بالسيح ، أو يلحق بالسواضح والدوالي ، أم يفصل بين ما لو كان إحداث هذا العلاج موجباً لجري مائها على وجه الأرض دائماً من غير حاجة إلى أعمال عمل آخر حال السقي ، وبين ما إذا لم يكن كذلك ، بأن كن خروج الماء منها لدى السقي محتاجاً إلى استعمال معالجات أخر كتحريك الأنبوبة أو النفخ فيها وشبهه ، فيلحق الأول بالأول ، والثاني بالثاني ؟ وجوه ، ولعل الأخير أوجهها ، وعلى تقدير الشك ، فالمرجح أصالة براءة النقة عما زاد عن نصف العشر ، والله العالم.

﴿ وإن اجتمع الأمران ﴾ في مورد ﴿ كان الحكم للاكثر ﴾ لا نقل خلاف فيه ، بل عن الغنية <sup>(١)</sup> وظاهر المذكرة ، وغيرهما ، دعوى الإجماع عليه <sup>(١)</sup>.

﴿ وإن تساوى أخذ من نصف العشر ، ومن نصفه نصف العشر ﴾ لا نقل خلاف فيه أيضاً ، بل عن غير واحد دعوى الإجماع [عليه] <sup>(٢)</sup>.

ويدل عليه وعلى سابقه مضافاً إلى الإجماع ، حسنة معاوية بن شريح ، عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال : « فيما سقت السماء والأنهار أو كان بعل العشر ، وأما ما سقت السواني <sup>(٣)</sup> والدوالي فنصف العشر » فقلت له : فالأرض تكون عندنا تسقى بالدوالي ، ثم يزيد الماء فتسقى سيحاً ،

(١) حكاها صاحب الجواهر في ٢٣٨: ١٥ ، ونظر. الغنية (ضمن اجوام الفقيهية) : ٥٠٥ ، وتذكرة الفقهاء ٥١: ٥ ، المألة ٨٨ ، ومعاتيق الشرائع ٢٠١: ١.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) السواني جمع السانية : الناصحة ، وهي لغة التي يسقى عليها. الصحاح ٢٣٨٤: ٦.

فقال إن «ذا ليكون عندكم كذلك؟» قلت: نعم؛ قال: «النصف والنصف، نصف بنصف العشر ونصف بالعشر» فقلت: الأرض تسقى بالدوالي ثم يزيد الماء فتسقى السقية والسقيتين سيحاً؟ قال: «وكم تسقى السقية والسقيتين سيحاً؟» قلت: في ثلاثين ليلة، أربعين ليلة وقد مكث قبل ذلك في الأرض ستة أشهر، سعة أشهر، قال: «نصف العشر»<sup>(١)</sup>. وهل الاعتبار في الأكثرية بالأكثرية عدداً، أو زماناً، أو نمواً، أو نفعا؟ وجوه، بل أقوال.

واستدل للأول: بأنه هو المناق إلى الذهن من النص والفتوى، ولا ينافيه ما في الرواية من أنه - عليه السلام - استفصل عن زمان تحقق السقية والسقيتين، لا عن عدد السقيات بالدوالي؛ لإمكان جريه مجرى العادة من كون أكثرية الزمان علامة أكثرية العدد، فاستفصاله في الحصة يؤول إلى الاستفصال عن عدد السقيات بالدوالي.

ويحتمل أن يكون المقصود بالاعتداد بالسقيات المستكشف حال السقية والسقيتين من حيث الكيفية ووفور الماء؛ إذ رتب سقية كاملة تحصل بالسيح تقوم مقام عدة سقيات بالدوالي، وهذا يستكشف من طول مدة السقية والسقيتين وقصره، فيكون المدار على هذا أيضاً على أكثرية العدد، ولكن أعم من الحقيقة والحكمة، لا الزمان من حيث هو.

وتعمل القائل باعتبار الأكثرية نمواً أو نفعا، أراد هذا المعنى، وهو لا يخلو من قوة؛ إذ لا اعتداد بعدد السقيات من حيث هو، ولا بطول مدتها من حيث هو في ما ينسب إلى لذهن، من إطلاق قول القائل: ما

(١) الكافي ٣/٥١٤: ٦، التهذيب ٤/١٦، استبصار ٢/١٥: ٤٤، الوسائل، الباب ٦ من

بُوب زكاة العلات، الحديث ١

سقي بالسبح ففيه كذا ، وما سقي بالدوالي ففيه كذا ؛ بل المنساق منه إرادة السقي الذي يتقوم به تعيش الزرع وحياته ، وإلا فرب سقي لا فائدة فيه للزرع ، بل قد يكون مضرّاً ، كما أنه قد لا يحتاج الزرع في أوقات برودة الهواء إلى السقي مدة شهر أو شهرين .

فالعبرة بالسقي المفيد للزرع في أوقات حاجته إليه في تعيشه وحياته ، فقد يحصل في أوان شدة حاجة الزرع إلى الماء زيادة الماء زيادة مفرطة يبقى أثرها إلى أن يستغني الزرع عن الماء ، ويبلغ أوان حصاده بحيث لولا هذه الزيادة ، لكان في كنّ يوم أو يومين أو ثلاثة محتاجاً إلى السقي بالدوالي ، فكأن الإمام - عليه السلام - أراد بالاستفصال استكشاف هذا المعنى ، وإلا فسوق كلامه اسائن . يشهد بأن السقي بالدوالي كان أكثر بمراتب من سقية أو سقيتين .

والحاصل : أنّ إباطة الحكم بأكثرية طبيعة السقي الذي يحتاج إليه الزرع في حياته ونمائه ، أولى من الإعتبار والتقريب إلى الذهن بعد التدرّج في النص والفتوى .

وقد أشرنا إلى أنّ هذا بحسب الظاهر هو مراد من جعل المدار على الأكثرية زماناً ، كما يشعر بذلك ما ذكره دليلاً له من أنّ السقية بالسبح قد تساوي عشرّاً بالناضح .

وقد حكى القول به عن التذكرة والقواعد والإيضاح والدروس والموجز الحاوي وكشف الالتباس وتعليق النافع وجامع المقاصد<sup>(١)</sup> . ويحتمل قوياً رجوع القول باعتبار الأكثرية زماناً أيضاً إلى ما قويناه ،

(١) حكاها العامل في معناه الكرامة ج ٣ كتاب لزكاة ، ص ٩٦ ، وانظر : تذكرة الفقهاء ١٥٣: ٥ ، وقواعد الأحكام ٥٥: ١ ، وبصاح لموائد ١٨٣: ١ ، والدروس: ٦٠ ، والموجز (ضمن الرسائل العشر): ١٢٥ ، وجامع المقاصد ٢٣: ٣ .

وإلا فهو ضعيف.

ودعوى استغادته من الاستفصال الوارد في الخبر المزبور، مدفوعة بما عرفت.

وهل يكفي في الأكثرية المعتبرة في المقام، مطلقها، أي: الأكثرية الحقيقية الحاصلة بزيادة واحدة بناءً على اعتبار العدد، فلو كان السقي بأحدهما ثلاثين، وبالأخرى إحدى وثلاثين سقية، لكان الحكم تابعاً للثاني، أم الأكثرية العرفية، بأن كان التفاوت بينهما بمقدار يعتد به عرفاً، بحيث لو سئل عن أنه هل يسقي هذه الزراعة بالدوالي أو سيحاً، لقبل بهما، ولكن السح مثلاً أغرب، أم لا يكفي ذلك أيضاً، بل الغلبة الملحقه للنادر بالمعدوم، بأن يكون غير الأكثر بمقدار لا يعتد به عرفاً، كالسقي والسقيتين بالنسبة إلى الزرع المحتاج إلى سقيات كثيرة مما لا يمنعه عرفاً عن إطلاق اتصاف سقيه بكونه ما هو الغالب؟ فيه وجوه:

من صدق الأكثر حقيقة بمطلق الزيادة.

ومن انصراف الفتاوي ومعاقد الإجماعات إلى الكثرة العرفية.

ومن أن عمدة الدليل هو النص، والقدر المتيقن منه الأكثرية بالمعنى الأخير، بل هذا هو المنساق من إطلاق الجواب عن سؤاله الأول من غير استفصال، حيث إن المنساق من سؤله لأول أن المفروض في مورده ما إذا حصل السقي بكل منهما بمقدار يعتد به، بحيث يصح أن يقال: إنه اجتمع فيه الأمران سواء تساويا أم كان أحدهما أكثر.

وتنزيل إطلاقه على صورة التساوي عدداً أو زماناً أو نفعاً تنزيل على فرض نادر الحصول، وعلى تقدير حصوله نادر لاطلاع عليه.

فالمنساق من سؤاله الأول وجوابه: أن الأرض التي تسقى بالدوالي ثم يزيد الماء فتسقى سيحاً، يجب في نصف محصولها نصف العشر، وفي

## نصفه العُشر.

ولمّا كان إطلاق هذا السؤوب وحوابه منصرفاً عمّا إذا كان السقي بالسبيح بمقدار غير معتد به ، سأله ثانياً عن ذلك ، فقال : تسقى بالدوالي ثم يزيد الماء ، فتسقى السقية والسقيتين سبياً ؟ فأجابه - عليه السلام - بأن «فيه نصف العُشر» .

واحتتمال أن يكون المراد بالحواب خصوص صورة التساوي ، بأن يكون قوله : «النصف والنصف» مبتدأ خبره نصف بنصف العُشر ونصف بالعُشر ؛ فيكون قوله - عليه السلام - : «النصف والنصف» بمجموعه بمنزلة كلمة واحدة قائمة مقام لفظ التساوي في السقي بهما ، فكأنه قال في الجواب : التساوي في السقي بهما يقتضيه بنصف العُشر ونصفه بالعُشر ، خلاف ما يتبادر منه .

ولذا رجّح في الجواهر هذا الوجه ، وفتح كلمات الأصحاب أيضاً بما لا ينافيه بتزليل قولهم : فإن تساوت على إرادة التسوية في النسبة بحيث يطلق عليه أنه سقي بهذا وهذا ، وحمل الأكثرية الواقعة في كلماتهم على الأكثرية المنافية لهذا الصديق بإرادة لكثيرة الملحقة للنادر بالمعلوم<sup>(١)</sup> .

وهو في حد ذاته وجه ، ولكن تنزيل كلمات الأصحاب عليه في غاية البعد ، إلا أن إقامة الدليل على ما هو المشهور - لو لم يأول كلماتهم بما يرجع إلى ما اختاره في الجواهر - مشكل ، إلا بمؤونة الإجماع على تقدير تحققه ؛ إذ غاية ما يدلّ عليه الخبر المزبور ، هو أنه إذا كانت الأرض تسقى بالدوالي ، لا تؤثر السقية والسقيتين سبياً في تغيير حكمها بإيجاب أكثر من نصف العُشر الذي يقتضيه السقي بالدوالي .

وأما ما زاد على ذلك كالثلاث والأربع والخمس ، وكذا حكم صورة العكس ، وهو ما إذا كان السقي بالدوالي مرة أو مرتين يمكن استغادته من الخبر المزبور ، وقياسه على عكسه كقياس ما زاد على السقيتين على ما دونه قياس مع الفارق ، كما لا يخفى .

وقد تلخص مما ذكر: أنَّ الأشبه هو أنه إذا كانت السقية والسقيتان فما زاد سيحاً أو بالدوالي ، حاشا حال الإمطار ، بالمقايسة إلى ما يسقى سيحاً أو بالدوالي في عدم كونها مؤثرة في تغيير الزرع عما كان يوصف به عرفاً من كونه سقي سيحاً أو بالدوالي ، فيلحقه حكم الاسم الذي يطلق عليه في العرف وإن كنت موجبة لسلب توصيفه بأحدهما على الإطلاق ، بل بهما معاً ، ففي نصفه البشعر وفي نصفه نصف العشر ، والله العالم .

المسألة الثانية: إذا كان له نخيل أو زروع في بلاد متباعدة ، يدرك بعضها قبل بعض ، ضُمَّتْ لِمَجْمُوعِهَا ، وكان حكمها حكم الثمرة في الموضع الواحد في وجوب لزكاة فيها لدى اجتماع شرائطه بلا خلاف فيه على الطاهر ، بل في التذكرة دعوى إجماع المسلمين عليه <sup>(١)</sup> ، كما ستسمعه في عبارته الآتية .

وعن المنتهى أنه قال: لو كان له نخل يتفاوت إدراكه بالسرعة والبطؤ... فإنه يضم الثمرتان إذا كانا لعام واحد وإن كان بينهما شهر أو شهران أو أكثر... ولا نعرف في هذا خلافاً <sup>(٢)</sup> . انتهى .

(١) تذكرة الفقهاء ١٦١: ٥ ، المسألة ٩٤ .

(٢) حكامه العاملي في مفتاح لكرامة ح ٣ . كتاب الزكاة ، ص ١٠٥ ، وانظر: منتهى المطلب



ويدرك عليه مضافاً إلى الإجماع ، عموم أدلتها الغير القاصر عن شمول مثل هذه الفروض.

﴿فما أدرك وبلغ نصاباً أخذ منه ، ثم يؤخذ من الباقي قلّ أو كثر ، وإن سبق ما لا يبلغ نصاباً تربصنا في وجوب الزكاة إدراك ما يكمل نصاباً ، سواء أطلع الجميع دفعة ، أو أدرك الجميع دفعة ، أو اختلف الأمران﴾ كما في ثمرة بستان واحد.

ولكن في الجواهر بعد نقل عبارة المصنف - رحمه الله - استدرك فقال : نعم يعتبر بقاء الناقص عن النصاب على اجتماع شرائط الزكاة من الملكية ونحوها إلى أن يدرك ما يكمله كذلك ، كما هو واضح <sup>(١)</sup> . انتهى .

أقول : استعادة اعتبار بقاء الناقص في ملكه ، وعدم إتلافه إلى أن يدرك ما يكمل به النصاب في وجوب الزكاة من النصوص والفتاوى لا يحلو من خفاء ، بل قد يقال : بل إن مقتضى إطلاقها أنه متى بلغ غناء رروعه وثمره نخيله وكرومه بقة : إخراج حصّة السلطان وإنذار مؤونتها ، خمسة أوسق فما زاد يجب فيها الزكاة ، سواء أدرك الجميع دفعة أو تدريجاً في ملكه حتى يكمل النصاب ، أو باعه شيئاً فشيئاً ، أو أكله كذلك ، أو غير ذلك من التصرفات الناشئة <sup>(٢)</sup> عن اختياره الغير المساهية لصدق أنه بلغ ما حصل في يده في هذه السنة من غناء زرعه أو ثمرة نخيله خمسة

(١) جواهر الكلام ٢٤٣:١٥ .

(٢) فإن مثل الأكل والبيع والهبة من التصرفات المتلفة أو الناقصة إذا صدر من اختياره ، مؤثّر لتمكّنه وإجراء لسلطنته على ماله ، بخلاف التملك القهري بالاحتراق والخرق مما يكون المالك به معلوماً على ماله ، وكذا السرقة والغصب والصلال ونحوها مما يربل سلطة المالك ويوهبها ، فإنها نافية لتمكّنه ، وانتصقات الاختيارية محققة للتمكّن والاستيلاء ، والتقييد بالاختيارية إشارة إلى ذلك ، فلا تغفل (منه رحمه الله) .

أوسق فما زاد.

ودعوى انسباق إرادة المحتمع في الملكية إلى الذهن من إطلاق مثل قوله -عليه السلام-: «ما أثبتت الأرض من الحنطة والشعير والتمر والزبيب ما بلغ خمسة أوساق ففيه العُشر»<sup>(١)</sup> مموعة.

نعم لا يبعد أن يقال: إن ظاهر قوله عليه السلام: «ففيه العُشر»، إرادة الكسر المشاع الساري في مجموع النصاب المتوقف على وجوده حال تعلق التكليف.

ويمكن دفعه: بأن المساق من هذه العارة إرادة الحكم الوضعي، وبيان سببية بلوغ ما أثبتته الأرض من هذه الأجناس إلى هذا الحد لتعلق حقّ الفقير بعُشره، نظير ما لو نذر أن يتصدق بعُشر ما يحصل له من ثمرة الأشجار المملوكة له في هذه السنة على تقدير بلوغها بعد إخراج مؤونتها إلى هذا الحد، فإن مفادها عرفاً ليس إلا بلوغ مجموع ثمرتها من أول حصولها إلى آخره إلى هذا الحد لا بوصف الاجتماع وقضية ذلك: الترتبص في الحكم بوجوب العُشر من حين الأخذ في الإدراك إلى أن يكمل النصاب، فإذا كمل النصاب، وجب التصديق بعُشره مع بقاء عينه، وعلى تقدير الإتلاف فثله أو قيمته، كما في مسألة النذر.

وما ذكرناه فيما سبق من اشتراط وجوب الزكاة بالتمكّن من التصرف في مجموع النصاب فليس منافياً لذلك؛ إذ قد عرفت في محله أن المقصود بذلك الاحتراز عن الملك الغير التام الذي ليس للمالك الاستقلال بالتصرف فيه من مثل المغصوب ولغائب الذي لا يد له عليه، لا مثل

(١) التهذيب ٤: ٣٤/١٣، الاستبصار ٢: ٤٠/١٤، الوسائل، الباب ١ من أبواب زكاة الغلات،

المقام الذي جرى عليه يده وتصرف فيه تصرفاً اختيارياً.  
نعم لو خرج عن ملكه قهراً عن التدرج بأن غصب شيئاً فشيئاً ، أو  
تلف بأفة سماوية كذلك ، أتجه بقول بنفي الزكاة ؛ لنقص ملكيته حال  
تعلق الوجوب.

وأما الأول وإن خرج بعض النصاب عن ملكه قبل تعلق الوجوب ،  
ولكن حيث كان خروجه باختياره فهو بحكم الباقي عنده في كونه  
مشمولاً لعمومات أدلة الزكاة وعدم خروجه عنها بما دلّ على اعتبار التمكن  
من التصرف ، فليتأمل.

وكيف كان ، فالقول بعدم اعتبار اجتماع مجموع النصاب في ملكه  
بالفعل حال تعلق الوجوب بحيث يضافه البيع أو الأكل شيئاً فشيئاً مع  
أنه أحوط ، أوفق بظواهر النصوص والفتاوى ، وعلى تقدير الالتزام  
باعتباره ، فالنتيجة عدم الفرق بالنسبة إلى ما أدرك أخيراً بعد إخراج  
السابق عن ملكه في نفي تعلق الزكاة به بين ما أدرك سابقاً وأتلفه  
نصاباً ، أو أقل من النصاب ؛ لأن الزكاة وضعت على ما بلغ خمسة أوسق  
فما زاد.

فهذا الأخير إن لوحظ بنفسه ، فهو أقل من الثلاثمائة صاع التي هي  
النصاب ، فلا شيء فيه ؛ إذ ليس فيما دون الثلاثمائة صاع شيء .  
وإن لوحظ منضمّاً إلى ما أدرك سابقاً ، اندرج في موضوع الحكم  
المزبور في كلا الفرضين ، ولا مدخلية لكون الأول بالغاً حد النصاب  
لصحة هذه الملاحظة ، كما لا يخفى على المتأمل ، وكون الأول بنفسه نصاباً  
موجب لتنجز التكليف بإخراجه عشره لا عُشر ما لم يوجد بعد ، فعُشر ما لم  
يوجد إنها يتنجز التكليف بإخراجه بعد تحقق موضوعه وجامعيته لشروط  
الوجوب التي منها صدق كونه جزءاً مما أنبتت الأرض في هذه السنة

البالغ خمسة أوسق ، فلاحظ.

المسألة الثالثة: إذا كان له نخل يطلع مرة ، وآخر يطلع مرتين ، قيل: لا يضم الثاني إلى الأول ؛ لأنه في حكم ثمرة سنتين وقد حكى هذا القول عن المبسوط والوسيلة<sup>(١)</sup>.

وقيل: يضم وقد نسب هذا القول إلى الأكثر<sup>(٢)</sup> ، أو الأشهر<sup>(٣)</sup> ، بل عن المصاييح إلى مشهور<sup>(٤)</sup> ؛ لاطلاق الأدلة ، وكونه باعتبار اتحاد العام كالبيتين المختلف إدراك ثمرتها وطلوعها.

وفي الجواهر ، بعد أن ذكر دليل مشهور ، وأجاب عن دليل الخصم بالمنع ، قال: ولكن الإنصاف عدم خلو المسألة عن إشكال ؛ ضرورة عدم تعليق الحكم في شيء من النصوص على اتحاد المال بمجرد كونه في عام واحد ، وأهل العرف لا يشكون في صدق التعدد عليهما ، خصوصاً إذا حصل فصل بين الثمرتين بزمان معتد به ، وما حال ذلك إلا كحال الثمرة التي أخرجت معجزة في تلك السنة ، ولعله لولا اختصار في محكي البيان ، والدروس ، والمفاتيح ، على نقل القولين من دون ترجيح<sup>(٥)</sup> . انتهى.

أقول: لا مدخلية لصدق وحدة المال أو تعدده عرفاً في هذا الباب ، وإلا فصدق التعدد على ثمرة نخلين أحدهما: بالعراق والآخر: بالحجاز ،

(١) حكاها العامل في مفتاح الكرامة ج ٣ كتاب الزكاة ، ص ١٠٥ ، وانظر: المبسوط ٢١٥:١ ، والوسيلة: ١٢٧.

(٢) المناسب هو العامل في مدارك الأحكام ١٥٢:٥ .

(٣) المناسب هو البص الكاشاني في المفاتيح ١٩٦:١ .

(٤) حكاها العامل في مفتاح الكرامة ج ٣ كتاب الزكاة ، ص ١٠٥ .

(٥) حواهر الكلام ٢٤٣:١٥-٢٤٤ ، وانظر: انساب ١٨١:١ ، والدروس: ٦٠ ، وفي الجواهر ومفتاح لكرامة ج ٣ كتاب الزكاة ، ص ١٠٥: المصاييح ؛ بلل المفاتيح . وما فيها هو الصواب ؛ لأن صاحب المفاتيح استظهر القول الأول . أنظر: معانيع الشرائع ١٩٦:١ .

خصوصاً مع اختلاف صنفيهما ، أوضح من صدقه على ثمرة نخلة واحدة  
حاصلة في زمانين ما لم يجمع بين الثمرتين في مكان واحد ، وإذا جمع  
بينهما ، واختلط بعضهما ببعض ، صدق على المجموع مال واحد ، سواء  
حصل من نخلة واحدة أو من نخيل متفرقة في أزمنة متباعدة ، وهذا مما  
لا مدخلية له في تعلق الزكاة ؛ إذ المدار في هذا الباب على صدق بلوغ ما  
أنبتت الأرض من التمر والزبيب والحنطة والشعير خمسة أوسق ، وهو  
حاصل في محل الكلام.

بل قد يقال بأنه لولا قيام دليل خارجي على إرادة الثمرة في كل  
سنة ، لكان مقتضى إطلاق بعض سببته بلوغ ما أنبتته الأرض لوجوب  
الزكاة ولو في سنتين أو أزيد ، وإنه قميناه مكنونه في عام واحد لذلك .

﴿ وكيف كان ، فما ذهب إليه المشهور ﴾ هو الأشبه .

المسألة الرابعة : لا يحزى أخذ الرطب عن التمر ولا العنب عن  
الزبيب . أي : إذا كان الثمرات تمر أو زبيباً ، لا يحزى أحد ذلك  
أصالة وإن بلغ قدر الواجب عند الجفاف ؛ لأن حق الفقير بمقتضى ظواهر  
أدلته متعلق أولاً وبالذات بعشر العين الموحودة عنده ، البالغة حد  
النصاب ، والرطب والعنب ليس شيء منها عين ما تعلق به حقه ،  
ولا مثله ، فلا يكون مجزئاً .

نعم إن أخذه بالقيمة السوقية ، جاز إن مؤغياً إخراج القيمة من غير  
التقدين ، كما اعترف به في المدارك <sup>(١)</sup> ، وغيره <sup>(٢)</sup> .

فما عن المنتهى من إجزائه عنه فريضة إذا كان بحيث لو جفت لكان

(١) مدارك الأحكام ١٥٢:٥ .

(٢) جواهر الكلام ٢٤٤:١٥ .

بقدر الواجب من التمر لتسميته تمرأ لغة<sup>(١)</sup>، محلّ نظر؛ إذ على تقدير تسليم الصدق يتوجّه عليه أنّه لا دليل على الاجتزاء بمطلق ما يسمّى تمرأ إذا لم يكن من جنس ما تعلق الحقّ به بحيث يعدّ في العرف مثله؛ كي يستفاد جواز الاجتزاء به من أدلته.

ولو أخرج الرطب والعنب عن مثله، جاز بلا إشكال، كما نصّ عليه غير واحد<sup>(٢)</sup>؛ لأنّه هو الذي يقتضيه تعلق حقّ الفقير بالعين. ويدلّ عليه أيضاً قوله -عنه السلام- في صحيحة سعد بن سعد في العنب: «إذا خرصه أخرج زكاته»<sup>(٣)</sup>.

﴿وَيَقْدِرُ طَهْرُ عَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّهُ﴾ لو أخذ الساعي أي: أخذ الرطب والعنب عن التمر والريّيب لا من باب القيمة ﴿وَجَفَّ ثَمَّ نَقَصَ﴾ رجع بالنقصان لما عرفت من أنّ الحقّ أولاً وبالذات متعلق بعُشر العين الموجودة عنده، أساساً عند النصاب، أو نصف عُشره، وقصية ذلك عدم تحقّق الحروع عن النصاب، إلاّ بإخراجه من عين النصاب.

ولكن ثبت بالنص والإجماع عدم ابتناء أمر الزكاة على التضييق، بل التوسعة والإرفاق بالمالك بالرخصة في دفع المثل أو القيمة، فلا تتحقّق البراءة إلاّ بإخراج عُشر العين البالغة حدّ النصاب أو مثله من جنسه أو قيمته، فلا يجوز الاجتزاء بأقلّ من العُشر أو نصف العُشر إذا كان من جنسه، إلاّ من باب القيمة إن حوِّياه مطلقاً ولو من جنسه.

(١) كما في حواهر الكلام ٢٤٤:١٥، وحكه صاحب مدارك فيها ١٥٢:٥، وانظر: منتهى لطلب ٥٠٢١.

(٢) كالعلامة الحليّ في تذكرة الفقهاء ١٦٢:٥، والدملي في مدارك الأحكام ١٥٣:٥.


(٣) الكافي ٥/٥١٤:٣، الوسائل، الباب ١ من أبواب زكاة الفلّات، الحديث ١.

ومن هنا يعلم أنه لو زاد بعد الجفاف عن مقدار الفريضة ، جاز للمالك المطالبة بزيادته ؛ إذ لا يجب عليه دفع أزيد مما وحب عليه ، كما هو واضح .

وقد ظهر أيضاً أنه لو أراد إخراج الزكاة من غير النصاب ، ليس له الاجتزاء بما هو أدون من حقه ، بأن أخرج مقدار العُشر من تمر آخر أردأ .

نعم لو كان النصاب بنفسه رديئاً ، جاز إخراج العُشر منه ، أو من تمر آخر مثله في الرداءة .

ولو كان مجتمعاً من أحناس مختلفة ، لم يجب إخراج زكاة المجموع من أجودها .

وهن يجوز الإخراج من الأرءأ ،  لم يجب الإخراج من كل جنس بحسبه ، أو من الوسط ؟ وجوه ، أوجهها : الثاني إن قلنا بالشركة الحقيقية ، كما اختاره في التذكرة ، ونسبه إلى عامة أهل العلم ، فقال ما لفظه : ولو تعددت الأنواع أخذ من كل نوع بحقيقته ؛ ليستفي الضرر عن المالك بأخذ الجيد ، وعن الفقراء بأخذ الردي ، وهو قول عامة أهل العلم .

وقال مالك والشافعي : إذ تعددت الأنواع أخذ من الوسط ، والأولى أخذ عُشر كل واحد ؛ لأن الفقراء بمنزلة الشركاء <sup>(١)</sup> . انتهى .  
أقول : هذا إذا قلنا بالشركة الحقيقية على سبيل الإشاعة ، كما لعله المنسب إلى الذهن من قوله - عليه السلام - : «فما سقته الساء العُشر» .

(١) تذكرة الفقهاء ١٦١٠٥ ، المسألة ٩٥ ، وانظر: معي لأين قدلعة ٥٧١:٢ ، والشرح الكبير ٥٧٤:٢ ، وحلية الصفاء ٨١:٣ ، وبداية المهتد ٢٧٤:١ ، والفتاوى - لباحي - ١٥٨:٢ .

وأما بناءً على ما قويناه من منع اشركة الحقيقية ، وأنّ المراد بالخبر المزبور بيان مقدار الحق الذي جعله الله تعالى للفقير في هذا المال ، بأن أمر مالكه بأن يتصدق به عليه ، فالمنساق منه إرادة مطلق عُشره المقتضي لحصول الإجزاء بأيّ عُشر يكون ؛ لأنّ إرادة الكسر المشاع من لفظ العُشر الواقع في حيز الأمر بالتصدق به ، بعيد.

فالمتجه على هذا جواز إخراج الجميع من الأردأ ، فضلاً عن الوسط ، اللهم إلا أن يدعى انصراف إطلاقات الأدلة عنه ، كما ليس بالعيد. وربما يستدلّ لمنع عنه بقوله تعالى: «ولا تيسموا الحثيث منه تنفقون»<sup>(١)</sup> والأخبار الواردة من طرق الخاصة والعامة الناهية عن إخراج بعض الأنواع الذي هو من رديء التمر كالمعافرة وأم جمرور<sup>(٢)</sup>.

وفيه: أن هذا أخص من المتعمى ؛ إذ قد يكون الجميع من الجيد ، ولكنها مختلفة في الجودة ، فبعض أصنافه تُخود من بعض ، فلا يطلق على شيء منها الحثيث ؛ كي تتناوله الآيات والروايات المشار إليها ، مع أنه داخل في محل الكلام.

وكيف كان ، فعدم الاجتزاء بالأردأ مطلقاً إن لم يكن أقوى فلا ريب في أنه أحوط ، والله العالم.

المسألة الخامسة: إذا مات المالك وعليه دين ، فظهرت الثمرة بعد موته **﴿وبلغت﴾** الحّد الذي يجب فيه الزكاة قبل قضاء الدين **﴿لم﴾** يجب على الوارث زكاتها **﴿سواء﴾** على أن التركة قبل الوفاء بحكم مال

(١) البقرة ٢: ٢٦٧.

(٢) أنظر على سبيل المثال: سنن اسناني ٤٣: ٥ ، والكافي ٩/ ٤٨٠ ، الوسائل ، الباب ١٩ من أبواب زكاة الغلات ، الأحاديث.



الميت في وجوب صرفها إلى ما يعود نفعه إليه من وفاء دينه ، وعدم استحقاق الوارث للتصرف في شيء منها عيأ أو منفعة إلا بعد الوفاء ، فلا يجب عليه حينئذ زكاتها ؛ لانتفاء ملكيته ، فضلاً عن عدم تمكنه من التصرف فيه .

ولو قضى الدين بعد وفصل منها النصاب ، لم تجب الزكاة ؛ لأنها حينئذ صلاحها الذي هو وقت تعلق الوجوب كانت على حكم مال الميت ، سي هو خارج عن متعلق الخطاب بالزكاة . ولكن الالتزام بأن التركة مع الدين بحكم مال الميت مطلقاً ولو مع عدم استيعاب الدين ، كما هو مقتضى ظاهر العبارة ، خصوصاً بملاحظة الفرع الذي ذكره أخيراً مما لم يعرف عن أحد ، كما أشار إليه في مفتاح الكرامة فإنه بعد أن نقل عن علم من الكتب موافقة المتن في أن طاهرها أنه لا زكاة على الوارث ولو فصل النصاب بعد الدين ، مهم العلامة في المنتهى حيث قال : **لَوْ مَاتَ الْمَالِكُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ** ، فظهرت الثمرة وبلغت ، لم تجب الزكاة على الوارث ؛ لتعلق الدين بها ، ولو قضى الدين وفصل النصاب ، لم تجب الزكاة ؛ لأنها على حكم مال الميت ، قال ما لفظه :

قلت : وعلى هذا ، لو مات المالك وعليه دوهم واحد ، وخلف نخيلاً ، فظهرت ثمرتها ألف وسق ، لم يكن فيها زكاة ، قضى الدين أو لا ، ولو لم يقض الدين أبداً ، لم يكن في نخيله زكاة أبداً ؛ لأنها على حكم مال الميت ، وهذا لا أظن أحداً يقول به <sup>(١)</sup> . انتهى .

وحيث لا يظن بأحد الالتزام بذلك ، حمل غير واحد من الشراح عبارة

(١) مفتاح الكرامة ج ٣ ، كتاب الزكاة ، ص ٤٩ ، وانظر : منتهى المطلب ١ : ٤٩٨ .

المتن على إرادة الدين المستوعب ، ونزلوا ما ذكره أخيراً على ما إذا حصلت الزيادة بزيادة القيمة السوقية.

ففي المدارك قال في شرح العبارة: إن قول المصنف - رحمه الله -: إذا مات المالك وعليه دين ؛ يقتضي بإطلاقه عدم الفرق بين الدين المستوعب للتركة وغيره ، إلا أن الظاهر حمله على المستوعب ، كما ذكره في المعبر ؛ لأن الدين إذا لم يستوعب التركة ، يتقل إلى الوارث ما فضل منها عن الدين عند المصنف - رحمه الله - وغيره أيضاً متن وصل إلينا كلامه من الأصحاب.

وعلى هذا فتجب زكاته على اوارث مع اجتماع شرائط الوجوب خصوصاً إن قلنا: إن الوارث إنما يجمع من التصرف فيما قابل الدين من التركة خاصة ، كما اختاره الشارح ، ولعمري من الأصحاب .  
وقوله: ولو قصي الدين وفضل منها النصاب لم تجب الزكاة ؛ تنبيه على الفرد الأنفي ، والمراد أنه لو امتنع بزيادة قيمة أعيان التركة بحيث قصي منها الدين وفضل للوارث نصاب ، بعد أن كان الدين محيطاً بها وقت بلوغ الحذ الذي يتعلق به الزكاة ، لم تجب على الوارث ؛ لأن التركة كانت وقت تعلق الوجوب بها على حكم مال الميت ، وإذا انتفى وجوب الزكاة مع قضاء الدين وبسوغ الفاصل النصاب ، وجب انتفاؤه بدون ذلك بطريق أولى<sup>(١)</sup> . انتهى .

وكيف كان ، فالذي ينبغي أن يقال: هو أننا إن بنينا على أن تركة الميت ينتقل جميعها بموته إلى وارثه ، وأن حق الديان المتعلق بها من قبيل حق الرهانة أو الجناية أو غير ذلك من أنواع الحقوق ، فإن قلنا بأن هذا

(١) مدارك الأحكام ١٥٤.٥-١٥٥ ، وانظر: المعبر ٥٤٣.٢ ، ومالك الأهمام ٣٩٧:١ .

الحقّ متعلّق بنفس التركة لا بنماثلها المتجدّد في ملك الوارث ، فالنماء على هذا التقدير ملك طلق للوارث يتصرّف فيه كيف يشاء ، سواء كانت التركة بقدر الدين أم أقلّ أم أكثر.

ولكنّ المبنيّ ضعيف ؛ إذ الظاهر أنّ الثمرة تابعة لأصلها في وجوب صرفها في دين الميت على تقدير قصور التركة عن وفائها ، فهي كأصلها متعلّقة لحقّ الديان ، فلا فرق حينئذ بين كون ما يتعلّق به الزكاة من جنس الثمار المتجدّدة بعد موته ، أو من جنس الأنعام المملوكة له حال موته ، فيشكل تعلّق الزكاة بها بعد كونها متعلّقة لحقّ الغير ، كما في الرهن.

اللّهم إلّا أن يقال : إنّ مثل هذا الحقّ حيث لا يؤثر نقصاً في ملكيّة ما فصل عن الدين ، ولا يكون مانعاً عن التمكن من التصرف فيه بوفاء الدين من غيره ، لا يصلح مانعاً عن تعلّق الزكاة به ، كما سنشير إليه ، فليتأمل.

وإنّ شينا على أنّ التركة لا ينتقل جميعها إلى الوارث إلّا بعد وفاء الدين ، وأنّها على حكم مال الميت حتّى يستوفي منها دينه ، فإنّ أريد من الحكم بكونها على حكم مال الميت عدم صيرورة شيء منها ملكاً للوارث وإنّ فصلت عن الدين ، فهذا ممّا لا يمكن الالتزام به ؛ إذ لا معنى للملكيّة إلّا اختصاص المال بشخص ، وعود منافعه إليه ، وعدم تعلّقه بمن عداه ، وهذه العلاقة تحدث بين الوارث وما زاد عن الدين بموت مورّثه بنصّ الكتاب ، والسنة ، بل الإجماع والضرورة القاضية بانقطاعه عن الميت وخلوصه لوارثه.

فلو دلّ دليل لفظي بظاهره على أنّ الوارث لا يملكه إلّا بعد وفاء الدين ، وجب حمده على إرادة نفي السلطنة الفعلية أي إباحة التصرف ،

لأنني الاختصاص الذي هو من مقومات مفهوم الملكية ، وأدعينا الضرورة عليه.

فغاية ما يمكن الالتزام به -بعد مساعدة الدليل- هو حجرة عن التصرف فيه ، لا عدم اختصاصه به الذي هو معنى الملكية.

ومثل هذا الحجر على تقدير تحققه ، حيث إنه قادر على إزالته بوفاء الدين من عين التركة أو من مال آخر ، كما أنه ليس منافياً لأصل الملكية ، كذلك ليس منافياً لطلاقها أيضاً ، فما يفضل عن الدين بالفعل ملك طلق للوارث ، قادر على التصرف فيه بجميع أنواع التصرف بتخليصه من حق الديان ، وصرفه فيما يشاء ، فليس مثل هذا الحجر مانعاً عن تعلق الزكاة به ، ولا عن تنجز شيء من التكاليف الشرعية أو العرفية الثابتة للشخص الملتزم -من مثل وجوب الحج ووفاء الدين والإنفاق على القريب- لدى اجتماع سائر شرائطها.

ومن هنا يعلم أنه لو أريد من الحكيم ~~يكونها على~~ حكم مال الميت : كونها كذلك في وجوب صرف كل جزء منها على البذل في وفاء دينه ، أو غير ذلك مما لا ينافي المعنى المزبور ، أي : كون ما يفضل عن الدين على إتمامه مخصوصاً بالوارث ، أي : ممنوكاً له حقيقةً ، فهو على تقدير صحته ليس بمانع عن تعلق الزكاة به.

ولكن لقائل أن يقول : إن كون ما يفضل عن الدين ملكاً طلقاً للوارث على إجماله لا يكفي في إيجاب الزكاة عليه إذا كان نصاباً على إطلاقه ولو على القول بجواز تصرفه فيما يفضل عن الدين ، فضلاً عن القول بالمنع عنه ؛ لأننا إن بنينا على أن الميت أحق بشركته فيما يفي بدينه من ورثته ، من غير فرق بين عين التركة أو نوائها كما هو الأطهر ، فما يقابل الدين على إجماله بحكم مال الميت لا ينتقل إلى الوارث ، إلا أن يعطى

بدله ، بأن يوفى الدين من مال آخر ، فإذا كانت الشركة أكثر من الدين ، يكون ما زاد عما يفي بالدين ملكاً للوارث.

ولكن لا يتشخص ملك الوارث ما لم يتميز حق الميت ، حيث إن ما يستحقه الميت من هذا المال أمر كئي يصح أن يقع كل جزء مصداقاً له ، فالنصاب الباقي بعد وفاء الدين إنما تمخص للوارث بوفاء الدين من غيره ، فلو كان يصرف هذا النصاب في الدين ، لكان يفضل من الدين غيره ، فشيء من أعيان الشركة لا يصير بخصوصه ملكاً للوارث إلا بتشخيص ما يستحقه الميت في غيره ، فليس النصاب بخصوصه حاصلاً في ملكه ؛ كي يجب عليه زكاته.

نعم لو فرض كون النصاب بعينه مما يفضل عن الدين على كل تقدير ، كما لو خلف أموالاً كثيرة وعليه دين يسير بحيث لو وفى دينه من أي نوع من تركته ولو من خصوص السجل والروع الذي تتعلق بشمرته الزكاة ، لراد عليه ما يبلغ النصاب لم يصلح الدين في مثل الفرض مانعاً عن وجوبها على الوارث.

ويدفعه : أن الإجمال والإبهام إنما هو فيما يستحقه الديان من الشركة ، المحكومة ببقائها على ملك الميت حكماً ، لا فيما يملكه الوارث ؛ فإن ما تركه الميت جميعه ينتقل إلى وارثه عدا ما يقابل دينه على إجماله حتى ولاية تعيين هذا المجل ، فحال الوارث بالنسبة إلى الشركة حال من جعل لـ «زيد» في أمواله بعهد أو يمين ما يعادل عشرين ديناراً من غير اعتبار شيء من العوارض المشخصة سوى مقدار ماليته ، أو باع صاعاً من صبرة على سبيل الإبهام أو نحوه ، ففي مثل هذه الموارد لا يؤثر ما يستحقه الغير من ماله حيث لا تعين له بقصاً في ملكية شيء من أعيان أمواله بالخصوص بحيث يمنعه عن التصرف فيه ما لم ينحصر حقه في شخص ،

إلا أن يدل دليل تعبدي على الحجر عن التصرف قبل التشخيص.  
فقتضى الأصل في مثل هذه الموارد -لولا دليل على الحجر عن  
التصرف قبل تشخيص ما يستحقه الغير- جواز تصرفه في كل شيء منها  
بخصوصه إلى أن يعرضه التعتين بأن ينحصر في فرد ، فلو كان شيء من  
أعيان أمواله زكوتياً لا يمنع مثل هذا الحق عن تعلق الزكاة بها ، كما  
لا يمنع عن بيعها وسائر أنحاء التصرفات الموقوفة على الملك ، وكذلك فيما  
نحن فيه.

ولكن هذا فيما إذا كانت التركة أكثر من الدين وفضل المصاب ،  
وأما مع استيعاب الدين فالحق عدم تعلق الزكاة بها ، سواء قلنا ببقائها  
على حكم مال الميت ، أو قلنا بانتقالها إلى الوارث ، وكون الحق المتعلق  
بها من قبيل حق الرهانة وشبهه.  
أما على الأول : فواضح.



و[أما] <sup>(١)</sup> على الثاني : ولأن الزكاة لم توضع على من لم يكن لملكه  
التصرف فيه إلا بإعطاء قيمته ؛ إذ قد عرفت في محله أنه يشترط فيما  
يتعلق به الزكاة أن يكون ملكاً تاماً ، ولا نقص في الملكية بأعظم من أن  
لا يكون لملكه التصرف فيه إلا ببذل قيمته.

وقد تلخص مما ذكر أن الأشبه أنه إذا بدت الثمرة بعد موت  
المالك ، حالها حال أصلها في وحب صروها في الدين مع الاستيعاب ،  
ولا تجب زكاتها على الوارث ، سواء قلنا بانتقال التركة إليه بالموت ، أو  
ببقائها على حكم مال الميت ، ومع عدم الاستيعاب إذا كان الفاضل  
نصاباً ، وجبت زكاته على الوارث مطلقاً ، والله العالم.

﴿ولو﴾ بدا صلاحها على المشهور أو ﴿صارت ثمرأ﴾ لدى المصنف - رحمه الله - ﴿والمالك حي﴾ ثم مات ، وجبت الزكاة ﴿في ماله﴾ ولو كان دينه يستغرق تركته ﴿لأن الزكاة أيضاً كسائر ديونه من الحقوق المتعلقة بأصل التركة ، كما يدل عليه : مضافاً إلى عمومات رتبة الزكاة ، خصوص مرسله عباد بن صهيب ، عن أبي عبد الله - عليه السلام - في رجل فرط في إخراج زكاته في حياته ، فلما حضرته الوفاة ، حسب جميع ما كان فرط فيه مما لزمه من لزكاة ، ثم أوصى أن يخرج ذلك ، فيدفع إلى من يحب له ، قال : «جائر يخرج ذلك من جميع المال ، إنما هو بمنزلة دين لو كان عليه ، ليس لورثة شيء ، حتى يؤدوا ما أوصى به من الزكاة» (١).

﴿ولو ضاقت التركة عن الدين﴾ ، قيل : يقع التحاوص بين أرباب الزكاة والديان ﴿وقد حكى هذا القول عن الشيخ في المبسوط﴾ (٢).

﴿وقيل : تقدم الزكاة﴾ كما لعمه هو المشهور ﴿لتعلقها بالعين قبل تعلق الدين بها﴾ الذي هو بعد موت المالك ، كما تقدم تحقيقه فيما مر ، فلا يصلح تعلق الدين بها لمراحة الحق السابق عليه ، سواء قلنا بأن تعلق الزكاة بها على سبيل الشركة الحقيقية ، أو من قبيل تعلق حق الرهانة أو الجناية أو غير ذلك من أنواع الحقوق ، فهو مقدم على حق الديان على كل تقدير.

(١) الكافي ٣/٥٤٧ ، التهذيب ٩/١٧٠ ، الوسائل ، الباب ٢١ من أبواب المستحقين

للزكاة ، الحديث ١.

(٢) حكاه عنه العاملي في مدارك الأحكام ٥/١٥٧ ، وانظر : لمبسط ١/٢١٩.

﴿و﴾ من هنا يعرف أن هذا القول ﴿هو الأقوى﴾ وإن لم نقل بالشركة حقيقة.

نعم لو عدم متعلق الزكاة قبل الموت ، وصارت في ذمته ، صار حالها حال سائر الديون في وجوب التحاوص مع العرماء ، كما لا يخفى.

المسألة ﴿السادسة﴾: إذا ملك نخلًا ﴿مثلاً﴾ قبل أن يبدو صلاح ثمرته ، فالزكاة عليه ﴿مع بقاء الثمرة على ملكه إلى حين تعلق الوجوب﴾. وكذا إذا اشترى ثمرة على الوجه الذي يصرح ﴿شراؤها مما هو مذكور في محله﴾.

﴿فإن ملك الثمرة بعد ذلك ، فالزكاة على المالك﴾ الأول بناءً على ما هو المشهور من أن وقت تعلق الزكاة هو حين بدو صلاحها.

﴿و﴾ أمّا على مختار المصنف - رحمه الله - من أن وقتها حين التسمية<sup>(١)</sup> في الأولى ﴿بل المثجبه﴾ الاعتبار بكونه تمرًا ، لتعلق الزكاة بما يسمى تمرًا ، لا بما يسمى بُسرًا. ~~فإنه يسمى تمرًا~~

وقد تقدم تحقيق الحال في ذلك ، ونضع في ما تقدم شرح مثل هذه المسائل ، فلاحظ.

المسألة ﴿السابعة﴾: حكم ما يخرج من الأرض مما يستحب فيه الزكاة ، حكم الأجناس الأربعة في قدر النصاب ، وكيفية ما يخرج منه ، واعتبار السقي ﴿سبحاً أو بالدوالي﴾ ، وأمر المؤونة ، وغير ذلك مما عرفته ، بلا خلاف في شيء منها على الظاهر ، بل في الجواهر: الإجماع بقسميه عليه<sup>(٢)</sup> ؛ فإن هذا هو لمنساق من أدلتها ، كما لا يخفى

(١) شرائع الإسلام ١: ١٥٣.

(٢) جواهر الكلام ١٥: ٢٥٤.



على التأمل.

### تذنيب

قال العلامة في التذكرة: يجوز الخرص على أرباب الغلات والثمار بأن يبعث لإمام ساعياً إذا بدا صلاح الثمرة أو اشتد الحب، ليحرصها ويعرف قدر الزكاة ويعرف امالك ذلك، ومه قال الحسن وعطاء والزهري ومالك والشافعي وأحمد وأبو عبيد وأبو ثور، وأكثر العلماء؛ لأن النبي -صلى الله عليه وآله-، كن يبعث إلى الناس من يحرص عليهم كرومهم وثمارهم.

وقال الشعبي: الخرص بدعة. وقال أصحاب الرأي: إنه <sup>لأن</sup> <sup>وتحسين</sup> لا يلزم به حكم، وإنما كان الخرص تخويفاً للأجرة<sup>(١)</sup>، <sup>لئلا يخشوا</sup>، فأما أن يلزم به حكم فلا<sup>(٢)</sup>. انتهى.

أقول: أما جوازه في ثمرة السحل والكرم فلا خلاف فيه على الظاهر بين أصحابنا، بل عن المصنف في المعبر وغيره: دعوى اتفاق علمائنا وأكثر لعامة على جواز الخرص على أصحاب النخيل والكروم وتضمينهم حصة الفقراء<sup>(٣)</sup>.

وأما في الزرع: فقد اختلفوا فيه، كما صرح به غير واحد.

(١) أجرة جمع أكرامعى: الزرع. الصحاح ٥٨٠: ٢، والنهاية - لابن الأثير ٥٧: ١.

(٢) تذكرة الفقهاء ١٦٢: ٥-١٦٣، المسألة ٩٦.

(٣) حكاية صاحب المدارك فيها ١٥٩: ٥-١٦٠، ونظرة المعبر ٥٣٥: ٢، والخلاف للطوسي.

٦٠: ٢، المسألة ٧٣.

ففي المدارك بعد أن نقل عن المصنف وغيره دعوى اتفاق الأصحاب عليه في ثمره النخل والكرم ، قال : واحتنف الأصحاب في جواز الخرص في الزرع [و] <sup>(١)</sup> أثبتته الشيخ وجماعة ؛ لوجود مقتضي ، وهو : الاحتياج إلى الأكل منه قبل يُبسه وتصفيته ، ونفذه ابن الجنيد والمصنف في المعتبر ، والعلامة في المنتهى والتحرير ؛ لأنه نوع تخمين وعمل بالظن ، فلا يثبت إلا في موضع الدلالة. ولأن الزرع قد يحصى خرصه لاستتار بعضه وتبذده ، بخلاف النخل والكرم ؛ فإن ثمرتها ظاهرة ، فيتمكن الخارص من إدراكها والإحاطة بها ، ولأن الحاجة في النخل والكرم ماسة إلى الخرص ؛ لاحتياج أربابها إلى تناولها عالماً رطبة قل الجذاذ والاقطاف ، بخلاف الزرع ؛ فإن الحاجة إلى تناول الفريكة <sup>(٢)</sup> قليلة جداً <sup>(٣)</sup>. انتهى.

واستدل في محكي المعتبر على جواز ثمره النخل والكرم بما روي من أن النبي - صلى الله عليه وآله - كذب ببغيت إلى الناس من يحرص عليهم كرومهم وثمارهم.

ولأن أرباب الثمار يحتاجون إلى الأكل والتصرف في ثمارهم ، فلم يشرع الخرص لزم الضرر <sup>(٤)</sup>.

أقول : إنها يلزم من عدم شرع الخرص - أي : عدم تجويز الشارع العمل بالخرص والتخمين في تعيين مقدار حق الفقير - الضرر والخرج على المالك لو قيل بتعلق الزكاة بماله من حين بدو لصلاح ، وعدم حواز إخراج حق

(١) ريادة من المصدر.

(٢) لفرك الزرع ، إذا بلغ أن يفرك باليد. النهاية لابن الأثير ٤: ١٤٠.

(٣) مدارك الأحكام ٥: ١٥٩ و ١٦٠ ، وانظر : المعتبر ٢: ٥٣٧ ، والخلاف ٢: ٦٠ ، المسألة ٧٣ ،

ومنهى نطلب ١: ٥٠١ ، ومحرر الأحكام: ٦٣.

(٤) حكاة صاحب مدارك فيها ١٦٠٠٥ ، وانظر : المعتبر ٢: ٥٣٥ و ٥٣٧.

الفقير حتى يَجْفَه ويَجْمَله تمرّاً أو زيباً ، وهذا ممّا لا يساعد عليه دليل ، بل الأصول والأدلة بأسرها قاضية بخلافه ، وأنّه متى وجب عليه الزكاة في ماله ، جاز له اخراجها ويصحبها إلى مستحقّها ، وله الولاية على ذلك ، ولذا نفينا الإشكال من إخراج الرطب والعنب عن مثله ، فلا يلزم حينئذٍ من عدم جعل الخرص والتخمين حجة في حقه حرج أو ضرر عليه ؛ فإنّ له ما لم يعلم يبلوغ اثره حدّ النصاب ، الرجوع إلى البراءة ، والتصرف في جميعها ، ولدى علمه بالنصاب يجوز له إخراج عُشر كلّ ما يحتاج إلى التصرف فيه للأكل أو غيره من مقاصده بالوزن أو الكيل ، من غير اعتماده في شيء من ذلك على الخرص والتخمين.

فالاستدلال لجواز الخرص بمزوم الضرر والحرج ؛ لا يخلو من مناقشة ، خصوصاً مع عدم مناسبتة المذهب من أنّ وقت الوجوب وقت التسمية ، كما لا يخفى.

وكيف كان ، فمما ينبغي على مشروعية الخرص مضافاً إلى المرسل المتقدم في عبارة «المعتبر» المنعبر ضعفه باشتهاره بين الخاصة والعامة ، قول أبي الحسن عليه السلام - في صحيحة سعد بن سعد الأشعري: «في العنب إذا خرصه أخرج ركته»<sup>(١)</sup> وهذه الرواية تدلّ على جواره ولو من غير الساعي.

وصحيفته الأخرى عن الرضا عليه السلام ، قال: سألت عن الزكاة في الخنطة والشعير والتمر والزبيب متى تجب على صاحبها؟ قال: «إذا خرص وإذا خرص»<sup>(٢)</sup>.

(١) الكافي ٥/٥١٤:٣ ، الوسائل ، الباب ١٢ من أبواب زكاة النعلات ، الحديث ٢.

(٢) الكافي ٤/٥٢٣:٣ ، الوسائل ، الباب ١٢ من أبواب زكاة النعلات ، الحديث ١.

وفي خبر رفاعة ، المروي عن تفسير العياشي ، عن أبي عبد الله -عليه السلام- في قول الله تعالى : «لَا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ» <sup>(١)</sup> فقال : «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ- بعث عبد الله بن رواحة ، فقال : لا تخرصوا أَمْ جعور ولا معافاة ، وكان أناس يجيئون بتمر أسود <sup>(٢)</sup> ، فأنزل «ولستم بأخذيه إلا أن تُغْمِضُوا فِيهِ» وذكروا أن عبد الله خرص عليهم «تمر أسود» <sup>(٣)</sup> فقال النبي -صلى الله عليه وآله- : يا عبد الله لا تخرص أَمْ جعور ولا معافاة» <sup>(٤)</sup>.

وفي خبر إسحاق بن عمار ، المروي عنه أيضاً ، قال : «كان أهل المدينة يأتون بصدقة الفطر إلى مسجد رسول الله -صلى الله عليه وآله- وفيه عنق يسمى الجعور ، وعنق [يسمى] <sup>(٥)</sup> معافاة ، عظيم نواهما ، رقيق لحاهما <sup>(٦)</sup> ، في طعمها مرارة ، فقال رسول الله -صلى الله عليه وآله- للخارص : لا تخرص عليهم هذين اللوين ، لعلمهم يستحيون لا يأتون بها ، فأنزل الله «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ» إلى قوله : «تَنْفِقُونَ» <sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup>.

وفي خبر أبي بصير ، المروي عن الكاكي عن أبي عبد الله -عليه السلام-

(١) البقرة ٢: ٢٦٧.

(٢) في المصدر: سوء.

(٣) في المصدر: تمر سود.

(٤) تفسير العياشي ١: ١٤٩، ٤٩٠ ، الوسائل ، الباب ١٩ من أبواب زكاة العلات ، الحديث ٤.

(٥) زيادة أثبتناه من المصدر.

(٦) البحار: فشر كل شيء . لسان العرب ١٥: ٢٤٢.

(٧) البقرة ٢: ٢٦٧.

(٨) تفسير العياشي ١: ١٥٠، ٤٩٣ ، الوسائل ، الباب ١٩ من أبواب زكاة العلات ، الحديث ٥.

في قول الله عز وجل: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ»<sup>(١)</sup> إلى آخره ، قال: «كان رسول الله -صلى الله عليه وآله- إذا أمر بالنخل أن يزكى ، يحجى قوم بألوان من التمر وهو من أردأ التمر يؤذونه عن زكاتهم تمرأ ، يقال له: الجمرور والمعافرة ، قليل اللحم ، عظيم النوى ، وكان بعضهم يحجى بها عن التمر الجيد ، فقال رسول الله -صلى الله عليه وآله-: لا تخرصوا هاتين التمرتين ، ولا تحبثوا منها بشيء ، وفي ذلك نزل «ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ، ولستم بأخذيه إلا أن تغمضوا فيه»<sup>(٢)</sup> والإغماض فيه: أن يأخذ هذين التمرين»<sup>(٣)</sup>.

ويستفاد من صحيحة سعد بن سعد الثانية<sup>(٤)</sup> مشروعيتها في جميع الغلات الأربع ، كما أنه يستفاد من صحيحة الأولى<sup>(٥)</sup> حوازه في ثمرة الكروم ، ومما عداهما من الأحبار في النخل ، فالقول بعدم جوازه في غير ثمرة النخل والكروم ، ضعيف.

اللهم إلا أن يناقش في دلالة الصحيحة الثانية بإيداء بعض الاحتمالات التي تقدم ذكرها عند التعرض لبيان وقت الوجوب ، مع الإشارة إلى ما فيها من المخالفة لظاهر ، فليتناقل.

### تنبيهات

الأول: وقت الخرص حين بدو الصلاح ، على ما صرح به غير واحد ، بل عن المحقق البهبائي في شرح المفاتيح: دعوى ظهور الإجماع

(١) البقرة ٢: ٢٦٧.

(٢) البقرة ٢: ٢٦٧.

(٣) الكافي ٩/٤٨١: ٩ ، الوسائل ، الباب ١٩ من أبواب زكاة الغلات ، الحديث ١.

(٤) نقلت في صفحة ٤١٨.

(٥) نقلت في صفحة ٤١٨.

عليه (١).

ومما يؤيد هذه الدعوى أنَّ المصنّف - رحمه الله - مع أنَّ مختاره أنَّ حدَّ تعلق الزكاة التسمية (٢) لا بدّ من صلاح ، صرح في محكي المعتبر: بأنَّ وقت الخرص بدو صلاح ، مستدلاً عليه: بأنَّه وقت الأمن على الثمرة من الجائحة غالباً ، وما روي أنَّ النبي - صلى الله عليه وآله - كان يبعث عبد الله بن رواحة ، خارصاً للنخل حين يطيب (٣).

وإن كان قد يتوجّه عليه الإشكال في ما جعله فائدة للخرص ، من أنَّ الخارص يختار أرباب الثمرة بين تضمينهم حق الفقراء ، وبين تركه أمانة في يدهم ، فإن اختاروا الضمان ، كان لهم التصرف كيف شاؤوا ، وإن أبوا جعله أمانة ، ولم يجز لهم التصرف بالأكل والبيع والهبة ، لأنَّ فيها حق المساكين ، إلى غير ذلك من الفروع التي أوردها - في ما حكى عن معتبره (٤) - ممّا لا يناسب مذهبه ، ولذا اعترض عليه في الحدائق (٥) ، وغيره (٦) بذلك .

وكيف كان ، فالظاهر عدم الخلاف في أنَّ وقت الخرص هو بدو صلاح .

وأما أنَّ ثمرته يجوز تصريف المالك مع الضمان ، وعدمه بدون الخرص أو بدون الضمان ، فقد عرفت ما فيه ، حتّى على القول بتعلق

(١) حكاه صاحب الجواهر فيها ٢٥٦:١٥ .

(٢) شرائع الإسلام ١: ١٥٣ .

(٣) حكاه عنه صاحب المدارك فيها ١٦٠: ٥ ، وانظر: المعتبر ٢: ٥٣٥ .

(٤) حكاها عنه صاحب المدارك في ١٦٠: ٥ ، وانظر: المعتبر ٢: ٥٣٥ وما بعدها .

(٥) الحدائق الناضرة ١٢: ١٣٤ .

(٦) كالجواهر ٢٥٦: ١٥ .

الوحيث من حين بدو لصلاح ، فصلاً عن القول بعدم تعلق الحق به إلا بعد التسمية.

الثاني: صفة الخرص على ما صرح به في الجواهر<sup>(١)</sup> ، وغيره<sup>(٢)</sup>: أن يدور الخارص بكل نخلة أو شجرة ، وينظر كم في الجميع رطباً أو عنباً ، ثم يقدر ما يجيء منه تمراً أو زيباً.

ويعتبر في معوذه على ذلك رضاه بذلك ، وإلا فله ترك الاعتماد على قول الخارص ، والعمل بالسكيل والوزن في إحراج حصة الفقراء ، بل هذا هو الأحوط ؛ فإن غاية ما يمكن إثباته إنما هو حوار التعويل على ما أدى إليه نظر الخارص في تفريغ ذمته عن حق الفقراء ، لا لزومه بحيث لم يجز له ترك الاعتماد عليه ، والرجوع إلى سائر الطرق المفيدة للمعلم بمقداره ، كما هو واضح.

الثالث: قال في عكبي المعتبر: لو زاد الخرص كان للمالك ، ويستحق له بدل الزيادة ، وبه قال ابن الجنيّد - رحمه الله - ولو نقص فعليه ؛ تحقيقاً لفائدة الخرص.

وفيه تردد ؛ لأن حصة في يده أمانة ، ولا يستقر ضمان الأمانة كالوديعة<sup>(٣)</sup>. انتهى.

أقول: الظاهر أن المقصود بهذا الفرع بيان ما لو انكشف زيادة الثمرة عما تُدى إليه نظر الخارص أو عكسه ، لا ما إذا اتفق حصول النقص بأفة سماوية ، فإنه قد تعرض للحكم هذه الصورة في الفرع الذي ذكره

(١) جوهر لكلام ١٥-٢٥٧.

(٢) مفتاح الكرامة ج ٣ كتاب الركة ، ص ١٠٧.

(٣) حكاه صاحب الدارك فيها ١٦١:٥ ، وانظر: المعتبر ٢: ٣٦٠.

قبل هذا الفرع ، فلا يناسبه تعليل نفي الضمان بأن الحصة في يده أمانة .  
 فالأولى الاستدلال له بأن التعويل على الخرص إنما يصح لدى عدم  
 انكشاف مخالفته للواقع ، وأما بعد الانكشاف فالحكم يدور مدار واقعه ،  
 كما هو الشأن في سائر الطرق الظنية التي دل الدليل على اعتبارها .

ومن هنا يظهر النظر في ما ذكره في صورة العكس أيضاً من أن له  
 الزيادة ؛ فإن مقتضى عموم قوله -عليه السلام- : «في ما سقته السماء  
 العُشر» وجوب إيصال عُشر الحاصل إلى مستحقه ، والخرص إنما شرع  
 لتعيين مقدار العُشر ، لا لرفع هذا الحكم عن موضوعه ، فإذا انكشف  
 خطؤه في ما زعمه عُشراً بأن ظهر كونه ناقصاً ، وحسب على المالك  
 إكماله ، وإن كان زائداً لم يجب عليه دفع الزائد .

اللهم إلا أن يلتزم باعتبار الخرص على جهة الموضوعات والسببية  
 لاعتبار التكليف إلى ما أدى إليه نظر الخارص ، أو يقال بأن مرجع  
 تضمينهم حصة الفقراء بما أدى إليه نظره إلى المصلحة معهم عما يستحقه  
 الفقير بكذا ، فيشحه على هذا ما حكى عن مالك من لقول : بأنه لو  
 تلفت الثمرة بأفة سماوية بغير تفريط من مالك ، لم يسقط ضمانه ؛ لأن  
 الحكم انتقل إلى ما قال الخارص<sup>(١)</sup> .

وشيء منها مما لا يساعد عليه دليل ، بل الأصول والأدلة جميعها  
 قاضية بخلافه ؛ إذ لم يعلم مما دن على أن النبي -صلى الله عليه وآله-  
 كان يبعث من يخرص عليهم كرومهم ونجيبهم ، ولا من غيره -مما دل  
 على شرعية الخرص في باب الزكاة- أزيد من إرادة معرفة حق الفقير  
 بطريق التخمين ، وجواز التعويل على هذا الطريق في مقام مطالبة المالك

(١) حكاها المحقق في المعبر ٥٣٦: ٢ .



بحقّ الفقير، وإلزامه بالخروج عن عهده، أو الإخراج من تركته لدى موته، أو تعويل المالك عليه في مقام تصرفه في الثمرة بالبيع والشراء وغيره ما لم ينكشف خطؤه أو غلطه، كما لو قامت بينة بعد حصاد الربيع على أنّ ثمرته بالوزن أو الكيل بلغت كذا مقداراً، فإنّه يجوز التعويل عليها في ترتيب جميع هذه الآثار ما لم ينكشف الخلاف، وإلاّ عمل على ما يقتضيه حكمها في الواقع.

فما في كلماتهم من التعبير بتضمينهم حقّة الفقراء؛ يراد منه إلزامهم بالعمل بمقتضى خرصه على جهة الطريقيّة، أي التعويل عليه ما لم يتبيّن خلافه، لا على جهة الموضوعيّة بأن يكون الحكم منتقلاً إليه؛ إذ لا دليل على أنّ للخارص هذا النوع من التصرف في مال الفقير؛ ضرورة قصور أخبار الخرص عن إفادته.



تأليف آية الله العظمى

﴿القول﴾  
﴿وفي﴾  
زكاة ﴿مال التجارة﴾

﴿والبحث﴾ يقع ﴿فيه﴾ أي : في موضوع الحكم ﴿وفي شروطه ،  
﴿وفي﴾ أحكامه ﴿﴾



﴿أما الأول﴾

﴿فهو المال الذي ملك بعقد معاوضة ، وقصد به الاكتساب  
عند التملك﴾.

قال شيخنا المرتضى - رحمه الله - : قيل : إن هذا اصطلاح فقهي .  
وفيه نظر ؛ فإن الظاهر أنه معنى عرفي مستفاد من الأخبار الدالة على  
رجحان الزكاة في المال إذا اتجر فيه ؛ فإن الظاهر من التجارة بالمال  
المعاوضة عليه بقصد الاسترباح<sup>(١)</sup> .

أقول : أما التجارة بالمال ، فلا مجال للارتياب في أن معناه عرفاً هو  
أن يستعمل المال في التجارة ، بأن ينقله إلى مال آخر حقيقةً أو حكماً

(١) كتاب الزكاة للشيخ الأنصاري: ١٩٢ .

بقصد الاسترباح ، وهذا مما لا كلام فيه على الظاهر .  
ولكن قد يقع البحث في أنه هل يشترط في موضوع هذا الحكم - أي :  
زكاة مال التجارة - صيرورة المال باسعمل متعلقاً للعمل الذي يعد في  
العرف تجارة بأن تقع المعاملة عليه بإبداله بمال آخر بقصد الاسترباح ،  
كما هو ظاهر المتن ، وصريح غيره ، بل ربما نسب<sup>(١)</sup> إلى المشهور ، بل  
إلى علمائنا<sup>(٢)</sup> ، أم يكفي مجرد إعداد المال لذلك بجعل السلعة المملوكة له  
في معرض البيع بقصد الاتجار ، فإنه يكفي ذلك في صحة إطلاق مال  
التجارة عليه ؟

وفي المدارك ، بعد أن ذكر أنه يشترط في تعلق الزكاة بالمال نية  
الاكتساب به بلا خلاف فيه بين العلماء ، وأنه يعتبر استمرار نية  
الاكتساب طول الحول ، ~~بمتحقق كونه مال التجارة فيه~~ ، قال : وإنما  
الكلام في اعتبار مقارنة هذه النية للملك ، وقد ذهب علمائنا وأكثر  
العامة إلى اعتبار ذلك أيضاً ~~لأن التجارة عمل لا يتحقق «إلا»~~<sup>(٣)</sup>  
بالنية .

وحكى المصنف - رحمه الله - في المستبر عن بعض العامة قولاً بأن مال  
القنية إذا قصد به التجارة يتعلق به الزكاة .  
ويظهر منه الميل إليه ؛ نظراً إلى أن المال بإعداده للربح يصدق عليه  
أنه مال التجارة ، فتتناوله الرويات المتضمنة لاستحباب زكاة التجارة ،  
وأن نية القنية تقطع التجارة ، فكذا العكس .

(١) الناسب هو : الشهيد الثاني في المسالك ١ : ٤٠٠

(٢) الناسب هو : العامي في مدارك الأحكام ٥ : ١٦٥ .

(٣) في المصدر بدل «إلا» : «لأن» .

قال : وقولهم : التجارة عمل ؛ قلنا : لا نسلم أن الزكاة تتعلق بالفعل الذي هو الابتياح ، بل لِمَ لا يكفي إعداد السلعة لطلب الربح ؟ وذلك يتحقق بالنية ، وإلى هذا القول ذهب الشهيد - رحمه الله - في الدروس ، والشارح في جملة من كتبه ، ولا بأس به <sup>(١)</sup> . انتهى ما في المدارك .

أقول : قد أشرنا إلى كفاية جعل المال معداً للاسترباح والاتجار به في صحة إطلاق اسم ما التجارة عليه ، ولكن لا يبعد أن يلتمس أن المنساق من إطلاقه عرفاً المال المستعمل في عمل التجارة ، لا مطلق ما وضع لذلك ، بحيث يعم مثل الفرض .

ولو سلم الشمول وعدم نصراف إطلاق هذا الاسم عنه ، فدعوى : أنه تتناوله الروايات المتضمنة لاستحباب زكاة التجارة ، غير مستمة ؛ إذ لا يكاد يستفاد من تلك الروايات ثبوت الزكاة في كل ما يصح أن يقع عليه اسم مال التجارة على الإطلاق فصل في المال الذي اتجر فيه ، كما أشار إليه شيخنا المرتضى - رحمه الله - في كلامه المتقدم <sup>(٢)</sup> .

فما ذكره المصنف - رحمه الله - في رد من قال : بأن التجارة أصل فلا يتحقق بمجرد النية من أنه لِمَ لا يكفي إعداد السلعة لطلب الربح ؟ وذلك يتحقق بالنية ، ففيه : أن كفايته لتعلق الزكاة به تحتاج إلى الدليل ؛ إذ الحكم مخالف للأصل .

والروايات الدالة عليه غير وافية بذلك ؛ فإنها ما بين ما هو وارد في الموضوع الذي تعلقت التجارة به بأعمال ، كالمستفيضة الواردة في من كسده عليه متاعه ، التي سيأتي نقلها في مسألة اشتراط طلب رأس المال

(١) مدارك الأحكام ٥ ١٦٥-١٦٦ ، وانظر المستدر ٢ ٥٤٨-٥٤٩ ، والدروس ١ ٢٣٨ ، ومسالك

الأحكام ١ ٤٠٠ ، والروضة البهية ٢ ٣٧

(٢) تقدم في ص ٤٢٥ .

وزيادة ، وبين ما هو ظاهر في اعتبار الاتجار به بالفعل ، مثل رواية محمد بن مسلم المقطوعة ، أنه قال : «كُنْ مالَ عملت به فعليك فيه الزكاة إذا حال عليه الحول»<sup>(١)</sup>.

وخبر خالد بن الحجاج الكرخي ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام - عن الزكاة ، فقال : «ما كان من تجارة في يدك فيها فضل ، ليس يمنعك من بيعها إلا لتزداد فضلاً على فضلك فزكّه ، وما كانت من تجارة في يدك فيها نقصان فذلك شيء آخر»<sup>(٢)</sup>.

والروايات المستفيضة الواردة في مال اليتيم والمجنون المتقدمة في أوائل الكتاب ، هي بعضها : «إذا حركته فعليك زكاته»<sup>(٣)</sup>.

وفي بعضها : «لا يجب في مالهم زكاة حتى يعمل به ، وإذا عمل به وجبت الزكاة ، فأما إذا كان موقوفاً فلا زكاة عليه»<sup>(٤)</sup>.  
وفي بعضها : «ليس على مسد لليتيم زكاة إلا أن يتجر به ، فإن اتجر به ففيه الزكاة ، والربح لليتيم»<sup>(٥)</sup>.

فالموضوع الذي يستفاد من هذه الأخبار تعلق الزكاة به هو المال المستعمل في التجارة الذي وقع عنه التعبير في بعض هذه الأخبار بقوله : «إذا حركته فعليك زكاته» فإن تحريك المال كناية عن إبداله بمال آخر ، وهكذا الاسترباح ، كما هو معنى الاتجار بالمال ، فلا يتحقق شيء من

(١) الكافي ٣/٥٢٨ : ٥ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ٨.

(٢) الكافي ٣/٥٢٩ : ٧ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ٥.

(٣) الكافي ٣/٥٤٠ : ٢ ، التهذيب ٤/٢٨ : ٩٨ ، الاستبصار ٢/٢٩ : ٨٦ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ٣.

(٤) التهذيب ٤/٢٧ : ٦٧ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ٤.

(٥) العقبه ٢/٩ : ٢٧ ، الوسائل ، الباب ٢ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ٨.

المناوين المأخوذة في هذه الأخبار إلا يجعل المال متحرراً ، أي منتقلاً  
مالته لهذا الشخص إلى فرد آخر من المال بإبداله به .

فالأولى تفسير مال التجارة بأنه مال الذي عوض بمال آخر ، وقصد  
به الاكتساب عند المعاوضة ، أي : مال لتجربه ؛ لأن هذا هو الذي  
أخذ موضوعاً للحكم في الأخبار دون مال الذي وقع عوضاً ، فتفسيره  
بالمال الذي ملك بمقد معاوضة ؛ إلى آخره - كما في المتن وغيره - لا يخلو  
من مسامحة ، فكان منشأها أن مرجع إيجاب الزكاة في المال المضطرب ،  
الذي هو مفهوم مبهم يتقوم في ضمن الأشخاص التي تقع المعاوضة بينها  
وبين رأس المال لدى التحليل إلى إيجاب الزكاة في الشخص الخارجي  
الباقى عنده حين حوّل الحول الذي ملكه بمقد معاوضة بقصد الاكتساب  
عند التملك .

فهذا التعريف وإن لا يخلو من المسامحة بالنظر إلى ما يترأى من  
النصوص ، ولكته لدى التحليل تعريف صحيح ، لا يخلو .

وربما يستدل أيضاً للقول بكفاية النية بعموم رواية شعيب عن أبي  
عبد الله - عليه السلام - قال : « كل شيء حرّ عليك المال فزكّه ، وكل شيء  
ورثته أو وهب لك فاستقبل به »<sup>(١)</sup> .

وفيه ما لا يخفى ؛ فإنه لا يتحقق جزأ المال إلا بعد تحقق المعاملة  
وحصول الفعل ، فهو أخص من المال الذي تعلق به عمل التجارة .

هذا ، مع أنّ هذه الرواية لا تحسم من إجمال ، فيحتمل قوياً أن يكون  
لفظ « المال » الوارد فيها بالرفع ، فيكون المقصود به بيان عدم اعتبار  
الحول في الشيء الذي يجره المال في الزائد على أصل المال الذي يعتبر فيه

(١) الكافي ٣ : ٥٢٧ / ١ ، الوسائل ، الباب ١٦ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ١ .

الحول ، كما ستعرف .

وموثقة سماعة عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال : « ليس على الرقيق زكاة إلا رقيق يبتغى به التجارة ، فإنه من المال الذي يزكى »<sup>(١)</sup> .  
وفيه : أن المنساق من الرواية إرادة العبد المقصود بتملكه الاتجار لا الخدمة ، مثل ما يشتريه النخاس الذي عمله الاتجار بالرقيق .  
مع أن سوق الرواية يشهد بكون إطلاقها موسوقاً لبيان العقد السلبي ، فلا ظهور لها في إرادة الإطلاق بالنسبة إلى العقد الإيجابي ، كما لا يخفى على المتأمل .

وربما استدلت له أيضاً بالنسبوي العامي الذي رواه أحمد عن سمرة<sup>(٢)</sup> ، أنه قال : أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وآله - أن نخرج الصدقة مما يعد للبيع<sup>(٣)</sup> ؛ **بِالنَّيَّةِ** يصير معداً للبيع ، هكذا قل في تقريب الاستدلال .

وأجاب عنه في التذكرة **بِالنَّيَّةِ** ليس بجيد ؛ فإن النزاع وقع في أن المنوي هل هو معد للبيع أم لا ؟<sup>(٤)</sup>

والعجب من عبارة المعتبر المنقولة في الجواهر ، حيث أورد فيها هذه الرواية بجعل لفظ « بالنية » المذكور في كلام أحمد لدى تقريب الاستدلال من تنقّة الرواية ، وجعله محلاً للاستشهاد ، فنقلها هكذا :

(١) الكافي ٣/٥٣٠:٣ ، الوسائل ، الباب ١٧ من أبواب ما يجب فيه الزكاة ، الحديث ٢ .

(٢) كذا في السبعة والطبع المحمدي ، ويظهر أنه اشتباه وسهو حصل من بعض المبائر ، كعبارة صاحب الجواهر فيها ٢٦٠١٥ ، حيث قال . - وبه رواية عن أحمد لما رواه عن سمرة .  
أو آخره ، وكذا عبارة العلامة في التذكرة ٥:١ ٢٠٦ ، المسألة ١٣٦ .

(٣) أوردته لمحقق في المعتبر ٢:٢٩٧ .

(٤) تذكرة الفقهاء ٥:١ ٢٠٦ ، المسألة ١٣٦ .

أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وآله - أن نخرج الصدقة مما نعدّه للبيع بالنية<sup>(١)</sup>. وهو بحسب الظاهر اشتباه في النقل.

وكيف كان ، ففي الاستدلال به ما لا يحق.

وقد تلخص مما ذكر: أن المتجه اختصاص زكاة التجارة بالمال الذي تعلقت التجارة به بالفعل ، بأن يُدلّ بدل آخر يقصد الاكتساب ، فيكون المكلف بتزكيته مالك ذلك المال المستعمل في التجارة ، والشئء المأمور بإخراج الزكاة منه لدى التحقيق هو بدل ذلك المال الذي صار مملوكاً له بالتجارة ، فشرط تعلّق الزكاة بمال ، هو: انتقاله إليه بمعاملة قصد بها الاكتساب.

﴿وقلو انتقل إليه ميراث أو هبة﴾ ونحوها ما لم يتجر به ﴿لم يزك﴾ وإن نوى به الاكتساب من حين تملكه ، حتى في ما إذا كان ذلك المال متعلقاً للتجارة عند الانتقال عنه كما نقل ورث ابن التاجر أموال تجارة أبيه ، ونوى الاتجار به ؛ إذ قد عرفت أنه لا يكفي فيه نية الاتجار به ، بل يعتبر فيه الفعلية وهذا شخص لم يحرك هذا المال حتى يتنجز عليه التكليف بتزكيته.

﴿وكذا لو ملكه للقنية﴾<sup>(٢)</sup> والإهداء إلى الغير أو الصرف في مؤنته أو غير ذلك مما لا يتحقق معه قصد الاكتساب الذي يتوقف عليه مفهوم التجارة عرفاً.

بل ﴿وكذا لو اشتراه للتجارة ثم نوى القنية﴾ قبل حوّل الحول الذي مستزف اشتراطها به.

(١) حواهر الكلام ٢٦٠:١٥ ، وانظر: المختار ٤٨:٢.

(٢) أي: للاقتناء لنفسه.



## ﴿وأما الشروط فثلاثة﴾

## ﴿الأول: النصاب﴾.

وقد ادّعى عليه إجماع المسلمين.

ويدلّ عليه مضافاً إلى إجماع الروايات الدالة على شرعية هذه الزكاة، حيث إنها هي زكاة المال المتحرك في التجارة المحفوظ ماله في ضمن أبداله الذي يكون في الغالب من جنس النقدين، فلا ينسب إلى الدهن إلا إرادة زكاة الدينار أو الدرهم المستعمل في التجارة على حسب ما هي معهودة في الشريعة، كما قد يوصى إلى ذلك بل يشهد له:

خبر إسحاق بن عمار، عن أبي إبراهيم -عليه السلام- قال: قلت له: تسعون ومائة درهم وتسعة عشر ديناراً، أعليها في الزكاة شيء؟ فقال: «إذا اجتمع الذهب والفضة فبيع ذلك مائتي درهم ففيها الزكاة، لأنّ عين المال الدراهم، وكلّ ما خلا الدراهم من ذهب أو متاع فهو عرض مردود ذلك إلى الدراهم في الزكاة والديبات»<sup>(١)</sup>.

وعدم كون صدر الرواية معمولاً به، غير قادح في حجيته، مع إمكان أن يكون المراد بالدينار والدرهم الذي وقع عليها السؤال الدينار والدرهم الدائرين في المعاملة.

وكيف كان، فما في ذيل الرواية من قوله عليه السلام: «وكلّ ما خلا الدراهم» إلى آخره، واضح الدلالة على المتعنى.

فما في الحدائق من الاستشكال في اعتبار النصاب هنا مع اعترافه

(١) الكافي ٨/٥١٦:٣، التهذيب ٢٦٩/١٣:٤، الاستبصار ١٢١/٣٩:٢، الوسائل، الباب ١ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٧.

باتفاق الخاصة والعامة عليه ، نظراً إلى إضلاق الروايات لأمره بها<sup>(١)</sup> ، في غير محله .

كما أنّ ما عن الشهيد الثاني في حوشي القواعد ، من الاستشكال في اعتبار النصاب الثاني ، حيث ذكر أنه لم يقف على دليل يدل على اعتبار النصاب الثاني هنا ، وأنّ العامة صرحوا باعتبار الأول خاصة ،<sup>(٢)</sup> أيضاً في غير محله .

ولقد أجاد سبطه في المدارك في الجواب عن ذلك : بأنّ الدليل على اعتبار الأول هو بعينه الدليل على اعتبار الثاني ، والجمهور إنما لم يعترضوا النصاب الثاني هنا ؛ لعدم اعتبارهم له في زكاة القدين ، كما ذكره في التذكرة<sup>(٣)</sup> . انتهى .

ولأحل ما ذكرناه من دلالة الأخص على أنّ هذه الزكاة هي زكاة النقدين ، لم يستشكل أحد في مقدارها من أنّه ربع العشر ، وآلا فليس في روايتها تصريح بذلك أيضاً ، كما لا يخفى .

﴿ وقد ظهر بما ذكرناه من أنّ هذه الزكاة على ما يظهر من أدلتها ، هي زكاة المال المستعمل في التجارة ، باعتبار ماليته المتقومة بأبداله شرطها المقررة في الشريعة التي منها بلوغ النصاب . أنه يعتبر وجوده ﴾ أي النصاب ﴿ في الحول كله ، فلو نقص ﴾ عن لنصاب ﴿ في أثناء الحول ولو يوماً ، سقط الاستحباب ﴾ كما سقط الوجوب في زكاة القدين وغيرهما ممّا اعتبر فيه النصاب والحول بلا خلاف فيه بينا

(١) احداثي الناصرة ١٢: ١٤٦ .

(٢) حكاة عنه صاحب المدارك فيها ٥: ١٦٨ .

(٣) مدارك الأحكام ٥: ١٦٨ ، وانظر: تذكرة الفقهاء ٥: ٢٢٠ ، المسألة ١٥١ .

على الظاهر، ولا إشكال، بل عن ظاهر غير واحد الإجماع عليه.  
قال في التذكرة، تفريعاً على اعتبار النصاب: فلو نقص في الابتداء بأن يشتريه بأقل من نصاب، ثم زاد السعر في أثناء الحول حتى بلغ نصاباً، أو نقص في الانتهاء بأن كان قد اشترى بنصاب ثم نقص السعر عند انتهاء الحول، أو في الوسط بأن يشتري بنصاب ثم ينقص السعر في أثناء الحول ثم يرتفع السعر في آخره، فلا زكاة عند علمائنا أجمع<sup>(١)</sup>. انتهى.

وقد نسب الخلاف فيه إلى بعض العاقلية، فمن بعض منهم أنه اعتبر النصاب في أول الحول وآخره لا في وسطه<sup>(٢)</sup>.

وعن بعض آخر منهم أنه ينقسم الحول على ما دون النصاب، فإن تم الحول وقد كمل النصاب، وجب فيه الزكاة<sup>(٣)</sup>.

وقد طهر ضعفها بما مرّ،  
﴿ولو مضى عليه مدة يطلب فيها برأس المال﴾ السالغ نصاباً ثم زاد زيادة تبلغ النصاب الثاني، أو كان في الأول عفو تكمله كان حول الأصل من حين الابتداء، وحول الزيادة من حين ظهورها<sup>(٤)</sup>.

والأولى ذكر هذه المسألة في فروع الشرط الثالث الذي هو مضى الحول.

وكيف كان، فقد ذكر المصنف وغيره<sup>(٥)</sup>: أن حول الزيادة من حين

(١) تذكرة الفقهاء ٢٠٨٠: ٥، المسألة ١٤٠.

(٢) (٣٠٢) السائب هو: العامل في مدارك الأحكام ١٦٧: ٥.

(٤) كالشيخ الطوسي في المبسوط ٢٢٠: ١، وعلامة الحنفي في تذكرة الفقهاء ٢١٢: ٥، المسألة ١٤٠.

ظهورها ، ولا يبني حولها على حول الأصل - بل في الجواهر: بلا خلاف أجده بين من تعرض له متأ<sup>(١)</sup> - لدفعاته لما دلّ على اعتبار الحول ، ضرورة أن الزيادة مال مستقلّ يشمل ما دلّ على اعتبار الحول.

والغناء ما مضى من حول الأصل واستثناه للجميع من حين ظهور الربح منافع لحقّ المقراء.

وتكرار الزكاة للأصل عند تمام حوله وحول الزيادة ، منافع لمراعاة حقّ المالك ، ولما دلّ على أن المال لا يزكى في عام مرتين<sup>(٢)</sup> ، فلم يبق إلا مراعاة الحول لكلّ منها كما سمعت نحوه في السخال. هكذا قيل<sup>(٣)</sup>. ويتوخّه عليه: أن الزيادة الحاصلة في أثناء الحول ، إن عُذّت عُرفاً مالا مستقلاً أجنبياً عن ماله الأصلي الذي تحرك وتقلب بالتجارة - كما قد يتوهم ذلك في مثل الثمرة والنتاج ، دون الزيادة القيمة أو المتصلة ، التي هي كسمن الدابة. فلا دليل على تحقق الزكاة بها ما لم تكن هي بنفسها من الأجاس الزكوية ؛ لأنها أعمال لا تعدّ معاوضة ، بل بالإنماء والولادة والتكوّن في ملكه.

ولا يطبق عليه ما ذكره شرطاً لتعقّب الزكاة من طلب رأس المال وزيادة في الحول ؛ إذ ليس له رأس مال حتى يتحقّق فيه هذا الشرط. وإن عُذّت تابعة لما انتقل إليه بعقد معاوضة في احتسابها جزءاً من المال الذي تحوّل ماله إليه ، كما هو الحقّ - فإنّه لو سئل مثلاً عن مال اليتيم الذي كان تحت يده ، يقال: إنه استعمله في التجارة الفلانية حتى

(١) حواهر الكلام ١٥: ٢٦٦.

(٢) الكافي ٣/ ٥٢٠ ، تهذيب ٤/ ٨٥ ، الوجائز ، الباب ٧ من أبواب من تحب عليه الزكاة ، الحديث ١.

(٣) القائل هو صاحب الحواهر فيها ١٥: ٢٦٧.

بلغ كذا وكذا مبلغاً ، فيعدّ مجموع ما ملكه اليتيم باستعماله في التجارة من الأبدال وثمراتها ، هو الذي دار إليه ماله - فقتضاه : عدم استقلال أبعاضه بالحول ، ودوران تعقّب زكاة بالمجموع مدار حول المال الذي دار إليه ، الذي دلّت الأدلة على ثبوت الزكاة فيه إذا حال عليه الحول.

وقد أشار الشهيد - رحمه الله - في ما حكى من بيانه ، إلى ما ذكرناه ، بقوله : ونتاج مال التجارة منها على الأقرب ؛ لأنّه جزء منها .  
ووجه العدم أنّه ليس باسترباح ، فلو نقصت الأم ، ففي جمرانه نظر ؛ من أنّه كمال آخر ، ومن توّنه منها .

ويمكن القول : بأنّ الجبر يتفرّع على احتسابه من مال التجارة ، فإن قلنا به ، جبر ، وإلا فلا<sup>(١)</sup> . انتهى .

وفي الجواهر بعد أن وجّه ~~هذه~~ ذكره المصنّف وغيره ، من أنّ حول الزيادة من حين ظهورها بما سمعت ، وذكر بعض الفروع المناسبة له ، قال : هذا كله مما شاة للاحتجاب ، وإلا فقد يتوقف في أصل الحكم باعتبار ظهور النصّ في زكاة المال المطبوع برأس المال أو بالربح الشامل للزيادة ، فلا تحتاج هي إلى حول مستقلّ ، خصوصاً خير شعيب منها ، عن الصادق - عليه السلام - : « كلّ شيء جرّ عليك المال فزكّه ، وما ورثته أو اتّهبته فاستقبل به »<sup>(٢)</sup> بل روى عبد الحميد ، عنه - عليه السلام - أيضاً : « إداملك مالاً آخر في أثناء الحول الأوّل ، زكّاهما عند الحول الأوّل » وقد اعترف في الدروس بدلالتهما على ذلك<sup>(٣)</sup> . انتهى ، وهو جيد .

(١) حكاها صاحب الجواهر فيها ٢٦٧:١٥ ، وانظر: البيان: ١٨٨ .

(٢) الكافي ١/٥٢٧:٣ ، الوسائل ، باب ١٦ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ١ .

(٣) جواهر الكلام ٢٦٧:١٥ - ٢٦٨ ، وانظر: الدروس ٢٤٠:١ .

وأما رواية عبد الحميد ، التي أشار إليها ، فهي ما رواه الكليني بسنده ، عن عبد الحميد بن عواض ، عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال في الرجل يكون عنده المال فيحول عليه الحول ، ثم يصيب مالا آخر قبل أن يحول على المال الأول الحول: «إذا حل على المال الأول الحول زكاهما جميعاً»<sup>(١)</sup>.

وهو بظاهره أجنبي عما نحن فيه ، فإن ظاهره إرادة مال آخر أجنبي عن المال الأول.

وقد حمله في الوسائل على الاستحباب أو نقيته ، أو مضي أحد عشر شهراً على المال الثاني وتتمام الحول على الأول<sup>(٢)</sup>. والأولى رد علمها إلى أهله.

### الشرط الثاني: أن يطلب رأس المال أو بزيادة<sup>١</sup>.

في الجواهر: ملا خلاف أجده فيه ، كما تصرف به بعضهم ، بل عن صريح المعتبر والمتى وظاهر الغنية والتذكيرة بالإجماع عليه<sup>(٣)</sup>. انتهى.

والمراد بطلب رأس المال أن لا ينقص قيمته السوقية عن رأس ماله ، وإلا فقد لا يوجد بالفعل راغب في يوم أو يومين أو أيام لهذا المال وإن زادت قيمته السوقية ، أو يوجد من يصبه بنصف قيمته السوقية المتعارفة ، وهذا لا يقدح في تعلّق الزكاة به ما لم ينقص ماليته وكان بحيث لو وجد المشتري له لشراه في العرف والعادة برأس ماله فما زاد ، وإلا فقلها يوجد مال يكون مطلوباً برأس ماله أو بزيادة بالفعل في تمام الحول.

(١) الكافي ٣: ٥٢٧/٢ ، الوسائل ، الباب ١٦ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، الحديث ٢.

(٢) الوسائل ، الباب ١٦ من أبواب زكاة الذهب والفضة ، تبيل الحديث ٢.

(٣) جواهر الكلام ١٠: ٢٦٨ ، وانظر: المعتبر ٢: ٥٥٠ ، ومنتهى المطلب ١: ٥٠٧ ، والغنية (ضمن الجوامع المفهومة): ٥٠٧ ، وتذكيرة المفهاء ٢٠٩، ٥ ، المسألة ١٤١.

ويدلّ على اعتبار هذا الشرط أخبار مستفيضة ، كصحيحة محمد بن مسلم ، قال : سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن رجل اشترى متاعاً ، وكسده عليه ، وقد زكى ماله قبل أن يشتري المتاع متى يزكيه ؟ فقال : «إن كان أمسك متاعه يبتغي به رأس ماله فليس عليه زكاة ، وإن كان حبسه بعد ما يجد رأس ماله ، فعليه الزكاة بعدما أمسكه بعد رأس المال»<sup>(١)</sup>.

وصحيحة إسماعيل بن عبد الخالق ، قال : سأله سعيد الأعرج ، وأنا حاضر أسمع ، فقال : إنا نكس الزيت والسمن ، نطلب به التجارة ، فربما مكث عندنا السنة والسنتين ، هل عليه زكاة ؟ قال : فقال : «إن كنت تبيع فيه شيئاً أو تجد رأس مالك فعليّ زكاته ، وإن كنت إنما ترتص به لأنك لا تجد إلا وضيعه فليس عليك زكاة ، حتى يصير ذهباً أو فضة ، فإذا صار ذهباً أو فضة فزكته السنة التي اتّحرت فيها»<sup>(٢)</sup>.

وحبر أبي ربيع الشامسي - رحمه الله - عن أبي عبد الله - عليه السلام - في رجل اشترى متاعاً ، فكسده عليه متاعه ، وقد كان زكى ماله قبل أن يشتري به ، هل عليه زكاة أو حتى يبيعه ؟ فقال : «إن كان أمسكه التماس الفضل على رأس المال ، فعليه الزكاة»<sup>(٣)</sup>.

وخبر خالد بن الحجاج الكرخي المتقدم<sup>(٤)</sup> في صدر المبحث.

(١) الكافي ٣/٥٢٨ ، التهذيب ٤/١٨٦ ، الاستبصار ٢/١٠٢ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب ما يجب فيه الزكاة ، الحديث ٣.

(٢) الكافي ٣/٥٢٩ ، التهذيب ٤/١٨٧ ، الاستبصار ٢/١٠٣ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب ما يجب فيه الزكاة ، الحديث ١.

(٣) الكافي ٣/٥٢٧ ، التهذيب ٤/١٨٥ ، الاستبصار ٢/٢٨ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب ما يجب فيه الزكاة ، الحديث ٤.

(٤) تقدّم في ص ٤٢٨.

ومفهوم رواية أبي بصير، عن أبي عبد الله -عليه السلام- في حديث قال: «إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَتَاعٌ فِي اسْتِ مَوْضُوعٍ فَأَعْطَيْتَ بِهِ رَأْسَ مَالِكَ فَرُغِبْتَ عَنْهُ فَعَلَيْكَ زَكَاتُهُ»<sup>(١)</sup>

﴿فَلَوْ كَانَ رَأْسُ مَالِهِ مِائَةً﴾ دبر ﴿فَطَلَبَ بِنَقِيصَةٍ﴾ أي نقصت قيمته السوقية ﴿وَلَوْ حَبَّةٌ﴾ من فبراط ﴿لَمْ تَسْتَحِبَّ﴾ الزكاة. ﴿وَرَوَى [أَنَّهُ] (٢) إِذَا مَضَى [عِيَهُ] (٣) وَهُوَ عَلَى النَّقِيصَةِ أَحْوَالٌ، زَكَاهُ لِسَنَةِ وَاحِدَةٍ اسْتِحْبَابًا﴾.

وقد أشير بذلك، إلى ما رواه الشيخ بإسناده، عن العلاء، عن أبي عبد الله -عليه السلام-، قال: قلت له: لمتاع لا أصيب به رأس المال، عليّ فيه الزكاة؟ قال: «لا» قلت: أمسكه سنين ثم أبيع ماذا عليّ؟ قال: «سنة واحدة»<sup>(٤)</sup>.

وما رواه الكليني بإسناده، عن مساعة، قال: سألت عن الرجل يكون عنده المتاع موضوعاً، فيمكنه غيبته بالسنة والستين أو أكثر من ذلك، قال: «ليس عليه زكاة حتى يبيعه، إلا أن يكون أُعطي به رأس ماله فيمنعه من ذلك التماس الفضل، فإذا هو فعل ذلك، وجبت فيه الزكاة، وإن لم يكن أُعطي به رأس ماله، فليس عليه زكاة حتى يبيعه، وإن حبسه ما حبسه فإذا هو باعه فعليه زكاة سنة واحدة»<sup>(٥)</sup>.  
ونخبر أحمد بن محمد بن أبي بصير المروي عن قرب الإسناد، قال:

(١) الكافي ٣/٥٢٩:٨، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة، الحديث ٧.

(٢،٣) زيادة من شرائع الإسلام.

(٤) التهذيب ٤/١٨٩:٦٩، الاستبصار ٢/١١:٣٢، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة، الحديث ٩، وفي الأول ستين بدل سنين.

(٥) الكافي ٣/٥٢٨:٣، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة، الحديث ٩.



سألت أبا الحسن الرضا - عليه السلام - عن الرجل يكون في يده المتاع قد بار<sup>(١)</sup> عليه ، وليس يعطى به إلا أقل من رأس ماله عليه زكاة ؟ قال : « لا » قلت : فإنه مكث عنده عشر سنين ثم باعه كم يزكي سنة ؟ قال : « سنة واحدة »<sup>(٢)</sup>.

وقوله - عليه السلام - في ذيل صحيحة إسماعيل المتقدمة<sup>(٣)</sup> : « فإذا صار ذهباً أو فضة فزكه للسنة التي اتحرت فيها » بناء على أن يكون المقصود به السنة التي باع فيها المتاع.

كما يؤيد ذلك ما عن قرب الإسناد ، أنه روى هذا الحديث بأدنى تغيير في لفظه ، وقال في آخره : « فزكه لسنة التي يجرح فيها »<sup>(٤)</sup>.

ولكن لو كان هذه العبارة هي متن الرواية ، لاحتل قوياً أن يكون المراد به زكاة النقد بعد صيرورته ذهباً أو فضة.

كما أنه بناء على الأول أيضاً يحصل قوياً إرادة السنة التي يتحرم فيها بعد صيرورته نقداً ، فيكون المقصود به أنه ليس عليه لما مر من السنين التي كان يطلب فيها بشيئة زكاة ، فإذا باعه وصار نقداً يصير رأس ماله بالفعل هذا النقد ، فإذا اتجر به أدى زكاته في السنة التي يتجر به بعد صيرورته نقداً.

ويؤيد إرادة هذا المعنى ما عن المفيد في المقنعة ، أنه رواه مثل ما

(١) بار المتاع : كسده. الصحيح ٢ : ٥٩٨.

(٢) رواه صاحب الوسائل في ، الباب ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ١١ ، وانظر : قرب الإسناد : ٣٧٩/١٣٣٦.

(٣) نقلت في ص ٤٣٨.

(٤) أورده عنه الحر العاملي في الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ٢ ، وانظر : قرب الإسناد : ١٢٦/٤٤٢.

عن قرب الإسناد ، وقال في آخره : «فرَّكه للسنَّة التي تتجر فيها» بصيغة المضارع<sup>(١)</sup>.

وكيف كان ، فهذه الرواية لا تخلو من تشبيه ، وفي ما عداها غنى وكفاية.

ولكن ليس في شيء من هذه الأخبار تصريح بالاستحباب ، كما يوهمه ظاهر عبارة المصنف رحمه الله.

الشرط الثالث : ﴿مَصِيَّ الْحَوْلِ﴾ من حين التجارة أو قصدتها على الخلاف المتقدم ، بلا خلاف فيه على ظاهره ، بل عن المعتمد والمنتهى : أنَّ عليه علماء الإسلام<sup>(٢)</sup> ، بل عن التذكرة : دعوى الإجماع عليه<sup>(٣)</sup>.

ويدل عليه مضافاً إلى ذلك ما رواه الكليني في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : وسألت عن الرجل توضع عنده الأموال يعمل بها ؟ فقال : **إذا حال الحول فليزكها**<sup>(٤)</sup>.

وروى أيضاً في الصحيح عن محمد بن مسلم : **يقال : «كُنْ ما عميت به فعليك فيه الزكاة إذا حال الحول»**<sup>(٥)</sup>.

ويحتمل قوياً أن يكون من هذا الخبر هو قول محمد بن مسلم الذي

(١) أورده عنها ، الخزانة العامية في الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، دليل الحديث ٢ ، وانظر : المقعة : ٢٤٧.

(٢) كما في مفتاح الكرامة ، ج ٣ كتاب الزكاة ، ص ١١٥ ، وانظر : المعتمد ٢ : ٥٤٤ ، ومنتهى لطلب ١ : ٥٠٧.

(٣) حكاية الصامي في مفتاح الكرامة ، ج ٣ كذب الزكاة ، ص ١١٥ ، وانظر : تذكرة الفقهاء ٥ : ٢٠٨ ، المسألة ١٣٩.

(٤) الكافي ٣ : ٢٨٨ ، التهذيب ٤ : ١٨٦/٦٨ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ٣.

(٥) الكافي ٣ : ٢٨٨ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ٨.

فهمه من كلام الصادق -عليه السلام- في صحيحته الأولى ؛ فإنه على ما رواه في الكافي ، لم ينس في هذه الرواية إلى الإمام .

وكيف كان ، فهذه الرواية إن لم تكن سعيها من الإمام ، فهي مؤكدة لصحة روايته الأولى سنداً ودلالة ، كما لا يخفى .

ولا بد من وجود ما يعتد في الزكاة من الشرائط المزبورة هاهنا وغيرها مما عرفت في صدر الكتاب من الشرائط المعتمدة في مطلق الزكاة ، كالمالكية والتمكن من التصرف من أول الحول إلى آخره .

فقد نقص رأس ماله في أثناء الحول ولو يوماً أو نوى به القسبة ، كذلك ، أو حرج عن ملكه ، أو منع من التصرف فيه بفسخ ونحوه . انقطع الحول ، بخلاف يعتد به في شيء من ذلك على الظاهر ، اشترط ، عدا مسنة رأس المال في تمام الحول ، فإنه وإن لم يمر الحلاف فيه أيضاً ، بعض متأخري المتأخرين .

بل نسبه العلامة في التذكرة إلى علمائنا أجمع ، فقال ما لفظه : يشترط وجود رأس المال من أول الحول إلى آخره ، فلو نقص رأس المال ولو حبة في أثناء الحول أو بعضه ، لم تتعلق الزكاة به ، وإن عادت القيمة ، استقل الحول من حين العود عند علمائنا أجمع ، خلافاً للجمهور كافة ؛ لأن الزكاة شرعت إرفاقاً للمساكين ، فلا يكون سبباً لإضرار المالك ، فلا يشرع مع الخسران ، ولأنها تابعة للنماء عندهم ، وهو منفي مع الخسران . ولقول الصادق -عليه السلام- : «إن أمسك متاعه وبيتعي رأس ماله ، فليس عليه زكاة ، وإن حبسه بعدما وجد رأس ماله ، فعليه الزكاة بعدما أمسكه بعد رأس ماله»<sup>(١)</sup> انتهى .

(١) تذكرة النعمان ٢٠٩: ٥٠٠ ، المسألة ١٤١ ، ورجع بك في ٣/ ٥٢٨ ، والتهذيب ٤: ١٨٦/ ٦٨٦ ، والوسائل ،

الباب ١٣ من أبواب ما يجب فيه الزكاة ، الحديث ٣ .

ولكن عمدة الدليل على اعتبار هذا الشرط ، هو الخبر المزبور وغيره من الأخبار المتقدمة.

وأما ما عدا ذلك من الوجهين استين ذكرهما العلامة ، فمجرد اعتبار ذكرهما في مقابل العاقبة ، مع أنك ستعرف قصورها عن إفادة المتعنى .  
وأما الأخبار ، فقد اعترفنا بدلائنها على اعتبار أن يطلب برأس المال أو بزيادة ، لا بنقيصة في أن يجب فيه الزكاة .  
وأما دلائنها على اعتبار ذلك في تمام الحول فحلّ نظره ، ولذا منعه غير واحد من متأخري المتأخرين .

وفي الذخيرة ، بعد أن ذكر أنه لو نقص رأس ماله في أثناء الحول أو طلب بنقيصة ، سقط الاستحباب وإن كان ثمنه أضعاف النصاب ، قال : قال المحقق في المعتمد : وعلى ذلك فقهاؤنا أجمع .  
واستدل عليه بحسنة محمد بن مسلمة ورواية أبي ربيع السابقتين ، وهما إتما تدلان على اشتراط الطلب برأس المال أو للزكاة ، لا على اشتراط اعتبار ذلك طول الحول .

وكذا ما رواه الشيخ في الموثق - عن العلاء ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قلت : المتاع لا أصيب به رأس المال<sup>(١)</sup> . الحديث .  
أقول : وكذا غير ذلك أيضاً من الروايات المتقدمة ، فإن شيئاً منها لا يدل على اعتبار هذا الشرط ؛ إذ ليس في شيء من تلك الأخبار تعرض لاشتراط حوول الحول في تعلق الزكاة بالمال الذي طولب برأس

(١) ذخيرة المعاد: ٤٤٩ ، وراجع المعتمد ٥٥١٠٢ ، والكافي ٥٢٧٣-٥٢٨/٢ ، والتهذيب ٤٦٨-٦٩/١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٩ ، والاسيصار ٣٢/١١٠٢ ، والوسائل : الباب ١٣ من أبواب ما يجب فيه الزكاة ، الأحاديث ٣ و ٤ و ٩ .

ماله أو بزيادة، كما أنه ليس لسرويتين الدائتين على اعتبار حوول الحول تعرض لاعتبار هذا الشرط، فهما شرطان مستقلان لتعلق الزكاة بالمال الذي أتجر به، مستفادان من دليلين مستقلين، موضوعهما مطلق المال المستعمل في التجارة، وقضية الجمع بين دليليهما تقييد سببية كلٍّ من الشرطين لوحوب الجزاء بحصول الشرط الآخر، بأن يقال: المال الذي أتجر به إذا حال عليه الحول وطلب برأس ماله لا بتقييد، ففيه الزكاة، وإذا انتفى أحد الشرطين أو كلاهما فلا زكاة، لا تقييد موضوع أحدهما بالآخر بحيث يكون الطلب برأس المال قيداً في الموضوع الذي اعتبر فيه حوول الحول كي يثبت به المدعى، فليتناقل.

﴿ولو كان بيده نصاب [بعض الحلول] <sup>(١)</sup> فاشترى به متاعاً للتجارة﴾.



فها هنا مسألتان:

أحدهما: في ما إذا كان ما بينه وبينها هي بنفسه مال التجارة.

وهذه المسألة مرجعها إلى أنه هل يعتبر بقاء عين السلعة طول الحول أم قيمتها؟ وسيأتي التكلم فيها إن شاء الله.

الثانية: أنه إذا كان نصاب من النقد، قضى بعض حوله، ثم اشترى به متاعاً للتجارة، فهل ينقطع حول لأصل الذي كان زكاته زكاة النقدين؟  
 ﴿قيل﴾ والقائل الشيخ في ما حكى عن مبسوطه، وخلافه <sup>(٢)</sup>:  
 ﴿كان حول العرض حول الأصل﴾ <sup>(٣)</sup> مختصاً عليه بقول الصادق

(١) ما بين المعقوتين من الشرائع.

(٢) حكاه عنه العاصمي في مدارك الأحكام ٥/ ١٧٢، وراجع المبسوط ٢٢١: ١، والخلاف

٩٧٢، المسألة ١١٢.

-عليه السلام-: «كل عرض فهو مردود إلى الدراهم والدنانير»<sup>(١)</sup>.  
وهو بظاهره احتجاج ضعيف؛ فثبت قد عرفت في مسألة اعتبار  
الحول في التقدين والأنعام، أن المعتبر بقاء النصاب بشخصه في تمام  
الحول، وكون العرض مردوداً إلى الدراهم ليس معناه بقاء عين تلك  
الدراهم في ملكه حقيقة؛ كي لا ينقطع حولها، فكأن استدلال الشيخ  
بهذه الرواية مبني على مختاره في تلك المسألة من عدم العبرة بخصوصية  
الأعيان، وأنه لو بادل نصاباً بجنسه في أثناء الحول، لم ينقطع حوله.

ويمكن أن يجعل بناءه على أن زكاة لتجارة إذا كان رأس ماله  
الدينار أو الدرهم، هي لدى التحقيق زكاة عين الدراهم والدنانير  
المستعملة فيها، وأنه لا يشترط في زكاة التقدين بقاء عيها، بل وضع  
الزكاة عليها عند بلوعها النصاب إذا حال عليها الحول، سواء بقي عيها  
أو استعملها في التجارة سنة، أو بقيت في بعض السنة واتحرتها في  
الباقى، ولا يباى ذلك الالتزام باستصحاب زكاة التجارة، فإن بقاء العين  
على هذا التقدير يكون شرطاً للوجوب لا لأصل الزكاة.

وربما يوصى إلى سنائه على هذا المسمى، عبارته المحكية عن خلافه،  
حيث قال ما لفظه: إذا اشترى عرضاً لتجارة ففيه ثلاث مسائل:  
أولها: أن يكون ثمنها نصاباً من الدراهم أو الدنانير، فعلى مذهب  
من قال من أصحابنا إن مال التجارة ليس فيه زكاة، ينقطع حول  
الأصل، وعلى مذهب من أوجب، فثبت حول العرض حول الأصل، وبه

(١) الكافي ٣: ٥١٦-٥١٧، تهذيب ٢٦٩/٩٣٤، الاستبصار ٣٩٠٢-٤١٠/١٢١، الوسائل،  
الباب ١ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٧، وفي الجميع عن أبي إبراهيم  
-عليه السلام- مع تفاوت في المتن.

قال الشافعي قولاً واحداً<sup>(١)</sup>. انتهى.

فإنه مشعر بكون الحكم مسياً على القاعدة ، لا لأجل التعدد. وكيف كان ، فهو ضعيف.

﴿والأشبه﴾ بالقواعد هو ﴿استئناف الحول﴾ من حين الشراء ؛ إذ قد عرفت في محله أنه يعتد في الأحاسن الزكوية بها عينها طول الحول ، وأن متعلق الزكاة فيها هي غير سك الماهيات من حيث هي ، من غير أن يكون لمقدار ماليتها مدخبة في ذلك بعكس ركاة التجارة ، فمناط الحكمين مختلف لا دخل لأحدهما بالآخر ، وإذا شترى بالدينار متاعاً ، فقد انتفى موضوع ركاة الأصل ، فكيف يصح الباء على حوله ؟

﴿ولو كان رأس المال دون النصاب ، استأنف﴾ حول ﴿عند بلوغه نصاباً فصاعداً﴾ ولولا ارتفاع قيمة المتاع ، فلا خلاف فيه - كما في الجواهر<sup>(٢)</sup> - ولا إشكال.

ترتيب مسائل

### ﴿وأما أحكامه﴾

أي : أحكام مال التجارة ﴿فمسائل﴾

﴿الأولى﴾ : زكاة التجارة تتعلق بقيمة المتاع لا بعيه ﴿على المشهور﴾ ، كما في الجواهر<sup>(٣)</sup> ، من عن المفاتيح نستتبع إلى أصحابنا<sup>(٤)</sup> . فإن أرادوا بذلك الاحتراز عن تعيقها بالعين على سبيل الشركة . كما هو مقتضى ما ذكرناه تصريحاً له من حواز تصرف مالك في العين بغير

(١) حكى العبارة عن خلاف الشيخ ، صاحب الجواهر فيها ٢٧١:١٥ ، وراجع الخلاف ٩٧:٢ ، مسألة ١١٢ .

(٢، ٣) حواهر الكلام ٢٧٢:١٥ .

(٤) حكاه صاحب الجواهر فيها ٢٧٢:١٥ ، وراجع مفاتيح الشرائع ٢٠٣:١ .

إذن الفقير، وغير ذلك من الأمور المسقية لتعلقها بالعين على جهة الشركة، فقد عرفت في محله أن الأظهر في الأعيان الزكوية أيضاً عدم تعلقها بالعين على هذا الوجه.

وإن أرادوا تعلقها بمفهوم كلي متصادق على السد المساوي لمقدار مالية المتاع متعلق بذمة المكلف، كما هو مقتضى كلمات بعضهم، ففيه: أن هذا خلاف المنساق من أدلتها، فإن ظاهر قوله: «كل مال عملت به إذا حال عليه الحول ففيه الزكاة»<sup>(١)</sup> وكذا غيره من الروايات الدالة عليه، إنما هو تعلق الزكاة ببعض الأعيان الخارجية المستعملة في التجارة، ولكن لا من حيث ذواتها، بل من حيث اندراجها في موضوع المال المستعمل في التجارة الذي أنيط به هذا الحكم.

فإن أريد من الحكم بتعلق الزكاة بقيمة المتاع لا عينه بيان أن الملحوظ في هذه الزكاة هي جهة أصلية المتاع لا خصوص شخصه، فيلاحظ رُبع العشر الذي يجب إخراجها في الزكاة بمقاييسها إليها لا إلى شخصه، فهو حق صريح لا مجال لأحد إنكاره.

ولكنه لا يجدي في تفريع بعض الفروع التي جعلوها ثمرة لتعلقها بالقيمة، ولا يهتأ التعرض للفروع بعد أن حققنا عدم الفرق بين زكاة التجارة وغيرها من حيث ظهور أدلتها في تعلقها بالعين الذي مقتضاه سقوط التكليف عن المالك بتلف العين بعد الحول بلا تعدي منه أو تفريط كما في سائر الأحاساس الزكوية، عدا أن تعلق هذه الزكاة بالعين باعتبار اندراجها في موضوع المال، فالمملحوظ فيها جهة ماليتها بخلاف سائر الأحاساس، فالمكلف به في هذه الزكاة هو إخراج المبرضة المقررة فيها

(١) الكافي ٣: ٥٢٨/٥، الوسائل، الباب ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة، الحديث ٨.



التي هي ربع عشر هذا المال تقريباً بملاحظة ماليته ، وفي ما عداها بملاحظة نفس الأجناس الزكوية من حيث كونها مندرجة في مسميات أساميها ، فلهفقير في مال التجارة ربع العشر قيمة ، بخلاف سائر الأجناس التي لا مدخبة لقيمتها في تعق الزكاة بها ، والله العالم .

﴿ويقوم﴾ المتاع لمعرفة مقدار ماليته التي بملاحظتها اعتبر فيه النصاب ، ومقدار ما يتعلق به من الزكاة ﴿بالدراهم أو الدينارين﴾ لأنهما هما الأصل المخصص في المسألة ، الذي بالمقايضة إليه يعرف مقدار مالية الأشياء في باب العرامات وغيرها من موارد الحاجة إلى التقويم ، وهذا أي : التقويم بكل منهما مع تساوي نصابها في مقدار المالية ، بأن يكون كل دينار مساوياً لعشرة درهم - كما لعله كان كذلك في صدر الإسلام - بما لا إشكال ولا كلام فيه ، إذ لا يختلف الحال حينئذ بين تقويمه بالدراهم أو الدينارين .

وأما مع الاختلاف فينطبق الأمر من حيث إنه قد يبلغ بأحدهما النصاب حينئذ دون الآخر ، فهو المدار حينئذ على التقويم بأدناها قيمة ، أو أعلاهما ، أو خصوص الدراهم سواء كانت أدنى أو أعلى ، أو التفصيل بين ما كان رأس ماله مقدراً فبانعد الذي اشترى به ، وبين غيره فبالأدنى أو الأعلى ؟ وجوه :

ذهب غير واحد إلى الأول ، كالمصنف - رحمه الله - في المقام حيث قال :

### ﴿تفرع﴾

﴿إذا كانت السلعة تباع النصاب بأحد السقدين دون الآخر ، تعلقت بها الزكاة ؛ لحصول ما يسمى نصاباً﴾ .

وفيه : أنه ليس لنا في هذا الباب دليل لفظي وافي بإثبات هذا العموم.

فمقتضى الأصل براءة النعمة عن التكليف بالزكاة في ما عدا المتيقن ، وهو ما إذا لم ينقص المال قيمته عن مائتي درهم ولا عن عشرين ديناراً .  
إلا أن يقال : إن المرجع في مثل لمقام هو عموم ما دلّ على زكاة مال التجارة المقتصر في الخارج منه على المتيقن وهو الناقص عنها .  
وفيه : أن العمومات الواردة في هذا الباب بظاهرها مسوقة لبيان أصل المشروعية ، فليس لها إطلاق أحوالي بالنسبة إلى مصاديقها ولذا لم يقع التعرض فيها لشرطية النصاب وغيره ، فليتمل .

وأما التقويم بخصوص الدراهم فيدلّ عليه قوله - عليه السلام - في موثقة إسحاق بن عمار المتقدمة <sup>(١)</sup> في صدر الحديث : «وكل ما خلا الدراهم من ذهب أو متاع فهو عرض مردود ذلك إلى الدراهم في الزكاة والديات» .

ولكن قد يشكل الاعتماد على هذا الحديث بعد أن لم يكن معمولاً بظاهرة في خصوص موردّه ولو بعد ارتكاب التأويل فيه بحمله على إرادة زكاة التجارة ؛ إذ لم ينقل عن أحد القول باعتبار التقويم بخصوص الدراهم .

ولكن الذي يهون الخطب أن نصاب الدراهم بمقتضى العادة هو الأدنى ، فيكون القول باعتباره بالخصوص موافقاً في مقام العمل عادة ، مع ما قوّاه في المتن من العبرة بالأدنى ، كما لعله هو المشهور ، خصوصاً إذا لم يكن رأس ماله من القدين .

وأما إذا كان رأس ماله من النقدين ، فالمشهور بين المتأخرين الاعتبار بما اشترى به ، فيقوم به لا بغيره .

وإذا اشترى بكليهما اعتبر التقويم بهما بالنسبة ، كما صرح به غير واحد ؛ نظراً إلى أن هذا هو المنساق مما دل على وجوب الزكاة في المال الذي يدار في التجارة ؛ إذ لا يتبادر منه إلا إرادة زكاة ذلك المال المحفوظ ماليته في تقلباته . وهو لا يخلو من قوة ، وإن كان الأول أي الاكتفاء ببلوغ النصاب من أحدهما مطلقاً وإن كان رأس ماله نقداً مخالفاً له فضلاً عما لو كان عروضاً . أحوط ، خصوصاً [إذا كان] <sup>(١)</sup> النقد البالغ نصابه هو النقد الغالب الذي قد يقال بتعين الرجوع إليه مطلقاً في ما إذا كان رأس المال عروضاً ، وهو لا يخلو من وجه ، والله العالم .

ثم إن ما ذكرناه من التقويم بالنقد الأدنى أو النقد الغالب أو النقد الذي اشترى به إذا كان رأس ماله نقداً ، إنما هو بالنظر إلى معرفة مقدار ماليته لتشخيص بلوغه حذر النصاب ، وتعيين بمقدار ما يجب الإخراج منه . وأما معرفة بقاء رأس ماله ، فالتعيين تقويمه بالنقد الذي اشترى به إن كان نقداً ، سواء كان من النقد الغالب أم لا ، وإلا امتنع معرفة بقاء رأس ماله .

وإن كان عروضاً ، فقد يقال ؛ بأن المدار على تقويمه بعين ذلك العرض بأن يكون مقدار ماليته هذا المتاع بالفعل مساوياً لمقدار ماليته ذلك العرض ، أو يزيد عليه بنظر العرف وإن لم يعرف مقدار ماليته بالمقايضة إلى الدراهم والدينائير تفصيلاً ، فلو كان قيمة ذلك العرض وقت المعارضة مائة دينار مثلاً ، فزادت قيمته ، فصارت ألعاً ، فرأس ماله هو ذلك

(١) زيادة يقتضيها السياق .

العرض الذي قيمته السوقية بالفعل ألف دينار، كما لو كان ثمنه عين الدينار، فزادت قيمة الدينار، فصارت قيمة كل دينار ضعف ما كانت قيمته حال الشراء.

ويحتمل قوياً أن يكون المدار على قيمته حال الشراء لا بالفعل، نظراً إلى أنه إذا اشترى متاعاً للتجارة تكون قيمته مائة درهم بعرض يسوي في ذلك الوقت مائة درهم، ثم ترقّت قيمة ذلك المتاع، فصارت خمسمائة، شهد العرف بكون تجارته رابحة وحصول النماء في ماله بالتكسب من غير التضات إلى قيمة ذلك العرض، وإن تضاعفت وصارت بحيث لولا هذه المعاملة، وكان العرض بنفسه باقياً في ملكه، لكان ربحه أكثر؛ إذ لا عبرة بذلك في مسألة الربح والخسران في باب التحارات، بل المدار في ذلك بقيمة ذلك العرض في وقت المعاملة <sup>(١)</sup> فملاحظ ذلك الشيء بحكم ما لو باعه بالنقد، ثم اشترى بقيمته هذا المتاع، كما لا يخفى على من راجع العرف في معاملاتهم.   
 بل قد يقال: بمثل ذلك في ما لو اشتراه بنقد، ثم زادت قيمة ذلك النقد كما في المثال المتقدم.

فالإنصاف أن المسألة مطلقاً موقع تردد، وسيل الاحتياط غير خفي، والذي يهون الخطب كون الحكم من أصله استحيابياً قابلاً للمساغة فيه وفي دليله، والله العالم.

المسألة الثانية: إذا ملك أحد النصب الزكوية للتجارة مثل أربعين شاة، أو ثلاثين بقرة، أو عشرين ديناراً، أو نحو ذلك سقطت زكاة التجارة المستحقة <sup>(٢)</sup> ووجب زكاة المال <sup>(٣)</sup> الواجبة

(١) ورد في حاشية الطبع المحري بند ملاحظ. لموصه. طاهراً.

## ﴿ولا تجتمع الزكاتان﴾.

في الجواهر: بلا خلاف ، كما في الخلاف ، بل في الدروس ، ومحكي التذكرة والمعتبر والمنتهى الإجماع عليه<sup>(١)</sup>.

والأصل فيه النبوي المشهور: «لا يثنى في الصدقة»<sup>(٢)</sup>.

في القاموس: لا ثنى في الصدقة كـ (إلى) أي: لا تؤخذ مرتين في عام<sup>(٣)</sup>.

وقول الصادق -عليه السلام- في حسنة زرارة: «لا يزكى المال من وجهين في عام واحد»<sup>(٤)</sup>.

﴿ويشكل ذلك على القول بوجوب زكاة التجارة﴾ إذ لا دليل حينئذ على تعيين هذه للسقوط ، بل قد يستشكل فيه على القول بالاستحباب أيضاً إن لم يكن إجماعاً ، كما ستعرف.

﴿وقيل: تجتمع الزكاتان هذه وجوباً ، وهذه استحباباً﴾.

في المدارك: هذا القول مجهول القائل.

وقد نقل المصنف -رحمه الله- في المعبر الإجماع على خلافه ، فقال: ولا تجتمع زكاة العين والتجارة في مال واحد اتفاقاً. ونحوه قال العلامة -رحمه الله- في التذكرة والمنتهى<sup>(٥)</sup>.

(١) جواهر الكلام ٢٧٩:١٥ ، وراجع: الخلاف ٢: ١٠٤ ، المسألة ١٢٠ ، والدروس ٢٣٩:١ ، وتذكرة الفقهاء ٢٢٣:٥ ، المسألة ١٥٤ ، والمعتبر ٢: ٥٤٩ ، ومنهى المطلب ١: ٥٠٩.

(٢) النهاية لابن الأثير ٢٢٤:١.

(٣) القاموس المحيط ٣٠٩:٤.

(٤) الكافي ٣: ٦/٥٢٠ ، التهذيب ٤: ٨٥/٣٣ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب من نجب عليه الزكاة ، الحديث ١.

(٥) مدارك الأحكام ١٧٧:٥ ، وراجع: معتبر ٢: ٥٤٩ ، وتذكرة الفقهاء ٢٢٣:٥ ، المسألة ١٥٤ ، ومنهى المطلب ١: ٥٠٩.

أقول: فهذا القول مع شذوذه وعدم معروفة القائل به ، محجوج بالخبرين المعتضدين بعمل الأصحاب ، وإجماعاتهم المسقولة المستفيضة ، ولولا كونه كذلك ، لكان أشبه بالقواعد ؛ فإن مقتضى عمومات زكاة التجارة من مثل قوله عليه السلام: «كُنْ مالَ عملت به إذا حال عليه الحول ففيه الزكاة»<sup>(١)</sup> سببية حوول الحول على هذا المال من حيث كونه مالاً معمولاً لثبوت الزكاة فيه ، أي التصديق بربع عُشره من حيث المالية. وقضية إطلاق ما دلّ على سببية حوول الحول على الأجناس الزكوية لوجوب فريضتها وجوب إخراج شاة من الأربعين شاة التي حال عليها الحول مطلقاً للتجارة أو غيرها ، ولا معارضة بين دليليها ؛ إذ لا تنافي بين الأمرين لولا دليل تعدي على أنه لا يزكي مال من وجهين في عام.

وقد ظهر بما أشرنا إليه من اختلاف هيكلة الزكاتين ذاتاً ، وأنها في الأولى هي رُبع عُشر المال من حيث ماليتها ، وفي الثانية فريضتها المسماة باسمها. أنه لا دخل لهذه المسألة بمسألة التداخل للأسباب التي تختلف الآراء فيها في أن الأصل فيها التداخل أو عدمه.

نعم قد يتفق في مثل المقام تصادق عنوان كلٍّ من المسببين اللذين تعلّق التكليف بهما عند حصول سببها على فرد خارجي جامع للعنوانين ، كما لو وجد في الأربعين شاة التي ملكها بقصد التجارة شاة تكون قيمتها رُبع عُشر قيمة المجموع.

فقد يقال في مثل الفرض: بجواز الاجتزاء بذلك الفرد في الخروج عن عهدة كلا التكليفين.

وهو كلام خارج عن محل البحث، وقد تقدم تحقيقه في مبحث

(١) الكافي ٣/٢٢٨: ٥ ، الوسائل ، الباب ١٣ من أبواب ما يجب فيه الزكاة ، الحديث ٨.

تدخل الأغسال من كتاب الطهارة<sup>(١)</sup> ، ولا دخل له بالمقام ، إذ الكلام هاهنا في أصل الاجتماع لا في جواز الاكتفاء بزكاة واحدة جامعة للعنوانين في الخروج عن عهدة التكيف بهما بعد تسليم أصل الاجتماع. فقتضى الأصل في ما نحن فيه - أي إطلاق دليل كلي من الزكاتين أو عمومهما - اجتماعهما في المقام ، ولكن الخبرين الدالين على أنه لا يزكى المال من وجهين في عام واحد حاكمان على هذا الأصل.

ولكن يبقى الإشكال في ما جزم به المصنف وغيره ، بل يظهر من تصريحاتهم وتلويحاتهم المروغية عنه من تعيين زكاة التجارة للسقوط ، بناءً على استحبابها ، كما هو المعروف عندهم ، وعقلوه بأن الواجب مقدم على الندب.

وأورد عليه في الجواهر: بأن ذلك عند التراجع في الأداء بعد معلومية وجوب الواجب ونسبية المنسوبة ، لأن في مثل المقام الذي اقتضى دليل كلي من التكليفين ثبوته من غير أنه يلزم دليل الآخر ، عدا أنه علم من دليل خارجي أن أحد هذين التكليفين ، المعين في الواقع ، المبهم عندنا ، مرفوع عن المكلف ، فلا بد من دليل معتبر يعينه ، ولا يكفي الظن الناشئ من اعتبارات ونحوها.

ثم قال ما لفظه: فالمشحة - إن لم يثبت إجماع - التوقف حينئذ في الحكم بسقوط أحدهما على استعيين ، كما أن المتجه الرجوع في العمل إلى أصل لبراءة ، لكن الاحتياط لا ينبغي تركه<sup>(٢)</sup> . انتهى.

أقول: أما المناقشة في ما ذكره دليلاً لسقوط زكاة التجارة بما ذكره ،

(١) كتاب الطهارة ١٢٨ (الطبع المحري).

(٢) جواهر الكلام ١٥: ٢٨٠.

ففي محلها.

ولكن الدليل الخارجي الدال على أنه لا يثنى في الصدقة لم يدل إلا على نفي مشروعية تكرير الصدقة وأن يركى المال في عام واحد من هذه الجهة وهذه الجهة ، بأن يركى مرتين ، ولا ملازمة بين هذا المعنى وبين سقوط إحدى الزكاتين ، وعدم مشروعيتها من أصلها عيناً أو تخبيراً ؛ لإمكان أن يكون ذلك من باب تداخل المسببات ، بأن يكون المقصود بالأصالة من شرع كل من الزكاتين إيصال شيء من هذا المال المفروض كونه أربعين ساعة إلى الفقير بأي وجه من الوجهين اللذين تعلق الطلب بهما.

فإذا دفع ربع عشره إلى الفقير بقصد زكاة التجارة ، فقد حصل الغرض من الأمر المتعلق بركة العين ، <sup>وإنما يمكن</sup> عين ما تعلق به طلبها بل مثلها من حيث المالية أو مع اختلاف قيمتها في القيمة غير مقتضى لقاء الطلب بعد حصول معظم ما تعلق به الغرض منه ، أو دفع شاة من الأربعين شاة بقصد زكاة العين ، فقد أحزاً عن زكاة التجارة بحصول الغرض ، أو مع اختلاف يسير غير منافي للإجزاء.

فيكون على هذا التقدير حال تركية الما حال تطهير الثوب والبدن عن القذرات الشرعية التي تجب إزالة بعضها وتندب إزالة بعض ، كبول الحمار وبول الإنسان ، في كون الغسل المزيل لأحدهما مزيلاً للآخر ، وعدم مشروعية تكريره ، أو كحال الأغسال المتداخلة المجتمعة من الواجبة والمندوبة التي قد عرفت في محلها أنه يجوز غسل واحد بنية الجميع ، من غير أن يستلزم ذلك ارتكاب تخصيص أو تقييد في شيء من أدلتها.

وليس معنى قوله -عليه السلام- : «لا يركى المال من وجهين في عام» أنه لا يجوز أن يقصد بزكاته كونها زكاة تجارة وزكاة عين مثلاً ؛ كي يلزمه



عدم كون كلٍّ من العنوانين المتصادقين على المورد متعلقاً للطلب ، بل معناه: أنه إذا زكّي مال من جهة ، ككونه مال تجارة أو كونه مملوكاً لهذا الشخص ، لا يزكّي هذا المال مرة أخرى من جهة أخرى ، ككونه أربعين سائمة أو كونه في ذمة شخص آخر ، كما لا يخفى على من تدبر فيه وفي مورده.

والحاصل: أنه لا يستفاد من قوله -عليه السلام-: «لا يزكّي المال من وجهين في عام» ولا من قوله -صلّى الله عليه وآله-: «لا يثنى في الصدقة» ورود تخصيص أو تقييد على عموم قوله -عليه السلام-: «كل مال عملت به إذا حان عليه الحول فيه لزكاة» وقوله -عليه السلام-: «في كل أربعين شاة» بالنسبة إلى مثل الفرض الذي تصادق عليه العنوانان ؛ إذ لا مانع عن إرادة العموم من كلٍّ منهما ، وكون تصادق العنوانين على المورد موجباً لتأكيد مطلوبة الزكاة فيه ، كما أكد مطلوبة غسل الثوب الذي أصابه بول إنسان وبول سمار مستعملة لإزالة الواجبة في أحدهما والمسدوبة في الآخر ، فما ذكره -قدس سره- في ذيل كلامه من أن المتجه الرجوع في العمل إلى أصل البراءة ، لا يخفى من نظر ، فليتأمل.

ثم إن ما ذكرناه من أن مقتضى عموم أدلة كلٍّ من الزكاتين ، بعد دلالة الدليل الخارجي على عدم قابلية ماهية الزكاة التي هي عبارة عن تطهير المال كتطهير الثوب والبدن للتكرّر: تأكيد مطلوبة هذه الماهية في مورد اجتماع السبين ، إنما هو في ما إذا اتحد حول الزكاتين.

وأما مع اختلافهما ، كما لو لم نعترف في حول التجارة بقاء عين السلعة ، وكان مبدأه أول هذا الشهر ثم اشترى رأس ماله بعد مضي ستة أشهر -مثلاً- أربعين سائمة للتجارة ، فعند انقضاء حول لتجارة يتجزأ في حقه التكليف بزكاتها المستحقة قبل أن يتحقق سبب الوحوب ، كما أنه

لو كان الأمر بالعكس ، بأن كان مبدأ حول المالية أول هذا الشهر ، كما لو ملك ألف شاة سائمة للقنية - مثلاً - ثم نوى بعد ستة أشهر التجارة ، وقلنا بكفاية القصد في صيرورتها مال التجارة أو عاوضها بمثلها بهذا القصد ، وقلنا بكفاية بقاء الجنس ، وعدم كون المعاوضة بالمثل موجبة لانقطاع حولها ، ينعكس ، فيتحقق سبب الوجوب قبل أن يوجد سبب الاستحباب.

فإذا أخرج زكاتها التي تنجز التكليف بها بالسبب السابق ثم بقي هذا المال إلى أن حال حول الثانية ، فهل يثبت بذلك زكاة أخرى حيث لم يتحد عامهما وإن اشتركا في بعضه ؟ وجهان ، بل قولان على ما صرح به في الجواهر<sup>(١)</sup>.

أقرهما العدم ؛ فإن اختلاف حولهما بداية ونهاية لا يجعل العام الذي هو اسم لاثني عشر شهراً عامين ، بل زكته هذا المال في هذا الشهر من جهة التجارة ثم زكاه بعد ستة أشهر - مثلاً - من جهة العينية ، فقد صدق أنه زكى هذا المال من وجهين في ستة أشهر ، فضلاً عن صدق كونه في عام واحد ، فقضية قوله - عليه السلام - : «لا يركى المال من وجهين في عام واحد»<sup>(٢)</sup> : أنه مهما زكى مال من وجه لم يتعلق [به]<sup>(٣)</sup> زكاة أخرى حتى يحول عليه حول آخر غير الحول لذي أوجب عليه هذه الزكاة.

ولكن ليس مجرد دخول [حول]<sup>(٤)</sup> السبب الأول الموجب لتنجز التكليف بمسببه قاطعاً لحول الآخر ، بل هو مراعى بالخروج عن عهده ،

(١) جواهر الكلام ٢٨١:١٥.

(٢) انكافي ٦/٥٢٠:٣ ، التهذيب ٤ ٨٥/٣٣ ، الوسائل ، الباب ٧ من أبواب من يجب عليه

الزكاة ، الحديث ١.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

فلو لم يترك المال بالسبب الأول إلى أن يتحقق السبب اللاحق ، لم ينقطع حوله ، ولكن لا يترتب على حوله بعد تحققه إلا تأكيد المطالبة كصورة اتحاد عاميها ، لا تعدد المطلوب.

فلو مكث عنده هذه الأشياء التي اشتراها في أثناء حول التجارة عشر سنين لطلب الفضل على رأس المال ، وكان مبدأ حول التجارة أول شهر محرم ، ومبدأ شراء الأشياء أول صفر يتجزأ الأمر بزكاة التجارة في حقه ندباً عند حوول حولها في كل سنة ، وبزكاة المالية وجوباً كذلك ، فمجموع الأوامر المتوجهة إليه في مجموع هذه المدة عشرون ، عشرة منها وجوبية ، وعشرة ندية ، ولكن اسعمل المطلوب منه بمجموع هذه الأوامر عشرة أفراد من الزكاة ، لكن سنة فرد إما من أفراد زكاة التجارة أو زكاة العين ، والتحجير بينها عقلي يشأ من العلم بأن المال الواحد لا يزكى في عام مرتين من وجهين ، وقيل إذا زكى من وجه سقط الآخر ، فيكون سقوط الآخر الغير الموافق له مبني على دفع البدل لا إخراج الفريضة بعينها ، كما لا يخفى على المتأمل.

المسألة الثالثة: لو عاوض أربعين سائمة بأربعين سائمة للتجارة ، سقط وجوب المالية والتجارة بحال أي: انقطع حولها الذي هو سبب الوجوب.

واستأنف الحول فيها بحال مصى وشرائط كل منها مجتمعة ، اندرج في موضوع المسألة السابقة لتي استقصينا الكلام فيها. وإن اختلفت الشرائط في إحداها ، كما لو صارت السائمة معلوفة ، أو نوى بمال التجارة الفقية ، أثرت الأخرى أثرها.

ويظهر من تعبير المصنف - رحمه الله - بلغظ السقوط واستئناف الحول فيها أن مراده بالأربعين الأولى أيضاً مال التجارة ، فيفهم من ذلك أن

المصنف - رحمه الله - يعتبر في زكاة التجارة أيضاً كالمال بقاء عين السلعة في الحول.

ولكن ادعى العلامة في التذكرة وولده في الإيضاح والشهيدان وغيرهم - على ما حكى عنهم<sup>(١)</sup> - الإجماع على خلافه ، وأنه لا يشترط بقاء عين السلعة طول الحول ، بل قيمتها وبلوغ قيمتها النصاب .  
ولذا تكلف الشهيد الثاني في توجيه العبارة بما لا ينافي الإجماع ، فحمل الأربعين الأولى على أنها للقيمة ، وحمل سقوط التجارة على الارتفاع الأصلي .

قال : وغايته أن يكون مجازاً وهو أول من اختلال المعنى مع الحقيقة<sup>(٢)</sup> . انتهى ، وهو جيد .

ومن المحقق الثاني أنه وجه في حاشية الكتاب سقوط زكاة التجارة هنا بما لا يخالف الإجماع أيضاً ، قال السيد ما مضى ينقطع بالنسبة إلى المالية والتجارة معاً<sup>(٣)</sup> .

أما المالية : فتبذل العين في أثناء الحول .  
وأما التجارة : فلأن حول المالية يستدأ من حين دخول الثانية في ملكه ، فيمتنع اعتبار بعضه في حول التجارة ؛ لأنّ الحول الواحد كما لا يمكن اعتباره للزكاتين فكذا بعضه .

وفيه ما لا يخفى ؛ إذ بعد الغض عما حققناه آنفاً من عدم المانع عن

(١) لما حكى عنهم العامل في معناه الكرامة ، ج ٣ كتاب الزكاة ص ١٢٠ ، ولا يخفى أنّ الشهيدان وغيرهما ما عدا العلامة وولده نقلوا الإجماع ساكتين عنه ، كما في معناه الكرامة . وراجع : تذكرة المقهاء ٢٢٣٠٥ ، وإيضاح الموائد ١ : ١٨٧ ، والبيان ١٩٠ ، ومسالك الأفهام ١ : ١٠٤ .

(٢) مسالك الأفهام ١ : ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٣) حكاه عنه صاحب المدرك فيها ١٧٩ : ٥ .

مشاركتها في بعض الحول بل ولا في تمامه ، أنه قد يخلّ شرط الثانية قبل تمام حولها ، فإن كان مجرد كون المال الذي انتقل إليه زكويّاً مانعاً عن اعتبار حول التجارة فيه ، لم تكن الأربعين الأولى المفروض كونها للتجارة أيضاً كالثانية متعلقة لزكاة لتجارة حتى يصعّ بالنسبة إليها إطلاق اسم السقوط والاستثناء ، بل كانت زكاة التجارة ساقطة من حين صيرورة متعلقها زكويّاً إلى أن ينتقل بمال غير زكوي ، فيستأنف لها حولاً من هذا الحين .

وإن لم يكن مانعاً إلا على تقدير جامعية الأربعين [التعلق] <sup>(١)</sup> زكاة العين بها ، فيكون عدم تعلق زكاة التجارة بها مراعى بعدم اختلال شيء من شرائط العين ، فالأربعين الأولى حيث تبدلت كشف ذلك عن اعتبار حول تجارتها بحيث لو كان بدلها جسماً غير زكوي ، لتنجز في حقه التكليف بزكاة التجارة بعد تمام حولها ولكن لما كانت الثانية أيضاً زكوية ، لا يتعلق بها زكاة التجارة <sup>لأنها لا تقسم</sup> بجامعة للشرائط إلى أن يحول عليها الحول .

وأما لو اختلف شرطها فليست مانعة عن زكاة التجارة كأولى ، فلا معنى لاستثناء حول للتجارة من حين دخول الثانية في ملكه ؛ لأنه إن كان لحول التجارة أثر في المال الزكوي ولو مع التبدل ، فبداؤه من حين الأخذ في التجارة لا من حين المعاوضة ، وإلا فلا معنى لاستثناء حول لها .

وكيف كان ، فظاهر عبارة المتن بملاحظة ما وقع فيه من التعبير بالسقوط والاستثناء أن حول التجارة أيضاً ينقطع بالتبدل ، فالبحث

(١) زيادة يقتضيا السياق .

يقع في مقامين:

الأول: في انقطاع حول المالية بذلك ، وهذا هو المشهور.  
 وقيل: لا ينقطع بل تثبت زكاة المال مع تمام الحول  
 دون زكاة التجارة التي تسالموا على عدم اجتماعها مع المالية  
 لأن اختلاف العين لا يقدح في لوجوب مع تحقق النصاب في  
 الملك.

وهذا القول منقول عن الشيخ في مبسوطه<sup>(١)</sup> ، وقد تقدم تحقيق الحال  
 فيه لدى البحث عما يعتبر فيه الحول من الأجاس الزكوية.  
 وقد عرفت في ما تقدم أن الأول أشبه بأصول المذهب  
 وقواعده.

وأما الثاني أي: انقطاع حول التجارة بالتبدل ، كما استظهر من  
 المتن ، فهو بحسب الظاهر خلاف المشهور بل قد سمعت عن غير واحد  
 دعوى الإجماع على خلافه ، حتى أن الشهيد<sup>(٢)</sup> والمحقق<sup>(٣)</sup> الثانيين تكلفا في  
 توجيه عبارة المتن بما لا يخالف الإجماع.

قال فخر المحققين في معكي الإيضاح: لا خلاف بين الكل في بناء  
 حول التجارة على حول الأولى ، وإنما النزاع في بناء العينية ، فعند والذي  
 المصنف - رحمه الله - وجاعة أنه يستأنف حول العينية على الثانية ، وعند  
 الشيخ أنه يبني حول العينية على الأولى ، فإذا تمّ للثانية ستة أشهر  
 أخذت العينية ، فعند الشيخ يتساوق الحولان من المبدأ فينتهيان معاً ، فإذا  
 اختلف بعض شرائط إحدى الزكاتين قبل نهاية الحول ، تثبت الأخرى ،

(١) حكاها العاملي في مفاتيح الكرامة ج ٣ كتاب الزكاة ص ١٢٠-١٢١ ، وراجع: المبسوط

وإن تساوق الشرطان واستمرت الأمور المعتبرة في كل واحد منها إلى نهاية الحول ، قُتعت العينية ؛ لوجوبها ونديّة تلك<sup>(١)</sup> . انتهى .

ولكن في المدارك بعد أن استظهر من كلام الشيخ المفيد - رحمه الله - في المقنعة ، وابن بابويه - رحمه الله - في الفقيه ، اعتبار بقاء السلعة حيث اقتصر في الحكم بزكاة التجارة على صورة بقاء العين ، فقالا : وكلّ متاع طلب من مالكه بربح أو برأس ماله فلم يبعه طلباً للفضل فيه ، فحال عليه الحول ، ففيه الزكاة بحساب قيمته ستة مؤكدة ؛ قال ما لفظه : وهو ظاهر اختيار المصنف - رحمه الله - في هذا الكتاب ، وبه قطع في المعتبر ، واستدلّ عليه بأنّه مال يثبت فيه الزكاة ، فيعتبر بقاؤه كغيره ، وبأنّه مع التبدل تكون الثانية غير الأولى ، فلا تجب فيها الزكاة ؛ لأنّه لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول . وهو جيد<sup>(٢)</sup> انتهى ما في المدارك .

وتبعه جُلّ من تأخّر عنه في خمسة هذا القول إلى ظاهر الشيعين ، والمحقق في الشرائع ، وصرّح في المعتبر<sup>(٣)</sup> ورثها مال جملة منهم أو قال بهذا القول ، كأصحاب المصابيح والحدائق والرياض على ما حكى عنهم<sup>(٤)</sup> .

ولا يخفى على من لاحظ عبائر مثل المفيد والصدوق وشيخه من القدماء الذين كانت عاداتهم اشعر في فتاويهم بمصامين الأخبار أنّه لا يصحّ استظهار اشتراط بقاء العين في زكاة التجارة من الاقتصار في الحكم بها على المورد الذي وردت فيها أخبار خاصة ، فحال عبائهم

(١) حكى عنه العامل في معناه أنكره ج ٣ كتاب الزكاة ص ١٢٠ ، وراجع إصباح الفوائد

١٨٧:١

(٢) مدارك الأحكام ١٧١:٥ ، وراجع : انصاف ٢٤٧ ، والفقه ١١٢ ، والمعتبر ٥٤٧:٢ .

(٣) حكى عنهم العامل في معناه أنكره ج ٣ كتاب الزكاة ص ١٢٠ ، وراجع : الحدائق الناصرة

١٤٧:١٢ ، ورياض المسائل ٢٧٥:١ .

حال الأخبار الواردة في المال الذي مكث عند صاحبه يطلب به الزيادة على رأس ماله الدالة على ثبوت الزكاة فيه ، وستعرف عدم دلالة الأخبار على الاشتراط.

وأما ما نسبوه إلى صريح المعبر ، فقد تصفحت عبارة المعبر في زكاة التجارة ، فلم أجد ما يدل على اعتبار بقاء عين السلعة في زكاة التجارة ، بل بعض كلماته المذكورة في فروعها كالصريح في خلافه .  
نعم في عدة مواضع من كلماته ما يوهم ذلك ، ولكن المتأمل فيها يراها أجنبية عن ذلك .

منها : ما ذكره في مسألة ما لو بادل أحد القدين بجنسه أو بالنقد الآخر الذي قد يغلب على الظن أنه هو <sup>نفسه</sup> ~~نفسه~~ هذه النسبة ؛ إذ لم أجد في ذلك الباب ما يناسب العبائر التي نقلها <sup>هذه</sup> ~~هذه~~ في المدارك عدا ما ذكره في هذه المسألة ، فقال ما لفظه :

قال الشيخ : لو بادل ذهباً بذهب أو فضة بفضة ، لم ينقطع الحول ، وينقطع لو بادل بغير جنسها ؛ لقولهم : الزكاة في الدنانير ، ولم يفرقوا بين تبدل الأعيان ومقائنها ، فتحمل عليها .  
وقال الشافعي : يستأنف .

وقال أبو حنيفة : يبني في المبادلة بالأثمان جنساً كان أو جنسين ، ويستأنف في الماشية ولو اتفق الجنس .

والأشبه عندي انقطاع الحول بالمبادلة ؛ لأنه مال تجب الزكاة في عينه ، فيعتبر بقاءه ، ولأن الثاني مال غير الأول ، فلا يجب فيه الزكاة ؛ لأنه لا زكاة في مال لم يحل عليه الحول .

وحجة الشيخ ضعيفة ؛ لأن الركة وإن وجبت في الدراهم والدنانير ،



فإنها لا تحب مطلقاً ، بل الحول معتبر فيها إجماعاً<sup>(١)</sup> . انتهى .  
وأنت حير بأن الكلام في هذه المسألة إنما هو في زكاة العين ،  
والأقوال التي نقلها إنما هي في هذه الزكاة لا في زكاة التجارة ، وذكرها  
في باب زكاة التجارة من باب المناسبة بلحاظ ما فيها من فرض المبادلة .  
ومنها ما ذكره في مسألة أنه لو باع مال التجارة البالغ قيمته النصاب  
في أثناء الحول بالنقد البائع حذ النصاب ، هل يبنى في زكاة الثمن على  
حول الأصل ، أو يستأنف لثمن حولاً ؟ فقال ما لفظه :

إذا ملك سلعة للتجارة قيمتها نصاب فصاعداً ، ثم باعها في أثناء  
الحول ، قال : الشيخ - رحمه الله - في الخلاف : استأنف حول الثمن عند من  
لا يوجب زكاة التجارة ، ومنى عن قول من يوجب - وبه قال الشافعي -  
لأن الزكاة تحب في القيمة ، فكان مالاً واحداً .  
والوجه : الاستئناف على التفسيرين ؛ لأن الحول معتبر في السلعة ،  
وإذا نُصِرَ<sup>(٢)</sup> الثمن ، كان ضميراً لها ، فلا يكون حول أحدهما حول الآخر .  
ولأنهما زكاتان متغايرتان ، فلم يكن حول إحدهما حول الأخرى ، كما لو  
كان الأصل ماشية<sup>(٣)</sup> . انتهى .

وهذه العبارة وإن وقع فيها التعبير باعتبار الحول في السلعة ، ولكن  
الظاهر أنه لم يقصد بالسلعة خصوص شخصها ، بل تعرضه بيان أن من  
كان عنده سلعة مملوكة للتجارة ، فباعها بأحد التقدين ، لا يبنى حول الثمن  
على حول السلعة ؛ لأنها مالان متغايران تتعلق الزكاة في أحدهما بعينه ،

(١) المعتبر ٥٤٧:٢ ، وراجع المسوط ٢٢٩:٩

(٢) المال الناص إذا تحول عبداً بعد أن كان متاعاً انصاح ١١٠٧:٣

(٣) المعتبر ٥٤٦:٢-٥٤٧:٢ ، ورجع : الخلاف ٩٩:٢ ، المسألة ١١٣ .

وفي الآخر بلحاظ ماله ، فيكون ثمن المتاع بمنزلة ما لو كان الثمن في الأصل مالا زكويًا آخر كالماشية ، فلاحظ .

وأما بعض كسماته التي هي كالصريح في عدم اعتبار بقا عين السلعة في تمام الحول ، فهو مثل ما ذكره في مسألة ما لو كان عنده ما قيمته نصاب ، فزاد في أثناء الحول ؛ فإنه بعد أن ذكر أنه يجب عليه عند تمام الحول الزكاة في الأصل دون الزيادة ، ونسب الخلاف فيه إلى أبي حنيفة والشافعي وأحمد ، وأنهم قالوا : يزكى الجميع ؛ قال ما لفظه : وكذا لو باع السعة بعد الحول بزيادة وهنا أولى . يعني بعدم انضمام الفائدة إلى الأصل في وجوب الزكاة واعتبار حول مستقل لها .

ثم قال : وكذا لو مضى عليها - أي على السلعة - نصف الحول وقيمتها نصاب ، ثم باعها بزيادة مائة ، لم يضمن إلى الأصل ، فكان ما نقص له حكم نفسه ، خلافاً للشافعي <sup>(١)</sup> . انتهى .

فإنه لو كان الحول معتبراً في نفس السلعة ، لابقى موقع للتكلم في ضم الزيادة إلى الأصل بعد فرض بيع المتاع قبل تمام حوله ، كما لا يخفى على المتأمل ، فليتأمل .

فكيف كان ، فالحق ما هو المشهور من عدم اعتبار الحول في نفس السلعة ، بل في المال الذي يتجر به باعتبار ماله وإن تبدلت أشخاصه ؛ لأن أخبار الباب قد دلت على ثبوت الزكاة في المال الذي يتجر به ويعمل به وفي ما يضطرب من الأموال ، كما عرفت لدى التكلم في موضوع مال التجارة الذي تتعلق لزكاة به ، ولا ريب أن ما يعمل به ليس المراد شخصه ؛ لأنه يدفعه التاجر إلى صاحبه الذي يعامل معه ،

فالمراد الأعم منه ومن بدله ، فالزكاة في الحقيقة تتعلق بالمال المتقلب في التجارة ، لا بشخص ما اشتراه للتجارة ، كما تقدم تحقيقه لدى التكلم في موضوع مال التجارة الذي تتعلق به الزكاة ، وما دلّ على اعتبار الحول - كخبري محمد بن مسلم<sup>(١)</sup> المذكورين في محله - قد دلّ على اعتباره في المال الذي يعمل به للتجارة ، لا في خصوص ما يشتري به .

نعم ، قد ورد في بعض الرويات الواردة في المتاع الذي يمكث عند صاحبه : أنه إن طلب برأس ماله أو بزيادة ، ففيه الزكاة ؛ وظاهر أن الاختصاص سبباً لأجل مورد السؤال لا يوجب تخصيص العمومات .

المسألة الرابعة : إذا ظهر في مال المضاربة الربح ، كانت زكاة الأصل على ربّ المال لانفراده بملكه .

وهذا ممّا لا إشكال فيه . **وإن** الإشكال في ما حزم به المصنف - رحمه الله - بالنسبة إلى **﴿ زكاة الربح ﴾** من أنها **﴿ بينهما ﴾** أي بين ربّ المال والساعي ؛ إذ لا دليل على وجوب زكاة التجارة على العامل في ما يستحقّه من الربح .

وأما على القول بأنّه من قبيل أجرة المثل ، ولا يملكه إلا بعد القسمة : فواضح .

وأما على القول بأنّه يملكه من حين الظهور ، فيصير الربح من حين ظهوره مشتركاً بينهما فإن قلنا بأنّ كونه وقايةً لرأس المال يمنعه عن التصرف فيه كيف يشاء ، ويُخرجه عن الطليقة كالعين المرهونة فكذلك . وإن منعنا ذلك ، وقلنا بأنّه يجوز له القسمة مهما أراد ولو قبل

(١) الكافي ٣ / ٢٨٥ ، الوسائل ، كتاب ١٣ من أبواب ما تجب فيه الزكاة ، الحديث ٣

الإنضاض، فهو ملك طلق له وإن لم يجز له بالفعل الاستقلال بالتصرف فيه كغيره من الأموال المشتركة.

وكونه وقاية لرأس المال غير منافي لطبيعته بعد كون القسمة بالفعل جائزة له ، فهو بعد تسليم هذه المقدمات وإن صدق عليه أنه مال ملكه بالتجارة ، ولكنه لا يصدق عليه أنه مال ملك يعقد المعاوضة بقصد الاسترباح ، بل هو بنفسه ربح التجارة المتعلقة بمال الغير وقد ملكه العامل بعقد المضاربة لا بعقد المعاوضة ، مثل ما ملكه الأجير بعقد الإجارة.

وإن شئت قلت: إن الربح من حيث هو ليس مندرجاً في موضوع أدلة زكاة التجارة ؛ إذ لا يصدق على حصة العامل أنه مال أتحرره أو عمل به أو غير ذلك من العناوين الواردة في الأخبار التي قد عرفت في أول الباب.

وأما حصة المالك فهي أيضاً وإن كتبت كذلك لو لوحظت بنفسها ، ولكنك قد عرفت في ما سبق أن الأ شبه عدم ملحوظية النماء مستقلاً ، وتبعيته للأصل في الحول وفي تعلق الزكاة به ، وإلا فهو بنفسه غير مندرج في عناوين أدلتها ، وإنما يندرج فيها بالنظر إلى كونه جزءاً من الحملة التي دير رأس المال إليها ، ففي ما نحن فيه أيضاً كذلك تتعلق الزكاة بالجملة التي دار إليها رأس مال المالك.

وقضية ذلك أن تضم حصة مالك إلى رأس ماله وتخرج منه الزكاة ؛ لأن رأس ماله نصيب كما هو المعروف ، فيزكي الجميع مع بلوغ الربح - ولو بضميمة ما في رأس المال من العفو - النصاب الثاني وإن لم يحل الحول على الربح بنفسه على ما حققناه في ما نحن فيه . وأما حصة الساعي فلا يصح أن يتعلق بها الزكاة بهذه الملاحظة ؛ لأن

شرط تعلّق الزكاة بذلك المال في تقلّباته التي حال عليها الحول بقاؤه على ملك مالكه ، فلو خرج بعض ما دار إليه قبل حوّل الحول عليه عن ملك مالك الأصل ، فقد صار رأس مال المالك عند حوّل الحول مقصوراً على ما اجتمع له من حصته من الربح منضّمة إلى الأصل ، وأمّا ما ملكه الغير في أثناء الحول من أصل هذا المال أو من ربحه ، لم تجب زكاته على مالك الأصل ؛ لخروجه عن ملكه قبل حوّل الحول عليه ، ولا على ذلك الغير إلا أن يجتمع فيه بنفسه حال كونه مملوكاً له شرائط تعلّق الزكاة به ، ولا يكفي في ذلك مجرد كونه منفعةً حاصلةً له بالتجارة في مال الغير ، كما لا يخفى على المتأمل.

﴿و﴾ قد ظهر بما أشرنا إليه من استقلال حصة العامل بالملاحظة وعدم صحّة جعلها تابعة لرأس المال في تعلّق الزكاة بها. أمّا لو سلّمنا ثبوت الركة فيها ، فلا بد من عرض اعتبارها من حيث هي جامعة للشرائط ، فلا تستحب في حقيقة الحال الزكاة إلا أن لا يحول عليها الحول و﴿تكون﴾ هي نفسها ﴿نصباً﴾ كما هو واضح.

ثم لا يخفى عليك أن القول بثبوت لزكاة في حصة العامل مني على القول بصحّة عقد المضاربة وشرعيّتها ، وأنّ العامل يملك الحصة من حين ظهور الربح.

وأما على القول بأنّها معاملة فاسدة ؛ لجهالة العوض ، وإنّما هي مجرد وعد لا يجب الوفاء به ، فلا يستحق العامل شيئاً من هذا المال ولا من ربحه ، بل أجرة مثل عمله على المالك ، كما حكى القول به عن بعض فركاتها على ربّ المال كما صرح به الشيخ<sup>(١)</sup> وغيره.

وأما إن قلنا بصحتها ولكن لا يثبت العامل الحصة إلا بعد الإنضاض أو القسمة ، فحال الحال قبله ، فالمتجه أيضاً عدم تعلق الزكاة بها لا على العامل ؛ لانتفاء الملكية فصلاً عن غيرها من الشرائط ، ولا على رب المال ؛ لعدم الطلقة ، كما هو واضح .

وكيف كان ، فالأشبه بناءً على صحة عقد المضاربة كما هو الأصح : عدم ثبوت الزكاة في حصة العامل لا على العامل ولا على رب المال ، سواء قلنا بأن العامل يملكها من حين ظهور الربح أو بعد الإنضاض أو القسمة .

﴿ وعلى تقدير القول بالثبوت ﴾ هل يجوز للعامل أن يخرج من الزكاة ؟ قل أن يخصص المال ﴿ ويتحوز به عيناً ويقسم مع المالك أو يفسخ ؟ ﴾ قيل : لا يجوز ﴿ لأنه وقبة لرأس المال ﴾ وهذا القول منقول عن جملة من القدماء والمتأخرين .

﴿ وقيل : نعم ، لأن استحقاق الفقير له من أجزائه عن كونه وقاية ، ﴾ وقد ادعى المصنف - رحمه الله - أن هذا هو أشبه بالقواعد . وهو لا يحلو من نظر ؛ لأن خروج عن كونه وقاية منافي لما تقتضيه المضاربة ؛ فإن مقتضاها كون ملكية العامل للحصة مراعاة بعدم ورود خسارة على رأس المال قبل إتمام العمل ، وهذا معنى كونه وقاية لرأس المال ، فكيف يصح أن يملك الفقير في ملكه أريد مما يملكه نفسه ! مع أن ملكية الفقير للزكاة منحصرة على ملكيته ، فأدلة الزكاة - على تقدير تسليم شمولها له - لا تقتضي إلا استحقاق الفقير جزءاً مما يملكه العامل على النهج الذي يملكه ، فإذا كان ملك العامل بمقتضى أصل جعله ملكية منزلة لا يؤثر تعلق حق الفقير به انفلا به عما هو عليه ، فيكون حق الفقير أيضاً مراعى بسلامة رأس المال عن أن يطرأ عليه نقصان قبل

الإنقضاض ، كما لا يخفى على المتأمل .

المسألة (١٧) الخامسة : الدين لا يمنع من زكاة مال التجارة ، ولو لم يكن للمالك وفاء إلا منه ، لا خلاف فيه على الظاهر ولا إشكال ، بل عن التذكرة وظاهر الخلاف الإجماع عليه<sup>(١)</sup> .

وكذا القول في زكاة المال غير لتجارة ؛ لأنها تتعلق بالعين ، ولكن العين التي هي متعلق الزكاة في التجارة إنما هي بلحاظ ماليتها ، كما عرفت .

وكيف كان ، فلا منافاة بينه وبين اشتغال ذمة المالك بأضعاف أصعافه من الدين من غير فرق في ذلك بين كونه حق الفقير المتعلق بالمال وحبوباً كزكاة المال ، أو استعجالياً كزكاة التجارة ؛ إذ لا معارضة بينهما .

قال العلامة في محكي المتن : الدين لا يمنع الزكاة سواء كان للمالك مال سوى المصائب أو لم يكن ، وسواء استوعب الدين المصائب أو لم يستوعبه ، وسواء كان أموال الزكاة ظاهرة كالتنعم والحرث ، أو باطنة كالذهب والفضة ، وعليه علمونا أجمع<sup>(٢)</sup> . انتهى .

نعم بناء على تعلق زكاة لتجارة أو مطلقها بذمة المالك ، وكونها كسائر الديون الواجبة عليه ، قد تتحقق المزاخمة في صورة قصور المال عن الوفاء بالجميع لدى موت المالك أو بعجزه عن التصرف في ماله وتقسيمه على الغرماء ، فيكون مستحق الزكاة حينئذ كأحدهم في المحاصة ، كما أن

(١) حكاها العاملي في مفتاح الكرامة ج ٣ كتاب الزكاة ، ص ١٢٥ ، وراجع : تذكرة المفهاء ٢٦٥ : ١٧ ، و ٢٢٨ مرجع « هـ » . والخلاف ١٠٨ : ٢ ، المسألة ١٢٥ .

(٢) حكاها العاملي في مدارك الأحكام ١٨٣ : ٥ ، ورجع : منتهى المطلب ٥٠٦ : ١ .

المتجه على هذا التقدير سقوط زكاة التجارة المستحبة ؛ لعدم صلاحيتها لمزاولة الحقوق الواجبة المتعلقة بالمال ، ولكن المبني فاسد ، كما عرفت في محله.

ويدل أيضاً على عدم مانعية الدين عن الزكاة مطلقاً مضافاً إلى ما عرفت ، إطلاق النصوص المتقدمة الدالة على أن زكاة القرض على المستقرض.

ويدل عليه أيضاً في خصوص زكاة المال ما عن الكليني - في الصحيح - عن زرارة عن أبي جعفر ، وعن ضريس عن أبي عبد الله عليه السلام ، أنهما قالاً : «أتيا رجل كان له مال موضوع حتى يحول عليه الحول فإنه يزكّيه ، وإن كان عليه من الدين مثله وأكثر منه فليزك ما في يده»<sup>(١)</sup>.

ولكن الأولى بل الأفضل لمن قصر ماله عن قضاء ديونه ترك زكاة التجارة ، وصرف جميع ما يملك من ماله عن نفقته في تعريض فقته عن الحقوق الواجبة عليه ، كما أوماً إليه الشهيد - في ما حكى عن بيانه - حيث قال : والدين لا يمنع من زكاة استجارة - كما مر في العينية - وإن لم يمكن الوفاء من غيره ؛ لأنها وإن تعلقت بالقيمة فالأعيان مرادة - إلى أن قال - نعم يمكن أن يقال : لا يتأكد إخراج زكاة التجارة للمدين ؛ لأنه نقل يضرّ بالفرض.

وفي الجعفریات عن أمير المؤمنين - عليه السلام - : «من كان له مال وعليه مال فليحسب ماله وما عليه ، فإن كان له فضل مائتي درهم فليعط خمسة» وهذا نص في منع الدين الزكاة.

(١) الكافي ٣/٥٢٢: ١٣ ، الوسائل ، الباب ١٠ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ١.



والشيخ في الخلاف ما تمتك على عدم منع الدين إلا بإطلاق الأخبار الموجبة للزكاة<sup>(١)</sup>. انتهى كلامه - رحمه الله -.

وكأن غرضه من الاستشهاد بالرواية، الاستدلال لئني تأكد الاستحباب في خصوص محل الكلام، أي زكاة التجارة، كما لعنه هو المنساق من ألفاظها، لا مانعية الدين عن الزكاة مطلقاً حتى في زكاة المال، كما فهمه في المدارك، وأورد عنه بعد نقل كلامه بما لفظه:

ونحن قد بينا وجود النص الدال على ذلك صريحاً - يعني خبر زرارة وضريس المتقدم<sup>(٢)</sup> - ثم قال: وما نقله عن الجعفرات مجهول الإسناد، مع إعراض الأصحاب عنه، وإطباقهم على ترك العمل به<sup>(٣)</sup>. انتهى.

وقد أشرنا إلى أن خبر الجعفرات بحسب الظاهر وارد في مال التجارة لا خصوص النقد الموضوع الذي **حال علم الحول**، كما هو مورد خبر زرارة وضريس، فلا معارضة بينها.

وما في خبر الجعفرات من الأمر بإعطاء خمسة التي هي زكاة المائتين، محمول على تأكيد الاستحباب، فيفهم منه أنه لا تأكد بالنسبة إلى ما يساوي الدين، وقد أشرنا إلى أن هذا مما يشهد به العقل والنقل، فلا داعي لطرح الرواية وإن كانت ضعيفة بعد صحة مضمونها وكون موردها قابلاً للمساحة، فليتأمل.

### ﴿ثم يلحق بهذا الفصل مسألان﴾

#### ﴿الأولى: العقار المتخذ للنهائ تستحب الزكاة في حاصله﴾.

(١) كما في المدارك ١٨٤:٥، والجواهر ٢٩٠:١٥، وراجع: البيان ١٩١:١٩٢، والأشعثيات ٤:٥، والخلاف ١٠٩:٢، للسألة ١٢٥.

(٢) تقدم في ص ٤٧١. (٣) مدارك الأحكام ١٨٤:٥.

(١) في المسالك : العقار المتخذ للنماء كالدكان والخان والحمام يلحق بالتجارة غير أن مال التجارة مُعد للاستقاء والتبذل وإن لم يتبدل ، وهذا قار.

وفي إلحاقه به في اعتبار الحول والصاب قولان ، وعدم اشتراطها متوجه ، وهو خيرة العلامة - رحمه الله - في التذكرة<sup>(١)</sup>.

وفي المدارك قال : العقار لعة الأرض. والمراد به هنا ما يعم البساتين والخانات والحمامات وبحو ذلك على ما صرح به الأصحاب ، وامتحياب الزكاة في حاصلها مقطوع به في كلامهم ، ولم أقف له على مستند ، وقد ذكره العلامة في التذكرة والمنتهى مجرداً عن الدليل. ثم قال في التذكرة : ولا يشترط فيه الحول ولا النصاب ؛ للعموم.

واستقرب الشهيد - رحمه الله - في البيان اعتبارهما ، ولا بأس به اقتصاراً في ما حالف الأصل على موضح الوقائق إن تم<sup>(٢)</sup>. انتهى ما في المدارك .

واستوجه في الجواهر تعلق الزكاة به بإدراجه في مال التجارة ، فقال ما لفظه :

قد يقوى في الذهن أنه من مال التحرة بمعنى التكتسب عرفاً ؛ إذ هي أهم من التكتسب بنقل العين واستنمائها ، فإن الاسترباح له طريقان عرفاً : أحدهما بنقل الأعيان ، والثاني باستنمائها مع بقائها ، ولذا تعلق فيه الخمس كغيره من أفراد الاسترباح ، ومن ذلك يتجه اعتبار الشرائط

(١) مسالك الأفيام ١٠٧، ٤٠٨، وراجع تذكرة معهود ٢٣٣، المسألة ١٦٦.

(٢) مدارك الأحكام ١٨٥، وراجع تذكرة المعهود ٢٣٣، المسألة ١٦٦، ومنتهى الطلب ١٠١، ونبيا ١٩٢.

السابقة فيه<sup>(١)</sup>. انتهى.

وفيه: أنه إن أراد جعل نفس العقار المتخذة للنماء مندرجة في موضوع مال التجارة بملاحظة أنها مال ملك بعقد معاوضة بقصد الاكتساب فله وجه، ولكن مقتضاه تعلق الزكاة بعيها؛ لأنها هي المال الذي أتجر به، وهذا مما لم يقل أحد بتعلق الزكاة به.

وأما حاصلها الذي هو محل الكلام فلا مناسبة بينه وبين مال التجارة أصلاً، فضلاً عن استفادة تعلق الزكاة به من الروايات الواردة في المال المستعمل في التجارة، كما لا يخفى عن المتأمل.

وأما العموم الذي استدلت به العلامة في عبارته المتقدمة<sup>(٢)</sup> فلم نعرفه، فلعل مراده ما كان من قبيل ما دلّ على أن للفقراء حقاً في أموال الأغنياء، وأن الله تعالى **يُغْنِيهِمْ فِي الْأَمْوَالِ**، كما احتمله بعض.

مكتبة آية الله العظمى

وفيه ما لا يخفى.

ويمكن أن يكون المقصود به عموم قوله -عليه السلام-، في خبر شعيب: «كل شيء جرّ عليك، لما فرّكه، وكل شيء ورثته أو وهب لك فاستقبل به»<sup>(٣)</sup> بناءً على أن يكون «المال» بالرفع، حيث إن ظاهره حينئذٍ ثبوت الزكاة في مطلق الأرباح المكتسبة بالأموال، خصوصاً إذا كانت الأموال في الأصل متخذةً بقصد الاسترباح، كما في العقار المتخذ للنماء، فإنه من أظهر مصاديق هذا العموم.

وفيه: ما عرفته في ما سبق من عدم خلو هذه الرواية عن التشابه،

(٢) في ص ٤٧٣.

(١) حواهر الكلام ١٥: ٢٩٦.

(٣) الكافي: ٣/ ٥٣٠، التهذيب ٤: ١٨٤/ ٦٧، الوسائل، أبواب ما يجب فيه الزكاة، الحديث ٣.

مع أنه لم ينتقل القول بهذا العموم عن أحد ، فالأولى الاعتراف بعدم العثور على مستند لهذا الحكم عدا أنه معروف بين الأصحاب ، ولعلّ هذا كافٍ في إثبات مثله من باب المسامحة.

وقضية إطلاق كلماتهم كصريح جملة منهم عدم اعتبار الحول والنصاب فيه ، وهو أنسب بما تقتضيه قاعدة المسامحة ، وأوفق بظاهر الرواية المزبورة لو سلمنا دلالتها عليه.

وعلى القول باعتبار النصاب والحول ، يختص مورد لاستصحاب بما إذا كان الحاصل عرضاً غير زكوي كما أنه عليه في المدارك<sup>(١)</sup>.

﴿وَمَا أَتَى لَوْ كَانَ نَقْدًا وَبَلَغَ نَصَابًا﴾ أو زكاة آخر كذلك كأربعين شاة سائمة ﴿وَحَالٌ عَلَيْهِ الْحَوْلُ﴾ فقد وجبت الزكاة<sup>(٢)</sup> وامتنع أن يوصف معه بالاستصحاب.

وحيث لم يثبت لدينا استصحاب هذه الزكاة إلا بقاعدة المسامحة ، فإن لم نعتبر الحول فيها - كما هو الأشبه - فنخرج زكاة الحاصل المفروض كونه زكويّاً بالغاً حد النصاب ، ثم حال الحول عليه ، أشكل الاجتزاء به عن الزكاة الواجبة ؛ فإن شمول ما دلّ على أنه «لا يزكي مال من وجهين في عام»<sup>(٣)</sup> لمثل المقام - الذي لم يثبت شرعيتها من ذلك الوجه إلا بقاعدة المسامحة - محل نظر ، فليتأمل.

﴿وَلَا تَسْتَحِبُّ﴾ الزكاة ﴿فِي الْمَسَاكِينِ ، وَلَا فِي الثِّيَابِ وَالْآلَاتِ وَالْأُمْتَعَةِ الْمَتَّخَذَةِ لِلْقَنِيِّ﴾ لا نقل خلاف فيه ، بل عن التذكرة دعوى

(١) مدارك الأحكام ١٨٥:٥.

(٢) اسكافي ٦/٥٢٠.٣ ، الهدى ٨٥/٣٣:٤ ، الوسئى ، الباب ٧ من أبواب من يحى عليه لزكاة ، الحديث ٩.

الإجماع عليه<sup>(١)</sup>؛ للأصل.

المسألة الثانية: الخيل إذا كانت إناثاً سائمة وحال عليها الحول ففي العتاق يجمع عتيق، وهو على ما في جواهر وغيره: الذي أبواه عربيان كريمان<sup>(٢)</sup> عن كل فرس يلمها في كل عام ديناران، وفي البراذين يجمع برذون - وهو بكسر الهمزة - خلافه عن كل فرس دينار استحباباً لا يمل خلاف فيه، بل في الذكر: وقد أجمع علماؤنا على استحباب الركة في الخيل بشروط ثلاثة: السوم والأثوثة والحول<sup>(٣)</sup>.

والأصل فيه ما رواه الكيني والشيخ - في الصحيح أو الحسن - عن محمد بن مسلم وزرارة عنها - عبيها السلام - جميعاً قالاً: «وضع أمير المؤمنين - عليه السلام - على الخيل العتق الرابعة في كل فرس في كل عام دينارين، وجعل على البراذين ديناراً<sup>(٤)</sup>» ويذكر أيضاً على اشتراط السوم والحول مصافاً إلى استفادتها من الصحيحة المزبورة، وكذا على اشتراط الأثوثة صحيحة زرارة الأخرى، قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: هل في البغال شيء؟ فقال: «لا» فقلت: فكيف صار على الخيل ولم يصر على البغال؟ فقال: «لأن البغال لا تلحق، والخيل الإناث ينتجن، وليس على الخيل الذكور شيء» قال: قلت: فما في الحمير؟ قال: «ليس فيها شيء» قال: قلت: هل على الفرس

(١) حكاها العملي في مدارك الأحكام ١٨٥ هـ، وصاحب جواهر فيها ٢٩٢، ١٥، وراجع:

تذكرة الفقهاء ٢٣٣: ٥، المسألة ١٩١.

(٢) جواهر الكلام ٢٩٢، ١٥، مدارك الأحكام ١٨٦ هـ، مسائل الأفهام ٤٠٨: ١.

(٣) تذكرة الفقهاء ٢٣٢ هـ، المسألة ١٥٩.

(٤) الكافي ١/٥٣٠، ٣، التهذيب ١٨٣/٦٧٤، الاستبصار ٣٤/١٢، الوسائل، الباب ١٦ من

أبواب ما يجب فيه الركة، الحديث ١.

أو البعير يكون للرجل يركبها شيء؟ فقال: «لا، ليس على ما يعلف شيء، إنما الصدقة على السائمة المرسلة في مرجها عامها الذي يقتنيها فيه الرجل»<sup>(١)</sup>.

ويدل على نفي الوجوب مضافاً إلى الإجماع الذي ادّعاه العلامة وغيره، الأصل؛ إذ الصحيح المزبور قصر عن إفادة الوجوب بحسب أصل الشرع، فلا يكاد يفهم منه أريد من الرجحان المجامع للاستحباب. ولو سلم ظهوره في الوجوب، صرفه عن ذلك شهادة الإجماع والنص الوارد في أنه «ليس في شيء من الحيوان زكاة غير هذه الأصناف الثلاثة: الإبل والبقر والغنم»<sup>(٢)</sup>، إلى غير ذلك من الأخبار الحاصرة للزكاة في الأجناس التسعة التي عرفت في صدر الكتاب.



(١) الكافي ٣: ٥٣٠/٢، التهذيب ٤: ٦٧/١٨٤، الوسائل، الباب ١٦ من أبواب ما تجب فيه الزكاة، الحديث ٣.

(٢) راجع: التهذيب ٤: ٤١/١٠٤، والاستبصار ٢: ٢٤/٦٦، والوسائل، الباب ١٧ من أبواب ما تجب فيه الزكاة، الحديث ٤.



يشتهر إلى أن يوقعه في مذلة السؤال وشبهه ، فيقال له : المسكين ؛ من المسكنة بمعنى الذلة ، ولا يطلق في العرف على كل ذليل من أي وجه يكون ، لفظ «المسكين» بل على الذليل الذي أصابه الذلة من فقره ، فالمسكين أحسن مورداً في العرف من الفقير ؛ إذ لا يقال على الفقير المتعفف الذي يحسب الجاهل من تعففه وتعززه غنياً منه ، لفظ<sup>(١)</sup> : «المسكين» وكذا على الفقير الذي يتكفل غيره نفقته بعز ، كأولاد الأغنياء وحواشي الملوك والسلاطين وأتباعهم الذين لا مال لهم من أنفسهم أصلاً ، فضلاً عن أن يكفي بموونتهم.

ويؤيد ما ذكرناه من كون المسكين أسوأ حالاً من مطلق الفقير مضافاً إلى ما عرفت ، ما عن جماعة من القدماء وجمهور المتأخرين من التصريح به<sup>(٢)</sup>.

ويدل عليه أيضاً صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما -عليهما السلام- أنه سأله عن الفقير والمسكين ، فقال : «الفقير الذي لا يسأل ، والمسكين : الذي هو أجهد منه ، الذي يسأل»<sup>(٣)</sup>.

وخبر أبي بصير ، قال : قلت لأبي عبد الله -عليه السلام- : قول الله عز وجل : «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ»<sup>(٤)</sup> قال : «الفقير الذي لا يسأل الناس والمسكين أجهد منه ، وابئس أجهدهم»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر زيادة كلمة «عط».

(٢) كما في كتاب الزكاة للشيخ الأنصاري : ٤٩٥.

(٣) الكافي ٣ : ١٨/٥٠٢ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ٢.

(٤) سورة التوبة ٩ : ٦٠.

(٥) كافي ٣ : ١٦/٥٠١ ، تهذيب ٤ : ٢٩٧/١٠٤ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ٣.



ولا يخفى عليك أن المقصود بمثل هذه الأخبار، وكذا في كلمات الأصحاب المصرحين بأن المسكين أسوأ حالاً من الفقير، بيان المائزين اللفظيين بأخصيّة المسكين من الفقير، الموجبة لإرادة مورد الافتراق من الأخير لدى اجتماعه مع الأول في اللفظ، ولذا قالوا: إذا اجتماعاً افتراقاً؛ وإلا فمن الواضح عدم صحة سلب اسم الفقير عمن لا يملك شيئاً أصلاً، والتجأ إلى تحمّل ذلك السؤال.

وكيف كان، فقد حكى عن جماعة القول بالعكس<sup>(١)</sup>، وأن الفقير أسوأ حالاً من المسكين، مستدين على ذلك بما لا ينهض حجة، خصوصاً في مقابل ما عرفت.

ثم إن الطاهر المصرح به في كلام غير واحد عدم ترتب ثمرة مهمة على هذا الخلاف، كما سنوضحه إن شاء الله.

﴿وقيل﴾: الفقراء والمساكين ﴿من﴾ يقصر ماله عن أحد النصب الزكوية.

وهو ضعيف كما ستعرف.

﴿ثم من الناس من جعل اللفظين﴾ أي: «الفقراء» و«المساكين» ﴿بمعنى واحد﴾ أي متساويين في الصدق، وإلا فلا ينبغي الارتياب في عدم كونه مترددين، كما يوهمه بغض عبائهم.

﴿ومنهم من فرق بينهما في الآية﴾ ويطأثرها مما اجتمع فيه الكلمتان.

ففي العبارة إشارة إلى أنه لا خلاف بينهم في تساويهما في الصدق لدى اسفراد كلّ منهما عن الآخر في اللفظ، بمعنى أنه مهما أطلق لفظ

(١) كما في كتاب الزكاة للشيخ الأنصاري: ٤٩٥.

«المساكين» وحدها في كلام لا يراد منه إلا ما يراد من إطلاق لفظ «الفقراء» كما صرح به غير واحد، ودعوا الإجماع عليه.

ففي المسالك، قال في شرح العبارة ما لفظه:

واعلم أن الفقراء والمساكين متى ذكر أحدهما خاصة دخل فيه الآخر بغير خلاف، نص على ذلك جماعة منهم: الشيخ والعلامة<sup>(١)</sup> رحمهما الله، كما في آية الكفارة<sup>(٢)</sup> المخصوصة بالمسكين، فيدخل فيه الفقير. وإنما الخلاف في ما لو جمعا، كما في آية الزكاة<sup>(٣)</sup> لا غير.

والأصح: أنها حينئذ متغايران؛ لنص أهل اللغة.

وصحيفة أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام. قال: «الفقير

الذي لا يسأل الناس، والمسكين أجهد منه»<sup>(٤)</sup>.

ولا ثمة مهمة في تحقيق ذلك؛ للاتفاق على استحقاقهما من الزكاة حيث ذكرا، ودخول أحدهما تحت الآخر حيث يذكر أحدهما، وإنما تظهر الفائدة نادراً في ما لو ندر أو وقف أو وصى لأحدهما حالاً؛ فإن الآخر لا يدخل فيه، بخلاف العكس<sup>(٥)</sup>. انتهى.

واستشكل غير واحد<sup>(٦)</sup> في ما ذكره من أنه متى ذكر أحدهما دخل فيه الآخر بغير خلاف بأن هذا بعد ثبوت التغاير بين اللطيفين مشكل؛

(١) المبسوط ٢٤٦:٩، منبى الطب ٥١٧:٩، تذكرة الفقهاء ٢٣٨:٥

(٢) سورة المائدة ٤:٥٨

(٣) سورة التوبة ٦٠:٩

(٤) لك في ٣/٥٠١، تهذيب ١٠٤:٤، ٢٩٧، نوسائل، لب ١ من أبواب المستحقين

للزكاة، الحديث ٣.

(٥) مسالك الألفهام ٤٠٩:١.

(٦) كالسيد عاملي في مدارك الأحكام ١٠٢:٥

لأنَّ إطلاق لفظ أحدهما ، وإرادة ما يعمُّ الآخر مجاز لا يصار إليه إلا مع القرينة ، ومع انتفائها يجب حمل اللفظ على حقيقته .

ومن هنا استشكل في كفارات لقواعد - على ما حكى عنه <sup>(١)</sup> - في أجزاء إطعام الفقراء عن المساكين إذا لم نقل بأنَّ الفقير أسوأ حالاً من المسكين . وكذا في الوصية للمساكين .

واحتار في محكي الإيضاح وجامع المقاصد عدم الدخول في الوصية <sup>(٢)</sup> .

ولم يرتح في وصية الدروس - على ما حكى عنه <sup>(٣)</sup> - شيئاً . والذي ينبغي أن يقال في حلِّ هذا الإشكال ، هو ما تقدّمت الإشارة إليه من أنَّ إطلاق لفظ المسكين على الأسوأ حالاً ، وكذا الفقير إن قلنا به ، ليس لأجل كونه هذه الخصوصية مأخوذةً في مفهوم لفظه ، بل هما وصعان كليان أحدهما من الفقر الذي هو بمعنى الحاجة ، والآخر من المسكنة التي هي بمعنى الفلَق . وهما وصعان متلازمان لذات الممكن من حيث هي .

قال الله تبارك وتعالى : « يأتيا الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغنيّ الحميد » <sup>(٤)</sup> .

وقال تعالى : « وأما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر » <sup>(٥)</sup> . ومن الواضح أنه لم يقصد بالمساكين في الآية الذين يسألون الناس ،

(١) حكاة عنه صاحب الجواهر فيها ٢٩٨:١٥ ، وراجع - قواعد الأحكام ٢٩٤:١ و ١٤٨:٢ .

(٢) كما في حواهر الكلام ٢٩٨:١٥ ، وراجع - إيضاح الفوائد ٤٩٧:٢ وجامع المقاصد ٧٨:١٠ .

(٣) حكاة صاحب الجواهر فيها ٢٩٨:١٥ ، وراجع - الدروس ٣٠٨:٢ .

(٤) سورة فاطر ١٥:٣٥ .

(٥) سورة الكهف ٧٩:١٨ .

بل الأذلاء ، بإطلاق «المسكين» في العرف على من يسأل ، بملاحظة ظهور وصف المسكّة والالتجاء إلى الغير فيه ، لا كونه بالخصوص موضوعاً له هذه الكلمة ، فالفقير المتعفف الذي يعمد في العرف من الأعرّة والأشراف هو في نفسه مسكين وإن لم يظهر عليه أثره ؛ إذ الفقر في حد ذاته من أقوى أسباب المذلة ، فكل من يحتاج في نفقته إلى الاستعانة بغيره هو في نفسه مسكين وإن نصرف عنه إطلاق لفظه في المحاورات العرفية ما لم يظهر عليه أثره.

ولكن هذا أي الانصراف العرفي في ما إذا لم يكن المقام مناسباً لإرادة الأعم ، كما في موارد الأمر بالتصتق على المساكين حيث إنّ المناسبة مقتضية لأن يكون نفس الفقر والحاجة بنفسها هي الملحوظة بهذا التكليف ، لا خصوصية وصف المسكّة من حيث هو ، كي يكون عدم بروزه في مورد موجباً لانصراف إطلاق اللفظ عنه ، فتى اجتمع الفقراء والمساكين في كلام واحد ، كما لو أمر لمولى عبده بأن يفرق هذا المال على الفقراء والمساكين ، لا يتبادر من لفظ المساكين إلا إرادة أهل السؤال ونحوهم ممن ظهر عليه آثار لمذلة ، بخلاف ما لو انصردت المساكين بالذكر ، بأن أمره بالتصتق به على المساكين ، كما في آية الخمس<sup>(١)</sup> ونظائرها<sup>(٢)</sup> ؛ فإنّ المتبادر من إطلاق المسكين في مثل هذه الموارد ليس إلا ما يتبادر من إطلاق لفقير ، ولذا لم يقع الخلاف في ذلك على ما اعترف به غير واحد ، عدا ما صدر من بعض من تقلعت الإشارة إليه من التردد فيه.

(١) سورة الأحمال ٨ ٤١ .

(٢) سورة البقرة ٢ ١٧٧ وسورة الاسراء ١٥: ٢٦ .

ولكن مع ذلك كنه ، لا ينبغي ترك الاحتياط في باب الوصية والكفارات ونظائرها مما لا شاهد على إرادة مطلق الفقير من لفظ المسكين بالافتصار على الأسوأ حالاً من مطلقه ، والله العالم.

وكيف كان ، فلما لم يجب البسط على أصناف المستحقين - كما ستعرف - لا يترتب على تحقيق أن الفقراء والمساكين صنف واحد أو صنفان ، وأن أحدهما أسوأ حالاً من الآخر ، ثمرة مهمة في هذا الباب. وإنما المهم بيان الحد المسوّج لتناول الزكاة في هذين الصنفين وهو عدم الغنى ، وهذا على إجماله متما لا خلاف فيه ، كما عن غير واحد التصريح به.

قال العلامة في التذكرة: قد وقع الإجماع على أن الغني لا يأخذ شيئاً من الزكاة من نصيب الفقراء ؛ <sup>(١)</sup> الآية <sup>(٢)</sup> ولقوله عليه السلام: « لا تَصِلْ الصَّدَقَةُ لِلْغَنِيِّ » <sup>(٣)</sup>.

ولكن اختلفوا في الغني الملائع <sup>(٤)</sup> من الأخفاء ، فللشيخ قولان ، أحدهما: حصول الكفاية حولاً له ولعِياله <sup>(٥)</sup> ؛ وبه قال الشافعي ومالك <sup>(٦)</sup> ، وهو الوجه عندي - إلى أن قال - ولقول الثاني للشيخ: إن الضابط من يملك نصيباً من الأثمان أو قيمته فاصلاً عن مسكنه وحامه <sup>(٧)</sup> ، وبه قال

(١) سورة التوبة ٦٠:٩

(٢) سنن أبي داود ١١٨٠٢/١٦٣٤ ، سنن ابن ماجة ١/٥٨٩/١٨٣٩ ، سنن الترمذي

٣/١٢٢/٦٥٢ ، سنن النسائي ٥/٩٩ ، مستدرک للحاكم ١/٤١٧ ، مسند أحمد ٢/١٦٤ و ١٩٢

و ٣٨٩ و ٣٧٥:٥.

(٣) الخلاف ٤: ٢٣٨ ، المسألة ٢٤.

(٤) المجموع ٦: ١٩٣ ، حلية العلماء ٣: ١٥٣ ، نعي ٢: ٥٢٢ و ٧: ٣١٥ ، شرح الكبير ٢: ٦٨٩

(٥) البسوط ١: ٢٧٥.

أبوحنيفة<sup>(١)</sup>، انتهى.

وحكي عن المفاتيح أنه احتار قولاً ثالثاً حاكياً له عن الشيخ في المبسوط، وهو أن الفقير من لم يقدر على كفايته وكفاية من يلزمه من عياله عبادة على النوم<sup>(٣)</sup>.

والمعتمد هو القول الأول وهو: أن الفقير من يقصر ماله عن مؤونة سنة له ولعياله، كما هو المشهور بين المتأخرين، أو مطلقاً على ما ادّعاه بعض، بل ربّما نسب إلى عامة أصحابنا<sup>(١)</sup>.

والمراد بماله أعم من المال المملوك له بالفعل أو بالقوة، فصاحب الحرفة والصنعة اللائقة بحاله الواوية بمؤونته غني لم يجر له تناول الزكاة، كما أن المراد بالمال الوافي بمؤونته، هو: المال الذي من شأنه الصرف في نفقته، لا مثل أثاث بيته، أو رأس مال تجارته المحتاج إليه في تكسبه، أو الستان والضيعة التي يتعيش منها، كما ستعرف.

أما جواز تناول الزكاة لمن لا يملك فعلاً أو قوة مؤونة سنته فيدلّ عليه صحيحة أبي بصير، قال: سمعت الصادق عليه السلام يقول: «يأخذ الزكاة صاحب السعمائة إذا لم يجد غيره» قلت: فإن صاحب السبعمائة تجب عليه الزكاة؟ قال: «زكاته صدقة على عياله، ولا يأخذها إلا أن يكون إذا اعتمد على السبعمائة أنفدها في أقل من سنة فهذا يأخذها، ولا تحلّ الزكاة لمن كان محترفاً وعنده ما تجب فيه الزكاة أن يأخذ

(١) المبسوط للسرّاجي ١٤: ٣، هدية للمريعي ١: ١١٥، المعى ٢: ٥٢٣ و ٣١٥: ٧، حية

لعباء ٣: ١٥٣. (٢) تذكرة الفقهاء ٥: ٢٣٨-٢٤٠، المسألة ١٦٣.

(٣) حكاه صاحب الجواهر فيها ١٥: ٣٠٧، وراجع مدّرج شرائع ١: ٢٠٤، والمبسوط ١: ٢٥٦.

(٤) المناسب هو: صاحب الجواهر فيها ١٥: ٣٠٤.

## الزكاة»<sup>(١)</sup>.

وصحيفة علي بن إسماعيل الدغشي ، المروية عن العليل ، قال : سألت أبا الحسن -عليه السلام- عن السائل وعنده قوت يوم أيحل له أن يسأل ؟ وإن أعطي شيئاً من قبل أن يسأل يحل له أن يقبله ؟ قال : «يأخذ وعنده قوت شهر ما يكفيه لسنته من الزكاة لأنها إنما هي من سنة إلى سنة» هكذا رواها في الوسائل عن العليل<sup>(٢)</sup>.

ولكن في نسخة العليل المطبوعة الموجودة عندنا نحوه ، إلا أن فيها قال : «يأخذ وعنده قوت شهر وما يكفيه لسنة أشهر من الزكاة».

وفي البحار رواها نقلاً عن العليل نحوه<sup>(٣)</sup>.

وكيف كان ، فظاهرها أن السنة في جواز أخذ مقدار كفاية السنة أنه لو منع من ذلك ، لشيء من الحاجة في بعض السنة ، ومقتضاه جواز الأخذ لمن يقصر ماله عن مؤونة السنة مطلقاً ولو بمقدار شهر فما دون.

ويدل عليه أيضاً ما سيأتي من الروايات الدالة على جواز الأخذ لمن له رأس مال لا يحصل منه ما يفي بمؤونته.

ومفهوم رواية يونس بن عمار ، قال : سمعت الصادق -عليه السلام- ، يقول : «تحرم الزكاة على من عنده قوت السنة ، وتجب المطرة على من عنده قوت السنة»<sup>(٤)</sup>.

(١) الكافي ٣ / ١٥٦٠ ، الوسائل ، باب ٨ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ١ ، وحلة «أن يأخذ الزكاة» لم ترد في المصدر وإنما هي من الوسائل.

(٢) الوسائل ، الباب ٨ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ٧ ، وراجع : علل الشرائع : ٣٧١-٣٧٢ ، الباب ٩٧.

(٣) بحار الأنوار ٩٦ : ٢٩ / ٦٥.

(٤) المقنعة : ٢٤٨ ، الوسائل ، باب ٨ من أبواب المستحقين للزكاة ، حديث ١٠ ، وأيضاً الباب ٢ من أبواب زكاة المطرة ، الحديث ١١.

والمناقشة فيه بعدم الاعتداد بمفهوم الوصف ، مدفوعة : بوروده بظاھرہ في مقام التحديد المناسب لإرادة الانشاء عند الانشاء كما لا يخفى .

والمساق من لفظ «القوت» في مثل هذه الموارد إرادة مطلق المؤونة ، لا خصوص القوت ، ولعل في بعض الأخبار الآتية إشارة إليه ، مع أنه لم ينقل القول بالتفصيل بين القوت وغيره عن أحد .

وأما عدم جواز تناولها لمن منك مؤونة سنته وإن لم يملك أزيد من ذلك فيدلّ عليه منطوق رواية يونس المتقدمّة<sup>(١)</sup> ، ومفهوم التعليل الوارد في صحيحة علي بن إسماعيل المتقدمّة<sup>(٢)</sup> .

مضافاً إلى أن من كان بالفعل مالكاً لمقدار من المال الصالح للصرف في نفقته واف بمؤونة سنة له ولعباله لا يعتد في العرف فقيراً ، بل لولا دلالة البصوص والفتاوى على اندراج من يقصر ماله عن مؤونة سنته ، لأشكل الجزم بذلك بالنسبة إلى من كان بالفعل مالكاً لمقدار معتد به من المال واف بمؤونة ستة أشهر أو ستة عملاً وإن كان مؤونة السنة من حيث هي نوع اعتبار وملحوظية لدى لعرف ، بحيث يرون الشخص محتاجاً إلى تخصيصها ، كما يرونه محتاجاً إلى مؤونة يومه وليله ، أو مؤونة سفره الذي يتلبس به من حين تنسبه به ، خصوصاً بالنسبة إلى الأقوات التي من شأنها الادخار من سنة إلى سنة .

ولكن يشكل الاعتماد على مثل هذه الملاحظات والاعتبارات على وجه يورث الجزم بجواز صرف المال الذي جمعه الله للفقراء والمساكين - إلى من كان بالفعل مالكاً لمقدار معتد به من المال واف بمؤونته عتة

(١) نقلت في ص ٤٨٦

(٢) نقلت في ص ٤٨٦ .



أشهر، فإنه من أحق مصاديق الفقير الذي لا يبعد دعوى انصراف إطلاق اسمه عنه لولا دلالة النصوص وافتاوى على عمومته.

ودعوى أن من لم يكن له حرفة أو ممر معيشة واف بمؤوته عادة على سبيل الاستمرار لا يبعد في العرف عنيًا وإن كان بالفعل مالكاً لما يفي بمؤونة سنة أو سنتين، بل يرويه محتاجاً إلى تحصيل مال كذلك، وبعد قصور يده عنه يرويه فقيراً، مدفوعة بعدم كون الاحتياج إلى تحصيل مثل هذا المال مصححاً لإطلاق اسم الفقير عليه على الإطلاق، بل هو بالفعل غني لدى العرف حال كونه وحداً لمؤونة سنته، فالقول بأن الفقير: من لم يقدر على كفايته وكفاية من يدره من عياله عادة على الدوام - كما هو المحكي عن الشيخ في مبسوطه وصريح المحكي عن المفاتيح - ضعيف.

وأما القول بأن الفقير من عيبك نصاباً من الأثمان أو قيمته فقد استدلت له بالنبوي العامي صلى الله عليه وآله «إِنَّ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَذَلِكَ فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَذَلِكَ فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْيَاثِهِمْ فَتَرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ»<sup>(١)</sup>؛ إذ ليس لخصوصية النصاب ولا لجامعيته لشرائط الزكاة - كحؤول الحول عليه إن كان مما يعتبر فيه الحول - مدخلية في تسميته بالفعل عنيًا، فيكشف ذلك عن أن من كان مالكاً لهذا المقدار من المال فاضلاً عن مسكته وخادمه - الذي يحتاج إليه في تعيشه مثلاً من أي جس يكون - هو غني وإن لم يجب عليه الزكاة بالفعل؛ لاختلال شيء

من شرائطها ، أو عدم كون المال زكوتياً ، أو كون المالك صغيراً .  
واستدل له أيضاً بالتسافي بين وجوب دفع الزكاة عنه وحواز أخذها  
له .

وفيه : منع التنافي بين الأمرين .

وأما الخبر المزبور فهو جار مجرى الغالب ، وإلا فقد عرفت في محله أن  
الذين لا يمنع من وجوب الزكاة ، ضد يكون مالك النصاب مشغول البعة  
بشئنه أو أضعاف أضعافه من الثمن ، مع كونه بالفعل محتاجاً إلى نفقة  
أكثر من قيمة النصاب ، كما إذا مكد زرعاً أو ثمرة نخل بالغة حد  
النصاب قل صدق صلاحها ، بثمن<sup>(١)</sup> في دقته ، مع كونه بالفعل محتاجاً  
إلى مسكن ولباس وطعام لا يفي بحاجته الفعلية أضعاف قيمة ذلك  
النصاب .

وهذا مما لا شبهة في فقره وعدم كونه من أعيانهم لا عرفاً ولا شرعاً .  
مع أن الرواية عامة فلا تعويل عليها ، ~~رأى شيخنا~~  
وعلى تقدير تسليم سندها وتامة دلالتها ، فلا يتفاوت الحال بين كون  
النصاب من الأثمان أو غيرها .

مع أن القائل بالقول المزبور عني ما نقله العلامة في عبارته لمقتمة ،  
قيده بالأول ، فلا تصلح الرواية حينئذ مستدلة له ، كما أنه لا يصح أن  
يستند إلى قول الصادق - عليه السلام - في صحيحة زرارة : « لا تحل لمن  
كانت عنده أربعون درهماً يحول عنها الحول أن يأخذها ، وإن أخذها  
أخذها حراماً »<sup>(٢)</sup> فإن أربعين درهماً بنعمه ليس نصاً يجب فيه الزكاة ،

(١) لجار والمحرور يتفق « ملك » .

(٢) التهذيب ٤ : ١٣١/٥١ ، الوسائل ، الباب ١٢ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث • .

فالظاهر كونه كنايةً عن الغني ، أي : عنده أربعون درهماً غير محتاج إليها وقد حال عليها الحول ، كقوله - عليه السلام - في ذيل خبر أبي بصير: «لا تحلّ الزكاة لمن كان محترفاً وعنده ما تجب فيه الزكاة أن يأخذ الزكاة»<sup>(١)</sup>.

وكيف كان ، فلا مجال للارتياح في عدم كون مالكيته مقدار النصاب موجباً لخروج مالكة عن مصداق المقير على الإطلاق ، ولا لاندراجه في مستى العني كذلك ، كما يدل عليه مضافاً إلى شهادة العرف به ، النصوص المعتبرة - التي تقدم بعضها - المصراحة باستحقاق صاحب السعمائة أو الثلاثمائة لزكاة عند قصور ما ملكه عن مؤونة سنته ، فالقول المربور - مع شذوذه - في غاية الصعف ، والله العالم.



قد ناقش جملة من متأخري المتأخرين - بصاحبي المدارك والحدائق - في ما ذكره المشهور في تحديد الفقر المسوع لتناول الزكاة ، من أن الفقير من قصر ماله عن مؤونة سنته.

ففي المدارك ، بعد أن نقل عن اس إدريس أنه عرف الغني بمن ملك من الأموال ما يكون قدر الكفاية لمؤونة سنته ، قال : وإلى هذا القول ذهب المصنف - رحمه الله - وعامة المتأخرين ، وحكاه في المعبر عن الشيخ في باب قسم الصدقات.

لكن لا يخفى أن هذا الإطلاق منافي لما صرح به الأصحاب كالشيخ والمصنف في النافع ، والعلامة ، وغيرهم من جواز تناول الزكاة لمن كان

(١) الكافي ٣/٥٦٠ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب المستحقين لزكاة ، الحديث ١.

له مال يتعيش به ، أو ضيعة يستعملها إذ كان بحيث يحجز عن استمراء الكفاية ؛ إذ مقتضاه أن من كان كذلك كان فقيراً وإن كان بحيث لو أنفق رأس المال المملوك له ، لكفاه طول سنته .

ثم قال : والمعتمد أن من كان له مال يتجر به أو ضيعة يستعملها ، فإن كفاه الربح أو الغلة له ولعِياله ، لم يجز له أخذ الزكاة ، وإن لم يكفه ، جاز له ذلك ، ولا يكلف الإنفاق من رأس المال ، ولا من ثمن الصيعة ، ومن لم يكن له ذلك ، اعتبر فيه قصور أمواله عن مؤونة السنة له ولعِياله<sup>(١)</sup> . انتهى .

أقول : قد أشربنا تنقياً إلى أن المراد بالمال الوافي بمؤونته هو المال الذي لا يتوقف تعيشه في العرف والعادة على حفظ هذا المال ، والتعيش بنمائه ، وإلا فهو بمنزلة الآلة لحرفته وصنعتة التي هي ثمر معيشته .

ويشهد لإرادتهم هذا المعنى تصريحهم بمجوز تناول الزكاة لمن كان له مال يتعيش بنمائه ، أو ضيعة يستعملها بما يمكن غاؤها بقدر الكفاية . وكيف كان ، فهذا هو المشهور على ما نسب<sup>(٢)</sup> إليهم .

ويدلّ عليه مضافاً إلى عدم كفاية وجود مثل هذا المال المتوقف عليه نظم معاشه ما لم يكن ربحه وافيّاً بمؤونته في خروجه عن مستوى الفقير عرفاً ، جملة من الأخبار :

منها : صحيحة معاوية بن وهب ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام . عن الرجل يكون له ثلاثمائة درهم أو أربعمائة درهم وله

(١) مدارك الأحكام ٥ : ١٩٣-١٩٤ ، ورجع سرر ١ : ٢٦٢ ، والمعتبر ٢ : ٥٦٦ ، والمبسوط ١ : ٢٥٦ ، والبهنة ١٨٧ ، والمختصر السامع ٥٨ ، ومنتهى المطلب ١ : ٥١٨ ، وتحرير الأحكام ١ : ٦٨ ، وقواعد الأحكام ١ : ٥٧ .

(٢) الناسب هو صاحب المدارك فيها ٥ : ١٩٦ .

عيال ، وهو يحترف فلا يصيب نفقته فيها أيكسب فيأكلها ولا يأخذ الزكاة ، أو يأخذ الزكاة ؟ قال : «لا ، بل ينظر إلى فضلها فيقوت بها نفسه ومن وسعه ذلك من عياله ، ويأخذ البقية من الزكاة ويتصرف بهذه لا ينفقها»<sup>(١)</sup>.

ورواية هارون بن حمزة ، قال : قلت لأبي عبد الله - عليه السلام - :  
يروون عن النبي - صلى الله عليه وآله - أنه قال : « لا تحمل الصدقة لغني  
ولا لذي مرة سوي » فقال : « لا يصلح يعني » اقال : فقلت له : الرجل يكون له  
ثلاثمائة درهم في بضاعة وله عيال ، فإن أقبل عليها أكلها عياله ، ولم  
يكتفوا برحبها ، قال : « فينظر ما يستعقل منها فيأكله هو ومن وسعه  
ذلك ، وليأخذ لمن لم يسعه من عياله » (٢) .

ويمكن الخدشة في دلالة هذين الخبرين ، خصوصاً الأخير منها بإمكان أن يكون المراد بها أخذ الزكاة لنفس الأشخاص الذين لم يسعهم ذلك إن كانوا بأنفسهم فقراء لا أنفسهم وصرفه في نفقتهم كي ينافيه كونه غنياً ، فليتأمل.

وموثقة سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن الزكاة هل تصلح لصاحب الدار والخادم؟ فقال: «نعم إلا أن تكون داره دار غلبة فيخرج له من غلتها ما يكفيه وعياله، فإن لم تكن الغلبة تكفيه لنفسه وعياله في طعامهم وكسوتهم وحاجتهم من غير إسراف، فقد حلت له الزكاة، وإن كانت غلتها تكفيهم فلا»<sup>(٣)</sup>.

(١) الكافي ٣: ٥٦١/٦ ، الوسائل ، الباب ١٢ من أبواب المستحقين للركاة ، الحديث ١.

(٢) التهذيب ١٣٠/٥١، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٤.

(٣) الكافي ٣/٥٦، التهذيب ٤/١٠٧-١٠٨/٣٠٨، المقية ٢/١٧:٥٧، الوسائل، الباب ٩ من

ونخبر أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله -عليه السلام- عن رجل له ثمانمائة درهم وهو رجل خفاف وله عيال كثير، أله أن يأخذ من الزكاة؟ «فقال: يا أبا محمد أيربح في دراهمه ما يقوت به عياله ويفضل؟» قال: قلت: نعم، قال: «كم يفضل؟» قال: لا أدري؛ قال: «إن كان يفضل عن القوت مقدار نصف القوت فلا يأخذ الزكاة، وإن كان أقل من نصف القوت أخذ الزكاة» قال: قلت: فعليه في ماله زكاة تلزمه؟ قال: «بلى» قال: قلت: كيف يصنع؟ قال: «يوضع بها على عياله في طعامهم وكسوتهم، ويُنقى منها شيئاً يناوله غيرهم، وما أخذ من الزكاة فضّه على عياله حتى يلحقهم بالناس»<sup>(١)</sup>.

ولعلّ اعتبار زيادة نصف القوت بملاحظة بعض المخارج الغير المعلومة الاتفاقية الطارئة في أثناء الحول، أو التوسعة على عياله حتى يلحقهم بالناس، كما يومئ إليه ذيل الحديث، أو بملاحظة مثل اللباس ونحوه ممّا لا يدخل في مسمى القوت إلّا على صيغ التوسّع.

والزكاة التي أثبتّها في ماله هي زكاة التجارة المستحبة التي لا محذور في الأمر بصرفها في التوسعة على عياله، وإيصال شيء منه إلى غيرهم.

ونخبر إسماعيل بن عبد العزيز عن أبيه، قال: دخلت أنا وأبو بصير على أبي عبد الله -عليه السلام- فقال له أبو بصير: إنّا لصديقاً وهو رجل صدوق يدين الله بما ندين به، فقال: «من هذا يا أبا محمد الذي تزكّيه؟» فقال: العباس بن الوليد بن صبيح، فقال: «رحم الله الوليد بن صبيح، ماله يا أبا محمد؟» قال: جعلت فداك له دار تسوي أربعة آلاف درهم،

(١) الكافي ٣: ٥٦٠، انقبه ٥٨/١٨٠٢، لوسثن، الباب ٨ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٤.

وله تجارية ، وله غلام يستقي عن الحمل كل يوم ما بين الدرهمين إلى الأربعة سوى علف الحمل ، وله عيال أله أن يأخذ من الزكاة ؟ قال : «نعم» قال : وله هذه العروض ؟ فقال : «بأنأحمد فتأمرني أن أمره ببيع داره وهي عزة ومسقط رأسه ، أو ببيع خادمه الذي يقيه الحر والبرد ، ويصون وجهه ووجه عياله ، أو أمره أن يبيع غلامه وجمله وهو معيشته وقوته ؟ بل يأخذ الركاة فهي له حلال ، ولا يبيع داره ولا علامه ولا جملة»<sup>(١)</sup>.

وسوق هذه الأخبار مع ما فيها من ترك الاستفصال يجعلها كالنص في عدم الفرق بين ما لو كانت قيمة الصيغة أو بضاعته التي يتحررها لو أكت عليها وصرفها في نفقته ، كانت وافية بمؤنته وعلمه.

ها في صححة أبي بصير - <sup>(٢)</sup> التقطعة من تقييد حواز الأخذ لصاحب السبعمئة بما إذا كان لو اعتمد عليها أنفدها في أقل من سنة ، إنما هو لعير المحترف الذي يستعملها في حرفته التي هي مزمع معيشته بشهادة الروايات المزبورة لو لم نقل بانصرافه في حد ذاته إليه.

ثم إن المدار في استثناء رأس المال مما يحصل به الكفاية - كما صرح به بعض<sup>(٣)</sup> - على الاستثناء الفعلي ، أي : استعماله بالفعل في تجارته ، كما هو مساق الروايات ، لا مجرد شأنيته لذلك وإن لم يعمل به بالفعل ، فإن هذا بمجرد لا يجعله كدار سكناه مستثنى عما يحصل به الكفاية.

كما أن المدار على كونه محتجاً في مؤنته إلى الاكتساب بهذا المال

(١) الكافي ٣/٥٦٢:١٠ ، الوسائل ، ادب ٩ من أبواب المستحق للركاة ، الحديث ٣.

(٢) تقطعت في ص ٤٨٥

(٣) راجع : حواهر الكلام ٣١١:١٥.

بحيث لولاه ، لاختل نظم معاشه ، وهكذا في الضيعة ونحوها مما التزمنا باستثنائه.

ولا يتفاوت الحال في جواز تناول الزكاة عند قصور حاصل الضيعة أو ربح التجارة عن مؤونته في كل سنة أو حصوله في بعض السنين من باب الاتفاق ، فإنه في السنة التي ينقص فيها ربحه يجوز له أن يتناول من الزكاة بمقدار الكفاية ، ولا يبيع ضيعته أو يتصرف في رأس ماله إلا أن يكون فيه زيادة عن المقدار الذي يتوقف عليه تكتبه ، والله العالم.

﴿وَمَنْ يَقْدِرْ عَلَى اكْتِسَابِ مَا يَمُوتُ نَفْسَهُ وَعِيَالَهُ عَلَى وَحْدِهِ يَلِيقَ بِحَالِهِ لَا تَحِلُّ لَهُ الزَّكَاةُ لِأَنَّهُ كَالْفَنِيِّ ، وَكَذَا دَوَّ الصَّنْعَةِ وَاللَّائِقَةُ بِحَالِهِ الَّتِي تَقُومُ كُفَايَتُهُ كَالصِّيَاغَةِ وَالْحَيَاكَةِ وَالْحَيَاظَةِ وَنَحْوِهَا .

وأما القدرة على الكسب والصناعة <sup>الغير</sup> اللاتقيين بحاله فليست مانعة عن تناولها جزئاً ، فلا يكلف الربيع <sup>تسرع</sup> الحطب والحرق ، والكسب وخدمة من دونه في الشرف ، وأشبه ذلك <sup>مما فيه</sup> مذلة في العرف والعادة ، فإن ذلك أصعب من بيع خادمه وداره ، الذي قد سمعت في خبر إسماعيل - المتقدم <sup>(١)</sup> - التصريح بعدم لزومه ، مع ما فيه من الحرج المني بأدلتها.

ومنه يعلم عدم مانعية القدرة على الجحرف والصنائع الشاقة التي لا تتحمل في العادة وإن لم تكن منافية لشأنه .

مضافاً إلى أن القدرة على مثل هذه الأمور لا تجعله كالغني ، وإلا فقلما يوجد فقير في العالم.

بل في الجواهر استشكل في كون القدرة على الكسب اللائق بحاله ،



الوافي بمؤنثته - ما لم يكن بالفعل مشغولاً بحرفته وكسبه - مانعاً عن جواز تناول الزكاة ، بل قوى عدله ؛ نظراً إلى عدم خروجه بذلك عرفاً عن حد الفقير الذي وضع له الزكاة<sup>(١)</sup>.

بل عن الخلاف أنه حكى عن بعض أصحابنا جواز الدفع للمكتسب من غير اشتراطه بقصور كسبه<sup>(٢)</sup>.

واستدل له في محكي المختلف<sup>(٣)</sup> بأنه غير مالك للنصاب ولا لقدر الكفاية ، فحاز له الأخذ من الصلقة كالفقير.

ثم أحاب عنه بالفرق ؛ فإن الفقير محتاج إليها بخلاف صورة النزاع. أقول: وربما يؤيد القول لمزبور قوله -عليه السلام- في صحيحة أبي بصير، المتقدمة<sup>(٤)</sup>: «ولا تحز الزكاة لمن كان محترفاً وعنده ما تجب فيه الزكاة أن يأخذ الزكاة» فإنه مشهور<sup>(٥)</sup> للمحترف الذي لا يملك النصاب وإن كان كسبه وافياً بمؤنثته.

ولكنه لا ينبغي الالتفات إلى مثل هذا الإشعار في مقابل ما ستعرف ، خصوصاً بعد الالتفات إلى أن من كان له حرفة تفي بمؤنثته ، لائقة بحاله على سبيل الاستمرار لا يعد في العرف فقيراً ، بل هو لدى العرف أغنى من غير المحترف ذلك لمؤونة سنة أو سنتين من غير أن يكون له عمر معيشة على الدوام.

وقد ورد التصريح بحرمة الزكاة على صاحب الخمسين إذا كان له

(١) سواهن لكلام ١٥: ٣١٤-٣١٥.

(٢ و ٣) حكاه صاحب المدارك فيها ١٩٧: ٥ ، وراجع: الخلاف ٤: ٣٣٠ ، المسألة ١١ ، والمختلف:

١٦: ٣ ، المسألة ٦٩.

(٤) نقلت في ص ٤٩٠.

(٥) الأنسب: بفتحها.

حرفة كافية بمؤنته في موثقة سماعة عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال : «قد تحمل الزكاة لصاحب السبعمئة وتحرم على صاحب الخمسين درهماً» فقلت له : وكيف يكون هذا ؟ قال : «إذا كان صاحب السبعمئة له عيال كثير ، فلو قسمها بينهم لم تكفه ، فلبعت عنها نفسه وليأخذ لعياله ، وأما صاحب الخمسين فإنه يحرم عليه إذا كان وحده وهو محترف يعمل بها وهو يصيب منها ما يكفيه إن شاء الله»<sup>(١)</sup>.

وكذا في الموثق عن محمد بن مسلم وغيره عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : «تحمل الزكاة لمن له سبعمئة درهم إذا لم يكن له حرفة ويخرج زكاتها منها ويشترى بها بالبعض قوتاً لعياله ، ويعطي البقية لأصحابه ، ولا تحمل الزكاة لمن له خمسون درهماً وله حرفة يقوت بها عياله»<sup>(٢)</sup>.

ومن المعلوم أن الخمسين درهماً ليس نصيباً يجب فيه الزكاة ، فهذا القول مع شذوذه ، بل عدم معروفية قائده ، في غاية الضعف . وأما القول بكفاية مجرد القدرة على صنعة أو كسب لائق بحاله ، كما هو مقتضى ظاهر المتن وغيره ، بل لمشهور - على ما نسب إليهم<sup>(٣)</sup> - فستنده صحيحة زرارة أو حسنة ، عن أبي جعفر - عليه السلام ، قال : سمعته يقول : «إن الصدقة لا تحمل لمحترف ، ولا لذي مرة سوي فتتزهوا عنها»<sup>(٤)</sup>.

(١) الكافي ٣/٥٩١ : ٩ ، الوسائل ، الباب ١٢ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ٢ .

(٢) على الشرائع : ٣٧٠ ، الباب ٩٢ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ٦ .

(٣) الناسب هو : العامل في مدارك الأحكام : ١٩٦ : ٥ .

(٤) الكافي ٣/٥٩٠ : ٢ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ٢ .

وخبر أبي البختري المروي عن قرب الإسناد عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام، أنه كان يقول: «لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي»<sup>(١)</sup>.

وعن الصدوق في معاني الأخبار بإسناده عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «قال رسول الله - صلى الله عليه وآله -: لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي، ولا لمحترف ولا لقوي» قلنا: ما معنى هذا؟ قال: «لا يحل له أن يأخذها وهو يقدر على أن يكف نفسه عنها»<sup>(٢)</sup>.

ولكن بعد أن روى هذه الرواية، قال: وفي حديث آخر عن الصادق عليه السلام - أنه قال: «قد قال رسول الله - صلى الله عليه وآله -: إن الصدقة لا تحل لغني، ولم يقبل»<sup>(٣)</sup>.

وعنه في العقبة قال: وقيل للصادق عليه السلام: إن الناس يروون عن رسول الله - صلى الله عليه وآله - أنه قال: «إن الصدقة لا تحل لغني ولا لذي مرة سوي» فقال: «قد قال لغني ولم يقبل لذي مرة سوي»<sup>(٤)</sup>. واستظهر في الجواهر من إنكار أن رسول الله - صلى الله عليه وآله - قال ذلك: حوازي تناولها لذي القوة»<sup>(٥)</sup>.

وفيه: بعد تسليم هذا الظهور والعرض عن معارضته بما قبله، أنه لا وثوق بهذا الحديث المرسس، بل الغالب على الظن - كما اعترف به في الجواهر<sup>(٦)</sup> - كونه إشارة إلى صحيحة معاوية بن وهب، قال: قلت لأبي

(١) قرب الإسناد: ١٥٥/٥٧٠، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ١١.

(٢) معاني الأخبار: ١/٢٦٢، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٨.

(٣) معاني الأخبار: ٢/٢٦٢، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٩.

(٤) لعقبه ٣: ١٠٩/٤٥٨، الوسائل، الباب ٨ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٥.

(٥) جواهر الكلام ٣١٤: ١٥. (٦) جواهر الكلام ٣١٣: ١٥.

عبد الله - عليه السلام - : يروون عن النبي - صلى الله عليه وآله - «أن الصدقة لا تحل لعبي ولا لذي مرة سوي» فقال أبو عبد الله - عليه السلام - : «لا تصلح لغني»<sup>(١)</sup>.

أو رواية هارون بن حمزة المشقة<sup>(٢)</sup> في المسألة السابقة التي هي نحوها.

مع أنه لا دلالة لهذه العبارة على نفي صدور ذلك الكلام من رسول الله - صلى الله عليه وآله - ، بل هي إشارة إلى إناطة الحكم بحصول الغنى ، وأنه لم يقصد بـ «ذي مرة سوي» معنى مغاير لذلك ، بل هو جار مجرى الغالب من كونه قادراً على أن يكف نفسه عنها ، الذي هو معنى الغنى وإن انصرف عنه إطلاق لفظه لئلا يعدم كونه بالفعل ذا مال ، وكأنه أريد بالجواب شرح ما روى عن النبي - صلى الله عليه وآله - لدى التحليل ، كما في رواية زرارة - الثانية - من تفسير مجموع الفقرات المروية عنه صلى الله عليه وآله ، بأنه لا تحل لذي مرة سوي الصدقة وهو يقدر على أن يكف نفسه عنها ، فيستفاد من هذه الرواية ، بل وكذا من صحيحة معاوية ، ورواية هارون بن حمزة : أن المراد بالمحترف والقوي وذي مرة - الواردة في سائر الأخبار النافية لحل صدقة لهم - ليس مطلقاً ، بل من يقدر على أن يموت نفسه وعياله ، مضافاً إلى شهادة غيرها من القرائن بذلك ، فيتم الاستدلال بها للمشهور.

ولكن قد يشكل ذلك : بأن محدد القدرة على ذلك ما لم يتلبس بحرفة أو كسب لائق بحاله واف بمؤنته لا يجمعه غنياً ، بل لا يخرج عرقاً عن

(١) الكافي ٣/٥٦٢: ١٢ ، الوسائل ، لباب ٨ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ٣.

(٢) نقلت في ص ٤٩٢.

موضوع الفقير، فيشكل الالتزام بعدم جواز تناوله للزكاة مع احتياجه إليها بالفعل واندراجه في زمرة الفقراء عرفاً ولغة؛ لإباء أدلة شرع الزكاة للفقراء عن الصرف عن مثله.

اللهم إلا أن يقال: إن هذا إنما هو بالنظر إلى حال احتياجه وعدم قدرته على أن يكف نفسه عنها، ولا كلام في جواز تناوله منها. وإثبات الكلام في إباحتها له حال قدرته على تحصيل مقدار حاجته بكسبه، وهو في هذا الحال بحكم لغني في العرف، ولا يعد فقيراً.

ولكن جعل شيخنا المرتضى محل الإشكال حال عجزه عن الاكتساب، فقال ما لفظه: وبو ترك المحترف الحرفة، فاحتاج في زمان لا يقدر عليها، كما لو ترك العمل نهاراً، فاحتاج ليلاً، وكما لو ترك البناء عمل الشتاء في الصيف، فاحتاج في الشتاء مع عدم حصول ذلك العمل له فيه إشكال من صدق الفقير عليه، وأنه لا يقدر في الحال على ما يكف به نفسه عن الزكاة، فتقصه أدلة جواز الأخذ. ومن صدق المحترف وذو المزة السوي عليه، فتشمله أدلة المنع، وهو الأقوى؛ لعدم معلومية صدق الفقير عليه، وإلا لصدق على المحبوس الغني، ولم يجعل ابن السبيل قسماً للفقير في الكتاب والسنة. نعم لا بأس بالصرف إليه من سهم سبيل الله.

لكن الإنصاف أنه لو لم يتعقد الإجماع على الخلاف قوي القول بجواز الدفع إلى من محتاج في آن حاجته وإن كان عرض له في زمان يسير ولو بسوء اختياره<sup>(١)</sup>. انتهى.

أقول: قد ظهر لك في ما مر أنه لا عرة بصدق المحترف وذو المزة

(١) كتاب الزكاة للشيخ الأنصاري: ٤٩٦.

السوي عليه بعد ورود تفسيرهما - في رواية زرارة المتقدمة<sup>(١)</sup> - بمن يقدر على أن يكف نفسه عنها ، ودلالة صحيحة معاوية وخبر هارون على إناطة نفي الجواز بكونه غنياً ، لا بكونه ذي مرة ، فالعبارة بذلك ، لا بصديق اللفظين ؛ كي يكون صدقهما عليه - بعد الاعتراف باندراجهما في موضوع ما دلّ على حواز الأخذ لمن لا يقدر في الحال على أن يكف نفسه عنها - منشأ للإشكال.

فالأقوى : ما قواه في ذيل كلامه من جواز الدفع إلى كل محتاج في أن حاجته.

وانعقاد الإجماع على خلافه غير معلوم ، بل ولا مظنون ، بل قد يغلب على الظن عدم إرادة المشهور القائلين بعدم جواز الدفع إلى من يقدر على كسب كاف بمؤنته إلا المنع عنه في حال قدرته ، فهذا مما لا ينبغي الاستشكال فيه.

وإنما الإشكال في من يقدر على كسب كاف بمؤنته بحاله واف بمؤنته ، ولكنته لم يتمود على الاكتساب ، ككثير من البطالين وأهل السؤال وأشباههم ممن لهم قدرة وقوة على كثير من الصنائع والحرف الثلاثة بحالهم ، ولكنتهم تعودوا على التعيش بأخذ الصدقات والصبر على الفقر والفاقة ، وتحمل ذلك السؤال ، وتداول وجوه الخيرات والصدقات وترك الاكتساب ؛ فإنه يصدق عليهم عرفاً اسم الفقير ، ولكنته هو في الواقع غني ، أي قادر على أن يكف نفسه عنها.

وقد أشرنا آنفاً إلى أن هذا المعنى هو المراد بالغني في هذا الباب في مقابل المحتاج الذي هو معنى الفقير.

فالقول بعدم الجواز - كما نسب إلى المشهور<sup>(١)</sup> - هو الأقوى.  
وما في الجواهر من دعوى السيرة على دفعها على مثل هذه  
الأشخاص<sup>(٢)</sup> ؛ محل نظر، بل منع ، والله العالم.

### نبيه

صرح غير واحد بأنه يجوز لتقادر على الاكتساب ترك الكسب والأخذ  
من الزكاة للاشتغال بأمر واجب ولو كفاية كالتفقه في الدين.  
قال شيخنا المرتضى - رحمه الله - : ويحتمل تعيين الواجب الكفائي على  
من لا يحتاج إلى الكسب ؛ لأن المحتاج إليه مشغول النعة بواجب عيني.  
ثم أشار إلى ما ذهب إليه جملة منهم من جوازه ؛ للاشتغال بطلب  
العلم المستحب ؛ للأمر به المستلزم لطلب ترك الاكتساب المستلزم لجواز  
أخذ الزكاة.

ورده : بأنه بعد عموم ما تحريم الزكاة على التقادر على التكسب بصير  
التكسب واجباً لأجل حفظ نفسه وعياله ، فلا يزاحمه استحباب ذلك ؛  
لأن المستحب لا يزاحم الواجب إجماعاً.

ثم قال : ودعوى أن تسليم حرمة الأخذ المستلزم لوجوب التكسب  
مبني على تقديم أدلتها على أدلة ذلك المستحب ، لم لا يجوز العكس ؟  
مدفوعة إجمالاً بأن المقرر في محله أن استحباب المستحب لعموم دليله ،  
لا يزاحم عموم وجوب الواجبات<sup>(٣)</sup> . انتهى .

أقول : لا يخفى عليك أن حفظ النفس لا يتوقف على خصوص

(١) الناسب هو : العامل في مدارك الأحكام ١٩٦:٥ .

(٢) جواهر الكلام ٣١٤:١٥ .

(٣) كتاب الزكاة للشيخ الأنصاري ٤٩٧:٤ .

الاكتساب ، فضلاً عن كونه بمقدار يخرج به عن حد الفقر ، فإنه يكفي في حفظ النفس تحصيل قوت يسد به رمقه لدى احتياجه إليه بنحو من الأنحاء ، سواء كان بالاكتساب ، أو بالاستدانة ، أو الاستعطاء من أصدقائه وأقاربه ، أو سائر المسلمين ، أو الالتقاط من حشيش الأرض ، أو بيع داره أو شيء من مستثنيات الدين ، أو غير ذلك من طرق التحصيل.

وقد حققنا لدى التكلّم في حرمة إراقة الماء قبل الوقت أو بعده في مبحث التيمّم من كتاب الطهارة أنه لا يتجزّز التكليف بشيء من المقتضات الوجودية للوائح المطقة أو المشروطة إلا بعد إحراز توقّف الواجب على خصوص هذا الشيء ، وأنه لم يخل به ، يتعذّر عليه الخروج عن عهدة ذلك التكليف ، فلا يتجزّز عليه التكليف بالاكتساب مقدّمة لحفظ نفسه ، إلا إذا علم بكون الإخلال به موجباً لتسلّمها ، ولا أقلّ من الظنّ بذلك ، ومتى أحرز ذلك ، لم يخرج عن الاشتغال عنه بالواجبات العينية أيضاً ، فضلاً عن الكفائية.

وأما من لم يحرز ذلك بأن كان عنده في هذا اليوم بمقدار ما يسدّ به رمقه في يومه وليلته ، واحتمل أن يرزقه الله تعالى في الغد أيضاً مثل ما رزقه في هذا اليوم من حيث لا يحتسب ، جاز له ترك التكتسب والاشتغال بالأعمال المباحة ، فضلاً عن المستحبة ، ولا سيما مثل تحصيل العلوم الدينية ، فلا مجال للارتياح في عدم اختصاص وجوب التفقّه أو استحبابه بخصوص الأغنياء أو الفقراء العاجزين عن الاكتساب ، الذين يحلّ لهم الصدقات ، بل هو عام لسائر المكلفين.

فإذا ترك القادر على الاكتساب كسبه ، وقنع بأقلّ قوت يقيم صلبه من حشيش ونحوه ، وصبر على الفقر والفاقة ، واشتغل بتهديب أخلاقه



بالرياضات والمجاهدات ، وتحصيل العلوم الدينية ، والعمل بالآداب الشرعية ، فقد زهد في دنياه ووز في آخرته فوزاً عظيماً ، فهذا مما لا مجال للارتباب في رجحانه ، فضلاً عن جواره.

ولكن لا ملازمة بينه وبين جواز أخذ الزكاة له ؛ إذ بعد فرض دلالة الدليل على عدم حدية الصدقة لمن يقدر على اكتساب مؤونته على الإطلاق ، نلتزم بحرمها عليه وإن استحب له الاشتغال بطلب العلم وسائر الأعمال المستحبة المستزمنة لترك التكسب.

وحيث لا يجب عليه فعل المستحبات لا عقلاً ولا شرعاً لا ينفي ذلك قدرته على الاكتساب ؛ كي يحلّ له أخذ الصدقة ، فيصير حاله في تعيشه في الدنيا كحال كثير من الفقراء المشغولين بطلب العلم ، الذين لا يعطيهم أحد من الزكاة وسائر وجوه الصدقات شيئاً ، ولا يموت أحد منهم من الجوع.

ولكن لما منع أن يسمع إطلاقاً **فَيُؤْتَى الْقُدْرَةَ** على التكسب عن أخذ الزكاة على وجه يتناول مثل لمقام ؛ فإنّ عمدة ما يصح الاستدلال به لذلك : قوله -عليه السلام- في رواية زرارة المتقدمة<sup>(١)</sup> ، الواردة في تفسير الخبر السابق لحلّ الصدقة على المحترف ولقوي وذو مرة سويّ: «لا يحلّ له أن يأخذها وهو يقدر على أن يكف نفسه عنها».

وهذا وإن كان بظاهره مؤمهاً لذلك ، ولكن الظاهر عدم إرادة مطلق القدرة منه ، بل كونه بالفعل لدى العرف متمكناً من القيام بنفقته ونفقة من يعوله ، بحيث يراه العرف محكم صاحب المال في كفايته بمؤونته ، كما يفصح عن ذلك : صحيحة معاوية ورواية هارون بن حمزة المتقنعتان<sup>(٢)</sup>

(١) تقنعت في ص ٤٩٨.

(٢) تقنعتا في ص ٤٩١ و ٤٩٢.

الدالتان على إناطة نفي الحجة بالعنى بالتقريب المتقدم.

فمثل طلبية العلم الذين جعلوا شغلهم التحصيل إذا قصر ما لهم عن مؤونتهم غير مدرج في موضوع تلك القضية عرفاً ، وقدرتهم على أن يكفوا أنفسهم عن الزكاة باشتغالهم بالكسب بعد أن اتخذوا تحصيل العلم حرفة لهم كقدرة أرباب الحرف والصنائع - الذين يقصر ربحهم عن مؤونتهم - على كسب آخر واف بمؤونتهم ، غير مسحوظة لدى العرف في ما هو ملاك الفقر والغنى ، وليس للشارع اصطلاح خاص في هذا الباب.

والروايات النافية لحل الصدقة على المحترف وذو مرة سوى مسوقة على الظاهر - لبيان عدم الفرق في الغنى المانع عن حلية الصدقة بين كونه بالفعل أو بالقوة القريبة منه ، مثل أرباب الصنائع الدين وظيفتهم التعيش مكسبهم ، لا مثل طلبية العلم الذين لا يراهم العرف كذلك ، فالأشبه حواز أخذ لزكاة لهم ، والله اعلم .

ولو قصرنا الجرفة أو الصنعة بالإلزام بحلله عن كفايته ، جاز له أن يتناولها بلا خلاف فيه على لظاهر ، بل نحن التذكرة أنه موضع وفاق بين العلماء<sup>(١)</sup>.

﴿ وبنا الخلاف في تقدير الأحذ للمقاصر ، وقيل : يعطى ما يتم كفايته لا أزيد ، ﴾

﴿ فليس ذلك شرطاً ﴾ بل يجوز أن يعطى ما يغنيه ويزيد على عماه .

وقد نسب هذا القول إلى المشهور<sup>(٢)</sup>.

(١) حكاها العملي في مدارك الأحكام ١٩٧٥ ، وراجع : تذكرة الفقهاء ٢٨٧٥ ، المسألة ١٨٩ ،

(٢) السبب هو : صاحب الجواهر فيها ١٥ ٣١٦-٣١٥ .

ومستنده: إطلاق الروايات، لأمرة بالاغناء، كصحيحة سعيد بن غروان عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته كم يعطى الرجل الواحد من الزكاة؟ قال: «أعطه حتى تغنيه»<sup>(١)</sup>.

وموثقة عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه سُئل كم يعطى الرجل من الزكاة؟ فقال: «قل أبو جعفر - عليه السلام -: إذا أعطيت فأغنه»<sup>(٢)</sup>.

وموثقة إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي الحسن موسى - عليه السلام -: أعطني الرجل من الزكاة ثمانين درهماً؟ قال: «نعم وزده» قلت: أعطيه مائة؟ قال: «نعم وأغنه إن قدرت على أن تغنيه»<sup>(٣)</sup>.

وموثقته الأخرى قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: أعطني الرجل من الزكاة مائة درهم؟ قال: «نعم» قلت: مائتين؟ قال: «نعم» قلت: ثلاثمائة؟ قال: «نعم» قلت: أربعمائة؟ قال: نعم قلت: خمسمائة؟ قال: «نعم حتى تغنيه»<sup>(٤)</sup>.

وما رواه الكليني بإسناده عن عاصم بن حميد عن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: إن شيخاً من أصحابنا يقال له: عمر؛ سأل عيسى بن أعين وهو محتاج، فقال له عيسى بن أعين: أما إن

(١) الكافي ٣: ٥٤٨/٤، التهذيب ٤: ٦٣٠/١٧٠، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ١ و٥.

(٢) الكافي ٣: ٥٤٨/٣، التهذيب ٤: ٦٤١/١٧٤، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٤.

(٣) الكافي ٣: ٥٤٨/٢، التهذيب ٤: ٦٤١/١٧٣، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٣.

(٤) التهذيب ٤: ٦٣٠/١٧٢، الوسائل، الباب ٢٤ من أبواب مستحقين للزكاة، الحديث ٧.



فياكل. هو ومن يسهه ذلك ، وليأخذ لمن لم يسهه من عياله»<sup>(١)</sup>.  
وكذا قوله عليه السلام- في موثقة سماعة: «إذا كان صاحب  
السعمائة له عيال كثير فوَقَّعَها بينهم لم تكفه فبيع عن نفسه  
وليأخذها لعياله»<sup>(٢)</sup> فإنه يستشعر من مثل هذه الأخبار، بل قد يستظهر  
منها قصر الرخصة على أخذ البقية خاصة.

ويؤيده أيضاً ما دلَّ على أنَّ لمقير الذي عمده قوت شهر أو شهرين  
له أن يأخذ قوت سنته ، معللاً ذلك : بأنها من سنة إلى سنة<sup>(٣)</sup>؛ فإنه  
يفهم من التعليل المزبور بني استحقاق ما راد عن سنة.

ويتوخه على جميع ما ذكر أنه لا ينبغي الالتفات إلى شيء من مثل  
هذه الإشعارات الغير البالغة مرتبة لدلالة في مقابل المعتبرة المستفيضة  
المتقدمة.

ولو سلمت دلالتها على المدعى بعمليتها الطهور الغير التام لمكافئة  
تلك الأحبار التي كادت تكون ضرباً من جواز دفع الزائد عن مؤنته ،  
كما ستعرف.

وقد يجاب عما ذكر بأنه لا منافاة بين هذه الروايات الطاهرة أو  
المشعرة بعدم جواز أخذ ما يزيد عن الكفاية ، وبين الروايات المتقدمة  
التي جعل فيها الإغناء غاية لرحمة ، بل هي أيضاً مؤيدة للمطلوب ؛ إذ  
الغنى يتحقق بدفع ما يكفي لمؤنته ، ولذا لا يجوز دفع ما زاد على هذا  
المقدار ثانياً بعد أن دفع إليه أولاً بمقدار كفايته ، فما زاد على هذا المقدار

(١) التلخيص ٤: ١٣٠/٥١ ، الوسائل ، الباب ١٢ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ٤.

(٢) الكافي ٣: ٥٦١/٩ ، الوسائل ، الباب ١٢ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ٢.

(٣) عدل الشرائع: ٣٧١-٣٧٢ ، الباب ٩٧ ، الحديث ١ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب  
المستحقين للزكاة ، الحديث ٧.

زائد عن حد الإغناء ، فلا تدل الروايات المزبورة على جوازه ، بل تدل على علمه ؛ لزيادته عن الحد المخصوص فيه .

ويدفعه أن المنساق من الإغناء المأمور به في تلك الأخبار ، هو : الإغناء العرفي الرافع لحاجته عن تناول الصدقات ، مثل أن يعطيه ضيعة أو عقاراً أو مقداراً من المال الذي يتمكن معه من شراء مثل ذلك أو الاكتساب به على وجه يعد في العرف من الأعيان الغير المحتاجين في مؤونتهم إلى العير ، لا الغنى المقابل للاحتياج الفعلي المانع عن أخذ الصدقات المقصور مدته على ما قبل أن يصرف شيئاً من المال الموجب لغناه في نفقته ؛ إذ لا غنى بمثل هذا الغنى - الذي هو في معرض الزوال بمضي يوم أو يومين أو شهر أو شهرين - عن الاحتياج إلى تناول الزكاة ، فلو سلم صحة إطلاق اسم الغني عليه في العرف فهو خارج عن منصرف إطلاقه جزماً .

مع أن بعض الأخبار المزبورة كرواية أبي بصير<sup>(١)</sup> نص في جواز أخذ الفقير من الزكاة زائداً عما يحتاج إليه في أكله وشربه وكسوته بمقدار ما يتمكن من التزويج والصدقة والحج ، وذكر هذه الأمور في الرواية حار مجرى التمثيل ، أريد به بيان جواز تناول الفقير من الزكاة زائداً عن ضروريات معاشه بمقدار ما يتمكن معه من القيام بمثل هذه المصارف العظيمة من غير ضرورة عرفية ملجئة إليها .

وكذا موثقة إسحاق ، المرخصة في إعطاء الأربعمئة والخمسمئة<sup>(٢)</sup> ؛ فإنها تدل على أن المراد بالإغناء هو الإغناء العرفي الذي لا يتحقق عادة

(١) نقلت في ص ٥٠٦ .

(٢) نقلت في ص ٥٠٦ .

بإعطاء الخمسمائة ، لا مقدار الكفاية لمؤونة سنة الذي كان الغالب حصوله في تلك الأعصار بأقل من ذلك ، خصوصاً بالنسبة إلى ذي الكسب القاصر أو الواجد لبعض مؤونته.

هذا ، مع أن إطلاق الرخصة في إعطاء الخمسمائة لرجل من غير استفصال عن زيادتها عن مؤونته بنفسه كافٍ في إفادة المدعى ؛ فلا ينبغي الاستشكال فيه ، خصوصاً بعد اعتضاد ظواهر النصوص المزبورة بفهم المشهور وفتواهم.

بل رتبا يظهر من كلماتهم عدم الخلاف في جواز إعطاء الزائد عن كفاية سنة بالنسبة إلى الفقير الذي ليس له حرفة أو صنعة لاثقة بحاله. وإنما الخلاف في ذي الكسب القاصر ، كما يشعر به عبارة المتى وغيره.

وقد حكى عن الشهيد في البيان أنه استحسن القول بالاعتصار على ما يتم كفايته.

ثم قال : وما ورد في الحديث من الإغناء بالصدقة ؛ محمول على غير المكتسب<sup>(١)</sup>.

وأورد عليه في المدارك : بأن هذا الحمل ممكن إلا أنه يتوقف على وجود المعارض ، ولم نقف على نص يقتضيه.

نعم رتباً أشعر به مفهوم قوله - عليه السلام - في صحيحة معاوية بن وهب : «ويأخذ بقية من الزكاة» لكنها غير صريحة في المنع من الزائد<sup>(٢)</sup>. انتهى.

(١) حكاها لعاملي في مدارك الأحكام ١٩٨:٥ ، وراجع: البيان ١٩٣.

(٢) مدارك الأحكام ١٩٨:٥.

أقول: بل ولا ظاهرة فيه أيضاً، وإنما هو مجرد إشعار غير بالغ حد الدلالة، وكذا رواية هارون بن حمزة للمتقدمة<sup>(١)</sup>، كما تقدمت الإشارة إليه، فلا تنهضان شاهداً لارتكاب التقييد أو التخصيص في أخبار الإغناء، مع ما فيها من قوة الدلالة على العموم بملاحظة ما فيها من ترك الاستفصال، بل الظاهر كون خبر أبي بصير وارداً في ذي الكسب القاصر؛ فإن قوله: إنها ربحت درهماً؛ مشعر بكونه من أهل الكسب.

وكيف كان، فالأظهر ما هو المشهور من عدم لزوم الاقتصار على التتمة، ولكن الاحتياط مما لا ينسفي تركه، كما أن الأحوط - إن لم يكن أقوى - ترك الإفراط في الإغناء بأن يعطى لواحد مالا خطيراً زائداً عما يحتاج إليه عادة في تعيشه، فإنه خارج عن منصرف النصوص والفتاوى، بل مناف لحكمة شرع الزكاة، والله العالم.

﴿ومن﴾ فروع ﴿هذا الباب﴾ أنه قد ﴿عمل﴾ الزكاة ﴿لصاحب﴾ الثلاثمائة ﴿بل السبعمائة بل اثني مائة﴾، بل لا يزيد من ذلك إذا كان أصلها أو ربحها لا يقوم بمؤنته.

﴿وتحرم على صاحب الخمسين﴾ فما دون إذا كان قادراً على الاكتساب بها بمقدار كفايته ﴿اعتباراً بعجز الأول عن تحصيل الكفاية وتمكن الثاني﴾ كما وقع التصريح بذلك في أخبار الباب، كموثقة سماعة<sup>(٢)</sup> وغيرها<sup>(٣)</sup> من الروايات المتقدمة.

﴿ويعطى الفقير﴾ من الزكاة ﴿ولو كان له دار يسكنها أو خادم

(١) تقدمت في ص ٤٩٢.

(٢) تقدمت في ص ٤٩٧.

(٣) كرواية محمد بن مسلم، التي تقدمت في ص ٤٩٧.



يخلعه إذا كان لا غنى به عنها <sup>(١)</sup> لا خلاف فيه على الظاهر، بل الظاهر أن ذكر الدار والخدام في لحن وغيره جار محرى التثني لكل ما يحتاج إليه كاثاث البيت وثوب التجمل وفرس الركوب، وكتب العلم، وغير ذلك مما تمس الحاجة إليه، ولا يخرج بملكه عرفاً عن حد الفقر إلى الغنى، كما نص عليه في الجواهر <sup>(٢)</sup> وغيره <sup>(٣)</sup>.

ويدل عليه خبر عبد العزيز المتقدم <sup>(٤)</sup> في أوائل المبحث لدى شرح حال الفقير والمسكين الذي وقع فيه التصريح بحل الزكاة للعباس بن الوليد الذي كان له دار تسوي أربعة آلاف درهم، وجارية و غلام يستقي على الجمل كل يوم ما بين الدرهمين إلى الأربعة، فلاحظ.

ويشهد له ما رواه الكليني في الصحيح - عن عمر بن أذينة عن غير واحد عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام - أنها سئلا عن الرجل له دار أو حادام أو عبد أيقبر الزكاة؟ قال: «نعم»، إن الدار والخدام لبسا بمال <sup>(٥)</sup> إلى غير ذلك من الروايات المدركة عليه.

مضافاً إلى ما أشرنا إليه من عدم الخروج بملك هذه الأشياء - لدى احتياجه إليها - عن حد الفقر، لم يكن زائداً عن مقدار حاجته ولو بملاحظة عزه وشرفه، كما أشرنا إليه في خبر عبد العزيز المتقدم <sup>(٥)</sup>.

هذا، وفي المدارك قل: لو كانت دار السكني تزيد عن حاجته بحيث تكفيه قيمة الزيادة حوفاً، وأمكنه بيعها مفردة، فالأظهر خروجه

(١) جواهر الكلام ٣١٩:١٥.

(٢) مدارك الأحكام ٢١٠:٥.

(٣) تقدم في ص ٤٩٣.

(٤) لكالي ٣/٥٦١، الوسائل، الباب ٩ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٢.

(٥) تقدم في ص ٤٩٣.

بذلك عن حدّ الفقر.

أما لو كانت حاجته تندفع بأقلّ منها قيمةً ، فلا يظهر أنّه لا يكلف بيعها وشراء الأدون ؛ لإطلاق النصّ ، ولما في التكليف به من العسر والمشقة ، وبه قطع العلامة في التذكرة ، ثمّ قال : وكذا الكلام في العبد والفرس .

ولو فقدت هذه المذكورات ، استثنى له أثمانها مع الحاجة إليها ، ولا يبعد إلحاق ما يحتاج إليه في التزويج بذلك مع حاجته إليه<sup>(١)</sup> . انتهى .

وهو حيّد ، ولكن ما ذكره في صورة زيادة دار سكنه عن حاجته ؛ إنّما يتّجه في ما إذا كان الزائد عن حاجته بحكم مال مستقلّ خارج عن محلّ سكناه ، وإلاّ فالغالب عدم احتياج صاحب الدار إلى مساكنها وبيوتاتها ، وتمكّنه من الاقتصار في تعيشه على نصف هذه الدار ومع نصفها الآخر ، ولكن العرف يرى مجموعها دار سكناه التي لا غنى به عنها ، ودلت النصوص والفتاوى على استثنائها .

كما أنّ ما ذكره من استثناء أثمان الدار وغيرها ممّا يحتاج إليه ؛ إنّما يتّجه في ما إذا لم ترتفع حاجته إلّا بالشراء ، وإلاّ فلو قدر على الاستئجار - مثلاً - ولم يكن ذلك منافياً لعزه وشرفه ، وكان واجداً لما يفي بمؤونة سنته وأجرة ما يحتاج إليه من لمسكن والخادم ونحوهما ، فهو غنيّ لا يحلّ له الصدقة .

وقياس ثمن الدار - التي لا ينحصر رفع الحاجة في شرائها - على دار سكناه - التي هي بالفعل محلّ حاجته - قياس مع الفارق ، كما يعرف

(١) مدارك الأحكام ٢٠١٥ ، وراجع: تذكّرة الفقهاء ٢٧٥٥٥

ذلك بالالتفات إلى ما ذكره في باب الاستطاعة من الحج ، فلاحظ .  
 ﴿ولو ادعى الفقر فإن عرف صدقه أو كذبه ، عومل بما عرف منه﴾ كما هو واضح .

﴿ولو جهل الأمران أعطي من غير يمين ، سواء كان قوياً أو ضعيفاً﴾ أعي المشهور ، بل في الجواهر : بلا خلاف معتد به أحده (١) . بل في المدارك : هو المعروف من مذهب الأصحاب (٢) . بل عن ظاهر المصنف في المختار والعلامة في كتبه الثلاثة : أنه موضع وفاق (٣) .

ولكن حكى عن الشيخ في المبسوط أنه قال : لو ادعى القوي الحاجة إلى الصدقة لأجل عياله ، فيه قولان : أحدهما : يقبل قوله بلا بينة ؛ والثاني : لا يقبل إلا بينة ، لأنه لا يتعذر ؛ وهذا هو الأحوط (٤) .

قال العلامة في محكي المختار : الظاهر أن مراد الشيخ بالقاتل من الجمهور (٥) .

وكيف كان فقد استعمل المصنف رحمه الله - لقبول قوله في المختار - على ما حكى عنه (٦) - بأنه مسلم ادعى أمراً ممكناً ، ولم يظهر ما ينافي دعواه ، فكان قوله مقولاً .

ومرجع هذا الدليل إلى دعوى حجية قول المدعي بلا معارض ، وهو

(١) جواهر الكلام ١٥: ٣٢٠ .

(٢) مدارك الأحكام ٥: ٢٠١ .

(٣) حكاية العمري في مدارك الأحكام ٥: ٢٠١ ، وراجع : المختار ٢: ٥٦٨ ، وقواعد ١: ٥٧ ، وتحرير الأحكام ١: ٦٩ ، ونهاية الأحكام ٢: ٣٨١ .

(٤) حكاية العمري في مدارك الأحكام ٥: ٢٠٢ ، وراجع : المبسوط ١: ٢٤٧ .

(٥) حكاية العمري في مدارك الأحكام ٥: ٣٠٢ ، وراجع : المختار ٣: ٩٨ ، المسألة ٧٢ .

(٦) لما حكى هو العمري في مدارك الأحكام ٥: ٢٠١ ، وراجع : المختار ٢: ٥٦٨ .

على إطلاقه - بحيث يتناول مثل المقام وبطائره من الأمانات التي هي بالفعل في يد من هو مكلف بإيصاله إلى صاحبه - محلّ نظر، بل منع.

ومن هنا يظهر ضعف الاستشهاد للمدعى: بخبر منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت: عشرة كانوا جلوساً وفي وسطهم كيس فيه ألف درهم، فسأل بعضهم بعضاً، ألكم هذا الكيس؟ فقالوا كلهم: لا؛ وقال واحد: هو لي، فتمن هو؟ قال: «لندي ادعاه»<sup>(١)</sup>، إذ لا يقاس ما نحن فيه بمسألة الكيس الذي لا يد لأحد عليه بالفعل، ولا هو مضمون على أحد.

وعن العلامة في المنتهى: أنه استدلّ عليه بأنه ادعى ما يوافق الأصل وهو عدم المال، وأنّ الأصل عدالة المسلم، فكان قوله مقبولاً<sup>(٢)</sup>.

وفيه: أنّ كون ما يدّعيه موافقاً للأصل - مع أنه غير مطرد، إنما يجدي في مقام الترافع، لا في حجية قوله بحسب ما يصنع الاعتماد عليه في الخروج عن عهدة حقّ الفقير الذي هو ملتزم بإيصاله إليه. وأما ما قيل: من أنّ الأصل عدّة المسم؛ ففيه ما لا يخفى بعدما تقرّر في محله من أنّ العدالة صفة وجودية تحتاج إلى سبب، ولا يكفي في تحقّقها مجرد ظهور الإسلام مع عدم تبين العسق.

نعم، لو ادّعي أنّ الأصل قبول قول المسلم؛ وأريد منه القاعدة المستفادة من بعض الروايات الآمرة بحمل فعل المسلم على أحسنه، وعدم

(١) الكافي ٥/٤٢٢:٧، التهذيب ٢٩٢/٨١٠، الوسائل، الباب ١٧ من أبواب كيفية الحكم، الحديث ١

(٢) حكاية العامل في مدارك الأحكام ٥: ٢٠١-٢٠٢، وراجع: منتهى المطالب ٥٢٦:١.

اتهامه بسوء ، وتصديقه في ما يقول<sup>(١)</sup> ؛ فله وجه ، وإن كان الأوجه قصور مثل هذه الأخبار عن إفادة مدعى ، كما تقرّر في الأصول.

وعنده ما يصح الاعتماد عليه في إثبات المدعى هي أنّ إخبار الشخص بفقره أو غناه كإخباره بسائر حالاته من الصحة والمرض ، معتبر عرفاً وشرعاً ، وإلا فلا طريق لتعرف حاجة المحتاجين في الغالب سوى إخبارهم ، فلم يقبل دعوى الفقر من أهله ، لتعذر عليه غالباً إقامة البينة عليه ، أو إثباته بطريق آخر غيرها ؛ إذ الاطلاع على فقر الغير وعدم كونه مالِكاً لما بقي بمؤنته من غير استكشافه من ظاهر حال مدعيه أو مقاله في الغالب من قبيل علم العيب الذي لا يعلمه إلا الله.

فلو بني على الاقتصار في صرف الزكاة وسائر الحقوق التي جعلها الله للفقراء على من ثبت فقره بطريق علمي أو ما قام مقامه من بينة وشبهها ، لقي جُلّ الفقراء والمساكين الذين شرع لهم الزكاة محرومين عن حقوقهم ، وهو مما لا يجوز بمقتضى شرعها ، بل لا ينسب عرفاً من الأمر بصرف المال إلى الفقراء في باب الأوقاف والتدوير ونظائرها إلا إرادة صرفه في من يظهر من حاله أو مقاله دعوى الفقر ، كأرباب السؤال ونظائره ، لا على أن يكون لدعوى الفقر من حيث هي اعتبار في أصل الاستحقاق ، بحيث لو كانت مخالفةً لواقع ، لكان المال حلالاً له ، بل من حيث الطريقة ، ولذا استقرت السيرة خلعاً عن سلف على صرف الصدقات في من يدعي الاستحقاق من غير مطالبته بالبينة.

وكفاك شاهداً على ذلك : الآثار الحاكية للقضايا الصادرة عن الأئمة عليهم السلام - في صدقاتهم ، مثل خبر عبد الرحمن العزمي ، المروي عن

(١) راجع : الكافي ٢/٣٦٢:٣ ، ثوب الأعمال وعقاب الأعمال: ٢٤٧.

الكافي عن أبي عبد الله -عليه السلام- ، قال : جاء رجل إلى الحسن والحسين -عليهما السلام- ، وهما جالسان على الصفا ، فسألهما ، فقالا : «إن الصدقة لا تحمل إلا في دين موجه أو غرم منقطع أو فقر منقطع»<sup>(١)</sup> ، ففبك شيء من هذا؟ قال : نعم ، فأعطياه ، وقد كان الرجل سأل عبد الله بن عمر وعبد الرحمن بن أبي بكر ، فأعطياه ولم يسألا عن شيء ، فرجع إليهما ، فقال لهما : ما بالكما لم تسألاني عن حالي كما سألتني الحسن والحسين -عليهما السلام- ؟ وأخبرهما بما قال ، فقالا : إنهما غنيا بالعلم غداء<sup>(٢)</sup> .

والمستفيضة الواردة في من أهدى جاريته للبيت حيث ورد فيها : أنها تباع ويؤخذ ثمنها وينادى على الحجر : ألا هل من منقطع ومن نفدت نفقته أو قطع عليه فليأت فلاناً ، وأمره أن يعطى أولاً فأولاً حتى ينفد ثمن الجارية<sup>(٣)</sup> .

وما في بعضها من الأمر بالسؤل عنه بعد أن أتوه<sup>(٤)</sup> ؛ لعله لتحقيق أنهم من الزوار دون المجاورين والمختصة بالتيقن كانت الرواية على عدم استحقاقهم منها شيئاً ، إلى غير ذلك من الروايات التي يقف عليها المتتبع ، فهذا مما لا ينبغي الارتياح فيه .

فما في المدارك ، من الاستشكال فيه ، فقال ما لفظه : والمسألة محل إشكال من اتفاق الأصحاب ظاهراً على جواز الدفع إلى ملعي الفقر إذا

(١) أي : شديد يفضي بصاحبه إلى النقص (نراب) نهاية لمن لا أثر : ٢٧٧ .

(٢) الكافي ٧/٤٧ : ٤ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ٦ وبه ال قوله : قال : نعم ؛ فأعطياه .

(٣) الكافي ٢/٢٤٢ : ٤ ، التهذيب ١٥٢٩/٤٤٠ : ٥ و ١٧١٩/٤٨٣ و ٨٤٣/٢١٤ : ٦ ، الوسائل ، الباب ٦٠ من كتاب الوصايا ، الحديث ١ .

(٤) الكافي ١/٢٤٩ : ٤ ، التهذيب ١٧١٢/٩ : ٨٤١ .

لم يعلم له أصل مال من غير تكليف له ببيته ولا يمين ، وورود بعض الأخبار بذلك وإن ضعف مدها ، وكون الدعوى موافقة للأصل<sup>(١)</sup> ، واستلزام التكليف بإقامة البيينة على الفقر<sup>(٢)</sup> الحرج والعسر في أكثر الموارد ، مع خلق الأخبار من ذلك ، بل ورود الأمر بإعطاء السائل ولو كان على ظهر فرس<sup>(٣)</sup> .

ومن أن الشرط اتصاف المدفوع إليه بأحد الأوصاف الثمانية ، فلا بد من تحقق الشرط ، كما في نظائره ، والاحتياط يقتضي عدم الاكتفاء بمجرد الدعوى إلا مع عدالة المتعي أو الظن بصدقه<sup>(٤)</sup> . انتهى ، لعله في غير محله ، وإلا فعدالة المتعي أو الظن بصدقه لا يجدي في تصديقه ؛ إذ لا شاهد عليه ، كما في غيره من الموارد .

﴿وكذا لو كان له أصل مال﴾ واذعى تنفه<sup>(٥)</sup> ، أعطي من غير يمين - كما هو المعروف أيضاً بين الأصحاب على ما اعترف به في الجواهر<sup>(٦)</sup> - لما عرفته في غيره من الموارد .

﴿وقيل : بل يحلف على تنفه﴾ لأصالة بقائه ، وهذا القول منقول عن الشيخ<sup>(٧)</sup> .

وهو ضعيف ؛ إذ لم يشت اعتبار اليمين في غير الموارد التي يتوقف عليها

(١) في السخنة والمطبوع : وكون موافقة دعوى للأصل . وما أثبتناه من المدارك .

(٢) في السخنة والمطبوع : العسر . وما أثبتناه من المدارك .

(٣) انكافي ٢/١٥: ٤ ، نهجيب ١١٠: ٤ ، الوسائل ، لباب ٢٢ من أبواب الصدقات ، الحديث ١ .

(٤) مدارك الأحكام ٢٠٢: ٥ .

(٥) جلة : « واذعى تنفه » وردت في بعض نسخ الشرائع .

(٦) حواهر الكلام ٣٢٤: ١٥ .

(٧) كما في مدارك الأحكام ٢٠٣: ٥ ، وحوهر الكلام ٣٢٤: ١٥ .

قطع الخصومات.

وعن المصنف في المعتبر أنه حكى عن الشيخ أنه لم يكتف باليمين ، بل قال : إنه يكلف باليِّنة<sup>(١)</sup>.

وفيه ما عرفت من استلزامه حرمان جُلّ المستحقين ، وغير ذلك مما عرفت.

﴿ولا يجب إعلام الفقير أن المدفوع إليه زكاة﴾ لحصول إطاعة الأمر بالزكاة بإيصالها إلى مستحقها سوء عرف المستحق وجهه أم لا.

﴿فلو كان ممن يترفع عنها﴾ ويستحي من قولها باسم الزكاة وهو مستحق ، جاز صرفها إليه على وجه الصلة ﴿ظاهراً﴾ والزكاة واقعاً بلا خلاف فيه على الظاهر ، بل عن ظاهر التذكرة الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>.

ويشهد له - مضافاً إلى الأصل - خبر أبي بصير ، المروي عن الكافي ، قال : قلت لأبي جعفر - عليه السلام - : الرجل من أصحابنا يستحي أن يأخذ من الزكاة ، فأعطيه من الزكاة ولا أستحي له أنها من الزكاة ؛ فقال : «أعطه ولا تسم ولا تذل المؤمن»<sup>(٣)</sup>.

ولكن قد ينافيه : ما - في الصحيح أو الحسن - عن محمد بن مسلم ، قال : قلت لأبي جعفر - عليه السلام - : لرجل يكون محتاجاً فنبعث إليه بالصدقة فلا يقبلها على وجه الصدقة ، يأخذه من ذلك ذمام<sup>(٤)</sup> واستحياء

(١) حكاها العامل في مدارك الأحكام ٢٠٣:٥ ، وراجع : لمعت ٥٦٨:٢ ، والمبسوط ٢٤٧:١.

(٢) كما في جواهر الكلام ٣٢٤:١٥-٣٢٥ ، وحكاها عنه العامل في مدارك الأحكام ٢٠٤:٥ ، وراجع : تذكرة الفقهاء ٢٨٧:٥ ، المسألة ٢٠٣.

(٣) الكافي ٥٦٣:٣-٥٦٤:٣ ، انصبه ٢٥/٨:٢ ، التهذيب ٢٩٤/١-٣:٤ ، الوسائل ، الباب ٥٨ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ١.

(٤) الذمام : حفظ الحرمه. لسان العرب ٢٢١:١٢.



وانقباض ، أفنعطيا إياه على غير ذلك الوجه وهي متا صدقة ؟ فقال : «لا، إذا كانت زكاة فله أن يقبلها ، فإن لم يقبلها على وجه الزكاة فلا تعطها إياه ، وما ينبغي له أن يستحيي مما فرض الله عزوجل ، إنما هي فريضة الله فلا يستحيي منها»<sup>(١)</sup>.

وقد حل صاحب المدارك<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup> هذه الرواية على الكراهة.

واعترف في الجواهر بعدم وحدان عامل به بظاهره<sup>(٤)</sup>.

أقول : هذه الرواية بظاهرها واردة في من يترفع ويستنكف عن قبول الصدقة ، ويردّها إذا علم بكونها صدقة ، وحيث إنّ له الخيار في قبول الصدقة وعدمه وهو يردها ولا يرضى بقبولها ، أشكل الالتزام بصحة الصدقة وحصول الإجزاء بإيصالها إليه بوجه آخر على سبيل التلبيس ، مع عدم طيب نفسه بقبولها على ما هي عليه فيمكن إيقاع النهي حينئذ على حقيقته ، والجمع بينها وبين رواية أبي بصير : بصرف تلك الرواية إلى غير هذه الصورة لو لم نقل ما نصرافه في تحذاتها عنها ، كما أنّ كلمات الأصحاب المصريحين باستحباب إيصالها بصورة الصلة إلى المستحيي من أخذها بصورة الزكاة أيضاً كذلك.

نعم ، إن قلنا بعدم كون الكراهة التقديرية الحاصلة في مثل المقام مانعة عن صيرورتها بالفعل ملكاً له بقبضها والاستيلاء عليها على جهة الملكية جهلاً بحقيقتها ، اتجه حينئذٍ لنهي على الكراهة ، والإرشاد إلى أولوية إعطائها لمن تطيب نفسه بقبولها ، ويشكر الله على ما فرضه له في

(١) الكافي ٣ / ٤٠٦ ، أنوسل ، لياب ٥٨ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ٢.

(٢) مدارك الأحكام ٥ / ٢٠٤.

(٣) كالسنوري في دحيمة ابعاد : ٤٦٣ ، وشيخ الأنصاري في كتاب الزكاة : ٤٩٩.

(٤) جواهر الكلام ١٥ : ٣٢٥.

أموال الأغنياء ؛ إذ الالتزام بحرمته تعبداً مع مخالفته للأصل ، وإطلاقات أدلة الزكاة ، وعدم معروفة القول به من أحد ، لا يخلو من إشكال .  
 ﴿ولو دفعها [إليه] <sup>(١)</sup> على أنه فقير، فإن غنياً، ارتجعت مع التمكن <sup>(٢)</sup> مع بقاء العين أو تسفها إن علم القابض بكونها زكاة ؛ لحرمها على الفني ، فيجب عليه رد عينها مع البقاء ، ومثلها أو قيمتها مع التلف ، كما هو مقتضى قاعدة اليد ، سواء علم بحكمه التكليفي - أي حرمة الزكاة عليه - أم جهله ؛ إذ لا أثر للجهل بالحكم الشرعي في رفع الضمان .

وإن كان جاهلاً بكونها زكاة ، فإن كانت العين باقية ، ارتجعت أيضاً ، كما في صورة العلم بكونها زكاة ، سواء صرفها إليه على وجه الصلة والعطية ، أو الصدقة المندوبة التي لا يشترط فيها الفقر ، أو أجمل وجهها ، أو بينه وصريح بكونه زكاة . ولكن حتى ذلك على القابض ؛ لعدم صيرورتها ملكاً له في الواقع بعد أن كان الدافع ناوياً بفعله الزكاة . وإظهار خلاف وجهها الواقعي ككونها هبة أو صدقة ، يجعله معذوراً في التصرف وإتلافها ، لا في صيرورتها ملكاً له في الواقع ؛ كي لا يجوز لمالكها الارتجاع ، ولذا لو اطلع على ما في ضميره ، لم يحل له التصرف .  
 فما عن المصنف في المعتبر من القطع بعدم جواز ارتجاع العين ، معللاً له بأن الظاهر كونها صدقة ، أي مندوبة <sup>(٣)</sup> ؛ وعن المنتهى أيضاً ذلك ، معللاً بأن اللغز محتمل للوجوب والتطوع <sup>(٤)</sup> ، محل نظر ؛ إذ التعويل على

(١) زيادة من الشرائع .

(٢) (٣٢) حكام العامي في مدارك الأحكام ٢٠٤: ٥ ، وراح المعتبر ٥٦٩: ٢ ، ومنهى الطلب

الظاهر - فضلاً عن الاحتمال - إنما هو في مرحلة الظاهر ما لم يعلم بخالفته للواقع، والكلام إنما هو في تكليف الدافع الذي صرف زكاته إلى من زعم أنه فقير، فبان غنيّاً، فكون فعله في الظاهر صدقةً أو هبةً غير موجب لصيرورة ما دفعه إليه بقصد الزكاة ملكاً له في الواقع حتى لا يجوز له الارتجاع بعد أن انكشف له فساد الدفع.

نعم قد يقال في ما لو دفعها إليه على وجه الصلة، ثم ادعى كونها زكاةً، وأنكره القابض بتقديم قول القابض إما لكونه مدعياً للصحة، أو لموافقة للظاهر؛ وهذا على تقدير صحته أجني عن المقام.

ويمكن أن يكون حكم المصنف - رحمه الله - بعدم جوار الارتجاع بملاحظة تكليفه في مرحلة الظاهر بعد فرض كون خصمه ممتنعاً عن الرد آخذاً بظاهر فعله، فليتنامل.

وإن كانت العين نالقةً وكان الإيصال إليه على وجه الصلة ونحوها، لم يضمها؛ لكونه مغيراً بفعل الدافع، فليس له تفرغه، بخلاف ما لو لم يكن له وجه ظاهر، بل كان محتملاً للزكاة وغيره، فترك المحصن عن حالها وأنتفها؛ إذ المتجه حينئذ الحكم بالضمان؛ لانتفاء الغرور من قبل الدافع المانع عما تقتضيه قاعدة الإتلاف.

وإن تعذر ارتجاعها كانت ثابتة في ذمة الآخذ، ولم يلزم الدافع ضمانها، سواء كان الدافع المالك، أو الإمام عليه السلام، أو الساعي!

أما إن كان الدافع هو الإمام - عليه السلام - أو الساعي وشبهه من نائبه الخاص أو العام، فمما لا إشكال بل لا خلاف فيه على الظاهر المصرح به في محكي المتن<sup>(١)</sup>؛ لأنّ يده يد أمانة وإحسان، فلا يتعقبه

(١) حكاة العامل في مدارك الأحكام ٥: ٢٠٥، وراجع: منتهى الطلب ١: ٥٢٧.

ضمان ما لم يكن هناك تعدي أو تفريط ، وقد رخص شرعاً في دفعها إلى من ثبت لديه فقره بطريق ظاهري ، وقد عمل على وفق تكليفه .

فإن كان ذلك الشخص فقيراً في الواقع ، فقد وصل الحق إلى مستحقه ، وإلا فقد صار مال الفقير لديه بأمر الشارع ، الذي هو أقوى من إذن المالك ، فهو المطالب به بالفعل ، دون من كان في يده سابقاً ، وخرج منها بلا تعدي وتفريط ، فلا مقتضي ههنا لضمان الدافع بعد أن لم يكن يده يد ضمان ، ولم يصدر منه تعدي أو تفريط .

فما يستشعر من كلام شيخنا المرتضى - رحمه الله - حيث إنه بعد أن علل الحكم ببعض الوجوه القابلة للمناقشة ، قال : والأحود الاعتماد على الإجماع من أنه لولا الإجماع ، لكان محلاً للتأمل<sup>(١)</sup> ، لا يخلو من نظر ، فليتأمل .

وأما إن كان الدافع هو المالك ففي أجزاء أقوال ، ثالثها : التفصيل بين ما إذا اجتهد فأعطى ، فلا ضمان بين ماله وبين ما أعطى اعتماداً على مجرد دعوى الفقر ، أو أصالة عدم المال ، فيضمن ، ولا منافاة بين الضمان وكونه ماذوناً في الدفع ، كما في سائر موارد تحلف الطرق الظاهرية عن الواقع في الموضوعات الخارجية ، مثل ما لو كان عليه دين أزيد وهو لا يعرف شخصه ، فشهدت البيعة بأن هذا أزيد ، فدفع إليه المال ، ثم انكشف الخلاف .

حجة القول بالأجزاء مطلقاً أنه فعل المأمور به وهو الدفع إلى من يظهر منه الفقر ؛ إذ الاطلاع على الباطن متعذر ، وامتنال الأمر يقتضي الأجزاء .

(١) كتاب الزكاة للشيخ الأنصاري: ٥٠٠

وفيه: أنَّ المأمور به إنما هو إيصال شيء من ماله إلى الفقراء والمساكين ولم يحصل، وتعذر الاطلاع على الباطن أوجب صحة التمويل على هذا الظاهر ورضا الشارع به، أي الرخصة في ترتيب أثر الواقع على هذا الظاهر ما لم ينكشف الخلاف، كما هو الشأن في سائر الأمارات المنصوبة شرعاً لتشخيص الموضوعات الخارجية، كاليئنة وإخبار صاحب اليد، ونحوهما، ولدى انكشاف مخالفتها للواقع يؤثر الواقع أثره، كما في المثال المتقدم.

والفرق بين دفع الإمام والمالك حيث التزمنا في الأول بعدم الضمان دون الثاني ما تقدمت الإشارة إليه: من أنَّ حق الفقراء بصرفه إلى الإمام عليه السلام، أو نائبه، يتشخص في ما صرف إليه لولايته عليهم، فلو غصبه ثالث، ينتقل ما يَحِقُّه الفقير بعينه عند ذلك الثالث، فلو صدر من النائب تعدٍ أو تعريض ~~بغير إذن~~ سارت يده عادية، كما لو دفعه عمداً إلى غير المستحق، وجب عليه ما دلت عليه العين. أن يدفع عنها بدل الحيلة، وهذا بخلاف ما إذا كان الدافع هو المالك؛ فإنَّ ما دفعه إلى الغني باسم الزكاة لم يخرج عن ملكه، بل هو باقٍ على ما كان عليه، وقد كانت يده عليه يد مالكية، فإن تمكن من ارتجاعه، لم يجب عليه ذلك، بل يجوز له إخراج الفريضة من الباقي أصالة لا بدلاً عما دفعه إلى الغني.

نعم، لو قيل: إنه متى عيّن المالك زكاة ماله في عين بقصد صرفها إلى مستحقه أو مطلقاً، تسعين زكاته في ما عيّنه، فتبقى العين في يده أمانة حتى يوصلها إلى مستحقها، أتجه القول بنفي ضمان المالك أيضاً، كما هو مختار المصنف وغيره؛ لعين ما مر.

ولكنّ المبنى ضعيف؛ لانتفاء ما يدنو عليه، كما سيأتي لذلك مزيد

توضيح وتحقيق في مسألة ما لو عرلها فتيفت بلا تعدٍ أو تقريط.  
فالأقوى ما قوّه في الجواهر<sup>(١)</sup>، وشيخنا المرتضى -رحمه الله- في  
مستفاته<sup>(٢)</sup> -وفقاً لمحكي عن الميّد، وأبي الصلاح الحلبي<sup>(٣)</sup>- من القول  
بعدم الإجزاء مطلقاً -

ويدلّ عليه أيضاً مضافاً إلى الأصل، وعموم ما دلّ على أنها بمنزلة  
الدين، وأنّ الموضوع من الزكاة في غير موضعها بمنزلة العدم، ومفهوم العلة  
الواردة لوجوب إعادة المخالف زكاته بأنّه لم يضعها في موضعها، خصوص  
مرسلة الحسين بن عثمان، عن أبي عبد الله -عليه السلام- في رجل يعطي  
زكاة ماله رجلاً، وهو يرى أنّه معسر، فوجده موسراً، قال: «لا يجزئ  
عنه»<sup>(٤)</sup>.

واستدلّ للقول بالتفصيل بين صورة الاجتهاد وعدمه، المسبب إلى  
جماعة<sup>(٥)</sup>، بل في الجواهر لعلمه المشهورين المتأخرين<sup>(٦)</sup>: بأنّه أعم  
فيحب عليه الاستظهار.

وفحوى أو إطلاق الحسن أو الصحيح، عن عبيد بن زرارة، قال:  
قلت لأبي عبد الله -عليه السلام-: رجل عارف أدى الزكاة إلى غير أهلها  
زماناً، هل عليه أن يؤدّيها ثانية إلى أهلها إذا علمهم؟ قال: «نعم» قال:

(١) جواهر الكلام ١٥: ٣٣٢.

(٢) كتاب الزكاة للشيخ الأنصاري: ٥٠٠.

(٣) حكاه عنها العاملي في مدارك الأحكام ٢٠٥.٥، وراجع: القسعة ٢٥٩، والكافي في  
لفقه: ١٧٣.

(٤) الكافي ٣: ١/٥٤٥، التهذيب ٤: ١٣٢/٥١ و ١٠٢، الوسائل، الباب ٢ من أبواب  
المتحقّقين للزكاة، الحديث ٥.

(٥) مسبه اليم صاحب الجواهر فيها ١٥: ٣٣١.

(٦) جواهر الكلام ١٥: ٣٣١.

قلت: فإن لم يعرف لها أهلاً قسم يؤذيها ، أو لم يعلم أنها عليه ، فعلم بعد ذلك ؟ قال: «يؤذيها إلى أهلها لما مضى» قال: قلت: فإن لم يعلم أهلها ، فدفعها إلى من ليس هو لها بأهل ، وقد كان طيب واجتهد ، ثم علم بعد ذلك سوء ما صنع ؟ قال: «ليس عليه أن يؤذيها مرة أخرى»<sup>(١)</sup>.

وعن الشيخ في التهذيب ، أنه قال: وعن زرارة مثله ، غير أنه قال: إن اجتهد فقد برئ ، وإن قصر في الاجتهاد والطلب فلا<sup>(٢)</sup>.

وأورد عليه في المدارك بما لفظه: ويتوجه على الأول أنه إن أريد بالاجتهاد القدر المسوغ لجواز الدفع ولو بسؤال الفقير ، فلا ريب في اعتباره ، إلا أن مثل ذلك لا يسمى اجتهداً ، ومع ذلك فيرجع هذا التفصيل هذا الاعتبار إلى ما أصقه الشيخ في المسوط من انتفاء الضمان مطلقاً.

وإن أريد به البحث عن حال المستحق ريادة على ذلك ، كما هو المتبادر من لفظ «الاجتهاد» فهو غير واجب اجتماعاً على ما نقله جماعة. وعلى الروایتين أن موردهما خلاف محل النزاع ، لكنهما تدلان بالصحوى على انتفاء الضمان مع الاجتهاد في محل النزاع ، وأما الضمان مع انتفاء الاجتهاد فلا دلالة لها عليه في المتنازع بوجه<sup>(٣)</sup>. انتهى.

وهو جيد ، عدا أن ما اعترف به من دلالة الروایتين على انتفاء الضمان مع الاجتهاد في محل النزاع ، لا يحد من نظره لأن المراد بغير الأهل بحسب الطاهر الغير العرف ، فالروایتان بظاهرهما تدلان على أن

(١) لكافي ٢/٥٤٦:٣ ، التهذيب ٢٩١/١٠٢:٤ ، الواسع ، الباب ٢ من أبواب المستحقين للركاء ، الحديث ١.

(٢) حكاها عنه العامل في مدارك الأحكام ٢٠٦:٥ ، وراجع: التهذيب ٢٩١/١٠٣:٤.

(٣) مدارك الأحكام ٢٠٦:٥ ، وراجع: المسوط ٢٩١:١.

مَنْ دفع زكاته إلى غير العارف عند عدم وجدان العارف مع الطلب والاحتياط لا بدونه أجزاء ذلك ، ولا إعادة عليه.

فإن جورنا العمل بهذا الظاهر - كما سيأتي التكلّم فيه - فهي مسألة أخرى لا ربط لها بصورة الخطأ في تشخيص المستحق الذي هو محل الكلام كما لا يخفى.

ويحتمل أن يكون المراد بقوله: فإن لم يعلم أهلها الشبهة الموضوعية ، أي: لم يعرف أهلها ، فدفعها إلى مَنْ ليس لها بأهل اشتباهاً ، بزعم كونه أهلاً ، فيتناول على هذا بإطلاقه محل النزاع لو لم نقل بانصرافه بشهادة السياق إلى إرادة الاشتباه من حيث كونه عارفاً ، الذي كان إحرازه في تلك الأعصار محتاجاً إلى الفحص والاجتهاد ، لا من حيث الفقر الذي تسمع دعواه من متعبيه <sup>فإن تحقق</sup> حينئذ المعارضة بينه وبين مرسله الحسين في مادة اجتماعها ، وهو الاشتباه في الأهلية من حيث الفقر مع الاجتهاد.

ولا يخفى عليك أن شمول المرسله لهد المورد أوضح من شمول الحسنة له بعد تسليم أصله ، والعض عمّا أشير إليه.

وعلى تقدير التكافؤ يجب الرجوع إلى الأصول والقواعد القاضية بعدم تحقق الفراغ عن عهدة التكليف بازكاة إلّا بوضعها في لموضعها ، فالقول بعدم الإجزاء مطلقاً ولو مع الاجتهاد هو الأشبه.

وكذا الكلام في ما لو بان أن المدفوع إليه كافر أو فاسق بناءً على اشتراط العدالة فيه <sup>أو</sup> ومتن يجب عليه نفقته ، أو هاشمي ، وكان الدافع من غير قبيله <sup>كلا</sup> لاتحاد الجميع في ما تقدّم من الأدلة ، كما اعترف به في الجواهر<sup>(١)</sup>.



لكن عن ظاهر بعض متأخري المتأخرين إطباق الأصحاب هنا على عدم الضمان<sup>(١)</sup>، فإن تم الإجماع فهو، وإلا فالقول بالضمان مطلقاً عند انكشاف عدم وصول الحق إلى مستحقه سواء كان لأجل تحلف وصف الفقر، أو غير ذلك من الأوصاف المعبرة فيه، من الإيمان وغيره، هو الأشبه.

اللهم إنا أن يقال: إن المساق من الأمر بصرف الزكاة إلى أهل الولاية أو العدالة، بل وكذا إلى الفقراء والمساكين، أو غير ذلك من المتصفين بأوصاف لا طريق للمكثف إلى العلم بواقعها إرادة الموصوفين بها في الظاهر، لا على أن يكون لموصوفين بها موضوعية لهذا بحيث يجوز الصرف إليهم ولو مع العلم بمخالفة الظاهر للواقع، بل من باب الطريقة لواقعها، كما تقدمت الإشارة إليه في أوائل المبحث.

ولكن انحصار الطريق فيه لدى العرف والعقلاء، وتعدّر التكليف بالمتصفين بها في الواقع لا يمنح هذا الطريق، أوجب صرف أدلة التكاليف إلى إرادة الموصوفين بها في الظاهر، ولذا ينسب من الأمر بإحصار الفقراء أو المؤمنين أو العدول أو بني هاشم مثلاً، أو الأمر بإكرامهم، أو صرف ثلث ماله عليهم - في باب الوصايا والنذور - إرادة من كان في الظاهر مندرجاً تحت هذه العناوين بالطرق الظاهرية المقررة لدى العرف والعقلاء في تشخيص مثل هذه العناوين، ومقتضاه حصول الإجزاء في الواقع بموافقة ما أدى إليه الطرق الظاهرية التي يعول عليها عرفاً وشرعاً في تشخيصهم.

ولا ينافي ذلك ما تقرّر في محله من أن الأمر الظاهري لا يقضي

(١) حكاة صاحب المحاهر فيها ١٥: ٣٣٢.

الاجتزاء بموافقة عن الواقع لدى التخلف عنه ، بل المعنوية في امثال الواقع ما لم ينكشف الخلاف ؛ لأن هذا في ما إذا كان هناك أمر واقعي وراء هذا الذي تحققت إطااعته ، والمفروض هاهنا أن المساق من الأمر الواقعي - المتعلق بمثل هذه العناوين التي لا طريق إلى إحرازها إلا بالطرق الظاهرية - إنما هو إرادة الخروج عن عهده بهذا الوجه ، أي المتبادر من الأمر - بدفع الزكاة إلى أهل الإيمان والخمس إلى بني هاشم - التكليف بإيصالها إلى الموصوفين بهذين العنوين في الظاهر أصاب أم أخطأ ، وقد أتى بما كلف به ، فيكون مجزئاً ، إلا أن يدلة دليل تعدي على خلافه .

ولا ينافي ذلك الالتزام بوجوب الرجوع العين مع الإمكان ؛ لأن ذلك بحكم العقل بعد الالتفات إلى تخلف الطريق عن الواقع ، وكونه قادراً على تداركه بارتجاع الحق وإيصاله إلى مستحقه .  
والإنصاف أن الدعوى المزبورة لا تجلب من وجاهة ، ولكن مقتضاها التفصيل في أوصاف المستحقين بين ما كان من قبيل الإيمان والعدالة ، وغير ذلك من الأمور الحفية التي يتعذر الاطلاع على واقعها غالباً إلا بمقتضى الظاهر ، وبين ما كان من قبيل الاشتراط بالحرية ، وعدم كونه ممن تجب نفقته عليه ، وغير ذلك مما لا مانع عن تعلق التكليف بواقعه كجمل الموضوعات الخارجية التي أنيط بها أحكام واقعية .

اللهم إلا أن يتحقق الإجماع على عدم الفرق ، كما يظهر من كلماتهم التسالم على الإجزاء في الجميع ، عدا أنهم استثنوا من ذلك ما لو دفعها إليه بزعم كونه حراً فبان أنه عبده ، معتلاً ذلك بعدم تحقق الإخراج عن الملك المعبر في إعطاء الزكاة وهو لا يخلو من مناقشة ، ولكن الحكم موافق للأصل .

ثم إن مقتضى ما قرّناه الالتزام في المسألة الأولى أيضاً - أي في ما لو بان أن المدفوع إليه غني - بعدم الضمان ، لولا النص الخاص الدال عليه ، وهي مرسله الحسين المقتمة<sup>(١)</sup> .

ولكن بعد البناء على مخافة لضمان لقاعدة الإجزاء ، يشكل إثباته بمثل هذه المرسله القابلة للصرف إلى صورة الاعتماد على الظن الناشئ من الخدس والتخمين الغير المستند إلى دعوى مدعيه أو بينة وشبهها ، كما ربّما يستشعر ذلك من سوق السؤال ، فالقول بنفي الضمان في غير مثل الفرض في تلك المسألة أيضاً لعمه أشبه ، والله العالم .

﴿وَمِنَ الْأَصْصَافِ الْمُسْتَحْقِقِينَ لِلزَّكَاةِ الْعَامِلُونَ﴾ عليها نص الكتاب ﴿وَهُمْ عُمَّالُ الْصَّدَقَاتِ﴾ أي الساعون في تحصيلها وتخصيصها مأخذ وكتابة وحساب وحفظ ونحو ذلك المنصوبون من قبل الإمام .  
﴿وَقَدْ صَرَّحَ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَعَسَرَهُ بِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَسْتَكْمَلَ فِيهِمْ أَرْبَعُ صِفَاتٍ : التَّكْلِيفُ وَالْإِيمَانُ ، وَالْعَدَالَةُ وَالْفَقْهُ ، وَلَكِنْ لَوْ اقْتَصَرَ فِي الْأَخِيرِ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْهُ جَازٍ﴾

في المدارك قال : لا ريب في اعتبار اجتماع العامل لهذه الصفات ؛ لأن العمالة تنصص الاستئمان على مال الغير ، ولا أمانة لغير العدل .  
ولقول أمير المؤمنين - عليه السلام - في الخبر المتقدم - يعني صحيحة معاوية - الطويلة - الواردة في آداب المصدق ، المنقولة عن الكافي<sup>(٢)</sup> : «فإذا قبضته فلا توكل به ، إلا ناصحاً شقيقاً أميناً حفيظاً» .

(١) نقلت في ص ٥٢٥ .

(٢) السائل هو لعامل في مدارك الأحكام ٥ ٢١٩-٢١٠ ، وراجع الكافي ٣/٥٣٦ ،  
والوسائل ، الباب ١٤ من أبواب زكاة الأثام ، الحديث ١ .

وإنما يعتبر الفقه في من يتولاه ما يفتقر إليه ، والمراد منه معرفته بما يفتقر إليه من قدر الواجب وصفته ومصرفه ، ويختلف ذلك باختلاف حال العامل بالنسبة إلى ما يتولاه من الأعمال .

ويظهر من المصنف في الاعتبار الميل إلى عدم اعتبار الفقه في العامل ، والاكتفاء فيه بسؤال العلماء ، واستحسنه في البيان ، ولا بأس به<sup>(١)</sup> . انتهى .

أقول : قد يظهر من كلماتهم التسالم على اعتبار هذه الشروط ، فإن تم الإجماع عليه كما ادعى في ما عدا الأخير منها ، فهو ، وإلا فالأظهر إناطته بنظر الوالي ، فإن كان الإمام الأصل ، فهو أعرف بتكليفه ، ولا مجال لنا في البحث عن ذلك .

وإن كان غيره كالفقيه في زمان الغيبة أكثر رأى صبيّاً أو فاسقاً بصيراً بالأمور ، حاذقاً بأمر السياسة والرياسة ، وجزم بكونه ناصحاً شفيقاً أميناً حفيظاً وإن كان فاسقاً غير متحيز عن جملة من المعاصي العير المتعلقة بعمله ، فلا مانع عن نصبه لجباية الصدقات وضبطها وكتابتها وغير ذلك مما يتعلق بذلك إذا رأى المصلحة في ذلك .

﴿ويعتبر في العامل الذي يستحق من الزكاة إذا لم تكن الزكاة من الهاشميين : ﴿أن لا يكون هاشمياً﴾ لأن زكاة غير الهاشميين محرمة على بني هاشم ، كما يدل عليه : مضافاً إلى العمومات التي ستعرفها في محلها ، خصوص صحيحة العيص بن القاسم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : «إن أناساً من بني هاشم أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله ، فسألوه أن يستعملهم على صدقات المواشي ، وقالوا : يكون لنا هذا السهم الذي

(١) مدارك الأحكام ٥ : ٢١١ ، وراجع : المعبر ٥٧١ : ٢ ، والبيان : ١٩٤ .

جعل الله عز وجل للعاملين عليها ، فنحن أولى به ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله - : يا بني عبد المطلب إن الصدقة لا تحل لي ولا لكم ، ولكن قد وعدت الشفاعة»<sup>(١)</sup>.

وعن الشيخ في المبسوط : أنه حكى عن قوم جواز كون العامل هاشمياً ؛ لأنه يأخذها على وجه الأجرة كسائر الإحارات<sup>(٢)</sup>.

وهو ضعيف محجوح بما عرفت ، مع أن ما ذكره من أن ما يأخذه العامل يأخذه من باب الأجرة ممزوج ، بل من باب أن الله تعالى جعل للعاملين عليها سهماً من الصدقة باعتبار عمله ، فعمله شرط في صيرورته مستحقاً لهذا السهم ، نظير استحقاق المقاتلين سهامهم من الغنيمة ، وهي ليست بأجرة ، بل حقاً ناشئاً من عملهم متعلقاً بالمال الذي حصل بأيديهم من فعلهم.

هذا ، مضافاً إلى شذوذ هذا القول ، بل لم يعرف كون قائله متاً ، بل عن العلامة في المختلف أنه قال : «والظاهر أن القوم الذي نقل الشيخ عنهم من الجمهور ؛ إذ لا أعرف قولاً لعلمائنا في ذلك»<sup>(٣)</sup>.

وفي اعتبار الحرية تردد.

في المدارك قال : اختلف الأصحاب في اعتبار هذا الشرط ، فذهب الشيخ إلى اعتباره.

واستدل له في المعتبر بأن العامل يستحق نصيباً من الزكاة ، والعبد لا يملك ومولاه لم يعمل.

(١) الكافي ١/٥٨ ، التهذيب ١٥٤/٥٨٠٤ ، الوسائل ، الباب ٢٩ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ١.

(٢) حكاية العامل في مدارك لأحكام ٢١٢:٥ ، وراجع المبسوط ٢٤٨:١.

(٣) حكاية العامل في مدارك لأحكام ٢١٢:٥ ، وراجع المختلف ٩٢٣ ، المسألة ٦٥.

ثم أجاب عنه بأن عمل العبد كعمل المولى.  
وقوى العلامة في المختلف عدم اعتبار هذا الشرط ؛ لحصول الغرض بعمله ، ولأن العمالة نوع إجارة ، والعبد صالح لذلك مع إذن سيده.  
ويظهر من المصنف - رحمه الله - في المعبر الميل إليه ، ولا بأس به <sup>(١)</sup>.  
انتهى.

وهو جيد ، خصوصاً على ما نفى البعد عنه من جواز ملك العبد إذا كان بإذن سيده ، اللهم إلا أن يتمك لعدم جواز صرف مهم العاملين عليها إليه بإطلاق قوله - عليه السلام - في حديث إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله - عليه السلام - : «ولا يعطى العبد من الزكاة شيئاً» <sup>(٢)</sup>.

ويمكن الخدشة فيه بأن المناق منه الإعطاء مجاناً من حيث الفقر كما يوصى إليه قوله - عليه السلام - في خبر عبد الله بن سنان الواردة في المملوك : «ولو احتاج لم يعط من الزكاة شيئاً» <sup>(٣)</sup> فليتأمل.

والإمام مخير بين أن يقرر لهم جملة مقدرة أو أجرة عن مدة مقدرة وبين أن لا يجعل لهم شيئاً من ذلك فيعطهم ما يراه ، ولعل الأخير أولى ، كما يدل عليه ما عن الكليني - في الحسن - عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قلت له : ما يعطى للمصدق ؟ قال : «ما يرى الإمام ولا يقدر له شيء» <sup>(٤)</sup>.

(١) مدارك الأحكام ٢١٢: ٢١٣ ، وراجع: البسيط ٢٤٨: ١ ، والمعتبر ٥٧١: ٢ ، ومختلف الشيعة ٩٩: ٣ ، المسألة ٧٥.

(٢) عقيه ١٤٦: ٣ / ٦٤٤ ، التهذيب ٨: ٢٢٥ / ٨٠٨ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ٦.

(٣) النكاح ٣ / ٥٤٢ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب من تجب عليه الزكاة ، الحديث ١.

(٤) النكاح ٣ / ٥٦٣ ، الوسائل ، الباب ٢٣ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ٣.

وبحتمل أن يكون المراد بقوله -عليه السلام-: «ولا يقدر له شيء» أنه لم يجعل له في الشرع حد مضبوط ، والله العالم.

﴿والتالث من الأصاف أو الرابع: ﴿المؤلفة قلوبهم﴾.﴾

وقد اختلفت الكلمات في شرح المؤلفة قلوبهم وأن التأليف الموجب لاستحقاق هذا الهم هو مخصوص بالكفار، أم شامل للمسلمين أيضاً؟

ففي المتن قال: ﴿وهم الكفار الذين يستمالون إلى الجهاد ، ولا نعرف مؤلفة غيرهم﴾.

وعن الشيخ في المبسوط نحوه بأدنى اختلاف في التعبير، قال في ما حكى<sup>(١)</sup> عنه: والمؤلفة قلوبهم عسفا هم الكفار الذين يستمالون بشيء من مال الصدقات إلى الإسلام ، ويستألفون ليستعان بهم على قتال أهل الشرك ، ولا نعرف لأصحابها مؤلفة أهل الإسلام.

وقد حكى عن كثير من الأصناف أن بل ربها نسب إلى المشهور تفسيره بالذين يستمالون من الكفار استعانة منهم على قتال أهل الحرب<sup>(٢)</sup>.

وحكى عن المفيد -رحمه الله- أنه قال: المؤلفة قلوبهم ضربان: مسلمون ومشركون<sup>(٣)</sup>.

وربما استظهر من كلام ابن الجنييد اختصاص التأليف بالمنافقين ، حيث قال -على ما حكى<sup>(٤)</sup> عنه-: المؤلفة قلوبهم من أظهر الدين

(١) الحاكى هو العاملي في مدارك الأحكام ٢١٤٠٥ ، وراجع: المبسوط ٢٤٩:١.

(٢) الحاكى والناسب هو. البحاري في الخدائق الناصرة ١٧٥:١٢.

(٣) الحاكى هو العاملي في مدارك الأحكام ٢١٤٠٥ ، والمحقق الحلبي في معتبر ٥٧٣:٢.

(٤) الحاكى هو العاملي في مدارك الأحكام ٢١٤٠٥ ، والعلامة الحلبي في مختلف الشيعة ٧٧:٣ ، المسألة ٤٩.

بديانته ، وأعان المسلمين وإمامهم بيده ، وكان معهم إلا قلبه .  
واختار في الخدائق اختصاصه بمن ضاهه الإسلام<sup>(١)</sup> ؛ استناداً إلى ما  
يتراءى من الأخبار الواردة في هذا الباب ، فقد عقد في الكافي لذلك  
باباً ، فقال : باب المؤلفة قلوبهم<sup>(٢)</sup> ، وأورد فيها جملة من الأخبار .  
منها : ما رواه - في الصحيح أو الحسن - عن زرارة عن أبي جعفر  
عليه السلام ، قال : سألت عن قول الله عز وجل : « والمؤلفة قلوبهم »<sup>(٣)</sup>  
قال : « هم قوم وتحدوا الله عز وجل ، وخلعوا عبادة من يعبد من دون الله ،  
وشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله ،  
وهم في ذلك شكك في بعض ما جاء به محمد - صلى الله عليه وآله -  
فأمر الله نبيته - صلى الله عليه وآله - أن يتألفهم بالمال والعطاء ؛ لكي  
يحسن إسلامهم ، ويشتوا على دينهم الذي دخلوا فيه وأقروا به ، فإن  
رسول الله - صلى الله عليه وآله - يومئذ تألف رؤساء العرب من قريش  
ومضر ، منهم أوسقيان بن حرب وعصية بن عيص الفزاري ، وأشباههم  
من الناس ، فعضت الأنصار ، واجتمعت إلى سعد بن عباد ، فانطلق  
بهم إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله - بالجرمارة<sup>(٤)</sup> ، فقال : يا رسول الله  
أتأذن لي في الكلام ؟ فقال : نعم ؛ فقال : إن كان هذا الأمر في هذه  
الأموال التي قسمت بين قومك شيئاً أنزل الله ، رصينا ، وإن كان غير  
ذلك لم نرض .»

قال زرارة : وسمعت أبا جعفر - عليه السلام - يقول : « فقال رسول الله

(١) الخدائق الناضرة ١٣ : ١٧٧ .

(٢) الكافي ٤ : ٤١٠ .

(٣) التوبة ٩ : ٦٠ .

(٤) الجمرانة : موضع بين مكة والطائف على سبعة أميال من مكة . مجمع البحرين ٣ : ٢١٧ .



-صلى الله عليه وآله- : يا معشر الأنصار أكلكم على قول سيّدكم سعد؟ فقالوا: سيّدنا الله ورسوله ؛ ثم قالوا في الثالثة: نحن على مثل قوله ورأيه». قال زرارة: وسمعت أبا جعفر يقول: «فحفظ الله نورهم ، وفرض للمؤلفة قلوبهم سهماً في القرآن»<sup>(١)</sup>.

وما رواه أيضاً عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام . قال: «المؤلفة قلوبهم قوم وتحدوا الله وخطعوا عبادة من دون الله ولم تدخل المعرفة قلوبهم ، إنّ محمداً رسول الله -صلى الله عليه وآله- وكان رسول الله -صلى الله عليه وآله- يتألفهم ويعرفهم كما يعرفوا ويعلمهم»<sup>(٢)</sup>.

وعنه أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام ، قال: «المؤلفة قلوبهم لم يكونوا قط أكثر منهم اليوم»<sup>(٣)</sup>.

وما رواه عن موسى بن بكر<sup>(٤)</sup> عن رجل قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «ما كانت المؤلفة قلوبهم قط أكثر منهم اليوم ، وهم قوم وتحدوا الله تعالى ، وخرجوا من الشريعة ولم تدخل معرفة محمد -صلى الله عليه وآله- قلوبهم ، وما جاء به ، فتألفهم رسول الله -صلى الله عليه وآله- ، وتألفهم المؤمنون بعد رسول الله -صلى الله عليه وآله- ، لكنهم يعرفوا»<sup>(٥)</sup>.

وعن علي بن إبراهيم في تفسيره نقلاً عن العالم في المؤلفة قلوبهم ، قال: «هم قوم وتحدوا الله ، وخطعوا عبادة من دون الله ، ولم تدخل المعرفة قلوبهم أنّ محمداً رسول الله -صلى الله عليه وآله- فكان رسول الله -صلى الله عليه وآله-

(١) الكافي ٢/٤١١.

(٢) الكافي ٢/٤١٠.

(٣) الكافي ٢/٤١١.

(٤) في المصدر: موسى بن بكر.

(٥) الكافي ٢/٤١٢.

الله عليه وآله. يتألفهم ، ويعلمهم ويعرفهم كما يعرفوا ، فجعل لهم نصيباً في الصدقات لكي يعرفوا ويرغبوا»<sup>(١)</sup>.

في الحدائق بعد نقل الأخبار المزبورة قال : وهذه الأخبار - كما تراها - ظاهرة في أن المؤلفة قلوبهم قوم مسلمون قد أقرّوا بالإسلام ودخلوا فيه ، لكنّه لم يستقرّ في قلوبهم ولم يثبت ثبوتاً راسخاً ، فأمر الله تعالى نيته بتألفهم بالمال ؛ لكي تقوى عزائمهم ، وتشتد قلوبهم على البقاء على هذا الدين ، فالتأليف إنما هو لأجل البقاء على الدين والثبات عليه ، لا لما زعموه من الجهاد كفاراً كانوا أو مسلمين ، وأنهم يتألفون هذا السهم للجهاد<sup>(٢)</sup>. انتهى.

أقول : الذي يظهر بالتدبر في الآثار والأخبار ، وكلمات الأصحاب أن المؤلفة قلوبهم الذين جعل لهم نصيباً من الصدقات أعم من الجميع ، بل يتناول أيضاً الكفار الذين يقصد بتأليف قلوبهم دخولهم في الإسلام ، ولكن لا يترتب على تحقيق ذلك ثمرة معينة بعد ما تقرر من أنه يجوز للوالي أن يصرف من الزكاة إلى مثل هذه الوحوة التي فيها تشييد الدين ، وأنه لا يجب التوزيع والبسط على الأصناف ، غاية ما في الباب : أنه لو لم يكس الكافر الذي يتألف قلبه إلى الإسلام أو إلى الجهاد مندرجاً في موضوع المؤلفة قلوبهم الذين جعل لهم هذا السهم - كما زعمه صاحب الحدائق - اندرج ما يصرف إليه بهذا الوجه في سهم سبيل الله ، كما ستعرف.

وكذا البحث عن سقوط هذا السهم بعد النبي صلى الله عليه وآله،

(١) التهذيب ١٢٩/٤٩٠ ، ورجح تفسير لقمي ٢٩٨:١.

(٢) الحدائق الناصرة ١٧٧:١٢.

بناءً على اختصاصه بالكفار الذين يستمالون إلى الجهاد، كما لا يخفى.

﴿و﴾ من جملة مصارف الزكاة الصرف ﴿وفي الرقاب﴾.

وتغيير الأسلوب بإقحام كلمة «في» باعتبار أن هذا الصنف لا يستحقون ملك الزكاة بل الصرف في فكاك رقابهم.

﴿وهم﴾ عند المصنف - رحمه الله - وغيره<sup>(١)</sup>، بل لعله الأشهر أو المشهور ﴿ثلاثة﴾: المكاتبون، والعبيد الذين تحت الشدة، والعبد يشتري ويعتق وإن لم يكن في شدة، لكن بشرط عدم المستحق ﴿ب﴾ في المدارك قال: أما حواز الدفع من هذا السهم إلى المكاتبين والعبيد إذا كانوا في ضرر وشدة فهو قول علمائنا وأكثر العامة؛ لظاهر قوله تعالى: «وفي الرقاب»<sup>(٢)</sup> والمراد إزالة رقب فيتناول الجميع.

قال في الاعتبار: وإنما شرطنا الشدة والضرر؛ لما رواه الأصحاب عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليها السلام، في الرجل يجتمع عنده الركاة يشتري بها نسمة يعتقها، فقال: «إِنَّمَا يَظْلَمُ كَوْنَهُ آخِرِينَ حَقُّوهُمْ» ثم قال: «إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَبْدًا مُسْلِمًا فِي ضَرُورَةٍ يَشْتَرِيهِ وَيَعْتِقُهُ».

وهذه الرواية أوردها الشيخ - في الصحيح - عن عمرو بن أبي نصر عن أبي عبد الله - عليه السلام -<sup>(٣)</sup>. انتهى ما في المدارك.

أقول: الظاهر أن روايتها عن عمرو بن أبي نصر اشتباه نشأ من تحريف النساخ، كما نبه عليه في الحقائق حيث ذكر أن هذه الرواية رواها الشيخ في التهذيب عن الكافي عن عمرو بن أبي نصر، مع أن

(١) كيجي بر سعيد الحلبي في جامع للشرائع ١٤٤، والعلامة الحلبي في نهاية الأحكام ٣٨٨:٢، واشهد في البياد: ١٩٥، والبحر في الحقائق للناصر: ١٢ ١٨١.

(٢) التوبة ٦٠:٩.

(٣) مدارك الأحكام ٢١٦:٥ و ٢١٧ و رجع. لعنبر ٥٧٤:٢.

الموجود في الكافي عن عمرو عن أبي بصير، وقد اغتتر صاحب المدارك بنقل صاحب التهذيب لها بهذه الكيفية، فنظمها في الصحيح<sup>(١)</sup>.

أقول: أما متن الرواية، ففي الكافي: أحمد بن محمد عن علي بن الحكم عن عمرو عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يجتمع عنده من الزكاة الخمسمائة والستمائة يشتري بها نسمة ويعتقها، فقال: «إدأ يظلم قوماً آخرين حقوقهم» ثم مكث ملياً، ثم قال: «إلا أن يكون عبداً مسلماً في ضرورة فيشتريه ويعتقه»<sup>(٢)</sup>.

ويظهر من الوسائل<sup>(٣)</sup> أن الشيخ في التهذيب رواها عن الكافي هكذا.

وكيف كان فقضية الجمع بين هذه الرواية وبين الآية الشريفة وغيرها من الروايات التي دلت بظاهرها على جواز صرف الزكاة في فك الرقاب تقييد الرقاب بالإسلام والضرورة التي عبر عنها الأصحاب بكونها تحت الشدة.

إن قلت: إن هذه الرواية بمقتضى التعليل الوارد فيها إنها تقتضي المص من صرف الجميع في فك رقبة واحدة، فلا تدل على المنع عن صرف سهم الرقاب فيه من غير اشتراطه بالضرورة مع توزيع الباقي على مستحقه، بل مشعرة بعلافة.

قلت: متعرف أن الأصناف المذكورين في الآية مصارف للزكاة، لا أن لكل صنف منهم سهماً مخصوصاً به، وإلا لم يكن صيرورة بعض

(١) لحدائق الناصرة ١٨٢٠١٢.

(٢) الكافي ٣/٥٥٧.

(٣) راجع الوسائل، الباب ٤٣ من أبواب المستحقين للزكاة، دين الحديث ٢.

من صنف في شدة مسوغاً لصرف الحق المخصوص بمن عداه فيه ،  
فليتأمل .

وأما جواز شراء العبد من الركاة وعتقه وإن لم يكن في شدة بشرط  
عدم المستحق ، فقال في محكي المعتبر أيضاً : أنَّ عليه فقهاء  
الأصحاب (١) .

ويدل عليه ما عن الكليني والشيخ - في الموثق - عن عبيد بن زرارة ،  
قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام ، عن رجل أخرج زكاة ماله ألف  
درهم ، فلم يجد موضعاً يدفع ذلك إليه ، فنظر إلى مملوك يباع في من  
يريد (٢) فاشتراه بتلك الألف الدرهم التي أخرجها من زكاته فأعتقه ،  
هل يجوز ذلك ؟ قال : « نعم لا بأس بذلك » قلت : فإنه لما أن أعتق فصار  
حرّاً ، أتجر واحترف فأصاب مالاً ثم مات وليس له وارث ، فمن يرثه  
إذا لم يكن له وارث ؟ قال : « يرثه الفقراء المؤمنون الذين يستحقون  
الزكاة ، لأنه إنما اشترى بما لهم » (٣) .

هذا ، مع أنه لا منافاة بينه وبين الرواية السابقة الدالة على اشتراط  
الضرورة فيه ؛ لأنها إنما دلّت عليه مع وجود المستحق لا مطلقاً ، فينتج  
حينئذ الاستدلال له أيضاً بالإطلاقات المقتصر في تقييدها على صورة  
وجود المستحق .

وأما جواز صرفها في المكاتب ، فالظاهر عدم الخلاف فيه في الجملة ،  
بل ربّما ادّعي استغاضة نقل الإجماع عليه (٤) .

(١) حكاه عنه العامل في مدارك الأبحاء ٢١٧: ٥ ، وراجع: المعتبر ٥٧٥: ٢ .

(٢) في التهذيب: يزيد .

(٣) الكافي ٣/ ٥٥٧٣ ، التهذيب ٤: ٢٨١/ ١٠٠ ، الوسائل ، الباب ٤٣ من أبواب المستحقين

للزكاة ، الحديث ٢ . (٤) كما في كتاب الزكاة للشيخ الأنصاري ٥٠١ .

ويدلّ عليه مضافاً إلى ذلك ، ما عن الشيخ في التهذيب مُسنداً عن أبي إسحاق عن بعض أصحابنا عن الصادق عليه السلام ، وعن ابن بابويه في الفقيه مُرسلاً عن الصادق عليه السلام ، قال : سُئِلَ عن مكاتب عجز عن مكاتبته وقد أدّى بعضها ، قال : «يؤدّي عنه من مال الصدقة ، إن الله تعالى يقول في كتابه العزيز : وفي الرقاب»<sup>(١)</sup>.

ومورد الخبر مَنْ عجز عن مكاتبته وقد أدّى بعضها ، فلا منافاة حينئذٍ بينه وبين خبر أبي بصير الدالّ على اشتراط الضرورة فيه ؛ إذ المراد بالضرورة الواردة فيه - بحسب الظاهر - الضرورة العرفية المتحققة في مثل العرض ، فالأشبه اعتبار العجز عن أداء مال الكتابة ، وعدم كفاية مجرد عدم كونه بالفعل مالاً له وإن قدر على تحصيله ، كما صرح بعض<sup>(٢)</sup> ، خلافاً لصريح العلامة في محكي<sup>(٣)</sup> ، وظاهر غيره متن أطلق كالمصنف وغيره لو لم نقل بانصراف اصطلاحهم إلى صورة العجز ، كما ليس بالبعيد.

مرجع تهذيب كتاب الرقاب

وحيث إنك عرفت أنّ قضية الجمع بين الآية ورواية أبي بصير تقييد لإطلاق الآية بالرواية ، علمت أنّ اعتبار العجز ليس منافياً لعموم مفهوم العلة المنصوصة.

نعم مقتضى هذا العموم إلغاء خصوصية المورد من حيث كونه مؤدياً بعض مال الكتابة كما لا يخفى.

وحكي عن المعيد والعلامة وولده وغير واحد من المتأخرين القول

(١) التهذيب ٨: ٢٧٥/٢ ، الفقيه ٣: ٧٤٣/٢٥٨ ، الوسائل ، الباب ٤٤ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ١.

(٢) هو الشيخ الأنصاري في كتاب الزكاة: ٥٠١.

(٣) كما في كتاب الزكاة للشيخ الأنصاري: ٥٠١ ، ورجع: نهاية الأحكام ٢: ٣٩١.

بعدم اختصاص الرقاب بما ذكر، بل جواز صرف الزكاة في فكها ولو في غير تلك الموارد<sup>(١)</sup>.

واستدل له بإطلاق الآية<sup>(٢)</sup>، وخبر أيوب بن الحر أخ أديم بن الحر، المروي عن العلل، قال: قلت لأبي عبد الله -عليه السلام-: مملوك عرف هذا الأمر الذي نحن عليه أشتريه من الزكاة وأعتقه؟ قال: فقال: «أشتره وأعتقه» قلت: فإن هو مات وترك مالا؟ فقال: «ميراثه لأهل الزكاة لأنه اشترى بسهمهم» قال: وفي حديث آخر: «بما لهم»<sup>(٣)</sup>.

وخبر أبي محمد الوابشي المروي عن الكافي عن أبي عبد الله -عليه السلام-، قال: سأله بعض أصحابنا عن رجل اشترى أباه من الزكاة زكاة ماله، قال: «شترى خيرة لئلا بأس بذلك»<sup>(٤)</sup>.

ويدل عليه أيضاً مفهوم التعليل الوارد في رواية أبي إسحاق المتقدمة<sup>(٥)</sup>.

وارتكاب التقييد في هذه المطالبات بتخصيصها بما إذا كان العبد في ضرورة؛ جمعاً بينها وبين روية أبي بصير ليس بأهون من حمل النهي المستفاد من تلك الرواية على لكراهة، كما يناسبه التعليل بقوله: «إذا يظلم قوماً آخريين حقوقهم» فإن حقوق القوم الآخرين في هذا الباب من حيث هي غير مقتضية إلا لاستحباب سطر الزكاة عليهم، وكراهة قصرها

(١) كما في كتاب الزكاة للشح الأنصاري: ٥٠٩.

(٢) التوبة ٩: ٦٠.

(٣) علل لشرائح: ٣٧٢، أبواب ٩٩، نوادر، الباب ٤٣ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٣.

(٤) الكافي ٣: ٥٥٢، نوادر، باب ١٩ من أبواب المستحقين، للزكاة، الحديث ١.

(٥) تقدمت في ص ٥٤١.

على مَنْ عداهم ما لم يكن هناك منزلة مقتضية له من شدة حاجة أو قرابة رحم أو غير ذلك من المرجحات المقتضية لتفضيل بعض المستحقين على بعض ، كما يشعر به نفس هذه الرواية.

وأما الحرمة إن قلنا بها فلا بد وأن تكون مستندة إلى عدم المقتضي ، أي : عدم كون العبد الذي لا يكون تحت الشدة مصرفاً للزكاة ، وإلا لم تكن هذه العلة علةً إلا للمنع عن صرف الجميع فيه ، كما في مورده ، فلا بد من حمله على الكراهة.

وملخص الكلام : أن العبد الذي لا يكون تحت الشدة إن كان في حلة ذاته مستحقاً لصرف الزكاة فيه فزاحمة حق الآخرين ليست مانعة عن أصل الجواز ، كما هو الشأن في حق كل واحد واحد من أشخاص القوم بالمقايضة إلى مَنْ عداه ، فليتأمل. وقد تلخص مما ذكر : أن القول بعدم الاختصاص هو الأشبه.

كناية

نية الزكاة في العبد الذي يشتري من الزكاة وقت دفع الثمن إلى البائع ؛ لأنه وقت صرف الزكاة.

وربما يشهد له أيضاً التعليل الوارد في موثقة عبيد ، وخبر أيوب المتقدمين<sup>(١)</sup> ، فإن ظاهره حصول شراء في ملك أرباب الزكاة.

وعن الروضة والمسالك وحواشي القواعد القول باعتبارها حال العتق<sup>(٢)</sup>.

(١) نقلتا في ص ٥٤٠ و ٥٤٢.

(٢) حكاة صاحب الخواصر ج ٣ ص ٣٤٥ ، وفيه : حواشي النافع ؛ كما في كتاب الزكاة للشيخ الأنصاري : ٥٠١ ، وراجع. الروضة البهية ٤٧ : ٢ ، ومبدئ الأفهام ١ : ٤١٤.



وهو محجوج بما عرفت.

﴿وروي﴾ قسم ﴿رابع﴾ سرقب المستحقين لأن تصرف فيهم الزكاة وهو: من وجب عليه كفارة ولم يجد فإنه يعتق عنه.

في المدارك قال: هذه الرواية أوردها علي بن إبراهيم في كتاب التفسير عن العالم - عليه السلام - ، قال: «في الرقاب: قوم لزمهم كفارات في قتل الخطأ، وفي الطهار وفي الأيمان وفي قتل الصيد في الحرم وليس عندهم ما يكفرون به وهم مؤمنون، فجعل الله تعالى لهم سهماً في الصدقات ليكفر عنهم»<sup>(١)</sup>.

ومقتضى الرواية جواز إخراج الكفارة من الزكاة وإن لم يكن عتقاً، لكنها غير واضحة الإسناد؛ لأن علي بن إبراهيم أوردها مرسلةً، ولذا تردد المصنف في العمل بها، وهو في محله<sup>(٢)</sup>. انتهى.

أقول: فعلى هذا التفسير يكون المراد بالرقاب فك رقبة الأشخاص الذين لزمهم الكفارات عن الكفارات اللازمة عليهم، سواء حصل الفك بتحرير رقبة أو غيره، ولكن لذي يظهر من كلمات الأصحاب أنهم فهموا من هذه الرواية إرادة صرف الزكاة في تحرير الرقاب عمن لزمهم الكفارات.

وكيف كان، فيشكل إثبات مثل هذا المصروف للزكاة بمثل هذه الرواية مع ما فيها من الإرسال، ولذا قال المصنف - رحمه الله -: ﴿وفيه تردد﴾.

نعم قد يجوز دفع الزكاة لمن لزمته كفارة وليس عنده ما يكفر به من

(١) تفسير النعماني ١/٢٩٩، والتهذيب ٤/١٢٩/٤٩، وسوائل، أبواب ١ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٧.

(٢) مدارك الأحكام ٥: ٢١٨-٢١٩.

## باب فقره.

وعن المصنف في المعبر أنه جَوَزَ إعطاءه من سهم الغارمين أيضاً ؛  
لأنَّ القصد بذلك إبراء ذمته عما في عهده<sup>(١)</sup> .

وهو على إجماله لا يخلو من وجه غير خالٍ من التأمل ، مع أنَّ الدفع  
إليهم من حيث الفقر أو من باب كونه غارماً أجنبيّاً عن المدعى ،  
ولا مدخلية له بمدلول الرواية المزبورة ، كما لا يخفى .

والمكاتب إنَّها يعطى من هذا السهم إذا لم يكن معه ما  
يصرفه في كتابته .

أمَّا على القول باحتصاص الرقاب بالأصناف الثلاثة ، أو الأربعة  
المذكورة في المتن الي ورد فيها [النص]<sup>(٢)</sup> بالخصوص : فواضح ، بل قد  
عرفت أنَّ المتحجج للاقتصار على صورة عَجَر المكاتب عن أداء مال  
الكتابة ، وعدم كفاية محرّد عدم كونه بإفعل واجداً للمال .

وأمَّا على ما نصيبا البُعد عنه عنه عند اختصاص الرقاب بما ذكر :  
فلانصراف إطلاق الرقاب إلى الرقاب المحتاجين في فكائها إلى الزكاة ،  
لأجل المناسبة المخروسة في الدهن من أدلة شرع الزكاة ، وأنها لدفع  
الضرورة وحاجة المحتاجين .

مضافاً إلى إطلاق قوله - صلى الله عليه وآله - : « لا تحل الصدقة لغني »<sup>(٣)</sup>  
الغير القاصر عن مثل الفرض .

(١) حكاها المعامل في مدارك الأحكام ٢١٩:٥ ، ورجع العترة ٢ ٥٧٤ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق

(٣) من أبي داود ١١٨٠:٢ / ١٦٣٤ ، من ابن مساحبة ١٨٩:١ / ١٨٣٩ ، من الترمذي

٣ ١٦٤:٢ / ٦٥٢ ، من السني ٥ ٩٩ ، المستدرک للحاكم ١٠٧٠١ ، مسند أحمد ١٦٤:٢ و ١٩٢

و ٣٨٩ و ٣٧٥:٥ .

وقياسه على المؤلفه قنوم ولعامين عليها في عدم اعتبار الفقر فيهم ، حيث جعلها في الآية<sup>(١)</sup> قسيماً للفقر والمساكين قياس مع الفارق ؛ فإن ماطر جواز الصرف في هذين لصنفين التأليف والعمل ، لا الفقر والاحتياج ، وكونه كذلك موجب لانصراف قوله -صلى الله عليه وآله- : «لا تحل الصدقة لغني» عنها ، بخلاف من عداها من الأصناف .

ومن هنا قد يتجه ما عن لشهد في البيان من اعتبار قصور كسبه عن مال الكتابة<sup>(٢)</sup> ؛ لأنه عند وفاء كسبه لحاجته يندرج في المحترف الذي لا تحل الصدقة له .

والأظهر عدم توقف الإعطاء على حلول النعم .  
وقيل : لا يجوز قبله ؛ لانتهاء الحاجة في الحال<sup>(٣)</sup> .  
وهو ضعيف ؛ إذ لا يعتبر في صدقة الاحتياج وعدم العنى عن الشيء حلول وقت الحاجة إلى استعماله كما لا يخفى .

والله اعلم

تنبيه

في المدارك نقل عن لمتهى ته قال : ويحور الدفع إلى السيد بإذن المكاتب وإلى المكاتب بإذن السيد وبغير إذنه ؛ واستحسنه .  
ثم قال : بل لا يبعد جواز دفع إلى السيد بغير إذن المكاتب أيضاً ؛ لعدم الآية<sup>(٤)</sup> . انتهى ، وهو جيد .

(١) التوبة ٦٠:٩

(٢) حكاية العامي في مدارك الأحكام ٢١٩:٥ ، وراجع . لبنان ١٩٥

(٣) حكاية العامي في مدارك الأحكام ٢١٩:٥ ، ٢٢٠ .

(٤) مدارك الأحكام ٢٢٠:٥ ، وراجع : منتهى الطلب ٥٢١:٦ .

بل لعلّه هو المنساق من قوله -عليه السلام-، في المرسل المتقدم<sup>(١)</sup>: «يؤدى عنه من مال الصدقة».

ثم إن مقتضى ظاهر النص والفتوى أنّ الزكاة التي تصرف في أداء مال الكتابة يتعيّن صرفها في هذا لوجه، سوء أعطيت بيد المولى أو بيد العبد، ليفكّها رقبته، ولا يملكها بعد بقبضها منكاً مطلقاً بحيث لو فرض حصول العتق بدونه، لقي المال في ملكه، بل ترفع منه في مثل الفرض على الأ شبه؛ لأنّها لم تصرف في الرقاب، والعبد لا يعطى من الزكاة شيئاً إلا في فكك رقبته.

نعم، لو بقي المال عنده أو في ذمته، وكان فقيراً بعد الاعتاق، جاز احتسابه عليه حينئذٍ من سهم الفقراء، كما هو واضح.

وقد ظهر بما ذكر أنّه لو صرفه في غيره، والحال هذه، أي دفع إليه من هذا السهم ولم يكن معه ما يصرفه في الكتابة، ولكن لم يصرفه فيها، بل صرفه في غيرها، لا يجوز اجتماعه، لأنّه لم يوضع في موضعه.

﴿وقيل: لا﴾ يجوز.

وهذا القول منقول عن الشيخ<sup>(٢)</sup>، ساء منه على أنّه يملكه بالقبض، فله التصرف فيه كيف يشاء.

وهو عجوج بما عرفت، مصافاً إلى ما عن المصنف وغيره: من أنّ للمالك الخيار في صرف الزكاة في الأصناف، وقد رخصه في الصرف إلى جهة خاصّة، فليس له التخطي عنه<sup>(٣)</sup>.

(١) تقدّم في ص ٥٤١.

(٢) حكاة عنه العاملي في مدارك الأحكام ٢٢٠:٥، وراجع: البسوط ٢٥٠:٦.

(٣) حكاة نعماني في مدارك الأحكام ٢٢١:٥، وسنحوه، وراجع: لمعتبر ٥٧٥:٢.

وفي معنى أدائه في مال الكتابة صرفه في ما يستعان به على الأداء ؛  
لأنه صرف في فك الرقبة ، فلو تعدت الفك ، ارتفع متن وصل إليه ، كما  
صرح به شيخنا المرتضى<sup>(١)</sup> - رحمه الله - ؛ لا تكشف أن وصوله إليه كان  
وضعا للزكاة في غير موضعها .

اللهم إلا أن يقال : إنه يكفي في صدق الصرف في الرقاب ، المنساق  
من الآية ، الصرف في ما يتوصل به على فكها بقصد التوصل به إليه  
وإن تخلف ذلك عن حصول المقصود ، فليس مل .

ولو دفع إليه من سهم الفقراء<sup>(٢)</sup> أي باعتبار كونه فقيراً لم  
يرتفع اليد الفعيرة ملك ما يصرف إليه من زكاة ، وله أن يتصرف فيه  
كيف يشاء ، ولا يحتكم عليه في ما يأخذه من الزكاة إجماعاً كما ادّعاء  
غير واحد<sup>(٣)</sup> ، فهذا مما لا شبهة فيه بناء على حواز صرف الزكاة إليه بهذا  
الوجه ، وجواز تصرف المكاتب في ما يملكه كيف يشاء .

وفي كلتا المقدمتين نظراً

أما الأخيرة : فلمناقته لما ذكره في أحكام المكاتب من عدم حواز  
الاستبداد بالتصرف في ما يملكه في ما عدا الصرف في ما يكتاتته ، فما  
يملكه المكاتب لا يصير ملكاً حقيقاً له ، بل مربوطاً بسلته ، ومن كان هذا  
شأنه يشكل دفع حق الفقير إليه ، حيث إنه لا يقدر على صرفه في ما  
يفتقر إليه .

وأما الأولى : فلمخالفتها لما يقتضيه إطلاق قوله - عليه السلام - في  
صحيحة ابن سنان عن أبي عبد الله - عليه السلام - : « ليس في مال المملوك

(١) كتاب الزكاة للشيخ الأنصاري : ٥٠١ .

(٢) مهم : العامل في مدارك الأحكام : ٢٢١ : ٥ .

شيء ولو كان له ألف ألف ، ولو احتاج لم يُعط من الزكاة شيئاً»<sup>(١)</sup> .  
 وقوله -عليه السلام- في ذيل موثقة إسحاق المتقدمة<sup>(٢)</sup> في أوائل مسألة  
 اشتراط الحرية في وجوب الزكاة: «ولا يعطى العبد من الزكاة شيئاً» وهو  
 بإطلاقه شامل للمكاتب ، ولذا لم نقل بوجوب الزكاة عليه في كسبه .

نعم ، يجوز الإنفاق عليه لدى اضطاره إليه من سهم سبيل الله بناءً  
 على شموله لمطلق القربات ، كما سيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى ؛  
 إذ المنساق من النهي عن إعطائه من الزكاة شيئاً إرادته على سبيل  
 التملك ، لا مطلقاً بحيث يتناول الصرف فيه من باب الحسبة ، فليتأمل .

﴿ولو ادعى أنه كوثب﴾ فإن عزم صدقه أو أقام بيّنة ، فلا بحث ،  
 وإلا فإن كذبه سيّده لم يقبل قوله بدوّه **﴿كما صرح به في الجواهر﴾**<sup>(٣)</sup>  
 وعبره<sup>(٤)</sup> ؛ للأصل .

وإن لم يعلم حال السيّد من تصديق أو تكذيب **﴿قيل : يقبل﴾**  
 قوله **﴿وقيل : لا﴾** يقبل **﴿إلا بالبيّنة أو بالحلف﴾** وهذا القول لم نعرف  
 قائله .

نعم في المدارك نقل عن بعض العامة القول بعدم قبوله إلا  
 بالبيّنة<sup>(٥)</sup> ؛ من غير تعرّض للحلف ، وقوّاه ووافقه في ذلك بعض<sup>(٦)</sup> من  
 تأخّر عنه .

(١) لك في ١/٥٤٢:٣ ، الوسائل ، الباب ٤ من أبواب من يجب عليه الزكاة ، الحديث ١

(٢) نقلت في ص ٥٣٣ .

(٣) جواهر الكلام ٣٥٥:١٥ .

(٤) مدارك الأحكام ٢٢١:٥

(٥) مدارك الأحكام ٢٢٢ : ٥ .

(٦) وهو صاحب الجواهر فيها ٣٥٥:١٥ .

وأما القول الأول فقد نسب في المدارك إلى الأكثر<sup>(١)</sup> واختاره المصنف صريحاً في الكتاب وغيره ، فقال : ﴿والأول أشبه﴾<sup>(٢)</sup> وعمله في محكي<sup>(٣)</sup> المعتبر - ومثله لعلامة في التذكرة والمنتهى على ما حكى<sup>(٤)</sup> عنها - بأنه مسم أخبر عن أمر ممكن فيقبل قوله ، وبأصالة العدالة الثابتة للمسلم .

وفيها ما عرفت في مسألة مدعي الفقر ، فالقول بعدم القبول إلا بالبيّنة كما قواه في المدارك<sup>(٥)</sup> وغيره<sup>(٦)</sup> أشبه بالقواعد .  
﴿ولو صدقه مولاة قبل﴾<sup>(٧)</sup> قوله بلا خلاف ، كما في الجواهر<sup>(٨)</sup> ، بل في المدارك نسبته إلى قطع الأصحاب<sup>(٩)</sup> . وربما عدل ذلك : بأن الحق له ، فيقبل إقراره فيه .

وفيه : أن هذا لا يقتضي **إلزامه** إقراره في حق نفسه ، لا حجية قوله بالنسبة إلى ما يتعلق بعين العير أو في ما يعود إلى مصلحته ، كعدم استحقاقه للنفقة منه ، أو استحقاقه الأخذ من الزكاة ، إلى غير ذلك مما هو من آثار الحجية ، كما لا يخفى .

وأما العمدة في ذلك أن إخبار المالك بالتصرفات المتعلقة بملكه ، المنوطة باختياره من مثل السبيع والإجارة والكتابة ونظائرها مقبول في

(١) مدارك الأحكام ٢٢١:٥ .

(٢، ٣) المحاكمي هو : العمدي في مدارك الأحكام ٢٢١:٥-٢٢٢ ، وراجع : المعتبر ٢: ٥٦٨ ، وتذكرة الفقهاء ٢١١:٥ ، مسألة ١٦٥ ، ومنهى المصنف ٥٢٦:١ .

(٤) مدارك الأحكام ٢٢٢:٥ .

(٥) حواهر الكلام ٣٥٥:١٥ .

(٦) حواهر لكلام ٣٥٥:١٥ .

(٧) مدارك الأحكام ٢٢١:١٥ .

الشرع والعرف ، لا لمحض كونه إقراراً في حق نفسه ، بل من حيث كونه إحصاراً ممتن له الولاية على شيء عما يتعلق بولايته ، ويدخل تحت سلطنته ، وهي قاعدة مطردة ما لم يعارضها إنكار ، كما لا يخفى على من لاحظ سيرة أهل العرف والشرع في موارد.

فما عن الشافعي من مشع القبول ؛ لإمكان تواطئها على ذلك<sup>(١)</sup> .  
ضعيف .

وحكي<sup>(٢)</sup> عن الشيخ القول بأن الأول - أي القبول - أولى في من عرف أن له عدداً ، والثاني - أي عدم القول - أحوط في من لم يعلم منه ذلك .

وهو حسن كما في المدارك<sup>(٣)</sup> وغيره<sup>(٤)</sup> ؛ فإن تصديق المالك في كتابة هذا العبد أو بيعه أو غير ذلك من التصرفات فرع إحصار مالكته ، فجرد صدور تصديق للمدعي الكتابة من شخص لم يعرف كونه مالكة لا يجدي في ثبوت دعواه ، فليتأمل .

﴿ ومن حملة المستحقين للزكاة : العارفين ، وهم حملة المدينون<sup>(٥)</sup> . والمراد بهم هـ على ما صرح به المصنف وغيره<sup>(٦)</sup> الذين علمتهم الديون في غير معصية ﴾

أما جوز صرف الزكاة في العارفين في الحملة فمما لا شبهة ولا خلاف

(٢،١) الحاشي هو العارفي في مدارك الأحكام ٥ : ٢٢١ .

(٣) مدارك الأحكام ٥ : ٢٢١ .

(٤) حواهر الكلام ١٥ : ٣٥٥ .

(٥) راجع : الصحاح ٥ : ١٩٩٦ ، والفاموس المجلد ٤ : ١٥٦ .

(٦) كالتبج بطوسي في النهاية : ١٨٤ ، والعلامة الحلي في المنهاج ١ : ٥٢١ ، والشهيد في

الدروس ١ : ٢٤٩ .



فيه ؛ لكون الكتاب ناطقاً به ، ولكن يقع الكلام فيه في مواضع :  
 الأول : لا خلاف على اظهر في شروط عجز الغارم عن أداء دينه ،  
 فلو كان متمكناً من ذلك عرفاً ، بأن كان عليه ما بقي بديونه ومؤونته ،  
 لم يقض عنه ؛ لمنافاته لأدلة شرع الزكاة ، وكونها موضوعة لسد خلة  
 المحتاجين ، لا لصلة الأغنياء .

ويشهد له أيضاً قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - : « لا تحل  
 الصدقة لغني » <sup>(١)</sup> .

مضافاً إلى الإجماعات المستحصصة على اشتراط العجز في الغارم ، ولكن  
 عبائهم المسوقة لبيان هذا الشرط في فتاويهم ومعاهد إجماعاتهم المحكية  
 مختلفة .

فمن جملة مهم التصريح باعتبار العجز عن أداء الدين <sup>(٢)</sup> . وعن  
 آخرين منهم اعتبار الفقر <sup>(٣)</sup> . وبين هذين العنوانين عموم من وجه ؛ إذ  
 الفقير في عرفهم من لا يملك مؤونة نفسه فعلاً أو قوة ، قرب شخص له  
 كسب أو ضيعة أو مال واف بمؤونته ولكن عليه ديون أو أروش جنائيات  
 يعجز عن أدائها ، ولا يطبق على مثل هذا الشخص في العرف ولا في  
 اصطلاحهم اسم الفقير ، خصوصاً إذا كان ما عليه من الديون من قبيل

(١) سنن أبي داود ٢/١١٨ ، سنن مسند أحمد ١/٥٨٩ ، سنن الترمذي  
 ٣/٤٢٠ ، سنن النسائي ٥/٩٩ ، مستدرک للحاكم ١/٤٠٧ ، مسند أحمد ٢/١٦٤ و ١٩٢  
 و ٣٨٩ و ٣٧٥ .

(٢) كما في كتاب الزكاة للشبح الأنصاري ٥٠٢ ، ورجع : اندروس ١/٢٤١ ، والروضة البهيّة  
 ٤٧٢ .

(٣) كما في كتاب الزكاة للشبح الأنصاري ٥٠٢ ، وراجع المسوط للطوسي ١/٢٥١ . وتذكرة  
 الفقهاء ٥/٢٥٨ ، المسألة ١٧٣ .

الغرامات والديات والكفارات التي ستعرف جواز الصرف من سهم الغارمين إليهم ، فلا يصدق على مثل هذا الشخص اسم الفقير ، ولكن يصدق عليه أنه عاجز عن وفاء ما عليه من الدين .  
وقد يكون الأمر بالعكس ، كما لو كان متمكناً من وفاء دينه بالمال المحتاج إليه في نفقته .

وحيث علم من فحوى كلماتهم عدم الخلاف في جواز صرف هذا السهم من الزكاة في أداء دين من عاجز عن أدائه وإن كان له مال أو كسب وافٍ بمؤنته ، كشف ذلك عن أن مرادهم بالفقر الذي اعتبروه في هذا الباب مجرد الحاجة إلى أداء دينه وإن لم يكن فقيراً من حيث المؤونة ، فالشخص الغير المتمكن من أداء دينه إذا كان قادراً على مؤنته ، يجوز أداء دينه من سهم الغارمين لا من سهم الفقراء .  
وربما يظهر من بعض<sup>(١)</sup> منهم جواز الدفع إليه من سهم الفقراء بناءً منه على أن القدرة على المؤونة المختصة في الغنى المقابل للفقر الموجب لاستحقاق الزكاة هي القدرة على المصارف اللازمة عليه التي من أهمها تفريغ فئته عن الحقوق الواحة عليه .

فما جرى ذكره في كلماتهم في تفسير الفقر بقصور ماله عن نفقته ونفقة من تحب نفقته عليه جار مجرى التمثيل أريد به مطلق المؤونة اللازمة عليه الشاملة لمثل الفرض ، فيكون انخام على هذا أخص مطلقاً من الفقير ، ومقابلته في الآية الشريفة يمكن أن يكون باعتبار أن أداء دين الفقير بنفسه من المصارف التي لا يتوقف صرف الزكاة فيه على قبول الفقير ، بل ولا على وجوده ، فإنه قد يكون الغارم ميتاً ، فعلى هذا يجوز أن

(١) راجع: كتاب الزكاة للشيخ الأنصاري: ٥٠٢ .

يدفع إلى الغارم القادر على مؤونته من سهم الفقراء أزيد من حاجته ؛ لما عرفت - في ما سبق - من أنه يجوز أن يعطى الفقير من الزكاة ما يزيد على غناه ، وهو لا يخلو من الإشكال.

ولكن لما منع أن يمنع إطلاق هذا الحكم بالنسبة إلى الفقير الذي ينحصر جهة فقره في جهة معينة ؛ لقصور ما دلّ على جواز إعطاء الزائد عن مؤونته عن شمول مثل الفرص ، كما لا يخفى على المتأمل.

ثم إننا إن قلنا بأن النسبة بين الفقير والغارم العموم من وجه ، وأن الفقير هو من قصر ماله عن نفقة نفسه وعياله ، والغارم هو من كان عليه دين لا يتمكن من أدائه ، فقتضاء أن من كان بالفعل مالكا لمؤونة سنته ، وكان عليه دين يتمكن من أدائه من هذا المال المحتاج إليه في نفقته ما لم يصرف ما عنده في وفاء دينه ، عدم جوار تناوله من الزكاة ، لا من سهم الغارمين ؛ لعدم كونه غارما عن أداء دينه ، ولا من سهم الفقراء ؛ لعدم كونه فقيراً بالفعل <sup>(١)</sup> ، عن الحلّي القول بذلك.

وربما يستشهد له أيضاً بما عرّس مستطرفات مسرائره نقلاً عن كتاب المشيخة لابن محبوب عن أبي أيوب عن سماعة ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام : عن الرجل ما يكون عنده الشيء يتبلغ به وعليه دين أيطعمه عياله حتى يأتيه الله بمسرة فيقضي دينه أو يستقرض على ظهره في جذب <sup>(٢)</sup> الزمان وشدة المكسب ، أو يقضي بما عنده دينه ، ويقبل الصدقة ؟ قال : « يقضي ما عنده ويقبل الصدقة » <sup>(٣)</sup> . واستقر العلامة في

(١) الحاكي هو الشيخ الأنصاري في كتاب الزكاة : ٥٠٢ ، وراجع السرائر ١ : ٤٥٩ .

(٢) الخُذْب : القحط . النهاية لابن الأثير ١ : ٢٤٢ .

(٣) السرائر ٣ : ٥٩٠ ، الوسائل ، الباب ١٧ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ١ .

النهاية - على ما حكى <sup>(١)</sup> عنه - جواز الدفع إلى المدينون وإن كان عنده ما يفي بدينه إذا كان بحيث لو دفعه يصير فقيراً ؛ لانتفاء الفائدة في أن يدفع ماله ، ثم يأخذ الزكاة باعتبار الفقر .  
وفي تعليقه ما لا يخفى .

نعم قد يوجه جواز الدفع من سهم الغارمين في مثل الفرض : بأن المراد بعجزه عن أداء دينه هو : العجز العرفي بأن لم يكن عنده زائداً عما يحتاج إليه في نفقته اللازمة عليه ما يصرفه في دينه ، فهذا الشخص غير متمكن من أداء دينه عرفاً ، كما أوماً إليه في المدارك ، فإنه بعد أن ذكر ما حكيناه عن العلامة ، قال : ومقتضى كلامه أن الأخذ - والحال هذه - يكون من سهم الغارمين ، وهو غير بعيد ؛ لإطلاق الآية ، وصدق عدم التمكن من أداء الدين عرفاً بذلك <sup>(٢)</sup> . انتهى

وهو جيد ؛ إذ غاية ما يمكن تجاوز صرف إطلاق الآية بواسطة المناسبات المغروسة في ذهن أمر صرفه بإجماع ونحوه إلى الغارمين العاجزين عن القيام بنفقتهم وأداء ديونهم ، لا غير المتمكن مطلقاً ولو بصرف ما يحتاج إليه في نفقته .

وأما الرواية فهي غير دالة على المدعى ؛ إذ الطاهر أن عطف النظر في السؤال هو : أن من عنده مال محتاج إليه في نفقته وعليه دين ، فهل هذا المال - كقوت يومه وليلته - مستثنى عما يجب صرفه في أداء دينه أم لا ؟ وعلى تقدير عدمه ، فهل هو بعد الصرف يندرج في موضوع الفقراء والمساكين الذين يحل لهم قبول الصدقة أم عليه تحصيل نفقته بالاستقراض

(١) حكاها العامل في مدارك الأحكام ٢٢٣:٥ وراجع نهاية الأحكام ٣٩١:٢

(٢) مدارك الأحكام ٢٢٣:٥ .

والمكاسب الشديدة ؟ فلا دخل له بمسألة أنه هل يجوز له قبل صرف هذا المال في نفقته أو بعده أداء دينه من سهم الغارمين ؟ كما لا يخفى على المتأمل.

الثاني: إذا لم يملك المديون شيئاً إلا أنه رجل كسوب يتمكن من قضاء دينه من كسبه ، فعن نهاية الاحكام: احتمال الإعطاء ، بخلاف الفقير والمسكين ؛ لأن حاجتها تتحقق يوماً فيوماً ، والكسوب يحصل في كل يوم ما يكفيه في ذلك اليوم ، وحاجة الغارم حاصلة في الحال ، لثبوت الدين في ذمته ، وإنما يقدر على ما يقضي به الدين على التدرّج. واحتمال المنع تنزيلاً للقدرة على التكسب منزلة القدرة على المال<sup>(١)</sup>.

أقول: احتمال المنع أقوى ؛ فإن حال الكسوب الوافي كسبه بمؤنثه ودينه على التدرّج لدى العرف ليس إلا كحال المملّي الغير المتمكن من وفاء ديونه إلا على سبيل التدرّج ، ولا يولى العرف مثل هذه الأشخاص مندرجاً في موضوع الغارمين الذين يوضع لهم الزكاة ، فإن العرف لا يرى مثل هذه الأشخاص محتاجاً إلى تناول الصدقات لأداء ديونهم وإن رآهم عاجزين بالفعل عن أدائه ، فإن العجز عن تعجيل الأداء غير العجز عن أصله ، والمنساق من آية الصدقة - فضلاً عن غيرها من الأدلة - إنما هو حواز صرفها في أداء دين الغارمين الذين ليس لهم بالفعل أو بالقوة مال يفي بغرمهم ، فالمحترف المتمكّن من أداء دينه بحرفته كالمملّي المتمكن من أدائه تدرّجاً خارج عن منصرفة جزماً.

اللهم لا أن يكون دينه كثيراً يحتاج أدائه من كسبه إلى مدة طويلة بحيث يعتد القدرة على الأداء معها لدى العرف بمنزلة العدم في كونه لديهم

(١) حكاها صاحب الجواهر فيها ١٥: ٣٥٧ ، وراجع نهاية الاحكام ٢: ٣٩١.

٦ معدوداً ممن عليه دين لا يتمكن من أدائه.

الثالث: اشترط الأصحاب في لعدم أن يكون دينه في غير معصية ﴿فلو كان في معصية لم يقض عنه﴾ لا نقل خلاف فيه أجله ، بل عن الخلاف والتذكرة والمنتهى دعوى الإجماع عليه<sup>(١)</sup>.

واستدل<sup>(٢)</sup> عليه بأن الزكاة شُرعت إرفاقاً بالفقراء ، فلا تناسب المعصية ، بل في وفاء دينها منها إغراء بالقبيح وهو قبيح.

وكأنه أريد بهذا الاستدلال دعوى انصراف إطلاق الآية والروايات - الدالة على حواز صرف الزكاة في دين الغارمين - عن الدين المصروف في معصية ، فلا يتوجه عليه الاعتراض بأنه إنما يكون إغراءً بالقبيح إذا حصل الأداء قبل التوبة لا بعدها ، فليست<sup>(٣)</sup>.

واستدل له أيضاً ، بما عن تفسير علي بن إبراهيم في تفسير الآية عن العالم - عليه السلام - في حديث: «والغارمين قوم قد وقعت عليهم ديون أنفقوها في طاعة الله من غير إسراف» فيجب على الإمام - عليه السلام - أن يقضي عنهم ، ويفكّهم من مال الصدقات<sup>(٤)</sup>.

ونحو الحسين بن علوان المروي عن قرب الإسناد عن حمفر - عليه السلام - عن أبيه أن علياً - عليه السلام - كان يقول: «يعطى المستدينون من الصدقة والزكاة دينهم كله ما بلغ إذا استدأوا في غير إسراف»<sup>(٥)</sup>.

(١) كما في حواهر الكلام ٣٥٧:١٥ ، وراجع: خلاف ٢٣٥:٤ - ٢٣٦ ، لمسألة ٢٠ ، وتذكرة الفقهاء ، ٢٥٧:٥ ، لمسألة ٢٧٢ ، ومنتى لطلب ٥٢١:١ .

(٢) المستدل هو صاحب الجواهر فيها ٣٥٧:١٥ .

(٣) التهذيب ١٢٩/٤٩:٤ ، تفسير القمي ٢٨٩:١ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب المستحقين

للزكاة ، الحديث ٧ .

(٤) قرب الإسناد: ٣٧٤/١٠٩ ، الوسائل ، الباب ٢٤ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ١٠ .

وخبر محمد بن سليمان المروي في الكافي في باب الديون عن رجل من أهل الجزيرة يكتى أبا محمد ، قال : سأل الرضا -عليه السلام- رجل وأنا أسمع ، فقال له : جُعلت فداك إنَّ الله عزَّوجلَّ يقول : « فَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ »<sup>(١)</sup> أخبرني عن هذه النظرة التي ذكرها الله عزَّوجلَّ في كتابه لها حد يعرف إذا صار هذا المصّر إليه لا بدَّ له من أن ينظر وقد أخذ مال هذا الرجل وأنفقه على عياله ، وليس له غلّة ينتظر إدراكها ، ولا دين ينتظر محله ، ولا مال غائب ينتظر قدومه ؟ قال : « نعم ينتظر بقدر ما ينتهي خيره إلى الإمام عليه السلام ، فيقضي عنه ما عليه من الدين من سهم الغارمين إذا كان أنفقه في طاعة الله عزَّوجلَّ ، وإن كان قد أنفقه في معصية الله ، فلا شيء له على الإمام » قلت : فما لهذا الرجل الذي ائتمنه وهو لا يعلم في ما أنفقه في طاعة الله عزَّوجلَّ أم في معصيته ؟ قال : « يسعى له في ماله فمُرَّة عليه وهو صاغر »<sup>(٢)</sup>.

وخبر صاحب بن سيابة عن الصادق -عليه السلام- المروي فيه أيضاً ، قال : « قال رسول الله -صلى الله عليه وآله- : أتيا مؤمن أو مسلم مات وترك ديناً لم يكن في فساد ولا إسراف ، فعلى الإمام أن يقضيه ، فإن لم يقضه ، فعليه إثم ذلك ، إنَّ الله تبارك وتعالى يقول : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ »<sup>(٣)</sup> الآية ، فهو من الغارمين ، وله سهم عند الإمام ، فإن حبسه عنه ، فإثمه عليه »<sup>(٤)</sup> إلى غير ذلك من الروايات المشعة به أو الدالة عليه.

(١) البقرة ٢: ٢٨١.

(٢) الكافي ٥: ٩٣/٥ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الدين والقرض ، الحديث ٣.

(٣) التوبة ٩: ٦٠.

(٤) الكافي ١: ٦٠٧/٧.

ولا فرق على الظاهر بين كونه الدين مصروفاً في المعصية بأن صرفه في الملاهي وشرب الخمر ومشلاً ، كما هو المنساق من الروايات المزبورة ، وبين كونه حاصلاً بنفس المعصية ، كأكل أموال الناس ظلماً وعدواناً ، الموجب لاستقرار مثله أو قيمته في ذمته لهم ، أو إثبات جنایات عمدية موجبة لثبوت ديونها عليهم ، فإنّ هذا ، لقسم من الدين أولى بعدم جواز صرف الزكاة فيه من القسم الأول.

ويدلّ عليه أيضاً مضافاً إلى ذلك ، ما عن ابن إدريس في مستطرفات السرائر نقلاً من كتاب محمد بن علي بن محبوب - في الصحيح - عن عبد الرحمن بن الحجاج أنّ محمد بن خالد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام - عن الصدقات ، قال : « اقسّمها في من قال الله عزّ وجلّ ، ولا تعطين من سهم الغارمين الذين ينادون بندا الجاهلية شيئاً » قلت : وما نداء الجاهلية ؟ قال : « هو الرجل يقول يا فلان ، فيقع بينهم القتل والدماء ، فلا يؤدّوا ذلك من سهم الغارمين ولا الذين يضرّون من مهر النساء » ولا أعلمه إلّا قال : « ولا الذين لا يبالون ما صنعوا في أموال الناس » (١).

وفي المدارك بعد أن نسب إلى الأصحاب أنّهم اشترطوا في جواز الدفع إلى الغارم أن لا تكون استدائنه في معصية ، ونقل استدلالهم عليه : بأنّ في قضاء دين المعصية حملاً لغريم على المعصية.

وبما روي عن الرضا عليه السلام ، أنّه قال : يقضي ما عليه من سهم الغارمين إذا كان أنفقه في طاعة الله عزّ وجلّ ، وإذا كان أنفقه في معصية

(١) السرائر ٣: ٦١٧ ، انومائل ، الباب ٤٨ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ١.



الله ، فلا شيء له على الإمام»<sup>(١)</sup>.

قال ما لفظه: ويمكن المناقشة في الأول بأن إعانة المستدين في المعصية إنما يقبح مع عدم التوبة لا مطلقاً.

وفي الرواية: بالطمع في السند؛ فإنما لم نقف عليها مسددة في شيء من الأصول، ومن ثم ذهب المصنف في المعبر إلى جواز إعطائه مع التوبة من سهم الغارمين. وهو حسن<sup>(٢)</sup>. انتهى.

أقول: أمّا المناقشة في الدليل الأول بما ذكر في محلها.

وأما الرواية التي أشار إليها فهي مروية في الكافي في كتاب الديون ، فحيث لم تكن في كتاب الزكاة كأنه لم يطلع عليها ، وإلا فليس لنا أصل أوثق من الكافي.

نعم هي ضعيفة السند ، ولكن لا ينبغي الالتفات إلى ضعف سندها بعد انجباره بالعمل واعتضادها بغيره كما عرفت ، فلا ينبغي الارتياح في أن الدين المصروف في المعصية أو في المناقصات المعصية نفسها ليس بنفسه من مصارف الزكاة.

﴿ نعم لو تاب ﴾ وكان فقيراً ﴿ صرف إليه من سهم الفقراء ، وجاز له حينئذ ﴾ أن يقصي هو ﴿ دينه منه ، كما يجوز له صرفه في سائر مقاصده المباحة ، فضلاً عن الحقوق الواجبة عليه .

واشترط التوبة في الإعطاء من سهم الفقراء مبني على اشتراط العدالة واجتناب الكبائر فيه ، وسيأتي البحث عنه إن شاء الله .

وأما على القول بعدمه فيجوز صرف الزكاة إليه من حيث فقره وإن لم

(١) الكافي ٥/٩٣: ٥ ، التهذيب ٦/٣٨٥ ، الوسائل ، الباب ٦ من أبواب الدين والقرض ، الحديث ٣ .

(٢) مدارك الأحكام ٥/٢٢٣-٢٢٤ ، وراجع: المعبر ٢/٥٧٥ .

يتب ، وعليه بعد قبضها وصيرورتها ملكاً له الخروج عن عهده ما عليه من الدين من أي وجه حصل ، كما هو واضح .  
 ﴿ولو جهل في ماذا أنفقه قيل﴾ ونقائل الشيخ في المحكي <sup>(١)</sup> عن نهايته : ﴿يمنع﴾ ونسب <sup>(٢)</sup> إلى الشهيد أيضاً الميل إليه .  
 ﴿وقيل : لا﴾ يمنع ، وقد نسب <sup>(٣)</sup> هذا القول إلى الأكثر بل المشهور .  
 واستدل <sup>(٤)</sup> للأول بما في خبر محمد بن سليمان - المتقّم <sup>(٥)</sup> - من قوله : قلت : فما لهذا لرجل الذي اتّمنه وهو لا يعلم في طاعة الله أنفقه أو في معصيته ، فأحابه - عليه السلام - : «يسمى له في ماله فيردّه عليه وهو صاعراً» .

وأجيب <sup>(٦)</sup> عنه : بأن الرواية ضعيفة السند ، فلا يمكن التعويل عليها في إثبات حكم مخالف للأصل ؛ لأن الأصل في تصرفات المسلم وقوعها على الوجه المشروع .

والأولى الجواب عنها : بجمع الدلالة كما تنه عليه في الحقائق <sup>(٧)</sup> ؛ إذ لم يقع السؤال عن تكليف الدافع عند جهله بالحال من حيث الجواز وعدمه ، بل عمّا يستحقّه صاحب الدين ، فإنّه بعد أن سمع من الإمام - عليه السلام - أنه لو كان أنفق في معصية الله ، لا شيء له على الإمام

(١) كما في جواهر الكلام ٣٦٠:١٥ ، وراجع : النهاية : ٣٠٦ .

(٢) المناسب هو صاحب الجواهر فيها ٣٦٠:١٥ ، وراجع : اللعة الدمشقية ٥٢ ، واندروس ٢٤١:١ .

(٣) المناسب هو صاحب الجواهر فيه ٣٦١:١٥ .

(٤) كما في مدارك الأحكام ٢٢٥:٥ .

(٥) تقلم في ص ٥٥٨ .


(٦) المصيب هو العامل في مدارك الأحكام ٢٢٥:٥ .

(٧) الحقائق الناضرة ١٩٣:١٢ .

تختبر في حقّ صاحب الدين من أنّه هل عليه أن يجوز عن حقّه بعد أن علم أنّه ليس له غلّة ينتظر إدراكها ولا دين ينتظر محله ، ولا مال غائب ينتظر قدومه ، فسأل الإمام -عليه السلام- عن ذلك ، فأجابه : بأنّ على المديون السعي في ماله وردّه إليه وهو صاغر.

فما في كلام السائل من فرض عدم علمه بأنّ المديون في ماذا أنفق للمبالغة في نفي صدور فعل من الدائن يناسب حرمانه عن ماله ، وكونه بريئاً عن المعصية المصروف فيها المال.

وكيف كان فهذا السؤال أحثني على عمل الكلام ، فلا يصح الاستشهاد به للمتعي.

واستدلّ له أيضاً بظهور الاختيار في اشتراط جواز الدفع من هذا السهم بكون الاستدانة في طاعة الله ،  فما لم يحرز الشرط لم يجز الدفع لأصالة عدمه.

وفيه : أنّه وإن جعل شرط جواز الدفع من سهم الغارمين في خبر عمّد ابن سليمان وغيره كون الدين مصروفاً في طاعة الله ، ولكن المراد بذلك بقرينة المقابلة وغيرها من القرائن اداخلية والخارجية أن لا يكون مصروفاً في المعصية ، فيكون الصرف في المعصية لدى التحليل مانعاً عن الاستحقاق.

ولذا وقع التعبير من هذا الشرط في خبر الحسين بن علوان المتقدم<sup>(١)</sup> بقوله -عليه السلام- : «إذا استدانوا في غير إسراف».

وفي خبر الكتافي<sup>(٢)</sup> قيّد الدين بأن لم يكن في فساد ولا إسراف.

(١) تقدّم في ص ٥٥٧.

(٢) كذا ، والصحيح : خبر صاحب بن سبّة ، وظلم الخبر في ص ٥٥٨.

وفي الخبر المروي عن تفسير علي بن إبراهيم <sup>(١)</sup> أيضاً شهادة بذلك ، كما لا يخفى على المتأمل .

وربما يؤيده أيضاً ما عن الكافي مرسلأ عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : «الإمام يقضي عن المؤمنين سائر الديون ما خلا مهر النساء في غير إسراف» <sup>(٢)</sup> .

وعنه أيضاً- في الصحيح- عن عبد الرحمن بن الحجاج ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام- عن رجل عارف فاضل توفي وترك ديناً لم يكن عفسد ولا مُسرف ولا معروف بالمسأة هل يقضى عنه من الزكاة الألف والألفان ؟ قال : «نعم» <sup>(٣)</sup> إلى غير ذلك من الروايات المشعرة به ، فلا ينسعى الارتياح في أن الشرط هو : عدم كونه مصروفاً في المعصية ، وهو موافق للأصل والظاهر ، كما هو ظاهر .

❦ وقد ظهر عما ذكر أن ما ذهب إليه المشهور من حواز الدفع إلى من لم يعلم في ماد أنفعه ❦ هو الأشبه بحديث

كما يؤيده أيضاً ، بل يشهد له الأحاديث الواردة في جواز قضاء ديون آبيه أو غيره من المؤمنين الأموات أو الأحياء من لزكاة <sup>(٤)</sup> ؛ من غير تقييد بالعلم بكونها في طاعة أو عدم كونها في معصية ، مع قضاء العادة بالجهل بمصرف ديون الغير في الغالب ، خصوصاً الديون المتخلفة عن الميت ، فلو

(١) تقدم في ص ٥٥٧ .

(٢) الكافي ٥/٩٤: ٧ ، الوسائل ، الباب ٩ من أبواب الدين والقرض ، الحديث ٤ . وليس فيها جملة في غير إسراف .

(٣) الكافي ٣/٥٤٩: ٢ ، الوسائل ، الباب ٢٤ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ٢ .

(٤) راجع ١٠ الكافي ٣/٥٥٣: ٣ ، الوسائل ، الباب ١٨ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ١ و٢ .

كان العلم بجامها شرطاً في حواز الصرف ، لم يجز الرخصة في قضائها من الزكاة على الإطلاق ، كما لا يخفى على المتأمل.

نفيه

في المدارك نقل عن العلامة - رحمه الله - أنه ذكر في التذكرة والمنتهى أن الغارمين قسمان.

أحدهما: المديون لمصلحة نفسه ، وحكمه ما سبق.

والثاني: المديون لإصلاح ذات البين بين شخصين أو قبيلتين بسبب تشاجر بينهما إما لقتيل لم يظهر قتله ، أو إتلاف مال كذلك ، وحكم بجواز الدفع إلى من هذا شأنه مع الغني أو الفقير، ولم ينقل في ذلك خلافاً.

واستدل عليه: بعموم الآية الشريفة (١) السالم من المخصص.

وبما روي عن النبي صلى الله عليه وآله ، أنه قال: «لا تحمل الصدقة لعني إلا لخمس» وذكر رجلاً يحمل حمالة (٢) (٣).

وبأن تحمته وضمائه إنما يقبل إذا كان غنياً ، فأخذه في الحقيقة إنما هو لحاجتنا (٤) إليه ، فلم يعتبر فيه الفقر كالمؤلفة.

وجوز الشهيد في البيان صرف الزكاة في إصلاح ذات البين ابتداءً.

وهو حسن إلا أنه يكون من سهم سبيل الله لا من سهم الغارمين (٥).

(١) التوبة ٩: ٦٠.

(٢) حمالة - بالفتح -: ما يتحمته الإنسان من غيره من دية أو غرامة. النهاية لابن الأثير ١: ٤٤٢.

(٣) سنن ابن ماجه ١: ٥٩٠/١٨٤١ ، سنن أبي داود ٢: ١١٩/١٦٣٥ ، سنن البيهقي ٧: ١٥ ، وفيه: أو حارم. وفي النهاية لابن الأثير ١: ٤٤٢: لا تحمل للمساة إلا لثلاثة... رجل تحمل حمالة.

(٤) كذا ، والصحيح: لحاجته. أو: الحاجة.

(٥) مدارك الأحكام ٥: ٢٢٤ ، وراجع تذكرة العقهاء ٥: ٢٥٩ ، المسألة ١٧٣ ، ومنتهى المطلب ١: ٥٢١ ، والبيان: ١٩٨.

نتهى .

وربما نسب القول بجواز الصرف من سهم الغارمين إلى من تحتمل دية لإصلاح ذات البين وإن كان غيباً إذا لم يؤدها من ماله ، سواء استدان فأذاها أم لم يؤدها بعد . إلى الشيخ ومن تأخر عنه <sup>(١)</sup> .

أقول : أما جواز صرفها استدعاءً في إصلاح ذات البين من سهم سبيل الله بناءً على شموله لمطلق القربات ، فمما لا إشكال فيه .

وأما من سهم الغارمين فهو بحسب الظاهر ممّا لا وجه له ؛ لانتفاء موضوعه ؛ إذ لا غرم هاهنا في الفرض .

وأما حواز صرفها إلى الغني الذي تحتمل دية أو مالاً قاصداً لإصلاح ذات البين ففي غاية الإشكال .

اللهم إلا أن يكون توليه لهذا الفعل بقصد استيعاء المال من وجوه الصدقات ، وقلنا بأن له الولاية على ذلك من باب الحسبة كما ليس بالبعيد ، فيجوز حينئذ استيفاءه من جهته بسبيل الله ، بناءً على شموله لمطلق القربات .

وأما لو كان غرضه من أول الأمر الأداء من ماله تبرعاً فالترحم بذلك فلم يؤدها بعد ، أو استدان فأذهب ، أشكل إدراجه في الأصناف المستحقين للزكاة .

والاستدلال له بعموم الآية اشريفة - بعد تسليم صدق الغارم عرفاً ولغةً على مطلق المديون وإن كان غيباً متمكناً من أداء دينه لا خصوص من علاه الدين ، أي صار غالباً عليه - مدفوع بما تقتضت الإشارة إليه من أن المتعين صرف إطلاقه - لو لم نقل بانصرافه في حقه ذاته لأجل

(١) كما في جوهر الكلام ٣٦١: ١٥ - ٣٦٢ ، وراجع البسوط ٢٥١: ١ .

المناسبات المفروسة في الذهن- إلى المحتاجين في أداء دينهم إلى تناول الصدقات.

ولذا لم يقع الخلاف فيه في ما إذا كان الدين لمصلحة نفسه وكونه لمصلحة عامة إن كان فارقاً فمن حيث كونه مصروفاً في القربات لا من حيث كونه غارماً.

ومما الرواية المزبورة فهي غير ثابتة من طرقنا ، والذي ورد من طرقنا أنه «لا تحمل الصدقة لغني ولا لمحترف سوى»<sup>(١)</sup> من غير استثناء ، فلاحظ .  
«ولو كان للمالك دين على الفقير ، جاز أن يقاضه» به من الزكاة ، وهو مما لا خلاف فيه ، كما اعترف به في الحدائق<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup> .  
وبدل عليه : مضافاً إلى القواعد العامة ، أخبار خاصة :

منها : ما رواه الكليني - في الصحيح - عن عبد الرحمن بن الحجاج ، قال : سألت أبا الحسن الأول - عليه السلام - عن دين لي على قوم قد طال حبه عندهم لا يقدرّون على قبضته وهم ممنوحون للزكاة ، هل لي أن أدعه وأحتسب به عليهم من الزكاة ؟ قال : «نعم»<sup>(٤)</sup> .

وعن عقبه من خالده ، قال : دخلت أنا والمعلّى وعثمان بن عمران على أبي عبد الله عليه السلام ، فقلنا رأنا قال : «مرحاً بكم ، وجوه تحبنا ونحبها ، جعلكم الله معاً في الدنيا والآخرة» فقال له عثمان : جعلت فداك ؛ فقال له أبو عبد الله - عليه السلام - : «نعم» قال : إني رجل

(١) معاني الأحبار : ٢٦٢ (باب معنى ما روي أن الصدقة لا تحمل لغني ...) الحديث ١ ، الوسائل ، الباب ٨ من أبواب المستحقين لزكاة ، الحديث ٨ تفاوت فيها .

(٢) الحدائق الناصرة ١٢ : ١٩٥ .

(٣) مدارك الأحكام ٥ : ٢٢٦ ، جواهر الكلام ١٥ : ٣٦٣ .

(٤) الكافي ٣ : ١/٥٥٨ ، الوسائل ، الباب ٤٦ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ٢ .

موسر؛ فقال له: «بارك الله لك في يسارك» قال: ويحيى الرجل فيسألني الشيء وليس هو إبان<sup>(١)</sup> زكاتي، فقال له أبو عبد الله -عليه السلام-: «الفرص عندنا بثمانية عشر، والصدقة بعشر، ومادا عليك إذا كنت كما تقول موسراً أعطيتك، فإذا كان إبان زكائك احتسبت بها من الزكاة، يا عثمان لا تردّه فإن ردّه عند الله عظيم»<sup>(٢)</sup> الحديث.

وفي الموثق عن سماعة عن أبي عبد الله -عليه السلام- قال: سألت عن الرجل يكون له الدين على رجل فقير يريد أن يعطيه من الزكاة، فقال: «إن كان الفقير عنده وفاء مما كان عليه من دين من عرض من دار أو متاع من متاع البيت، أو يعالج عملاً يتقلب فيها بوجهه، فهو يرحو أن يأخذ منه ماله عنده من دينه، فلا بأس أن يقاضه بما أراد أن يعطيه من الزكاة أو يحتسب بها، فإن لم يكن عند الفقير وفاء ولا يرحو أن يأخذ منه شيئاً فليعطه من زكاته، ولا يقاضه بشيء من الزكاة»<sup>(٣)</sup>.

وما في هذه الرواية من التفصيل كالأمر بالإعطاء من زكاته لخصوص هذا الشخص الذي بدغ فقره إلى حدّ اليأس من قدرته على الأداء، محمول على الاستحباب.

والمراد بمقاصته به من الزكاة -على ما فسره في المدارك<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup>- هو: احتسابه عليه من الزكاة الواجبة عليه.

وعن الشهيدين<sup>(٦)</sup> تفسير المقاضة باحتسابها على الفقير، أي: عدها

(١) إبان الشيء: وقته وأوانه. الصحاح ٢٠٦٦:٥.

(٢) الكافي ٤/٣٤١:٤، الوسائل، الباب ٤٩ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٢.

(٣) الكافي ٣/٥٥٨:٢، الوسائل، الباب ٤٦ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٣.

(٤) مدارك الأحكام ٢٢٥:٥.

(٥) جواهر الكلام ٣٦٣:١٥، ولحذاق الناصرة ١٩٦:١٢.

(٦) كذا، ويحتمل أن تكون العبارة هكذا: وعن أبي الشهيدين؛ كما حكاه عنه العامل في



ملكه ثم أخذها مقاصة من ديه. وهذا المبنى أوفق بظاهر اللفظ وإن استبعد بعضهم<sup>(١)</sup>.

وكيف كان فلا بأس بها بكل المعنيين ، كما يؤول إليه قوله -عليه السلام- في الخبر الأخير<sup>(٢)</sup> : «فلا بأس أن يقاصه بما أراد أن يقطعه من الزكاة أو يحتسب بها».

وكذا لو كان الغارم ميتاً ، جاز أن يقضي عنه وأن يقاصر به من الزكاة بلا خلاف فيه على الظاهر ، بل في المدارك قال : أتفق علماءنا وأكثر العامة على أنه يجوز للمزكي قضاء الدين عن الغارم من الزكاة بأن يدفعه إلى مستحقه ، ومقاصته بما عليه من الزكاة<sup>(٣)</sup>.

ويدل [عليه]<sup>(٤)</sup> ما عن الكشي في الصحيح - عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا الحسن عليه السلام ، عن رجل عالم فاضل توفي وترك عليه ديناً لم يكن يفسد ولا يفسد ولا معروف بالمسألة هل يقضى عنه من الزكاة ألف وألفان ؟ قال : «نعم»<sup>(٥)</sup>.

وعن يونس بن عمار قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام ، يقول : «قرض المؤمن غنيمة وتعجيل أحر ، إن أيسر قضاك ، وإن مات قبل ذلك احتسب به من الزكاة»<sup>(٦)</sup>.

مدارك الأحكام ٢٢٥٠٥ ، والبحر في الحدائق الصرة ١٢ ١٩٦ ، وراجع : مسالك الأفهام ٤١٧.١.

(١) وهو : المعالي في مدارك الأحكام ٢٢٥٠٥.

(٢) وهو خبر سماعي.

(٣) مدارك الأحكام ٢٢٧:٥.

(٤) أثبتاه من المدارك.

(٥) الكافي ٢/٥٤٩:٣ ، الوسائل ، الباب ٤٦ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ١.

(٦) الكافي ١/٥٥٨:٣ ، الوسائل ، الباب ٤٩ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ١.

وفي الحسن أو الصحيح عن زرارة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل حلت عليه الزكاة ومات أبوه وعليه دين أيؤدي زكاته في دين أبيه وللابن مال كثير؟ فقال: «إن كان أورثه مالا ثم ظهر عليه دين لم يعلم به يومئذ فيقضيه عنه، قضاه عنه من جميع الميراث، ولم يقضه من زكاته، وإن لم يكن أورثه مالا لم يكن أحد أحق بزكاته من دين أبيه، وإذا أذاها في دين أبيه على هذا الحال أجزأت عنه»<sup>(١)</sup>.

في المدرك بعد نقل هذه الروايات، قال: ويستفاد من هذه الرواية اعتبار قصور التركة عن الدين كالحق.

وبه صرح ابن الحيد والشيخ في المبسوط.

وقال في المختلف: لا يعتبر ذلك في العموم الأمر باحتساب الدين على الميت من الزكاة. ولأنه بموته انتقلت التركة إلى ورثته، فصار في الحقيقة عاجزاً.

ويرد على الأول: أن العموم مخصوص بحسنة زكاة؛ فإنها صريحة في اعتبار هذا الشرط.

وعلى الثاني: أن انتقال التركة إلى الوارث إنما يتحقق بعد الدين والوصية كما هو مطلق الآية<sup>(٢)</sup> الشريفة.

واستثنى الشارح - قدس سره - من ذلك ما لو تعذر استيفاء الدين من التركة إما لعدم إمكان إثباته، أو لغير ذلك، فحوز الاحتساب عليه حينئذ وإن كان غنياً، ولننظر فيه مجمل<sup>(٣)</sup>. انتهى.

(١) الكافي ٣/٥٥٣، الوسائل، الباب ١٨ من أبواب مستحقين لزكاة، الحديث ١.

(٢) النساء ١٢: ٤.

(٣) مدارك الأحكام ٥/٢٢٨، ورجع: لمبسوط ١/٢٢٩، ومختلف الشيعة ٣/٨٨، المسألة ٦١، والوسائل ١/٤١٨.

أقول: لا يستفاد من الحسنة إلا أنه ليس للوارث صرف زكاته في دين أبيه إذا كان لمورثه تركة يمكن قضاء دينه منها، سواء ظهر الدين قبل تقسيم التركة أم بعده، بل يجب عليه إخراج الدين من أصل التركة؛ لتقتمه على الإرث.

وهذا مما لا شبهة فيه؛ فإن صرف الوارث زكاته في دين أبيه في مثل الفرض مرجعه إلى صرفها في مصلحة نفسه حيث يكون موجباً لصيرورة التركة ملكاً طلقاً له من دون أن يترتب عليه فائدة للميت أو لغرمائه؛ إذ لا يتفاوت الحال بالنسبة إليهما بأن يؤدي الدين من التركة أو من غيرها.

هذا، مع أن الحاجة إلى الزكاة في قضاء الدين شرط في الغارمين، والأدلة الدالة على جواز قضاء دين الميت من الزكاة لم تدل عليه حتى في مثل الفرض؛ كي يكون مثل هذه الرواية مختصة لها؛ ضرورة قصورها عن شمول ما لو ترك الميت ما يفي بدينه، ولم يكن هناك مانع شرعي أو عرفي عن صرف تركته في دينه، كما لا يخفى على من لاحظها.

نعم لو تعذر استيفاء الدين من تركته - كما لو امتنع الوارث من أدائه، أو غصبها ثالث، أو لم يتمكن الدائن من إثباته، أو غير ذلك من الموانع - قد يقال: بجواز قضائه من لركاة لحاحته إليها، كما تقدم<sup>(١)</sup> نقله من المسالك.

ولكنه بالنسبة إلى من كان موسراً قبل موته لا يخلو من إشكال؛ فإن ما دلّ على حواز صرف الزكاة في قضاء دين الغارمين كآلية الشريعة ونظائرها منصرف إلى الأحياء، وما دلّ عليه في الأموات كالأخبار

(١) تقدم نقله آتياً عن المدارك.

المزبورة لا تدلّ عليه في الموسر.

أما الخبر الأول والأخير فواضح حيث إنهما لا يدلّان على الجواز إلا في من قصرت تركته عن دينه.

والرواية الثابتة أيضاً لم تدلّ عليه في الموسر.

نعم مقتضى إطلاق قوله -عنه السلام-: «وإن مات قبل ذلك احتسب من الزكاة»<sup>(١)</sup> شموله لما إذا مات قبل ذلك ، وخلف داراً ونحوها من المستثنيات الوافية بدينه ، ولكن قد أشرنا إلى انصرافه عن صورة (استيفاء دينه من تركته)<sup>(٢)</sup>.

وكيف كان ، فصورة كونه موسراً حال حياته ومات مديوناً خارج عن موضوع هذه الرواية ، سواء تمكن من استيفاء دينه من تركته بعد موته أو تعذر.

اللهم إلا أن يقال: إنه يستمد من هذه الأحبار أنه لا فرق في الغارم الذي جعل في الآية الشريفة مصرفاً للزكاة بين كونه حياً أو ميتاً ، ومناطق الجواز في الجميع: الحاجة إلى قضاء دينه من الزكاة ، سواء لم يكن له مال أصلاً أو كان ولكن تعذر صرفه في دينه كالمعصوب ، والله العالم.

وكذا لو كان الدين على من تجب نفقته جاز أن يقضى عنه حياً وميتاً وأن يقاص به لا خلاف فيه على الطاهر ولا إشكال.

ويدلّ عليه مضافاً إلى المسمومات ، خصوص حسنة زكاة المتقدمة<sup>(٣)</sup>.

(١) الكافي ٣/٥٥٨ ، الوسائل ٢/٤٩ من أبواب استحقاق الزكاة ، الحديث ١.

(٢) ورد بدل ما بين القوسين في الطبع المحجري: وفاء تركته بدينه ط.

(٣) تفهمت في ص ٥٦٩.

ووثقة إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن رجل على أبيه دين، ولابنه مؤونة أيعطي أباه من زكاته يقضي دينه؟ قال: «نعم، ومن أحق من أبيه؟»<sup>(١)</sup>.

ولا ينافي ذلك الروايات السابقة على عدم جواز إعطاء الزكاة لأبيه وأمه وغيرهما ممن وجبت نفقته عليه، كصحبة عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «خمس لا يعطون من الزكاة شيئاً: الأب والأم والولد والمسنوك والزوجة، وذلك أنهم عياله لازمون له»<sup>(٢)</sup> لأن المراد إعطاؤهم من حيث الفقر والحاجة إلى السعة، كما يدل عليه قوله - عليه السلام -: «وذئ» إلى آخره، فإن قضاء الدين لا يلزمه اتفاقاً كما ادّعاء في الجواهر<sup>(٣)</sup>.

ولو صرف الغارم ما دفع إليه من سهم الغارمين بأن عتبه المالك لهذا المصروف في غير القضاء، ارتجع على الأشبه لأن للمالك الولاية على صرفه في الأصناف، وقد عتبه للصرف في قضاء دينه ولم يفعل، ولم يجعل ملكاً طلقاً له؛ كي يجوز له التصرف فيه كيفما يشاء.

وحكي<sup>(٤)</sup> عن الشيخ في مبسوطه وجملته القول بأنه لا يرتجع؛

(١) الكافي ١/٥٥٣:٣، نوسائل، الباب ١٨ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٢.

(٢) الكافي ٥/٥٥٢:٣، التهذيب ٤/١٥٠:٥٦، الاستبصار ٢/٣٣:١٠٦، نوسائل، الباب ١٣.

من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ١.

(٣) حواهر الكلام ٣٦٧:١٥.

(٤) كما في حواهر الكلام ٣٦٧:١٥، ومدرسة الأحكام ٢٢٩:٥، ولحاكي عن الشيخ في مبسوطه وجملته، تحقق في المختار ٥٧٦:٢، وراجع: المبسوط ١/٢٥١، ولما قوله في الحمل فلم نعتز عليه.

لحصول الملك بقبضه.

وفيه: ما عرفت من منع صيرورته ملكاً طلقاً له بعد أن لم يخصصه المالك إلا في التصرف فيه على جهة خاصة.

﴿ولو ادعى أن عليه ديناً، قبل قوله إذا صدقه الغرم﴾ فإنه لو لم يقبل قوله ولو مع تصديق الغرم، لأدى ذلك إلى حرمان جُلّ أهل الاستحقاق من هذا السهم، وهو مناف لما يقتضي شرعيته، فهذا مما لا ينبغي الاستشكال فيه.

﴿وكذا﴾ يقبل قوله ﴿لو تجردت دعواه عن التصديق والإنكار، وقيل: لا يقبل﴾.

في المدارك قال: يحتمل أن يكون المراد به عدم القبول بدون البيّنة أو اليمين، ولم أقف على مصرّح بذلك من الأصحاب.

نعم حكى العلامة في التذكرة عن الشافعي أنه قال: لا يقبل دعوى الغرم إلا بالبيّنة؛ لأنه مُدَّعٍ، ولا يخلو من قوة<sup>(١)</sup> انتهى. وهو جيد.

وقياس مدعي الغرم على مدعي الفقر قياس مع الفارق؛ إذ الفقر مما لا يعرف غالباً إلا من قتله، وهذا بخلاف الغرم؛ إذ الغالب علم الغرم به وتيسر إقامة البيّنة عليه.

﴿و﴾ من هنا يظهر أن القول بعدم القبول لدى تجرده عن تصديق الغرم لا ﴿الأول أشبه﴾ بالقواعد.

﴿و﴾ من جهة المصارف: ﴿في سبيل الله﴾.

﴿وهو﴾ على ما عن المقنعة والنهاية، والمراسم وغيرها: ﴿الجهاد خاصة﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) مدارك الأحكام ٢٣٠:٥، وراجع: تذكرة الفقهاء ٢٨٢:٥، للسألة ١٩٦.

(٢) حكاها صاحب الجواهر فيها ٣٦٨:١٥، وراجع: المقنعة: ٢٤١، والنهاية: ١٨٤،

وقيل: يدخل فيه المصالح، كبناء القناطر والحج ومساعدة  
الزائرين، وبناء المساجد وغير ذلك من سُئِلَ الخير.

وقد نسب هذا القول إلى الأكثر بل المشهور بل إلى عاقبة  
التأخرين<sup>(١)</sup>، بل عن الخلاف والعية الإجماع [عليه]<sup>(٢)(٣)</sup>.

وهو الأشبه **بما** بعموم لفظ الكتاب والروايات الواردة في هذا  
الباب، مثل ما رواه علي بن إبراهيم في تفسيره عن العالم عليه السلام،  
قال: «وفي سبيل الله قوم يخرجون إلى الجهاد وليس عندهم ما ينفقون، أو  
قوم من المؤمنين ليس عندهم ما يحتون به، أو في جمع سُئِلَ الخير، فعلى  
الإمام - عليه السلام - أن يعطيهم من مال الصدقات حتى يقولوا على الحج  
والجهاد»<sup>(٤)</sup>.

وصحيحة علي بن يقطين المروية عن الفقيه، أنه قال لأبي الحسن  
- عليه السلام -: يكون عندي المال من الزكاة أفأحج به موالي وأقاربي؟  
قال: «نعم»<sup>(٥)</sup>.

وصحيحة محمد بن مسلم، المروية عن الكافي<sup>(٦)</sup>.

ولم يسم: ١٣٣، وكتاب إشارة السبق (صلى الجوامع الفقهية) ١٢٥.

(١) النسب هو صاحب الطواهر فيها ٣٦٨: ١٥.

(٢) ما بين المعقوفين لم يرد في النسخة الخطية، وأثبتناه لأجل السياق، كما ورد في الطبع  
الحجري.

(٣) الحاكي هو صاحب جوهر فيها ٣٦٨: ١٥، ورجع خلاف ٤ ٢٣٦، المسألة ٢١، والفقيه (صلى  
الجوامع الفقهية): ٥٠٦.

(٤) التهذيب ٤ ١٢٩/٤٩، تفسير قمي ٢٩٩: ١، والوسائل، الباب ١ من أبواب المستحقين  
للزكاة، الحديث ٧.

(٥) الفقيه ٢ ٦١/١٩، الوسائل، الباب ١٢ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ١.

(٦) لكافي ٣/٥٥٦: ٣، الوسائل، الباب ٤٢ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٣.

وعن مستطرفات السرائر، نقلاً من نوادر أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن جميل، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الضرورة أيحبه الرجل من الركاة؟ قال: «نعم»<sup>(١)</sup>.

ويدل عليه أيضاً خبر الحسين بن عمر، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن رجلاً أوصى إليّ بشيء في سبيل الله، فقال لي: «اصرفه في الحج فإني لا أعلم شيئاً في سبيل الله أفضل من الحج»<sup>(٢)</sup>.

وخبر الحسن بن راشد، قال: سألت أبا الحسن العسكري عليه السلام - بالمدينة عن رجل أوصى بجل في سبيل الله، فقال: «سبيل الله شيعتنا»<sup>(٣)</sup>.

فالمراد بمثل هذه الرواية بحسب الظاهر بيان أفضل مصاديق السبيل وأوضحه، لا انحصار سبيل الله في ما يصرف إلى الشيعة، وإلا لعارضه غيره من الأخيار، كما لا يخفى.

وربما نسب تفسير سبيل الله بخصوص الجهاد إلى مذهب العامة<sup>(٤)</sup>. وفي بعض الأخبار إجماع إليه، مثل خبر يونس بن يعقوب، المروي عن الكافي، قال: إن رجلاً كان يمدان ذكر أن أباه مات وكان لا يعرف هذا الأمر، فأوصى بوصية عند الموت وأوصى أن يعطى شيء في سبيل الله، فسأل عنه أبو عبد الله عليه السلام: «كيف يفعل به؟»

(١) السرائر ٣/٥٦٠، الوسائل، الباب ٤٢ من أبواب مستحقين للركاة، الحديث ٤.  
(٢) الكافي ٥/١٥٧، الفقيه ٤/١٥٣، الوسائل، الباب ٣٣ من كتاب الوصايا، الحديث ٢.  
(٣) الكافي ٥/١٥٧، الفقيه ٤/١٥٣، الوسائل، الباب ٣٣ من كتاب الوصايا، الحديث ١.  
(٤) كما في الحديث الصادرة ١٢/٢٠٠، وجزهر الكلام ١٥/٣٦٩.



فأخبرناه أنه كان لا يعرف هذا الأمر، فقال: «لو أن رجلاً أوصى إلي أن أضع في يهودي أو نصراني لوضعت فيه، إن الله عز وجل يقول: «فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الدين يبدلونه»<sup>(١)</sup> فانظر من يخرج إلى هذا الوجه - يعني بعض الثغور - فابعثوا به إليه»<sup>(٢)</sup> إذ المتع في باب الوصية هو عرف الموصي وقصد.

مع إمكان أن يكون تخصيص هذا الوجه بالذكر؛ لكونه أحد المصاديق أو أفضلها، لا لتعينه باخصوص ولو عند الموصي. وكيف كان، فلم نقف على ما يصلح مستنداً لتفسيره بخصوص الجهاد.

ودعوى أن المتأثر منه بخصوص الجهاد، غير مسموعة، فالقول باحصاره فيه ضعيف، بل هو عام لكل فعل يكون وسيلة إلى رضوان الله وثوابه، أي: جميع مثل الخير كما وقع التصريح به في ما روي عن العالم في تفسيره<sup>(٣)</sup>.

ولكن في المدارك بعد أن نختار ما قويناه من عمومته لكل ما فيه وسيلة إلى الثواب، قال: واعلم أن العلامة قال في لتذكرة - بعد أن ذكر أنه يدخل في سهم سبيل لله معونة الزوار والحجج -: وهل تشترط حاجتهم؟ إشكال ينشأ من اعتبار الحاجة، كغيره من أهل السهمان، ومن اندراج إعانة الغني تحت سبيل الخير. وجزم الشارح باعتبار الحاجة، بل باعتبار الفقر، فقال: وبحسب تقييد

(١) البقرة ٢: ٢٨١.

(٢) الكافي ٤/١٤٧، الوسائل، الباب ٢٣ من كذب الوصايا، الحديث ٤.

(٣) التهذيب ٤٩٠٤-١٢٩/٥٠، بصير نقعي ٢٩٩: ١، الوسائل، الباب ١ من أبواب المستحقين

للزكاة، الحديث ٧.

المصالح بما لا يكون فيه معونة لغني مطلق بحيث لا يدخل في شيء من الأصناف الباقية ، فيشترط في الحاج والزاثر الفقر أو كونه ابن سبيل أو ضعيفاً ، والفرق بينها حينئذ وبين الفقير: أن الفقير لا يعطى الزكاة ليحج بها من جهة كونه فقيراً ، ويعطى لكونه في سبيل الله.

وهو مشكل ؛ لأن فيه تخصيصاً لعموم الأدلة من غير دليل.

والمعتمد: جواز صرف هذا السهم في كل قرينة لا يتمكن فاعلها من الإتيان بها بدونه ، وإنما صرنا إلى هذا التقييد ؛ لأن الزكاة إنما شرعت بحسب الظاهر لدفع الحاجة ، فلا تدفع مع الاستعناء عنها ، ومع ذلك فاعتباره محل تردد<sup>(١)</sup> . انتهى ما في المدارك .

أقول: ومما يؤيد أيضاً اعتبار الحاجة في من يصرف إليه هذا السهم: مضافاً إلى الأدلة الدالة على أن الزكاة في الأصل موضوعة لرفع حاجة المحتاجين ، وسد خللتهم ، **وَلَنْ يَّخْلُقَ اللَّهُ تَعَالَى شَرْكَاءَ بَيْنَ الْأَعْنِيَاءِ وَالْفُقَرَاءِ فِي أَمْوَالِهِمْ** ، فليس لهم أن يصرفوها في غير شركائهم ، عموم قوله -صلى الله عليه وآله-: «لَا تَحُلْ الصَّدَقَةَ لِمُسِيءٍ»<sup>(٢)</sup> وقد أشرنا مراراً إلى أن المراد بالعني في مثل هذه الرواية هو غير المحتاج ، لا ما يقابل الفقير الذي لا يملك قوت سنته.

وخصوص مرسلة علي بن إبراهيم المتقدمة<sup>(٣)</sup> الواردة في تفسير الآية ؛ فإنها تدل على اعتبار الحاجة في من يخرج إلى الجهاد أو يريد الحج.

(١) مدارك الأحكام ٢٣١٦:٥ - ٢٣٢ ، وراجع: تذكرة الفقهاء ٢٨٢:٥ ، المسألة ١٩٧ ، ومالك الأنعام ٤٢٠:١ .

(٢) سنن أبي داود ١١٨٠٢ ، ١٦٣٤ ، سنن ابن ماجة ١٨٣٩/٥٨٩:١ ، سنن الترمذي ٦٥٢/٤٢٣ ، سنن السائي ٩٩ ، المستدرک للحاكم ٤٠٧:١ ، مسند أحمد ١٦٤:٢ و ١٩٢ .

(٣) نقلت في ص ٥٧٤ .

ولكن مع ذلك ، الالتزام بهذا التقييد لا يخلو من إشكال ، بعد أن جعل في مسيل الله في الكتاب العزيز بنفسه مصرفاً مستقلاً للصدقات في مقابل المقراء والمساكين.

وأما قوله -صلى الله عليه وآله- : «لا تحل الصدقة لغني» فالمنساق منه بني حليتها له على حسب حليتها للفقير بأن يتناولها ويصرفها في مقاصده كيف يشاء ، فلا ينافيه حواز دفعها إلى العني ليصرفها إلى جهة معينة من وجوه البر ، فليتناقل.

وأما الرواية الواردة في تفسيره ، فمع الغض عن سدها ، يمكن الخدشة في دلالتها بأن الطاهر أن مؤونة الجهاد والحج المذكورتين من باب التمثيل بالعدد الواضح ، وإلا فقد وقع في ديل الرواية عطف جميع سبل الخير عليهما من غير تقييده بشيء ، مع أن إعمال العجز في المجاهد مما لم ينقل الالتزام به عن أحد.

وقد صرح المصنف رحمه الله تعالى في تفسيره ، بل ادعى غير واحد الاتفاق على أن «الغازي» يعنى من هذا السهم وإن كان غنياً قدر كفايته على حسب حده أي شرفاً وضعة وقرب المسافة وبعدها ، وغير ذلك ، بل في المدارك : هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب<sup>(١)</sup>.

وربما عللوه مضافاً إلى عموم الآية<sup>(٢)</sup> ، بالنبوي : «لا تحل الصدقة لغني إلا لثلاثة - وعدة منها - الغازي»<sup>(٣)</sup>.

(١) مدارك الأحكام ٢٣٢:٥.

(٢) النوبة ٦٠:٩.

(٣) أورده المحقق في لمعته ٧٨:٢.

ولكن يحتمل قوياً أن يكون المراد بالعني في المتن وغيره ما يقابل الفقير الذي هو أحد الأصناف ، أي كونه مائلاً لقوت سنته ، فلا يباقي اعتبار الحاجة إلى نفقة الحنح والجهاد في جواز الصرف من الزكاة ، كما ربما يوسى إليه تقديره بقدر كفايته على حسب حاله ، فإن هذا إنما يناسب اعتبار احتياجه إلى ما يصرف إليه ، وإلا لكان الأولى مراعاة حاله من حيث القوة والشوكة ، وكونه فارساً أو راجلاً أو غير ذلك مما له دخل في أمر الجهاد ، فالإنصاف أن الاستمرار بجواز صرفه إلى ما كان معونةً لغني وإن كان أوفق مما يقتضيه إطلاق سبيل الله ، ولكنه في غاية الإشكال.

ولكن لا يخفى عليك أن صرف الزكاة في معونة الرقار والحجيج والغزاة يتصور على أنحاء :

أحدها : أن يكون ما يصرفه إليهم بمنزلة الأجرة على عملهم ، كما لو لم يكن لمن يباشر العمل بنفسه طاع إلى فعل الحج أو الجهاد ونحوه ، ولكن رأى المتولي للصرف المصلحة في إيجاد هذه الأفعال من باب تشييد الدين أو تعظيم الشرائع أو غير ذلك من المصالح ، فبعثهم على الفعل بجعل الأجرة لهم أو بذل النفقة عليهم من الصدقات على أن يعملوا هذا العمل.

الثاني : أن يصرفه في من يريد بنفسه الحج والجهاد ، فيعينه ببذل الزاد والراحلة والسلاح ونحوها.

الثالث : ما يصرفه في التسبيلات العامة من مثل المضايقات والسقايات الواقعة في الطرق التي يأكل ويشرب منها عاقمة المستطرقين.

أما القسم الأول والثالث : فلا ينبغي الاستشكال في عدم اشتراط الفقر والحاجة في من يتأوله ؛ فإن مصرف الزكاة في هذين القسمين في

الحقيقة هي نفس تلك لمصالح التي صرف الزكاة فيها ، لا خصوص الأشخاص الذين وصل إليهم شيء منها .

وأما القسم الثاني الذي هو في الحقيقة صرف إلى مَنْ يعمل الخيرات لا في نفس عمل الخير وإن كان هذا الصرف أيضاً باعتبار كونه إعانة على البر والتقوى يُعد من السبب ، فهذا هو الذي وقع فيه الإشكال على تقدير عدم كون المصروف إليه محتاجاً إلى تناوله ، والاحتياط فيه مما لا يسفي تركه ، بل لا يبعد الالتزام بشمول «لا تحل الصدقة لغني» لمثله ، والله العالم .

﴿و﴾ كيف كان فلا خلاف على ما اعترف به في الجواهر<sup>(١)</sup> - في أنه ﴿إذا غزاً ، لم يرتجع﴾ ما بقي منه ﴿عنده ، بل عن التذكرة أنه موضع وفاق بين العلماء<sup>(٢)</sup> ؛ لأنَّ المثلوي للصرف إتما أن يدفعه إليه على أن يعمل هذا الفعل ، فيكون بمنزلة لأجرة على عمه ، ولا مفتضي حيث لردّه بعد أن عمل العمل الذي شرط عليه وإتما أن يدفعه إليه على أن تكون نفقته في سفره ، والعادة قاضية بأنَّ مَنْ يقصد إعانة الحجيج والزوّار ببذل الزاد والمصرف لا يقيد إعطاءه بالمصرف في نفقته بحيث لو زاد منه شيء ، لردّه إليه .

نعم لو دفعه إليه بهذا القيد ، وجب عليه ردّ الزائد حيث إنَّ مَنْ له الولاية على الصرف لم يرخصه في الصرف إلا مقتداً بهذا القيد .  
﴿وإن لم يغز ، استعيد﴾ لأنه إتما دفعه إليه باعتبار كونه غازياً ، فما لم يندرج في الموضوع الذي قصده لا يستحقّه .

(١) حواهر الكلام ٣٧١:١٥

(٢) الحاكي هو: صاحب الجواهر فيها ٣٧١:١٥ ، وراجع تذكرة الفقهاء ٢٨٥:٥ ، المألة ٢٠٢ .

﴿وإذا كان الإمام -عليه السلام- مفقوداً﴾ كما في زمان التقية أو الغيبة ﴿سقط نصيب الجهاد﴾ إذ لا يشرع بلا إذنه ﴿وصرف﴾ سهم سبيل الله ﴿في﴾ سائر ﴿المصالح﴾.

أما على ما اخترناه من عموم سبيل الله للمصالح فواضح.

وأما على القول باختصاصه بالجهاد فينبغي سقوطه رأساً.

﴿و﴾ لكن ﴿قد يمكن وجوب الجهاد مع عدم﴾ حضور ﴿ه﴾ أيضاً ، كما إذا هجم الكفار على المسلمين وخيف على بيضة الإسلام ﴿فيكون النصيب باقياً مع وقوع ذلك التقدير﴾

﴿وكذا يسقط سهم السعاة﴾ بناءً على انحصارهم في من نصيبهم الإمام ﴿و﴾ كذا ﴿سهم المؤلفة﴾ بناءً على اختصاصهم بالكفار الذين يستمالون إلى الجهاد ، لا على التقدير الذي أشار إليه .

﴿ويقتصر بالزكاة على بقية الأصناف﴾ أو المصالح التي لا تتوقف شرعيتها على إذن الإمام ، كما هو واضح .

﴿و﴾ من جملة الأصناف ﴿ابن السبيل ، وهو﴾ على ما في المتن وغيره ﴿المنقطع به﴾ في سفره بذهاب نفقته ، أو نفادها ، أو تلف راحته ، أو نحو ذلك ، بل هذا هو المنساق عرفاً من إطلاقه عند الأمر بصرف الصدقات فيه .

ويدل عليه مضافاً إلى ذلك ، ما رواه علي بن إبراهيم في تفسيره عن العالم عليه السلام ، قال : «وابن السبيل أبناء الطريق الذين يكونون في الأسفار في طاعة الله فيقطع عليهم ويذهب مالهم ، فعلى الإمام أن يردهم إلى أوطانهم من مال الصدقات»<sup>(١)</sup>.

(١) تهذيب ٤ - ٤٩ - ٥٠ / ١٢٩ ، تفسير القمي ١ : ٢٩٩ ، الوسائل ، الباب ١ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ٧ .

والمراد بكون السفر في طاعة الله عى الظاهر ما يقابل سفر المعصية ،  
 فيعمّ المباح أيضاً ، نظير ما ورد في تفسير الفارمين من أن يكون دينهم في  
 طاعة الله<sup>(١)</sup> .

فما في الحداثق من الاستشكال في السفر المباح ؛ نظراً إلى ظهور  
 الرواية في كونه طاعةً ، مع اعترافه بمخالفته للمشهور ، بل عدم وجدانه  
 القائل به عدا ما نقل عن ابن الجنيد من أنه قيد الدفع بالمسافرين في  
 طاعة الله<sup>(٢)</sup> ، لعله في غير محته ، بن قد يغلب على الظن أن ابن الجنيد  
 أيضاً لم يقصد هذا التقييد إلا الاحتراز عن سفر المعصية .

وكيف كان ، فلا ينبغي الارتياح في عدم اعتبار هذا الشرط في  
 مفهوم ابن السبيل ولا في حكمه ، أي : جواز صرف الصدقة فيه ، لمنافاته  
 لما تقتضيه أدلة شرع الركاة <sup>كونها</sup> موضوعة لسد خلة الفقراء ورفع  
 حاجة المحتاجين ، بل لولا أنه جعل ابن السبيل في الآية قسيماً للفقراء ،  
 لكنا نلتم باندراج المسقطين في فقرهم في الفقراء وإن انصرف عنهم  
 إطلاق اسم الفقير ، ضرورة أن مناط استحقاق الصلقات على ما يستفاد  
 من أدلتها - هو الفقر والاحتياج ، لا كونه مندرجاً في مستمى اسم الفقير  
 عرفاً .

هذا ، مع أنه لم يتحقق الخلاف فيه من أحد ، فلا ينبغي  
 الاستشكال فيه .

ثم إنه قد نقل عن ابن الجنيد والشهيد في الدروس واللمعة القول :  
 باندراج مريد السفر الذي ليس له نفقة السفر في ابن السبيل<sup>(٣)</sup> .

(١) المصادر في الهامش (١) من ص ٥٨١ .

(٢) احداثق الناصره ٢٠٣ : ١٢ ، وانظر نقول بن الجيد . مختلف الشيعة ٨١ : ٣ ، لمألة ٥٤

(٣) كما في حواهر الكلام ٣٧٣ : ١٥ ، ورجع . الدروس ٢٤٢ : ١ ، وأما قوله في اللمعة فلم يحده

وفيه منع صدق ابن السبيل عرفاً عن من لم يتبتس بعد بالسفر.  
نعم من لم يكن عنده مؤونة السفر لو تكلف وسافر، اندرج بعد مسافرتة في موضوع ابن السبيل الذي وضع له السهم من الزكاة؛ إذ لا يشترط في صحة هذا الإطلاق حدوث الفقر والاحتياج بعد تلبسه بالسفر، بل ثبوته فيه ولو من حين تلبسه بالسفر.  
وكيف كان، فالقول بجواز الصرف من هذا السهم في مريد السفر الذي ليس له نفقته ضعيف.

وقياس مريد السفر من وطئه على مريد الخروج من موضع الإقامة - حيث إنه يجوز إعطاؤه من سهم ابن السبيل مع انقطاع سفره بإقامة العشرة - قياس مع الفارق؛ فإن كون الإقامة أو البقاء ثلاثين يوماً في مكان متردداً قاطعة للسفر شرعاً لا يوجب صيرورة محل الإقامة وطنه حقيقة حتى يخرج بذلك المسافر الذي عزم الرجوع إلى وطنه عند بقائه في بلد شهراً أو شهرين فما زاد عن موضوع ابن السبيل، خصوصاً إذا كان توقفه في ذلك المكان مسيئاً عن نفاذ زاده وراحته، وعدم تمكنه من المسافرة عنه؛ فإن هذا يؤكد كونه ابن السبيل عرفاً.

ومن هنا يظهر أيضاً ضعف ما حكى<sup>(١)</sup> عن غير واحد من إلحاق موضع الإقامة ببلده في عدم كونه ابن السبيل ما لم يسافر عنه؛ إذ العرف أعدل شاهد بالفرق بينهما، وأن إقامة العشرة فما زاد غير منافية لصدق اسم ابن السبيل، بل ربما تكون مؤكدة له، كما تقتضت الإشارة إليه.

فيه. نعم، القول المزبور موجود في الروضة البهية ٥٠:٢

(١) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٣٧٢:١٥، وحكي عن غير واحد ظاهر الميسوط وصريح التذكرة وكذا ابن فهد الحلبي في المحرز.



وكيف كان ، فالمدار في مستحقه من هذا السهم احتياجه إليه في غربته <sup>١</sup> ولو كان غنياً في بلده <sup>٢</sup>.

وعلى هذا التقدير هل يشترط عدم تمكنه من الاستدانة أو بيع شيء من أمواله مثلاً ، كما صرح به في الجواهر <sup>(١)</sup> ، أم يعتبر عجزه عن التصرف في أمواله بيع ونحوه دون الاستدانة ، كما قواه في المدارك <sup>(٢)</sup> ، أم لا يعتبر العجز عن شيء منها ؟ كما حكاه في المسالك عن المعتر ، ونفى عنه البعد.

فقال في المسالك : وهل يشترط عجزه عن الاستدانة على ما في بلده أو عن بيع شيء من ماله فيه ونحوه ؟ لظاهر ذلك ، ليتحقق العجز ، ولم يعتبره المصنف في المعتر ، وليس بعيداً عملاً بإطلاق النص <sup>(٣)</sup>.

واندي يسفي أن يقال : <sup>١</sup> <sup>٢</sup> <sup>٣</sup> <sup>٤</sup> <sup>٥</sup> <sup>٦</sup> <sup>٧</sup> <sup>٨</sup> <sup>٩</sup> <sup>١٠</sup> <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧٧</sup> <sup>٣٧٨</sup> <sup>٣٧٩</sup> <sup>٣٨٠</sup> <sup>٣٨١</sup> <sup>٣٨٢</sup> <sup>٣٨٣</sup> <sup>٣٨٤</sup> <sup>٣٨٥</sup> <sup>٣٨٦</sup> <sup>٣٨٧</sup> <sup>٣٨٨</sup> <sup>٣٨٩</sup> <sup>٣٩٠</sup> <sup>٣٩١</sup> <sup>٣٩٢</sup> <sup>٣٩٣</sup> <sup>٣٩٤</sup> <sup>٣٩٥</sup> <sup>٣٩٦</sup> <sup>٣٩٧</sup> <sup>٣٩٨</sup> <sup>٣٩٩</sup> <sup>٤٠٠</sup> <sup>٤٠١</sup> <sup>٤٠٢</sup> <sup>٤٠٣</sup> <sup>٤٠٤</sup> <sup>٤٠٥</sup> <sup>٤٠٦</sup> <sup>٤٠٧</sup> <sup>٤٠٨</sup> <sup>٤٠٩</sup> <sup>٤١٠</sup> <sup>٤١١</sup> <sup>٤١٢</sup> <sup>٤١٣</sup> <sup>٤١٤</sup> <sup>٤١٥</sup> <sup>٤١٦</sup> <sup>٤١٧</sup> <sup>٤١٨</sup> <sup>٤١٩</sup> <sup>٤٢٠</sup> <sup>٤٢١</sup> <sup>٤٢٢</sup> <sup>٤٢٣</sup> <sup>٤٢٤</sup> <sup>٤٢٥</sup> <sup>٤٢٦</sup> <sup>٤٢٧</sup> <sup>٤٢٨</sup> <sup>٤٢٩</sup> <sup>٤٣٠</sup> <sup>٤٣١</sup> <sup>٤٣٢</sup> <sup>٤٣٣</sup> <sup>٤٣٤</sup> <sup>٤٣٥</sup> <sup>٤٣٦</sup> <sup>٤٣٧</sup> <sup>٤٣٨</sup> <sup>٤٣٩</sup> <sup>٤٤٠</sup> <sup>٤٤١</sup> <sup>٤٤٢</sup> <sup>٤٤٣</sup> <sup>٤٤٤</sup> <sup>٤٤٥</sup> <sup>٤٤٦</sup> <sup>٤٤٧</sup> <sup>٤٤٨</sup> <sup>٤٤٩</sup> <sup>٤٥٠</sup> <sup>٤٥١</sup> <sup>٤٥٢</sup> <sup>٤٥٣</sup> <sup>٤٥٤</sup> <sup>٤٥٥</sup> <sup>٤٥٦</sup> <sup>٤٥٧</sup> <sup>٤٥٨</sup> <sup>٤٥٩</sup> <sup>٤٦٠</sup> <sup>٤٦١</sup> <sup>٤٦٢</sup> <sup>٤٦٣</sup> <sup>٤٦٤</sup> <sup>٤٦٥</sup> <sup>٤٦٦</sup> <sup>٤٦٧</sup> <sup>٤٦٨</sup> <sup>٤٦٩</sup> <sup>٤٧٠</sup> <sup>٤٧١</sup> <sup>٤٧٢</sup> <sup>٤٧٣</sup> <sup>٤٧٤</sup> <sup>٤٧٥</sup> <sup>٤٧٦</sup> <sup>٤٧٧</sup> <sup>٤٧٨</sup> <sup>٤٧٩</sup> <sup>٤٨٠</sup> <sup>٤٨١</sup> <sup>٤٨٢</sup> <sup>٤٨٣</sup> <sup>٤٨٤</sup> <sup>٤٨٥</sup> <sup>٤٨٦</sup> <sup>٤٨٧</sup> <sup>٤٨٨</sup> <sup>٤٨٩</sup> <sup>٤٩٠</sup> <sup>٤٩١</sup> <sup>٤٩٢</sup> <sup>٤٩٣</sup> <sup>٤٩٤</sup> <sup>٤٩٥</sup> <sup>٤٩٦</sup> <sup>٤٩٧</sup> <sup>٤٩٨</sup> <sup>٤٩٩</sup> <sup>٥٠٠</sup> <sup>٥٠١</sup> <sup>٥٠٢</sup> <sup>٥٠٣</sup> <sup>٥٠٤</sup> <sup>٥٠٥</sup> <sup>٥٠٦</sup> <sup>٥٠٧</sup> <sup>٥٠٨</sup> <sup>٥٠٩</sup> <sup>٥١٠</sup> <sup>٥١١</sup> <sup>٥١٢</sup> <sup>٥١٣</sup> <sup>٥١٤</sup> <sup>٥١٥</sup> <sup>٥١٦</sup> <sup>٥١٧</sup> <sup>٥١٨</sup> <sup>٥١٩</sup> <sup>٥٢٠</sup> <sup>٥٢١</sup> <sup>٥٢٢</sup> <sup>٥٢٣</sup> <sup>٥٢٤</sup> <sup>٥٢٥</sup> <sup>٥٢٦</sup> <sup>٥٢٧</sup> <sup>٥٢٨</sup> <sup>٥٢٩</sup> <sup>٥٣٠</sup> <sup>٥٣١</sup> <sup>٥٣٢</sup> <sup>٥٣٣</sup> <sup>٥٣٤</sup> <sup>٥٣٥</sup> <sup>٥٣٦</sup> <sup>٥٣٧</sup> <sup>٥٣٨</sup> <sup>٥٣٩</sup> <sup>٥٤٠</sup> <sup>٥٤١</sup> <sup>٥٤٢</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>٥٤٤</sup> <sup>٥٤٥</sup> <sup>٥٤٦</sup> <sup>٥٤٧</sup> <sup>٥٤٨</sup> <sup>٥٤٩</sup> <sup>٥٥٠</sup> <sup>٥٥١</sup> <sup>٥٥٢</sup> <sup>٥٥٣</sup> <sup>٥٥٤</sup> <sup>٥٥٥</sup> <sup>٥٥٦</sup> <sup>٥٥٧</sup> <sup>٥٥٨</sup> <sup>٥٥٩</sup> <sup>٥٦٠</sup> <sup>٥٦١</sup> <sup>٥٦٢</sup> <sup>٥٦٣</sup> <sup>٥٦٤</sup> <sup>٥٦٥</sup> <sup>٥٦٦</sup> <sup>٥٦٧</sup> <sup>٥٦٨</sup> <sup>٥٦٩</sup> <sup>٥٧٠</sup> <sup>٥٧١</sup> <sup>٥٧٢</sup> <sup>٥٧٣</sup> <sup>٥٧٤</sup> <sup>٥٧٥</sup> <sup>٥٧٦</sup> <sup>٥٧٧</sup> <sup>٥٧٨</sup> <sup>٥٧٩</sup> <sup>٥٨٠</sup> <sup>٥٨١</sup> <sup>٥٨٢</sup> <sup>٥٨٣</sup> <sup>٥٨٤</sup> <sup>٥٨٥</sup> <sup>٥٨٦</sup> <sup>٥٨٧</sup> <sup>٥٨٨</sup> <sup>٥٨٩</sup> <sup>٥٩٠</sup> <sup>٥٩١</sup> <sup>٥٩٢</sup> <sup>٥٩٣</sup> <sup>٥٩٤</sup> <sup>٥٩٥</sup> <sup>٥٩٦</sup> <sup>٥٩٧</sup> <sup>٥٩٨</sup> <sup>٥٩٩</sup> <sup>٦٠٠</sup> <sup>٦٠١</sup> <sup>٦٠٢</sup> <sup>٦٠٣</sup> <sup>٦٠٤</sup> <sup>٦٠٥</sup> <sup>٦٠٦</sup> <sup>٦٠٧</sup> <sup>٦٠٨</sup> <sup>٦٠٩</sup> <sup>٦١٠</sup> <sup>٦١١</sup> <sup>٦١٢</sup> <sup>٦١٣</sup> <sup>٦١٤</sup> <sup>٦١٥</sup> <sup>٦١٦</sup> <sup>٦١٧</sup> <sup>٦١٨</sup> <sup>٦١٩</sup> <sup>٦٢٠</sup> <sup>٦٢١</sup> <sup>٦٢٢</sup> <sup>٦٢٣</sup> <sup>٦٢٤</sup> <sup>٦٢٥</sup> <sup>٦٢٦</sup> <sup>٦٢٧</sup> <sup>٦٢٨</sup> <sup>٦٢٩</sup> <sup>٦٣٠</sup> <sup>٦٣١</sup> <sup>٦٣٢</sup> <sup>٦٣٣</sup> <sup>٦٣٤</sup> <sup>٦٣٥</sup> <sup>٦٣٦</sup> <sup>٦٣٧</sup> <sup>٦٣٨</sup> <sup>٦٣٩</sup> <sup>٦٤٠</sup> <sup>٦٤١</sup> <sup>٦٤٢</sup> <sup>٦٤٣</sup> <sup>٦٤٤</sup> <sup>٦٤٥</sup> <sup>٦٤٦</sup> <sup>٦٤٧</sup> <sup>٦٤٨</sup> <sup>٦٤٩</sup> <sup>٦٥٠</sup> <sup>٦٥١</sup> <sup>٦٥٢</sup> <sup>٦٥٣</sup> <sup>٦٥٤</sup> <sup>٦٥٥</sup> <sup>٦٥٦</sup> <sup>٦٥٧</sup> <sup>٦٥٨</sup> <sup>٦٥٩</sup> <sup>٦٦٠</sup> <sup>٦٦١</sup> <sup>٦٦٢</sup> <sup>٦٦٣</sup> <sup>٦٦٤</sup> <sup>٦٦٥</sup> <sup>٦٦٦</sup> <sup>٦٦٧</sup> <sup>٦٦٨</sup> <sup>٦٦٩</sup> <sup>٦٧٠</sup> <sup>٦٧١</sup> <sup>٦٧٢</sup> <sup>٦٧٣</sup> <sup>٦٧٤</sup> <sup>٦٧٥</sup> <sup>٦٧٦</sup> <sup>٦٧٧</sup> <sup>٦٧٨</sup> <sup>٦٧٩</sup> <sup>٦٨٠</sup> <sup>٦٨١</sup> <sup>٦٨٢</sup> <sup>٦٨٣</sup> <sup>٦٨٤</sup> <sup>٦٨٥</sup> <sup>٦٨٦</sup> <sup>٦٨٧</sup> <sup>٦٨٨</sup> <sup>٦٨٩</sup> <sup>٦٩٠</sup> <sup>٦٩١</sup> <sup>٦٩٢</sup> <sup>٦٩٣</sup> <sup>٦٩٤</sup> <sup>٦٩٥</sup> <sup>٦٩٦</sup> <sup>٦٩٧</sup> <sup>٦٩٨</sup> <sup>٦٩٩</sup> <sup>٧٠٠</sup> <sup>٧٠١</sup> <sup>٧٠٢</sup> <sup>٧٠٣</sup> <sup>٧٠٤</sup> <sup>٧٠٥</sup> <sup>٧٠٦</sup> <sup>٧٠٧</sup> <sup>٧٠٨</sup> <sup>٧٠٩</sup> <sup>٧١٠</sup> <sup>٧١١</sup> <sup>٧١٢</sup> <sup>٧١٣</sup> <sup>٧١٤</sup> <sup>٧١٥</sup> <sup>٧١٦</sup> <sup>٧١٧</sup> <sup>٧١٨</sup> <sup>٧١٩</sup> <sup>٧٢٠</sup> <sup>٧٢١</sup> <sup>٧٢٢</sup> <sup>٧٢٣</sup> <sup>٧٢٤</sup> <sup>٧٢٥</sup> <sup>٧٢٦</sup> <sup>٧٢٧</sup> <sup>٧٢٨</sup> <sup>٧٢٩</sup> <sup>٧٣٠</sup> <sup>٧٣١</sup> <sup>٧٣٢</sup> <sup>٧٣٣</sup> <sup>٧٣٤</sup> <sup>٧٣٥</sup> <sup>٧٣٦</sup> <sup>٧٣٧</sup> <sup>٧٣٨</sup> <sup>٧٣٩</sup> <sup>٧٤٠</sup> <sup>٧٤١</sup> <sup>٧٤٢</sup> <sup>٧٤٣</sup> <sup>٧٤٤</sup> <sup>٧٤٥</sup> <sup>٧٤٦</sup> <sup>٧٤٧</sup> <sup>٧٤٨</sup> <sup>٧٤٩</sup> <sup>٧٥٠</sup> <sup>٧٥١</sup> <sup>٧٥٢</sup> <sup>٧٥٣</sup> <sup>٧٥٤</sup> <sup>٧٥٥</sup> <sup>٧٥٦</sup> <sup>٧٥٧</sup> <sup>٧٥٨</sup> <sup>٧٥٩</sup> <sup>٧٦٠</sup> <sup>٧٦١</sup> <sup>٧٦٢</sup> <sup>٧٦٣</sup> <sup>٧٦٤</sup> <sup>٧٦٥</sup> <sup>٧٦٦</sup> <sup>٧٦٧</sup> <sup>٧٦٨</sup> <sup>٧٦٩</sup> <sup>٧٧٠</sup> <sup>٧٧١</sup> <sup>٧٧٢</sup> <sup>٧٧٣</sup> <sup>٧٧٤</sup> <sup>٧٧٥</sup> <sup>٧٧٦</sup> <sup>٧٧٧</sup> <sup>٧٧٨</sup> <sup>٧٧٩</sup> <sup>٧٨٠</sup> <sup>٧٨١</sup> <sup>٧٨٢</sup> <sup>٧٨٣</sup> <sup>٧٨٤</sup> <sup>٧٨٥</sup> <sup>٧٨٦</sup> <sup>٧٨٧</sup> <sup>٧٨٨</sup> <sup>٧٨٩</sup> <sup>٧٩٠</sup> <sup>٧٩١</sup> <sup>٧٩٢</sup> <sup>٧٩٣</sup> <sup>٧٩٤</sup> <sup>٧٩٥</sup> <sup>٧٩٦</sup> <sup>٧٩٧</sup> <sup>٧٩٨</sup> <sup>٧٩٩</sup> <sup>٨٠٠</sup> <sup>٨٠١</sup> <sup>٨٠٢</sup> <sup>٨٠٣</sup> <sup>٨٠٤</sup> <sup>٨٠٥</sup> <sup>٨٠٦</sup> <sup>٨٠٧</sup> <sup>٨٠٨</sup> <sup>٨٠٩</sup> <sup>٨١٠</sup> <sup>٨١١</sup> <sup>٨١٢</sup> <sup>٨١٣</sup> <sup>٨١٤</sup> <sup>٨١٥</sup> <sup>٨١٦</sup> <sup>٨١٧</sup> <sup>٨١٨</sup> <sup>٨١٩</sup> <sup>٨٢٠</sup> <sup>٨٢١</sup> <sup>٨٢٢</sup> <sup>٨٢٣</sup> <sup>٨٢٤</sup> <sup>٨٢٥</sup> <sup>٨٢٦</sup> <sup>٨٢٧</sup> <sup>٨٢٨</sup> <sup>٨٢٩</sup> <sup>٨٣٠</sup> <sup>٨٣١</sup> <sup>٨٣٢</sup> <sup>٨٣٣</sup> <sup>٨٣٤</sup> <sup>٨٣٥</sup> <sup>٨٣٦</sup> <sup>٨٣٧</sup> <sup>٨٣٨</sup> <sup>٨٣٩</sup> <sup>٨٤٠</sup> <sup>٨٤١</sup> <sup>٨٤٢</sup> <sup>٨٤٣</sup> <sup>٨٤٤</sup> <sup>٨٤٥</sup> <sup>٨٤٦</sup> <sup>٨٤٧</sup> <sup>٨٤٨</sup> <sup>٨٤٩</sup> <sup>٨٥٠</sup> <sup>٨٥١</sup> <sup>٨٥٢</sup> <sup>٨٥٣</sup> <sup>٨٥٤</sup> <sup>٨٥٥</sup> <sup>٨٥٦</sup> <sup>٨٥٧</sup> <sup>٨٥٨</sup> <sup>٨٥٩</sup> <sup>٨٦٠</sup> <sup>٨٦١</sup> <sup>٨٦٢</sup> <sup>٨٦٣</sup> <sup>٨٦٤</sup> <sup>٨٦٥</sup> <sup>٨٦٦</sup> <sup>٨٦٧</sup> <sup>٨٦٨</sup> <sup>٨٦٩</sup> <sup>٨٧٠</sup> <sup>٨٧١</sup> <sup>٨٧٢</sup> <sup>٨٧٣</sup> <sup>٨٧٤</sup> <sup>٨٧٥</sup> <sup>٨٧٦</sup> <sup>٨٧٧</sup> <sup>٨٧٨</sup> <sup>٨٧٩</sup> <sup>٨٨٠</sup> <sup>٨٨١</sup> <sup>٨٨٢</sup> <sup>٨٨٣</sup> <sup>٨٨٤</sup> <sup>٨٨٥</sup> <sup>٨٨٦</sup> <sup>٨٨٧</sup> <sup>٨٨٨</sup> <sup>٨٨٩</sup> <sup>٨٩٠</sup> <sup>٨٩١</sup> <sup>٨٩٢</sup> <sup>٨٩٣</sup> <sup>٨٩٤</sup> <sup>٨٩٥</sup> <sup>٨٩٦</sup> <sup>٨٩٧</sup> <sup>٨٩٨</sup> <sup>٨٩٩</sup> <sup>٩٠٠</sup> <sup>٩٠١</sup> <sup>٩٠٢</sup> <sup>٩٠٣</sup> <sup>٩٠٤</sup> <sup>٩٠٥</sup> <sup>٩٠٦</sup> <sup>٩٠٧</sup> <sup>٩٠٨</sup> <sup>٩٠٩</sup> <sup>٩١٠</sup> <sup>٩١١</sup> <sup>٩١٢</sup> <sup>٩١٣</sup> <sup>٩١٤</sup> <sup>٩١٥</sup> <sup>٩١٦</sup> <sup>٩١٧</sup> <sup>٩١٨</sup> <sup>٩١٩</sup> <sup>٩٢٠</sup> <sup>٩٢١</sup> <sup>٩٢٢</sup> <sup>٩٢٣</sup> <sup>٩٢٤</sup> <sup>٩٢٥</sup> <sup>٩٢٦</sup> <sup>٩٢٧</sup> <sup>٩٢٨</sup> <sup>٩٢٩</sup> <sup>٩٣٠</sup> <sup>٩٣١</sup> <sup>٩٣٢</sup> <sup>٩٣٣</sup> <sup>٩٣٤</sup> <sup>٩٣٥</sup> <sup>٩٣٦</sup> <sup>٩٣٧</sup> <sup>٩٣٨</sup> <sup>٩٣٩</sup> <sup>٩٤٠</sup> <sup>٩٤١</sup> <sup>٩٤٢</sup> <sup>٩٤٣</sup> <sup>٩٤٤</sup> <sup>٩٤٥</sup> <sup>٩٤٦</sup> <sup>٩٤٧</sup> <sup>٩٤٨</sup> <sup>٩٤٩</sup> <sup>٩٥٠</sup> <sup>٩٥١</sup> <sup>٩٥٢</sup> <sup>٩٥٣</sup> <sup>٩٥٤</sup> <sup>٩٥٥</sup> <sup>٩٥٦</sup> <sup>٩٥٧</sup> <sup>٩٥٨</sup> <sup>٩٥٩</sup> <sup>٩٦٠</sup> <sup>٩٦١</sup> <sup>٩٦٢</sup> <sup>٩٦٣</sup> <sup>٩٦٤</sup> <sup>٩٦٥</sup> <sup>٩٦٦</sup> <sup>٩٦٧</sup> <sup>٩٦٨</sup> <sup>٩٦٩</sup> <sup>٩٧٠</sup> <sup>٩٧١</sup> <sup>٩٧٢</sup> <sup>٩٧٣</sup> <sup>٩٧٤</sup> <sup>٩٧٥</sup> <sup>٩٧٦</sup> <sup>٩٧٧</sup> <sup>٩٧٨</sup> <sup>٩٧٩</sup> <sup>٩٨٠</sup> <sup>٩٨١</sup> <sup>٩٨٢</sup> <sup>٩٨٣</sup> <sup>٩٨٤</sup> <sup>٩٨٥</sup> <sup>٩٨٦</sup> <sup>٩٨٧</sup> <sup>٩٨٨</sup> <sup>٩٨٩</sup> <sup>٩٩٠</sup> <sup>٩٩١</sup> <sup>٩٩٢</sup> <sup>٩٩٣</sup> <sup>٩٩٤</sup> <sup>٩٩٥</sup> <sup>٩٩٦</sup> <sup>٩٩٧</sup> <sup>٩٩٨</sup> <sup>٩٩٩</sup> <sup>١٠٠٠</sup> <sup>١٠٠١</sup> <sup>١٠٠٢</sup> <sup>١٠٠٣</sup> <sup>١٠٠٤</sup> <sup>١٠٠٥</sup> <sup>١٠٠٦</sup> <sup>١٠٠٧</sup> <sup>١٠٠٨</sup> <sup>١٠٠٩</sup> <sup>١٠١٠</sup> <sup>١٠١١</sup> <sup>١٠١٢</sup> <sup>١٠١٣</sup> <sup>١</sup>

وتخصيصه بالذكر مع أنه من أفراد ابن السيل الذي يشترط فيه الفقر والحاجة ؛ لوقوع التعرض له في كلمات الأصحاب ، ونسته في كلماتهم إلى رواية.

والأصل فيه ما عن المفيد في المقنعة ، قال : وابن السيل وهم المنقطع بهم في الأسفار ، وقد جاءت رواية أنهم الأضياف ؛ يراد به من أضيف لحاجة إلى ذلك وإن كان له في موضع آخر غنى ويسار ، وذلك راجع إلى ما قدمناه<sup>(١)</sup>.

ولكن أطلق غير واحد منهم لفظ «الضيف»<sup>(٢)</sup> وقتئذ بعضهم بالحاجة دون السفر<sup>(٣)</sup> ، وكيف كان فلا دليل على دخول الضيف من حيث هو في ابن السيل.

والرواية المزبورة مع ما فيها من الإسرائيليات ، مجهولة المتن ، فلعل في متنها ما يشهد بإرادة المنقطع في السفر المحتاج إلى الضيافة ، كما فهمه المصنف - رحمه الله - فهي على تقدير حتمها أيضاً لا تثبت لأزيد من ذلك ، والله العالم.

ولا بد أن يكون سفرهما مباحاً ، فلو كان معصية لم يعط.

في المدارك قال : لا خلاف بين العلماء في عدم جواز الدفع إلى المسافر من سهم ابن السيل إذا كان سفره معصية ؛ لما في ذلك من الإعانة على الإثم والعدوان<sup>(٤)</sup> . انتهى .

ويدل عليه مرسنة علي بن إبراهيم - المتقدمة<sup>(٥)</sup> - بالتقريب المتقدم.

(١) المقنعة : ٢٤١ وحكاها صاحب الجواهر فيها ٣٧٤:١٥ .

(٢) كما في جواهر الكلام ٣٧٤:١٥ .

(٣) كما في عبارة المقنعة لمتقدمة أيضاً .

(٤) مدارك الأحكام ٢٣٦:٥ .

(٥) نقلت في ص ٥٨١ .

وأما الاستدلال عليه بما فيه من الإعانة على الإثم والعدوان - كما في المدارك<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup> - فإنما يتجبه لو قلنا باختصاص المنع في السفر إلى غاية محرمة بما لو دفعه إليه في ذهابه ، لا في إيابه الذي من نفسه ليس بحرام ، مع أن مقتضى إطلاق النص وفتاوى الأصحاب: عدم جواز الدفع في الإياب أيضاً إذا عدّ عرفاً من تنمة سفره الذي قصد به الغاية المحرمة ، مع أنه ليس فيه إعانة على الإثم والعدوان.

التهمم إلا أن يقال: بأن فيه أيضاً تشييداً للطالم ، وتقريباً له على ظلمه وفسقه ، وهو مناف لما نبي عليه شرع الزكاة من كونها عوناً للفقراء والمساكين دون الظلمة وقطاع الطريق ونظرانهم متى يسعون في الأرض للفساد ، فلا ينصرف إليهم إطلاقاً أدلتها ، وهو لا يخلو من وجه ، فليتأمل.

وكيف كان ، فلو استقر رجوعه بالملاحظة عرفاً ، كما لو ارتدع عن قصده في أثناء الطريق ، فرجع إلى بلدته على عمله وتاب ، جاز الدفع إليه حينئذ ؛ لعدم كونه بالفعل متلبساً بسفر المعصية عرفاً ، ولا يشترط التلبس بالضرب ، فلو تاب ورجع عن قصد لمعصية إلى الطاعة ، جاز الدفع إليه ولو لم يضرب في الأرض بعد توبته ؛ إذ المدار في صدق كونه ابن سبيل على كونه نائياً عن أهله وماله ، محتاجاً في الوصول إليهما إلى مؤونة ، سواء كان بالفعل متلبساً بقطع المسافة أم لم يكن ، كما هو واضح.

﴿ويدفع إليه﴾ من الركعة إذا كان غنياً في بلده ﴿قدر الكفاية﴾<sup>٣</sup> اللائقة بحاله ﴿إلى بلده﴾ بعد قضاء الوطر من سفره ، أو يصل إلى مكان

(١) مدارك الأحكام ٥: ٢٣٦.

(٢) جواهر الكلام ١٥: ٣٧٦.

يمكنه فيه الاعتياض ونحوه مما يغنيه عن تناول الصدقات.

﴿ولو فضل منه شيء﴾ ولو بالتضييق على نفسه كما نص عليه في الجواهر<sup>(١)</sup> أعاده ~~بما~~ وفاقاً للاكثر، بل المشهور على ما ادعاه في الجواهر<sup>(٢)</sup> ؛ لأن الصدقة لا تحل لغني وقد أبيحت لابن السبيل الذي هو غني في بلده ، لمكان حاجته الفعلية لعارضة له في أثناء الطريق ، وهي لا تقتضي إباحتها له إلا بمقدار حاجته في وقت احتياجه ، فلو دفع إليه أزيد من مقدار حاجته أو بمقدار حاجته ، ولكته لم يصرفه في حاجته حتى وصل إلى بلده ، فقد صار إلى حال لا تحل الصدقة له ، فعليه إيصال ما بقي عنده من الصدقة إلى مستحقها.

﴿وقيل : لا﴾ يعيد ؛ وقد حكى هذا القول عن الشيخ في الخلاف<sup>(٣)</sup> بناءً منه على أنه يملكه بالقبض ، ~~فما~~ يفضل منه بعد الوصول إلى بلده ليس إلا كما يحصل في يد المستحق من حال الصدقة بعد صيرورته غنياً.

وفيه : أن ما يستحقه الفقير لا يستقدر بقدر ، ف يصل إليه من الزكاة يملكه بقضه ملكاً مستقراً.

وأما ابن السبيل الذي هو غني في بلده لا يستحق من الزكاة إلا نفقته إلى أن يصل إلى بلده ، فما يدفع إليه ملكيته مراعاة بصرفه في وقت فقره وحاجته الفعلية ، أي : قبل استيلائه على أمواله ، فلو فضل منه شيء ، عاد على ما هو عليه من كونه صدقةً من غير فرق في ذلك بين النقدين وغيرهما ، كما صرح به في المسالك<sup>(٤)</sup>.

(٢٠١) حواهر الكلام ٣٧٦:١٥.

(٣) كما في حواهر الكلام ٣٧٦:١٥ ، وراجع الخلاف ٤ : ٢٣٥ ، المسألة ١٨.

(٤) مسالك الأفهام ٤٢٠:١ - ٤٢١.

وفي الجواهر بعد أن نقل عن المسالك أنه قال: لا فرق، أي: في وجوب الردة بين التقدين والدنة والمتاع، قال ما لمظه: وكأنه أشار إلى ما عن نهاية الفاضل من أنه لا يسترده منه الدابة؛ لأنه ملكها بالإعطاء، بل عن بعض الحواشي إلحاق لثياب والآلات بها.

ولعل ذلك؛ لأن المزكي يمتد المستحق عين ما دفعه إليه، والمنافع تامة، والواجب على المستحق ردة ما زاد من العين، ولا زيادة في هذه الأشياء إلا في المنافع، ولا أثر لها مع ملكية تمام العين.

اللهم إلا أن يلزم انفساخ ملكه من العين بمجرد الاستغناء؛ لأن ملكه متزلزل، فهو كالزيادة التي تجدد الاستغناء عنها<sup>(١)</sup>. انتهى.

وقد أشربا إلى أنه على تقدير كونه غنياً في بلده ليس للمزكي أن يملكه إلا متزلزلاً حيث إنه لا يستحق إلا كذلك، فإذ ذكره في ذيل كلامه من الالتزام بانفساخ ملكه لا بد منه.

وكيف كان، فالتفصيل: نعم التقدين وغيرهما مما لا وجه له، فليتأمل.

القسم الثاني: في أوصاف المستحقين<sup>(٢)</sup> للركاة، وهي أمور:

﴿الأول: الإيمان﴾ يعني الإسلام مع الولاية للأئمة الاثني عشر عليهم السلام. ﴿فلا يعطى لكافر﴾<sup>(٣)</sup> بجميع أقسامه، بل ﴿ولا معتقداً﴾<sup>(٤)</sup> لغير الحق من سائر فرق المسلمين بخلاف فيه على

(١) حواهر الكلام ١٥ ٣٧٧، ورجع: مسالك الأهمام ١ ٤٢٠، ونهاية الأحكام ٢ ١١٩.

(٢) في شرائع الإسلام ١ ١٦٣، وهامش نسخة الخطبة والحجوة: المستحق.

(٣) في شرائع: كافراً.

(٤) في السعة الخطبة والحجوة: معتقد. والصحيح ما أثبت من الشرائع.

الظاهر بيننا.

والنصوص الدالة عليه فوق حد الإحصاء ، مثل ما عن الكليني وابن بابويه - في الصحيح - عن زرارة وبكير والمفضل ومحمد بن مسلم وبريد ابن معاوية العجلي عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ، أنهما قالَا في الرجل يكون في بعض هذه الأهواء : الحرورية والمرجشة والعثمانية والقدرية ، ثم يتوب ويعرف هذا الأمر ويحسن رأيه يعيد كل صلاة صلاتها أو صوم أو زكاة أو حج ، أو ليس عليه إعادة شيء من ذلك ؟ قال : « ليس عليه إعادة شيء من ذلك غير الزكاة لا بد أن يؤتيها ؛ لأنه وضع الزكاة في غير موضعها ، وإنما موضعها أهل الولاية »<sup>(١)</sup>.

وصحيحة بريد بن معاوية العجلي ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام ، عن رجل حج وهو لا يعرف حكم الأمر - إلى أن قال - وقال : « كل عمل عمله وهو في حال نصبه وصلاته ، ثم من الله عليه وعرقه الولاية ، فإنه يؤجر عليه إلا الزكاة ، فإنه يعيدها ؛ لأنه وضعها في غير موضعها »<sup>(٢)</sup>.

وخبر إبراهيم الأوسي عن الرضا عليه السلام ، قال : « سمعت أبي يقول : كنت عند أبي يوماً فأتاه رجل ، فقال : إني رجل من أهل الري ولي زكاة ، فإلى من أدفعها ؟ فقال : إلينا ، فقال : الصدقة عليكم حرام<sup>(٣)</sup> ، فقال : بلى إذا دفعتها إلى شيعتنا فقد دفعتها إلينا ، فقال : إني لا أعرف لهذا أحداً ؛ فقال : فانتظر بها سنة ، قال : فإن لم أصب لها

(١) الكافي ١/٥٤٥:٣ ، علل الشرائع: ١/٣٧٣ ، ابوسائل ، الباب ٣ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ٢.

(٢) التهذيب ٢٣/٩:٥ ، الوصائل ، الباب ٣ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ١.

(٣) في المصدر: الصدقة هزيمة عليكم.

أحداً؟ قال: انتظر بها سنتين حتى بلغ أربع سنين، ثم قال له: إن لم تصب لها أحداً فصُرَّها صُراً واطرحها في البحر؛ فإن الله عز وجل حرم أموالنا وأموال شيعتنا على عدوّ»<sup>(١)</sup> إلى غير ذلك من الروايات التي لا حاجة إلى استقصائها.

ثم إن مقتضى ظاهر المصوص والفتاوى كون الإيمان شرطاً في الاستحقاق، لا الكفر مانعاً عن الدفع؛ كي يجوز البناء على عدمه لدى الشك، تعويلاً على أصالة عدم حدوث ما يوحه، فلا يجوز الدفع إلى مجهول الحال ما لم يكن هناك أصل أو طريق شرعي لإثباته، كادعائه أو اعترافه بالأمر المعتبر في الإيمان، أو غير ذلك من الطرق المعتبرة شرعاً.

وهل يثبت بكونه في بلد الموثقين أو أرض يكون الغالب فيها أهل الإيمان كالإسلام؟ فيه تردد، من منع؛ لانتفاء ما يدل على اعتبار العلبة هاهنا. وتنظيره على الإسلام قياس لا نقول به.

وقضية إطلاق المتن وعبره: اشتراط الإيمان في جميع أصناف المستحقين.

وفي المدارك قال في شرح العبارة بعد أن استدلت له بجملة من الأخبار، ما لفظه: ويجب أن يستثنى من ذلك المؤلفات وبعض أفراد سبيل الله، وإنما أطلق العبارة اعتماداً على الظهور<sup>(٢)</sup>.

وفي المسالك، قال: إنما يشترط الإيمان في بعض الأصناف لا جميعهم؛ فإن المؤلفات وبعض أفراد سبيل الله لا يعتبر فيها ذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) التهذيب ٤: ٥٢-٥٣/١٣٩، الوسائل، باب ٥ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٨.

(٢) مدارك الأحكام ٥: ٢٣٨.

(٣) مسالك الأهمام ١: ٤٢١.

انتهى .

وكأنهما أرادا من بعض أفراد سبل الله مثل الغازي الذي يصح استثناءه من عبارة المتن ، لا المصالح التي يتعلق الصرف فيها بالجهات لا بالأشخاص ، كبناء المساجد والقساطر ؛ إذ لا معنى لاشتراط الإيمان في ذلك ، كي يكون قابلاً للاستثناء .

وربما أُلحق بعض<sup>(١)</sup> مطلق سبيل الله بالمؤلفة ، فلم يشترط الإيمان فيه أصلاً .

والذي يقتضيه التحقيق هو أنه لا شبهة في خروج المؤلفة قلوبهم عن المستحقين الذين يشترط فيهم الإيمان ، وقد صرح المصنف في تفسير المؤلفة قلوبهم بأنهم هم الكفار الذين يستمالون في الجهاد<sup>(٢)</sup> .

فراده بالمستحقين هاهنا من عداهم ممن يستحق صرفها إليه لرفع حاجته وسد خلته .

وكذا الروايات الدالة على اشتراط الإيمان لا تدل إلا على اشتراطه في من يستحقها الحاجة .

والخبر الوارد فيها من أن موضعها أهل الولاية إضافي لم يقصد به الاحتراز عن المؤلفة والعاملين وغيرهم ممن يصرف إليهم لا من هذا الوجه ، بل المقصود بها على ما يتبادر منها بيان المحصر من يستحق صرف الزكاة في قضاء حوائجه بالمؤمنين في مقابل أرباب الحاجة من سائر الفرق .

وما دلّ على وجوب إعادة المخالف زكاته على الإطلاق ، معللاً بأنه

(١) وهو صاحب الجواهر ج ١٥ ص ٣٨١ .

(٢) شرائع الإسلام ١: ١٦١ .



وضعها في غير موضعها فهو جار مجرى الغالب من صرفها إلى فقرائهم ، أو دفعها إلى عامل الصدقات المصوب من قبل الجائر ، فكما لا يعم هذا الحكم بمقتضى هذه العنة ما لو صرفها إلى فقراء المؤمنين ، فكذلك بالنسبة إلى ما لو صرفها إلى سائر المصالح التي هي من مصارف الزكاة مما لا يعقل اتصافه بالإيمان.

وملخص الكلام ، أن المنساق من الأخبار المانعة عن صرف الزكاة إلى غير أهل الولاية هو الهى عن صرفها في سد خلة غير الموالي مطلقاً ، سواء كان من سهم الفقراء أو المساكين أو الغارمين أو في الرقاب وابن السبيل أو في سبيل الله إذا جعل لسبيل نفس إعانته من حيث احتياجه بملاحظة أن لكل كيد حرام أجر<sup>(١)</sup>.

وأما المؤلف فلا ريب في عدم إمتياز الإسلام فيهم ، فضلاً عن الإيمان ؛ لأن إعطاءهم ليس من باب الإعانة وسد الخلة ، ولذا لا يعتبر فيهم الفقر أيضاً.

وأما من سهم العاملين فلا يجوز أيضاً بناءً على اشتراط العدالة فيهم ، كما ادعى عليه الإجماع ، وإلا فالظاهر أنه لا بأس بإعطائه ؛ فإن إعطاءهم ليس من باب الإعانة وسد الخلة ، بل بآراء العمل الذي يعود نفعه إلى أهل الصدقات ، فهو في الحقيقة صرف في مصالح المستحقين لا في العاملين من حيث أنفسهم ، فهو نظير ما لو دفع إلى الخالف ، لا من باب الإعانة وسد الخلة ، بل لقيامه بمصلحة من المصالح كالغزو وحفظ الطرق وسد الثغور ، ونحوها ، فهذا مما لا شبهة في جوازه وخروجه

(١) مقتطف من الحديث المروي عن النبي - صلى الله عليه وآله - راجع. عوالي الآلي

عن منصور الأخبار الباهية عن صرفها إلى غير الموالين ، كما لا يخفى على المتأمل.

وومع عدم المؤمن<sup>(١)</sup> وتعدّر صرفه في مصرف آخر مما يجوز صرف الزكاة فيه كبناء مسجد أو فطرة ونحوها تحفظ إلى حال التمكن منه ، ولا تعطى المخالف ، فضلاً عن عداهم من الكفار على المشهور ، بل في الجواهر: بلا خلاف أجده<sup>(٢)</sup> ، من يمكن تحصيل الإجماع عليه ؛ لإطلاق الروايات الحاصرة موضعها في أهل الولاية ، والناهية عن صرفها إلى من عداهم ، وخصوص خبر الأوسي المتقدم<sup>(٣)</sup> ، الذي ورد فيه الأمر بالانتظار إلى أربع سنين ، وإلقائه في البحر إن لم يصب لها أحداً يعني من الشيعة.

ولعل ما في ذنبه من الأمر بالقائها في البحر - على تقدير أن لا يصيب لها أحداً من الشيعة في تلك المدة التي هو مجرد فرض لا يكاد يتفق حصوله في الخارج - للتنبه على أن إلقاءها في البحر وإتلافها لدى تعدّر إيصالها إلى الشيعة أولى من إيصالها إلى المخالفين الذين حرّمها الله عليهم على سبيل الكناية.

وكيف كان فهذه الرواية صريحة في عدم حواز صرفها إلى المخالفين حتى مع اليأس عن التمكن من إيصالها إلى الشيعة.

وقد حكى في الحقائق عن بعض أوصل متأخري المتأخرين أنه نقل قولاً بجواز إعطاء المستضعف عند عدم المؤمن<sup>(٤)</sup> ؛ من غير تصريح بقائله ،

(١) في الشرائع: المؤمن.

(٢) حواهر لكلام ٣٨١:١٥.

(٣) تقدم في ص ٥٨٩ - ٥٩٠.

(٤) الحقائق الناضرة ٢٠٥:١٢.

كما في زكاة الفطر لدى المصنف<sup>(١)</sup> وغيره ممن سيأتي الإشارة إليه.  
 واستدل له: بخبر يعقوب بن شعيب الحداد عن العبد الصالح  
 عليه السلام، قال: قلت له: الرجل ما يكون في أرض منقطعة كيف  
 يصنع بزكاة ماله؟ قال: «يضعها في إخوانه وأهل ولايته» فقلت: فإن لم  
 يحضره منهم فيها أحد؟ قال: «يضعها إليهم» قلت: فإن لم يجد من  
 يحملها إليهم؟ قال: «يدفعها إلى من لا ينصب» قلت: فغيرهم؟ قال: «ما  
 لغيرهم إلا الحجر»<sup>(٢)</sup>.

وأحاب المصنف - رحمه الله - عن هذه الرواية في محكي<sup>(٣)</sup> المعتبر:  
 بصعف السند. والعلامة في محكي<sup>(٤)</sup> المنتهى بالشذوذ.

أقول: فيشكل حينئذ رفع اليد بواسطتها عن ظواهر النصوص الدالة  
 بظاهرها على اختصاصها بأهل العولامة، وإلا فلو أغمض عن ذلك،  
 لأمكن تفسيد سائر الأخبار بأحمل على ما لا ينافي هذه الرواية، خصوصاً  
 خبر الأوسي بواسطة ما فيه من التعليل كما لا يخفى على المتأمل.

ونسب<sup>(٥)</sup> إلى الشيخ وأتبعه القول بأنه يجوز صرف الفطرة  
 خاصة مع عدم المؤمن ﴿إلى المستضعفين﴾<sup>(٦)</sup> من المحالين؛ كما هو  
 مختار المصنف في الكتاب؛ لمؤثق انفضي عن أبي عبد الله عليه السلام،

(١) شرائع الإسلام ١: ١٦٣.

(٢) التهذيب ٤: ١٢١/٤٦، الوسائل، الباب ٥ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٧،  
 وراجع. الخدائق الباصرة ١٢: ٢٠٦.

(٣) الحاكي ص ١٥١. البحرني في الحديث البصرة ١٢: ٢٠٦، وراجع المعتبر ٢: ٥٨٠، ومنتهى  
 الطلب ١: ٥٢٣.

(٤) كما في حواهر الكلام ١٥: ٣٨١، ونسب هو العامل في مدرك الأحكام ٥: ٢٣٩،  
 وراجع: التهذيب ٤: ٨٨، والهاية: ١٩٢، والمبسوط ١: ٢٤٢.

(٥) في الشرائع: المستضعف.

قال: «كان جدِّي يعطي فطرته الضعفاء ومن لا يجد ومن لا يتولَّى» قال: وقال أبو عبد الله - عليه السلام<sup>(١)</sup>: «هي لأهلها إلا أن لا تحدهم، فإن لم تحدهم فلن لا ينصب، ولا تنفل من أرض إلى أرض» وقال: «الإمام أعلم يضعها حيث يشاء، ويصع فيها ما يرى»<sup>(٢)</sup>.

وصحيحة علي بن يقطين أنه سأله عن الحسن الأول - عليه السلام - عن زكاة الفطر أيسلح أن تعطى الجيران والفقورة<sup>(٣)</sup> ممن لا يعرف ولا ينصب؟ فقال: «لا بأس بذلك إذ كن محتاحاً»<sup>(٤)</sup>.

وحبر مالك الجهني، قال: سألت أبا جعفر - عليه السلام - عن زكاة الفطر، فقال: «تعطيها لمسلمين، فإن لم تجد مسلماً فستصعماً، وأعط ذا قرابتك منها إن شئت»<sup>(٥)</sup>.

وحبر علي بن ملال، قال: كتبت إليه ~~سألت~~ <sup>سألت</sup> ~~هل~~ <sup>هل</sup> يجوز أن يكون الرجل في بلدة ورحل آخر من إخوانه في بلدة أخرى محتاج أن يوجه له فطرة أم لا؟ فكتب: «تقسم المطرة على من حضر، ولا يوجه ذلك إلى بلدة أخرى وإن لم يجد موافقاً»<sup>(٦)</sup>.

وموثقة إسحاق بن عمار عن أبي براهيم عليه السلام، قال: سألته عن

(١) في هامش النسخة الخطية قال: وقال أبو عبد الله عليه السلام - غ.ل.

(٢) التهذيب ٤: ٨٨-٨٩/٢٦٠، الاستبصار ٢: ٥١/١٧٣، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب زكاة الفطر، الحديث ٣.

(٣) الفقرة، جمع فطر، وهي المصلحة. مجمع البحرين ٣: ٣٨٦.

(٤) الفقيه ٢٠: ١١٨/٥٠٧، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب زكاة الفطر، الحديث ٩.

(٥) الكافي ٤: ١٧٣/١، التهذيب ٤: ٨٧، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب زكاة الفطر، الحديث ١.

(٦) التهذيب ٤: ٨٨/٢٥٨، الاستبصار ٢: ٥١/١٧١، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب زكاة الفطر، الحديث ٤.

صدقة الفطر أعطيها غير أهل ولايتي من فقراء حيراني؟ قال: «نعم الجيران أحقّ بها لمكان الشهرة»<sup>(١)</sup>.

وحكي<sup>(٢)</sup> عن الشيخ المفيد والسيد المرتضى وابن الجنيد وابن إدريس وجمع من الأصحاب: المنع مطلقاً، بل ربّما نسب<sup>(٣)</sup> هذا القول إلى المشهور، بل عن الانتصار وسعية: دعوى الإجماع عليه<sup>(٤)</sup>؛ أخذاً بإطلاق الأحبار الناهية عن دفعها إلى غير المؤمن.

وإطلاق صحيحة إسماعيل بن سعد الأشعري عن الرضا عليه السلام، قال: سألته عن الزكاة هل توضع فيمن لا يعرف؟ قال: «لا، ولا زكاة الفطر»<sup>(٥)</sup>.

وحرر الفضل بن شاذان، مروية عن العيون عن الرضا عليه السلام. أنه كتب إلى المأمون: «وركاة الفطر فريضة إلى أن قال- ولا يجوز دفعها إلا إلى أهل الولاية»<sup>(٦)</sup>.

وحكي عن المصنف في الخبير أنّه سمع من أهل أحوار الطرفين قال: والرواية المائعة أشبه بالمدّهم؛ لما قرّره الإمامية من تضليل مخالفها في الاعتقاد، وذلك يمنع الاستحقاق<sup>(٧)</sup>. انتهى.

(١) الكافي ٤: ١٩/١٧٤، علل الشرائع ١/٣٩٦، التهذيب ٢٥٩/٨٨، الانتصار ١٧٢/٥١٢، الوسائل، الباب ١٥ من أبواب زكاة الفطر، الحديث ٢.

(٢) الحاشية عليهم هو: انعماني في مدرّك الأحكام ٥: ٢٣٩، وراجع: المقعة: ٢٥٢، والانتصار ٨٢، والسرائر ١: ٤٧١، ونقو ابن خبيد مختلف الشعة ١٧٧: ٣، مسألة ١٣٨.

(٣) كما في حواهر الكلام ١٥: ٣٨٢، وراجع: الانتصار: ٨٢، وسعية (لجوامع الفقهية): ٥١٦.

(٤) الكافي ٦/٥٤٧: ٣، التهذيب ٥٢: ٤، الوسائل، الباب ٥ من أبواب المستحقين لزكاة، الحديث ١.

(٥) عيون أخبار الرضا ٢: ١٢٣/١، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب زكاة الفطر، الحديث ٥.

(٦) الحاشية هو: البحرني في الخدائق الناصرة ١٢: ٣١٦، وراجع: المختار ٢: ٥٨١.

(٧) الحاشية هو: البحرني في الخدائق الناصرة ١٢: ٣١٦، وراجع: المختار ٢: ٥٨١.

وفيه: أنَّ مانعيته عن الاستحقاق ليس أمراً عقلياً، بل حكم شرعي مستفاد من الأخبار الحاضرة للمستحق بأهل الولاية، والهاية عن دفعها إلى غيرهم، وهي غير آية عن الحمل على ما لا يناق في هذه الأخبار، كما تقدمت الإشارة إليه آنفاً، فقتضى القاعدة الجمع بينها بتقييد المطلقات بحال وجود المؤمن.

ولكن قد يشكل ذلك بما في بعض هذه الأخبار من أمارات التقية. أما موثقة إسحاق: فظاهرها - على ما يقتضيه إطلاق الجواب من غير استفصال، وما فيها من التعليل المناسب للعموم - إرادته على الإطلاق من اشتراطه بعدم المؤمن ولا بعدم النصب، فهي واردة مورد التقية، كما يفصح عن ذلك: التعليل بمكان الشهرة؛ إذ المراد به - على الظاهر - بيان أنَّ الأمر بإعطاء غير المولي من حيراله لأجل التقية والتحرر عن أن يشتر بينهم كونه راضياً.

ومن هنا قد يعلب على الظن أنَّ الأمر بقسمته العطرة على من حضر، وعدم نقلها إلى بلد آخر وإن لم يجد موافقاً، من غير تقييد الدفع إلى غير الموافق بعدم النصب ولا بعدم المؤمن، لم يكن إلا للعلة المذكورة في الموثقة، أي: مراعاة التقية.

وكذلك الكلام في صحيحة علي بن يقطين، فإن ظاهرها إرادة الإطلاق.

وليس تقييده بصورة تعذر الإيصاف إلى المؤمن، التي هي فرض نادر؛ جمعاً بينها وبين غيرها من الأدلة، بأهون من إيقائها على طاهرها من إرادة الإطلاق رعاية للتقية المناسبة لحل السائل، بل هذا أولى.

وأما خبر مالك فلا يمكن الالتزام بظاهره، اللهم إلا أن يحمل على إرادة خصوص المؤمن من المسلم، وهو غير عزيز في الأخبار.

وكيف كان فعمدة ما يصح الاستناد إليه ليقول بالجواز هي : موثقة  
المضيل.

والاعتماد على خصوص هذه الموثقة في مقابل العمومات والإطلاقات  
الكثيرة المعتضدة بنقل اشهرة وإجماع مشكل ، ولكن رفع اليد عن  
النص الخاصّ مثل هذه الإطلاقات القابلة للصرف لو لم نقل بانصرافها  
بنفسها إلى صورة وجود المؤمن أشكل ، فما ذهب إليه المصنف - رحمه الله -  
من القول بالجواز أشبه.

وقد ظهر بما ذكرناه في توحيه موثقة إسحاق وغيرها مما دلّ بظاهره  
على جواز دفع الفطرة إلى المخالف من غير اشتراطه بعدم لمؤمن ولا بعدم  
النصب من كونها واردة مورد التقيّة ، <sup>١</sup> أن الأظهر جواز دفع الفطرة إلى  
مخالف في مقام التقيّة والاجتزاء به ،  
وهل ركاة المائلة أيضاً كذلك ، أم يجب إعادتها إذا دفعها إلى  
المخالف تقيّة ؟ وجهان ، أوجههما الأول ، ولكن بشرط عدم المدوحة ولو  
بانخفاء المال وتأخير الدفع إلى زمن التمكن من الإيصال إلى المستحق ،  
كما سيأتي تحقيقه لدى السحث عن حصول الرأية بالدفع إلى العامل  
المنصوب من قتل الجائر ، والله العالم.

وتعطى الزكاة أطفال المؤمنين دون غيرهم <sup>٢</sup> بلا خلاف فيه على  
الظاهر ، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه <sup>(١)</sup>.

ويدلّ عليه أخبار مستفيضة :

منها : رواية أبي بصير ، قال : قلت لأبي عبد الله - عليه السلام - : الرجل

(١) حكاها صاحب الخوهر فيها ٣٨٣ : ١٥ ، ومن ادعى الإجماع العامي في مدارك الأحكام

يموت ويترك العيال أعطون من الزكاة؟ قال: «نعم حتى ينشأوا ويبلغوا ويسألوا من أين كانوا يعيشون إذا قطع ذلك عنهم» فقلت: إنهم لا يعرفون؟ فقال: «يحفظ فيهم مئتهم ويحبب إليهم دين أبيهم فلا يلبثون أن يهتموا بدين أبيهم، وإذا بلغوا وعدلوا إلى غيركم فلا تعطوهم»<sup>(١)</sup>.

ورواية أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «درية الرجل المسلم إذا مات يعطون من الزكاة والفطرة كما كان يعطى أبوه حتى يبلغوا، فإذا بلغوا وعرفوا ما كان أبوهم يعرف أعطوا، وإن نصبوا لم يعطوا»<sup>(٢)</sup>.

ورواية عبد الرحمن بن الحجاج، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: رجل مسلم مملوك ومولاه رجل مسلم وله مال يزكّيه، وللمملوك ولد حرّ صغير أبحرئ مولاه **أن يعطى** ابن عمه من الزكاة؟ قال: «لا بأس»<sup>(٣)</sup>.

وحبر يونس بن يعقوب، المروني عن **قريب الإسناد**، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: عيال المسلمين أعطيتهم من الزكاة، فأشتري لهم منها ثياباً وطعاماً، وأرى أن ذلك خير لهم؟ قال: فقال: «لا بأس»<sup>(٤)</sup>.

وقضية إطلاق الصّ والفتوى جواز الدفع إلى أطفال المؤمنين ولو مع فسق آبائهم، كما هو صريح جملة منهم<sup>(٥)</sup>.

(١) الكافي ٥٤٨:٣ (باب أنه يعطى عيال المؤمنين من الزكاة...) الحديث ١، التهذيب

٢٨٧/١٠٢:٤، الوسائل، الباب ٦ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ١.

(٢) الكافي ٣/٥٤٩:٣، الوسائل، الباب ٦ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٢.

(٣) الكافي ٣/٥٦٣:١٤، الوسائل، الباب ٤٥ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ١.

(٤) قرب الإسناد: ١٥٩/٤٩، الوسائل، الباب ١٤ من أبواب زكاة الذهب والفضة، الحديث ٤.

(٥) كافي إدريس في السرائر ٤٩٠:١، والعامل في مدرك الأحكام ٢٤١:٥.



وشروط العدالة في المستحق إن سَمَّاه في المحل القابل ، لا في الأطفال ، وتبعية الأطفال لآبائهم في ذلك مما لا دليل عليه ، وما عن بعض<sup>(١)</sup> من بناء المسألة على شرطية العدالة ومابعية لفسق ، ليس على ما ينبغي .

سعم قد يستشعر من رواية أبي حديجة ، بل وكذا من قوله عليه السلام - في رواية أبي بصير : « يحط فيهم ميتهم » تبعية الأطفال لآبائهم في الاستحقاق ، ولكن لا ينبغي الاعتناء بمثل هذا الإشعار في تقييد الإطلاقات ، كما لا يخفى على المتأمل .

ثم إن المناق من أولاد الرجل المسلم وذريته : من يلتحق به بسبب صحيح ، فولد الزنا خارج عن مورد هذا الحكم ، والطفل المتولد بين المؤمن والمخالف يتبع أباه ، ~~فإن كان أبوه مؤمناً وأمه مخالفة ، جاز إعطاؤه ؛ لصدق أولاد المؤمن عليه عرفاً وشرعاً دون العكس .~~

والمتولد بين الكافر والمسلم إذا كان أبوه مسلماً ، يتبعه بلا إشكال ، وأما إن كان أبوه كافراً وأمه مسلمة ، فهل يتبع أمه في هذا الحكم أيضاً كسائر أحكامه ؟ وجهان : من حروجه عن مورد الروايات الدالة على جواز إعطاء أطفال المؤمنين ، ومن إمكان دعوى كفاية لعمومات بعد اندراجهم في موضوع الفقير عرفاً ، ولحقه بأمه في الإسلام شرعاً ، فليتأمل .

#### تنبيه

قال شيخنا المرتضى - رحمه الله - : هل يجوز للمالك صرف الزكاة

(١) وهو : الشهيد الثاني في مسائل الأئمة ١ : ٤٢٢ . ولحاكي عنه ، العاملي في مدارك الأحكام

للطفل ولو مع وجود الولي ، كأن يطعمه في حال جوعه وإن لم يعلم بذلك أنه؟ الظاهر عدم الجواز من سهم الفقراء ؛ لأن الظاهر من أدلة الصرف في هذا الصنف هو: تمليكهم إياه. نعم يجوز في سبيل الله.

ويحتمل الجواز من سهم الفقراء بدعوى: أن الظاهر من تلك الأدلة: استحقاقهم للزكاة ، لا تمليكهم لها ، فالمقصود هو الإيصال<sup>(١)</sup>. انتهى.

أقول: وهذه الدعوى قريبة جداً ، وربما يؤيدها أيضاً خبر يونس المتقدم<sup>(٢)</sup> ، مع أن ما يظهر منهم من اتسالم عليه من عدم حصول الملكية للطفل إلا بقبض الولي قابل للمنع ؛ فإن ما دلّ على سلب أفعال الصبي وأقواله إنما يدلّ عليه في عقود وإيقاعات ونظائرها مما فيه إلزام والتزام بشيء على وجه يترتب على مخالفتها مؤاحنة ، لا مطلق أعماله ، ولذا قوينا شرعية عباراته ، فكذا معاملاته التي لم يكن فيها إلزام والتزام ، بل مجرد اكتساب ، كحيازة المباحات وتناول الصدقات ونظائرها.

ألا ترى قضاء الضرورة بعدم جواز السرقة مما حاره الصبي من المباحات الأصلية وغيرها مما يجوز حيازتها بقصد الاكتساب ، فكذا الشأن في ما يتناول من وجوه الصدقات.

نعم ليس للمالك الاجتزاء بدفعها إليه في تفريغ ذمته ؛ لإمكان أن يقال بكون الملكية الحاصلة بقبضه مرعاةً بعدم إتلافها وصرفها في ما يجوز لوليّه الصرف فيه ، أو يقال بأنها وإن دخلت في ملكه بقبضه كالحطب الذي يحوزه للاكتساب ، ولكنها مضمونة على المالك حتى يصرفها في حاجته.

(١) كتاب الزكاة للشيخ الأنصاري: ٥٠٥.

(٢) تقدم في ص ٥٩٩.

وفي المدارك نقل عن العلامة - رحمه الله - أنه صرح في التذكرة بأنه لا يجوز دفع الزكاة إلى الصغير وإن كان مختراً؛ واستدل عليه بأنه ليس محلاً لاستيحاء ماله من الغرماء، فكذا هنا.

ثم قال - أي العلامة -: ولا فرق بين أن يكون يتيماً أو غيره؛ فإن الدفع إلى الولي، فإن لم يكن له ولي، جاز أن يدفع إلى من يقوم بأمره ويعتني بحاله.

ثم قال صاحب المدارك: ومقتضى كلامه - رحمه الله - حواز الدفع إلى غير ولي الطفل إذا لم يكن له ولي، ولا بأس به إذا كان مأموناً، بل لا يبعد جواز تسليمها إلى الطفل بحيث يصرف في وجه يسوع للولي صرفها فيه<sup>(١)</sup>. انتهى ما في المدارك، وهو لا يخلو من جودة، والله العالم.

﴿ولو أعطى مخالف زكاته أهل نخلته ثم استنصر أعاد﴾.

في المدارك: هذا مذهب الأصحاب لا تعلم فيه مخالفاً<sup>(٢)</sup>.

ويدل عليه أخبار مستقيمة قد تقدم نقل جملة منها في صدر المبحث، ففي صحيحة الفصلاء: «ليس عليه إعادة شيء من ذلك - يعني من عباداته التي أتى بها في حال ضلّالته - غير الركاة فإياه<sup>(٣)</sup> لا بد أن يؤذيها، لأنه وضع الزكاة في غير موضعها، وإنما موضعها أهل الولاية»<sup>(٤)</sup>.

وفي صحيحة بريد بن معاوية: «كل عمل عمله في حال نصبه وضلاله، ثم من الله عليه وعرقه الولاية فإنه يؤجر عليه إلا الزكاة فإنه

(١) مدارك الأحكام ٢٤١: ٥ - ٢٤٢، وراجع: تذكرة الفقهاء ٥ ٢٧٩ - ٢٨٠.

(٢) مدارك الأحكام ٢٤٣: ٥.

(٣) كلمة «فإياه» لم ترد في المصدر.

(٤) الكافي ٣ ١/٥٤٥، التهذيب ١٤٣/٥٤١، عمل الشرائع: ١/٣٧٣، الوسائل، أبواب ٣ من

أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ٢.

يعيدها ، لأنه وضعها في غير موضعها ، لأنها لأهل الولاية»<sup>(١)</sup>.  
وفي خبر ابن أذينة : «كل عمل عمله الناصب في حال ضلاله أو حال  
نصبه ، ثم من الله عليه وعرفه هذا الأمر ، فإنه يؤجر عليه ويكتب له إلّا  
الزكاة ، فإنه يعيدها لأنه وضعها في غير موضعها ، وإنما موضعها أهل  
الولاية ، فأما الصلاة والصوم فليس عليه قضاؤهما»<sup>(٢)</sup>.

ويفهم من التعليل الوارد في النصوص المزبورة أنه لو أعطاهم فقراء  
الشيعة أو صرفها إلى جهة من الجهات التي يجوز صرف الزكاة فيها ، لم  
يحب عليه إعادتها ، كما رتبنا يستشعر ذلك أيضاً من عبارة المتن حيث قيد  
موضوع الإعادة بما لو أعطاهم أهل نحتة.

﴿الوصف الثاني: العدالة ، وقد اعتبرها كثير ، واعتبر آخرون  
بجانبه الكبائر كالخمر والزنا دون الصغائر وإن دخل بها في جملة  
الفساق﴾.

وهذا القول منسوب إلى ابن الجوزي<sup>(٣)</sup> ، ولكن العبارة المحكية هي أنه  
قال : لا تعطى شارب الخمر ولا المقيم على كبيرة<sup>(٤)</sup> ؛ وهي مشعرة بإرادة  
المنع عن إعطاء من يطلق عليه في العرف «اسم شارب الخمر والزاني  
والسارق»<sup>(٥)</sup>.

والقول الأول منقول عن المشايخ لثلاثة وأتباعهم<sup>(٦)</sup> ، بل رتبنا نسب

(١) التهذيب ٢٣/٩٠٥ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ١.

(٢) الكافي ٥/٥٤٦:٣ ، الوسائل ، الباب ٣ من أبواب المستحقين للزكاة ، الحديث ٣.

(٣) كما في مدارك الأحكام ٢٤٣:٥ ، والحدائق البصرة ٢٠٩:١٢.

(٤) حكاها عنه العلامة الخلي في مختلف الشيعة ٨٣٠٣.

(٥) ما بين القوسين م يرد في السحرة الخطية وخشونة ، وإنما استظهر في هامش الطبع المحمدي  
مما سبأني.

(٦) كما في التفتيح ارائع ٣٢٤:١ ، وراجع: لمعة ٢٤٢ ، والمبسوط ٢٤٧:١ ، والجمل والعقود

إلى المشهور بين القدماء شهرة عظيمة<sup>(١)</sup>، بل عن ظاهر السيدين<sup>(٢)</sup> أو صريحهما: دعوى الإجماع عليه.

ونسب إلى جمهور المتأخرين أو عاقبتهم القول بعدم اعتبار شيء منها<sup>(٣)</sup>، وهو المحكي عن ابني باسويه وسنار حيث لم يتعرضوا في مقام بيان الشرائط أزيد من الإيمان<sup>(٤)</sup>.

وعن الخلاف: أنه مذهب قوم من الأصحاب<sup>(٥)</sup>. وهو الأقوى؛ للإطلاقات، بل العمومات الكثيرة الواردة في مقام البيان، التي أصلها آية الصدقة<sup>(٦)</sup> المسوقة لبيان مصرفها، التي يحتمل الاختصار في تقييدها على القدر الثابت من اختصاصها بأهل الولاية.

وتؤيدها الروايات الواردة في حكمة شرع الزكاة، وأنها وضعت لسد خلة الفقراء والمساكين وأنشاء السبل<sup>(٧)</sup> ونحوهم من ذوي الحاجات على وجه لو لم يكن تقصير في أدائها، لاستغنى الجميع بها.

ومن الواضح أنه لو كانت هذه الشرطية في المستحق، لتعذر غالباً على أنشاء السبل في مقام الحاجة إثباتها، مع أن العالب فيهم، بل في

(الرسائل العشر): ٢٠٩، والمهذب ١: ١٦٩، والوسيلة: ١٢٩.

(١) كما في رياض المسائل ١: ٢٨٤.

(٢) الحاكي هو صاحب الجواهر فيها ٣٨٩: ١٥، وراجع الانتصار ٨٢، ولغنية (الجوامع الفقهية): ٥٠٦.

(٣) السبب هو: العاملي في مدارك الأحكام ٥: ٢٤٤، وصاحب الجواهر فيها ٣٨٩: ١٥.

(٤) الحاكي هو: العاملي في مدارك الأحكام ٥: ٢٤٣، وراجع: المقنع (الجوامع الفقهية): ١٤، والمراسم ١٣٣، ولقول علي بن باسويه: مختلف الشيعة: ٣: ٨٤.

(٥) حكاها صاحب الجواهر فيها ٣٨٩: ١٥، وراجع: الخلاف ٢: ٢٢٤، المسألة ٣.

(٦) سورة التوبة ٩: ٦٠.

مطلق الفقراء والمساكين عدم اتصافهم بالعدالة ؛ إذ الفقر كاد [أن] <sup>(١)</sup> يكون كفراً <sup>(٢)</sup>.

ألا ترى أنَّ الغالب فيهم «مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَخْطُونَ» <sup>(٣)</sup>.

والخلاصة: أنه لو كانت العدالة شرطاً في الاستحقاق ، لُلزم منه حرمان جُلِّ أبناء السبيل ومعظم انفقراء عن ذلك ، وهو منافٍ لأدلة شرع الزكاة.

وربما يشهد له أيضاً شواهد ومؤيدات مما لا حاجة إلى استقصائها. احتج السيد -رحمه الله- لما ذهب إليه من القول بالاشتراط على ما نقل <sup>(٤)</sup> عنه بإجماع الطائفة والاحتياط ، وكلّ ظاهر من ستة أو قرآن تضمن المنع عن معونة الفاسق.

والجواب: أما عن الإجماع فبعدم تحققه وعدم الاعتداد <sup>(٥)</sup> منقلبه ، خصوصاً مع معروفة الخلاف من عظماء الأصحاب . وأما الاحتياط فليس بدليل شرعي في مقابل إطلاق ألفاظ الكتاب والسنة.

وأما الظواهر المتضمنة للنهي عن معونة الفاسق أو الظالم فهي لا تدلّ إلا على المنع عن معونته في فسقه وظلمه.

(١) زيادة أثبتناها من المصدر.

(٢) عوالي اللآلي ١/٤٠: ٤٠ و ١٨٤/٧١: ٢.

(٣) سورة التوبة ٥٨: ٩.

(٤) الناقل هو: العاقل في مدارك الأحكام ٢٤٤.٥ ، ورجع: الانصار: ٨٢.

(٥) في الطبع المحري: الاعتناء.

ولو فرض ظهور شيء منها في إرادة الإطلاق أو صراحته في ذلك ،  
لتعين طرحه أو تأويله بما يرجع إلى ذلك ؛ لقضاء الضرورة بجواز إعانة  
الظالم على فعل المباحات ، فضلاً عن إعانته على أداء الواجبات وفعل  
المستحبات ، كوفاء ديونه ، والإنفاق على زوجته وأقاربه ، وغير ذلك مما  
يعدّ الإعانة عليه إعانةً على الرّ والتّقوى من غير فرق في ذلك بين أن  
يكون ذلك بصرف المال إليه وبين سائر المقدمات التي يستعين بها على  
قضاء حوائجه الضرورية ، وإيّا المرحوح إعانته في ما يعود إلى جهة ظلمه  
وفسقه .

نعم إذا كان من شأنه الاقتحام في المعاصي ، قد تكون التوسعة عليه  
موجباً لصرف ما زاد عن نفقته في المعصية ، فيكون حينئذٍ من قبيل بيع  
العنب متى يعلم أو يظنّ أنّه يعمل خراً ، فيكون الدفع إليه حينئذٍ  
زائداً<sup>(١)</sup> عن مقدار حاجته العقلية مرجوحاً ، كما أُشير إلى ذلك في خبر  
بشر بن بشار ، المروي عن الحسن بن علي بن فضال قال قلت للرحل - يعني أبا الحسن  
- عليه السلام : ما حدّ المؤمن الذي يعطى من الزكاة ؟ قال : « يعطى المؤمن  
ثلاثة آلاف » ثم قال : « أو عشرة آلاف ، ويعطى الفاجر بقدر ، لأنّ المؤمن  
يتفقها في طاعة الله ، والفاجر في معصية الله »<sup>(٢)</sup> .

وهذه الرواية كما تراها نصّ في عدم كون الفسق من حيث هو مانعاً  
عن الاستحقاق ، وظاهرها حرمة إعطاء الزبدة على ما يحتاج إليه في  
حوائجه اللازمة ، لا لأجل كونه فاسقاً من حيث هو ، بل لأجل أنّه  
يصرفها في المعصية .

(١) كلمة « زائداً » لم ترد في نسخته الخطية ، واستظهرت في هامش الطبع المحري .

(٢) علل الشرائع : ٣٧٢ ، الباب ٩٨ ، الحديث ١ .

وقضية تعليل الرخصة في إعطاء المؤمن ثلاثة آلاف أو عشرة آلاف بأنه ينفقها في طاعة الله، والمنع عن إعطاء الفاجر هذا المقدار بأنه ينفقها في معصية الله: أن ينعكس الأمر في ما لو علم من باب الاتفاق بأن هذا الفاسق لو دفع إليه عشرة آلاف، يصرفها في حوائجه الضرورية وسائر وجوه الطاعات من إعانة الفقراء والمساكين ومواصلة أرحامه والحج والزيارات؛ إذ رب فاجر من أعوان الظلمة وغيرهم له شدة اهتمام بمثل هذه الخيرات، بل قد يكون تقخمه في الفسق والفجور مسبباً عن فقره بحيث لو تكفل واحد بمعاشه، لكان من أشد الناس مواظباً على الطاعات، وأن هذا المؤمن الثقة العدل لو صرف إليه هذا المبلغ الخطير، يصرفه إلى السلطان الجائر مثلاً لتحصيل جاه أو وظيفة أو رئاسة، كمنصب الإمامة أو القضاء أو نحوهما؛ إذ لا يشترط في العدالة ملكة العصمة، فكثيراً ما يصدر عنه<sup>(١)</sup> مثل هذه الأمور.

وملخص الكلام: أنه يستمد من هذه الرواية مقتضى التعليل الوارد فيها: أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى من يصرفها في المعصية مطلقاً، سواء كان المدفوع إليه فاجراً أم عادلاً، وهذا مما لا ينبغي الارتياح فيه ولو مع قطع النظر عن هذه الرواية؛ لأولويته بعدم الجواز من الغارم في معصية الله والعاصي بسفوره جزماً، مع ما فيه من الإعانة على الإثم، فإطلاق الرخصة في الرواية في إعطاء العشرة آلاف للمؤمن، والمنع عن إعطاء الفاسق زائداً عن مقدار الضرورة جارٍ مجرى العادة من الوثوق بالنظر إلى حال الفاسق وشأنه بأنه يصرفه في المعصية، بخلاف العادل.

وامتدل<sup>(٢)</sup> للقول باعتبار مجانبة الكباثر بخبر داود الصرمي، المروي

(١) كلمة «عنه» لم ترد في السخة الخطية، واستظهرت في هامش الطبع المحري.

(٢) امتدلت للقول بالزبور: انعامي في مدارك الأحكام ٢٤١: ٥.



عن الكافي، قال: سألته عن شارب الخمر يعطى من الزكاة شيئاً؟ قال: «لا»<sup>(١)</sup> بدعوى عدم القول بالفصل بينه وبين غيره من الكبائر. وأجيب<sup>(٢)</sup> عنه بضعف الرواية بالإضمار، وجهالة حال السائل. مع أن المنساق من إطلاق شارب الخمر: المدمن في شرها، لا مطلق من شرها. فلعن الوجه في المنع عن إعطائه: شهادة حاله بأنه يصرفه في المعصية. مع أن عدم القول بالفصل بينه وبين كل من يرتكب كبيرة غير معلوم، بل قد يستشعر من لعبارة المحكية عن الإسكافي - الذي نسب إليه هذا القول - أنه لا يقول بالمنع عن إعطاء كل من ارتكب كبيرة، بل كل من يداوم على ارتكاب كبيرة بحيث يطلق عليه في العرف اسم شارب الخمر والزاني والسارق والفاحر ونحوها، فإنه قال - على ما حكى<sup>(٣)</sup> عنه - : ولا تعطى شارب الخمر ولا المقوم على كبيرة، فعلى هذا يمكن الاستشهاد له بالنسبة إلى شارب الخمر بالرواية المزبورة، وبالنسبة إلى ما عداه: ببعض الوجوه الأضيقية، لعدم الخالية من المناقشة<sup>(٤)</sup>، خصوصاً في مقابل إطلاق الكتاب والسنة.

وقد تلخص من ذكر: أن القول بعدم اشتراط شيء منها في استحقاق الزكاة هو الأقوى ﴿و﴾ إن كان القول ﴿الأول﴾ أي: اعتبار العدالة ﴿أحوط﴾ والله العالم بحقائق أحكامه.

### ﴿الوصف الثالث﴾<sup>(٥)</sup>

(١) الكافي ٣: ٥٦٣/١٥، الوسائل، باب ١٧ من أبواب المستحقين للزكاة، الحديث ١.

(٢) لجيب هو: العامل في مدارك الأحكام ٥: ٢٤٥.

(٣) الحاكمي عنه هو: العلامة الحلي في عطف الشيعة: ٣: ٨٣.

(٤) كلمة «من المناقشة» لم ترد في نسخة الخصب، واستظهرت في هامش المطبع المحجري.

(٥) هذا آخر ما صدر من المصنف - قدس سره الشريف - من كتاب الزكاة.

## فهرس المحتويات

### كتاب الزكاة

٧	الزكاة لغة وشرعاً
٧	أدلة وجوب الزكاة



زكاة المال

مكتبة الشريعة

	المظر الأول: فيمن تجب عليه
١٢	اعتبار البلوغ في الذهب والفضة
١٧	استحباب اخراج الزكاة من مال الطفل اذا اتجر له
٢٥	ضمان المتجر اذا لم يكن مليئاً أو ولياً
٢٨	حكم الزكاة في غلات الطفل ومواشيه
٣١	حكم المجنون
٣٦	حكم المملوك
٣٩	هل يملك العبد أم لا؟
٤٣	حكم المكاتب المشروط عليه والمطلق
٤٤	اشترط تمامية الملك في الأجناس كلها
٤٦	اشترط التمكن من التصرف في الملك

- ٤٨ اعتبار الحول في الموصى به بعد الوفاة ولقبول  
 ٤٨ حريان نصاب الحيوان المشتري من حين العقد  
 ٥٢ لو استقرض مالا وعينه باقية  
 ٥٣ جريان الغنيمة في الحول بعد القسمة  
 ٥٤ حكم ما يعزله الامام  
 —————  
 ٥٩ لو نذر في اثناء الحول الصدقة بعين النصاب  
 ٦٢ اعتبار التمكن من التصرف في النصاب في الاجناس كلها  
 ٦٢ تشخيص مقدار التمكن من التصرف  
 ٦٤ مناقشة الاخبار الواردة في المقام  
 ٦٨ إناطة وجوب الزكاة بوصول المال اليه  
 ٧٢ مخالفة صاحب المدارك للماتن في المنصوب  
 ٧٣ جواب الشيخ الأنصاري (قدس سره) في المقام  
 ٧٤ الاستدلال بالروايات الواردة في الملل المغنمات  
 ٧٥ الاستدلال بما ورد في ميراث الغائب  
 ٧٦ اعتبار إمكان أداء الواجب في الضمان لا في الوحوب  
 ٧٧ انتفاء الزكاة في المال المنصوب  
 ٧٩ انتفاء الزكاة في الرهن  
 ٨١ انتفاء الزكاة في الوقف  
 ٨١ انتفاء الزكاة في الصلوات والمال المفقود  
 ٨٢ حكم المفقود لو عاد  
 ٨٤ انتفاء الزكاة في القرض حتى يرجع إلى صاحبه  
 ٨٦ انتفاء الزكاة في الدين حتى يقبضه  
 ٨٧ لو كان تأخيرها من جهة صاحبه

- ٩١ تكليف الكافر بالزكاة
- ٩٥ لو تلف المال الزكوي عند الكافر
- ٩٦ إذا لم يتمكن المسلم من إخراجها وتلفت
- ٩٦ انتفاء الضمان عما يتلفه الطفل والمجنون
- النظر الثاني: في بيان ما تحب فيه ونستحب
- ٩٨ إيجاب الزكاة في تسعة أشياء
- ٩٩ الأخبار الدالة على انحصار الوجوب في تسعة
- ١٠١ الأخبار الدالة على ثبوت الزكاة في غير التسعة أيضاً
- ١٠٣ الجمع بين أخبار الطائفتين
- ١٠٧ بيان ما تستحب الزكاة فيه
- ١١١ استحباب الزكاة في مال التجارة
- ١١٢ الأخبار الطاهرة في الوجوب
- ١١٣ الأخبار الظاهرة في الاستحباب
- ١١٥ استحباب الزكاة في الخيل الإناث
- ١١٦ سقوط الزكاة في البغال والحمير والرقيق
- ١١٧ لو تولد حيوان بين حيوانين أحدهما زكوي



مكتبة الشريعة الإسلامية

## زكاة الأنعام

- الشرائط، وهي أربعة:
- الأول: اعتبار النُصْب
- نُصْب الأبل الاثني عشر
- ١١٩

- ١٢١ الأخبار الدالة على المشهور
- ١٢٨ هل التقدير بالأربعين أو الخمسين على وجه التخيير أم لا؟
- ١٣٣ الاستدلال بروايتي عبدالرحمان وأبي بصير والجواب عنه
- ١٣٣ هل التخيير للمالك أو الساعي؟
- هل الواحدة الزائدة على المائة والعشرين شرط في الوجوب أو جزء من النصاب؟
- ١٣٣ نصاب المقر وما يدل عليه
- ١٣٤ نُصِبَ الغنم الخمسة
- ١٣٥ حجة القول المشهور فيها
- ١٣٧ سؤال مشهور والجواب عنه
- ١٤٢ هل الواحدة الزائدة على الثلاثمائة شرط للوجوب أو جزء الواحد؟
- ١٤٣ وجوب الفريضة في كل نصاب ~~وغيره~~ ~~مابين~~ النصابين
- ١٤٦ بيان معنى الشنق والوقص والمفوت ~~شبه~~ ~~شبه~~
- ١٤٧ لو حصل تلف في الزائد عن النصاب
- ١٤٨ أحكام الخلطة والجمع بين المالين
- ١٤٩ حكم المال المتفرق لمالك واحد
- ١٥١

### الثاني: السوم

- ١٥٢ تعريف السوم والأخبار الدالة على اشتراطه
- ١٥٦ اشتراط استمرار السوم جملة الحول
- ١٥٧ الاعتبار بالأغلب في صورة اجتماع السوم والعلف
- ١٦١ لو منع السائمة مانع كالثلج ونحوه

	الشرط الثالث: الحول
	النصوص الدالة عليه
١٦٣	حد الحول المعتبر في وجوب الزكاة
١٦٦	كلام صاحب الحدائق في المقام
١٦٦	مختار المصنف في المسألة
١٧١	بطلانها باختلال أحد الشروط في أثناء الحول
١٧٣	ولو فعل ذلك فراراً من الزكاة
١٧٤	إنفراد حول السفال عن حول الأتقيات
١٨٤	لو كان كل منهما مع الانفراد نصاباً ومع الانضمام مكتملة لنصاب آخر
١٨٦	لو حال الحول فتلغ من النصاب شيء
١٨٦	إذا ارتد المسلم قبل الحول
	الشرط الرابع: أن لا تكون عوامل
١٨٧	النصوص الدالة على ذلك



## الفريضة

	وهنا مقاصد:
١٩٢	الأول: الفريضة
١٩٢	الفريضة في الإبل
١٩٨	الثاني: في الأمدال
١٩٨	بدلية ابن لبون لبنت مخاض في حال علمها

- ٢٠٠ لولم يكن عنده ابن لبون أيضاً
- ٢٠٣ من وجبت عليه من وليست عنده
- ٢٠٦ الخيار في ذلك الى المالك لا العامل
- ٢٠٧ لو تفاوتت الأسنان بأزيد من درجة واحدة
- ٢٠٩ هل يجزي ما فوق الاسنان عن الواجبة من غير جبر؟
- الثالث: في أسنان الفرائض
- ٢١١ معنى بنت مخاض وبنت اللبون
- ٢١٢ معنى الحقة والجذعة
- ٢١٢ كلام الشيع الصدوق (رحمه الله) في أسنان الابل
- ٢١٣ معنى التسع
- ٢١٥ الوحة في تسميته بالتسع
- ٢١٦ معنى المستة
- ٢١٦ جواز إخراج القيمة من غير خمس القيمة
- ٢١٧ النصوص الدالة على ذلك
- ٢١٩ كلمات الأصحاب (رحمه الله) في المقام
- ٢٢١ هل يختص الإخراج القيمي بالدراهم والدينارين؟
- ٢٢٤ المدار على قيمة وقت الإخراج
- ٢٢٥ مذهب العلامة في المسألة
- ٢٢٦ بيان أقل الشاة التي تؤخذ في الزكاة
- ٢٢٨ التحقيق في مفهوم الجذع والشني
- ٢٣٣ المنع من أخذ المريضة والهرمة وذات العوار
- ٢٣٥ لا تخير للساعي والحكم في صورة المشاحة

## اللوأحق:

- ٢٣٥ وجوب الزكاة في العين لا في النعة
- ٢٣٦ الروايات الدالة على ذلك
- ٢٣٨ أنحاء تعلق الزكاة بالعين
- ٢٤٠ كلمات الاعلام رآهم الله في المقام
- ٢٤٢ مناقشة المصنف في كون التعلق بالعين بطريق لاستحقاق
- ٢٤٩ عمدة ما يصح الاستشهاد به للشركة الحقيقية
- ٢٥١ ذكر الشواهد على نفي الشركة الحقيقية
- ٢٥٣ خلاصة نظر المصنف في الباب
- ٢٥٦ لو تنفت الزكاة بعد التفريط في ايصالها إلى أهلها
- ٢٥٧ لو أمهر امرأة نصاباً وحال عليه الحال في يدها
- ٢٥٨ لو طلفها قبل الدخول وبعد الحال
- ٢٦٠ لو هلك النصف الباقي في يدها بتفريط منها
- ٢٦١ لو كان عنده نصاب فحال عليه أحوال
- ٢٦١ لو كان عنده أكثر من نصاب وحال عليها أحوال
- ٢٦٣ كيفية اخراج الفريضة إذا كان النصاب من أصناف متعددة
- ٢٦٦ لو ادعى رب المال سقوط الزكاة عنه
- ٢٦٧ سقوط البينة واليمين عن رب المال
- ٢٦٨ لو شهد عليه شاهدان بشبوته عليه
- ٢٦٩ إذا كان للمالك أموال متفرقة
- ٢٧٠ لو كان السن الواحدة في النصاب أو كله مرصاً
- ٢٧٣ النهي عن أخذ الربا ومعناها



- ٢٧٥ بيان الدليل على ذلك
- ٢٧٧ المنع عن أخذ الأكله ومعناها
- ٢٨٠ هل يجوز الدفع من غير غنم البلد ون كان أدون قيهة؟
- ٢٨١ أجزاء الذكر والأنثى مطلقاً

### زكاة الذهب والفضة

- ٢٨٣ نصاب الذهب الذي تجب فيه الزكاة
- ٢٨٤ أدلة المشهور في المسألة
- ٢٨٧ أدلة القول الآخر والنظر فيها
- ٢٩٠ نصاب الفضة الذي تجب فيه الزكاة
- ٢٩٠ هل تبتى الأحكام الشرعية على المسامحة العرفية؟
- ٢٩٣ بيان مقدار الدرهم والدانق
- ٢٩٥ نبذة مختصرة عن الدرهم الهندي

### شروطها

- ٢٩٧ كونها مضروبين دنانير ودرهم منقوشين بسكة المعاملة
- ٣٠٢ حؤول الحول فيها
- ٣٠٢ التمكن من التصرف في النصاب
- ٣٠٣ نفي الزكاة في الحلّي
- ٣٠٣ الروايات الدالة على ذلك
- ٣٠٥ هل يستحق في الحلّي المحتل أو المحرم الزكاة؟
- ٣٠٥ نفي الزكاة في السبائك والنقار والتبر
- ٣٠٦ إذا عمل النقدين سبائك ونحوها فراراً من الزكاة

- ٣٠٦ الروايات الدالة على وجوب الزكاة  
 ٣٠٧ الأخبار الدالة على سقوط الزكاة  
 ٣٠٩ الجمع بين الأخبار المزبورة  
 ٣٠٩ لوجعلها سبائك ونحوها بعد حؤول لحول

### الأحكام، وهي مسائل:

- ٣١٠ الأولى: في اعتبار اختلاف الرغبة مع تسوي الجوهرين  
 ٣١١ هل يجري الدفع من الأدنى  
 ٣١٣ الثانية: الزكاة في الدراهم المغشوشة  
 ٣١٤ اعتبار العلم ببلوغ النصاب في تنجز التكيف بالزكاة  
 ٣١٥ النهي عن إخراج المغشوشة عن الجياد  
 ٣١٦ لو ملغ كل من الغش والمغشوش نصاباً  
 ٣١٦ لو تمذر عليه تشخيص ما يجب عليه إخراجها  
 ٣١٧ إذا كان الغش بأحدهما ولم يعلم ببلوغه حد النصاب  
 ٣١٨ الثالثة: كيفية إخراج الزكاة في الدراهم المغشوشة  
 ٣١٩ الرابعة: الزكاة في مال القرص إن تركه المقترض بحاله  
 ٣١٩ لو شرط المقترض الزكاة على المقرض  
 ٣٢٠ أدلة القول بلزوم الشرط  
 ٣٢٢ الخامسة: من دفن مالاً وجهل موضعه، أو ورثه ولم يصل إليه  
 ٣٢٣ السادسة: إذا ترك نفقة لأهله لسنتين أو أكثر  
 ٣٢٤ السابعة: فيما لو ملك أجنبياً وقصر بعضها عن النصاب

## زكاة الغلات

في المجلس:

- ٣٢٧ بيان ما يجب فيه الزكاة من الغلات  
 ٣٢٧ معنى السلت والعلس لغة  
 ٣٣٠ هل يمكن الاعتماد على قول النغوين في مثل المقام؟

في الشرط:

- ٣٣١ اشتراط بلوغ النصاب ومقداره خمسة أوسق  
 ٣٣١ النصوص الدالة على ذلك  
 ٣٣٢ أخبار شاذة معارضة للنصوص المعتبرة  
 ٣٣٤ بيان مقدار الصاع  
 ٣٣٦ بيان مقدار المدة  
 ٣٣٧ أقوال شاذة في المقام ومناقشتها  
 ٣٤١ بيان المختار في المقام  
 ٣٤١ كلام لبعض العامة والرد عليه  
 ٣٤٢ اعتبار النصاب في وقت الجفاف  
 ٣٤٣ سقوط الزكاة عن الناقص وثوتها في الزئد وإن قلّا  
 ٣٤٤ الحدة الذي يتعلق به الزكاة من الأجناس  
 ٣٤٦ أدلة القول بتعلق الوجوب بها مبدؤ الصلاح  
 ٣٥٤ وقت إخراج الزكاة في الأجناس  
 ٣٥٧ اشتراط تعلق الزكاة في الغلات بنموها في ملكه  
 ٣٦٠ سقوط الزكاة عن المزكى وإن بقي أحوالاً

- ٣٦٠ إخراج حصّة السلطان قبل الزكاة
- ٣٦٦ بيان المراد من السلطان
- ٣٦٧ هل يلحق بحصّة السلطان ما يأخذه الجائر من الاراضي غير الخراجية؟
- ٣٧٢ استثناء المؤن كلّها قبل الزكاة، والدليل عليه
- ٣٧٤ احتجاج القائلين بعدم الاستثناء، والنظر فيه
- ٣٧٩ الاستدلال بالأصل والكتاب على الاستثناء
- ٣٨١ ما دلّ على استثناء حصّة الحارس
- ٣٨٣ هل يعتبر النصاب بعد المؤونة؟
- ٣٨٧ دليل القول بالتفصيل بين المؤن السابقة على الوجوب والمتأخرة عنه
- ٣٨٨ بيان المراد من المؤونة هنا



- اللواحق، وهي مسائل:
- ٣٩٢ الأولى: في مدار وجوب العُشر ونصف العُشر
- ٣٩٤ لو اجتمع نوعا السقي
- ٣٩٥ بيان المراد من الاعتبار بالاكثرية
- ٣٩٧ هل يكفي في الاكثرية مطلقها؟
- ٣٩٩ الثانية: فيما لو كان له نخل يتفاوت إدراكه بالسرعة والبطء
- ٤٠٣ الثالثة: فيما لو كان له نخل يطلع مرة وآخر يطلع مرتين
- ٤٠٤ الرابعة: في عدم جواز اخذ الرطب عن التمر ونحوه
- ٤٠٥ لو أخذه الساعي وجف ثم نقص
- ٤٠٦ لو أخذه الساعي وجف ثم زاد
- ٤٠٦ هل يجوز الإخراج من الأردأ؟
- ٤٠٧ الخامسة: إذا مات المالك وعليه دين فظهرت الثمرة وبلغت

- ٤٠٨ لوقضى الدين وفضل منها النصاب  
 ٤٠٩ نظر صاحب المدارك في المسألة  
 ٤٠٩ كلام المصنف في المقام  
 ٤١٤ لو صارت تمرأ والمالك حي ثم مات  
 ٤١٤ لو ضاقت التركة عن الدين  
 ٤١٥ السادسة: اذا ملك نخلأ قبل ان يبدو صلاح ثمرته  
 ٤١٥ السابعة: حكم ما يستحب فيه الزكاة حكم الأجناس الأربعة  
 ٤١٦ تذييب: في الخرص وأحكامه

#### تنبيهات:

- ٤٢٠ الأول: في وقت الخرص  
 ٤٢٢ الثاني: في صفة الخرص  
 ٤٢٢ الثالث: فيما لو زاد الخرص أو نقص



#### زكاة مال التجارة

- ٤٢٥ بيان المراد من مال التجارة  
 ٤٢٦ هل تختص زكاة التجارة بالمال الذي تعينت التجارة به بالفعل؟  
 ٤٣١ سقوط الزكاة عن المال المنتقل إليه بميراث أو هبة  
 ٤٣١ سقوط الزكاة عن المال لو ملكه لقنية

الشروط، وهي ثلاثة:

- ٤٣٢ الأول: النصاب  
 ٤٣٣ اعتبار وجود النصاب في الحول كله

- ٤٣٤ انفصال حول الزيادة عن حول الأصل  
 ٤٣٧ الثاني: ان يطلب برأس المال أو بزيادة  
 ٤٣٨ الأخبار الدالة على هذا الشرط  
 ٤٣٩ استحباب الزكاة لسنة واحدة إذا مضى عليه احوال وهو على النقيصة  
 ٤٤١ الثالث: مضى الحول  
 ٤٤١ الروايات الدالة على ذلك  
 ٤٤٢ لو نقص رأس ماله أو نوى به القنية في أثناء الحول  
 ٤٤٤ لو كان بيده نصاب فاشترى به متاع للتجارة

### الأحكام، وهي مسائل:

- ٤٤٦ الأولى: تعلق زكاة التجارة بقبضة المتاع لا بعينه  
 ٤٤٨ تقوم المتاع بالدراهم والدنانير  
 ٤٤٨ تفريع: إذا كانت السلعة تبلغ النصاب بإحدى القديس دون الآخر  
 ٤٥٠ كيفية تقوم رأس المال نقداً كان أو عروضاً  
 ٤٥١ الثانية: إذا ملك أحد النصب الزكوية للتجارة  
 ٤٥٢ هل تجتمع زكاة التجارة مع زكاة العين في مال واحد؟  
 ٤٥٨ الثالثة: لو عارض أربعين ساعة بأربعين ساعة للتجارة  
 ٤٥٩ هل يعتبر في زكاة التجارة بقاء عين السلعة في الحول؟  
 ٤٦٣ كلام للمحقق في الاعتبار يومهم الاعتبار  
 ٤٦٥ كلام له (فته) كالصريح في عدم الاعتبار  
 ٤٦٦ الرابعة: في كيفية اخراج الزكاة في مال المضاربة  
 ٤٦٨ انتفاء الاستحباب في حصة الساعي الا أن تكون نصاباً  
 ٤٦٩ هل يجوز للعامل اخراج الزكاة قبل الانتفاض؟

٤٧٠ الخامسة: في عدم مانعية الدين عن الزكاة مطلقاً

مسألان:

٤٧٢ الأولى: استحباب الزكاة في حاصل العقار المتخذ للناء

٤٧٥ حكم المساكن والثياب والآلات والامتعة المتخذة للقضية

٤٧٦ الثانية: في كيفية إخراج زكاة الخبيل

النظر الثالث: فيمن تصرف إليه وقت التسليم والنية

القول فيمن تصرف إليه؛ وهو على أقسام:

٤٧٨ الأول: أصناف المستحقين للزكاة

٤٧٨ الفقراء والمساكين

٤٩٠ مناقشة ما ذكره المشهور في تحديد الفقر

٤٩١ الروايات الدالة على صحة القول المشهور

٤٩٥ حكم من يقدر على اكتساب ما يموت نفسه وعياله

٤٩٧ الأخبار الواردة في المقام

٥٠٠ جواز الدفع إلى كل محتاج في آل حاجته

٥٠١ حكم البطالين وأهل السؤال وأشباههم

٥٠٢ هل يجوز ترك الكسب والأخذ من لزكاة للاشتغال بأمر واجب؟

٥٠٥ لو قصرت الحرمة عن كفايته

٥٠٦ الروايات الدالة على جواز إعطائه ما يفي به وزيادة

٥٠٧ أدلة القول بإعطائه مقدار حاجته ولمناقشة فيها

٥١١ حلية الزكاة لصاحب الثلاثمائة وحرمتها على صاحب الخمسين

٥١١ جواز إعطاء الفقير ولو كان له دار أو خادم

- ٥١٤ كيفية التعامل مع مدعي الفقر  
 ٥١٧ الآثار الحاكية للقضايا الصادرة عن الائمة (ع) في صلقاتهم  
 ٥١٨ لو كان له أصل مال وادعى تلفه  
 ٥١٩ جواز صرف الزكاة على وجه الصلة  
 ٥٢١ لو دفعها إليه على أنه فقير فبان غنياً  
 ٥٢٢ لو كان الدافع هو الامام (ع) أو الساعي وشبهه  
 ٥٢٧ لو بان ان المدفوع إليه كافر أو فاسق وبظير ذلك

#### العاملون عليها

- ٥٣٠ هل يجوز أن يكون العامل هاشمياً؟  
 ٥٣١ هل الحرية شرط فيه؟  
 ٥٣٢ ما يعطى للعاملين عليها  
 ٥٣٣ المؤلفة قلوبهم  
 ٥٣٤ الرقاب



مكتبة الشريعة الإسلامية

- ٥٣٨ تقييد الرقاب بالضرورة والشدة  
 ٥٣٨ جواز صرفها في فك الرقاب  
 ٥٤٢ تحديد وقت نية الزكاة في العبد الذي يشتري منها  
 ٥٤٣ حكم صرفها في من وجب عليه كفارة ولم يجد  
 ٥٤٤ ما يشترط في صرفها على المكاتب  
 ٥٤٥ حكم الدفع إلى السيد باذن المكاتب وبالعكس  
 ٥٤٦ لو صرفها الآخذ في غير مصرفها  
 ٥٤٧ لو كان المدفوع إلى المكاتب من سهم الفقراء  
 ٥٤٨ كيفية التعامل مع مدعي الكتابة  
 ٥٤٩



## الغارمون

- ٥٥١ اشتراط عجز الغارم عن أداء دينه
- ٥٥٢ إذا كان الغارم كسوباً يتمكن من قضاء دينه بكسبه
- ٥٥٦ اشتراط كون دين الغارم في غير معصية
- ٥٥٧ الأخبار الدالة على ذلك
- ٥٥٩ هل يختلف الحكم باختلاف نوع لمعصية؟
- ٥٦٠ صرف سهم الفقراء إليه لو تاب
- ٥٦١ لو جهل الغارم في ماذا أنفق
- ٥٦٤ حكم الدفع إلى المديون لإصلاح ذات الين ونحوه
- ٥٦٦ حكم مقاضة الفقير بالدين من الركة
- ٥٦٨ حكم قضاء الدين عن الغارم الميت والمقاضي به من الزكاة
- ٥٧١ لو كان الدين على من تجب نفقته
- ٥٧٢ لو صرف الغارم ما دفع إليه في غير القرض
- ٥٧٣ في سبيل الله
- ٥٧٤ ما يدخل في سبيل الله من المصالح
- ٥٧٧ هل تعتبر الحاجة أو الفقر فيمن يصرف إليه؟
- ٥٧٨ جواز دفعه إلى الغازي وإن كان غنياً
- ٥٧٩ الأئحاء المتصورة في صرفه على الروار والححيح والعزاة
- ٥٨٠ استرجاعه من الغازي وأحكامه
- ٥٨١ هل يسقط نصيب الجهاد في عصر غيبة؟
- ٥٨١ حكم سهم السعاة وسهم المؤلفة في عصر الغيبة
- ٥٨١ ابن السبيل
- ٥٨١ النصوص الدالة على صرفها إليه

- ٥٨٢ بيان المراد من اشتراط كون السفر في طاعة الله  
٥٨٢ هل يدخل مرید السفر تحت عنوان ابن السبيل؟  
٥٨٤ هل يشترط عجزه عن التصرف في أمواله ببيع ونحوه؟  
٥٨٤ حكم الضيف المحتاج إذا كان في سفر  
٥٨٥ اشتراط كون السفر مباحاً  
٥٨٦ مقدار ما يدفع إلى ابن السبيل  
٥٨٧ لو فضل منه شيء

### الثاني: في أوصاف المستحقين

- ٥٨٨ الأول: الايمان  
٥٨٩ النصوص الدالة عليه  
٥٩٠ هل الايمان شرط في جميع الأصناف؟  
٥٩٢ سقوط هذا الشرط عن المؤلف قلوبهم  
٥٩٣ لو فقد المؤمن وتعدّر صرفه في الموارد الجائزة  
٥٩٤ حكم صرف الفطرة إلى المستضعفين من المخالفين  
٥٩٨ حكم دفع الزكاة المالية إلى المخالف تقية  
٥٩٨ إعطاء الزكاة لأطفال المؤمنين دون غيرهم  
٦٠٠ هل يجوز صرفها في الطفل مع وجود الولي؟  
٦٠٢ لو أعطى مخالف زكاته أهل نخلته ثم استبصر  
٦٠٣ الثاني: العدالة  
٦٠٤ مذهب المتأخرين عدم اعتبارها  
٦٠٨ مختار المصنف (قدس سره)  
٦٠٩ فهرس المحتويات



مكتبة آية الله العظمى  
المرجع

تمّ طبع هذا الجزء بمون الله تعالى

ويهدى ثوابه الى أرواح

الحاج محمد علاقه بنديان والحاج أبي القاسم علاقه بنديان

والحاجه خانم اختر خزاعي

رحمة الله عليهم



الحمد لله وصلى الله على محمد نبي الله وعلى آله آل الله

لقد قامت مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية  
بقم المشرفة بنشاطات واسعة في مجال نشر المعرفة وإحياء التراث الاسلامي، وإليك  
سرداً لبعض منشوراتها:

### من الكتب التي تم طبعها

- |                           |   |
|---------------------------|---|
| من مستند أحدین حبل        | • أحاديث المهدي                             |
| محمد الكنجي الشافعي       | مع «البيان في أخبار صاحب الزمان»            |
| الشيخ المفيد              | • الاختصاص                                  |
| العلامة الحلي             | • إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان (ج ١ و ٢) |
| الشيخ المفيد              | • الأمالي                                   |
| الشيخ محمد حسين المظفر    | • الإمام الصادق (ع) (ج ١ و ٢)               |
| العلامة الحلي             | • إيضاح الاشتباه                            |
| الشيخ محمد حسين الإصفهاني | • بحوث في الأصول، وتشمل على:                |
|                           | أ. الأصول على النهج الحديث                  |
|                           | ب. الطلب والإرادة                           |
|                           | ج. الاجتهاد والتقليد                        |
| الشيخ محمد حسين الإصفهاني | • بحوث في الفقه، وتشمل على:                 |
|                           | أ. صلاة الجماعة                             |
|                           | ب. صلاة المسافر                             |
|                           | ج. الإجارة                                  |
| العلامة الطباطبائي        | • بداية الحكمة                              |

• تأويل الآيات الظاهرة

• التبيان في تفسير القرآن

• تحف العقول عن آل الرسول (ص)

• تعليقة استدلالية على العروة الوثقى

• تقريب المعارف في الكلام

• التوحيد

• جواهر الفقه

• الحاشية على تهذيب النطق

• الحدائق الناضرة (ج ١-٢٥)

• الخراجيات، وتشمل على:

١- قاطعة اللجاج في تحقيق حل الخراج  
٢- السراج الوهاج لنوع من قاطعة اللجاج  
٣- رسالتان في الخراج  
٤- رسالة في الخراج

• الخصال

• الخلاف

• درر الفوائد

• الدروس الشرعية في فقه الإمامية (ج ١)

• دروس في علم الأصول (ج ١ و ٢)

• الذخيرة في علم الكلام

• الذرية الطاهرة

• رجال النجاشي

• الرسائل العشر

• الرسائل الفشاركية

السيد علي الاسترآبادي

الشيخ الطوسي

ابن شعبة الخزازي

الشيخ ضياء الدين العراقي

الشيخ أبي الصلاح الحلبي

الشيخ الصدوق

القاضي ابن البراج

المولى عبدا لله اليزدي

الشيخ يوسف البحراني

المحقق الكركي

الفاضل القطيني

المقدس الأردبيلي

الفاضل الشيباني

الشيخ الصدوق

الشيخ الطوسي

الشيخ عبد الكريم الخاتري

الشهيد الأول

الشهيد الصدر

السيد المرتضى علم الهدى

محمد الرازي الدولابي

الشيخ أحمد بن علي النجاشي

الشيخ الطوسي

السيد محمد الفشاركي